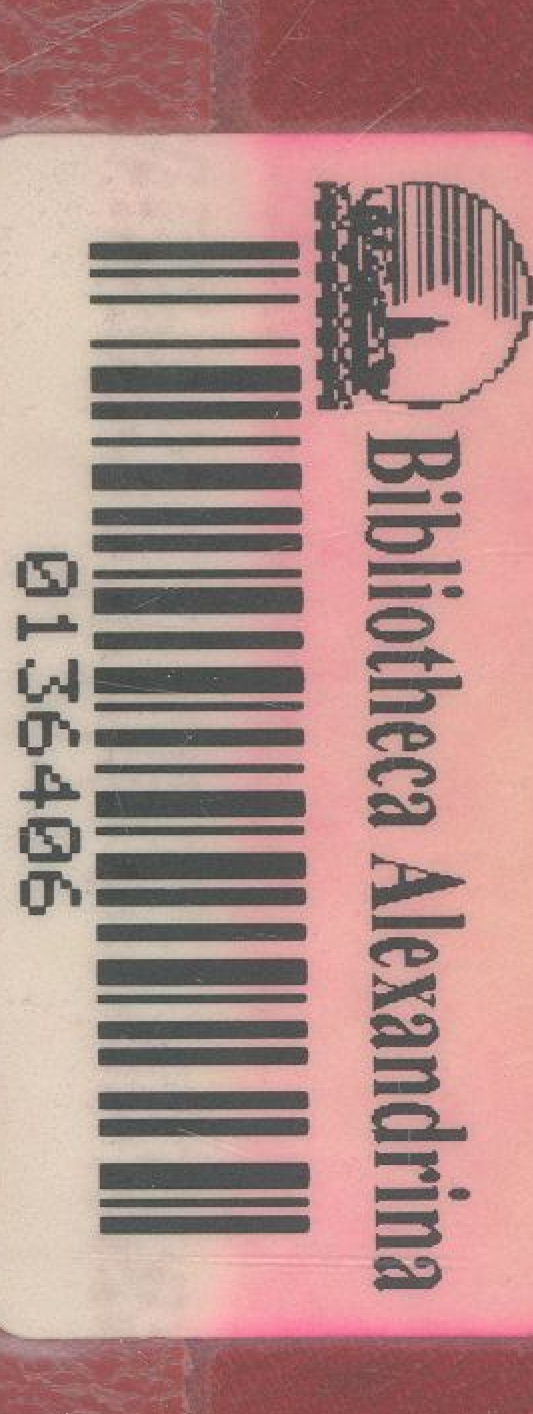

Bibliotheca Alexandrina
0136406

دكتور أنور عبد الملك

الإبداع والمشروع الحضاري

كتاب الهلال



سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد
نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش
رئيس التحرير : مصطفى نبيل
سكرتير التحرير : عادل عبد الصمد

مركز الإدارة :

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب . تليفون . ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

KITAB AL-HILAL
No 491 — No — 1991
FAX 3625469 : فاكس

العدد ٤٩١ ـ ربيع ثان ـ نوفمبر ١٩٩١

أسعار بيع العدد فئة ٢٥٠ قرشا

سوريا : ١٤٠ ليرة ، لبنان : ٢٧٥٠ ليره ، الكويت : ١ دينار ، الاردن : ٢ دينار ، السعودية : ١٢ ريالاً ، تونس : ٢ دينار ، المغرب : ٢٥ درهماً ، البحرين : ١٫٢٠٠ دينار ، الدوحه : ١٢ ريالاً ، دبى / ابوظبى : ١٢ درهماً ، مسقط : ١٫٢٠٠ ريال ، غزة والضفة والقدس : ٢ دولار ، الجمهورية اليمنية : ٣٥ ريالاً ، لندن : ١٫٥٠ جك .

الابداع والمشروع

الحضارى

بقلم

د . انور عبد الملك

دار الهلال

الغلاف للفنان :
حلمى التونى

تقديم

●● إلى رسالة شادي عبد السلام
(١٩٣٠- ١٩٨٧) المشرقة الذى منح
قلوبنا الرؤى ، من « الفلاح الفصيح »
و « المومياء » إلى « جيوش الشمس »

« قف فلن تغنى
لقد نوديت باسمك ،
ولقــــد بعثت من جديد .. »

جاء تحرك مصر وسوريا لكسر الانكسار يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ليتحدى ركود الفكر والارادة ، وكذا الآمال والأحلام . فهل ، ترى ، يمكن أن يكون الممكن ممكناً ؟ هل فى استطاعة مصر ، فى قلب العالم العربى ، أن تستعيد مسيرتها صوب النهضة ، بعد انكسار حرب يونيو ١٩٦٧ ؟ هل يواكب عبور القناة والبدء في استرداد سيناء انجاز مماثل فى ميدان الثقافة ، والفكر ، والمعرفة ، والاشراق الحضارى ؟

هل يمكن أن يصبح الممكن ممكناً ؟

هل يمكن أن تحقق مصر ، فى قلب دائرتها العربية ، أهداف ورؤى أكتوبر ؟

كان هذا هو التساؤل المركزى منذ ١٩٧٣ ، ولايزال ، رغم عمق التقلبات وسرعة ايقاعها فى السنوات الأخيرة .

فى هذا الجو ، جو التحدى التاريخى حقيقة ، وانطلاقا من أرضية التساؤلات ، وتراكم التحديات ، وتجلى الممكنات الكامنة ، وكذا عوامل الإحباط والصد والتنكر ، شاهدت مصر وأمتنا العربية اجتهادات ومحاولات للاجابة وشق قنوات للرؤى الجديدة التى بدت وكأنها من المستلزمات الموضوعية لواقع تاريخى جديد - قديم فى آن واحد ، ابتعد منذ سنوات النكسة ، ثم عاد الى التجلى .

من هنا كانت كتاباتنا المتناثرة بين المؤتمرات والندوات ، والمجلات حينا ، وكذا فى اطار المؤسسات العربية والدولية المركز القومى

للبحث العلمى ، باريس « اليونسكو » ، « الجمعية العالمية لعلم الاجتماع » وعلى وجه التخصيص ، وخاصة « جامعة الأمم المتحدة » . طوكيو وقد جمعنا الجزء السياسى - الجيو - سياسى منها ، فى الأساس فى كتابنا « ريح الشرق » (١٩٨٣) الذى رأى فيه عميد حركتنا الوطنية الراحل الكبير فتحى رضوان آنذاك دعوة الى صحوة حضارية . وها هو جزء ثان من الدراسات والبحوث المعنية أساسا بالثقافة والفن وضعناها فى مرحلة ١٩٧٣ و ١٩٩٠ ، تكمل « ريح الشرق » ، وتركز على المفاهيم والقضايا التى يمكن أن نعتبرها العمق التكوينى (الاستراتيجى ، فى مجال الثقافة والفكر) لتحركنا السياسى الذى كان آنذاك مرتقبا وممكنا ، صوب ارساء ركائز نهضتنا الحضارية بوصفها الوجهة والهدف والغاية والأمل .

كانت هذه الأرضية المشتركة - ولاتزال - ساحة للتلاقى والاختلاف . التلاقى من حيث ادراك الممكن ، أو على الأقل جزء منه ، أى امكانية الافادة من تحريك التاريخ المتجمد

(ظاهريا) بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ من أجل تحقيق تقدم ملحوظ ، أو حاسم ، فى عملية فك الحصار المضروب حول مصر باسم « التخلف » والاختلاف من حيث منهج تناول التحرك فى الظروف التاريخية الجديدة .

الفريق الأول ، التقليدى ، الغالب ، رأى أن العملية تنحصر فى اطار « التنمية » ، بوصفها المفهوم السائد فى النظر الى مجموعة البلدان المتخلفة اقتصاديا بنسب مختلفة عن مجموعة الدول الصناعية المتقدمة — « العالم الثالث » حسب تعبير مجموعة دول المركز ، أو « الثلاث قارات » (آسيا ، افريقيا ، أمريكا اللاتينية) حسب التسمية المتفق عليها فى مؤتمر هافانا ، فى الستينيات فى أعقاب مؤتمر باندونج . « التنمية » ، أى اللحاق بركب الدول المتقدمة صناعيا ، وهى العملية التى تقتضى بالضرورة السير على نفس المسار رأسماليا كان (« السوق الحر ») أم اشتراكيا (« الاقتصاد الموجه ») . وفى كلتا الحالتين ، يمثل الاقتصاد المكانة الأولى

من حيث التأثير والفاعلية . من هنا ، من هذا النهج الثنائى البنية (التقليد / التكرار ، مقرونا بأولوية الاقتصاد) سادت مفاهيم « نقل » ، نقل العلم ، نقل التكنولوجيا ، نقل المعرفة ، وهو موقف له ما يبرره فى مرحلة لم تزل فيه الهيمنة الاقتصادية الاستراتيجية ، السياسية ، الفكرية - بين أيدى مجموعة دول المركز الأوروبى - الأمريكى الغربى ، وقد بدأ اليابان يصعد الى المكانة الأولى بسرعة خارقة خاصة فى مجال الاقتصاد والتكنولوجيا .

ثم بدأت محاولات من نوع مغاير ، لم تنكر بطبيعة الأمر واقع علاقات القوى فى العالم ، ولا حتمية التنمية . ولكنها رأت ، أولا ، أن تكون التنمية اجتماعية - انسانية ، لا تقتصر على البعد الاقتصادى . ثم أضافت أن هذا الموقف يعنى أول ما يعنى الاعتماد على الذات ، أى تفهم خصوصية المجتمع القومى (الأمة) ، أى الذات الفاعلة ، لا الأداة (الموضوع) المستهدفة ، بغية الاهتداء الى خير السبل لتعبئة الطاقات

المرصودة ، وكذا الكامنة ، للتعجيل من التحول الفعال صوب الهدف المتكامل للتنمية الاجتماعية - الانسانية الذى حددته الأمم صاحبة التاريخ الراسخ فى الأجيال بأنه النهضة الحضارية .

من حق القارىء أن يسأل ، ويتساءل : ترى ما هو موقع هاتين الرؤيتين ، المنهجيتين ، من حركة الأحداث ، منذ ١٩٨٩ ، وخاصة بعد عام ١٩٩١ الذى شاهد زلزالا سياسيا وفكريا غيّر ولا شك جذريا الكثير من المسلمات والأفكار التقليدية .وعندنا أن جوهر الموضوع ، بيت القصيد ، للاجابة عن هذا السؤال ، التساؤل الملحّ انما يكمن فى نظرنا الى مسار التاريخ العالمى ، وآثاره على أرضنا المصرية والعربية . التاريخ لم يبـــلغ طريقا مسدودا كما ادعى من قـــالوا بـ « نهاية التاريخ » . لم يبلغ ، ولن يبلغ أبدا طريقا مسدودا ، وإلا لانتهت حركة الانسان والمجتمعات البشرية ، وراحت تتجمد نحو الأفول .

ومن ثم ، وبشـــكل أقرب الى جو السؤال التســاؤل ، يمكن ، بل ويجب ، فهم المتغيــرات

الجـذرية الجارية ، فى عالم الواقع المجتمعى - السياسى وعالم الفكر ، على أنها تمثل فى مجموعها مرحلة تحول ، وعلى وجه التحديد مرحلة تغيير العالم ، وكذا مرحلة صياغة عالم جديد فى كافة المجالات والقطاعات ، وفى جميع أركان المعمورة ، وخاصة تلك التى ارتفعت فيها حدة التناقضات الجدلية والصراعات المترتبة عليها الى درجة عالية متصلة - وخاصة المنطقة الأورو - آسيوية (أوروبا - آسيا) ومصر ، مركز العالم العربى ، فى قلبها .

ومن هنا ، ومن هذا الموقف فى تناول اشكالية السؤال - التساؤل ، يصبح ممكنا ، بل ولزاما علينا ، أن نحدد التوجه العـام فى تنـاول أمور التطـور الانسـانى بأنه « عـود الى الأركان » ، عود الى الجذور ، عود الى المعانى والمفاهيم التكوينية الرئيسية .

من هنا كانت الدراسات والمحاولات التى رأينا أن نجمعها فى هذا الكتاب محاولة للاسهام فى تأمين واثراء تحركنا المستقبلى انطلاقا من تأكيد

المحاور التكوينية الرئيسية فى ساحة فهم العلاقات العضوية المتشابكة بين « التنمية » و « النهضة الحضارية » . وهى ، فى الوقت عينه ، تأمل أن تكون إسهاما جادا متواضعا فى توجيه حركة الفكر فى مصر والعالم العربى نحو التناول الحضارى لقضايا التطور والتقدم وصياغة المستقبل .

وختاما ، وقبل أن تبدأ هذه الصفحات رحلتها مع اخوتى واخوانى على أرض الوطن والأمة ، أرى لزاما علىّ أن أسجل هنا صادق معانى الوفاء للأستاذ مصطفى نبيل ، رئيس تحرير سلسلة « كتاب الهلال » ، الذى شاء أن يستضيف هذا الكتاب بالترحاب فى اطار هذه المكتبة الثقافية الجادة متصلة العطاء ، وكذا للأستاذ عادل عبد الصمد ، سكرتير التحرير ، الذى ساند هذا الجهد بكل اخلاص وكفاءة .

خطوات فى طريق صياغة أفكار العالم الجديد

والله ولى التوفيق .

القاهرة ، أكتوبر ١٩٩١

أ . د . أنور عبد الملك

الفصل الأول

الثقافة والتنمية

١ – « التنمية » ، أو « الظاهرة الانمائية » مفهومان يعبران عن النظرة المعاصرة – أى النظرة فى مرحلة مابعد الحرب العالمية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ – إلى عملية « التقدم » ، التى سادت الربع الثانى من القرن العشرين ، تحت تأثير الفكر والعمل الاشتراكى ، بعد ما يقرب من قرن كان فيه التصور الرئيسى ، المفهوم المركزى ، هو « التطور » . وبهذه المناسبة ، لعله يجدر علينا أن نذكر حركة الانتقال الموازية فيما يتعلق بتصور النظام العالمى من « العالمية » فى مرحلة الثورات البورجوازية ، والصناعية ، عصر التنوير والتجميع ، إلى « الاممية » فى عصر ظهور الحركة الاشتراكية فى المغرب حتى « العالمية – الشمولية » بعد صعود الولايات المتحدة إلى مكانة الهيمنة الاستعمارية فى الغرب على أنقاض هيروشيما والاستعمار الاوربى التقليدى .

يندرج هذا التطور البيّن فى اطار استقرار نظام عالمى يؤكد مركزة القرار بين أيدى الغرب المهيمن منذ القرن الخامس عشر ،

عصر الاكتشافات الكبرى ، والاستعمار التقليدى ، حتى يالطا
مرحلة اتسمت بتزايد فى معدل سيطرة المجتمعات الانسانية
المتقدمة اقتصاديا على منابع الثروة وكذا ساحات تراكم المجتمعات
المتخلفة - « العالم الثالث » - كما أطلق علينا منذ ١٩٥٥ - عبر
جسور من الحروب الدامية حتى انفجار الحرب العالمية الكبرى
١٩٣٩ - ١٩٤٥ . كانت هذه مرحلة « عالمية العالم » ، أى انشاء
النظام العالمى بمعنى الكلمة بعد أن كان مفهوم « العالم »
محصورا فى اطار التصور الفلسفى ، دون أن يتحقق ماديا وعمليا
فى العلاقات بين الدول والامم والمجتمعات والشعوب . تراكم
هائل اذن فى الممتلكات ، والامكانات ، والترابط ، وعمليات
التفاعل المتشابكة فى كافة المستويات والقطاعات عبر
مناطق العالم الجيو - سياسية ، أو بالأحرى الجيو - ثقافية ،
فى كل من الاطارات الحضارية الكبرى التى تندرج فيها قوميات
الشرق والغرب .

لم ، اذن ، مفهوم « التنمية » ، « الانماء » ، « الظاهرة
الانمائية » ؟

لو كان التراكم متسقا ، مطرداً ، بل ومعدلاته فى تزايد
مطرد ، يشمل كافة أنحاء المعمورة بشكل متباين ، نعم ، ولكنه فى
نهاية الامر شمولى ، لربما استقر المقام عند حد « التراكم » أو

« التطور » أو « اطراد التقدم » أو غير ذلك من المفاهيم أحادية البعد ، ذات الجو والمغزى الكمى ، اللا - اشكالى .

ولكنما عجلة التاريخ الجبارة لم تكن أحادية البعد ، رغم النظرة المشتركة للفكر العربى الليبرالى المهيمن من ناحية ، والفكر الغربى الاشتراكى فى القرن التاسع عشر ، من ناحية أخرى ، والتباين بينهما يتركز فى كيفية السيطرة على فائض القيمة التاريخى ، فاما بين أيدى أقلية طاغية مستغلة ، واما لصالح الاغلبية الشعبية الكادحة .

ثم هبت ريح الشرق على وجه التحديد ، ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر ، ومطلع القرن التاسع عشر ، فى وجه الموجة الغربية ، توكيدا لارادة مجتمعات وطلائع شعوب الشرق الحضارى - فى العالم العربى ، الاسلامى ، الآسيوى - وكذا ، وبشكل مغاير ولكنه مشابه أيضا فى أمريكا الوسطى والجنوبية ، ارادة توكيد الذات ، والسيطرة على المجال الداخلى ، الوطنى أو القومى ، والسعى ، حسب الظروف والامكانات والمبادرات ، خاصة فى عصرنا ، لتحقيق مختلف أنواع المشاريع - من « المشروع الاجتماعى » إلى « المشروع القومى » حتى المستوى الأعلى ، مستوى « المشروع الحضارى » . وقد تلت هذه الموجة العارمة من حركات الاستقلال ، والتحرير ، موجة مغايرة ، مظهرا لكنها فى الجوهر مواكبة من حيث

المرمى ، ألا وهى موجة الحركات والثورات الاشتراكية ، ابتداء من أكتوبر ١٩١٧ .

كذا تحول العالم : الاستقلال والتحرر فى معظم القارات الثلاث : آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، والاشتراكية وقد عمت نحو نصف المعمورة ، وفى اطارها غالبية عظمى ، نحو ثمانين فى المائة فى قارات وأقطار لا - غربية ، تعكس الآية ، وتعدل دفة التغيير : ذلك أن « الثورة العلمية والتكنولوجية » ، وهو اللقب الذى أطلق على المرحلة الثانية من الثورة الصناعية ، بدت وكأنها تفتح من جديد طريق التراكم المطرد ، اللا - نهائى ، وتقدم مفاتيح انجاز بل ومشروعية فلسفية جديدة للتقدم ، والتطور .

ومن خلال هذه العوامل الثلاثة - صحوة ونهضة شعوب الشرق ومجتمعاته ، الثورات الاشتراكية ، الثورة العلمية والتكنولوجية - بدأ تغيير النظام العالمى ، بشكل واقعى فعلى . ومن خلال هذا التغيير ، ظهر بوضوح قاطع أن « عالمية العالم » تمثل مفهوما اسطوريا لواقع العالم الواقعى : عالم الهيمنة ، من ناحية ، يزداد ثراء واستقطابا لمفاتيح وامكانات الانتاج والاستهلاك والسيطرة بالسلاح والعلم والتكنولوجيا والفكر والاعلام ، وعالم آخر ، « العالم الثالث » ، يتبدى على شكل مجموعة غير متناسقة من المناطق الجيو - سياسية والجيو - ثقافية ، تنقصها اما الطاقة ،

واما الموارد الانتاجية الواسعة ، واما تراكم الكادر العلمى والتكنولوجى المنتج الفعال ، واما مركزة الجمع بين السلطة الوطنية والثقافة الخلاقة التى وحدها تقدم معانى الابداع فى كل مجالات الفكر والعمل . أى فى كلمة : تبدى بوضوح أن غالبية العالم فى تخلف عظيم بالنسبة لقلة المجتمعات المهيمنة ، والتى بدأت تصارعها مجتمعات أقل تقدما من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، انضوت تحت لواء الاشتراكية ودخلت فى طور التقدم المتعجل ، وكذا الصراع المباشر واسع النطاق من أجل تأكيد مكانتها فى جبهة الطليعة .

من هذا التباين المتزايد بين الجبهتين - جبهة عالم الأقلية المهيمنة ، وغالبية العالم التابع - نشأت اشكالية اللحاق بركب التقدم . بالتحرر والاستقلال والتغيير ، بل والثورة ، فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، نعم . ولكنما الاوفق ، هكذا جاءت أجواء العلوم الاجتماعية الغربية المهيمنة ، تتساقط رويدا رويدا على العالم التابع أو المتخلف ، فى ثوب مقبول ، معقول ، يجمع بين الطرح الاخلاقى ، وتأكيد الرغبة المشروعة فى اللحاق بالركب بـ « التنمية » كلقب وعلم لهذا المسعى المقبول ولمشروع العالم الجامح .

بقية الامر معروفة تماما ، لا داعى لتكرارها هنا .

فقد انتقلت فكرية التنمية أو الانماء ، من المستوى المادى ، أى من الاقتصاد ، إلى المستوى الاجتماعى – السياسى ، حيث بلغت مشارف العلم والتكنولوجيا بحيث أصبح مفهوم « التنمية الثقافية » أو « الانماء الثقافى » مفهوماً مقبولاً من كلا الطرفين . ولكن بمعان ومشاريع وأدوات متباينة تماما ، وفى الكثير من الاحيان متناقضة ، متصارعة . أى بشكل جدلى تاريخى على وجه التحديد .

هكذا يتجدد هدف هذا البحث المقتضب : كيف يمكن تفهم التغير الثقافى فى اطار عملية التنمية ، أو فى عبارة أخرى : كيف يمكن تفهم المتغير الثقافى فى اطار الظاهرة الانمائية ؟

٢ – سؤال أول يطرحه تعبير « المتغير » الثقافى . ان استعمال هذا التعبير أى « المتغير » variable ، يحدد أن الهدف من البحث هو أخذ البعد ، العامل ، أو العنصر الثقافى فى الاعتبار ، بوصفه بعدا أو عاملا وعنصرا تكوينيا لعملية التغير ، أو التغير لعملية الانماء والتطور ، والتقدم .

الا أن هذا التعبير ، تعبير « المتغير » تحيل بشكل مباشر إلى أن المقصود هو الغيرية ، أو التغيير ، لظاهرة محددة . ومن هنا يصبح السؤال الأول : هل صحيح أن الثقافة – بوصفها بعدا ، وعاملا ، بل وعنصرا تكوينيا للظاهرة الاجتماعية – يصيبها التغير ، التغيير ؟ ولو كان الامر كذلك ، ففى أى حدود ترى ، وعلى أية صورة .

ان التغيير ، كواقع يتحقق فى اطار العملية الاجتماعية ، عبر التاريخ ، هو بعد تكوينى لهذه العملية ذاتها ، فى كافة المجتمعات والحضارات والعصور . وهذه البديهية ، بدورها ، تنقلنا إلى التساؤل عن حدود التغيير ، وكيفيته ، أى - بعبارة أخرى : تنقلنا إلى دراسة خصوصية التغيير ، وبالتالى خصوصية الثقافة كمتغير داخل عملية التطور التاريخى . ومعنى هذا أن الثقافة ، بوصفها « متغير » ، عامل ، وعنصر تكوينى للتغيير - جزء لا يتجزأ من عموم ظاهرة « الخصوصية » ، أى خصوصية كل من المجتمعات المحددة موضع الدرس .

وقد أكدت نتائج الدراسات المقارنة لعملية تطور المجتمعات فى مختلف اطاراتها الحضارية والجيو - ثقافية عبر التاريخ ، أن معدل التغيير والتطور ، وكذا اتساعه وعمقه وزوايا تحركه ، أى وجهته ، متباينة تماما حسب ظروف يحددها مفهوم الخصوصية والاطار العام لنظرية التفاعل الجدلى بين الخصوصية والعالمية ، كما بيناه فى الاعمال المنشورة تباعا منذ ١٩٧١ ، ابتداء من الدراسات الميدانية التى نشرت منذ ١٩٦٢ .

وباختصار شديد ، ومادام الامر يتعلق بعالمنا العربى ، فان معدل تواجد ، وفاعلية ، ظاهرة خصوصية المجتمعات التى يتكون منها عالمنا العربى - أى طاقاتها الكامنة ، وامكان تعبئتها للتحرك

والتحريك ، للثبات والتطوير ، للاستمرارية والتغيير - تنتمى إلى المستوى الاكثر كثافة ، نظرا لبعد المجال التاريخى لمعظم المجتمعات القومية التى منها تتكون أمتنا العربية . وهنا أيضا ، وجب التدقيق : ذلك أن المجتمعات القومية لكل من مصر والمغرب خاصة تتسم بمستوى عال جدا من إعمال هذه الخصوصية ، نظرا لعمق تواجدها فى التاريخ ، بينما المجتمعات الاكثر حداثة ، وخاصة المجتمعات البدوية منها ، تتسم بقدرة أكبر على المزج بين الاستقرارية المحافظة من ناحية والتشكل السريع تحت تأثير التحديث من ناحية أخرى ، كما أن المجتمعات القومية الحضرية أكثر حداثة من المجتمعات الأقدم ، تقف فى منزلة بين المنزلتين ، وتقدم أنماطا متنوعة من المزج بين عنصرى الاستمرارية والتغيير ، أى أن خصوصيتها مشابهة فى الكثير من الأحيان إلى خصوصية الشريحة الوسطى الاكثر اتساعا فى القارات الثلاث « آسيا ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية » ، اللهم الا الصين وايران .

ومعنى هذا : ان ظاهرة مجتمعات العالم العربى تحتل مكانة متمايزة ، رفيعة المقام ، بين مختلف الخصوصيات العاملة فى عالمنا اليوم - على تباينه وبأخذ الحالات المتمايزة فيه فى اعتبار جاد - وذلك ، من ناحية ، نظرا لان عددا من المجتمعات القومية فى عالمنا العربى ما قبل الاسلام تمت إلى أقدم مجموعة المجتمعات

القـومـيـة فـى العـالم ، ومن ناحـيـة أخـرى ، لأن الاطار العـربى - الاسـلامى منذ القـرن السـابع الميـلادى - الاول الهـجـرى ، اتسـمت بكثافة حضـارية متسـقـة ، تزايدت عمقا واتساعا عبر ثلاثة عشر قرنا من التاريخ .

وعلى هذا ، نرى أن الثقافة - أو « المتغير الثقافى » لو أردنا استعمال هذه العبارة - تلعب دورا مركزيا فى خصوصية العالم العربى، وبالتـالى فى عـمليـة الانماء ، والتقـدم ، والتطور فى كافـة معالم وأبعاد هذا العالم اليوم .

٣ - نعود إلى المفهوم السائد لعملية التغير ، أو التغيير الثقافى فى قالب اطار التنمية ، كما تعرض له العلوم الاجتماعية ، وعلى وجه التدقيق اقتصاديات التنمية وعلم اجتماع التنمية ، فى الغرب المهيمن اليوم .

نقطة البدء فى كافة اتجاهات الفكر الاجتماعى الغربى هى : ان الغرب هو النمط الامثل ، للتقـدم منذ القـرن الخـامس عـشـر . وبالتـالى ، فـان الهـدف هو اللحـاق به ، أيا كـانت نوعـيـة النظام الاقتـصـادى - الاجتـمـاعى والسـيـاسى - الفكرى الذى تخـتـاره مجتمعات القارات الثلاث ، وان كان التأكيد دوما على أن الاختيار الافضل هو اختيار المجتمعات الرأسمالية المندمجة فى السوق العالمية .

ومما يدعم هذا الاتجاه المشترك – لكافة مدارس الفكر والعمل المعنية بالدراسات الاجتماعية فى الغرب – أن الهوة التى تفصل بين المجتمعات الصناعية المتقدمة من ناحية ، والمجتمعات المتخلفة، أو النامية ، من ناحية أخرى ، تزداد باطراد ، أو هكذا يبدو من دراسة مؤشرات مثل : معدل النمو الكمى للدخل الفردى ، تراكم المديونية ، مؤشرات الاسكان والصحة ، وكذا التعليم الاولى ، نسبة المشاركة فى التجارة العربية ، الخ .. وهذه المؤشرات والمعدلات تخفى ، فى الكثير من الاحيان ، عوامل تكوينية ، مركزية ، من حيث التأثير على عملية التنمية ، ألا وهى : طموح وانجازات المشروع القومى فى عدد من الدول المحورية فى القارات الثلاث ، اما بشكل مطرد (اليابان والصين) ، أو فى مراحل معينة من التاريخ الحديث المعاصر (مصر ، الهند ، الجزائر ، البرازيل ، نيجيريا ، المكسيك ، وبوجه عام شرق آسيا وخاصة كوريا) ، وكذا الحصار المسلح ثم الهجوم المضاد بواسطة الحروب والتوغل الاقتصادى والمالى والفكرى ، وتهجير العقول والافراد ، والتسلط على مسالك التجارة والتمويل على مستوى عالمى الخ .. من ناحية أخرى . أى أن هذه الهوة التى تزداد اتساعا والتى تبدو وكأنها تحول دون اللحاق بركب التمديد والحضارة ، بمعنى التحديث ، تتم فى فراغ خارج عملية التحليل الدقيق للواقع التاريخى المتحرك ، وخاصة تفاعل وضع القارات الثلاث مع المركز الغربى المهيمن .

من هنا ، على وجه التحديد ، نشأ المفهوم المشترك لعملية التنمية – بما فى ذلك المتغير الثقافى – فى كافة مدارس الفكر والعمل فى الغرب المعنية بهذه القضايا . ان هذا المفهوم يؤكد أولوية عملية الـ « نقل » – سواء أكان نقل العلوم والتكنولوجيا ، وبوجه أعم نقل المعرفة – من المركز ، أى الغرب ، إلى الدائرة ، أو الدوائر المحيطة ، أى القارات الثلاث (آسيا ، أفريقيا ، أمريكا).

٤ – ان تحليل هذا المفهوم للتنمية ، والبعد الثقافى فى اطار التنمية ، يقدم صورة أكثر تنوعا من مجرد الايجاب أو السلب :

أ) ان هذا النموذج – نموذج نقل المعرفة ، أى نقل التنمية – يحقق ، فى المقام الأول ، تنمية تابعة بموجب قيامها على أساس التقليد . وأمر « التبعية » هنا يتأرجح بين تبعية المجتمعات ، أو الدول ، ضعيفة المكانة ، أو الارادة الاستقلالية من ناحية ، ومكانة دول تستعمل هذا النموذج من التنمية .

كوسيلة لاختصار الطريق ، وسيلة بين ترسانة من الوسائل الأخرى ، يتم الاعداد لها فى اطار خطة جادة يمكن انجازها بشكل مقبول على المدى الوسيط .

ب) ولكنما هذه التنمية التابعة تتحرك فى اطار قوالب وكماشات وضغوط ومؤثرات السوق العالمية . ومعنى هذا ان الاعتماد فى المقام الاول على نقل العلم والتكنولوجيا والمعرفة ، أيا كانت النوايا

النقدية والاستقلالية الكامنة فى المجتمع الذى يختار هذا الطريق لا يمكن أن تتفادى عملية « تقليد » النمط المتقدم الذى تم اختياره . وهذا الاختيار ، بدوره ، يتم على أساس العلاقات السياسية والثقافية المتبادلة ، عبر التاريخ : هكذا مثلا ، فيما يتعلق بمعظم سياسات التنمية فى العالم العربى بالنسبة للدول الاوربية التى أقامت مع عالمنا العربى صلات جدلية من الصراع والغزو والتبادل عبر قرون عديدة ، منذ يونان وروما ، حتى موجات الاستعمار والتحرر ، ومن خلالها انتشار الاسلام ، فى حوض البحر المتوسط، ثم الحروب الصليبية ، وكذلك الامر فى أنماط التنمية فى جنوب شرق وقطاعات من شرق آسيا بالنسبة للنمط الامريكى ، حول ما أقامته دائرة المحيط الهادى من علاقات انسانية عبر الاجيال ، وذلك منذ عصر الاكتشافات البحرية . وكذلك الامر بالنسبة لامريكا اللاتينية المتأرجحة بين أصولها الاوربية الغربية الايبيرية من ناحية، والتفاعل مع الهيمنة الامريكية الشمالية من ناحية أخرى . ومعنى هذا أن التنمية التابعة أو التنمية بالتقليد فى أحسن الامور ، لا تتم فى اطار مفرغ ، ولكنما تقوم على أسس موضوعية من التفاعل التاريخى عبر العصور . ومن هنا نرى بوضوح أسباب تقبل قطاعات واسعة من الرأى العام والمجتمعات فى العديد من الدول النامية لهذا المنهج البراق الخادع من ناحية ، وهو فى نفس الوقت ذلك الذى يبدو وكأنما يتفق مع واقع المستطاع ، واقع يفيد من

الالفة والتعود - أى فى كلمة ، يقوم على أساس الاستمرارية والسهولة وما يبدو أنه المناخ العلمى الحتمى لصعود سلم التنمية وخاصة فى أبعادها الاقتصادية والعلمية - التكنولوجية والمادية .

ج) النواحى التى تبدو أكثر واقعية فى هذا الموقف تتخذ ، بعد تحليل أولى غير متعمق ، طابعا أكثر اشكالية : ذلك أن ضغوط السوق العالمية ، وخاصة فى مرحلة الانكماش ، وهنا كل الازمة ، الذى يعانيه الاقتصاد العالمى فى مرحلتنا الراهنة ، لا تسمح بالمجال المحدود ، المحدود جدا ، الذى كان فى وسع عدد من الدول أن تحتفظ به ، فى هذه الظروف الجديدة . ان استمرارية الهيمنة، هيمنة المركز الغربى ، على الدوائر المحيطة الهامشية ، أى القارات الثلاث ، تفرض فرضا أن يطبق مفهوم التنمية التابعة بشكل حازم ، أى بشكل لا يقبل استثناءات تؤدى فى واقع الامر إلى أن تفلت قطاعات وسيطة من الحياة الاقتصادية لمجتمعات القارات الثلاث من نفوذ وانتشار انتاج المركز المهيمن .

د) ويتم ذلك أيضا بواسطة مضاعفة عملية هجرة ، وتهجير العقول والكفاءات نعم ، ولكنما أيضا الكوادر العلمية والتكنولوجية الوسيطة ، بل والايدى العاملة الماهرة حتى إلى مستوى الفلاحة والحرف اليدوية التقليدية ، والاعمال التقنية البسيطة ، تفريغ الطاقة القومية اذن ، فى لحظة تزايد التوغل الاقتصادى لمركز القوة المهيمن على السوق العالمية : من شأن هذه العملية

المزدوجة أن تفرض فرضا التبعية إلى حدود بعيدة جدا على نهج التنمية المتساهل التقليدي ، المقبول أو السائد .

وهنا ، يجدر أن نلتفت إلى أن التحليل السائد للتنمية المنحرفة ينصب في معظم الاحيان ، على المنهج الاقتصادى ، أى الوجهة السياسية والاقتصادية لعملية التنمية ، الاتجاه إلى اقتصاد السوق الحرة بدلا من التخطيط ، التخطيط البيروقراطى المبالغ : الانفتاح على حساب الانتاج ، النسبة غير الواقعية بين القطاعين العام والخاص ، الخ . ولا شك أن هذه السياسات الاقتصادية تمثل في المقام الاول ، نوع المسار التنموى الذى اختاره مجتمع قومي معين .

ولكن المهم أن نتساءل : لِمَ ، ومن أين ، هذا الاختيار ؟ أهو اختيار قائم على اعتبارات اقتصادية ، أو منهجية ، مجردة ، لا علاقة لها بالمؤثرات السياسية – الاجتماعية المحيطة ولا بالخصوصية الحضارية – الثقافية – القومية التى صاغها التاريخ ؟ ان قصر الاجابة على التحليل الاقتصادى يمثل طغيان موجة التكنوقراط على الفكر السياسي القومي الذى يرتكز دوما على التحليل فى الاعماق ، أى على البعد التاريخي – الحضارى لكل من المجتمعات موضع الدراسة ، ومكان العمل .

٥ – ماذا ، اذن فى مقابل « النقل » ؟

النقل – نقل العلوم ، والتكنولوجـيا ، والمعرفة – جزء تكوينى لا يتجزأ من عالمية العالم . لن تعيش المجتمعات فى جحور . لا يمكن العـود إلى مرحلة تفتت المجتمعـات القوميـة فى منـاطق جيو – سياسية وجيو – ثقـافية وحضارية لا تكاد تربط بينها روابط ، كما كان الامر فى العصر القديم . لا مجال لتحقيق أحلام سـلفـيـة تؤمن أن المسـتقـبل انما يكمن فى هروب إلى عصـور مـغـايرة تماما من حـيث الظروف التـاريخـيـة ، والاجـتمـاعـيـة ، والبشرية ، والفكرية . لن يعاد تشكيل العالم وكأنه مجموعة من الجزر النـائيـة ، بعد ذوبان القـارات . ان اقرار عالميـة العـالم أمـر راسخ مـركـزى فى النظام العـالمى القائم الان على الهيـمنة الغـربيـة ، والنظام العـالمي الجـديد المرتقب الذى لابد وأن يتحـقق حول تعدد المركز ، واحياء الحضارات ، وفاعلية المناطق الجيو – ثقافية والقوميات . وبكلمـة : لا يمكن أن يكون المقـابل فى هروب إلى أحـلام مسـتـقـبليـة أو سلفـيـة لا تمثل الواقع ، ولا امكانات التـغـيـيـر الكامنة فى هذا الواقع الموضـوعى المتنوع على سـاحـة المعمورة .

نقطة البدء ، لو أردنا أن نختط طريقا مغايرا لطريق « النقل » و « التقليد » ، إنما هى الذات : تحديد الذات القومية ، الثقافة ، الحضـارية فى خصـوصيتها ، الانطلاق من هذه الذات ، إمكاناتها وممكناتها وطاقاتها القابلة للتعبئة ، الاعتماد على الذات فى

الاساس ، في علاقة معقولة ، رشيدة ، ناضجة بالوحدات الذاتية الأخرى المتفاعلة في المضمار العالمي .

إن عنوان هذا الموقف السيادى فى تحقيق عملية التنمية إنما هو « الابداع » ، أى الابداع الذاتى ، حضاريا ، وثقافيا ، وقوميا . ذلك فى كافة المجالات : مجال الفكر ، ومجال العمل ، ومن هنا كانت دعوتنا ، فى إطار وبفضل « جامعة الامم المتحدة » ، منذ ١٩٧٦ ، إلى « الابداع الفكرى الذاتي » . وقد أصبح هذا العنوان شعارا لعدد كبير من المشروعات الرئيسية على المستوى العالمى والاقليمى والقومى ، بحيث أصبح الطريق مفتوحا أمام تعدى أو تخطى مسار « النقل » و « التقليد ». الطريق مفتوح : لكنه لم يمسح مسحا منظما بحيث يؤدى إلى تخطيط دقيق شامل ومفصل فى آن واحد بطبيعة الامر . ولكنما الاساس موجود ، ألا وهو مجموع أعمال الندوات الاقليمية الخمس للمشروع الفرعى حول « الابداع الفكرى الذاتى » لمشروع جامعة الأمم المتحدة حول " البدائل الإجتماعية – الثقافية للتنمية فى عالم متغير " والتى خصصت لكل من آسيا ، أمريكا اللاتينية ، العالم العربى ، أفريقيا ، العالم الغربى (أوربا وشمال أمريكا) ، وقد جمعت نخبة ممتازة من كبار الدارسين ، معتمدة على المستوى الأكثر تقدما من البحوث الجارية فى هذا المجال على مستوى عالمى .

ومن الممكن أن نوجز هنا عددا من المحاور الاتجاهية لهذه البحوث :

أ) مسألة المقومات المادية للابداع الذاتي - القومي من حيث الفكر والعمل ، وهذه المقومات تكمن في وجود مجتمع إنساني يتسم بدرجة كافية من الكثافة ، والاستمرارية التاريخية ، وكذا المركزة ، بغية تحقيق معاني التراكم الفعال لعموم عوامل وطاقات وإمكانات المجتمع . إن الابداع ، في الظروف المغايرة ، يقتصر على الدائرة الفردية ، أو دائرة الجماعة الضيقة . ولكنه يبلغ دائرة المجتمع القومي ابتداء من مستوى معين ، يمكن تحديده على أنه المستوى الأدنى لتمكين مجتمع من الاستمرارية عبر الجدلية الاجتماعية ، من الناحيتين الداخلية والخارجية ، أي على الإبقاء على ذاته ، متماسكة متمايزة ، في مواجهة المشاكل الداخلية والصراعات الخارجية معا .

ب) القدرة على تبين معالم الخصوصية الاجتماعية - القومية لمثل هذا المجتمع ، وهي نتيجة تترتب على العامل الأول ، ولكنها لاتقتصر عليه بالضرورة . أي تقتضي ، بطبيعة الأمر ، أعمال الفكر النقدي على مستوى المجتمع من كافة النواحي ، وكذا عبر مختلف مراحل تطوره التاريخي . ولكنما المقصود بأن هذا العامل الثاني يترتب على العامل الأول هو أن الخصوصية لاتتواجد -

على مستوى الفاعلية الاجتماعية - إلا ابتداء من درجة معينة من تحقيق الظاهرة الإجتماعية موضع الدراسة ، القادرة على العمل الفعال ، ابتداء من ادراكها لذاتها .

جـ - ومن أجل الجمع بين الفكر والعمل ، بشكل مؤثر ، لا بد من تحقيق تراكم فعال لما يمكن تسميته بـ « الذكاء الاجتماعى » Socilal Intelligence ان هذا المفهوم الحديث نسبيا يعبر من مجموع المعلومات ، والمعارف ، ومناهج تنقيب الخصوصية القومية الاجتماعية من ناحية ، وكذا مقارنتها بمعطيات الوحدات الأخرى المماثلة ، أو المختلفة على تعدد أنماطها ، فى العالم الواسع ، بغية صياغة وتعميق المسار الفكري للمدارس التكوينية الأصيلة للفكر والعمل داخل الدائرة القومية . وهذه العملية تتسم بالضرورة ، فى هذه المرحلة الثانية للثورة الصناعية التى نحياها ، مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية حسب التعبير الشائع ، أى بالقدرة العملية على جمع هذه العناصر التكوينية ، الخاصة بمختلف قطاعات النشاط الاجتماعى والعلمى - الفكرى ، فى الداخل والخارج معا ، ثم توظيفها بعد الانتقاء التحليلى والاستيعاب النقدى لصالح تسليح الكادر الوطنى . والصعوبة فى هذا المجال تكمن أولا فى أن مصادر هذه المعارف والمعلومات كلها ، أو تكاد ، بين أيدى عدد قليل من الدول الكبيرة والشركات

والهيئات متعددة الجنسية التى تهيمن على النظام العالمى القائم ، على تنوع معسكراته . إن الافادة من هذه الطاقات ممكنة ، ولكن فى الحدود الدنيا والوسيطة فقط ، إذ أنها تمثل مفتاح القوى ، وبالتالى مفتاح تغيير موازين القوى في مختلف مناطق العالم ، ولا نقول في العالم بأسره اليوم . أن المسعى فى هذا الاتجاه قائم على أساس العاملين السابقين ، أى أنه لا يمكن السعى فى هذا الاتجاه الا إبتداء من تحقيق العاملين السابقين بشكل واضح .

د) جملة القول أذن أن عامل القرار السياسى ، وسيادة هذا العامل السياسى ، أى سيادة القرار السياسى القومى فى مجال إدارة عملية التنمية هو مفتاح المفاتيح ، أن هذا القرار لا يمكن أن يحقق طبيعته القومية الجديرة بهذه التسمية إلا بناء على إدراك خصوصيته القومية - الثقافية بشكل واضح ، وطاقاتها الكامنة الفعالة . وهذا ما يمنح المتغير الثقافى دوره / المركزى فى تحديد مسار وكيفية إدارة ، العملية الانمائية فى مجموعها ، أى فى عملية تطوير تاريخ المجتمعات البشرية ، وخاصة تلك التى تسعى إلى الصعود إلى مكانة الحياة الكريمة المتكاملة ، الانسانية ، لتشارك بذلك فى النظام العالمى الجديد .

٦ - إن إدراك أهمية الثقافة فى مجمل عملية التنمية ، وهو

إدراك متزايد منذ نهاية الحرب العالمية ودخول العالم فى مرحلة تغيير مساره التاريخى ، تثير العديد من القضايا ، والتساؤلات يجدر بنا أن نشير إلى أهمها :

أ) لعل القضية الاولى هى تلك التى تكمن فى مجال « الاصالة » فى علاقتها بال « الخصوصية » . وقد لعب المستشرقون ، فى غالبيتهم ، وكذا قطاع واسع من علماء الاجناس والاجتماع المعنيين بالمجتمعات اللا - غربية ، دورا كبيرا مؤثرا فى أعادة ضرورة دراسة هذه المجتمعات ، من حيث أنها مغايرة للمجتمعات الغربية « الطبيعية » ، إلى حيز التركيز على مفهوم « الاصالة » - وكأنها الاطار الواسع الذى يمكن أن يجتمع فى ثناياه مزيج من رواسب الماضى والمظاهر المتخلفة من الحاضر والخاضع للهيمنة الاجنبية . وبما أن المطلوب إنما هو تمييز المجتمعات اللا - غربية عن المجتمعات المتقدمة « الطبيعية » نرى أن هذه الدعوة اتسمت فى معظم الاحيان بطابع يشجع الجمود ، ويواكب المنحنى السلفى ، وذلك بتأكيد ما هو قائم ، بل وجامد ، على حساب المتحرك ، المتجدد ، المتجه صوب مستقبل تقدمى بالضرورة بالنسبة لما هو قائم فى أى مجتمع فى لحظة من تطوره. وقد ذهب عدد كبير من هؤلاء العلماء إلى الاخذ بمفهوم ماكس فيبر ، عن « النمط المثالى » Idealtypus ، وكأن لكل مجتمع

متحـــدد روحاً مثـــالية يفرضها ، أو يقدمها التاريخ ، وهى على تمايز محـدد بالنسبـة لكافـة الذوات الاخـرى . والخطورة فى هذا المفهوم - كما بيناه مرارا وتكرارا ، أسوة بمدرسة علماء الاجتماع الآخـذين بالاتجـاه التـاريخى - هـو أنه يرد كـلا منهـا إلى جـذور نفسية - عرقية ، لا يسـتطيع التاريخ الموضـوعى أن يؤثر عليهـا ، إمـا باعـادة تشكيل بنـائها التكوينى تدريجيـا أو باقامـة روابط التـأثير ، والتـأثر الجـدلى المشـترك بينـها . هكذا تـصبح الاصـالة دعوة إلى التحجـر ، بدلا من أن تكون أداة فعالة للتطور المتمايز ، نعم ، ولكنه أيضـا التطور المتـرابط ، الذى يندرج بالضـرورة فى عالم متشابك ، ويتصف بالنضال والتكامل ، بالاثراء والقدرة على الاستيعاب والاستمرار معا .

ب) من هنـا كانت دعوتنـا منـذ بداية الـستينات إلى تصـور « الخصـوصيـة » . فالخصـوصية ، وهـذا جـوهر الموضـوع ، تقدم نمطا محـددا للمحاور التكوينية الاربعة لكل وجود إجتماعى (إنتاج إحتياجات العيش ، ضرورة استمرار الجنس البشرى بالتناسل ، تمركز كل مـجتمع حـول مركز للسـلطة الاجـتماعية ، العـلاقة ببعـد الزمان والتاريخ والتعالى) ، وهو نمط تتشكل العلاقة بين محـاوره الاربعة بطرق متفاوتة حســب طبيعة الاطار الجغرافى الذى يحيا فى هذا المجتمع ، عبر مسـيرته التاريخية المركبة . وقد لعب هذا التـصور - وكذا إجتـهادات عدة مواكبة له - دورا فعالا

فى تحديد النوعية المتميزة لمختلف المجتمعات من ناحية ، وكذا فى الاشارة إلى إمكان إقامة علاقات المقارنة ، والمواكبة بين هذه المجتمعات حسب الظروف التاريخية ، باختلاف مراحلها ومتطلباتها .

وهنا يجدر بنا الا ننسى أن إستعمال الاصالة ، على أيدى غالبية المستشرقين الغربيين وعلماء الاجناس والاجتماع فى أيامنا ، يكرر ما تقدم به عدد من الماركسيين ، ومعظمهم من الاتجاه التروتسكى اليسارى الصهيونى ، باسم « الانتاج الآسيوي » . فاذا كان سلم تطور أنماط الانتاج فى العالم اللا - غربى لا يطابق ذلك الذى يعتبر « طبيعيا » فى العالم (الغربى) ، فكان لابد إذن من اختراع سلم آخر من التدرج ينطبق على المجتمعات « الشرقية » أى اللا - غربية ، وكذا أمريكا اللاتينية - والهدف من هذه المحاولة يختلف فى الظاهر فقط عن تقديم مفهوم الاصالة . فنحن هنا بصدد مفهوم مضاد . ظاهريا ، يهدف إلى جمع الشمل بين المجتمعات اللا - غربية ، ولكنه جمع الشمل بين مجتمعات لا - طبيعية ، أى تجميع مجتمعات « الاصالة » فى سلم يتسم بالحصر النمطى Reductionism ويؤدى ، فى نهاية الامر ، إلى فصل العالم إلى قطاعين : قطاع المجتمعات الغربية ، أى المجتمعات « الطبيعية » ؛ وقطاع المجتمعات

اللا - غربية ، المغايرة ، المتمحورة حول أصالتها واغترابها عن العصرية . محاولتان تكملان إحداهما الاخرى إذن ، ساعية إلى تحقيق مركزة الغرب المهيمن - هذه المرة من زاوية الثقافة وأعمال الثقافة بشكل مركزى فى إدراك تباين مسائر التطور الاجتماعى عبر التاريخ .

٧ - ثم هناك قضية هامة تعترض طريق دراسة مدى فاعلية الثقافة فى عملية التنمية ، وأن كانت أقل وضوحا بكثير من العوامل الاخرى ، ألا وهى قضية أو مشكلة الاولويات .

ذلك أن عملية التنمية تقتضى ، من حيث السياسة العملية ، تحديد الاولويات فى مجتمع معين ، وذلك لمرحلة معينة من تطوره ، قد تتخذ شكل الخطة لعدة سنوات ، أو تقدير أعم بالنسبة للمرحلة التاريخية ، وكذا الاولويات الاكثر دقة من حيث التنفيذ على مدى السنة الواحدة .

أ) هناك أولا تحديد ، أو تعريف ، مختلف أنواع الاولويات :

- سوف يميل البعض إلى إعطاء الاولوية ، المكانة الاولى ، للاولويات النابعة من مجال الانتاج ، الاقتصاد ، والنواحى العلمية والتكنولوجية المصاحبة لها . ومن مثل هذا التطور تتبدى أمامنا مفاهيمه مثل « الانتاجية » و« الاستهلاكية » ثم « السعى وراء المتعة » ، وشعار « الصغير هو الجميل » ، وكذا الانماط الفردية

للتنظيم الاقتصادى ، أسوة بالانماط الجماعية ، وأنماط قطاع الدولة ، الخ ...

- وهناك أنصار منح الاولوية إلى البعد السياسى ، إذ أنه هو الذى يحدد ، فى نهاية الامر ، سلم الاولويات كما تقررها الهيئات والمؤسسات المختلفة فى مختلف المجتمعات . ومن هنا تأتى التفرقة التقليدية بين الليبرالية والاوتوقراطية ، بين الديموقراطية ، والديكتاتورية ، بين الجماهيرية والاستبداد ، بين الاجماع وقيادة النخبة ، الخ ..

- وهناك من يرى أن الاولويات تتحدد أولا فى مجال الثقافة والفكر والفلسفة والايديولوجية والدين ، إبتداء من إطاراتها التكوينية الخاصة . ومن هنا تنبع المواقف التى تؤكد خصوصية المجتمعات الانسانية ، وتمايزها إلى أمم ، ومناطق ثقافية أو جيو - ثقافية ، بما يواكبها من نظرات متخصصة للعالم فى إطار الدوائر الحضارية الكبيرة التى تشمل هذه العناصر كلها .

ب) وهناك أيضا منحى تحليل هذا التمايز بدراسة مختلف أنماط الاولويات :

- نوع أول يتسم بالطابع الجامد - المحافظ ، وهو الذى يجمع الاولويات الاكثر عناية بالاستمرارية الاجتماعية ، وكذا باستمرارية الانظمة الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية - الايديولوجية ، فى

مواجهة موجات التغيير الجذرى ، وكذا للحفاظ على منجزات وانتصارات التقدم الاجتماعى . أى أن ذلك الذى يراد الحفاظ عليه مغاير تماما حسب الظروف والمجتمعات والمراحل التاريخية ، وأن كان فى الظاهر يتسم بالمحافظة .

– وهناك نمط ثان من الاولويات يتسم بالراديكالية المتجهة إلى تغيير المجتمعات بشكل جذرى كامل . أنه جو الاولويات الاشكالية ، الجدلية ، المتناقضة ، السائدة فى مراحل التغيير والثورة والتحرك واسع النطاق .

جـ) ولكنما مجال الصعوبة القصوى فيما يتعلق بتحديد الاولويات أنما يكمن فيما يتعلق بمعدلات تحركها المتباين .

وهناك أولا تباين هذه المعدلات من حيث خصوصية المجتمعات المدروسة . ثم هناك عامل اختلاف هذه المعدلات من حيث أنها تتعلق بالاستمرارية أو المحافظة من ناحية ، والتغيير أو الثورة من ناحية أخرى .

بقى السؤال الكبير : لِمَ تختلف وتتباين معدلات السرعة فى اختيار ، والاستعمال الفعال لسلم الاولويات فيما يتعلق بتطور المجتمعات ، وسياسات التنمية ؟ .

المستوى الاول من الاجابة ، المستوى المباشر ، المعقول ، هو : أن هذا الاختلاف وذلك التباين يرجعان إلى « الظروف الموضوعية»

و« المرحلة التاريخية » ، أى ، بعبارة أخرى : إلى الطابع المتميز لخصوصية المجتمع موضع الدراسة من ناحية ، ثم الاطار الخارجى ، المواكب والمعاصر للجيو - سياسية ، والجيو - استراتيجية للمجتمع والمنطقة موضوع الدراسة .

وقد ذكرنا ، المرة تلو المرة ، أهمية عامل القرار السياسى الوطنى / القومى ، أى أولوية السياسى فى كل آن ومكان ، وكذا أبرزنا دور الاطار الخارجى للجدلية الاجتماعية ، أى الاطار الجيو - سياسى ، وخاصة فيما يتعلق بالعالم العربى - الاسلامى ، وقلبه حول محور المعركة التاريخية ، من القاهرة إلى دمشق ، حول السويس وأرض سيناء .

٨ - ولعله من المفيد أن ننتقل الآن إلى بعد الاشارة المقتضبة إلى الدراسات الميدانية الرئيسية ، وأهمية القيام بدراسة مقارنة بينها بغية إنارة الطريق أمام ما هو موضع لبحثنا ، وسعينا القومى.

إن الدراسة المقارنة للامثلة الرائدة فى مجال أعمال العامل / البعد المتغير الثقافى فى الظاهرة الانمائية ، وفى تطور المجتمعات المعنية . تقوم على أساس منهج « المقارنة ذات المغزى »

وباختصار شديد تعنى هذه العبارة ، بتسمية المنهج المختار ،

أنه لا يمكن مقارنة أية ظاهرتين ، على تباين تكون كل منها من الناحية التاريخية ، أى بغض النظر عن الطابع الخاص لخصوصيتها ، ولكنما يمكن أن تقوم المقارنة ، بل ويجب أن تتحقق ، بين المجتمعات التى تنتمى إلى مجموعة واحدة ، أو متشابهة من الوحدات الاجتماعية ، من حيث الانتماء إلى الاطارين الحضاريين الكبيرين فى العالم ، وإلى الدوائر الثقافية المتمايزة داخل كل من هذين الاطارين الحضاريين ، وأخيرا وليس آخرا نمط ونوع المجتمع القومى موضع الدرس . إن إهمال هذا المنهج ، لصالح المقارنة المفتوحة على كل الاحتمالات ، وبين مختلف الوحدات المتباينة أحيانا بطريقة / جذرية ، يؤدى إلى خليط لا أول له ولا آخر : مثلما يحدث عندما نسمع الاسئلة المترددة فى الكثير من الاحيان : « لم الفوضى فى مواصلات القاهرة وكالكوتا ، لو قارناها بالنظام المتواجد فى باريس أو لندن ؟ » ، « لم التباين بين مكانة الدين والفلسفة فى الصين بالمقارنة مع ايطاليا وأثيوبيا ؟ » ، « كيف يمكن مقارنة الهيكل التصنيعى والتكنولوجى فى اليابان بما هو قائم فى فنزويلا ؟ » ، « كيف يمكن المقارنة بين تعدد الثقافات والقوميات فى إطار دولة واحدة كالهند ، مع ما هو قائم فى الاتحاد السوفييتى ، والولايات المتحدة ؟ » ، إلى غير ذلك من محاولة إقامة / المقارنات المفتعلة التى لا تفضى إلى نتيجة ، اللهم الا اليأس والتعجب ، والانبهار الزائف ، وبالتالى

استمرار الازمة .

من أجل هذا ، يمكن أن تتكون مجموعة أولى من الدراسة التحليلية المقارنة للمتغير الثقافى فى القاهرة الانمائية فى قلب أعم المجتمعات القومية للحضارة الشرقية ، ولنقل مثلا بين مصر ، وايران ، والصين واليابان .

٩ - احتل العامل / المتغير الثقافى فى نهضة مصر الوطنية ، وكذا فى النهضة القومية العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر، مكانة مركزية حقيقة ، من كل النواحى . وقد تحققت هذه المكانة بفضل وحدة رجال الفكر والسلاح ، في إطار دولة محمد على باشا ، أول دولة فى الشرق منذ صعود الغرب إلى مكانة الهيمنة فى القرن الخامس عشر . وكان رمز هذه الوحدة ، حول شخصية محمد على الجبارة ، ابنه سارى عسكر جيوش مصر إبراهيم باشا وصحبه ، ورائد النهضة الثقافية التى فهمت خطأ على أنها تقليد للغرب ، وكانت فى واقع الامر تحديثا قوميا نقديا معاصرا بارما ، الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى وصحبه . وقد استمرت هذه العملية ، رغم أفول دولة مصر فى عهد سعيد باشا ، فى المرحلة الثانية بفضل / الخديوى إسماعيل ، واستعادته لتكوين جيش مصر ، ونظامها التعليمى والعلمى حول على مبارك و « جماعة حلوان » ، وهى الحركة التى وجدت فى أمير الالاى محمد عبيد

البطل الشهيد لمعركة التل الكبير ، وخاصة فى عبد الله النديم خطيب الثورة ، أعلى رموزها . ثم جاء عهد الاستعمار والهوان : كانت الضربة الرئيسية موجهة فى آن واحد إلى جيش مصر ، وكذا إلى مؤسسات التعليم فيه ، بغية تكوين أجيال من العقول التابعة ، والتى حتى لو استيقظت لما وجدت فى صولجان الدولة إطارها الفعال للتحرك ، وفى جيش الوطن مفتاح الفتح . إن دراسة هذه المرحلة الاولى ، العظيمة ، من نهضة مصر الوطنية بين ١٨٠٨ - ١٨٩٢ ، تبين بوضوح أن ضربات الغرب المتتالية من إجماع دول أوربا فى معاهدة لندن ١٨٤٠ لتفكيك الاقتصاد المصرى المحمى إلى طرد اسماعيل عام ١٨٧٩/ لم تتح وقتا كافيا ، فى أضيق الحدود ، لمصر الناهضة ، لطبقتها السياسية بما فى ذلك المثقفين الطليعيين ، لدراسة معانى التواكب ، والتمازج ، والتفاعل الجدلى الخلاق بين الاتجاهين التكوينيين للفكر المصرى ، وكذا العربى آنذاك وحتى الآن ، أى اتجاه العصرية الليبرالية واتجاه الاصولية الاسلامية . وقد ترتب على ذلك أن الانتقال المطلوب من التكوين التجميعى Symbiosis الى التركيب Synthesis لم يتم خلال هذه المرحلة . وهذا ما أوجزناه فى جزء من الرسائل الختامية لدراستنا المنشأة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٩والتى نشرت أولا فى باريس عام ١٩٦٩ ، ثم فى طبعتها العربية على أرض مصر باسم « نهضة

مصر » فى ١٩٨٣ :

« هكذا نرى كيف أن كلا من التحليلات التى قدمناها للقضايا المعروضة هنا ، وكذا الموضوع فى شموله ، تتسم بطابع غير متكامل غير متجانس ، نراه يتجلى فى عملية التغير نفسها ، وكذا فى نتائج ذلك التغير . أنها قسمة مميزة عامة يمكن تعريفها بأنها إشكالية الانتقال من التكوين التجميعى إلى التركيب .

إن التكوين التجميعى القائم بين الابعاد الثلاثة للحياة الاجتماعية التى وصفناها فيما سبق ، يعتبر معطى تاريخيا ، أنه تركيب تجميعى يعمل على التمكين من الاستمرارية . فهو يقدم السياج المنيع ، وكذا عادات وتقاليد الممارسة ، أثناء لحظات الاندفاع إلى الامام . ولكن قدراته للتعقيل والترشيد على مستوى المجتمع القومى كله ضعيفة ، فالدولة ، والدولة وحدها ، هى التى تفيد من هذه الظاهرة ، فى نهاية الامر .

والحق أنه ، إذا أريد تحول جذرى بمعنى الكلمة على مستوى الامة كلها وفى كل مجالات الحياة الاجتماعية ، من الاقتصاد إلى الفكر ، فانه لابد من إنجاز شيء آخر غير ذلك التأقلم الوفاقى مع المعطى التاريخى . إذ أريد مثل هذا التحول الجذرى ، فانه يصبح لزاما على الشعب وحركته الوطنية الانطلاق إبتداء من هذا المعطى التاريخى . أى من ذلك التكوين التجميعى ، بغية مواجهة الجدلية

المعقدة التى يثيرها اقتحام التحديث – بواسطة السلاح ، وأيضا الاقتصاد ، والمؤسسات والأفكار – لواقع إجمالى يتسم بالقدم والتأخر ، وأن كان واقعا يستطيع أن يستمر ، ويحيا ، بفضل عمق مجال الخصوصية التاريخية ، متجها نحو مشروع استمرارية لا تنكسر . وعندئذ تصبح اللحظة الثالثة لهذه الجدلية هى عملية التركيب ، أى عملية حل التناقضات على مستوى أعلى من الانصهار الاجتماعى والصياغة الفكرية ، فى أمة وقد أعيد تكوينها البنيوى ، ابتداء من خصوصيتها التاريخية ، فى قلب المعاصرة .

أن عملية التركيب ، بهذا المعنى ، تفرض اختياراً ، أى مفاضلة نقدية ، وهيمنة حل معين – ألا وهو على وجه التحديد اختيار عملية التحديث النقدية ، وكل ما يلحق بها من نتائج بالضرورة ، وخاصة نبذ الاهتزاز الملازم بالضرورة لكل تكوين تجميعى ، وهو الذى يتسم تكون الفكر والايديولوجية فى النهضة الوطنية لمصر الحديثة .

أول المشاكل والقضايا التى يثيرها الفكر والايديولوجية فى هذا الصدد ، أنما هو ذلك الذى يمت إلى استمرارية الازدواجية . فقد رأينا كيف أن الايديولوجية الضمنية العميقة تؤكد على الدوام إرادة الجماهير الشعبية فى الوجود وفى الاستمرار ، كيف أنها تحكى أيضا المسيرة الملحمية لشعب مصر ، كيف أنها تجعل من

ذاتها أداة للنقد الاجتماعى ، وكذا أيضا لقبول حالة من الاضطهاد والظلم ، سوف يطلق عليها البعض أنها حالة مصيرية مكتوبة ، وكيف أنها إذ تتبدى متأصلة فى أرض التوطن ، فانها كذلك تريد لنفسها أن تعبر على الانفتاح للغير - ولكن لا لغير متفرد ، وكأنه طرف آخر زائر لو صح هذا التعبير ، وليس بمثابة مجتمعات أو دوائر قومية - ثقافية متباينة متميزة ليست اطلاقا فى مجال الرؤية النفسية الجماعية الوطنية والشعبية المصرية . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الفكر والايديولوجية الصريحة يتبديان على نحو مختلف تماما . أنه نتاج حديث جدا ، نتاج للموجة الغربية ، بشكل جوهرى . أن هذه الايديولوجية الصريحة تحاول أن تعبر عن رسالاتها وعن تحليلاتها حول القضية المزدوجة لانحدار الشرق الاسلامى من ناحية ، وحول شروط نهضته من ناحية أخرى ، بايقاع متعجل ، اذ أنها تستشعر أنها لزاما عليها أن تقدم الاطار الفكرى التصورى للعملية التى تتبدى الحداثة فى مجالى الدولة والمجتمع ، وهى العملية التى أكدنا مرارا طبيعتها المتعجلة ، ومن هنا ، فان هذه الايديولوجية ملك لحلقة محدودة من الطلائع الجديدة ، ثم تنتقل فى مرحلة ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ بين يدى البرجوازية المحلية ، وهى التى فى طريق التكوين ، بحيث يصبح فى امكانها أن تحظى بجمهور واسع ، بل وربما جمهور

على المستوى الوطنى ، وخاصة فى المدن وفى منطقة الدلتا .

هذا ولم يتعرض الرجال الذين كانوا آنذاك بمثابة القائمين بصياغة الفكر والايديولوجية إلى تلك الازدواجية المستمرة بنقد جذرى ، ولا حتى بمحاولات للحصر وتعدى الازدواجية . فالتدابير التى يراد لها أن تتحقق إنما تندرج فى إطار تجديد التراث ، من أجل توكيده : كان هذا هو الامر فى مجال الدين ، وكذا فى قضية المرأة ، بين القضايا الهامة آنذاك فالتجديد - فى مجال الفكر والايديولوجية السياسية - يؤكد على علاقاته مع الميراث الثقافى والوطنى على الرحب والسعة ، ولكنه ، وفى الوقت ذاته ، يقيم عناصر الحداثة وكأنها عدد من العلامات على طريق مواز ، دون إعلان القطيعة ، بل وعلى العكس من ذلك تماما . هكذا كان الامر فى مجال التعليم ، وفى مجال الاستقلال الذاتى ، ثم الاستقلال ، وكذا فى الحركة الدستورية .

نحن إذن أمام ظاهرة إزدواجية ، وليس ظاهرة نقد ، أذن سيظل التكوين التجميعى التاريخى هو المهيمن على أعماق الحياة الوطنية فى مجموعها ، وعلى وجه التحديد المهيمن على مستوى الايديولوجية الضمنية التى كانت آنذاك مبعدة رسميا عن الصف الأول من المسرح . ذلك أن تجميع العناصر الشديدة التباين لايديولوجية التحديث الصريحة ، التى بدأت آنذاك أن تتبدى على

صورة عناصر متفردة أو على شكل قطاعات كاملة من الايديولوجية ، تتحقق فى الواقع فى مجال آخر .

ازدواجية اذن - لكنها ليست تركيبا . فالتاريخ ثقيل طاغ ، يؤثر فى اتجاه ولصالح الايديولوجية الضمنية . والسؤال هنا ، علي وجه التحديد هو : هل يمكن من الناحية النظرية أن يتحقق التحديث بشكل ظاهر وبطريقة ميكانيكية بحتة ، أى بمضاعفة الضغط والوثوب المؤسسي والايديولوجي ، بينما تترك الايديولوجية الضمنية إلى أمرها ؟ أو بمعنى آخر ، هل يمكن أن تتحقق الحداثة أو المعاصرة بتفادى تعقيد التركيب النقدى بين مختلف العناصر التكوينية التى منها يتكون الفكر والايديولوجية الوطنية ، وذلك بشكل واقعى موضوعى ، أى بدون تغيير جذرى للمجتمع والفكر ، بدون ثورة وطنية ؟وجوابنا هنا بالنفى . ولكنما يمكن اللجوء إلى أمثلة ، وخاصة مثال اليابان ، لترجيح الرأى القائل بامكان استمرارية الازدواجية فى العالم الواقعى على أساس عميق جبار من التمسك بأركان الوحدة الوطنية التكوينية - « العروة الوثقى » - لم ، ولن ، تزلزله موجات العدوان الحضارى المتغرب . هنا ، هنا إذن قضية هامة تستحق دراسات مستفيضة .

إن استمرار الازدواجية فى مجال الايديولوجية يقودنا إلى إثارة مشكلة القوى التى تسبب تلك الازدواجية . ومن الواضح ، على أساس التحليل الذى قدمناه ، أن العناصر السببية المباشرة ،

على صورة الطبقات الاجتماعية ، غير كافية لتفسير هذه الظاهرة على اتساعها ، وفى أعماقها . والسبب الاول فى هذا الامر يكمن فى أننا نعالج هنا تكون الفكر والايديولوجية الوطنية ، على إختلاف اتجاهاتها الفرعية وبوجه شامل ، دون دراسة تكون مختلف الايديولوجيات المتناقضة فى قلب هذه المجموعة الايديولوجية ذات الوجهة الوحدوية بالضرورة خلال مرحلة تكوينها . ومع ذلك ، فأن التغير المتعجل للاقتصاد ، وكذا تغير التركيب الاجتماعى ، وهذا الاخير بشكل أكثر دقة بين ١٨٩٢ - ١٩٠٥ ، لهى ظواهر ذات أهمية . ذلك أننا نستطيع أن نتبين أن ايديولوجية البرجوازية المحلية فى مرحلة تكونها ، من الدولة العسكرية لمحمد على إلى الطبقة الجديدة التي تتصدر الصفوف وتحاول أن تؤكد ذاتها على يدى اسماعيل وثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ . وفى الوقت نفسه ، نرى أن فريقا من هذه الجماعات الاجتماعية يؤكد أنه يريد أن يتباعد عن ذلك التحديث ، وأن يتسلح بأيديولوجياته الذاتية ، ابتداء من التراث على وجه التحديد . وكذا، فى الجانب الآخر تماما من سلم المجتمع ، فاننا نرى أن هذه المحاولة الكبرى الاولى لغرس أفكار التحديث ، أو المعاصرة ، بين صفوف الشعب إنما يقوم بها مثقفون ذو وجهة شعبية يتمتعون بصلات لم تنقطع عن القطاعات الاجتماعية المسلوبة ، فى المدينة وكذا فى القرية .

ومن هنا كان موقفنا فى توكيد التفسير لتلك الازدواجية الايديولوجية من ناحية ، وكذا لتمايز الاتجاهين الكبيرين التكوينيين للايديولوجية والفكر الاجتماعي من ناحية أخرى ، ابتداء من مجموعة من العناصر الاجتماعية الفعالة بالمعنى الواسع لهذا التعبير ، حيث تلعب المسببات والتكوينات العلوية الايديولوجية دورا من الطراز الاول ، بدلا من التفسير الاقتصادى الآلى لبتداء من مفاهيم طبقية بحتة . ولهذا الشأن نؤكد هنا أن هذا الموقف مختلف عن موقف توكيد مسألة الدور المستقل نسبيا لجدلية الافكار والابنية العلوية الاجتماعية ، وهو دور لم يعد ينكره الكثيرون ، وإنما الموضوع هنا يتعلق بمنبع الاختلافات الفكرية والايديولوجية ، بأسبابها العميقة فى المقال الاول .

ان أنصار الايديولوجية الصريحة ، يبدون فى نهاية الامر ، بمثابة رجال مرتبطين ، بمختلف الاشكال والصور ، إلى قطاعات الاقتصاد التى أثرت عليها الغزوة الاستعمارية الامبريالية الاوربية ، بينما يظل مجال الايديولوجية الضمنية بين أيدى القطاعات المختلفة والتقليدية معا . وإذا كان الامر كذلك ، فكيف إذن نفسر أن منظرى وأعلام الايديولوجية السائدة للتراثية ، أى الاصولية الاسلامية فى مرحلة تكونها ، يمتون إلى نفس المجموعات الاجتماعية ، وبخاصة مثقفو المدن وملاك الارض ، على الاقل فى بداية الامر ؟

نقطة بدء مشتركة ، مشتركة جزئيا فى بداية الامر .

لقد بينا ، فى أعمال أخرى ، أن التمايز أنما جاء نتاجا لانقسام البرجوازية المصرية إلى جناحين متميزين ، إبتداء من حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ . أما الآن ، فاننا لم نصل إلى هذا الحد بعد ، ولانزال أمام مجموعات اجتماعية ، المجموعات الاجتماعية المكونة لهذه البرجوازية وهى تتبدى على صورة التمازج النسبى .

ومن هنا كان لزاما علينا أن نبحث عن مصدر آخر للدوافع المسببة لهذه الظاهرة . ومن هنا بدأت مسيرتنا التحليلية التى من خلالها قدمنا الفرض القائل : أنه من الواجب علينا أن نبحث عن أسباب ذلك التمايز فى التكون الثقافى لفئة المثقفين الجديدة، أكثر مما نبحث عنه فى انتمائها الطبقى . أن جزءا من الطلائع المثقفة ، وهى أيضا متصلة بالقطاعات المتقدمة آنذاك مرحليا من الاقتصاد والحياة الاجتماعية وخاصة من قطاع الدولة ، يتوجه نحو الثورات الاوربية الكبرى باحثا فيها عن التفسير المعقول لمرحلة الانحدار ، وكذا عن مصادر التفكير ، عن مفتاح وأنماط المستقبل ، عن سر النهضة . وهذه الطلائع فى الاساس هى تلك التى تكونت فى المدارس الحديثة في مصر ، وكذا فى البعثات الاوربية الى أوربا ، أستاذها الفكرى وصاحب اليد العليا فى تحقيق رسالتها أنما هو رفاعة رافع الطهطاوى . وهناك جزء آخر من هذه الطلائع ، ذلك الذى تكون فى الاطار التقليدى للتعليم الاسلامى حول الازهر ،

هؤلاء المثقفون سيتجهون بطبيعة الامر نحو البحث فى أركان الذاتية وهذا البحث عن الذاتية ، وأركانها، سوف يتجه إلى ضرورة العود إلى الجذور المبدئية للدين ، حيث توجد العناصر التى لا بد منها للنهضة أمام الباحثين ، وذلك على أيدى الشيخ محمد عبده .

والمشكلة التى تتبدى هنا هى كالآتى : هل يمكن لتمايز فكرى أيديولوجى ، يقوم هو نفسه على نظرة فكرية أيديولوجية مختلفة للعالم ، هل يمكن له أن يقوم وأن يصبح فعالا ما لم يرتكن على تمايز بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة ، فى صراعها من أجل سلطة القرار فى قلب الدولة الوطنية ؟ وجوابنا هنا بالنفى : أن الفاعلية تفترض التمثيل ، اذ أنه هو وحده الذى يدفع إلى التأييد ، واقامة المؤسسات التمثيلية ، وهى عملية لا يمكن أن تقوم الا على أساس التأييد والاتفاق الاجتماعى فى مستوى متقدم . ولكن القضية لا تزال قائمة ، ألا وهى قياس قدرة التواجد ، والاستمرارية ، وامتداد المجال الايديولوجى ، ابتداء من دوافع ايديولوجية بحتة. (١)

---

(١) أنور عبد الملك : « نهضة مصر » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ٥٤٦ - ٥٥١ .

وكذا ، فان دراسة المرحلة الثانية نهضة مصر الوطنية – من ١٩١٩/١٩٢٣ إلى ١٩٦٧ /١٩٨٣ – تبين أن هذه المعادلة الصعبة لم تحل بعد . المرحلة الاولى من بعث الحزب الوطنى عام ١٨٩٢ إلى تكون الوفد المصرى وثورة ١٩١٩ – ١٩٢٣ ، وما تلاها حتى إنهاء النظام الملكى وثورة « الضباط الاحرار » فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تبين بوضوح أن الاتجاهين الرئيسيين للفكر المصرى ظلا على فراق ، رغم الوئام الظاهرى ، أى رغم اللا – صدام . كانت السلطة ، فى الاساس ، بين أيدى المحتل البريطانى وحلفائه من نخبة كبار الملاك . ولم تكن البرجوازية المصرية ، ولا نقول الجبهة الوطنية المتحدة ، أو الثورة ، فى مكانة الامساك بمقاليد الامر ، إذ أن الوفد المصرى نفسه لم يحكم إلا سبع سنوات ونصف بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢. استمرار التباين واللا – تلاقى بين الاتجاهين الرئيسيين للفكر المصرى . وكذا تباعد مستمر بين الحياة الفكرية ، حول الجامعة المصرية واتجاه التحديث الليبرالى المتمثل فى الوفد وأحزاب البرجوازية المصرية صاحبة الاقلية من ناحية ، وبين الدولة ، وقد أضعفها الاحتلال البريطانى إلى حد بعيد ولم تبدأ فى استرداد مكانتها الا بعد أن فتح الوفد أبواب الكلية الحربية / عام ١٩٣٦ أمام أبناء الطبقات الشعبية – ومنهم من أصبح فيما بعد أعضاء تنظيم « الضباط الاحرار » . ثم فترة تالية ، فترة الثورة المصرية المنطلقة من التحرك الثورى بين ١٩٣٥/ ١٩٣٦

و ١٩٤٦/١٩٥١ ، ثم استيلاء « الضباط الاحرار » على الحكم فى ١٩٥٢ ، كانت تبشر بامكان حل المعادلة الصعبة . وقد تراكمت ظروف بحيث جاءت « الحرب فى الظلام » بين « أهل الكفاءة » و« أهل الثقة » ، ابتداء من ربيع ١٩٥٤ ، واضعاف الجامعة المصرية ، مدرسة كادر الطبقة السياسية المصرية والعربية آنذاك ، فى الوقت الذى تمكنت فيه دولة مصر ، بقيادة جمال عبدالناصر ، من معانى القوة ، فى مجالات الصناعة ، والعمران ، والقوات المسلحة ، واتجهت بخطى جادة نحو تحقيق وحدة الامة العربية حول مركزها مصر . فالآية هنا تبدو معكوسة : فئة المثقفين ، وكذا الطبقة السياسية - من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار دون استثناء - تعانى الاضطهاد والتفكك ، وبالتالى لا تستطيع بحال من الاحوال أن تمارس معانى التلاقى والتركيب الفكرى المنشود . بينما إعادة تكوّن الدولة المصرية القوية الفعالة لا يستطيع أن يلقى صدى فى الطبقة السياسية أو فئة المثقفين بشكل كاف ، رغم محاولة تصحيح المسار بعد يونيو ١٩٦٧ الاسود وبيان عمق الفساد فى الجهاز الحاكم نفسه أى أن روافد النهضة الثقافية المصرية - منذ محمد على ورفاعة الطهطاوى حتى ربيع ١٩٥٤ ، ا أثار انتباه العالم واحترام العدو وكذا تربصه ، وحماس الامة العربية والعالم الافريقى - الآسيوى حتى باندونج - كل هذا بدأ يتفتت تحت ضربات لم يكن لها من وجهة أو علة ، أو مغزى

معقول ، اللهم الا تأثير تحليلات العدو الاستعماري الحضارى على قطاعات فعالة من الاعلام وجهاز الدولة أثناء ثورة مصر . وترتب على ذلك مأساة يونيو ١٩٦٧ ، وكذا ترتب عليها سهولة الانتقال من مرحلة الثورة الايجابية إلى مرحلة الانفتاح باسم العود إلى الحريات ، وفك الحصار المضروب على العديد من القوى بين ١٩٥٤ و١٩٧٠ ، رغم ايجابية النتاج التاريخي بالمعنى الشامل . وقد أدى « الانفتاح » إلى تقويض أركان ومعانى الطاقة المصرية ، أو كاد : أن عزل ثم تفكيك القطاع العام فى الاقتصاد والصناعة خاصة ، واضعاف القوات المسلحة بعد ١٩٧٥ ، رغم انتصار أكتوبر ١٩٧٣ الباهر ، الريادى ، ثم تفكيك المشروع المصرى ، واحباط الهمم ، وبداية تهجير المثقفين والكوادر المصرية إلى الخارج ، أو اسكاتهم وعدم استعمالهم فى الداخل ، ترتب عليه اضعاف الطرفين معا : فئة المثقفين والمفكرين من ناحية ، والدولة الوطنية الفعالة من ناحية أخرى . وهنا أيضا نلحظ أن ما كان يمكن تصحيحه، ألا وهو ابعاد المثقفين من الفاعلية التاريخية ، تحول إلى محاولة مطردة ، مكثفة ، ضارية ، لتغريب مصر ، أى لاجهاض العامل الثقافى ، من كل فاعلية ، بوصفه أخطر مفتاح فى الموقف المصرى خاصة بعدما أنشأته حرب أكتوبر ١٩٧٣ من آمال كبرى فى قطاعات واسعة من مصر والامة العربية ، رغم محاصرة نتائجها بسرعة ودهاء بالغين فى الخارج والداخل معا .

ومن هنا ، فإن إشكالية النهضة المصرية ، ومن ثم النهضة العربية ، تكمن فى إعادة تعبئة الطاقة الوطنية حول العروة الوثقى بين رجال الفكر والسلاح ، أى كيفية إعطاء العامل الثقافى دوره الكامل ، الفعال ، لتحريك الايجابية التاريخية ، يدا فى يد مع الدولة الوطنية المستقلة التى استعادت خطوة خطوة عناصر تحركها الفعال فى الداخل والخارج معا ، ولو كان ذلك ببطء شديد ، تمليه الظروف ، وضرورة الحرص البالغ على ما تم انجازه حتى الآن . المعادلة الصعبة لا تزال قائمة ، ولكنها الآن مطروحة بوضوح ، بين قطاعات واسعة من الرأى والعمل على أرض مصر والامة العربية ، وابتداء من التجارب التى لابد وأن تكون محل دراسة مكثفة متنوعة فى كل المدارس التكوينية للفكر والعمل فى مصر وأمتنا العربية .

١٠- ننتقل الآن إلى اليابان .

وهنا أيضا فى دراسة هذا المثل العملاق للتحديث والتغير الشامل ، فى قلب مرحلة تغيير النظام العالمى ، نرى أن السيل الجارف للمحاولات والدراسات والتحليلات الذى يتدفق من الغرب منذ حين ، وخاصة منذ أزمة البترول ، يحارب فى جبهتين . جبهة أولى ، بطبيعة الامر : ألا وهى أن التجربة اليابانية تمثل أبرع نوع ونمط من « نقل العلم » و« نقل المعرفة » وخصوصا « نقل التكنولوجيا » . أى أن اليابان هو « الناقل الامثل » . ويسهب

أصحاب هذا المنحى إلى أن عملية النقل البارعة هذه جاءت بداية لعملية تالية ، مكنت اليابان من تخطيط الغزو الصناعى والتكنولوجى المضاد ضد الغرب الصناعى الرأسمالى إلى حد أنه توغل فى كل أسواقه ، بل وبلغ حد تهديد أركان هيمنته الاقتصادية والصناعية فى عقر دارها .

هذا المنحى الاول ، يمثل على وجه التحديد ، اتجاه التحديث ، أى اتجاه التنمية بواسطة النقل ، وإن كانت هذه المرة ليست تابعة . وقد استجابت له قطاعات واسعة من رجال الفكر والاقتصاد فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بادىء الامر ، وكذا فى أمتنا العربية حتى بداية السبعينات : هانحن ذا قد وصلنا إلى مفتاح اليابان الغامض ، إلى نتاج ثورة « ميجى » ، إلى البديل الناجح لمحاولة محمد على ، إلى إيجابية الشرق الحضارى – بشرط أن يتم تقليد الغرب على أحسن صورة وأدق تخطيط ، بوجه شامل لا يترك مجالا للشك فى أن التغريب هو الطريق والتقليد هو المفتاح ، والمغايرة أو الخصوصية هى الوجهة التى لا تؤدى الا إلى المأزق والفشل والازمة . تمت الدائرة من منظرى التغريب فى الغرب المهيمن إلى تلامذتهم ورجالهم أنصار النقل والتقليد والتبعية فى الشرق ، وذلك باسم «التجربة اليابانية » كما أراد السواد الاعظم من التكنوقراط أن يفهموها آنذاك .

ثم جاءت الموجة التالية على أزمة البترول بعد حرب أكتوبر ، وظهر بوضوح أن الصيغة اليابانية - داخليا وخارجيا - لا تمثل نقلا للصيغ الغربية . فمن الناحية التكوينية الداخلية ، أى من حيث نوعية نمط الانتاج ، اتضح بجلاء أن الرأسمالية اليابانية بوجه عام ، وخاصة القطاع الصناعى منها ، وأيضا المالى ، يعمل بطريقة مغايرة ، بل ومغايرة كيفيا وبشكل تام ، لانماط الغرب سواء فى أوربا أو فى أمريكا : تفضيل استثمار الارباح بشكل مكثف فى البحث والتنمية الاستراتيجية العلمية والتكنولوجية والصناعية على توزيع الارباح ورفع سعر الاسهم بالمضاربة المصرفية ، تفضيل ضمان العمل بالنسبة لكافة العاملين فى المؤسسات الكبرى ولو بواسطة نقلهم إلى وحدات غير وحدات العمل الأصلية ، وتخفيض الأجور فى نهاية مرحلة العمل على البطالة وارهاق الدولة بمصاريف الدعم للعاطلين والهامشيين ، وكذا الشيوخ ، ضبط الفوارق بين مختلف مستويات الاجور ، من رئيس مجلس الادارة إلى مساعدى النظافة بحيث لاتتعدى حدود المقبولية السيكولوجية ، تواجد هيئة المديرين فى قلب رجالهم من العمال والمباشرين بشكل متصل ، بغية صياغة الوحدة العاملة الفعالة دون البيروقراطية والادارة المكتبية من فوق . ثم ربط كل هذا بحب الوطن ، والولاء لليابان ، ومستقبل اليابان ، ومجد اليابان ، لا بفكرة الربح والاستهلاك والتفرد ، والانانية ، وهى

القيم التى اتصفت بها الرأسمالية فى الغرب ولا تزال ، فى عصر هبوط معدل نموها فى أوربا الغربية الآن .

ثم تساءل المفكرون والباحثون ورجال العمل عن أسباب هذه الظواهر الغريبة : فهل ترى أن الرأسمالية اليابانية تتصف بلعبة داخلية لم يفهمها الغرب ، أو قطاعات الشرق الاخرى ؟ . أى أن اليابان – من يدرى ؟ ! ربما ليس « مقلدا » ؟ وأن لم يكن اليابان مجرد مقلد الذى قيل به ، فمن هو ؟ ...

وهنا بدأ العد التنازلى من سيادة مفهوم التقليد بشكل مطلق لتفسير سيادة الظاهرة اليابانية ، إلى بوادر استعمال مفهوم الخصوصية لادراك ما هو كامن وراء الترسانة الجبارة التى بدأت تزلزل أركان الهيمنة الغربية فى الاقتصاد العالمى كله ، استنادا إلى موارد الطاقة الغربية – الايرانية – الاسلامية .

وفى الحق ، كانت هناك عدة دراسات عن تاريخ اليابان بوجه عام ، وتاريخه الحديث بوجه خاص ، تقدم وصفا لا بأس به لصياغة هذا المجتمع الشامخ . ولكن الدراسات المتخصصة فى تحليل التجربة اليابانية منذ عهد « ميجى » إلى اليوم – وخاصة تلك التى حاولت أن تفسر صعود اليابان إلى ثانى مكانة فى الحركة الاقتصادية والصناعية العالمية ، ربع قرن بعد ضرب هيروشيما وناجازاكى بالقنبلة الذرية ، وحرق العاصمة طوكيو

الذى دمر كل معانى العمران بها عام ١٩٤٥ - لم تربط بشكل واضح أو فعال بين الأرضية التاريخية المعروفة وبين الظاهرة المتحركة الفعالة التى فاقت كل تقدير . وكيف لا ؟ ألم نكن أيام التنكر بالنسبة لمفهوم الخصوصية ، والتردد الشديد أمام الاخذ بها لفهم النوعيات المغايرة لمسار مختلف المجتمعات ، فى اطاراتها الحضارية والثقافية ، أو الجيو - ثقافية ، والقومية ؟ . فما بالنا أمام هذه الظاهرة التى أراد لها الاعلام العالمى الغربى أن تكون مجرد ظاهرة متفردة ، مقلقة ، بمهمة ؟

ان تحليل الظاهرة اليابانية الخارقة يجب أن يتمركز حول العناصر / المحاور التالية ، النابعة من صياغة خصوصية اليابان التاريخية على وجه التدقيق :

أ) يتكون اليابان من مجموعة من الجزر حول جزر رئيسية ثلاث ، ظل على منأى من الغزوات بشكل متفرد عبر التاريخ ، اللهم الا من ناحية كوريا ، التى امتزجت مع مجتمع الجزر اليابانية الأصلى لتكوين اليابان فى العصور الوسيطة ، بعد أن بدأ عصر الامة - الدولة اليابانية فى القرن السابع الميلادى . وقد حاول الغرب باصرار ، من خلال توغل الارساليات الكاثوليكية ، أن يدخل اليابان بعد وصوله إلى الصين فى نهاية القرن السادس. ولم يبدأ الغزو الغربى لليابان الا عندما فتح الكومودور « بيرى »

ميناء « ناجازاكى » تحت ضغط الاسطول الامريكى فى ١٨٥٨ .
ومعنى هذا ، على وجه التدقيق ، أن اليابان ظل فى عزلة تامة عن كل ما عرفه ، مثلا ، العالم العربى والامة الاسلامية ، من غزوات بالسلاح ، منذ القرن التاسع . وهو أمر ضئيل نسبيا لو قارناه ، مثلا ، بتاريخ مصر ، منذ غزوات الهكسوس / حتى عبور أكتوبر ١٩٧٣ . أن هذه الظاهرة متفردة حقيقة ، بالنسبة لمجتمعات الحضارة الغربية ، وليس فقط بالنسبة للمجتمعات الشرقية . أنها ظاهرة فريدة حقيقة ، مكنت اليابان من الدرع الواقى الجغرافى والتاريخى معا الذى عزله عن التأثير الاجنبى – اللهم الا تأثير الصين وكوريا والبوذية ، وهى تأثيرات شرقية آسيوية مواكبة له – حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ... ومن خلال هذه العزلة الجغرافية التاريخية معا ، تكون إطار صياغة الخصوصية اليابانية ، المتفردة فى شعورها ومنظورها ومفهومها بالنسبة لكل الخصوصيات الاخرى ، وهى تنظر بعين الابتسامة الساخرة ، الصامتة ، لدعاة « النقل » و« التقليد » ، الذين اعتبروا اليابان مستعمرَة غربية مثل العديد من الضياع غير المعروفة التى سيطر عليها الاستعمار الغربى بين القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر . ومعنى هذا التفرد الجغرافى / التاريخى أن جوهر خصوصية اليابان يكمن فى قوة الوحدة الوطنية ، ووضع الاتفاق الوطنى Consensus فوق أى اعتبار آخر ، إلى حد أن مفاهيم

« الاغلبية » و« الاقلية » يكاد يكون لا معنى لها من حيث الفاعلية الاجتماعية على المستوى القومى ، اذ أنها تفرض تفتيت هذه الشمولية القومية وهذا الوفاق الاجتماعى - الثقافى - الحضارى الذى يكون جوهر خصوصية اليابان . ويترتب على هذا الجوهر التكوينى المركزى للخصوصية اليابانية أن كل ما هو آت من الخارج ، أى من خارج دائرة تكون واستمرارية الخصوصية اليابانية القومية ، لا يمكن أن ينظر إليه الا من حيث فائدته بالنسبة لاستمرارية هذا التفرد الجغرافى التاريخى - وليس بالعكس . وهنا نرى مواكبة ملحوظة بين اليابان والصين فى عصر التحديث والنهضة . فهذا مثلا نص « قسم الميثاق » الذى أعلنه الامبراطور « ميجى » فى ١٨٦٨ : « يجب البحث عن المعرفة فى كافة أرجاء العالم ، بحيث تتوطد أركان الحكم الامبراطورى » ، ثم « مرسوم التعليم » عام ١٨٩٠ : « إن الطريق الذى رسمناه هو ، فى واقع الامر ، التعليم الذى ورثناه عن أجدادنا الاباطرة ، وهو التعليم الذى يجب أن يتبعه خلفهم ، وكذا كافة المواطنين ، تعليم صائب لاثغرة فيه بالنسبة لكافة العصور وصحيح فى كل مكان » . وشعار ماوتسى تونغ المركزى فى قلب ثورة الصين ، بعد تحريرها ، وتحديثها : « فليخدم كل ما هو عالمى كل ما هو صينى ! » .

ب) المحـور التكوينى الثـانى يتـرتب ، بشكل دقـيق على هذا المحـور الاول الذى يكوّن ، كـمـا قلنا ، القـالب ، أو الاطار الاعم ، لتكون خـصوصـيـة اليابان . أن المركـزية الحـيوية للوفاق القومى تعنـى ، على وجـه التطبيق ، سـيـادة النظرة الداخليـة ، فى كل آن ومكان على أية نظـرة أخـرى ، أيا كـانت الظـروف والاعـتـبـارات . ولكنهـا لا تعنـى ، بحـال من الاحـوال الانغـلاق ، وتعـادى بشـكل أساسى السلفية التى تتمايز هنا بشكل جذرى عن الاصولية .

هكذا نرى ان ذلك الذى فـهمـه الغرب على أساس أنه « تقليد » كـان ، بالفـعل ، عـمـلاً دائبـاً ، من داخل القلعـة اليـابانيـة لادراك مفـاتيح ووسـائل ، وأهداف الترسـانة الغربيـة المتقدمة ، الغـازية فى القرن التاسع عشر ، أى المرحلة التى بلغت فيـها الهيمنة الغربية أوجـها . فـان المطلوب هو المسح الشـامل ، والمسح الشـامل لا يعنى التقليـد الشـامل . المسح الشـامل معنـاه جرد الترسانة الغربية بشكل شـامل ،دقـيق أولا وقـبل كل شىء ثم تـأتى المرحلة الثـانيـة ، مرحلة الانتقاء النقدى ، بغية اثراء ما هو قائم فى اليابان بالفعل ، حسب تعليمـات الامبـراطور « ميجى » وأسـلافه فى قلب الطبقـة السـيـاسـيـة اليـابانيـة . فـمـاذا ترى هـو ذلك « الذى هـو قـائم » فى القلعة اليابانية قبل تحديثها ؟

المعطى الاول – المركزى الحياتى بمعنى الكلمة – هو

الوحدة القومية ، الوفاق القومي ، ولكنما هناك معطى ثان ، غاية في الاهمية . ذلك أن اليابان يتكون من جزر بركانية ، كانت تحتوى على القليل النادر من المواد الغذائية ، ولا يحتوى على وجه الاطلاق على مواد الطاقة . ومن هنا تشكل نمط الحياة الفردية والاجتماعية في اليابان : السيطرة على البحار المحيطة للصيد والمعيشة ، الاعتماد على تحويل كل ما ينبت على أرض اليابان البركانية ، من خضرة نادرة ، وجذور ، وكافة أنواع النباتات حتى التى تبدو بعيدة عن الالفة ، وتحويلها بالطهو البخارى إلى مشهيات ومشروبات ساخنة كحولية ، لمحاربة البرد الشديد ، مع الاعتماد على نتاج البحار . وقد ترتب على الاجيال المتتالية من هذا النمط الغذائى ، النقى ، الطازج ، البعيد عن الدهونيات والتقلية ، أن تميز الانسان اليابانى بالصحة والقوة البدنية ، مما أهله إلى مراس كافة ألوان التمرينات الرياضية والحربية الخشنة ، وجعل منه ، رجالا ونساء ، مجتمعا صحيا على أرفع مستوى من القوة والاحتمال ، على أساس الاكتفاء بما هو قائم ، وتطويعه برضى وذكاء . فكان أن ارتفع اليوم العمر المتوسط فى اليابان إلى أرفع مرتبة ، رغم تباين الظروف المعيشية والغذائية تماما بالنسبة لتراكم الترف فى الطبقات المتوسطة والمرفهة لمجتمعات الغرب الصناعى منذ قرون . ومعنى هذا ، أن الادخار الداخلى

فى اليابان ، على أســاس حياة التقشف هذه ، بلغ مستوى رفيعا جدا أسوة بالصين .

وقد حـاول مـحللو الغـرب تفـسيـر هـذه الظاهرة بأنهـا « نمط الحياة الكونفوشـية » Confucius .وحـاولوا أن يفـسروا بهـا ظاهرة النمـو الصناعى المطرد فـى عموم أقطار شرق آسـيا ، من كوريا حتى جزر المحيط الهادى شرقى أندونيسيا . الا أن تأثير أفكار « كونفوشيوس » – الاعتمـاد على الجماعة ، احترام سلم الاولويات العـائلية والقـوميـة ، العمل الدائب – تلعب ولا شك دورا هاما فى الصين وكوريا واليابان ، ولكنها ليست بحـال من الاحوال العـامل الاوحد ، لان خـصـوصـيـة كل من اليـابان وكـوريا والصين مـتـباينة تمامـا ، وكذا فـهى مـغايرة تمـاما أيضـا عن خـصـوصـيـة فـيـيتنام ، ولاوس ، وكـمـبوديا ، وتايلاند ، والفـيليـبـين ، والملايو ، وسنغافورة ، وأندونيسيا .

إن التفسير على أساس « روح الكونفوشية » هو تفسير نابع من تأثير مفـهوم « النمط المثالى » لماكس فيبر ، وليس عن دراسة دقيقة لخصـوصية كل من هذه المجتمعـات القومية العريقة فى الحضارة .

جـ) والمحـور الثـالث يتـمـثل فى أنه ، من أجل تحـقـيق هذا الانتقاء النقدى الفعال ، لصالح الترسانة اليابانية لابد من موقف

بالنسبة للعالم المحيط ، يتشكل حسب احتياج تطوير هذه الترسانة الداخلية . فاذا كان ثمة ثغرة ، كما حدث بالنسبة للمواجهة مع روسيا القيصرية في بداية القرن العشرين ، يمكن الإنقضاض وكسر السياج المحيط كما حدث فى انتصار اليابان عام ١٩٠٤ – ١٩٠٥ ، وكذا كما حدث أثناء بناء الإمبراطوية اليابانية بين ١٩٢٠ و ١٩٤٥ ، حول تدمير الأسطول الأمريكي فى المحيط الهادى ، فى بيرل هاربور . وإذا كان ميزان القوى لايسمح بذلك ، فيجب الإرتداد إلى مستوى " السياسة الهادئة " المتجاوبة ظاهريا مع مقتضى الأمر ، حتى تتغير الأمور ، فتستطيع اليابان أن تستعيد مكانتها فى النظام العالمى . وهذا ماحدث بالضبط بعد هزيمة ١٩٤٥ النووية حتى ظهور بوادر التجديد السياسى عام ١٩٨٢ : لاستعادة المكانة القيادية لليابان . ولكن الجدل قائم بين قطاع واسع من الطبقة السياسية والمثقفين ، التي تتخوف حتى الآن من أى دور فعال لبلادها في عالم صاخب ، وبين القيادة السياسية الجديدة التى ترى أن هناك منزلة بين المنزلتين ، وأنه لابد من التحرك الفعال إلي مستوى مقبول من القوة ، حفاظا على مكانة اليابان المتفردة فى المجالات الإقتصادية والصناعية والتكنولوجية وكذا الأدبية فى قطاعات واسعة من العالم ، خاصة بعد معاهدة السلام والصداقة الصينية – اليابانية عام ١٩٧٨ .

ولو أجملنا القول فى الجمع التحليلى بين هذه المحاور الثلاثة

لخصوصية اليابان ، لأدركنا أن العامل / المتغير الثقافى - الحضارى يلعب الدور التكوينى المركزى لتحديد هذه الخصوصية ، وهى خصوصية المجتمع القومى الذى بلغ أوج النجاح فى عملية التحديث ، وقمة مجموع عمليات النمو العاجل ، الناجح ، الثابت ، المطرد فى تاريخ العالم الحديث .

سوف نقتصر ، فى هذا البحث المقتضب ، على هذين المثلين لما بهما من امكان لإقامة مقارنة ذات مغزى ، تنير الطريق ، وتبين مكانة المتغير الثقافى فى الظاهرة الإنمائية .بجلاء وبشكل حساس وفعال معا .

هنا وهناك ، تحتل الثقافة ، العامل أو البعد الثقافى ، مكانة مركزية . ولكنها لاتتحول من امكان إلى عنصر فعال واقعى إلا من خلال ، وفى إطار القالب الإجتماعى - السياسى ، أى فى إطار السياسية القومية على المسار القومى بأسره ، سواء أكان هذا المسار فى مرحلة الإستمرارية ، أو فى مرحلة التطور العاجل نحو النمو السريع ، أو فى مكانة صد العدوان والإبقاء على معانى ذلك النمو الذى لولاه لاتتحقق مكانة الأمم .

الفصل الثانى :

الثقافة العربيــة فى عالم متغيـر

أولا : أصول ومقومات الوحدة الاجتماعية - الثقافية للأمة العربية

١ - عمق المجال التاريخى :

من المعتاد أن تكون نقطة البدء فى تقييم وحدة الامة العربية فى مجال المشاركة فى الثقافة ، واللغة ، والدين ، وكذا السيرة التاريخية منذ القرن السابع الميلادى . وعندنا أن تدقيق النظر فى تحليل البعد التاريخى ، بعد الصيرورة التاريخية ، سوف يكشف لنا عن القسمات المميزة التى بها تنفرد هذه الوحدة ، أو تكاد ، بالنسبة للظواهر الموازية لها فى عالمنا المعاصر .

تكونت الامة العربية من جميع المجتمعات والقوميات القائمة بين المحيط الاطلسى غربا والخليج العربى فى التحامه بالمحيط الهندى شرقا من ناحية ، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الصحراء الافريقية الكبرى ومنابع النيل جنوبا من ناحية أخرى . والمهم هنا أن هذه المجموعة المتباينة من المجتمعات والقوميات

تشمل عددا من أقدم حضارات العالم القديم ، خاصة فى مصر – أقدم مجتمع قومى موحد عرفه التاريخ – ، والمغرب ، وعراق ما بين النهرين ، وفلسطين وتدمر ، واليمن السعيد . أى أن الأمة العربية – منذ عصر الفتوحات العربية إلى عصرنا هذا – تمد جذورها وأصولها إلى عشرات الاجيال وهى جذور وأصول تجمع عددا من أكثر حضارات وثقافات وقوميات العالم تأصلا فى التاريخ القديم ، أى فى تكوين معالم ومعانى الانتاج ، الزراعى ، والفنون والعلوم والتكنولوجيا ، وكذا الاديان والفلسفة والفكر البشرى بأسره ، وذلك منذ عشرات الاجيال قبل أن تكون الأمة العربية بمعنى الكلمة .

وما ان تمت الفتوحات العربية الاسلامية حتى أخذت معالم التكوين الاجتماعى – الثقافى الموحد تتشكل بسرعة بالغة فى اطار الامة العربية الناشئة ، بينما استمرت دول ومجتمعات آسيا الاسلامية الصاعدة إلى مكانة الصدارة متفرقة ، لا تجمعها ثقافة واحدة . فقد وجدت الدعوة الجديدة أرضا خصبة ممتازة فى غالبية المجتمعات العربية ، سواء أكانت مجتمعات زراعية فى مصر ووادى النيل والعراق ، أو مجتمعات قائمة على أسس العصبية فى جبال المغرب ، وكلها يملك من معانى التجانس الاجتماعى – القومى والاستمرارية الاجتماعية حول مركز الحكم ما جعل منها خير مستقبل للفتح والوحى والفكر الجديد . وهكذا نرى كيف أن

عمق المجال التاريخي الفريد لمجموعة المجتمعات والقوميات التى انصهرت فى بوتقة الامة العربية لعب دورا حاسما ، أو كاد أن يلعبه ، فى التعجيل ببلورة هذه الوحدة المتجانسة وتأصيلها عبر أجيال المواجهة .

٢ - اتصال الوحدة فى مواجهة الغزو الخارجى :

كانت المرحلة الاولى من عصر المواجهة ذات طابع دينى ، من القرن التاسع حتى القرن السادس عشر . والملاحظ هنا ، أولا ، أن الحروب الصليبية ضد القوة العربية الاسلامية الجديدة عرفت كيف تحدد محاور الضرب ، وذلك بالتركيز على الدول العربية القوية ، ومراكز القوى الكامنة فى المقام الأول ، ومن هنا كان التركيز على مصر والشام أولا ، ضد لواء الوحدة الذى رفعه صلاح الدين الايوبى مع العناية أيضا بساحل أفريقيا الشمالية فى المغرب . وكذا ، فقد عملت موجة الحروب الصليبية فى الوقت نفسه - وهى ملاحظتنا الثانية - على الغاء مكانة العرب المرموقة كمركز عالمى فريد أنذاك للتجارة ، والتكامل الاجتماعى وتفاعل الحضارات بين الشرق والغرب ، وذلك بواسطة موجة الاكتشافات البحرية حتى أصبح طريق رأس الرجاء الصالح بديلا للشرق العربى ابتداء من القرن الخامس عشر .

كانت هذه إذن همزة الوصل بين المرحلة الاولى من عصر المواجهة – الموجة الدينية الصليبية من القرن التاسع حتى القرن السادس عشر – وبين المرحلة الثانية ، مرحلة الغزو الاستعمارى المباشر منذ القرن الثامن عشر إلى اليوم ، بعد مرحلة انتقالية اتسمت بضعف الدولة العربية ، وانهيارها أيام الغزو المغولى ، وانتقال الخلافة إلى تركيا .

٣ – وحدة المصير الحضارى :

وقد ترتب على عمق واتساع هذه الموجة الثانية التى شملت جميع أقطار العروبة أن امتدت وتعمقت معانى الوحدة ، الوحدة المتصدية للمواجهة ، ورد الغزو ، واسترداد مكانة العرب الحضارية فى عصرهم الذهبى .

هكذا كانت مسيرة العرب المشتركة ، ولا تزال ضد موجات الغزو الاستعمارى الثلاث : الاستعمار التقليدى ، وخاصة فى صورتى الاستعمار الاستيطانى والاستعمار الثقافى ، أولا ، ثم الاستعمار الامبريالى المهيمن ، وأخيرا ، الاستعمار الصهيونى العنصرى .

وللمرة الثانية ، نشهد أثر عمق المجال التاريخى . فقد عمت حركة تعمق الوحدة العربية جميع نواحى الحياة الاجتماعية وقطاعاتها ومعانيها : من تحالف وائتلاف وتوحيد الانظمة

والهيئات السياسية (حركات التحرر ، الجبهات الوطنية ، الحركة القومية العربية ، الاحزاب والهيئات النقابية والمهنية وكذا مؤسسات الدولة ذاتها) ، إلى تنسيق الطاقات والامكانات الاقتصادية ، إلى تعبئة الفكر والوجدان فى سبيل الابداع والخلق والنهضة .

والحق أن مفهوم « النهضة » يمثل نقطة إنصهار كافة هذه العناصر والعوامل . فقد سبق العرب سائر قوميات المشرق فى استعمال هذا التعبير واعتباره رمزا وشعارا لوثبتهم فى مطلع القرن التاسع عشر ، بعد أربعة أجيال من عصر الانحدار دبت فيه معانى التفكك إلى قلب الامة العربية ، وأشاعت الفرقة السياسية والفساد الاجتماعى والسلفية الفكرية والتبعية وضعف المبادرة والاقدام فى السلوك الشخصى ، أى « فقر الدم » على حد تعبير مفكر عربى معاصر – ومن بعده الغاء فعالية الكيان العربى وتأثيره الحضارى فى العالم الحديث . هكذا كان التحدى ، وهو بكل دقة وبمعنى الكلمة تحدى حضارى شامل ، غير مقصور على السيطرة الاقتصادية والسياسية كما كانت الحال مثلا فى العديد من مناطق العالم الاخرى . ذلك أن هذه المناطق النائية عن حوض البحر الابيض المتوسط – الذى كان يمثل آنذاك محور التطور التاريخى العالمى – لم تمثل أى خطر واقعى أو أى تحد واقعى من حيث زعامة حركة التطور التاريخى فى العالم ، يمكن أن ينال من

صعود الغرب إلى مكانة الهيمنة التاريخية ، من عصر الاكتشافات البحرية وتكون الدول الحديثة بقيادة البرجوازية فى أوربا حتى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ وما ترتب عليها من آثار تاريخية عميقة .

ثانيا : العلاقات المتبادلة بين الثقافة العربية والثقافات العالمية الكبرى فى عالم متغير

٤ - نوعية العلاقات بين الثقافة العربية والثقافات العالمية فى عصر ما قبل النهضة العربية :

أدت مكانة الامة العربية ، حول الخلافة الاسلامية ، فى قلب الاطار الحضارى الهندى - الأوربى من ناحية ، وكذا كعنصر تكوينى رئيسى فى الاطار الاسيوى - الصينى من ناحية أخرى إلى قيام نسيج من العلاقات المتبادلة بين الثقافة العربية ، والعديد من الثقافات الكبرى آنذاك ، بين القرن السابع والثامن عشر - وكان هـذا النسيج من العـلاقات متميزاً باسـتمرار الاتصال والفاعلية الخصبة ، وهو ما تنكر له الغرب .

قامت هذه العلاقات الثقافية المتبادلة مع عدد هام من الثقافات العالمية فى الشرق والغرب على السواء :

* مجموعة الحضارات والثقافات فى غرب آسيا (الشرق الاوسط فى تعبير اليوم) ، منطقة التراث الاغريقى - الرومانى فى امتداده المسيحى (ايطاليا ، اسبانيا ، جنوب فرنسا ، البلقان ابتداء من اليونان) ، وقد شملتها موجة الفتح الاسلامى .

* حضارة وثقافات أوربا المتوسطية الجنوبية .

* عدد من ثقافات أوربا الشمالية والوسطى (انجلترا ، ألمانيا على وجه التحديد) ، من خلال موجات الحروب الصليبية المتعاقبة .

* غالبية ثقافات القارة الافريقية : أولا بفضل الجذور التكوينية المشتركة العميقة التى تربط بين مصر والسودان من ناحية وبين أعماق القارة وشرقها حيث منابع النيل ، وكذا نسيج مواز بين المغرب العربى وغرب أفريقيا ، ثم ثانيا فى الاجيال التالية لمرحلة الفتوحات الأوربية ، حيث نشاهد امتداد الاسلام إلى أفريقيا عاملا على توحيد مناطقها الكبرى والقضاء على التفتيت الاقليمى والوثنية .

* الجزء الاكبر من حضارات وثقافات آسيا الوسطى والجنوبية من الخليج العربى إلى بحر الصين ، وجزء من حضارة الصين غربا وجنوبا ، بينما ظل الاطار الحضارى الاسيوى حول الصين (أى معظم القارة ، باستثناء جنوبها) يدور حول محوره

الخاص ، الصينى فى الاساس ، فى عزلة كبيرة عن سائر العالم حتى بداية العصر الحديث فى القرن السادس عشر . وهنا يجدر بنا أن نلحظ أن العلاقات الثقافية العربية فى آسيا دارت أساسا حول الاسلام ، دينا وحضارة ، الذى أصبح ثاني الاديان فى آسيا بعد البوذية حتى عصرنا هذا .

* امتازت العلاقات المتبادلة بين الثقافة العربية من ناحية ، والثقافات الكبرى فى هذه الحقبة التاريخية من ناحية أخرى ، بدرجة كبيرة من فعالية الثقافة العربية وعمق تأثيرها فى الثقافات الاخرى وهو ما استمر حتى القرن الرابع عشر ، مما لعب دورا عظيما فى تشكيل معالم النهضة الاوربية - فى مجالات العلوم النظرية والتطبيقية أسوة بالآداب والفنون والفلسفة والمعمار ، بينما ظل تأثير الثقافات الاخرى وخاصة الاوربية منها ، محدودا ، متقطعا ، ضئيل الأثر . وقد بدأت حركة إعادة تقييم هذه العلاقات المتبادلة منذ سنوات قليلة كرد فعل لتحرك الامة العربية ، وأن اقتصرت فى معظم الاحوال على إبراز النواحى الحسية والوجدانية على حساب النواحى العلمية والاجتماعية والسياسية .

ثم بدأت مرحلة الانحدار ، والازمة الحضارية ، من أواخر القرن الرابع عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر ، من « مقدمة » ابن خلدون فى التنقيب عن أسباب ضياع أفريقيا (أى شمال أفريقيا ، أو المغرب العربى) وتفتت العصبية إلى « تخليص

الابريز » لرفاعة الطهطاوى تنقيبا عن مناهج الالباب وأسباب النهضة .

كان طبيعيا أن تتسم العلاقات الثقافية فى هذه المرحلة الثانية من عصر ما قبل النهضة العربية بعكس ما اتسمت به فى المرحلة الاولى .

بدأت معالم النهضة الأوربية تتحدد فى اتجاه يمزج بين الثقافة والتقدم الاقتصادى ، بين الفكر والفن من ناحية وقيام الدولة العصرية الأوربية من ناحية أخرى ، بين العلم والسلاح - أى أن جميع أسباب الفتح والهيمنة تجمعت بين أيدى الطبقات البرجوازية النامية حول عصر الثورات الأوربية ، وقد واكبه وتلاه عصر الفتح الاستعمارى والامبريالى . معانى القوة والنهضة الحضارية الشاملة من ناحية الشمال اذن ، وفى مقابلها - فى الأمة العربية - معانى الضعف والتفتت « وفقر الدم » .

٥ - نوعية العلاقات بين الثقافة العربية والثقافات العالمية فى عصر النهضة العربية :

بدأت موجة الفتوحات الغربية تؤكد هذا الارتباط العضوى بين الفكر والسلاح بين الثقافة والسياسة ، وذلك على أيدى الحملة الفرنسية ضد مصر التى قادها بونابرت الشاب(١٧٩٨ -١٨٠١) ومعه صفوة من قادة الثورة الفرنسية العسكريين وكذا « البعثة

العلمية » التى نقلت معالم النهضة الحضارية العلمية الأوربية إلى العرب ، وقد تركز الفتح الثقافى الغربى على المناطق التى وقعت تحت سيطرة فرنسا منذ ذلك الحين (المغرب ، الجزائر ، تونس ، ثم لبنان وسوريا) ، أكثر مما حدث فى المناطق الأخرى وذلك نظرا لسياسة فرنسا التقليدية فى نشر ثقافتها ولغتها جنبا إلى جنب مع السيطرة الاقتصادية والسياسية والاستيطان .

دارت حركة العلاقات الثقافية بين العرب والعالم الخارجى فى الاساس مع أوربا خلال القرن التاسع عشر ، وحتى الثلث الاول من القرن العشرين . وقد اتخذت هذه العلاقات الممتازة المحصورة لكونها أحادية البعد – أى أنها كانت فيضا ثقافيا من أوربا آتيا إلى العرب ، على شكل الفرض أو الغزو الفكرى تارة، أو اتخذت صورة التقليد الموضوعى فى أغلب الاحيان . كان الاختيار ، فى أحسن الاحوال ، بين النقل والتقليد الاعمى للموجة الغربية ، وبين محـاولة تحليل ثقافات أوربا وانتقاء العناصر الايجـابية النافعة منها ، من خلال عملية دراسية تحليلية نقدية جادة ، ومقارنة ، بغية اثراء العناصر التكوينية القومية ، كما فعل رفاعة الطهطاوى فى الاساس وكذا خير الدين . الا أن هذه العملية المركبة لم يتح لها أن تكتمل : فقد اشتدت الموجة الاستعمارية باطراد ابتداء من ١٨٤٠ إلى أن شمل الاحتلال الاوربى جميع أقطار العروبة فى

الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، واضعا حدا إلى حين لعملية صياغة فلسفية وسياسية عربية مستقلة للثقافة الوطنية ، مما أتاح فرصا جديدة للنقل والتقليد الاعمى الذى عمل على تشويه معالم النهضة الحضارية العربية ، واثارة قضايا ومتناقضات مفتعلة لا يزال أثرها الضار يطغى إلى يومنا هذا على نواح عديدة من الثقافة العربية .

وإلى جانب هذه العلاقات المحصورة أحادية البعد مع أوربا ، كانت هناك قنوات متصلة مع القارة الافريقية ، وأخرى متقطعة مع غرب وجنوب آسيا خلال القرن التاسع عشر ، دارت حول ردود الفعل أمام الموجة الاستعمارية ، والتساؤل عن دور الاسلام فى تجديد حياة المجتمعات والشعوب والدول الافريقية - الآسيوية ابتداء من أفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده .

بدأت الحقبة الثانية من هذه المرحلة فى مطلع القرن العشرين ، وبلغت أوجها فى عصر الثورات التحريرية العربية منذ ١٩١٩ حتى يومنا هذا . انها حقبة تحرير الدول العربية من السيطرة الكولونيالية والاستعمارية الغربية ، واقامة مجموعة الدول الوطنية المستقلة ، والعمل على توحيد هذه الدول فى اطار جامعة الدول العربية وكذا توحيد الجبهات الوطنية والحركات الشعبية لتحرير أرض فلسطين وسائر الاراضى العربية المحتلة من قبل حملات

الغزو الصهيونى ، وتنمية الاقتصاد وتطوير المجتمعات على اختلاف وتباين أنماط تلك التنمية وذلك التطوير من الاشكال التقليدية المحافظة إلى الطريق الاشتراكى ، بفضل ظهور مجموعة من العوامل الجديدة فى مجالات الطاقة البشرية والبترول والثورة الصناعية والهجرة المكثفة من الريف إلى المدن الخ ...

انها حقبة تجديد معانى النهضة العربية ، التى يمكن أن يطلق عليها تسمية المرحلة الثانية للنهضة العربية ، وهى مسيرة بالغة الاهمية نراها تواكب وتوازى وتتفاعل مع العديد من عمليات التجـول فى مصائر أمم وشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وكذا أمم وشعوب الدول النامية فى أوربا وأمريكا الشمالية .

ومن هنا كان لزاما على جميع المعنيين بالثقافة المعاصرة أن يعيدوا النظر فى طرح القضايا الخاصة بالعلاقات الثقافية ، بغية تحديد نوعية العلاقات الثقافية المتبادلة فى عصرنا وفى المستقبل المنتظر ، وكذا التنقيب عن مجالات التلاقى والتفاعل الخلاق فى سبيل اثراء حضارات العالم فى اتجاه التكامل الخلاق .

ثالثا – تحديد المناطق الثقافية العالمية الكبرى :

نقطة البدء فى الحديث عن العلاقات الثقافية المتبادلة تكمن فى تحديد تلك الثقافات التى تحيط بالثقافة العربية فى عصرنا . فكيف يمكن التوصل إلى مبدأ التصنيف فى هذا المجال ؟

هناك أولا ، وفى مستوى التصنيف الاكثر شمولا ، ذلك الذى يبدأ من مفهومى الشرق والغرب بالمعنى التاريخى الحضارى التقليدى ، خاصة كما طوره أرنولد توينبى وجوزيف نيد هام . ومن الممكن أن نقدم هنا صورة مقتضبة لذلك التصنيف على سبيل المثال ، وعلى سبيل الاهتداء العام به ، ولكننا رأينا أن نركز على التصنيف المعمول به فى هيئة اليونسكو نظرا لطابعه العملي .

ان المناطق الثقافية الكبرى التى اعتادت هيئة اليونسكو أن تعمل من خلالها تشمل أحيانا عددا من الثقافات العالمية ، بحيث يمكن تقديم الصورة التالية كأساس للتصنيف الاقصى للثقافات العالمية :

أ) منطقة أوربا وشمال أمريكا (أى الغرب الحضارى) :

- أوربا
- شمال أمريكا (عدا دول أمريكا اللاتينية) .
- جنوب أوقيانيا (وهو يعتبر فى الاساس امتداد لاوربا الانجلوسكسونية) .

ب) منطقة آسيا وأوقيانيا :

- آسيا الشرقية والوسطي .
- آسيا الجنوبية .
- آسيا الجنوبية الشرقية .
- آسيا الجنوبية الغربية .

- أوقيانيا (دائرة المحيط الهادى عدا جنوبه الغربى) .

ج) منطقة أفريقيا :

د) منطقة أمريكا اللاتينية

هـ) منطقة العالم العربى

يقودنا هذا التصنيف الثقافى الجغرافى المألوف إلى مسألة جديدة ، ألا وهى ان كل منطقة ثقافية تتضمن عددا من الثقافات المتمايزة تشارك من ناحية فى الثقافة الأم ، ولكنها من ناحية أخرى تتسم بسمات مميزة تشكل خصوصيتها . هذا شأن كل من الثقافات الفرنسية والانجليزية ، والالمانية ، والروسية ، والاسبانية، والايطالية فى نطاق « منطقة الثقافة الاوربية » وكذا بالنسبة لكل من ثقافات الصين واليابان وكوريا ومنغوليا وفيتنام فى منطقة الثقافة الآسيوية الشرقية الخ ... سوف يكون لزاما علينا اذن تحديد الثقافات العالمية الكبرى التى نرى أنه من المفيد واقعيا - أن نبحث فى علاقاتها المتبادلة مع الثقافة العربية ، وذلك فى مجال تحديد مشاريع البحث المقترحة .

رابعا - معنى العلاقات الثقافية المتبادلة : من النقل إلى الابداع :

ان نوعية العلاقات الثقافية المتبادلة بين ثقافات عالم اليوم تماثل نوعية العلاقات بين مختلف مناطق العالم فى مجالات

الاقتصاد ، والسياسة ، أى أنها تتأثر بطبيعة ميزان القوى والنفوذ بين مختلف الاطراف المعنية ، على الاقل كنقطة بدء . ومعنى هذا أن العلاقات الثقافية المتبادلة سوف تبدأ من واقع الامر الذى يمنح ثقافات الدول المتقدمة - أى دول الغرب بالاساس - الوزن الاكبر فى مجال الثقافة والفكر والعلوم .

لكن هذه نقطة بدء ، ليس الا ، ان هذا التوازن غير المتكافىء آخذ فى التحول التدريجى بنسب وإلى درجات متفاوتة حسب المجالات الثقافية ، وكذا فى مختلف المناطق الثقافية ، وذلك فى وجه مقاومة قوية لاتلين فى حقيقة الامر . ومهما كان الامر ورغم كل شىء فان السمة المميزة التى تتسم بها نوعية العلاقات الثقافية المتبادلة فى عصرنا هذا انما تكمن فى مجال « التحول » ، « التغير » ، وأحيانا « التبدل » ، أى أنها علاقات تتسم بدرجة أكبر من « التبادلية » ، وبنسبة أقل من « أحادية البعد » . ان نهضة مجتمعات وقوميات ودول وشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يواكبها تميز الثقافة الغربية نفسها ، بين ثقافة - مجموعة ثقافات - غربية ليبرالية فى أوربا الغربية وشمال أمريكا ، وثقافة - مجموعة ثقافات - غربية ، اشتراكية ، فى دول أوربا الشرقية والوسطى - هذا من حيث شكل نوعية تلك العلاقات .

أما من حيث المضمون ، فان المساهمة الثقافية المتزايدة باطراد - لبلدان - آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية - والامة

العربية فى قلبها – تمتاز بالمواقف الاكثر ايجابية . ومعنى هذا ان تزايد العلاقات الثقافية ، وكذا نسبة اسهام الثقافة العربية فى هذه الحركة ، وتنوع قنواتها ، يسير جنبا إلى جنب مع ظواهر لا تمت إلى النقل ، انما إلى مجال التقييم النقدى والابداع :

أ) ان كمية وثقل التحاليل النقدية المعنية بالثقافات الغربية المتقدمة ، والاهتمام بنواحى التأزم والقصور فيها ، تلفت النظر وتدل على أن عنصر أحادية الطرح انتهى إلى حد بعيد ، ان لم يكن إلى غير رجعة .

ب) وفى نفس الوقت ، تهتم ثقافات القارات الثلاث ، وفى قلبها الثقافة العربية ، بابراز ايجابية تراثها الحضارى والثقافى ، وامتداد هذه الايجابية فى عصرنا هذا ، ودراسة امكانات تلك الطاقات .

جـ) وفى بعض الاحيان ، نرى بعض هذه الثقافات القديمة المعاصرة معا تؤكد قدرتها على الابداع الثقافى ، شكلا ومضمونا ، رغم تجاهل الدوائر الثقافية الفكرية فى الدول النامية فى معظم الاحيان ، وكأنه لا يعقل أن يقدم العقل والوجدان فى القارات الثلاث تجديدا للحلول المعهودة ، أو يكتشف نواح غير معروفة من اشكالية الانسان فى عالمنا المتغير . الامثلة هنا عديدة ، ولكنها مبعثرة ، لا يعنى بتجميعها وابراز أهميتها العلمية والتاريخية رجالها ، كما يجب .

وقد تطور مفهوم الابداع الثقافى تطورا ملحوظا بقدر تطور المجتمعات المعنية ذاتها ، وخاصة من حيث قوتها وقدرتها على النمو الاقتصادى والاجتماعى ، بحيث أصبح من الممكن أن نركز على مضمون الابداع فى المقام الأول . حتى عهد قريب يكاد ينحصر فى نطاق « المغايرة » والندرة ، أو يمتزج بهذه المعانى . ذلك أن عددا كبيرا من مثقفى آسيا وأفريقيا - والعرب فى قلبهم بطبيعة الامر - قبلوا النظرة والمفاهيم الاستشراقية ، وكأنهم ومجتمعاتهم وثقافاتهم مجموعة من الظواهر الهامشية المتواجدة خارج نطاق المألوف النظامى . ومن هنا ، أصبح الابداع الثقافى يكاد يماثل « البدعة » ، وهو على كل حال من شأن جماعات محدودة ، أو أفراد متمايزين يقدسون ألوانا غريبة من افراز المخيلة أو الذهن الملتهب .

ب) كانت نقطة التحول الاولى فى اعادة صياغة مفهوم الابداع الثقافى انما هى فى تأصيل الثقافة وتأكيد خصوصيتها فى مختلف المجتمعات والقوميات ومن هنا برز مفهوم « الثقافة الوطنية » مواكبا لحركات التحرير وتحقيق الاستقلال والشروع فى التقدم الاجتماعى الشامل . وقد اتسع مجال ذلك المفهوم الجديد بحيث انتقل من تأكيد السيادة فى مجال القرار الثقافى ، إلى التركيز على معالم الخصوصية القومية الظاهرية وخاصة فى مختلف قطاعات الثقافة الشعبية ، حتى بلغ مجال التنقيب عن

جذور وأبعاد الخصوصية القومية – الثقافية كما صاغتها الاجيال . كانت هذه سنوات ظهور أفكار ومفاهيم « الشخصية القومية » ، « الخصوصية الثقافية » ، وهى مرحلة جديدة ، بدأت فى الخمسينات ، ولا تزال تقدم افرازاتها الخصبة التى تمثل تخطى العقل الآسيوى والافريقى والامريكى اللاتينى لحدود الحصر النمطى le reductionism السائد حتى ذلك الحين ، والتى لا تزال بالغة النفوذ فى الاعلام التقليدى حتى الآن .

جـ) ثم اتسع مفهوم الابداع الثقافى فى السنوات الاخيرة إلى بعد نوعية القائمين به ، بحيث أصبحت هذه النوعية تشمل القاعدة الاجتماعية الواسعة من جماهير الشعب فى المدن والقرى جنبا إلى جنب مع فئات المثقفين المتخصصين . لم يعد مفهوم الابداع مقصورا على الانتاج الثقافى المحدد ، وانما راح يجمع طاقات وامكانات القاعدة الاجتماعية الشعبية الواسعة فى تعاملها اليومى مع فنون الحياة – الطبيعية ، الزراعة ، الانتاج ، الطهو واللهو والفراغ والعمل والانتاج ، الحب والعواطف ، السلوك الاجتماعى والرأى العام ، الدين والطقوس والفلسفة الشعبية السائدة ، ادراك العالم الخ ...

ومعنى هذا التشكيل الجديد لمضمون مفهوم « الابداع الثقافى » انه يضع مسألة معايير تقييم عملية الابداع فى مكانة الصدارة ، موليا العوامل القومية الداخلية مكانة أكبر باطراد حتى

بلغت درجة الصدارة حديثا ، وهى عملية تثير فى نفس الوقت مسألة العلاقات المتبادلة بين مثل هذا التقييم الجديد القومى - الثقافى من ناحية ، وبين القيم والمفاهيم القومية - الثقافية ، كذا القيم والمفاهيم العالمية ، من ناحية أخرى .

هكذا نكون قد بلغنا ، تدريجيا ، جوهر الموضوع العميق .

خامسا - تغير العالم ومكانة الثقافة :

يكاد يجمع الدارسون على أن تغير العالم أمر واقع يتراوح مداه بين ١٩٤٥ و١٩٧٣ - حسب التقديرات المختلفة - ، وان كان ادراك الرأى العام لذلك التغير وشموله للعالم بأسره ، أقرب إلى سنة ١٩٧٣ منه إلى ١٩٤٥ . وعلى كل فان هذه المرحلة التى تمتد من نهاية الحرب العالمية وتحديد معالم توازن القوى العالمية فى يالتا (١٩٤٥) من ناحية ، إلى نهاية حرب فيتنام وحرب أكتوبر (١٩٧٣) من ناحية أخرى ، وهى بمثابة مرحلة التحول الكبير ، مرحلة تغير العالم .

أ) هناك أولا الرأى القائل بأن ذلك التغير اقتصادى - سياسى مباشر ، أساسا حول أزمة الطاقة ، وأنها بمثابة تغير . . . ت الاثر فى القطاع الاقتصادى على وجه التخصيص ، ولكنه لا يمتد إلى مجال توازن القوى العالمية الا بالقدر اليسير . وعندئذ يكون العلاج بواسطة اعادة تشكيل انماط العلاقات الاقتصادية فى

الاســاس ، ومن هنا تسمية « النظام الاقتصادى العالمى الجديد »، والاهتمام بالعـلاقات الاقتصـادية العـالمية من خـلال « مؤتمر الشمال والجنوب » و الحوار العربى الاوربى مثلا .

ب) ثم هناك وجهة النظر التى تذهب إلى الربط العضوى الوثيق بين تبدل الموقف الاقتصادى من ناحية ، وتغير الموقف السياسى والاستراتيجى العالمى من ناحية أخرى .والتركيز هنا على البعد السياسى بمعناه الشامل ، التقليدى ، والاهتمام بمراكز القوة والنفوذ المؤثر ، والمقارنة بينها كما كانت قبل ١٩٤٥ - ١٩٧٣ وكما تبدو اليوم ، مع محاولة التنقيب عن أبعادها المستقبلية المنتظرة ، ومن هنا كانت محادثات مرحلة الوفاق الدولى ، ومؤتمر هلسنكى ثم بلغراد ، والبحث فى دور ومكانة آسيا الجديدة ، ودور ومكانة الامة العربية وأفريقيا بعد ١٩٧٣ .

جـ) وهناك وجهة النظر التى تعتبر أن فترة ١٩٤٥ - ١٩٧٣ جاءت تتويجا لمرحلة تاريخية بأسرها شهدت وثبة شعوب ومجتمعات وقوميات وحضارات آسيا وأفريقيا والعالم العربى فى الاساس بعد أجيال الانحدار منذ مطلع القرن التاسع عشر ، وقد شاركت أمريكا اللاتينية فى هذه الوثبة منذ عهد قريب ، وهى المرحلة التاريخية التى شهدت حركات التحرر والاستقلال فى طريق السيادة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهضة

الحضارية التى لا نزال نعيش فى أرجائها حتى يومنا هذا . ومن هنا كان الاهتمام بفكرة « المبادرة التاريخية » ، مشاركة الشرق والغرب فيها ، وربما انتقال مفاتيحها تدريجيا إلى القارات الثلاث حيث تمثل آسيا وحدها ٥٦٪ من سكان العالم والجزء الاكبر من ثروات العالم الاقتصادية وطاقاته القائمة أو الممكنة . وقد رأى المؤتمر العام لليونسكو فى دورته التاسعة عشرة (١٩٧٦) ، ابتداء من تقرير السيد المدير السديد ، أن يؤكد معنى التغير بمعناه الواسع الشامل دون الخوض فى وجهات النظر التفصيلية ، داعيا الامانة العامة على وجه التخصيص ، وكذا جمهرة المثقفين فى كل أرجاء العالم ، إلى العناية بصياغة الفكر والسياسات الثقافية فى اطار تفاعلها مع ، وتأثيرها فى ، هذا العالم الجديد ، عالمنا الانسانى المتغير .

وفى نفس الوقت ، بدأ تحول هام فى ادراك الرأى العام لدور الثقافة وكذا فى مفهوم الثقافة لدى الاخصائيين ، وذلك فى اتجاه ابراز مكانة الثقافة فى عملية تغير العالم ودورها المرموق فى جميع المجالات .

أ) لم تعد الثقافة محصورة فى الاطار المتخصص للنشاط الثقافى ، على اتساع ذلك الاطار وتشعب معانيه ومسالكه . وقد عرضنا فيما سبق إلى بعض نواحى هذا التحول ، وخاصة فى ما

يتعلق منهـا بمشـاركة القـاعدة الاجتماعية الواسعة . وقد بدأ التحول ، فى مفهوم دور الثقافة من نقطة جوهرية فى الحركة الوطنية ، ألا وهى ضرورة النضال فى تبين الشخصية القومية ، وهو نضال بدأ تدريجيا فى نفس مستوى الاهمية التى اعتاد المراقبون أن يعترفوا به لمعانى الاستقلال السياسى والاقتصادى المعهود – ذلك أن السيطرة الاجنبية والهيمنة الاستعمارية بلغتا درجة الجمع بين التضييق على التعليم والتعبير الثقافى الوطنى وبين محاولة استئصال الثقافة الوطنية ذاتها من جذورها وبتر معالمها واحلال ثقافة الدولة المحتلة مكانها . ،كان طبيعيا أن يؤدى جيل النضال من أجل بعث القارات الثلاث – وفى قلبها الامة العربية – إلى تعميق البعد الثقافى للنضال الوطنى وتأكيد دور الثقافة فى الحياة القومية المستقلة وابراز أهمية الثقافة فى تحديد المسار الاجتماعى – وفى كلمة : أصبحت الثقافة فى عصرنا عاملا تكوينيا فعالا من أرفع مستوى فى حياة المجتمعات القومية المعاصرة ، خاصة وقد عمت شبكة – الاعلام الجماهيرى كل بيت وكل قرية ، المدينة والصحارى والبحار على حد سواء .

ب) وفى الوقت نفسه ، وبطريقة موازية جغرافيا وزمنيا ، بدأ الرأى العام ورأى الاخصائيين على السواء يدرك أن هناك علاقة عضوية وثيقة بين الثقافة من ناحية ، وعموم العمليات الاجتماعية التى تندرج تحت تعبير الثورة – من تحول ، إلى تغير ، إلى تبدل

إلى صيرورة تاريخية ، إلى تطور اجتماعى جذرى ، الخ .. ذلك فى اطار عدد من أكبر عمليات تطور تاريخى شهدها العالم وقعت فى آسيا ، وخاصة فى الصين وفيتنام المعاصرتين ، وقد نشأ فيها شعار « الثورة الثقافية » مبرزا دور الثقافة فى قلب عملية التحول كلها وقد أثارت هذه التطورات الهامة اهتمام الرأى العام والاخصائيين ، واتجهت الانظار إلى عصر الثورات الغربية الكبرى ، فاذا بها تتبين أن الظاهرة « الجديدة » هى ، فى واقع الامر ، قديمة معهودة مألوفة : فقد سبق الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩) عصر التجميع « الانسيكلوبيديا » ، وكذا الحال فى ثورات انجلترا والمانيا من قبل ، ثم حركة توحيد ايطاليا والمانيا فى نهاية القرن التاسع عشر ، وكذا الحال أيضا فى حرب استقلال أمريكا وماواكبها من حركة تنوير فى العالم الجديد . لم تكن إذن أعمال الاعلام ـــ من دانتى إلى هيجل ، ومن توماس مور إلي ديدرو وفولتير ، ومن فيكو إلى فاجنر ، ومن شيكسبير إلى هومبلدت ـ مجرد نتاج هامشي على معزل من التاريخ وانما كانت بمثابة الكشاف الفكرى والوجدانى العملاق لتحرك المجتمعات وتغير التاريخ وتبدل مصائر الانسان . عدنا اذن إلى صوابنا ، وأعدنا الثقافة إلى مكانتها الحقة ، فى قلب عملية تغير العالم المعاصر .

وهنا يجدر بنا أن ندقق النظر فى وجهة الثقافة فى عصرنا .

سادسا - الوجهة الحضارية للثقافات المعاصرة :

بلغنا اذن نقطة الجوهر فيما يتعلق بالثقافة المعاصرة - الانتاج الثقافى والسياسة الثقافية ، وكلاهما يحدد نوعية العلاقات الثقافية المتبادلة بين ثقافات العالم الكبرى - ألا وهى أن القسمة المميزة للثقافات الكبرى المعاصرة ، أو خصوصية طرح اشكالية الثقافات العالمية الكبرى فى عصرنا ، انما هى أن الثقافات تتجه وجهة حضارية شاملة استجابة لتحديات مصيرية انسانية شاملة .

لقد تجمعت اشكاليتا المجتمعات المتقدمة (ومعظمها من الغرب) ، والمجتمعات النامية ، (ومعظمها من الشرق باضافة امريكا اللاتينية) فى تفاعل يزداد يوما بعد يوم من حيث درجة الترابط والاحتدام والتناقض وكذا النزوع إلى التكامل .

أ) أن اشكالية ثقافات المجتمعات المتقدمة من الغرب أساساً ، تتركز فى كيفية الحفاظ على سيادة وعى الانسان وارادته وأصالة وجدانه فى اطار رابطة اجتماعية متآخية عادلة ، وذلك فى مواجهة تحديات ايديولوجية « التقدم بأى ثمن » التى اتسم بها الغرب منذ مطلع عصر الثورة الصناعية والعلمية . فاذا كانت عملية التقدم العلمى غير محدودة ، واذا كان انتاج السلع غير محصور ، واذا

كانت عملية الاستهلاك والتمتع لامتناهية ، اذن فما العمل لو أدركت الانسانية - فجأة - أن هناك حدودا للطاقة ، وحدودا للجهد البشرى ، وحدودا للغة - أى فى كلمة ، ما العمل لو عادت الانسانية إلى صوابها وأدركت أن الانسان كائن فان ، وأن الزمان وحده هو نسيج الوجود الازلي الابدى ؟

ب) وعلى الضفة الاخرى من النهر ، تتركز اشكالية ثقافات المجتمعات النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية - والامة العربية فى قلبها ، وكذا فى مهب الرياح - فى كيفية تحقيق النهضة الحضارية الشاملة ، في الفكر والوجدان والعمل ، جنبا إلى جنب مع تحقيق معانى القوة الاجتماعية المادية التى لا غنى عنها لتأسيس مثل هذه النهضة . ما العمل لو تراكمت الازمات ، واستفحل الحصار ، واختلت مقاييس الاصالة بحيث حلت الردة السلفية مثلا مكانة الخصوصية الخلاقة ؟

أدت هذه العملية الجدلية المتزايدة تعقيدا وتركيباً بشكل ملحوظ على مر الايام إلى بروز التساؤل الفلسفى الحضارى حتى بلغ مكانة الصدارة فى حياتنا الاجتماعية - الثقافية المعاصرة كلها .

أ) إن تطور مسار الفكر الفلسفى فى العالم المعاصر يلفت النظر . فقد بدأت موجة الفلسفات محدودة الافق - الوضعية ، التكوينية ، اللغوية التحليلية - تتراجع رويدا رويدا ، وزالت ،

أو أوشكت أن تزول ، الفكرة القائلة بذوبان الفلسفة فى عصر العلوم وأخذ التساؤل الفلسفى يرتفع من جديد فى معظم الثقافات العالمية الكبرى . الفلسفة الاولى إذن من جديد ، بعد أن أكسبتها العلوم والتكنولوجيا – انجازاتها وكذا حدودها – عمقا جديدا وحاسة أكثر حدة من ذى قبـل : ما الوجود ؟ ما الزمان ؟ ما الانسـان ؟ ما العـالم ؟ ما التـاريخ ؟ ما المجتمـع الصـالح ؟ ما العدل ؟ الخ : أسئلة كلها تقود إلى طرح مفاهيم الايمانية طروحاً جديدة ، مما منح الأديان السماوية الكبرى حيوية جديدة كثيرا ما تتخذ مسالك وصورا تمـد جذورها إلى القاعدة الاجتماعية الواسعة ، شعورها ، وجدانها ، ارادتها ، احتياجاتها الحيوية ، آمالها ، كما أنها تقود – فى آن واحد – إلى العودة إلى فلسفة الاجتماع والسياسة إلى البحث عن انسانية « المدينة الفاضلة »

ب) إن البحث عن مشروع حضارى جديد يحقق للانسانية – على تنوع ثقافاتها وقومياتها ومذاهبها الفكرية وأنظمتها الاجتماعية – حدا معقولا من الوئام والتقدم والرفاهية يقوم على أساس قبول فكرة الجمع بين الاستقلال والتكامل بين مختلف وحدات العالم السياسى . وكذا ، فان مثل هذا التكامل بين وحدات العالم المستقلة يعنى أول ما يعنى أنه أصبح لزاما على الثقافات الوطنية أن تقيم جسور التعارف فالتعاون ثم التكامل بين بعضها

البعض . ذلك أن « المدينة الفاضلة » لم يعد من الممكن الاهتداء اليها بمجرد الاضافات المادية الكمية فى الانتاج والانشاءات والقوة . وإنما تتشكل سبل وطرائق الاهتداء اليها على أساس مشروع حضارى جامع ، يتكون من مشاريع ثقافات العالم وقومياته الرئيسية ، بما تحتويه من تنوع وتباين وتناقض وابتكار وامكانات تكامل .

هذه إذن أهمية ومكانة الوجهة الحضارية لدراسة العلاقات المتبادلة بين الثقافة العربية والثقافات العالمية الكبرى فى عالمنا المتغير .

سابعا — التنفيذ : مشروعات البحث المقترحة :

الصورة العامة لتنفيذ المشروع :

يتم تنفيذ المشروع الكامل بواسطة انجاز عدد من مشروعات البحث تقدم أعمالها ونتائجها من خلال اجتماعات أو ندوات علمية وسلسلة من المؤلفات .

يتكون كل مشروع من مشاريع البحث المقترحة من شقين :

أ) دراسة الوضع العلمى الراهن .

بغية تحديد أهم القضايا ، والتساؤلات ونقاط التلاقى والتباين ، الخ .. توطئة لتخطيط العمل المستقبلى .

ب) دراسة مايمكن أن يكون ، الوسائل المختلفة لتحقيق الممكنات ، فى إطار تغير العالم الحاضر والمرتقب .

وهذا ، وقد لوحظ فى إختيار مشروعات البحث المقترحة عدم التكرار الذى ربما يحدث فى حالة تركيز اليونسكو على القسم الأول المعنى بدراسة الوحدة الثقافية والاجتماعية للأمة العربية من الداخل – وهو الأمر الذى توليه " المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " ، وكذا مجموعة الهيئات الثقافية فى مختلف الدول العربية عنايتها ، ولاتزال ، بشكل أصلى ومتصل منذ سنوات عديدة . ومن هنا تركز اختيار مشروعات البحث المقترحة فى معظم الأحيان على موضوعات القسم الثانى .

ومن ناحية أخرى ، وتحقيقا لمعانى المقارنة والتكامل العلمى ، وكذا المشاركة الثقافية الدولية ، وتمشيا مع أحدث المناهج السائدة فى مجال إنجاز مشاريع البحث العلمى الكبرى ، فأنه سوف يكون من المفيد أن تتحقق المشروعات المقترحة بالمشاركة بين هيئة اليونسكو من ناحية ، وعدد من الهيئات والمؤسسات الثقافية الأقليمية و / أو القومية من ناحية أخرى ، على النحو المبين فيما يلى :

مشروعات البحث المقترحة :

أ – دور التراث فى استمرارية الوحدة الثقافية – الاجتماعية للامة العربية .

ب - مقومات وشروط الابداع والتجديد فى الثقافة العربية .

جـ - نظرة الثقافة العربية إلى تغير العالم ، واسهام العرب فى تشكيل المشروع الحضارى فى عالم متغير

د - العلاقات المتبادلة بين الثقافة العربية ، وثقافات العالم الغربى (أوربا وأمريكا الشمالية) .

هـ - العلاقات المتبادلة بين الثقافة العربية وثقافات آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية .

الفصل الثالث :

النهضة الحضارية

جاءٰ تحرك ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وكأنه مفتاح فتح فجأة مخزن الآمال ورفع فجأة كابوس الانحدار والعجز وجاء فجأة مؤشرا ساطعا بطاقات كامنة هائلة كان العالم الغربى يتنكر لها وراء ستار السم الصهيونى المتغلغل فى كافة مجالات الفكر والثقافة والاعلام ، وكنا نحن أيضا نجهلها أو نتجاهلها ، أو لا ندرك أبعادها . وكأن ، فجأة ، جاء اليوم الذى بدأ فيه الانسان العربى يستجيب لنداء الكرامة والنهضة . وكأن المستقبل أصبح ممكنا . وكأن الكابوس ليس أزليا أبديا . وكأن الممكن ممكنا .

جاء تحرك ٧ أكتوبر ١٩٧٣ وكأن النهضة الحضارية على الأبواب .

ثم تراكمت الاسئلة والتساؤلات ، وبدأ العقل العربى يتأجج وأسرع العملاء الحضاريون يدنسون التحرك ويتصايحون بالأزمة – ونحن فى عبور – ويؤكدون أن لا مفر من الانحدار وأن ٦ أكتوبر ما كانت الا سرابا أو مناورة أو تآمر .

لكن العدو الاستعماري لم يخطيء التحليل فقد بلور التحرك العربي في أيام قلائل عملية تبدل ميزان القوى في العالم أجمع وانكسر وهم الجبروت اليهودي الصهيوني وارتفع نداء السلام والمعقولية . وأسرعت الطبقة الحاكمة في عدد من دول أوربا الغربية لحصر التحرك واستغلاله لمنفعتها الطبقية المحدودة . وتصايح بعضهم بالصداقة التاريخية للعرب ، وهم يعملون أولا وقبل كل شيء لضرب الوحدة الطالعة ، وعزل مصر ومحاصرتها من كل جانب ، والاعداد للتحرك الاقتصادي والعسكري والامعان في تسميم العقول .

بدأت مرحلة جديدة من الحروب الصليبية ونحن مازلنا في مطلعها . بينما قطاعات واسعة من الرأى العربي مازالت تتساءل . ومن هنا كان لزاما علينا أن نعرض بوضوح لعدد من تلك التساؤلات اسهاما في العمل المشترك من أجل اضاءة الطريق أمام التحرك العربي في عصرنا .

١

– اذ نتحدث عن « النهضة » فماذا نقصد بالنهضة واذ نتحدث عن « الحضارة » فماذا نعني بالحضارة ، وما علاقتنا ، كدول وكشعوب ، بالنهضة الحضارية ؟

نقطة البدء أنما هى فى إدراك مكانة العرب التاريخية والحالية والمستقبلية فى تفاعل الحضارات والثقافات فى العالم .

أن الصورة العامة تتكون من ثلاث أنواع من الدوائر هى : الحضارات ، المناطق الثقافية ، المجتمعات القومية .

وتبدو الصورة العامة كما يلى :

١ - الحضارات : هذه هى الدائرة الخارجية الأعم ، ويمكن تقسيمها من خلال بند هام إلى :

أ) دائرة الحضارة الهندية - الآرية .

ب) دائرة الحضارة الصينية .

(هذا يترك أميركا اللاتينية بدون تحديد على هذا المستوى من التحليل لكننا سنتناولها فى مكان آخر) .

٢ - المناطق الثقافية : وهذه هى الدائرة الوسطى ، وغالبا ما يجرى الخلط بينها وبين الدائرة الحضارية كما حصل فى مؤلفات أرنولد توينبى الذى يمكن متابعة محاولاته المتكررة فى دراسة الرموز . وبشكل عام يمكن تحديد المناطق الثقافية التالية :

أ) فى دائرة الحضارة الهندية الآرية :

- المناطق الثقافية المصرية ، الفارسية ، ما بين النهرين فى العصور القديمة

- المنطقة الثقافية اليونانية - الرومانية القديمة
- المنطقة الثقافية الأوروبية
- المنطقة الثقافية الاميركية الشمالية
- أجزاء هامة من المنطقة الثقافية الهندية - الاوربية فى أميركا اللاتينية
- المنطقة الثقافية جنوب الصحراء الافريقية
- المنطقة الثقافية الاسلامية ، وخاصة المنطقة العربية - الاسلامية والمنطقة الفارسية - الاسلامية (دون أن تضم المنطقة الثقافية الآسيوية - الاسلامية المرتبطة بالدائرة الحضارية الصينية) .

ب) فى دائرة الحضارة الصينية :
- الصين
- اليابان
- منغوليا - اسيا الوسطى
- فيتنام وجنوب شرق آسيا
- شبه القارة الهندية
- أوقيانوسيا (باستثناء أوستراليا - نيوزيلنده)

- المنطقة الثقافية الآسيوية - الاسلامية (من ايران إلى الفيليبين) هاتان الدائرتان الخارجيتان الاهم يجب تفسيرهما من خلال تقديم الفارق التاريخى الرئيسى بين عالمى البشرية : الشرق والغرب .

والواقع أن « الشرق » يمكن النظر إليه بوضوح على أنه مؤلف من العناصر التالية :

أ) دائرة الحضارة الصينية ، ومناطقها الثقافية

ب) دائرة الاسلام (الحضارية - الثقافية) التى تظهر بوضوح على أنها حلقة الوصل الرئيسية بين دائرة الحضارة الهندية - الآرية ودائرة الحضارة الصينية وكلاهما يحتل موقعا وسطا وكلاهما يمثل أحدى مناطق التوتر الهامة (١) .

جـ) أجزاء من المناطق الهندية - الاوربية فى أميركا اللاتينية المرتبطة مباشرة مع أفريقيا ، وبالتحديد البرازيل وجزر الكاريبى .

د) المنطقة الثقافية جنوب الصحراء الافريقية .

---

(١) تقوم هـذه الدراسة على أسـاس العمل المتصل منذ ١٩٦٠لاعـادة بناء صرح النظرية الاجتماعية والسياسية العامة بناء على تفاعل حضارات وثقافات الشرق والغرب . وقد صدر المجلد الاول من هذا العمل النظرى بعنوان « الجدلية الاجتماعية » فى باريس عام ١٩٧٢ وهو فى طريقه إلى العربية قريبـا . وكذلك تعتبر هذه الدراسة مواصلة للأفكار المعروضة فى لقاء د. أنور عبدالملك مع محمود حداد فى مجلة « الثقافة العربية » الصادرة عن النادى الثقافى العربى فى بيروت (نيسان ١٩٧٣، ص ١١٦ - ١٣١) تحت عنـوان « من أجل استراتيجة حضارية » .

أى أن الغرب مؤلف من الأجزاء الرئيسية الهندية – الآرية .

٣ – الأمم (أو التكوينات القومية) : وهى العناصر الرئيسية فى وجود واستمرارية ونمو وتطور العمليات المجتمعية واسعة النطاق .

وقد اقترحنا تقسيمها إلى خمس مجموعات :

أ) الأمم الاساسية أو التى يمكن وصفها بأنها الأمم التى بعثت من جديد ، (مصر ، الصين ، ايران ، تركيا ، فيتنام ، المكسيك ، المغرب)

ب) النموذج الأوربى ، ثم الغربى ، للأمة – الدولة .

جـ) الأمم – الدول الجديدة التى تسير باتجاه الوحدة – وهى تضم كلا من الامم – الدول بالتحديد (أثيوبيا ، غانا ، مالى ، بورما ، تايلاند الخ .) . والتشكيلات القومية داخل أطار المجموعات المتعددة القوميات (أرمينيا ، جورجيا ، أوزبكستان ، الخ ..) .

د) الأمة – الدولة الثنائية الهندية ، ثم الاوربية ، خاصة فى أميركا اللاتينية .

هـ) الدول الجديدة ذات المهمات القومية (بشكل رئيسى فى أجزاء عديدة من جنوب الصحراء الافريقية ، وفى قسم صغير من أميركا الوسطى والجنوبية اللاتينية) .

وعلى هذا الاساس تبدو مكانة العالم العربى بوضوح ، فهو يكون أحد قطاعى الدائرة الحضارية - الثقافية الاسلامية وهى تتكون من العالم العربى وامتداده فى أفريقيا من ناحية ، ثم الاسلام الآسيوى من تركيا إلى الفيليبين - وهى الدائرة الحضارية - الثقافية التى تربط بين الاطارين الحضاريين الكبيرين فى العالم ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان العالم العربى يكوّن المركز الحركى الاول لهذه الدائرة الحضارية - الثقافية الاسلامية ، كما أنه يكوّن النقيض التاريخى والعصرى لعملية التناقض الجدلى بين التحرك الغربى وتحرك الشرق الناهض .

ومعنى هذا ، بكل دقة ، أن العرب ، شعوبا ودولا ، لا يواجهون اليوم قضية «استقلال » ، لا « استقلال صورى » ، ولا حتى « استقلال حقيقى » فحسب ، وهم شعوبا ودولا ، لا يواجهون قضية تحرر وطنى أو حرب تحريرية فحسب ، وهم شعوبا ودولا ، لا يواجهون عملية التغلغل الاستعمارى فى اقتصادياتهم من أجل التنمية الاقتصادية ، سواء أكانت رأسمالية صناعية تقليدية ، أو قطاع عام فى نطاق التخطيط ، أو اشتراكية ، فحسب ، وهم ، شعوبا ودولا ، لا يواجهون قضية « تحديث » مجتمعاتهم على أساس التقليد والمواكبة والعمالة الحضارية لدول الغرب المهيمنة حتى الآن .

أن العرب ، شعوبا ودولا ، وذلك منذ اللحظة الاولى لبداية تحركهم فى القرن التاسع عشر ، حددوا لأنفسهم شعارا واحدا لم يتبدل هو شعار النهضة . كانت النهضة هى دعوة محمد على وإبراهيم باشا والشيخ رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك فى مصر . وكانت دعوة عبد القادر فى الجزائر والحركة الاصلاحية فى تركيا المشاركة لمسيرة العرب آنذاك ، وكانت دعوة عبدالكريم فى المغرب، وكانت عنوانا وشعار للنهضة الادبية والثقافية فى لبنان وسوريا وفلسطين ، وكانت برنامجا وخطا عاما لكافة الاحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية من يمينها إلى يسارها ، من دعاة الاصولية الاسلامية إلى رجال الثورة الاشتراكية الشعبية .

وعلى وجه التدقيق أيضا ، وبكل صراحة ، ليس العالم العربى مجموعة من الجزر النائية تحظى فجأة بمقعد فى هيئة الامم . وليست مصر مثلا دولة محدثة ولدتها ظروف دبلوماسية طارئة ، وليست الثقافة العربية تجمع هزلى من المؤشرات السياحية ومظاهر التخلف ونهجات الضياع . وليس الاسلام ، ولا المسيحية الشرقية ، عقائد وقتية سطحية ، مصطنعة فى بيئاتنا العربية ، وليست الدول العربية ، حول الدولة المصرية ، تجمعات من العسكر والمماليك المتخاصمين والمرتزقة الاجانب والمكاتب المتخلفة - وقد بدأ العالم يذكر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ بعد يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (أسماء صلاح الدين ومحمد على وجمال عبد الناصر بين

الطلائع المرموقة للتحرك السياسى العربى التاريخى والمعاصر .

ليس العرب ، شعوبا ودولا ، مجموعة « احتياطى البترول » ، ولا هم مجال لتوظيف رؤوس الاموال السياحية ، ولا هم مجموعة من المجتمعات الجرداء المتعطشة إلى غزو الغرب ، على اختلاف اعلامهم ، بغية تحضير العرب واحالتهم إلى جماعات بشرية عصرية محترمة .

أن تحرك العرب لا يمكن أن يهدف الا إلى الجمع بين الثورة الوطنية التحريرية والثورة الاجتماعية الجذرية فى سبيل تحقيق النهضة الحضارية للعالم العربى . وهذا بالضبط هو شأن الحضارات القديمة التى تنبعث إلى المعاصرة من خلال الثورات الواسعة فى جيلنا ، وعلى رأسها حضارة الصين الشعبية ، تواكبها اليابان وفيتنام والهند على اختلاف مسالكها ، ويواكبها أيضا اتساع مجال الثورة الاشتراكية الاوربية إلى آسيا السوفياتية فى تلاق مع الدول الاشتراكية لهذه القارة .

٢

– وما دام الحديث عن النهضة ، والنهضة الحضارية ، هل يمكن المقارنة بين النهضة الحضارية العربية وبين عصر النهضة فى أوربا على وجه التحديد ؟

النهضة فى أوربا ، من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر ، جاءت تواكب عصر الاكتشافات البحرية ، وتراكم المواد الاولية والخامات ، بفضل تلك الاكتشافات فى موانى أوربا ومخازنها ، وامتزاج هذا التراكم بمجموعة من الاكتشافات التكنولوجية والعملية بعضها وارد من الشرق (الورق ، الطباعة ، المدفعية ، البورصة ، الخ ..) وبعضها نابع من الغرب (الآلة البخارية على وجه التحديد) وقد ترتب على هذا الامتزاج فى ظروف مناخية وجغرافية تمتاز بالاتزان والتنوع أن تكونت قطاعات أجتماعية سعت إلى أبتكار أساليب أنتاج جديدة متحررة من قيود النظام الاقطاعى تعمل على توحيد المجال الاقتصادى القومى لصالح وتحت سيطرة طبقة المدن ، أى البرجوازية ، وقد اقتضت هذه الحركة الاجتماعية الواسعة أن تعمل الطبقة الجديدة الصاعدة على تكوين أطارات سياسية وثقافية من نوع جديد ، أى أطارات تكون قد تكونت على أساس فلسفة مختلفة ومناقضة لفلسفة أطارات الانظمة الاقطاعية فى أوربا .

ومن هنا ، بالضبط ، كانت نشأة حركة التنوير فى أوربا ، حركة أدخال العقلانية مكان الفكر الاسطورى ، حركة نمو الفلسفات الواقعية والمادية فى مقابل الفلسفات المثالية واللاهوتية ، ومن هنا أيضا كانت حركة الابداع الفنى التى مزجت بين أنوار بحرنا الابيض المتوسط وثراء البيئات الثرية فى شمالى ووسط أوربا .

والذى يجب أن نلحظه هنا ونتمعن فيه بدقة أنما هو ظاهرة امتزاج تلك بالنهضة الحضارية الاوربية مع نشأة الدول الوطنية المستقلة وصعودها إلى مكانة الصدارة فى العالم خلال أربعة أجيال من الحروب والغزوات فى أوربا أولا ، ثم في المستعمرات وامبراطورية بريطانيا العظمى ، وأخيرا فى الامبراطورية الأميركية المعاصرة ، وذلك رغم انكسار جبهة الانظمة الرأسمالية بشكل جذرى بفضل ثورة أكتوبر ١٩١٧ ونشأة النظام الاشتراكى فى دولة ثم مجموعة من الدول أصبحت اليوم تكوّن أكثر من نصف القوى العالمية الفعالة .

ومعنى هذا ، بكل تدقيق : أن النهضة الاوربية لم تكن نهضة الا لكونها قوة سياسية واقعية جبارة ، دون اقتصارها على الصعيد الثقافى أو الادبى أو الفكرى أو الفنى . ولم يشهد العالم قبل ذلك الا نهضات من هذا القبيل ، أى نهضات ثقافية امتزجت واقترنت بشكل عضوى جذرى لا ينفصم بالقوة السياسية والحربية الفعالة . هكذا كان أمر مصر الفرعونية وبلاد الفرس . هكذا كان أمر امبراطورية الاسكندر ، هكذا أيضا كان أمر تشييد دولة الاسلام فى عصرها الذهبى .

ليس هناك أذن ، أو على الاقل لم يشهد العالم أبدا « نهضة » لم تقترن بقوة فعالة . أما الحركات الابداعية فى الادب والثقافة

والفكر والفن التى لا تصاحبها القوة الفعالة ، فهى موجات ابداعية ثقافية على وجه التحديد ، يمكن أن تندرج فى أطار نهضة حضارية حقة . ولكنها لاتكوّن تلك النهضة الحضارية فى حد ذاتها .فأن المدرسة السوريالية مثلا تمثل ابداعا هاما ونشيدا لذيذا فى عالم التصوير والشعر المعاصر ، وكذا أشكال التجديد المعمارى التكعيبى وغيره . التى واكبتها ، وكذا حركات التجديد فى النشر مثلا ، والأعلام ، والأذاعة والتليفزيون . ولكنها كلها ، وفى العالم الغربى فى القرن العشرين ، تمثل ظواهر مواكبة لحركة أفول نجم الهيمنة الغربية على مصائر العالم : أفلا يتصايح مثقفو الغرب بحق منادين بالتأزم الحضارى فى كل مكان ؟ القوة لاتزال موجودة . هذا صحيح ، ولكنها ليست قوة فعالة ، ليست قوة نامية ، وأنما قوة للدفاع والحفاظ على مراكز ومكاسب وامتيازات الغرب على حسب شعوب الشرق .

على هذا الأساس نتبين واقعية تلك الظاهرة التى نطلق عليها النهضة الحضارية العربية المعاصرة . أن ثورات التحرر ، وثورات التغيير الأجتماعى الجذرى تمتزج هنا بقوة وعنف بتأجج ثقافى وفكرى وفنى عارم لازال يتحسس طريقه بين الأصولية والتجديد . بين البذور والتطلعات ، ويقترن كذلك ببناء قوة مادية فعالة تجمع بين الجيش العصرى ، السياسة البترولية والتحركات الشعبية

الجماهرية الواسعة . والتعامل وجها لوجه مع مراكز القوى فى العالم المعاصر بغية الأفادة منها لحماية التحرر العربى .

وهذا تماما مايتم فى حركات النهضة الحضارية فى قطاعات الشرق الأخرى التى ذكرناها (الصين ، اليابان ، فيتنام ، الخ ..) وهو يحدث فى عالمنا العربى على شكل حركة ثورية وحدوية تجميعية للطاقات والقوى مما يعجل ويعمق من امكانيات تحقيق النهضة الحضارية الفعلية .

وهكذا أصبح العرب حقيقة فى لقاء مع القدر ، لن تدوم الفرصة طويلا أذ يتربص الاستعمار العالمى بقطاعاته المختلفة للتحرك والتدمير من الداخل . ولكن حساب الايجابيات أعلى - بكثير - من قائمة السلبيات ، والعالم العربى أيضا ، وهذا واقع يجب تمعنه ، أختار لنفسه حليفا رئيسيا على صعيد الدول : تلك المجموعة من الدول التى تكوّن الجبهة العالمية للدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتى والصين الشعبية . أى أن التحرك العربى فى مطلع نهضتنا الحضارية عرف قدر القوة الفعالة تماما ، وحدد حليفه التاريخى بواقعية وذكاء . مما بدأ يجلب طاقات غير منظورة من قبل إلى صف العرب فى معركتهم المصيرية التاريخية .

٣

- أذا كان الأمر كذلك فما هى الاحتياجات الملحة المطروحة أمام العرب ، شعوبا ودولا ، من أجل تحقيق النهضة الحضارية ؟

* يمكن عرض بعض النقاط على أساس ما سبق قوله :

أولا : ضرب السراب الثقافى ، أى القضاء على ذلك الوهم المتـأصل فى عقـول وقلوب العديد من المثقفين العرب والزاعم أن لا جودة الا فى الغرب ، ولا تطـور الا ويسير فى دروب الغرب ، ولا ذوق الا ويكون انعكاسا لعادات وتقاليد الغرب ، ولا عصرانية الا على شكل مواكبة الظواهر الغربية .

وقد بلغ السراب الثقافى أقصى مداه بين نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ وعبور ٦ أكتوبر ١٩٧٣. وفى هذه الفترة بالذات ، حرضت دول الغرب المهيمنة رجالا يحملون أسماء عربية ليقنعوا الرأى العام العربى بالوهن والتخلف الذى لا مفر منه ، اللهم الا بالتنكر لخصوصيتهم التاريخية ، وأصالتهم الحضارية الموضوعية ووجهتهم وهى النهضة الحضارية الحقة فى عالم متقلب ، ظهرت آلاف الدراسات والرسائل والكتب تتغنى بالأزمة ، تسفّه حركة التجديد والابداع الصادرة من بين صفوف العرب أنفسهم ، تحاول

دفن انجازات الثورة العربية المعاصرية باسم « الثورية » وباسم عدم محاكاتها لثورات الغرب - التى لم تحدث ، كان هذا موقف المتياسرين العملاء من ثورة الضباط الاحرار فى مصر وثورة التحرير الجزائرية ، من ثورة اليمن الجنوبية والمقاومة الفلسطينية ، من العمل الدائب للربط بين القومية والأشتراكية فى الفكر العربى المعاصر ، ومن السياسة البترولية البارعة من التحالف مع الأتحاد السوفياتى والتقرب من الصين الشعبية ، من الانفتاح على الغرب ومصادقة أوربا ، من بعث الاسلام السياسى عالميا واقامة الجيوش العصرية الطليعية ، من السد العالى والتصنيع الثقيل ، من الاصلاحات الزراعية وموجة تشييد الجامعات ، من تعبئة الكفاءات القومية وهجرة العقول - وأكاد أقول من اشراقة الشمس وغروبها على الارض العربية .

كان مكتوب علينا الضياع - وما ضعنا ، وكان مكتوب علينا الفشل - وانتصرنا ، وكان مكتوب علينا الموت فى خجل وعار - وكانت عودة الروح .

لقد آن الآوان لضرب وتفتيت دعاة السراب الثقافى وهم فى الواقع عملاء حضاريون للغرب المهيمن بشعارات متنوعة وأن كان جوهرها واحدا ، ألا وهو أن مصر والعالم العربى قطعة من أوربا والغرب ، وذلك لعزلنا عن نهضة شعوب الشرق ، ونحن فى طليعتها ، فى تفاعل جدلى مع حضارة الغرب .

ثانيا : توكيد وتعميق الحلف العضوى الجذرى بين جماهير الشعب من ناحية وجيش الوطن من ناحية أخرى . هذا من جهة وتوكيد وتعميق الترابط العضوى الوثيق بين السياسة والثقافة من جهة أخرى .

أن النهضة الحضارية العربية المعاصرة بدأت تتحقق بالفعل بتلاقى إرادة الشعب مع جيش الوطن ، ومعنى هذا أن الأسلوب المتميز الذى اتخذته هذه النهضة بالفعل وبفضل الحصار المكثف للعدوان العنصرى الاستعمارى من حولنا ، هو بالفعل الطريق الأوحد الذى يؤمن المسيرة كلها . اذ يضع قوة السلاح جنبا إلى جنب مع قوة الارادة الشعبية . أن أعداء العرب الحضاريين فرضوا عليهم فرضا فى الواقع أن ينهجوا المنهج الوحيد القادر على تأمين نهضتهم . اذ ليس هناك من يدعو إلى عودة الجيش إلى ثكناته أو انصراف الشعب إلى ميادين الانتاج وتولى « صفوة » من الأذكياء الأبرياء أمر مواجهة جبروت الاستعمار الحضارى والعدوان العنصرى .

ثالثا : أن الموقف متخلف إلى درجة بعيدة فيما يتعلق بعلاقة الثقافة بالسياسة ، مازال القطاع الثقافى بوجه عام ضعيفا من حيث فاعليته فى مجال الحكم الوطنى أما لنفاذ السراب الثقافى بين صفوف قطاعات هامة من المثقفين أو بالتفرقة المستمرة بين

أهل الكفاءة وأهل الثقة ، أو لفرض وجوه هزيلة عقيمة منبوذة كأعلام مزينة للحياة الثقافية فى بعض البلدان العربية ، أو لضعف حركة النشر والتوزيع على الصعيدين المحلى والعربى .

ولعل من دواعى التفاؤل أن تحرك ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وضع الآن أمام جميع القطاعات المسئولة ذلك التساؤل الحيوى ألا وهو : السبيل إلى الربط بين الفكر والعمل ، بين الثقافة والسلطة ، بين الوجدان والسلاح ؟ وعندنا أن النهج الذى نهجه محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨) فى اقامة أول دولة عصرية فى الشرق عموما والعالمين العربى والاسلامى على وجه التخصيص ، لهو النهج السليم القيم ، ذلك أن محمد على ، بفضل رفاعة الطهطاوى باعث النهضة المصرية العربية ، كون جهاز الدولة - أى قادة السلاح والامن والادارة والعدل والرأى - من صفوة أعضاء البعثات العلمية إلى أوربا آنذاك ، كان المبعوث يعود إلى الوطن بعد تخرجه فيقيم فى قلعة القاهرة عدة شهور وكأنه سجين الدولة وضيفها وذلك حتى يفرغ من ترجمة عمل هام فى مجال تخصصه إلى العربية ، فما أن يتم له ذلك حتى يعين ملازما ثانيا بالرتبة العسكرية ويعين فى احدى وظائف الحكومة ، ومعنى هذا أن جهاز الحكم فى دولة محمد على تكوّن من صفوة المثقفين المصريين ، مما جعل من مصر فى سنوات قلائل آنذاك دولة فى الصف الاول من العالم أجمع حتى انكسارها عام ١٨٤٠ ثم احتلالها عام ١٨٨٢ .

الطريق واضح كل الوضوح : يجب أن يتكون جهاز الحكم فى دولنا العربية من أذكى وأصلب طلائع المثقفين الوطنيين المخلصين الأكفاء الذين يلعبون دور « المثقفين العضويين » على حد تعبير غرامشى ، والذين بدونهم لا تستطيع نهضتنا أن تواصل تقدمها بالسرعة والفاعلية المنشودتين .

رابعا : وجوب درس الربط بين القومية والاشتراكية . ومعنى هذا أن تكون نقطة البدء هى خصوصية شعوبنا العربية ، واسهام الفكر العربى القومى والاشتراكى والتركيز فى المقام الاول على كل ما يدعم ويعمق هذا الاتجاه القومى الاشتراكى . ونحن نملك اليوم تراثا غير قليل وعلى رأسه حياة وأعمال رفاعة الطهطاوى ومن جاء بعده فى هذا الاتجاه .

وبديهى أن هناك العديد من النقاط التى يجب دراستها بدقة ومن بينها : مضمون الفلسفة الاجتماعية القومية الاشتراكية ، مسألة الموقف الفلسفى العام بين المثالية والمادية والواقعية ، تقييم الدور الحضارى التاريخي للدين ، اعادة الخلافات الايديولوجية بين مختلف التيارات القومية والاشتراكية إلى أصول خصوصيتها الوطنية ، تدقيق النظر فى الايديولوجية المهيمنة فى العالم الغربى وهى ما أطلقنا عليه تسمية « الفكر السالب » البنيوية الوظيفية الجديدة . الردة إلى مجتمعات اسطورية مختلفة ،

موجـة التنكر للوضعية القومية للجدالية الاجتماعية باسم الكوزموبوليتية وهى فى الواقع ستار لتحرك الجماعات الفوضوية الصهيونية ضد الدول الاشتراكية والدول الوطنية المستقلة ونهضة شعوب الشرق .

خامسا : امعان النظر فى خصوصية تكوين الجبهة الوطنية المتحدة في عدد من البلدان العربية ، ذلك أن الجبهة الوطنية المتحدة تتكون فى رأينا وفى هذه البلدان بالذات ، وخاصة فى مصر ، من مستويين :

أ) مستوى الطبقات الفكرية والفئات الاجتماعية سواء عن طريق ممثليها المباشرين أو عن طريق أحزابها .

ب) مستوى المدارس الفكرية المختلفة العاملة فى قلب الحركة الوطنية داخل الطبقة والفئة والحزب الواحد بوضوح فى حالات عديدة . ان أهمية هذا المستوى الثانى تأتى من كوننا نجتاز مرحلة نهضة حضارية وليس فقط مرحلة مقصورة على التحرر الوطنى السياسي والاقتصادى .

معنى هذا أنه يجدر بنا أن نفتح الابواب واسعة أمام التعبير الصريح المتميز لكل من هذه القطاعات الاجتماعية والتيارات الفكرية بهدف اثراء الوحدة الوطنية وتعميق جذورها وتأمينها ضد الضغوط الخارجية والمغامرات والافادة من مجموع امكانياتها وطاقاتها الكامنة .

٤

هذه النهضة الحضارية أهى نهضة مصر أم نهضة العالم العربى ؟

الحق أن هذا التساؤل هو ذلك الذى نواجهه فى مناسبات كثيرة حول العلاقة بين القومية المصرية والأمة العربية . وقد عالجنا هذا السؤال بشكل أساسى منذ عام ١٩٦٢ على أساس واضح ألا وهو تقديم مفهوم الأمة ذات المستويين أو ان أردت دائرتى الوجود القومى ، المستوى الأول : هو مستوى القومية المحلية فهناك مثلا القومية المصرية الموجودة فى المجتمع المصرى المكثف عبر ٧ آلاف عام عبر تتالى الحضارات الفرعونية ثم القبطية ثم الاسلامية . وهناك مستوى الامة العربية ، بالمعنى القومى – الثقافى وهى التى تجمع فى بوتقة واحدة جميع الشعوب والقوميات المحلية المتواجدة فى العالم العربى والناطقة بلغتها العربية .

وهذا الوضع نجده فى ظروف موازية مع بعض الاختلاف ، فهنـاك من ناحيـة الـدول القومية الموحدة فى ألمانيا وايطاليا المعـاصرتين ، وقد توحدت الأقطـار الالمانية والايطالية حول قطبى بروسـيا وبيدمونت لم يكن لهمـا تاريخ قومى متميز عن

بقية المقاطعات الالمـانية والايطالية . وهنـاك على مستوى آخر انجلترا مثـلا فى بوتقة مجموعة دول الكومنـولث ، واسـبانيا فى مجموعة دول أميركا اللاتينية الاسبانية ، وقوميات الهند المختلفة فى نطاق الاتحاد الهندى .

ومن الواضح أن الموقف فيما يتعلق بين مصر وبقية البلدان العربية يقع فى منزلة بين هاتين المنزلتين . فانه من الممكـن أن نميز نهضة مصر من محمد على إلى حزب الوفد إلى جمال عبد الناصر . ولكن هذا التمييز لا يعنى أن هذه النهضة تحققت فى انفصال عن النهضة العربية . والحق أن نهضة مصر المعاصرة جزء لا يتجزأ من النهضة العربية الشاملة وان كانت متميزة وموازية لتلك النهضة . كما أن النهضة العربية المعاصرة بمعناها الشامل لا يمكن فصلها عن نهضة مصر التى هى بمثابة بوتقة النهضة العربية العامة كلها .

وعلى هذا الاساس نتبين أن تدقيق النظر يؤكد وحدة المصير من خلال تنوع الوحدات المشاركة فى ذلك المصير .

لقد حاولنا وضع بعض التساؤلات المتعلقة بالنهضة الحضارية العربية المعاصرة كما حاولنا تقديم عدد من التوضيحات الأولية . بقى سؤال غاية فى الخطورة ، ألا وهو ذلك الذى يتعلق بنوعية الاسـهام الحضارى للنهضة العربية .

الفصل الرابع :

من الوضعية إلى الابداع الفكرى

-١-

نقطة البدء فى تناول مكانة ، ودور الفلسفة فى عالمنا العربى اليوم - بين عصر الثورات والحروب ، ومشارف تغيير العالم ، بين هيمنة الغرب منذ عصر الاكتشافات البحرية فى القرن الخامس عشر حتى يالتا ، إلى صعود شعوب الشرق إلى مكانة المبادرة التاريخية - يتبدى أمام المفكر العربى على نحو شديد الصعوبة ، عصيب التركيب ، لا مجال للانسياب الرتيب فى تناوله ، وكأن وجهة البحث ، ابتداء محفوفة بمصاعب خاصة ، أو متخصصة . وفى الوقت نفسه ، يستشعر المفكر العربى ، وعلى وجه التخصيص المفكر الفلسفى ، وعلى وجه أخص المفكر المعنى بالفلسفة الاجتماعية والسياسية وكذا فلسفة التاريخ ، ان هناك مجالا واسعا ، فسيحا ، اطارا عميقا للتحرك الفكرى الفلسفى حقيقة ، يمتد أمامه ، مثيرا لعديد من الاسئلة والتساؤلات ، على شكل التحدى ، وكأن الرأى العام العربى ، الشارع العربى ، وكذا

عـالم القـــرية والريف ، فى نهـم حقيقـــة إلى شىء آخر ، إلى « بديل » .بديل – لأى شىء آخر ؟ نهم وشغف – لأى شىء ، لأى نوع من الاسهام ؟ .

جو غريب ، شديد التعقيد والتركيب . جو يندرج ، هو ذاته فى اطار خارجى كله تهـديد وعدوان وتصـدى ، بغية الكسر ، والتمزيق ، والاجهاض .

من هنا نشأت فكرية الأزمة ، جو « الازمة » ، ابتداء من كسر تحرك القومية العربية ، حول مصر فى يونيو ١٩٦٧ ، ورغم بريق حرب اكتوبر ١٩٧٣ قبل محاصرة أبعاده السياسية العربية على وجه التحديد .

ومعنى هذا ، معنى تجمع هذه الروافد المتشابكة ، داخليا وخارجيا – ونحن هنا نعرض لمجرد تلمس الجو العام المحيط بالفكر الفلسفى فى عالمنا العربى المعاصر – إن التعرض لشرح اشكالية الفلسفة العربية المعاصرة ، بالنسبة للتحرك العربى أولا ، وفى اطار التفاعل السياسى – الفكرى العالمى ، يصعب أن يتخذ شكلا رتيبا ، منسقا ، ومبوبا ، يتدرج رويدا رويدا من المقدمات إلى النتائج الحتمية ، وكأننا فى مجال المحاضرة التعليمية التقليدية . العرض هنا ، بطبيعة الأمر ، بطبيعة خصوصية الموضوع ذاته ، عرض اشكالى ، جدلى ، يطرح التساؤلات ، وكذا

تصور الاجابات ، أو الحلول ، الممكنة ، على شكل رسائل - رسائل اشكالية ، رسائل اشكالية الفكر الفلسفى فى عالمنا العربى اليوم ، فى قلب مرحلة تغيير العالم .

- ٢ -

نعود بالذاكرة إلى القرن الماضى ، عصر اقتحام الغرب الرأسمالى المهيمن لعالمنا العربى ، ابتداء من غزوة بونابرت لمصر عام ١٧٩٨ ، ثم موجات الغزو والاقتحام الحربى والمالى والسياسى والفكرى لعموم بلدان وأقطار وأمم عالمنا العربى وقد تم احتلاله حربيا بشكل كلى فى ١٨٨٢ .

كان طرح الاشكالية آنذاك ، كان التساؤل المركزى للفكر فى اطاره العربى الأعم آنذاك ، هو : لم الانحدار ؟ ومن ثم ما السبيل إلى كسر الانحدار ، أى ما السبيل إلى النهضة ؟

كانت محاولاتنا للاجابة على هذين التساؤلين ، فى مطلع الستينات ، على النحو التالى :

أ) رأت مجموعة أولى - تمت فى الأساس إلى الاوساط الاسلامية ، وكذا المسيحية الشرقية ، فى المدن أساسا حول اعادة الدولة الشرقية الحديثة الاولى منذ القرن الخامس عشر ، أى دولة

محمد على باشا فى قاهرة المعز عام ١٩٠٥ – أن السبب فى الانحدار انما يكمن فى فوات الفرصة ، أى فى أن العالم العربى – الاسلامى لم يستطع أن يواكب عصر الثورات – العلمية ، الصناعية ، السياسية – فى أوربا البورجوازيات النامية حول ثورة فرنسا ١٨٨٩ . ومن ثم ، فان مفتاح كسر الانكسار ، مفتاح النهضة ، انما يكمن فى الافادة من هذا الرافد الخارجى عظيم الفاعلية والتأثير ، افادة نقدية ، انتقائية ، أى افادة لا تشوه الشخصية الحضارية العربية – الاسلامية ، على وجه التخصيص آنذاك المصرية ، بما تستقبله من عناصر وتكوينات ومؤثرات وأجواء تحديثية غربية ، أى أوربية آنذاك ، بكل ما يواكبها من اغراء وترغيب ، واستثارة للاهتمام والهمم والفضول . فالاعجاب بالغير لا يمكن أن يصبح مفتاحا للقرار الوطنى . كان هذا الاتجاه الرئيسى التكوينى الاول للفكر العربى ، وقد اقترحنا « التحديث الليبرالى » تسمية له ، هو على وجه التحديد اتجاه الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى ، ودولة محمد على باشا ، ثم ابراهيم ، والخديوى اسماعيل فى مصر ، وقد تلتهم دولة الخلافة العثمانية بعد عشرين عاما من خلال التنظيمات ، وأخيرا كان تأثير تجربة محمد على الشامخة واضحا ، مركزيا فى تجديد المجتمع اليابانى فى عصر « الاعادة » على أيدى الامبراطور ميجى عام ١٨٦٨ .

ب) وكان من جراء انكسار المرحلة الاولى لنهضة العالم العربى ، حول مصر ، ابتداء من فرض معاهدة لندن ١٩٤٠ على محمد على ، وفرض الانفتاح الاقتصادى بالترغيب والسلاح ، أثر بالغ فى تشكيل الاتجاه الرئيسى الثانى للفكر العربى المعاصر . بدأ التحـرك هذه المرة من الشرائح والقطاعات الاجتماعية التقليدية ، وخاصة فى البيئات الريفية ، وكذا فئات من الطلائع التقليدية المتعاملة مع الغرب .تشكل اذن الاتجاه الرئيسى الثانى للفكر العربى المعاصر ، اتجاه « الاصولية الاسلامية » حول الشيخ محمد عبده وصحبه ، فى مصر والشام والمغرب العربى . وعنده أن أسباب الانكسار تكمن فى ابتعاد شعوب الأمة الاسلامية من أصول الدين الحنيف ، تحت تأثير أجيال الاضافات غير الاصلية ، والحوار على هوامش الهوامش ، وكذا تدهور المفاهيم الاصولية فى اطار الخلافة العثمانية . ومن ثم ، كان لابد أن يكون مفتاح كسر الانكسار ، طريق النهضة ، انما هو العود إلى أصول الاسلام بوصفه النهج القويم لمواجهة تحديات العصر ، فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية .

ج) هكذا تشكل الفكر العربى الحديث ، فى القرن التاسع عشر ، فى مواجهة الاقتحام الاستعمارى الغربى ، وموجات التحديث الذى جمع بين تشويه معالم التكونات الاجتماعية - الاقتصادية وكذا الثقافية والفكرية العربية المتقدمة من ناحية ،

ونقل العديد من الاضافات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية إلى ولايات الخلافة العثمانية المنهارة . كان من شأن المسار التاريخى الطويل نسبيا لتشكل هذين الاتجاهين الرئيسيين للفكر العربى الحديث أنه جعل من الممكن أن يتحول كل من هذين الاتجاهين من مجرد اتجاه فكرى ، أى من مجرد مدرسة فكرية الى اتجاه فكرى وكذا اجتماعى سياسى ، أى الى « مدرسة فكر وعمل » على وجه التحديد ، فى مواجهة الاحتلال الغربى من ناحيـة ، وكذا العمل من أجل الابقاء على أركان الوجود القومى ، والاستمرارية الحضارية – الثقافية – القومية من ناحية أخرى ، مادامت النهضة بعيدة المنال .

د) ثم جاء عصر انحسار الاستعمار الغربى ، ابتداء من حرب ١٩١٤ – ١٩١٨ ، وانكسار معسكر الغرب فى روسيا بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ الاشتراكية ، الى أن بلغت الأزمة حدها الاقتصادى الحاسم بين ١٩٢٩ و ١٩٣٢ . لم يعد من المسـتطاع ، فى هذا الجو ، أن يتحرك الفـكر الفلسـفى العربى ، وكذا الحركة السياسية ، فى جو تسوده مطالب الاصلاح ، أى الاستقلال الذاتى فى اطار الاستعمار الاجنبى الغربى ، أو استمرار التسلط العثمانى ، ولا أيضا المطالبة بالنظام النيابى أو الحريات الغربية التقليدية . أوشكت مرحلة الليبرالية أن تنتهى تماما ، رغم استقرار عدد من أنظمة الاستقلال الذاتى النسبى ، ومعها

التجارب البرلمانية ، ابتداء من المجلس النيابى العربى الاول بعهد الخديوي اسماعيل عام ١٨٧٦ . وقد أدرك الرأى العربى ، وفى الاساس رأى الشارع في المدن ، ووجدان الريف العميق ، أن المأزق لا مفر منه فى اتجاه استمرار الاتجاهين الرئيسيين على ما كانا عليه ، خاصة وأن التركيب المنسق بينهما لم يتم : فالاستعمار الغربى ما كان له أن يسمح بظهور بنية فكرية فلسفية قومية عربية متسقة ، تجمع بين الأصالة والمعاصرة ، بين خصوصية التكون والمسار والعالمية فى مجالاتها البناءة ، المتقدمة ، اقتصاديا ، وسياسيا وفكريا .

وعلى هذا ، نشهد ان كلا من الاتجاهين الرئيسيين ، من مدرستي الفكر والعمل فى العالم العربى بدا يتشعب إلى شعبتين داخليتين : شعبة ، أو اتجاه فرعي ، محافظ ، وشعبة ، أو اتجاه داخلى ، راديكالى . وباختصار شديد فقد تشعب التحديث الليبرالى إلى شعبتين : الشعبة المحافظة تجمع بين فكرية الفئات والطبقات الرأسمالية الوطنية ، نصيرة التحديث الليبرالى ، والتأقلم مع الموجة الغربية ، بشرط ان تتمتع باستقلال ذاتى نسبى ، وحريات عامة على النسق الغربى ، من حيث التمثيل النيابى وقدر من الحريات العامة والخاصة : وشعبة راديكالية ، رأت فى الاشتراكية ، فكرا وعملا ، باعتبارها ، من حيث المضمون ، عملية تحقق أهداف القومية التقدمية أو القومية

الديمقراطية ، أو القومية الشعبية ، نهجا ومسارا . وتم نفس التشعب فى اتجاه « الاصولية الاسلامية » : الشعبة المحافظة ، وقد ارتكزت فى الاساس على مجتمعات البدو دون المجتمعات الزراعية والصناعية المتقدمة ، وهى شعبة الاسلام السلفى ، وشعبة راديكالية استندت على العكس ، على القطاعات المتقدمة الحركية ، فى قلب الحركة السياسية والاقتصادية التنموية فى المجتمعات الزراعية المستقرة حول مراكزها الصناعية والتجارية والمالية فى المدن ، واتخذت شكل الاسلام السياسى ، أو بتعبير أدق ، الاسلام السياسى - الحضارى فى عصرنا .

وعلى هذا ، يبدو من الواضح للأعين أن شبكة التكوين الداخلى للفكر العربى المعاصر ازدادت تعقيدا ، بقدر ما تشعبت فيه الحركة الوطنية والحياة السياسية بقدر ما انعكست هذه الجدلية الاجتماعية المركبة فى أعماق الفكر الفلسفى ، وكذا الحياة اليومية فى المجتمعات العربية المتقدمة .

- ٣ -

ظاهر الأمر - فى الفكر العربى على وجه العموم ، والفلسفة العربية على وجه التخصيص - أن الأمور تسير بشكل رتيب :

أ) الموجة الغربية السائدة فى معظم مجالات الحياة الاجتماعية ، تكاد تكون مسيطرة تماما على القطاع الحديث من الفكر والفلسفة العربية . أيديولوجية الاحزاب السياسية العصرية تهتدى بهدى الفلسفة السياسية الليبرالية ، المحافظة أو الاصلاحية على حد سواء . أيديولوجية القومية العربية تواكب الاتجاه الفكرى السائد لحركات الوحدة السياسية التى شهدتها ايطاليا وألمانيا فى نهاية القرن الماضى ، إلى درجة اعتبار مجموع المجتمعات البشرية المتواجدة فى اطار العالم العربى وكأنها ايطاليا أو ألمانيا أخرى مادامت هذه المجتمعات ملتصقة فى اللغة ، وكذا قريبة المسار فى تاريخها الحديث ، ابتداء من القرن السابع . ولو دققنا النظر فى هذين المجالين ، لأدركنا أن مواكبة الفكرية السياسية العربية للفكر والفلسفة السياسية الاوربية والغربية على حد سواء معناها أن هذه الفكرية تتجاهل المسار التاريخى ، الموضوعى ، المغاير تماما لمجتمعات عالمنا العربى ، لو قارناها بمجتمعات أوربا وأمريكا الشمالية . أن الأساس الركين الذى لولاه لما استطاعت الديمقراطية الغربية ، مثلا ، أن تنطلق لا يعدو أن يكون الوجه الآخر لما أصاب العرب ، مسلمين ومسيحيين ، وكذا عموم شعوب الشرق ، من كسر ، وفقر دم وانحدار، وهامشية تاريخية ، بعد أن سيطر الغرب بالنار والسلاح على مصائر الشرق ، منذ عصر الاكتشافات البحرية حتى يالتا : خمسة أجيال من القهر

بالسلاح ، استطاع أن يجمع فيها « فائض القيمة التاريخى » ، وهو الاساس لإيجابيات الغرب التى نقدرها بحق ، ولكنه أساس قام على تفريغ العالم العربى والاسلامى والشرقى من إمكاناته الإيجابية ، وبالتالى لا يمكن بحال من الأحوال أن يتكرر على أرضنا بقرار ذاتى لا يدرك إطارات الجبرية التاريخية .والأمر كذلك بالنسبة للمفاهيم المتتالية التى اردنا أن نعبر بها عن وحدتنا الحضارية الأكيدة ، ووجهتنا التوحيدية المرموقة : ذلك اننا إنتقلنا بين ١٩٤٥و ١٩٨٣ من الـ « جامعة » إلى الـ « وحدة » ، ثم من الـ « قومية » إلى الـ « أمة » ، – حتى انتهى المطاف بقطاعات من الفكر العربى إلى اعتبار مجموع المجتمعات العربية المتواجدة فى العالم العربى كله وكأنها « وطن » واحد . ومن هنا ثارت اشكاليات عديدة ، بعد أن قدم عدد من الاتجاهات هذا الأمر بصورة حماسية ، تكاد تكون اسطورية ، مما أحدث صدمة عنيفة لجيل الشباب ، بعد تأزم الجمهورية العربية المتحدة فى عام١٩٦٠ ، ثم تباعد الدول العربية فى جو من الانطواء على أحسن تقدير ، بل وأحيانا المواجهة السياسية الرأسية ، وكذا بعد مأساة حركة التحرر الفلسطينى إلى غير ذلك من الأمور التى كان من الممكن تحليلها بطريقة موضوعية وأسلوب واقعى ، – نقول تحليلها لاتفاديها بالضرورة – بدلا مما أصاب عقول الشباب من صدمات تلو صدمات ، من جراء التخطيط الأعمى لمفاهيم ونظريات

وايديولوجيات مجتمعات مغايرة تماما للمجتمعات العربية ، فى إطار جيو - ثقافى وتاريخى مناقض تماما لذلك الذى نحيا فى اطاره .

ب) والأمر على هذا النحو تماما فى جميع المفاهيم والتصورات الفلسفية المواكبة لعمليات التطور الإقتصادى - الاجتماعى وعلى وجه التخصيص عملية التنمية أو التحديث ، خاصة بعد أن حولت حرب أكتوبر النفط من سلعة إلى سلاح ، لفترة قصيرة نسبيا ، حوصر فيه التحرك الممكن بذكاء ودهاء وعلى أرض طيعة بحيث أوشك أن يفقد فاعليته تماماً أو يكاد .

ان التحليل النقدى فى هذا المجال ، يندرج فى إطار « أزمة الفكر التنموى » ، أو بعبارة أخرى ، أزمة أيديولوجية فلسفية التقدم . كان من المفروض ، حسب نظرية التقليد الفكرى التى تجمع بين جميع أطراف اتجاه التحديث الليبرالى ، وكاد قطاع كبير من الشعبة الراديكالية للأصولية الإسلامية ، كان من المفروض أن يستطيع العرب تقليد مسيرة الغرب - فى الأساس الغرب الصناعى الرأسمالي - بحيث يصل الأمر لمختلف الدول العربية ومجتمعاتها المتباينة إلى مستوى السيطرة على الطبيعة ، بغية الدخول فى دولاب الانتاج بلا حدود ، والاستهلاك دون قيود ، والمتعة بلا آفاق . هكذا تصور أنظار الموجة الغربية

على أرضنا مسألة التقدم ، والتنمية : نقل الفردوس من أرض الند والعدو الحضارى إلى أرض المقهور والمحتل ، وهو نقل لابد من دفع ثمنه ، الا وهو تقليد الغرب بنقل العلم ، والتكنولوجيا ، والمعرفة . بالنقل - أى بالموقف الوضعى مما هو قائم ، بتقليد ماهو متاح ومستساغ ، بالسير فى القوالب المعمول بها .

جـ) نقل الغرب إلى أرض العرب بالتقليد : هذا هو جوهر الفكر الوضعى فى قلب فلسفتنا العربية وأيديولوجياتنا السياسية في مختلف أقطار أمتنا العربية . هو جوهر الجمود . يوفر علينا الجهد ، نعم . ويفض أمامنا أبواب التحرك الإيجابى والتقدم إلى إمساك مفاتيح المبادرة التاريخية ، حتى فى حدود أرضنا وبالنسبة لمصائر معظم شعوبنا .

كم من رسالة للماجستير والدكتوراة فى فلاسفة وفلسفات الغرب ، وكم من مئات بل وآلاف الدراسات والكتب عنها وعنهم يتساءل المرء حقيقة : لم إذن ، باندونج ؟ لم ، إذن ، حركة التضامن الشعوب الأسيو - أفريقية ؟ لم ، إذن ، حركة الحياد الإيجابى أولا ، أيام الرئيس جمال عبد الناصر ، ثم حركة عدم الإنحياز اليوم ؟ كم من دارسى الفلسفة ، كم من الفلاسفة الشباب ، من أساتذة الفلسفة فى جامعاتنا اهتموا ، أو يهتمون بفلسفات الشرق ، والفلسفة الصينية أكثرها عراقة ، ومن

بعدها الأطار الفلسفى والفكر الفسيح المعقد لشعوب الهند واليابان وكوريا وفيتنام ، وكذا أخواننا في القارة الأفريقية ، وإلى حد مغاير ، فى المجتمعات الهندية الأصيلة فى أمريكا اللاتينية ؟ . من منا يتابع اليوم ، التطور العصرى ، ذات معدل النمو السريع المتعجل ، الفكر السياسى ، والإجتماعى وكذا فلسفة التاريخ والحضارة والثقافة على تنوعها فى هذه الدول العملاقة ، ذات التأثيرالمتزايد فى الحياة الدولية فى كافة مجالاتها ونواحيها ، والتى تربطنا بها أواصر الأخوة الحضارية ، والصداقة السياسية، والمصلحة الاقتصادية والإنسانية ؟ .

لقد أصابت الوضعية ، النظرة الوضعية إلى الأمور ، نقل الموقف الوضعى للفلسفة الوضعية الغربية إلي أرضنا العربية ، أصابت فى الصميم الرؤيا العربية ، وشوهتها إلى درجة بعيدة ، مما تسبب في عرقلة تناول قضايانا القومية والإجتماعية والثقافية بشكل موضوعى واقعى ، فعال .

ولعل السبيل الأمثل لتبين الخطورة الناجمة من سيطرة الفكر الوضعى على معظم مجالات الفكر والفلسفة فى العالم العربى اليوم إنما يكون بمقارنة الموقف الوضعى من الفكر – أى ، فى الأساس ، نقل الفكر الغربى إلى أرضنا العربية ، بعد تعريبه – بطرح نفس القضايا من زاوية الفكر القومى الذى يستند أساسا علي مفهوم « الابداع الفكرى الذاتى » .

- ٤ -

فلننظر أولا إلى إشكالية الفكر العربى بالنسبة لقضايا الشخصية العربية والمجتمع العربى ، - أى بالنسبة للدائرة الداخلية للجدلية الإجتماعية .

أ) المسألة الأولى هى : مسألة تحديد تصور الوجود الإجتماعى العربى ، أى مسألة نوعية هذا الوجود الإجتماعى، مكانتها من سلم التكوينات الإجتماعية . وقد ذكرنا ، فيما سبق تدرج النظرة العربية من « الجامعة » إلى « الوطن » . وأشرنا ، بنفس هذه المناسبة ، إلى مدى تأثير هذا التدرج على الممارسة السياسية العربية ، فى واقع العالم المتغير و نحن فى قلب أخطر المناطق الجيو - سياسية قاطبة . ألا أن الحساب التنازلى بدأ منذ أكتوبر ١٩٦٠ ، ابتداء من النقد الذاتى التاريخى الذى ألقاه رائد الوحدة آنذاك . وقد انعكس هذا النقد فى النظرية التى قدمناها حول « الأمة ذات المستويين » : المستوى القاعدى ، الأساسى ، أي الأمة بالمعنى الدقيق ، على أساس كونها المجتمع القومى ، الوطن ، على وجه التحديد ، خاصة بالنسبة للتكونات الاجتماعية داخل إطار أمتنا العربية التى

تمت إلى أبعـاد التاريخ ، بل وأبعـادها قاطبـة ، مثل مصر ، ثم اليمن والمغرب ، ثم المستوى الأعم مستوى الوحدة القومية - الثقافية ، أو الوحدة الجيو - ثقافية وهو الإطار / المستوى الذى يجمع جميع المجتمعات القومية ، الأوطان علي وجه التدقيق فى إطار أعم هو إطار اصطلحنا على تسميته بـ « الأمة العربية » ، بدلا من التسمية الأكثر شمولا والتى ربما تبدو وكأنها أقل من اللازم ، تسمية « العالم العربى » . إن نقطة البدء لصياغة هذا المفهوم لم تكن فى حال من الاحوال تقليد أى من الروافد الوافدة من الغرب . فهذه أوربا ، مثلا ، التى تدعى أنها تسعى إلى وحدتها ، فلم تنجح الا أن تشكل « سوقا مشتركة » ، بدلا من المشروع القومى - الحضارى المشترك . وانما انطلقت محاولتنا لصياغة هذا المفهوم ابتداء من الممارسة الاجتماعية - السياسية العربية منذ الاربعينات ، ومقارنتها بالتجارب التحريرية - التوحيدية المواكبة ، فى نصـف القارة الهندية ، فى أمريكا اللاتينية ، فى الدائرتين اللغويتين الرئيسيتين لافريقيا السوداء اللا - عربية ، والحق أن هذا المفهوم أصبح اليوم مقبولا على أوسع مستوى شعبى ومؤسسى معا ، على الاقل على مستوى الممارسة الفعلية ، الواقعية - وهى بيت القصيد . ومن هذا المفهوم يمكن أن ننطلق ، خطوة خطوة ، نحو تحقيق وحدة عربية شاملة ، واقعية ، فى آن واحد ، كما اقترحناه بمجرد عرض هذا المفهوم ، أى على

أن تتحقق هذه الوحدة فى كل من المناطق الاربع التى منها تتكون أمتنا العربية : المغرب ، أو شمال أفريقيا العربى ، حوض النيل ، الشرق الادنى ، الذى يجمع بين الاقطار المنشقة من الولاية العثمانية بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، وأخيرا شبه الجزيرة العربية والخليج . وعلى أساس هذه التجمعات العربية الاقليمية التى تمثل حلقة وسطى بين المجتمع القومى ، الدولة الوطنية المستقلة المتحددة فى الوضوح ، من ناحية ، والدائرة الثانية ، الاعم ، أى الدائرة القومية - الثقافة ، أو الجيو - ثقافية ، للامة العربية من هذا المستوى المتوسط يمكن التدرج من المجتمع القومى المتخصص إلى الوحدة العربية الشاملة ، حسب الظروف ، والامكانات ، والمصالح . تلاقيها ، ثم تبويب انسجامها ثم مركزة القرار فى اتجاهاتها الرئيسية .

وقد تمت اجتهادات أخرى لعدد من المفكرين العرب فى نواح هامة ، نذكر منها على وجه التخصيص ، مفهوم « العصرية » ، و « المعاصرة » الذى قدمه الاستاذ الجليل سى علال الفاسى ، موضحا بذلك التفرقة كل التفرقة الرئيسية فى كتابه « النقد الذاتى » ، بين المفهوم المتغرب لعملية التطور الاجتماعى من ناحية ، والتحديث القومى النقدى الاصيل من ناحية أخرى . والحق أن من المهم أن نبحث بشكل محدد ومنظم ، عن تنوع مثل هذه الاسهامات ، لتجميعها ، وعرضها على العقل العربى وخاصة

الشباب الصاعد ، تشجيعاً للابداع الفكرى الذاتي وتأكيداً لقدرة الفكر والعقل العربى أن يواجه التحدى الذى تفرضه الظروف الجيو - سياسية والتاريخية الشاقة على أمتنا العربية ، فى جملتها ، وكذا على وحداتها المختلفة ، بدرجات متفاوتة من ناحية أخرى .

ب) ثم هناك المسألة المستمرة ، التساؤل الاشكالى المؤرق ، حول الاصالة والتجديد ، حول التراث والتحديث . لقد اجتهد المستشرقون ، جيلا بعد جيل ، وخاصة منذ الاربعينات ، أى فترة تواكب تأزم الانظمة الاستعمارية التقليدية من ناحية ، وصعود الدولة الصهيونية الغازية من ناحية أخرى ، وجها لوجه مع اتساع مجال وفاعلية حركات التحرر الوطنى ، موجة الثورات الوطنية والاجتماعية التى عمت قسما هاما من أمتنا العربية . كان بيت القصيد ، الخط العام للاستعمار الاستشراقى ، هو : ايهام العقل العربى أن العرب ، أو العالم العربى ، أو الامة العربية ، ظاهرة على حدة ، مغايرة تماما للظواهر « الطبيعية » ولا شك أن مجتمعات الشرق الحضارى - فى آسيا ، والعالم العربى - الاسلامى ، وأفريقيا - مغايرة تماما للتكون التاريخى لمجتمعات الغرب ، وخاصة المجتمعات الصناعية الرأسمالية المتقدمة منها . ولا شك أيضا أن التناقض بين الاصالة والتراث فى هذه المجتمعات - فى هذه المجتمعات كلها ، لا فى المجتمعات العربية أو الاسلامية منها - وبين مقتضيات التحديث والتنمية من ناحية

أخرى أكثر خطورة من تلك التى تشهدها المجتمعات الغربية المتقدمة . علينا أن ننظر بدقة مسيرة التحديثات الاربعة فى الصين بعد انتصار حركة التحرر الوطنى فى أول أكتوبر ١٩٤٠ ، وخاصة اليوم ، والتناقضات المستمرة فى اليابان أعظم دولة تكنولوجية وتصنيعية فى العالم المعاصر ، وما تستشعره مختلف قوميات الهند - شبه الجزيرة الهندية من جراء هذا التناقض ، الخ .. ولكن المهم فى الموضوع هو أن ندرك أن الخط العام الاستشراقى الاستعمارى موبوء حقيقة وخاطىء علميا تماما : فالتناقض بين الأصالة والتحديث ، بين التراث والعصرية على أشده فى مناطق متقدمة ، أو هكذا تبدو ، فى صقلية وأسبانيا ، وبريتانى فى غرب فرنسا ، وايرلاندا ، وبولاندا ، وقطاعات واسعة من يوغوسلافيا ، الخ . إن المجتمع الوحيد الذى لا يمارس مثل هذا التناقض أنما هو ، على وجه التحديد ، المجتمع الامريكى : ذلك أن الولايات المتحدة الامريكية هى ، على حد تعبير توماس جيفرسون ، « الامة الجديدة الوحيدة حقيقة - لا تراث ولا أصالة الا تلك التى جلبها معهم المستوطنون البريطانيون ، ومن ثم فالمجال مفتوح انفتاحا كاملا للتحديث ، والتعصير ، خاصة وأنها بلاد لم تعرف معنى الاحتلال والحروب والدمار ، ومنها ، منها على وجه التحديد ، وفدت الينا معانى ومفاهيم الفلسفة الوضعية الجديدة ، وما يواكبها من النظرية الاجتماعية الوظيفية والتركيبية ، وكلاهما

مبنى على مفهوم الحصر النمطى حيث يهيمن المركز على العالم الهامشى ، ونحن بالتأكيد ، على حد اعتبارهم ، جزء لا يتجزأ من هذه الهوامش العاجزة .

كان يكفى أن ندرك أن المقولة التى اسقطها علينا رجال الاستشراق الاستعمارى مقولة عنصرية فاسدة كان يكفى أن نهتدى إلى ايجابية إنجازات قطاعات هامة ، عزيزة ، من أمتنا العربية ، إلى الاسهامات الرائدة لعدد هام من المفكرين العرب ، على تنوع اتجاهاتهم الفلسفية والايديولوجية . كان يكفى - وهذا جوهر الموضوع - أن ننتبه إلى جذورنا ، إلى انجازاتنا ، الى اسهامنا ، الى ذاتنا القومية - الثقافية ، الى جذورنا الحضارية فى امتدادها العصرى - بدلا من إدراك الذات ابتداء من مرآة الغير ، وهو الند الاستعمارى ، والامبريالى ، والصهيونى .

لو فعلنا ذلك لأدركنا بوضوح أن التراث والتجديد ، الاصالة والعصرية أو التحديث لا يقفان موقف الند من بعضها البعض ، فهناك تحديث أصيل ، التحديث القومى المستقل ، النابع من الارادة القومية المستقلة ، فى قلب وعلى قمة الدولة الوطنية المستقلة التى تستطيع ، وحدها ، أن تعبىء طاقات الشعب ، معتمـدة على إرادته ، معبرة عن مصالح ، لتشكيل المشروع القومى ، وفى بعض الامور - وهذا شأن أمتنا العربية - المشروع الحضارى . إن التناقض ليس بين « الاصالة » و « التجديد » ،

ليس بين « التراث » و « التحديث » ، ولكنه بين الاصالة السلفية والتراث الجامد من ناحية ، وبين الاصالة القومية الخلاقة والتراث كباعث للابداع الفكرى والثقافى الذاتى . أى : بين الموقف المستقل ، المسئول الرائد من التاريخ ، وبين الموقف التابع ، المنهزم الهامشى من التاريخ .

والتاريخ ، هنا ، هو ، فى آن واحد ، التاريخ الذاتى ، أى القومى - الحضارى ، وأيضا التاريخ الذى لا يرحم .

جـ) ثم مسألة الابداع ، وقد أحاطت بها ، ولا تزال ، أجواء مستمدة من تراث اللغويات (البدعة ، الخ) . اتجاه التحديث ، بما فى ذلك التحديث القومى ، يتجه فورا إلى كل جديد ، وكأن الموجات الطليعية ، التنقيبية ، أو التى يطلق عليها هذه التسمية فى ثقافات الغرب ، تحمل ، بالضرورة وابتداء من تسمياتها هذه ، التجديد والتنقيب ، والابداع .

ولقد اعتلت هذه المكانة ، فى ثقافات الغرب ، بعد ١٩٤٥ ، الاتجاهات والمدارس الوضعية الجديدة ، الفيمينولوجية خاصة ، الوجودية على كافة صورها ، وخاصة المتزمتة منها فى الذاتية المتمردة (« الغير والعدو » ، كما ادعى سارتر طوال حياته) ، البنيوية ممزوجة برافد من الماركسية الوضعية الجامدة ، الوظيفية ، اتجاه الاصرار على الحصر النمطى ، ثم الفكر

العدمى ، الفكر الرافض ، ورفع شعار الانحدار بوصفه الاطار العام الذى لا مفر منه لحياة العالم الثقافية والفكرية فى شمولها .
وفى هذا الجو الموبوء ، الغريب ، ارتفعت أصوات وأسماء عملت على تشجيع جميع الاتجاهات الانفرادية ، الانعزالية ، أو الاستفزازية المتنكرة للمعقولية السياسية فى مجال العمل الاجتماعى والسياسى ، على أساس أنه يرتكز على قاعدة فلسفية وفكرية « رائدة » . والى اليوم لم ندرك بوضوح كاف ما ترتب على ذلك من آثار بالغة الضرر والخطورة فى عالمنا العربى : إن روافد وتوابع هذه الاتجاهات العدمية فى قطاعات من أرضنا العربية شجعت على القيام بدعاوٍ ونشاطات معاكسة تماما لروح الوحدة الوطنية والجبهة الوطنية والخط القومى الوازع ، حول الشعب العامل والدولة الوطنية ، وكذا ، وبالضرورة ، أثارت زوابع السلفية والردة ، لحماية ما استشعرته جماعات واسعة من شعوبنا أنه تهديد لكيانها الحضارى وشخصيتها التاريخية المتخصصة . ومن خلال الانبهار بهذا السراب الثقافى ، فاتنا أن معانى ، وعوامل ، ووجوه الابداع الفكرى الذاتى قائمة منذ أمد طويل على أرضنا العربية ، مرة أخرى على اختلاف وتنوع ظروفها الى درجة بالغة . أفلم يكن محمد على وصحبه ، ابراهيم ورفاعة الطهطاوى خاصة ، من كبار المبدعين ، بعد أن استطاعا اعادة بناء أقوى دول العالم خارج الغرب ، فى مدة تقل عن

عشرين عاما وذلك بعد أربعة أجيال من الانحدار ، وعلى أساس مفهوم فذ آنذاك للدولة ألا وهو وحدة رجال الفكر ورجال السلاح على أساس قاعدة صناعية متقدمة وسياسية تسعى الى وحدة المسلمين والعرب ؟ ألم يكن الشيخ مصطفى عبد الرازق مبدعا ورائدا اذ أعاد منهاجية تأريخ الفلسفة الاسلامية الى ضرورة الأخذ بأصولها التاريخية الذاتية ، دون الاعتماد على أسطورة أن الفلسفة الاسلامية ما كان لها من دور الا نقل التراث اليونانى إلى العرب ، ومن ثم تسهيل اعادة نقله إلى الغرب فى مرحلة النهضة ؟ ألم يكن سيد درويش مبدعا رائداً حدد حقيقة ومعانى أساليب مناهج الألباب المصرية والعربية ، وذلك بعد أن أدار ظهره للتراتيل العثمانية واتجه نحو الاغانى الشعبية ، المستوحاة من القرية والشارع ، من ميدان الشعب ، من روحه النيرة ، المشرقة ، رغم الظلمات ؟ ألم تكن قيادات عدد من جيوشنا العربية وحركات التحرير على مستوى رفيع من الابداع والريادة منذ مطالع القرن التاسع عشر إلى اليوم ، فى المغرب ، والجزائر ، على أرض مصر وسيناء ، فى الشام وفلسطين ، وغيرها من المناطق ، وقد كان يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاه من أيام قلائل للاقتحام نموذجا ساطعا للابداع والريادة التكنولوجية والعلمية والتنظيمية إلى أرفع مستوى ؟ الظلمات كثيفة لاشك ، بل ومتزايدة منذ عشر سنوات، فى قطاعات كثيرة . لكنما منهج

التمييز بين الابداع الذاتى الحقيقى ، فى كافة المجالات ، وخاصة مجال الفكر ، أى الابداع الفكرى الذاتى ، من ناحية ، وبين نقل فضلات ، بل وحثالة ، الفكر الغربى العدمى المنحـدر ، من ناحيـة أخرى ، باسم « البـدعة » ، واضح كل الوضوح : أنه ، أولا وقبل كل شىء ، يقوم على أساس الامساك بالقرار السياسى القومى ، فى جميع مجالات الوجود القومى ، من الاقتصاد إلى الفكر والفلسفة ، من الثقافة والفنون إلى النظام الاجتماعى ، من الحياة السياسية إلى العلم والتكولوجيا .

- ٥ -

وبطبيعة الامر ، فان البعد الخارجى لاشكالية الفكر العربى فى العالم المعاصر يحتل مكانة مرموقة فى المقارنة بين المنهاجين ، وذلك نظرا للموقع الجيو - سياسى المتفرد من حيث الخطورة والاهمية لعالمنا العربى ، حول مصر ، فى نقطة التقاء القارات الثلاث (آسيا ، أفريقيا ، أوربا) ، وبين الشرق الحضارى والغرب، وفى نقطة التقاء دوائر الامن لكل من الدولتين العظميين .

أ) شعار « الازمة » ، أولا ، وقد أشرنا إليه من قبل ، أن تكثيف اقتحام العقل العربى ، بواسطة أجهزة السياسة والثقافة والاعلام الغربية ، دون استثناء ، أدى حقيقة إلى تزعزع ثقة

الطلائع القومية فى إنجازات العرب ، شعوبا ودولا . وأصبح شعار وتسمية « الازمة » رمزاً لكل ما هو عربى ، فى كل آن ومكان ، ليلاً ونهاراً ، وكأن الازمة ترادف العروبة ، فلا سبيل إلى إدراك ذاتنا ، وممارسة حياتنا وتصور مستقبلنا الا فى اطارها ، من خلالها ، بل وباتخاذها هدفا لتحركنا كله .

ثم ينتقل الباحث المنقب إلى رصد الظواهر بدقة ، ثم مقارنتها بما كان عليه العربى منذ نصف قرن ، أى فى مرحلة انطلاق الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣٢ . تحولت القاعدة الاقتصادية تحولا جذريا ، من اقتصاديات هامشية ، وفي أحسن الظروف ، عدد من المجتمعات القائمة على أساس اقتصاد رأسمالى متخلف ذات هيمنة زراعية إلى قاعدة اقتصادية حديثة ، بل وعصرية فى عدد من البلدان والقطاعات ، بحيث أصبح اليوم الانتاج الصناعي ، والزراعى بالاضافة إلى المصادر النفطية ، والنشاط التجارى الدولى ، والموارد المالية ، عشرات أضعاف ما كانت عليه فى هذه الفترة ، بالارقام الفعلية ، وليس فقط الكلية ، والأهم من ذلك ان العالم العربى يحتوى اليوم على قواعد هامة للصناعات الثقيلة المتقدمة ، والتكنولوجية العصرية بما فى ذلك صناعات التسليح والالكترونيات والصناعات التحويلية الرئيسة . وكذلك ، فان تحول حجم وتركيب سكان العالم العربى يلفت النظر : غالبية العرب اليوم من سكان المدن ، وحول القواعد

الصناعية ، والثقافية العصرية ، بينما دخلت الميكنة الزراعية معظم أريافنا ، بل وبلغ الامر أن تحولت أمور الحياة بالنسبة للقطاعات الهامشية ، أى البدوية الصحراوية ، من مجتمعاتنا ، نفس الامر بالنسبة لقطاع التعليم والثقافة : عدد المدارس ، عدد الجامعات ، مراكز البحوث ، الاكاديميات ، عدد وتنوع الصحف والمجلات والمطبوعات العلمية ، عدد رسائل الماجستير والدكتوراه ، كوادر التعليم بكافة مستوياته ، بما فى ذلك التعليم التكنولوجى والفنى والعلمى ، زادت نسبتها بقدر هائل . ونفس الامر يتجلى بوضوح فى مجال الدفاع والقوات المسلحة والطاقة الحربية إن تاريخ حروب العرب فى هذه الفترة ماثل للاذهان ، يكفى هنا أن نذكر إلى جانب حرب الجزائر البطولية العظيمة ، تلك الحروب الست التى خاضتها مصر فى ربع قرن ، أى بين ١٩٤٨ -١٩٧٣ (١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، حرب الاستنزاف ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، حرب اليمن ١٩٦٥ - ١٩٦٦) ، وكذا الامر بالنسبة للحروب العربية ضد إسرائيل فى سورية والاردن ، وعلى أرض لبنان وفلسطين الشهيدة . إن قوة وفاعلية القوات المسلحة العربية ، وحجم وتنوع التسليح ، ومستوى المهارة الفنية والاداء لا يمكن بحال من الاحوال حتى مجرد مقارنتها بما كانت عليه منذ نصف قرن . وهكذا على التوالى فى مجالات محو الامية ، والصحة ، والمعمار ، والعلاقات الاجتماعية إلى غير ذلك من عناصر تقويم أمتنا العربية .

من أين اذن هذا الشعور المتصاعد بالازمة ، بين صفوف المفكرين ، على وجه التخصيص ؟

ذكرنا ، المرة تلو المرة ، تأثير اقتحام الموجة الغربية للفكر والوجدان العربى . ولكنما الامر ايضا يرجع إلى أن نوعية التحدى مختلفة ، هذه المرة ، تماما ، عما كانت عليه أيام الاستعمار التقليدى للقرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين . فقد حل محل هذا الاستعمار التقليدى ، البريطانى - الفرنسى - الايطالى فى الاساس ، الاستعمار المهيمن للولايات المتحدة الامريكية ، أقوى الدولتين العظميين ظاهريا ، وأكثرها تحركا فى منطقتنا ، ثم جاءت الدولة الصهيونية الاستعمارية العنصرية الغازية تعمل ، لا لحساب الاستعمار ، كما ظن السذج ، إنما مركز للنفوذ والهيمنة على مستوى عالمى ، بكل ما تتمتع به من طاقات سياسية ، ومالية ، وانسانية ، وعلمية بحق وجدارة فى العالم الغربى . أى أن الامر انتقل من مجرد الاستعمار التقليدى ، إلى حلف بين أقوى دولة استعمارية مهيمنة فى العالم والدولة الاستعمارية المهيمنة الاكثر فعالية من حيث الصعود ، بحيث أصبح التهديد الآن ، يتخذ شكل التحدى الحضارى - لا مجرد الهيمنة الاقتصادية - السياسية - فى نفس الوقت الذى سادت فيه الموجة الغربية ، على تنوعها ، عالمنا العربى ، واستقرت فى

أركان مدارس الفكر والعمل التحديثية ، المؤمنة بمحاكاة الغرب ، ونقل تجاربه ، بل ونقل المعرفة منه تفاديا لمشاكل ومشاق الاعتماد على النفس والابداع الفكرى الذاتى .

ولو كان العالم العربى ، حقيقة ، فى مثل تلك الازمة التى يصورها لنا الكثيرون ، يكون السؤال حقيقة : لِمَ اذن هذه الغزوات ، والهجمات ، والاقتحام المستمر لاراضينا ، وسيادتنا ، وحقوق شعوبنا ؟ لم إذن الحروب ؟ لِمَ هذا التركيز الهائل ، الفريد فى تاريخنا المعاصر ، من قبل الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة ضد العالم العربى ؟ وهل ترى يعقل أن يتساند ويتكاتف الاقوياء على هذه الصورة المتصلة ، المنظمة ، دون رحمة ولا هوادة ضد الضعيف ، المتأزم ، الهامشى الزائل حقيقة ؟ أو بمعنى آخر : أفلا نرى أن هذا التركيز يعنى ، على وجه التدقيق ، أن الند الحضارى ، والعدو السياسى ، يدرك تماما ، أن التهديد الرئيسى لميزان القوى العالمى الحالى إنما يدور حول الشرق الحضارى ، وفى قلبه الدائرة الاسلامية الافريقية – الاسيوية ، وأمتنا العربية فى قلبها ؟

المسألة مطروحة ، يجب طرحها بشكل جدى ومنهجى مبدئى واضح . ومعنى هذه العبارة ، عبارة « الشكل المنهجى المبدئى الواضح » هو : أنه يجب أن ندرك تماما ، وبشكل أكيد ، اللحظة التاريخية لطرح الاشكالية . هذا من ناحية . ثم نتساءل : إن كانت هناك أزمة ، فأزمة من ، ترى ؟

إن دراسة تطور الموقف العالمى منذ ١٩٤٥ ، وخاصة منذ مرحلة التحول بين ١٩٤٩ و ١٩٧٣ ، تبين بوضوح ما التطورات التالية : انخفاض معدل نمو الدول الصناعية الرأسمالية فى الغرب ، اتساع رقعة مجموعة الدول الاشتراكية بشكل ملحوظ ، وجود الغالبية العظمى ، نحو أربعة أخماس للمجتمعات الاشتراكية خارج الغرب ، أى على وجه التخصيص فى آسيا ، ثم أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ظهور بوادر تشكل مركز ثالث عالمى للنفوذ والتأثير حول محور الصين - اليابان ، دخول عدد من الدول المتوسطة فيما يطلق عليه « العالم الثالث » فى دائرة التحرك الفعال (الهند ، البرازيل ، مجموعة دول جنوب شرق آسيا ، على وجه التخصيص ، وأيضا عدد من الدول المتوسطة الاخرى) ، اتساع رقعة المجتمعات القادرة على تحقيق استمراريتها الوطنية ، رغم عدم تحقق معدلات النمو المنتظر . وفى كلمة : فان تطور الموقف العالمى الواقعى يبرهن على أن الازمة أصابت ، بشكل متزايد ، الغرب الرأسمالى ، وخاصة فى أوربا ، وقد بدأت مظاهر هذا التأزم ، على الاقل فى التحرك الخارجى ، فى الولايات المتحدة ذاتها أو بوجه أدق : أن معدل نمو القطاع المتقدم من الغرب الرأسمالى قد هبط بوضوح ، بينما ارتفع معدل نمو المجتمعات الاشتراكية والقطاعات المتقدمة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، دون غيرها .

الازمة إذن ، هى : أزمة المبادرة التاريخية للغرب الرأسمالى ، على مستوى عالمى . ولكنها لا تعنى الانحدار ، وإنما ، على وجه التدقيق انخفاض معدل النمو والقدرة على اتخاذ المبادرة الفعالة .

ومن هنا ، فان « الازمة » التى نستشعرها ، أو يراد لنا أن نمارسها ، هى فى الجوهر ، اسقاط لازمة غالبية مجتمعات الغرب الصناعى الرأسمالى على أرضنا العربية ، أى « نقل الازمة » أسوة بنقل المعرفة والتكنولوجيا والفكر الرافد العدمى إلى قلب تحركنا العربى .

ومن هنا أصبح لزاماً علينا نقد النقد ، أى إدراك إيجابية السلبية التاريخية الظاهرية ، والعمل على إحياء معانى هذه الايجابية التاريخية من حيث الفاعلية الواقعية فى الرقعة الأوسع من مجتمعاتنا العربية .

وقد رأينا أن نوجز الحديث عن هذا المجال الخارجى ، بغية التركيز على المجال الداخلى لاشكالية الفكر والفلسفة فى عالمنا اليوم ، ففى نهاية الامر ، تتحدد الامور وتحسم مصائر الشعوب ابتداء من عملها الذاتى ، وإن كانت الدائرة الخارجية للجدلية الاجتماعية ، أى الدائرة الجيو - سياسية العالمية ، تحتل مكانة عظيمة الاهمية فى تحديد إطارات وامكانات التحرك العربى الداخلى نفسه .

-٦-

لكل سياسة شروط ، بما فى ذلك سياسة الانتاج الفكرى والفلسفى .

أ) الشرط الاول ، الحيوى ، حقيقة ، هو : الاعتزاز بالذات ، والاعتماد على الذات وتعبئة طاقات الذات بغية تحقيق ذلك التركز للطاقات والقدرات الذى لولاه لا يمكن انجاز الثغرة ، أى فتح أبواب الابداع الفكرى فى العالم العربى .

الاعتزاز بالذات أولا ، اذ لا يمكن الاعتماد على الذات ما لم نكن قد روضنا أنفسنا على التركيز كل التركيز علي ايجابيات وجودنا القومى ، لا بالوقوف على الأطلال ، وماشابه ذلك ، وإنما برصد كل ما كان من شأنه أن يمكن شعوبنا من استمراريتها الاجتماعية الوطنية والقومية ، ويجمع بين الروافد المتعددة ، وبعضها شامخ جبار ، لحضارات وثقافات ما قبل الدعوة وبدء العالم العربى والاسلامى ، فى نسيج متشابك ، متناقض ، متضافر ، متواكب على كل حال وبشكل متزايد منه يتكون اليوم العالم العربى ، ومسار وحدة أمتنا العربية المرتقبة .

المنهج هنا هو : انتقاء عناصر وعوامل الاستمرارية ، وهو

مقياس دقيق يمكن بواسطته أن نميز بين ما هو كذلك ، وبين أضافى ، غير مصيرى وإن كان يتبدى على صور ايجابية وفعالة فى المستوى التكتيكى المباشر .

إن هذا الاعتزاز بالذات بالخصوصية الحضارية ، يقيم القاعدة التى نستطيع على أساسها أن ننتقل إلى الاعتماد على الذات . والاعتماد على الذات معناه : رصد كل الامكانات والعوامل الفعالة فى مجتمعاتنا المعاصرة والقادرة على صيانة جوهر شخصيتنا الحضارية من ناحية ، والتفاعل الذكى النقدى مع جميع معطيات العالم المحيط بنا حسب احتياجاتنا وأولوياتنا - لا ابتداء من احتياجاته وأولوياته . أى ، بكلمة « فليخدم كل ما هو عالمى كل ما هو عربى » .

ب) والشرط الثانى المواكب للشرط الأول فانما هو الموقف النقدى ، من الذات ومن الغير على حد سواء .

جوهر الموقف النقدي بالنسبة للذات ، جوهر النقد الذاتي ، هو: دراسة امكانات وممكنات الظاهرة محل الدرس ، أى الفكر والفلسفة فى المجتمعات العربية فى المرحلة التاريخية الراهنة . فان سلكنا هذا المنهج لأدركنا على التو : أن طاقات الفكر والفلسفة العربية ، وبوجه عام الطاقات الاجتماعية العربية ، تكاد تكون غير مستعملة ولا نقول معبأة . لا تزال وجهة النقد الذاتى متجهة إلى عكس الطروح الخارجية على الأرض الوطنية ، أى

اقامة مرآة منمقة لاستقطاب انتقادات الند الحضارى والعدو السياسى ، بشكل يجعلنا دوما نرى ما هو جلى واضح لا يحتاج إلى دليـل ، وأحيـانا لا نتبين ما هو أشـد خطورة - وعلى كل حال يفوتنـا أن نركـز على الايجـابيات والمكنات الفعالة .
الموقف الواقعى ، إذن ، هو جوهر عملية النقد الذاتى . وبالتـالى فان نقيض النقـد الذاتى الفعـال إنما هو مواكبة الانماط الخارجية ، بغية اللحاق بها بالتقليد ، والنقل ، بل وأحيانا ما هو أخطر من ذلك .

النقـد الذاتى الموضـوعى سـوف يكشـف لنا أن الفكر العربى ، وكذا المجتمعـات العربيـة ، لا تنقسـم حقيقـة بـين « التحديث » و« الأصولية » ، بين « اليمين » و« اليسار » . وأنما الحد الفاصل حقيقة هو ذلك الذى يفرق بين قوى الوطنية والقومية - على اختلاف مدارس الفكر والعمل والاتجاهات الايديولوجية والسياسية - من ناحية ، وقوى التبعية والنقل ، هنا أيضا ، على اختلاف مدارسها واتجاهاتها . المجموعة الأولى من القوى ، فى حقيقة الأمر ، صـاحبة المصلحة الحقيقية فى اسـتمرارية المجتمعات ، واستقرار الأوطان ، واتحاد القومية - وأبعد من هذا وذاك ، تحقيق المشروع القومى ، بل المشروع الحضارى والاستراتيجية الحضارية المواكبة له . أما المجموعة الثانية من القوى - ومنها ما يبدو « أصيلا» و« تراثيا » - فهى التى تعمل على

تفريغ الطاقة الذاتية ، وبالتالى وجب محاصرتها ، وتحييدها ، وعلى أحسن الافتراضات أعادة تكوينها من جديد ، اللهم الا قلة ضئيلة لا وجود لها على أرض الوطن الا خدمة الموجة الدخيلة .

إن محاور تجميع المجموعة الأولى من القوى الايجابية هى : الأصالة الوطنية ، التحديث القومى المستقل ، المشروع القومى والمشروع الحضارى ، والاستراتيجيات الملازمة لهما ، التراث العصرى ذو الوجهة المستقبلية .

أما النقد الموجه إلى الخارج فهو أيسر بكثير لو بدأنا هذه البداية الصحيحة . سوف ندرك تدريجيا معانى أزمة قطاع واسع من هذا العالم الخارجى ، وهو القطاع الذى اصطدمنا به وتعاملنا معه منذ بداية القرن التاسع عشر ، ولا نزال فى المقام الأول . سوف تظهر أمامنا بوضوح الفوارق الدقيقة بين : الأزمة وتواطؤ معدل النمو ، منحى الانزواء التدريجى والتناقضات البناءة ، تنوع الغرب ابتداء من وجود ، أو لا تواجد استراتيجية حضارية عصرية له ، بالاضافة إلى التنوع الاقتصادى – الاجتماعى ، والسياسى – الايديولوجى التقليدى . الباب هنا مفتوح على مصراعيه للاجتهاد ، واعادة تقييم مفهومنا للعالم المحيط وعلى وجه [illegible] العالم الغربى ، بهذا المنظار النقدى اللازم لتأكيد وترسيخ خطانا النقدية الذاتية ، ولها دوما مكانة الصدارة كما قلنا .

جـ) والشرط الثالث هوإدراك القوى المواكبة لتحرك الشعوب العربية وبالتالى القوى القادرة على دعم الفكر والفلسفة فى العالم العربى .

وهذه القوى ، باختصار شديد ، تكمن فى مجموعة حضارات شعوب الشرق ، وخاصة فى آسيا ، التى تمثل ٦٠ ٪ من سكان المعمورة ، وكذا فى قطاعات هامة من أفريقيا ، بالاضافة إلى أمريكا اللاتينية . إن تحليل الموقف الفكرى والفلسفى فى القارات الثلاث « الهامشية » : آسيا ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية ، سوف يبين مدى تنوع الفكر والفلسفة بها ، وتشعبها ، أن التكوينات الرئيسية للفكر الحضارى الأصيل والفلسفة القومية القادرة على مواكبة موجات التحديث الفعالة إنما يكمن ، فى المقام الأول ، فى آسيا ، وعلى وجه التخصيص فى شرق آسيا : الصين ، اليابان ، مجموعة دول جنوب شرق آسيا ، كوريا ، ومن بعدها نصف القارة الهندية وامتدادها إلى غرب آسيا .ونحن فى هذا المجال أصحاب حق : لقد كان لامتنا العربية بفضل ريادة مصر ، دور التأسيس فى مؤتمر باندونج (أبريل ١٩٥٥) ، فى اعلان المبادىء الخمسة للبانشسيلا ، فى هذا اللقاء التاريخى لقادة ألوية حروب التحرر لشعوب الشرق ، وكان أيضا لقاء حضاريا وفكريا على مستوى رفيع ، لم نلتفت إليه بدرجة كافية ، بل واعتبرناه حدثا دبلوماسيا (كذا) حسبما ارتآه الاعلام الغربى والصهيونى منذ ذلك الحين .

إن غالبية الشعوب المسلمة تحيا فى القارة الآسيوية ، وقد اتجهت انظارها إلى أمتنا العربية وخاصة بعد تحرك أكتوبر ١٩٧٣ وعصر الثورات . وكذا ، وفى مستوى ثان من حيث اتساع رقعة الظاهرة ، فان كنائسنا المسيحية الشرقية على صلة بتجمع الحركة المسيحية ، على صورة قومية واصلاحية ، فى قطاعات هامة من أوربا الغربية والشرقية ، وكذا أفريقيا وأمريكا اللاتينية . ثم أن حركة عدم الانحياز تفتح أمام الحركة السياسية والفكرية معا مجالات واسعة للتفاعل والمساندة ، والافادة - أى تمنحنا عمقا استراتيجيا للنقد الذاتى وتعبئة قوانا ، بدلا من هذا الحوار الاحادى البعد مع الند الحضارى والعدو السياسى .

د) ثم يأتى الشرط الرابع ، نتاجا للرسائل المعروضة أعلاه ، والشروط الثالثة التى عرضنا لها ، ألا وهو : العمل على دعم الوحدة الوطنية والقومية ، أى العمل ابتداء من تراثنا الحضارى الذى صنعه تاريخ عشرات الأجيال ، تراث الوحدة والتوحيد والاجتماع حول الصالح العام والعروة الوثقى من جديد .

إن توحيد الارادات ، لجمع الطاقة وتعبئتها ، واطلاق امكاناتنا الابداعية ، أمر ممكن ، لو صفت القلوب ، واستطاعت طلائع الفكر والعمل أن تتباعد شيئا فشيئا عن وباء التبعية والخنوع ، وأوهام الذهب الاسود ، واغراءات الموجة الغربية .

ولعل من وسائل تعبئة طاقات الابداع الفكرى والريادة الفلسفية فى العالم العربى ، أن يتجه مثل هذا الاجتماع ، الذى أثلج قلوبنا ، إلى عمل محدد ، ألا وهو : رصد جميع المحاولات فى الابداع الفكرى الذاتى فى العالم العربى ، فى مجال الفلسفة على وجه التخصيص ، والفكر العربى بوجه عام ، أيا كانت مصادرها المذهبية والسياسية والمنهجية ، ثم تجميعها فى سلسلة خاصة للابداع الفكرى الذاتى العربى ، بحيث تكون وقودا لشبابنا المتطلع إلى مستقبل إنسانى شريف ، بعيدا عن الأوهام والاساطير ، رافضا للفكر العالمى الانهزامى ، ساعيا إلى مفاتيح التقدم ، عبر اشكالية التحرك المحاصر .

فالحق والواقع أننا ، شعوبا ودولا ، وفى إطارها الفكر والفلسفة العربية ، لم نعش بعد مستقبلنا . فالمستقبل أمامنا ، ابتداء من الارادة والعمل ، وهما بكل تأكيد ثمن الايجابية التاريخية التى نبغيها .

معادلة صعبة ، فهل فى تاريخ الأمم ، معادلات ميسورة ؟

الفصل الخامس

الابداع والمشروع الحضارى

١ – إن الانتقال من اشكالية « التراث والتجديد » إلى اشكالية « النقل – التقليد » – فى مقابل « الابداع » – يمثل ، فى جوهر الأمر ، الانتقال من مرحلة تبعية أمتنا العربية الى مرحلة التحرك من أجل التحرر والسيادة ، وتحديد مكانة متميزة فى قلب النظام العالمى المتغير .

ان ظهور مفهوم « الابداع » فى قلب علوم الانسان والمجتمع ، يمثل حقيقة ظاهرة غير مألوفة ، ليس فقط فى المصطلح العربى ، لكنما أيضا فى المصطلح العالمى فى هذه المجالات . يكفى أن نتأمل الموقف قبل الحرب العالمية ، أى فى الثلاثينات ، بل وبعدها ، حتى نهاية الستينات . كان الموقف آنذاك يرتكز حول مفاهيم « التطور » و « اللحاق بالطلائع » ، « التجديد » ، وفى ندرة من الظروف « النبوغ» .كان الجو كله – فى مختلف دوائر الشرق الحضارى وكذا فى المجتمعات الصناعية الاشتراكية الجديدة فى أوربا – يتجه إلى اللحاق بركب ما خلفته المجتمعات الصناعية

الغربية المتقدمة ، مما دعم جو « التقليد » ، وجعل من غير المألوف التحدث عما فيه تفرد ، أو تمايز المجتمعات اللامركزية ، أى مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكذا المجتمعات الاشتراكية الجديدة . من هنا جاء هذا الجو السائد . من هنا كان مفهوم « الابداع » أقرب ما يكون إلى الدعوة « البدعة » ، بكل ما فى ذلك من أجواء غير مستقرة ، أو مألوفة نفسيا وقيميا .

ثم جاءت مرحلة كسر الانكسار ، مرحلة ظهور الشرق الحضارى على الساحة العالمية من خلال أرضية واسعة جدا من حركات التحرر والثورة ، إيجابا وسلبا ، عبر تناقضات هائلة ، وحركات ريادة ، وكذا انتكاسات وردة شكلت تاريخ الانسانية منذ ١٩٤٥ وخاصة منذ فترة التغيير على وجه التحديد بين ١٩٤٩ و١٩٧٣ ، تحرير الصين وحرب اكتوبر . هكذا تشكل الاطار التاريخى ، الأرضية الاجتماعية ، لتكوّن مفهوم الابداع . وقد بدأ حقيقة من قطاع العلوم الانسانية والاجتماعية ، على صورة الابداع الذاتى Endogenous creatirty وانتشر هذا المفهوم انتشارا سريعـا إبتـداء من « جامعـة الأمم المتحدة » التى قادت مشروع « الابداع الفكرى الذاتى » فى مختلف المناطق الجيو - ثقافية ، منتقلا إلى منظمة اليونسكو حيث أصبح برنامجا رئيسيا لها ، ودخل دخولا سريعا ، من كل الأبواب ، إلى عموم مجالات الحركة الثقافية ، بما فى ذلك الفنون بطبيعة الأمر ، وذلك فى كافة أنحاء

المعمورة . كان هذا رصيد السنوات العشر الماضية . وهو الرصيد الذى على أساسه نقف اليوم فى قاهرة المعز ، فى قلب أمتنا العربية ، تنقيبا لأبعاد ومعانى ورؤى الابداع العربى العربى مع اهتمام خاص بقطاع الفنون والآداب فى إطار المهرجان الأول للابداع العربى .

٢ – انطلاقا من هذه الأرضية نتساءل بادىء ذى بدء : ما هى مكانة أمتنا العربية من المقومات التاريخية والاجتماعية التى تحدد امكان الابداع على مستوى واسع وفعال ؟

اللحظة التاريخية ، أولا . الحديث حول « أزمة الامة العربية » و « تأزم » التحرك العربى ، و « انكسار » المسار العربى – أى التحدث عن الوجه السالب للعالم العربى فى نهاية القرن العشرين – يسود البيئة الثقافية والسياسية العربية منذ نحو عشر سنوات . ولا شك أن عدم تحقق تجارب الوحدة السياسية العربية ، بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة ، وتجارب أخرى مواكبة ، وكذا مأساة شعب فلسطين الباسل ، وتصعيد النزاعات بين عدد من الدول العربية ، والافادة المحدودة جدا من سلاح النفط لبناء أركان القوة العربيـة الشاملة ، بالاضافة إلى محاولة عزل مصر وتحقيق « احتجابها » ، ثم هجرة العقول والطاقات من العواصم السياسية والثقافية إلى الهوامش ، بل وإلى خارج الدائرة العربية تماما – الحق أن هذه الظواهر ، بين العديد من الظواهر الثانوية الأخرى –

تؤكد معنى السلبية ، أو على أحسن تقدير اللا - إيجابية التاريخية بالشكل المرتقب . والمهم فى هذا الصدد أن تتسع النظرة ، بحيث تشمل رقعة أوسع بكثير من العالم ، وخاصة فى القارات الثلاث ، أى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . عندئذ ، سوف يبدو بوضوح وجلاء أن صد صعود الموجة العربية جاء نتيجة لشراسة الهجوم الاستعمارى والصهيونى العالمى المضاد فى المقام الأول ، وهو الهجوم الذى أوشك أن يهدد السلام العالمى بشكل خطر حقا منذ عدة سنوات . وقد ترتب على هذا الهجوم المضاد الشامل تأزم مناطق بأسرها من القارات الثلاث : انتشار المجاعة فى بقع واسعة من أفريقيا ، الاتساع المطرد للمديونية للدول الكبرى فى أمريكا الوسطى والجنوبية ، انتشار الصدامات العنيفة فى القوس الجنوبى من آسيا ، وإن كانت القارة الآسيوية - ٦٠ ٪ من الانسانية - وخاصة شرق آسيا ، حققت تقدما ملفتا للأنظار من حيث التحديث ، والتنمية الاقتصادية والصناعية ، والتكنولوجيا ، ومستوى المعيشة ، حول ريادة الترسانة اليابانية ، ونجاح الصين فى تحقيق نمو مطرد بعد تحريرها . ولكنما ضربات الهجوم المضاد الشامل تركزت على أمتنا العربية ، وخاصة على قلبها مصر ، لشطر الجبهة العربية ، واهدار طاقاتها ، وإضعاف مكانتها . وقد تحقق من ذلك الشيء الكثير . ولكنما الهدف الاستراتيجى لا يزال بعيد المنال : أن جميع مؤشرات الاقتصاد ، والاجتماع ، والتعليم

والثقـــافة ، والعـلوم والتكنولوجيـا ، والقوة المسـلحة الدفـاعية والهجومية ، وكذا السكانية ، تشير إلى أن طاقات العالم العربى فى نمو مطرد ، وأن كان ذلك النمو لا يزال بعيدا عن تحريك معانى النهضة الحضارية المرموقة .

إن الهجوم المضاد الشامل سوف يستمر ، وكذا سوف يستمر ، معه نمو كافة مؤشرات الحياة الاجتماعية للعالم العربى ، جنبا إلى جنب مع مناطق هامة من القارات الثلاث ، وخاصة فى الشرق الحضارى ، أى فى آسيا والأمة العربية على وجه التحديد . ومن الواضح أيضا أن المجتمع الصناعى المتقدم فى قطاعه التقليدى ، أى الرأسمالى الغربى ، يمر الآن عبر مرحلة صعبة من تباطؤ معدل النمو ، الذى يطلق عليه عادة ومجازا « الأزمة » ، وهو ليس كذلك ، بينما يشهد القطاع الجديد ، أى الاشتراكى من العالم الغربى ، تثبيتا لمعالم المسار يؤدى إلى تقدم مطرد للقوة السياسية والعسكرية القائمة على أساس قاعدة اقتصادية وصناعية وتكنولوجية أكثر تقدما ، وإن كان مستوى المعيشة لايزال فى مكانة أقل تقـدما منه فى الدول الرأسمالية الصناعية . ثم أن تكون مركز القوة العالمية الثالث - حول الصين بالاعتماد على الترسانة التصنيعية التحديثية اليابانية - يزداد أهمية سنة بعد سنة ، بحيث أنه من المعقول أن يلعب دورا فعالا فى نهاية هذا القرن على مستوى عالمى ، وخاصة فى غرب المنطقة الافريقية - الآسيوية

وأمتنا العربية فى قلبها . ان خلاصة هذا السرد التحليلى السريع هى : أن العالم العربى رغم الحصار المضروب حوله اليوم واجهاض النهضة الحضارية المرتقبة حتى الآن ، يحتل مكانة واضحة فى جبهة المجتمعات والشعوب والأمم التى تتحرك بشكل تدريجى مؤكد عبر الأزمات والانتكاسات ، نحو احتلال مكانتها الفعالة فى تحريك مفاتيح المبادرة التاريخية - وهذا ما تعنيه عبارة « ريح الشرق » الذى بدأ يهب على النظام العالمى ، تحقيقا لنظام أكثر عدالة وانسانية ، يقوم على أساس اسهامات الحضارات والثقافات الكبرى فى العالم بدلا من هيمنة القطاع المتقدم فى الغرب فى الأساس على مصائر الانسانية ، وفرض أنماطه ونظمه وتجاربه ومثله على « هوامش العالم » بواسطة النقل والحصر النمطى .

٣ - فكرة الابداع ، إذن ، تنبع من الذات المعنية ، أى من مجتمع قومى متحدد على وجه التخصيص . ومن هنا فان فكرة الابداع ، أو تصوّر مفهوم الابداع على وجه التحديد يقترن فى أغلب الأحيان بالذاتية ، بحيث تصبح تسمية « الابداع الذاتى » هى التسمية الغالبة ، منذ سنوات قلائل ، فى هذا المجال .

الابداع الذاتى ، أى : الاعتماد على الخصوصية الذاتية لتقديم مضامين ومسالك جديدة ، غير منقولة ، لمواجهة تحديات أشكالية التحديث ، مواجهة العصر ، مواكبة الصراعات ، وكذا طرح تساؤلات جديدة بما يصاحبها ، أحيانا ، من إجابات جزئية ،

جريئة ، ريادية . وفى هذا الجو ، والاطار ، وإنطلاقا من هذا النسيج ، يمكن أن يرتد الابداع ، فجأة ، على ترسانة التراث ، أى على تراكم منجزات وإمكانات الخصوصية الثقافية المتميزة ، أى فى كلمة ، على الماضى الحى . لا « تراث » فى مقابل « التجديد » ، ولكنما « التراث » كأساس للابداع ...

ومن هنا ، كان لزاما علينا أن نوضح أن « التراث » لا يمثل بحال من الأحوال كتلة جامدة ، ثابتة ، من المضامين والأنماط السلوكية التى يمكن تقليدها ، أى نقلها إلى الواقع الحى ، بل والارتكاز عليها لتمثل المستقبلات المرتقبة . فالتراث مفهوم واسع ذو قيمة عملية يسهل ادراكه والافادة منه . ولكنه ، فى الأساس ، مجموعة الاجابات الريادية - أى مجموعة حركات الابداع الذاتى - التى ظهرت عبر التاريخ ، وتراكمت ، وشكلت تركيبات أكثر تعقيدا وشمولا ، بالتدريج ، بالنسبة لتساؤلات واشكالات وتحديات لم تكن فى أنها مرتقبة ، ولا معروفة ، ولا مدركة بشكل مسبّق . أى أن التراث هو هرم الحركات والاجتهادات الابداعية - وليس مخزنا للوصفات الجاهزة التى يمكن استعمالها انطلاقا إلى المستقبل . فبين هرم الريادات هذا ، وبين المستقبلات المرتقبة تكون لحظة الاختيار فى مواجهة التحدى ، لحظة قبول الغيرية ، لحظة ممارسة الجديد ، لحظة قرار المبادرة الريادية - لحظة الابداع . لحظة هى فى حقيقة الأمر عملية جدلية مركبة تسير عبر تناقضاتها المتنوعة

فى دروب لم تمر بها مسارات الماضى التى شكلت طريق تكون التجمع التراثى .

فاذا نظرنا إلى التراث من هذه الزاوية ، أى زاوية تشكله الموضوعى عبر التاريخ بوصفه عملية وليس معطى جامدا ، لأصبحت دراسته تشكل تدريبا عمليا نافعا لمواجهة ما نلقاه اليوم من اشكاليات وتحديات ومعضلات متميزة ، لانه يتحول من خزانة جامدة إلىَ أداة منهجية نافعة لممارسة المسؤلية الذاتية الآتية ، المتجهة إلى المستقبل بكامل مسئوليتها ، فى جو محيط ثرى ، خصب ، متموج ، يؤكد أن الابداع ممكن ، ولكنه أولا وقبل كل شىء اجتهاد ، وارادة ، واصرار ، ومواجهة للتحدى ، أى فى كلمة ، عملية فتح ، وليس عملية تقليدية ، حتى ولو كان هذا التقليد هذه المرة تقليدا للذات لا للغير .

٤ - كيف اذن تتم المواكبة بين الابداع والاطار الذى لولاه لا يمكن أن يكون ؟ كيف يمكن أن يلتقى السهم والاطار ؟

هنا مكانة المشروع . أى : تخطيط المسار ، فى حدود ومستوى معينين ، الذى فى قلبه ، وانطلاقا من التعبئة الممكنة فى إطاره فقط ، تنطلق الريادة ، ينطلق الابداع .

إن فكرة « المشروع » فكرة قديمة - حديثة . عرفناها فى العصر الحديث ، وفى قرننا هذا بالذات ، باسم « الخطة » أو « التخطيط » . ففى كل مجتمع يصبو إلى التقدم نرى أنه لزاما على النخبة

الحاكمة ، الطبقة السياسية ، أن تحدد خطة للانتاج ، للعمل ، لتحقيق الهدف المرموق . وقد تكون هذه الخطة فى إطار الفكر الاجتماعى المنفتح أو الأوتوقراطى . ثم يلحظ الدارسون أن فكرة الخطة والتخطيط معروفة منذ أقدم العصور . أليست هى فى واقع الأمر جوهر سياسة كل وجود يهدف إلى تأكيد ذاته فى إطاره الجغرافى التاريخى ، أو فى منطقته ، أو فى عالم أوسع كان يعرف دائما بأنه « العالم » حتى تحققت عالمية العالم فى هذا القرن ؟

المهم هنا أن نلحظ أن المشروع ، على قدمه ورغم حداثة تسميته ، ينقسم إلى أنواع ثلاث :

ا) هناك أولا « المشروع الاجتماعى » – وهو الذى يتخذ عادة شكل البرنامج لحزب معين أو حكومة معينة ، أو نظام أو دولة حسب الظروف القائمة فى كل مجتمع . المشروع الاجتماعى جوهره تنظيم الموارد ، من حيث الانتاج والتوزيع ، وبالتالى تنظيم هيكل النظام الاجتماعى ، وتحديد مركز الثقل فيه بين أيدى فئة، أو فئات معينة ، أو بين رقعة أكبر من القوى الاجتماعية . والجديد فى فكرة المشروع ، عند مقارنتها بالبرنامج ، أن المشروع يتعدى عادة مدة حكم معين ويندرج على مرحلة زمنية متوسطة تشمل عددا من فترات الحكم التقليدية ، أى أنه يهدف إلى تشكيل الأرضية الاجتماعية لبلد معين على مدى وسيط من الزمن . ومن هنا يتخذ المشروع الاجتماعى المكانة الأولى بين مختلف المشاريع – على الأقل فى

عصرنا الحديث – فهو يجمع بين اللا – مرحلية وبين الزمان البعيد بشكل معقول يبدو واقعيا . أى أنه يقع فى منزلة بين المنزلتين : أفضل وأعمق من مجرد البرنامج السياسى ، وأقل شمولا من الاهداف التاريخية بعيدة المدى والمنال .

ب) ثم يأتى « المشروع القومى » . وهو ، فى واقع الأمر ، مشروع شامل ، ينبع من القوى الحية فى مجتمع عند نقطة التهديد واستشعار غالبية المواطنين بأنه لابد من سياسة للانقاذ ، بل وتجديد الدم . أن الصفة المميزة للمشروع القومى هى أنه يتعدى الأرضية الاقتصادية – الاجتماعية وكذا السياسية للمشروع الأكثر إنتشارا ، أى المشروع الاجتماعى ، و يعمل على إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية ، فى إطار الوطن بأسره وباسم جميع عناصره التكوينية وفئاته المتناقضة ، أنطلاقا من مبادىء عامة يلتف حولها الوطن ، سواء أكانت آنية ، أى مبادىء ثورة أو مقاومة أو تحرير ، أو تاريخية أيضا ، أى مستمدة من مسيرة طويلة تمثل الأزمة الآنية آخر مراحلها ، بما تطرحه من تحديات لا بد من مواجهتها لاستمرار المسيرة كمجتمع متعين متخصص ، أى كمجتمع قومى على أرض وطنه .

جـ) وأخيرا ، أو هكذا يتبدى أمامنا : « المشروع الحضارى » الفكرة وكذا التسمية تبدو وكأنها جديدة ، محدثة . مشروع شامل يجمع بين الخصوصية التاريخية وتحديات المرحلة الآنية والرؤية

المستقبلية . مشروع يضع فى المقام الأول علاقة ما هو قائم - الفرد والجماعة - مع مسيرة الزمان . مشروع يغلّب البعد الأعمق على المقتضيات المباشرة . مشروع يمت ، أو هكذا يبدو ، إلى فلسفة التاريخ ، أكثر مما يندرج فى إطاره المألوف ، بل والممكن . سوف نعرض فيما يلى لمقاوماته وأركانه . يكفى هنا أن نذكر أنه أحدث الانواع الثلاثة لفكرة المشروع ، ولم تبدأ الدعوة اليه ، فيما إستطعنا أن نعرض له من رسائل ، الا منذ وقت قصير ، وعلى وجه التحديد منذ ربيع ١٩٧٣ .

إن تشعب المشروع إلى هذه الأنواع الثلاثة ، فى تاريخنا المعاصر ، يدل على أن المشروع الاجتماعى ، وكذا المشروع القومى ، تسابقا منذ عصر الثورات الأوربية وموجات التحرر الوطنى في أرجاء الشرق الحضارى ، بينما المشروع الحضارى لم يظهر فى أفق علوم الانسان والاجتماع الا منذ سنوات قلائل حقيقة .

وقد ذهب مفكرو الغرب الصناعى إلى أن « المشروع الاجتماعى » هو الابداع السياسى والفكرى المتميز ، عندما نادى به نفر من قادة أوربا الغربية فى الستينات ، وكأن برامج الأحزاب الكبرى ، بل ومختلف المدارس التكوينية للفكر والعمل منذ عصر الثورات والتحرر ، كانت على غير ذلك ... ولكنها « الموجة الجديدة » التى أريد لها أن تكون تجديدية ، بل وريادية . وقد ترتب على

الهجوم الشامل ضد الفكرة القومية ، بفضل تسلط الفكر الصهيونى المعادى للقومية على علوم الانسان والاجتماع فى عصرنا ، أن تنزوى فكرة المشروع القومى ، رغم أن تحرير مختلف أقطار أوربا الغربية نفسها قام على أساس الجبهة الوطنية ، وبرامج حركة المقاومة الوطنية ، أى على أساس مشروع قومى متحقق فى التاريخ المعاصر على مرأى ومسمع الجميع . وعندما ظهرت المشاريع القومية فى الشرق الحضارى ، فى أمتنا العربية حول مصر ، فى الصين واليابان ، فى المكسيك والهند ، وأفريقيا السوداء (تانزانيا وغينيا على وجه التحديد) ، أسرع أعلام الفكر الاجتماعى والسياسى الغربى المعادى للقومية باتهام هذه المشاريع بأنها مشاريع متعصبة قوميا ، عنصرية ، هدامة .

هكذا ظلت فكرة المشروع محاصرة فى إطار الصراعات السياسية ، وقد تغلب عليها الطابع المتنكر للقومية ، فأصيبت هذه الفكرة بضربتين : العزلة فى قطاع الحركة السياسية الآتية من ناحية ، ثم الانقطاع التام عن علاقتها الجدلية التكوينية بعملية الابداع ، بوصف المشروع إطار السهم ، ساحة الممكن ، سياج المرتقب .

هكذا اختفت تدريجيا عن الأنظار امكانية تحقيق الابداع بشكل فعال ، من الناحية الاجتماعية التاريخية ، وتحول الابداع إلى اجتهادات متفردة ، تسلط عليها أضواء وسائل الاعلام ، حسبما

تراه دوائر الهيمنة الامبريالية والصهيونية المعادية لحرية الشعوب وتأكيد شخصيتها الحضارية والثقافية والقومية .

٥ – كيف ، إذن ، يمكن أن نعرف المشروع الحضارى ؟ وما هى قسماته المميزة ؟

أ) المشروع الحضارى يتميز عن النوعين الآخرين من المشروع بأنه مشروع شامل ، من حيث أنه يهدف بشكل صريح وواضح إلى أن يكون الاطار الأعم لكافة الخطط والمشروعات والمبادرات داخل مجتمع معين ، وفى أغلب الأحيان بالنسبة لعدد من المجتمعات القومية التى تشكل دائرة جيو – ثقافية ، بل وأحيانا بين عدد من هذه الدوائر الجيو – ثقافية ، فى قالب أعم هو القالب الحضارى الشامل ، أى قالب الشرق الحضارى ، أو قالب الغرب الحضارى . وهو شامل ، من ناحية أخرى ، من حيث أنه يجمع بين أطراف الزمان ، أطراف المسيرة الزمنية ، للمجتمعات المعنية منذ تكونها وحتى مستقبلها المرموق . فهو شامل بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، وليس على وجه التعميم .

ب) جوهر المشروع الحضارى أنه يهدف إلى تحديد مكانة صاحب المشروع – أى مجموعة المجتمعات القومية أو المناطق الجيو – ثقافية – من المسيرة التاريخية للانسانية جمعاء أولا ، وللمجموعة المعنية على وجه التحديد ثانيا . أنه يطرح سؤالا : من نحن بالنسبة لحركة التاريخ التى نحن فى قلب عملية تشكيلها ، بشكل فعال ،

وبارادة ريادية واضحة ؟ ثم : كيف يمكن أن نصبح طرفا فعالا فى المبادرة التاريخية ، وهى تشمل بشكل تكوينى الريادة الفكرية والعلمية والفنية ابتداء من الريادة السياسية ، أى تشمل بشكل تكوينى جميع نواحى وأنواع الابداع ؟

جـ) وفى قلب هذه العملية كلها ، يعمل المشروع الحضارى على ادراك المسببات والعوامل التى صاغت ولا تزال تصوغ مفهوم العالم فى نظر المجتمع إو المنطقة الجيو - ثقافية صاحبة الشأن . ومفهوم العالم يتشكل فى الأساس من ادراك حقيقة المكان بالنسبة للدوائر المحيطة ، وفى بعض الأحيان فى ادراك « عبقرية المكان » ، أى فى ادراك العلاقة بين الاطار الجغرافى - التاريخى ، فى دائرتية الداخلية المحلية والخارجية - الجيو - سياسية ، بالدوائر المحيطة التى منها يتكون العالم ، وهى رقعة ظلت محدودة تماما فى العصور القديمة ، ولم تتسع الا ببطء من خلال طفرات هى مراحل تكوّن الامبراطوريات حتى تشكل وعى « عالمية العالم » فى مطلع هذا القرن بفضل الكهرباء والمواصلات الحديثة ، الخ . أن مفهوم العالم مرتبط ارتباطا عضويا بتصور الزمان ، وهو تصور مغاير بين مختلف الاطارات الحضارية والدوائر الجيو - ثقافية القومية حسب الانظمة الفكرية والدينية والفلسفية التى تسودها : مفهوم العالم والزمان فى حضارة مصر الفرعونية ، وفى الأمة الاسلامية ، وفى القارة الصينية وفى المجتمعات الهندية فى أمريكا الوسطى

والجنوبية قبل سحقها ، الخ ، متخصص بينه وبين مفهوم العالم فى أوربا منذ عصر النهضة والثورات البورجوازية هوة شاسعة . ومن تفاعل مفهوم العالم وتصور الزمان مع عملية الجدلية الاجتماعية والصراعات الجيو - سياسية يتشكل تدريجيا مفهوم الانسان فى مختلف الدوائر الثقافية والقومية . وهنا يصبح لزاما على المشروع الحضارى أن يأخذ فى الاعتبار هذه العناصر التكوينية كلها لكى يستطيع صياغتها اطارا معقولا ومقبولا لانسان الغد فى المجتمعات المعنية .

د) تؤدى هذه الرؤية والمفاهيم إلى تحديد سلّم القيم ، السلّم المعيارى ، الذى سوف يحدد أسلوب التعامل داخل المجتمعات المعنية فى قلب مشروعها الحضارى ، توكيدا لمعانى الاستمرارية وكذا التغيير الممكن والمرغوب ، بما فى ذلك حدود وامكانات تعبئة الطاقات البشرية والمادية وكيفية المراس السياسى والمادى والعلمى - حدود ومواد كل ابداع ممكن . ومرة أخرى نلتقى هنا بمسألة التراثية ، بوصفها استمرارية أو قدرة على التجديد. أن سلم القيم ليس ارثا ثابتا ، جامدا ، لكنه هندام للتعامل مع الانسان والمجتمع والكون ، يتسع ليحتوى فى رحابه التطوير والتجديد واعادة التشكيل لملاءمة تحديات العصر التى تقتضى أولا وقبل كل شىء القدرة على التحرك الجزىء لتغيير الأرضية ، وبالتالى تغيير النتائج والوجهة ، مادامت الحركة والمبادرة الايجابية قانون الوجود المتجه

إلى مستقبل أكثرثراء وانسانية ، رغم كل التحديات . سلم القيم : من التصوف إلى العالمية ، من تقديس الأنا إلى الايمانية ، من سيادة الاخاء الاشتراكى إلى هيمنة قيم السوق . سلم القيم الذى يعطى لونه ونكهته إلى المشروع الحضارى المتميز .

هـ) فوق هذا وذاك وعبر عملية تشكيل المشروع الحضارى المرتقب بأسره ترفرف أعلام الحياة الفكرية والروحية المتميزة لعالمنا العربى . منبع الديانات ، وخاصة التوحيد ، عالم الايمانية حقيقة ، ومصدر الفلسفات الأولى التى منها تشكلت فلسفة يونان، بينما صيغت المدارس الفلسفية الأخرى للشرق الحضارى ابتداء من الصين › وكذا المعمل – القالب التكوينى المرموق لفنون النحت والعمارة والتصوير ، وفوق هذا وذاك الكتابة ، التى اتسمت كلها بعمق النظرة إلى ما يتعدى الرؤية المباشرة ، دور العين أداة للعيان ، بل وامتداد هذا الاسهام الى حد أنه دفع بعض المتعجلين ، وخاصة المستشرقين فى الغرب ، الى الادعاء بأن العقل للغرب ، والعيان والحس للشرق . هذه الرقعة الجبارة ، هذا الطابع الشامل ، هذه الموجة العارمة التى لونت اسهامات شرقنا العربى منذ أقدم الأزمنة حتى اليوم ، لا بد وأن تلعب دورا مركزيا فى تشكيل المشروع الحضارى العربى المرتقب ، فهو مشروع سوف يقوم على منح التعالى – الايمانية ، الدين والفلسفة ، المنطق العيانى فى قلب الفكر

النقدى ، الاهتمام بالهندام الجمالى فى قلب البناء والانتاج – دورا مركزيا حقيقيا فى البناء كله .

و) ثم تأتى مسألة الأداة : الفرد أو الجماعة : وبين هذين الطرفين مكانة الدولة ، أى مقام السلطة الاجتماعية . أن مفهوم الدولة بوصفها مركزاً ومقاماً وأداة السلطة الاجتماعية في مجتمع معين ، يلعب دورا مركزيا فى الربط بين المبادرة ، أى الابداع ، وبين الاطار المحيط ، إطار الممكنات بما تيسر من فتحات تشجع على التحرك بل والفتح الريادى بعيد المدى ، وكذا بما تحتويه من ضوابط وموانع كثيرا ما تعوق الابداع . ولا شك أن هذا البعد ، بعد الدولة ، يلعب دورا أكثر أهمية بكثير فى عصرنا مما كانت عليه الحال فى العصور الماضية نظرا لوسائل المرحلة الثانية للثورة الصناعية ، مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية ، وسيطرة وسائل الاعلام والالكترونيات ، وأكثر من هذا وذاك ، ممارسة الدولة المعاصرة ، منذ الثلاثينات ، لدور مركزى متزايد فى مجالات الاقتصاد والثقافة ، بالاضافة إلى دورها المركزى فى مجال الحكم السياسى .

من هذه العناصر ، إذن ، يتكون الهيكل العملى لتشكيل المشروع الحضارى .

ولكنما جوهر المشروع الحضارى لا يختلط بالضرورة مع هذا

الجهاز التكوينى العملى ، بل أنه يشكل مجـــالا متميزا ، نعرض له الآن .

٦ - كيف يمكن إذن أن نتصور جوهر المشروع الحضارى العربى ؟ .

ذكرنا ، فيما سبق ، العناصر التكوينية للمشروع الحضارى ، لكل مشروع حضارى ممكن فى « علاقته العضوية بعملية الابداع والريادة . المسألة أذن ليست مسألة إجرائية ولكنما هى مسألة توضيح المضمون الممكن للمشروع الحضاوى العربى فى عصرنا .

الذى فى إطاره ، وفى إطاره وحده ، يمكن أن تنطلق موجات الابداع ، وحركة الريادة لتحقيق المستقبل المرتقب .

١) المشروع الحضارى العربى المرتقب يتسم ، فى المقام الأول ، بقدرة نادرة على تعبئة طاقات الاستمرارية الحضارية عبر التاريخ : ذلك أن أمتنا العربية تجمع بين أنواع مختلفة من المجتمعات القومية فى نطاق مجموعة الدول الوطنية المستقلة التى منها تتكون هذه الأمة . وهذه المجتمعات تتكون فى الأساس من عدد من المجتمعات التى تمتّ بدورها إلى أعماق التاريخ الحضارى أو بشكل يبدو أكثر تشعبا وتقطعا وأن كان على كل حال قادرا على الافادة من هذه الجذور ، وهى الحالة القائمة فى معظم الأقطار العربية ، واما من مجتمعات لها اتصال حضارى مرموق ، وأن كان

أقل قدما من مصر ، كما هو فى المغرب خاصة . جملة القول : أن هذه القدرة على التعبئة ، بالاضافة إلى نمو المعدل السكانى الديموغرافى ، تكون أساسا ركيزة أيجابية إلى أبعد درجة لظهور موجة من الشباب المرتبط بالخصوصية التاريخية وأن كان ملتفتا بطبيعة الأمر إلى ضرورة مواجهة التحدى .

ب) أن القسمة المميزة الثانية للمشروع الحضارى العربى الممكن تكمن فى هيمنة معانى الوحدة على معانى الفرقة ، أى أولوية كل ما يجمع على كل ما يمزق ، بما فى ذلك من عوائق ، ما دام التطور يتم بطريقة جدلية عبر التاريخ . لا بد هنا من وقفة سريعة للتمعن فى أسباب هذه الوحدة المؤسسية . وباختصار شديد يمكن أن نقول أن أهم ، وكذا معظم ، مجتمعاتنا العربية تمت إلى نمط المجتمعات المائية الزراعية التى اضطرتها الظروف المناخية إلى أقامة اقتصاد يرتكز على السيطرة على المياه ، مياه الأنهار ، دون الافادة من الأمطار الطبيعية . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى سلطة مركزية موحدة ، تنظم المياه والسدود والرى والصرف . ومن هنا أيضا كان ازدهار الزراعة ومعانى الحياة المتحضرة فى معظم أنحاء هذه المنطقة ، وخاصة فى وادى النيل وبين الرافدين . ومن هنا ، وبشكل مباشر ، أصبحت هذه المنطقة محور الغزوات المتتالية والضرب المركز منذ العصور القديمة وعبر موجات الغزو الحضارى

والاستعمار التقليدى والامبريالية والصهيونية ، بحيث أصبحت اكثر المناطق الجيو- سياسية ، والجيو- استراتيجية خطورة فى العالم بأسره . وقد أكدت هذه الأوضاع ، وتشابكها العضوى ، ضرورة إقامة الوحدة ، سدا منيعا فى مواجة الغزو ، وتوكيدا لاصرار شعوب هذه المجتمعات على الاستمرارية واسترداد معانى الثراء الحيوى الذى تمتعت به أجيالا وأجيالا قبل انكسار القرن الخامس عشر .

وهنا يجدر بنا أن نذكر أن هذه الحالة ليست متفردة ، اذ أننا نشـــهدها أيضا فى معظم الدوائر الثقافية الكبرى لحضارات الشرق ، فى فارس ، والهند ، شمالا وجنوبا ، والصين ، وفيتنام ، وكذا فى المناطق الخصبة من أفريقيا السوداء . ولكنما تربة الاشكالية هى التى تميز هذه الحالة حقيقة فى المنطقة العربية على وجه التحديد ، فى وادى النيل وفى منطقة ما بين الرافدين .

ومعنى هذا أن المشروع الحضارى المرتقب سوف يقدم دوما معانى التضامن على معانى التمزق ، معانى وقيم الجماعة على نهج الانفرادية والانزواء والتنكر للغير ، أى ، فى كلمة ، معانى التضامن والتآخى والتعاون والمشاركة والعدالة الاجتماعية والنهج الاشتراكى على معانى الفرقة والتفرد والعزلة والصراعات الداخلية ، وان كانت هذه الأخيرة جزءا لا يتجزأ من الجدلية الاجتماعية عبر مسيرة التاريخ .

(جـ) تتميز القسمة المميزة الثالثة للمشروع الحضارى بسيادة النهج الاستراتيجى ، أى التاريخ البعيد ، على الاسلوب التكتيكى ، أى الانجاز المتعجل ، قصير المدى ، رغم بريقه وألمعيته . ومن هنا اتسمت حضارات الشرق العربى ، وسوف يتسم مشروعنا الحضارى المرتقب ، بالحرص على أن تكون الريادة جزءا لا يتجزأ من الاستمرارية ، أى أن تكون الريادة والتجديد والإبداع بمثابة المقدمة المرتبطة عضويا بعموم العملية ، الطليعية المعترف بها من الجسم الاجتماعى كله أو معظمه ، لا أن تتحرك هذه الطلائع الريادية الابداعية وكأنها بمعزل عما تتحدث باسمه ، وكأنما الريادة هى تفرد والابداع بدعة ، ومن هنا سوف يلعب الابداع فى قلب المشروع الحضارى العربى المرتقب دورا مختلفا عنه فى المجتمعات الغربية الصناعية ، وخاصة فى مرحلة أزمتها الحضارية الحالية . ليس الهدف هو ارتكاب ما هو مغاير ، ولكنه حقيقة فتح مسالك جديدة معترف بها فى معظم الجسم الاجتماعى بحيث تصبح هذه الفتحات ثغرات يمكن أن تنطلق من خلالها موجات الفعل والعمل المؤثر حقيقة على المدى البعيد - لأن هذه المواكبة وذلك الارتباط العضوى بين المقدمة ومعظم الجسم الاجتماعى تؤثر لا مفر على معدل سرعة التحرك ، مما يؤدى إلى نوع من الشعور بأن الأمور أكثر بطأ مما هو منتظر ، وعلى كل حال مغايرة تماما لما يراه

مثقفو وفنانو العرب فى عواصم المجتمعات الصناعية البراقة قبل أن يمعنوا النظر فى جذورها العميقة بعيدا عن الأضواء .

(د) إن القسمة المميزة الرابعة للمشروع الحضارى العربى المرتقب ترتكز على القسمات المميزة الثلاث التى ذكرناها بشكل مبدئى ، فيما سبق . بناء كبير ، راسخ الأركان ، حريص التحرك ، يقبل الابداع والريادة فى إطار الاستمرارية وامتدادا لها فى قلب حصار ضار لا هوادة فيه . صورة تحتاج إلى التأمين والمتانة . ومن هنا كان مقام مركز السلطة الاجتماعية فى المشروع الحضارى كله : ليس جهازا للسطو والسيطرة باسم أقلية ، ولكنما بوتقة لتعبئة الامكانات والطاقات والروافد التى تقدمها مختلف المدارس التكوينية للفكر والعمل القومى ، من زواياها المختلفة . دولة «المدينة الفاضلة» حقيقة . لولاها لا يستطيع المشروع الحضارى المرتقب أن يحقق الظروف المواتية لإنطلاق الابداع وضمان الاستمرارية فى قلب عالم متقلب .

٧ – حاولنا ، فى النقاط السابقة ، أن نقدم تصورا للعلاقة بين الابداع العربى من ناحية ، وبين الاطار الأعم الذى يتحرك فيه هذا الابداع وينطلق منه ، ألا وهو المشروع الحضارى العربى المرتقب . وقد جاء هذا العرض المقتضب الأولى بكل معانى الكلمة ، مليئا بالاشارات إلى التساؤلات والتناقضات والقضايا غير المحلولة . أى

أن كشف الحساب هو فى الواقع تقديم جدلية اشكالية الابداع فى عالمنا العربى ، وتنقيب علاقته العضوية بالمشروع الحضارى الشامل .

ولا شك أن منطقة التناقض ، ولا نقول الصدام ، الرئيسية ، هى تلك التى تحدد فى نطاق الخصوصية والتمايز . إن خصوصية الأمة العربية ، وفى داخلها خصوصية عدد من المجتمعات القومية الرئيسية بها ، وخاصة مصر والمغرب ، تكاد تحدد مجال التحرك الممكن بسياج من حديد ، وإن بدا شفافا لمن مارسه من الداخل مراسا حياتيا . إن التمايز ، والتمايز ضرورى بالنسبة لكل حركة ابداع ، حيوى بالنسبة لكل صاحب ابداع ، يبدو ممكنا ، وليس فقط ضروريا ، وإن كان يتحرك فى إطار خصوصية تتصف بالمركزية إلى درجة بعيدة جدا ، وتتصف كذلك بالحرص كل الحرص على الإبقاء على هذه الاستمرارية بواسطة الوحدة الوطنية المطلقة . كيف يمكن اذن للمفكر والفنان والعالم المبدع أن ينطلق ؟ إنها اشكالية التناقض التقليدى بين المثقف والدولة ، وهى إشكالية حقيقية وأن جاءت إلينا بصورة مبالغ فيها على أساس عصر الفردية فى الفكر الغربى ، منذ إنطلاق الثورات البورجوازية ثم انقسام الغرب بين النظامين الاشتراكى والليبرالى ، وما ترتب على ذلك من تصعيد للتناقضات والصراع الفكرى .

لكن القضية قائمة ولا شك ، تؤرق بال الباحثين وتشكل عقبة غير هينة أمام الساعين للتجديد . ومن ناحية أخرى فإن حركة الابداع والتجديد قائمة على قدم وساق ، فى كافة المجالات ، وإن كانت تتسم باستمرار الحرص على التلاقى مع السواد الأعظم من الحاسة الشعبية والاستمرارية الاجتماعية ، مختلفة فى ذلك عن مثيلاتها فى دول المغرب الصناعى الرأسمالى الليبرالى - وإن كانت لا تختلف عما نراه فى معظم مجتمعات الشرق الحضارى ، على اختلاف أنظمته الاجتماعية ، فى اليابان والصين ، فى الهند وأفريقيا ، وأجزاء هامة من أمريكا اللاتينية . ومن هنا وجب الاشارة إلى أن هذه الاشكالية ليست اشكالية منع بقدر ما هى اشكالية تحرك ابداعى وريادى متخصص ، يمكن أن ينطلق ، وهو ينطلق بالفعل ، فى قنوات تنتظره ، بل وتتوحد به فى أحيان كثيرة ، مادام هو لا يتنكر لها .

نقطة ثانية لا تقل أهمية فى هذا المجال ألا وهى موضوع فاعلية الابداع فى مجتمعاتنا .

لعل تحديد نوعية الإجابة فى هذا الصدد أيسر مما هى عليه بالنسبة للقضية الأولى . ذلك أنه من الواضح ، على أساس ما عرضنا له ، إن هذه الفاعلية ، فاعلية الابداع والريادة ، تتحقق فى الواقع فى ارتباطها العضوى بالمشروع الحضارى ، وعبر هذا

المشروع ، بوصفها الرأس المنقبة الطليعية لتحقيق المشروع . أى أن الابداع المتفرد ، المنعزل عن أرضية تشكل وتحرك المشروع الحضارى يصعب عليه أن يؤتى ثمارا فعالة ، بل ومن الممكن أن يؤدى إلى تضييق المجال أمام أصحابه .

***

أسماء كثيرة ، أمثلة رائعة مرموقة تتسابق لتشكل تصور الابداع الممكن التحقيق ، الابداع الفعال ، الابداع الفاتح .

فلو حصرنا الأمر على إنتقاء هذه الأمثلة داخل مجتمع واحد من مجتمعات أمتنا العربية فى مصر على وجه التحديد ، لطال السرد . دولة محمد على أولى الدول من حيث المزج بين رجال الفكر والسلاح فى الشرق الحضارى بأسره ، ستون عاما قبل دولة « ميجى » فى اليابان . ريادة الشيخ رفاعة الطهطاوى فى تكوين فلسفة الثقافة الوطنية وكذا تكوين كوادر الدولة الصناعية والحربية الجديدة . تحرك إبراهيم باشا من مصر إلى مركز الخلافة الإسلامية فى القسطنطينية عبر المسيرة العربية . الريادة الابداعية الخالدة لعبد الله النديم خطيب الثورة فى سنوات المنفى الداخلى . أحمد شوقى ، الرائد المبدع للشعر العربى المعاصر ، ثم جيل الحب والوفاء حول صلاح عبد الصبور ووفاته . سيد درويش ، العاشق الهائم لروح وطنه ، المبدع المجدد لموسيقانا العربية

العصرية الشعبية معا . محمود مختار ومدرسته وخلفاؤه ، جمال السجينى ، حامد عبد الله ، آدم حنين ، وغيرهم . الريادة القصصية ، والمسرحية على أيدى يوسف إدريس وتوفيق الحكيم ، نجيب محفوظ وعبد الله الشرقاوى ، ثم الجيل الجديد من كتاب القصة فى بلادنا بعد حرب أكتوبر . تجديد فنون الحرب ، استراتيجيا وتكتيكيا ، عبر حروب مصر العربية الست فى سيناء وعلى القنال ، وكذا فى اليمن . تجديد النظرة إلى الفلسفة على أيدى مصطفى عبد الرازق ، وفلسفة تاريخ الشخصية المصرية بفضل جمال حمدان وصبحى وحيدة وحسين فوزى وصحبهم . تجديد المعمار على أيدى حسن فتحى ، والصياغة السينمائية بفضل جيل كبير ، شادى عبد السلام، صلا ح أبو سيف ، ومن واكبهما . وماذا نقول عن الابداع التراثى العصرى معا لأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب فى شبابه ؟ أمثلة بين عشرات ، مئات ، من الأمثلة - فى إحياء العلوم والتاريخ والتكنولوجيا وعلم المصريات ، الرياضة والذرة - أعلام يشهدون على حركة تدور فى أعماق الأمة ، فى صمت وإصرار لم نذكر منها إلا نفر قليل من أعلام الآدب والفنون فقط . ولو أردنا هنا توسيع المجال إلى أرجاء أمتنا العربية ، منذ مشارف العصر الحديث باسم ابن خلدون والفارابى وابن سينا وابن رشد ، علامة لأجيال من علماء الرياضيات والطبيعة والطب وفنون العمارة والحياة، حتى أولئك

الذين فتحوا أبواب العصر ، لطالت قائمةالريادة والابداع والعمل الطليعى صفحة تلو صفحة . ولا شك أننا سوف نلقى هذه الأسماء الكريمة فى بحوث مواكبة وهى على كل حال ماثلة فى الأذهان والوجدان .

قائمة تطول مادام الاجتهاد قائما ، والمشروع الحضارى مطروحا على الأقل كفرض وواجب قومى ، والوحدة الوطنية مؤكدة تجمع بين بنات أمتنا وأبنائها ، بين رجال الفكر والسلاح ، منحى العيان والفن ، ومنهج العقل والعلوم .

معا إذن على طريق واحد ، نتعلم فيه من بعضنا بعضا ، إثراء لما ورثناه من إمكانات حضارية هائلة ، وتحديا لما يحاصرنا من صعاب وتهديدات لا بد وأن نقتحمها .

ولو قيل : ليس أمامنا إلا هذا الخيار ، لقلنا : لم لا ؟ فهل من إبداع دون بذل وصراع وعطاء ؟

الفصل السادس

الوجهة الحضارية للفكر
السياسى العربى المعاصر

- رسائل -

« إلى أرواح شهداء امتنا العربية فى حروب التحـرير والحركات الثورية - مادام « إن الشرف والمجد ملك لله وحده »

(مانويل دى فاليا ، موسيقار اسـبانيا والأندلس)

- ١ -

كاد الرأى يستقر حول التكون التاريخى للفكر السياسى العربى المعاصر ، وكذا فيما يتعلق بتركيبه الداخلى .

لقد بينا منذ ١٩٦٢ ، وخاصة فى رسالة ١٩٦٤ ، الأركان الرئيسية لهذا الموضوع .

١ - ١ وضع المسألة ، أولا ، ومن ثم تكون اشكالية الفكر العربى المعاصر . كان التساؤل منذ مطلع القرن التاسع عشر ، بل ومنذ طلائع التحرك الوطني فى النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فى مصر أيام على بك الكبير ، هو لِمَ الانحدار ؟ وما السبيل إلى النهضة ؟ .

كان الاقتحام المسلح تحت ألوية « الحملة الفرنسية » بقيادة بونابرت ، لأراضى مصر المحروسة عام ١٨٧٨ ، وكذا الصراع بين جيش الاحتلال الفرنسى وأسطوله من ناحية ، وبين الأسطول البريطاني المسيطرة على مفتاح البحر الأبيض المتوسط ، ومن ثم طريق الهند ، بمثابة ناقوس الخطر ، وكذا أول صدمة للركود المصرى والاسلامى فى البلاد العربية ، بعد أن عزلتها حركة الاكتشافات البحرية عن دور الجسر فى التجارة العالمية بين الغرب والشرق ، وهو الأمر الذى أكدته هيمنة الخلافة العثمانية العقيمة منذ

احتلال مصر على أيدى سليم الأول حتى احتلالها ثانية على أيدى بونابرت . عالم جديد يجمع بين الفكر والسلاح ، بين مبادىء الثورة البورجوازية وتكنولوجيا التكتيك الحربى فى مطلع عصر الثورة الصناعية ، التى لم تعشها فرنسا آنذاك ، مع جمع من الأفكار والآراء والنظريات والمذاهب تمت إلى العلمانية والفكر العلمى وأيديولوجية التقدم ، أى فى كلمة : المشروع الحضارى الغربى فى أوج تأججه .

١ - ٢ وأمام هذه الصدمة ، وابتداء من طرح الاشكالية على هذا النحو الثنائى ، بدأ الفكر المصرى ، ثم العربى الاسلامى ، يتشكل تدريجيا ، عبر نصف قرن ، فى اتجاهين تكوينيين ، أراد المستشرقون أن يطلقوا عليهما تسمية « التجديد الاسلامى » ، ولكننا حددنا تسميتها العلمية بشكل دقيق على أنهما : إتجاه « التحديث الليبرالى » ثم إتجاه « الأصولية الاسلامية » .

١ - ٣ تكوّن اتجاه « التحديث الليبرالى » ، إبتداء من تنظيم دولة مصر فى ١٨٢٦ حول الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى وصحبه من قيادات الفكر والعمل فى دولة محمد على ، ثم إسماعيل ، على أساس أن الاجابة عن السؤال الأول ، سؤال الانحدار ، إنما هو بالقول إننا انحدرنا لأننا لم نمارس عصر الثورات العلمية والصناعية والسياسية . ومن ثم فان مفتاح النهضة إنما يكون بأن

نعايش هذا العصر بكل معطياته ، وان كانت هذه المعايشة معايشة نقدية ، لأننا ننتقى ما يفيدنا ، ونرفض مالا يتفق مع شخصيتنا ، مع ما أسميناه فيما بعد : الخصوصية المصرية - العربية - الاسلامية . إن هذا الفرز النقدى واضح تماما ، ليس فقط فى كتاب الشيخ رفاعة الأول « تخليص الابريز فى تلخيص باريز » ، الذى يتغنى به دوما أنصار الموجة الغربية اليوم ، دون إدراك معانيه النقدية المرهفة ، بل فى الأساس فى مجموع أعمال الشيخ رفاعة ، مكوّن جهاز الدولة فى مصر ، ورائد الثقافة الوطنية بها ، وأول من نادى بمعانى الاشتراكية كما تجلى ذلك بوضوح ساطع فى آخر كتاباته وأرفعها مكانة ، ألا وهو « مناهج الألباب المصرية » .

١ - ٤ وإذا كان تكوّن إتجاه « التحديث الليبرالى » يرجع إلى مرحلة ١٨٢٦ - ١٨٤٠ ، فإن تكوّن الإتجاه الثانى ، إتجاه «الاصولية الاسلامية » ، يرجع إلى مرحلة إنحدار الدولة المصرية تحت ضربات العصابات المالية الأوربية بعد عهد سعيد ، وفى نهاية عصر الخديوى إسماعيل ، وخاصة مرحلة إقالته عام ١٨٧٩ ، حتى احتلال مصر بالسلاح ، وكان بريطانيا هذه المرة ، عام ١٨٨٢ . كان الجواب عن السؤال الأول : لقد انحدر العالم العربى الاسلامى لأنه ابتعد عن الأصول التكوينية لتراثه القومى الثقافى ، أى الاسلام الحنيف ، وما أضافته عصور الاستبداد وخاصة أثناء

الخلافة العثمانية ، من معان وتقاليد محرفة بالية ومن ثم فان تعدى الهوان والانحدار إنما يكون بالعودة إلى أصول الاسلام الحنيف ، روحا قبل أن يكون ذلك نصا ، كما أكده رائدا هذه الدعوة : جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده .

١ - ٥ وقد بينا بوضوح أن كلا من هذين الاتجاهين - أو ، بوجه أدق ، كلا من هاتين المدرستين التكوينيتين للفكر والعمل فى مصر والعالم العربى والاسلامى - تشعب خلال النصف قرن التالى إلى شعبتين ، تحت ضربات الاستعمار والاحتلال ، وتحديات حركات التحرر والتقدم الاجتماعى - السياسى : شعبة تقليدية محافظة ، وشعبة راديكالية ثورية .

أ) أما أتجاه " التحديث الليبرالى " فقد تشعب إلى شعبة تقليدية محافظة ، ألا وهى أحزاب البورجوازيات فى مصر والعالم العربى ، بأحزابها وهيئاتها المختلفة ، وهى التى عجزت عن مواجهة مهام مرحلة التحرر والديمقراطية الواسعة ، خاصة بعد أن تولي عدد من قادتها ، فى يمين الوفد ، وكذا فى أحزاب اليمين الرأسمالى فى مصر ، تصفية الجيل الجديد من الطلائع الشابة الوطنية المتقدمة . ثم ظهرت شعبة راديكالية ثورية ، اتجهت إلى الشعب العامل فى الريف والمدن على السواء ، ومنها بدأت الحركة الاشتراكية ، والتقدمية ، والشيوعية الوطنية ، خاصة فى مصر منذ ١٩٢٠ ،

وسرعان ماحاصرتها القوى المحافظة الرجعية من نفس الإتجاه لاجهاضها واستنزافها ، بينما حاولت القوى الصهيونية أن تتغلغل اليها المرة تلو المرة اللاقومية والأممية وشمول أيديولوجية التقدم والتنمية وأولويتها بالنسبة للقضية الوطنية ومقتضياتها ، وهى القوى التى لاقت حتفها فى اليسار المصرى بقيادة حسنى العرابى بين ١٩٢٤ و ١٩٣٠ ثم شهدى عطية الشافعي بين ١٩٤٧ و ١٩٥٢ .

ب) وكذا تشعب اتجاه " الأصولية الاسلامية " إلى شعبة محافظة رجعية ، أتخذت فى الأساس وجه السلفية الوهابية فى الجزيرة العربية ، وأيضا وجه الجماعات الدينية وأهمها " الاخوان المسلمون " رغم قاعدتهم الشعبية الواسعة ، رافعة شعار الدولة الدينية بوصفه مفتاح المفاتيح . وفى مقابل هذه الشعبة ، ظهرت شعبة راديكالية ثورية ، اتجهت بشكل واضح نحو الاسلام السياسى ، خاصة فى أحزاب " مصر الفتاة " " والحزب الوطني الجديد " ، وفوق هذا وذاك فى الفلسفة السياسية والتنظيمية القومية الشمولية لهيئة " الضباط الأحرار" .

إن عملية التشعب هذه تمت حول صدمات الأزمة الاقتصادية العالمية بين ١٩٢٩ و١٩٣٢ وتفاقمت ابتداء من تأجج الحركات الثورية فى مصر والعالم العربى التى تلت هذه الأزمة منذ ١٩٣٥ حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وماواكبها من حروب تحرير وثورات في معظم الأقطار والدول العربية .

١ - ٦ وعندما تركزت السلطة بين أيدى " الضباط الأحرار " فى مصر إبتداء من ٢٣ يوليو١٩٥٢ وخاصة فى ربيع ١٩٥٤ ، بقيادة جمال عبد الناصر ، بدأ التفاعل الجدلى العميق يتقدم ، ولكن ليس بين الاتجاهين التكوينيين للفكر والعمل السياسى العربى المعاصر فى حد ذاته . ذلك - ونحن هنا نركز علي مصر -أن الشعبتين المحافظتين الرجعيتين لكل من الاتجاهين الرئيسيين ، أى أحزاب البورجوازية المصرية بقيادة « الوفد المصرى » حول فؤاد سراج الدين آنذاك ، وكذا جماعة «الاخوان المسلمون » حول الشيخ حسن البنا ، تنكرتا لثورة يوليو ١٩٥٢ ، منتظرة اللحظة التاريخية التي سوف تمكنها ، على ماكانت تعتقد ، من استرداد مفتاح المبادرة السياسية . ولكنما الصراع تحدد ، وارتفع مستواه ، بحدة غير مرتقبة ، بين الشعبتين الراديكاليتين الثوريتين لكل من اتجاهى التحديث الليبرالى والأصولية الاسلامية ، أى القوى التقدمية الاشتراكية من ناحية ، وقيادة الثورة باسم « الضباط الأحرار » من ناحية أخرى ، وهما الشعبتان اللتان اختارتا الثورة طريقا النهضة .واستطاعت قوى الظلام - فى الخارج والداخل معا - أن تقيم الخلاف بينهما ، وتقيم تلك « الحرب فى الظلام » التى اسـتنزفت طاقت مصر فى الداخل والخارج معا عبر ثلاثين عاما إلى درجة هزت أركان العالم العربى والاسلامى ، بل ونهضة شعوب الشرق رغم باندونج .

التحليل قائم ، وقد أصبح الآن جزءا تكوينيا من معظم الكتابات والاتجاهات الفكرية والسياسية المعنية بمصر والعالم العربي والاسلامي ، مع إضافات وتعديلات هنا وهناك حسب الظروف والخصوصيات وأسلوب العمل الاجتماعي - السياسي ، بطبيعة الأمر .

بقي أن نتساءل : أين نحن من هذا التحليل ؟ أين الفكر السياسي العربي المعاصر من قاعدة انطلاقه هذه ؟

- ٢ -

كان لابد أن نبدأ من هذه المقدمات - وهى القاعدة الركنية لكل تحليل فى هـذا المجال ، يقوم على أساس الجدية والواقعية معا .

ولكنما تضاعف الصعاب ، واشتداد المعركة الدولية ، واحكام الحصار الجيو - سياسى للعالم العربى ، واحتلال الدولة الصهيونية دور المركز للهجوم الاستراتيجى الحضارى المضاد الشامل ضد العالم العربى ، خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وتفجير سلاح البترول ، ثم الثورة الإيرانية ، ادخلت إلى ساحة الفكر السياسى العربى المعاصر عناصر جديدة ، ومؤثرات تكوينية أثرت عليه فى الأعماق ، وجعلت لزاما علينا أن نرصدها مادمنا بصدد تبين وجهة الجديد فى الفكر السياسى العربى المعاصر فى نهاية القرن العشرين وبدايات القرن التالى .

وقبل أن نبدأ فى تلخيص أهم المحاور الاتجاهية التى تشكل وجهة التجديد فى الفكر السياسى العربى المعاصر ، وجب علينا أن نلخص المؤثرات التى لعبت دورا فعالاً فى هذه العملية :

أ) كان العامل الأول هو إنكسار يونيو ١٩٦٧ ، أى إنكسار أهم دولة تملك القوى المسلحة والاقتصادية الفعالة فى العالم العربى

بقيادة جمال عبد الناصر فى حرب « الأيام الست » السوداء . ان المتأمل لهذه المرحلة ليدرك بوضوح أن هذا الانكسار لم يكن فقط بدءاً لنهاية قيادة جمال عبد الناصر لحركة الوحدة العربية وتحقيق حلم الدولة العربية الموحدة ، وأنما أثر بشكل مباشر على الحد من الاتجاه التقدمي الثورى فى معظم أقطار الأمة العربية ، رغم حدوث عدد من التحركات الثورية هنا وهناك ، ظلت عاجزة تماما عن أن تقدم البديل المؤثر بعد ضربة ١٩٦٧ .

ب) ثم كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، بماكان لها من مغزى حضارى بالغ : فقد حولت البترول من سلعة إلى سلاح ، وحركت العالم الأسلامى الأفريقى الآسيوى من المغرب إلى بحر الصين فى أعماقه ، بحيث أصبح من الواجب اجهاضها ، بعد توقف التحرك العسكرى . وقد تم هذا فى اتفاقية كامب ديفيد المشئومة عام ١٩٧٨ ابتداء من الخلط بين اجماع شعب مصر على وقف الحرب من ناحية وبين اجماعه المتشدد المبدئى الذى لارجعة عنه ، لرفض كل تطبيع مع العدو الصهيونى ، وكذا نبذ الدعوة إلى الأنفضاض عن الدائرة العربية ، الإسلامية ، الشرقية ، أى التنكر ل " فلسفة الثورة " التى أرست قواعد المشروع الوطنى ، القومى ، وكذا المشروع الحضارى بالتفاعل مع مبادىء باندونج الخمسة ، بحيث أصبحت " ميثاقا وطنيا " بمعنى الكلمة لشعب مصر والأمة العربية جمعاء . وقد جرحت اتفاقية كامب دافيد الكرامة الوطنية والقومية والحضارية

المصرية العربية الإسلامية الشرقية فى أعماقها ، حتى كانت مأساة ١٩٨١ ، التى أدمت كافة القوى السياسية وكافة المدارس التكوينية للفكر والعمل فى مصر ، وانتهت بمقتل رئيس مصر لأول مرة فى تاريخها السبع ألفى يوم ٦ اكتوبر ١٩٨١ .

ج) وقد ترتب على هذا التوغل الصهيونى ، باسم السلام ، والاصرار على فرض " التطبيع " أن قامت ثورة ايران الوطنية الشامخة بقيادة الاسلام السياسى الشيعى حول الأمام الخمينى وصحبه ، لتفكيك أقوى دولة تمثل الموجة الغربية على أرض الشرق الاسلامى آنذاك . أى أن الثورة الاسلامية فى ايران جاءت ، موضوعيا ،ردا على الموقف فى مصر ، وكأنما الهدف هو محاصرة التوغل الغربى - الصهيونى ، ووقف الموجة الغربية ،والعودة إلى الأصول . أو هكذا فى بادىء الأمر . وسرعان ما اتجهت الثورة الاسلامية فى ايران إلى أن تقدم بديلا للدولة الوطنية التى لم تتواجد منذ قرنين ، بحيث أصبح ممثلو الاسلام السياسى الشيعى هم ، فى آن واحد ، الدولة الوطنية المستقلة الايرانية المرتقبة . من هنا بدأ اللبس ، بين مكانة الاسلام الحضارى ، وأثره السياسى ، وهو أمر قائم ومبدئى وإيجابى فى عموم الاطار الحضارى الاسلامى الافريقى - الآسيوى وأمتنا العربية فى قلبه ، وبين الانتقال المتعجل من الأصوليةالاسلامية إلى ممارسة سلفية ، إلى

هيمنة الدين هيمنة كاملة على كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في دولة كبيرة ، شقيقة ، عزيزة لها وزنهافى المنطقة ، وفى العالم أيضاً .

د) وخلال هذه المرحلة ، بدأت أركان الهجمة الحضارية المضادة الشاملة للغرب والصهيونية ضد الأمة العربية والعالم الاسلامى تعد العدة لتفكيك شمل الأمة العربية بإثارة الحروب بين مختلف الدول ، وتصعيد الأزمات والمصاعب بينها دون هوادة وتدبير الحرب الأهلية فى الكثير من المناسبات ، وخاصة فى لبنان الشهيد، وتمزيق شمل شعب فلسطين ومطاردته من منفى إلى منفى دون هوادة ولا رحمة . وفوق هذا وذاك ، محاولة حصار مصر بقصد تحقيق « احتجابها » - بغية القضاء على فاعلية التحرك العربى ، مادام قلبه قد أصيب فى الأعماق وحوصر ، وأبعد من مكان الفاعلية والمبادرة التاريخية . أو هكذا تصورت هذه الاركان ورجالها فى الداخل .

مرحلة التحول اذن ، أو ، بوجه أدق ، مرحلة تشكل وجهة التجديد في الفكر السياسى العربى المعاصر أنما هى مرحلة ١٩٦٧إلى ١٩٧٩ ، من الناحية العربية الداخلية المتخصصة .

وقد واكبت هذه المرحلة مرحلة أخرى ، أشد خطورة وهى مرحلة استقطاب العوامل والعناصر التكوينية لتغيير ميزان القوى فى العالم ، توطئة لتشكيل نظام عالمى جديد كعملية تاريخية غاية فى

التعقيد ، تمتد عبر عشرات السنين . إنها المرحلة التى بدأت ، على وجه التحديد ، بين تحرير الصين تحت لواء الاشتراكية فى أكتوبر ١٩٤٩ ، وبين أكتوبر على أرضنا العربية .

هـ) دائرتان اذن : الدائرة الكبرى تغير ميزان القوى العالمى ، من ١٩٤٩ إلى ١٩٧٣ ، ثم دائرة الانكسار وبدء الانبعاث - الاسلامى في العالم العربى والاسلامى ، بين يونيو ١٩٦٧ وخريف ١٩٧٩ .

يرتفع الستار اذن عن عملية التغير وتشكل محاور التحرك ، ابتداء من التفاعل الجدلي بين هاتين الدائرتين - وأمتنا العربية فى قلبها .

- ٣ -

محور المضمون الحركى

كان للوثبة العربية ، وخاصة لحروب التحرير ، والحروب ضد الصهيونية ، والحروب المواكبة لها مساندة للتحرك الوحدوى والاستراتيجي العام ، أثر بالغ فى تنمية الروح الثورية ، وكافة الأيديولوجيات الثورية ، وقد تشعب هذا المد للروح الثورية إلى ضروب مختلفة ، يصعب رصدها بالتفصيل . وإنما نكتفى هنا بالاشارة إلى مابلغته هذه الموجة فى قلب الحركة الفلسطينية ، اذ رفعت راية « الثورة » بدلا من « التحرر الوطنى » عنوانا لها وعلما ، بشكل مغاير تماما لحروب التحرر الوطنى فى الصين وفيتنام والجزائر والعديد من الدول والمجتمعات الأخرى التى كانت تتحرك على أرضها وانطلاقا من تواجد شعبها ومجتمعها بين حدودها التاريخية – الجغرافية . وقد ترتب على هذه النقلة أمور لا تغيب عن البال ، من حيث اضعاف التحرك الفلسطينى ، خاصة فى مرحلة الجزر العامة التى أصابت الأمة العربية بعد كامب ديفيد . وهناك أيضاً مجموع الأيديولوجيات وتحركات اليسار الجديد والموجات اللاقومية ، الأممية مظهرا ، المتأقلمة فى واقع الأمر مع جماعات

دخيلة لا وجهة لها إلا التنكر والفكر الرافض ، والفوضوية ولكنما جوهر التحرك الثورى ، والأيديولوجيات الثورية ، ظل كامنا فى قلب الحركة الوطنية فى مختلف الأقطار العربية ، وفى حركة القومية العربية المتجهة صوب الوحدة ، حول جمال عبد الناصر ومن واكبه فى العالم العربى ، اللهم إلا المنطقة النفطية التى عاشت فى تلاحم عضوى مكثف مع الغرب الاستعمارى ، حتى سقطت أقنعة الجبروت الزائف فى معارك لبنان ومأساة بيروت والعجز الشامل للحد من العدوان الصهيونى فى الشرق العربى .

كان لابد لهذه الموجة أن تعيد ترتيب حساباتها . كان لابد لها أن تعى الواقع ، بشكل واقعى ، يرفض أول ما يرفض الهيام الطوباوى من ناحية ، ولكنما يركز الرفض على الاستسلام ، والتردى والتفسخ والعمالة السياسية والحضارية التى تفشت معانيها وقواها وأنماطها فى معظم أنحاء أمتنا العربية بعد مرحلة ١٩٧٦ - ١٩٧٨ .

كان المنتظر أن تكون هذه النقلة - من الأيديولوجية الثورية إلى الواقعية النقدية - نقلة تلتف حول معانى وشعار « الأزمة » . وقد اجتهدت أجهزة كثيرة ، عن وعى أو بدون قصد ، إلى التركيز على اشكالية الأزمة ، يوما بعد يوم ، إلى درجة بلغت أوجها فى الوقت عينه الذى رأينا فيه مسار عدد من أهم الدول العربية يدخل مرحلة الانضباط والنضج والاتزان ، لمواصلة المسيرة الوطنية والقومية

والحضارية معا . وسوف نلقى هذا المعنى فى تحليلنا للمحاور التالية ، ولكنما وجب التنويه هنا بأهمية اثارة موضوع « الأزمة » بينما تدل المحتويات الاحصائية كلها على أن كافة المؤشرات فى كافة قطاعات الحياة الاجتماعية ، دون إستثناء ، فى عموم الأمة العربية ، على تنوع أقطارها وأنظمتها ، فى تصاعد مطرد ؛ بل وأن معدل هذا التصاعد المطرد أعلى منه فى أى منطقة أخرى ، اللهم إلا فى شرق آسيا ، وهى قلب التحرك العالمى الجديد . ولكنما أيديولوجيـة « الأزمـة » ، واشكاليـة « الأزمـة » ، والانكبـاب على « الأزمة » ، و« التأزم » واللطم المستمر ، والتنكر بشكل شرس وبدون حياء لكل ما أنجزته أمتنا العربية فى مرحلة ما قبل الثورة ومرحلة الثورة وحتى فى مرحلة التراجع رغم كماشات الحصار وشراسة العدوان . كأنما كل هذا لم يتم ، ولا وجود له ، وعلينا أن نبدأ من الصفر ، أى أن نتحول إلى نقلة لتجارب وأفكار وأنماط من يحاصرنا، كى ندخل فى « حوار متحضر » مع الغرب المهيمن ، ونقتلع جذور خصوصيتنا وطاقتنا الذاتية والاعتزاز بمنجزاتنا ، وكأنها أعدى أعداء شعوبنا ومجتمعاتنا وأمتنا العربية .

ولكن واقع الأمر لم يتجه هذه الوجهة اطلاقا ، بل على العكس ، فقد رأينا الطلائع السياسية والفكرية فى أمتنا العربية ، وفى مصر على وجه التخصيص ، تنتقل من الأيديولوجية الثورية إلى الواقعية

النقدية على وجه التحديد - فى حوار صريح ومواجهة حادة ، ولكنهاتتسم بالتآخى والتسامح ، مع سلبيات الماضى ، بكافة مستوياته ومراحله ، وأيضاً فى تقييم إيجابيات هذه المراحل بشكل مؤكد وبكل إعتزاز وفخر وقوة . ان هذا الاتجاه إلى الواقعية النقدية ، فى قلب الفكر السياسى العربى المعاصر ، بعد مرحلة التردى ، تمثل نجاحا جادا وإيجابيا إلى درجة بعيدة ، لو قدرنا ظروف الحصار والهجوم المضاد الشامل ، ولو قدرنا أيضاً أن الجيل الجديد من شباب أمتنا العربية عاش فى شبه عزلة من حركة الفكر والعمل فى العالم منذ نحو ثلاثين عاما ، ولم يتلق من هذا العالم إلا ما نقلته إليه وسائل الاعلام الغربية ، وكلها بين أيدى صهيونية ضارية ، بحيث رأينا قطاعات من المثقفين المطلعين على مجريات الأمور إلى حـد ما وكأن لاهم لهم إلا نقل هـذه المعارف أو « المعطيات » أو « المعلومات » بلغتنا القومية ، مرجعا لفكرنا العربى السياسى . وقد بدأت هذه الموجة أن تنكسر ، أو بالأحرى أن تذبل نظرا لضحالة رجالها وتفشى أمرهم وتبيان الجماهير الواسعة أن هذه الأبواق العربية المتغربة ، المدعمة نفطيا ، عاجزة حتى عن نقل مصادر تفكيرها بشكل ذكي وخلاق .

وقد ساعد هذا الانتقال إلى الواقعية النقدية ما أصاب الرسالة الرئيسية لأنصار التغرب فى العالم العربى فى الصميم : إن تدهور

مكانة جبروت الإمبريالية الاميركية بين صفوف القطاع المحافظ ، اليمينى ، الرجعى ، وكذا السلفى النفطى من الطبقة السياسية والأنظمة العربية ، حول عجزه فى معركة بيروت وإبرام الاتفاقية الاستراتيجية مع الدولة الصهيونية فى نهاية ١٩٨٣ ، وتخبط السياسة والاستراتيجية ، أسبوعا بعد أسبوع ، بل يوما بعد يوم ، خلال هذه المرحلة ، وكذا هذيان سياسة الولايات المتحدة بالنسبة للحرب الباردة والمواجهة المفتعلة مع الاتحاد السوفييتى من ناحية ، يدا فى يد مع ازدراء الشعور القومى الصينى فيما يتعلق بتايوان من ناحية أخرى ، واكتفاء الدولة العملاقة - التى قيل إنها تملك ٩٩٪ من أوراق اللعبة كلها - باحتلال غرانادا ، وإثارة الحروب العدوانية الرخيصة ضد الحركات الاستقلالية فى أمريكا الوسطى ، إن هذه العناصر مجتمعة أدت إلى تحول كبير من الأيديولوجية المضادة للثورة فى العالم العربى إلى موقف أكثر إتزانا ، يمكن أن يوصف أيضاً بأنه موقف واقعى نقدى - من الرافد الآخر ، من القطاع التقليدى ، المحافظ ، اليمينى ، السلفى ، الرجعى . هكذا عادت عالمية العالم تحتل مكانتها ، بدلا من الرهان على قطب واحد .

– ٤ –

محور وحدة التحرك

٤ – ١ كانت « وحدة التحرك » ، قبل مرحلة ثورات التحرر فى العالم العربى ، أى قبل مرحلة ١٩٢٩ – ١٩٤٦ بعد ١٩٥٢ ، هو الدولة الوطنية ، سواء أكانت تابعة أو مستقلة ، وهى الوحدة التقليدية للتحليل والعمل فى مجال علم السياسة والعمل السياسى معا .

وقد إنتقلت هذه الوحدة إلى مرحلة الاطار القومى – الثقافى الأوسع ، اطار الأمة العربية ، إلى حد أن بدأ إستعمال تسمية « الوطن العربى » إمعانا فى هذا الاتجاه ، بحيث امتزجت « الأمة »، « والوطن » ، العالم ومكان التواجد الاجتماعى المتخصص . كانت هذه مرحلة القومية العربية ، والاتجاه الحثيث نحو تأسيس أول دولة عربية متحدة ، باسم « الجمهورية العربية المتحدة » بين مصر وسورية بقيادة جمال عبد الناصر . سنوات التحدى والتحرك المتعجل إلى رسم خريطة جديدة للأمة العربية ، تجاهلت إلى حد بعيد خصوصيات المجتمعات الوطنية ، وكذا التجمعات الاقليمية الطبيعية ، ومكنت العدو من إثارة الثغرات وضرب تجارب الوحدة ، الواحدة تلو الأخرى ، من الخارج ومن الداخل معا .

٤ - ٢ وهنا أيضاً نرى أن الانتقال من الثورية إلى الواقعية النقدية يتحقق خطوة خطوة :

أ) برزت من جديد خصوصيات المجتمعات الوطنية ، أى المجتمع القومى على وجه التحديد ، بقدر ما كانت توجد مجتمعات قومية محددة فى العالم العربى ، خاصة فى مصر والمغرب ، واليمن رغم تجزئتها .

ب) وظهرت أيضاً التجمعات الاقليمية التى تسعى ، إما إلى الحلول محل المجتمع القومى غير المتواجد بمعنى الكلمة ، اللهم إلا على صورة الدولة الوطنية - والدولة هنا وحدة للتحليل ، بينما الأمة ، أى المجتمع القومى ، وحدة للتحليل والعمل معا ، أى الوحدة الركينة الوحيدة - وإما للجمع بين عدد من الدول الوطنية فى إطار تاريخى - جغرافى متقارب . هكذا بدأت محاولات لجمع الشمل فى الشرق العربى ، وكذا فى الجزيرة العربية والخليج ، ثم المغرب ، بينما دبت الحركة من جديد فى مشروع وحدة وادى النيل ، وكان من الطبيعى أن تمتد إلى ليبيا .

وهكذا تشكلت الدوائر الأربعة الاقليمية التى منها تتكون أمتنا العربية : المغرب ؛ دائرة النيل وهى تشمل مصر والسودان وليبيا وتمتد جنوبا إلى الصومال ؛ المشرق العربى سواء كان سورية الكبرى أو الهلال الخصيب ؛ ثم الجزيرة العربية والخليج .

ج) وقد ترتب على تشابك هذين الاتجاهين أن بدأت الرسالة التى قدمناها لأول مرة فى ١٩٦٢ - ١٩٦٤ تلقى مقبولية أوسع بكثير من ذى قبل . ان فكرة « الأمة ذات المستويين » بدت وكأنها الاطار الذى يمكن أن يجمع بين المستوى الأعم ، القومى - الثقافى، مستوى الأمة العربية أو العالم العربى ، وكذا المستوى الواقعى الحركى المباشر ، مستوى المجتمع القومى ،الدولة الوطنية المستقلة ، بشكل يؤكد معانى وحدة المصير ، وكذا خصوصية الاشكالية الآنية وأسلوب التحرك واستقلال الارادة فيما يتعلق بتحديد أهداف الولاء الوطنى والمشروع الوطنى . إن صيغة الجمع بين هذين المستويين ، هاتين الدائرتين ، لا تزال مطروحة للبحث والاجتهاد من خلال الممارسة العملية فى ميدان السياسة ، خاصة بعد أن أبعدت « جامعة الدول العربية » من مركزها التاريخى ، قاهرة المعز ، وأصبحت أضعف بكثير مما كانت عليه من ذى قبل . ولكنما الاتجاه مؤكد ، من ناحية إلى الأخذ بهذا التمايز إلى دائرتين، أو مستويين ، ومن ناحية أخرى إلى ضرورة توكيد أواصر التفاعل الجدلى ، والترابط العضوى ، المصيرى بينهما . وهنا تأتى مكانة المشروع الحضارى لأمتنا العربية ، محصلة لمختلف المشاريع القومية حيثما وجدت ، وهو أمر لا يتسنى إلا للمجتمعات القومية ذات الخصوصية الواضحة عبر التاريخ ، فى تفاعل جدلى مع القوى الرئيسية التى منها يتشكل ميزان القوى العالمى المتحرك .

— ٥ —

محور تنظيم القوى

٥ – ١ كان لابد أن يبدأ التجديد من محور « المضمون الحركى» لينتقل إلى محور « وحدة التحرك » . وفى قلب « وحدة التحرك » ذات المفهوم الجديد ، أصبح لزاما على الفكر السياسى العربى المعاصر ورجاله ومدارسه أن يتدابروا أمر محور « تنظيم القوى » المتحركة داخل المستويين المذكورين : مستوى الأمة العربية ومستوى المجتمعات القومية المتخصصة .

كان الوضع التقليدى ، قبل عصر الثورات ، يقوم على تقليد آلى ، أعمى ، سطحى ، لمعانى الحياة السياسية الغربية ، خاصة الليبرالية . وقد تمثل ذلك فى ظهور وتعدد الأحزاب ، في الحياة الحزبية ، باعتبار أن الحزب هو أداة الحكم ، ثم فى التباكى على زوال هذه القشرة وكأنها عنوان للكارثة .

٥ – ٢ ثم بدأ التحليل السياسى يدقق النظر . فالأحزاب السياسية ، بوصفها أداة للعمل السياسى ، لم تظهر فى تاريخ السياسة الا فى القرن السابع فى انجلترا بعد ثورتها ، ثم فى القرنين التاليين ، فى نهاية القرن الثامن عشر ، وأساسا فى القرن

التاسع عشر فى أوربا ، وحتى جاءت التجربة الدستورية البرلمانية الأولى فى العالم العربى عام ١٨٧٦ على أيدى الخديوى اسماعيل فى مصر ، مما أدى إلى نفيه علي أيدى دول أوربا « الديموقراطية» عام ١٨٧٩ ، توطئة لاحتلال جميع ماتبقى من الأراضى العربية المستقلة بالسلاح عام ١٨٨٢ . ويدأ السؤال ، بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، يتجه إلى العلاقة بين الحزب السياسى بوصفه أداة للحياة السياسية والنشاط السياسى من ناحية ، وبين السلطة السياسية . فهل حقيقة أن الحزب السياسى ، كل حزب سياسى ، كل الأحزاب السياسية ، فى كل بلاد العالم برغم خصوصيتها وتباين ظروفها ، هو صاحب « السلطة » ؟ أفلا تؤثر خصوصية مختلف المجتمعات ، أى التكون التاريخى المتمايز للمجتمعات المختلفة ، وتكوّن جهاز السلطة فيها على طبيعة الأداة التى تمارس هذه السلطة ؟وهل جوهر أداة السلطة فى انجلترا هو ذاته فى اليابان ؟ فى فرنسا الثورة البورجوازية كما هو فى الأتحاد السوفيتى ؟ فى صين الكونفوشية – السماوية ، بعد المسيرة الطويلة ، كما هو فى الولايات المتحدة ، بلاد المستوطنين وضعف السلطة المركزية ، الفدرالية ؟ بدأ التساؤل ، ويدأ العد التنازلى بالنسبة لأنصار الليبرالية ، المؤمنين أن الأحزاب هى مفتاح السلطة الفعلية .

وقد بين التحليل الدقيق المقارن لأهم المجتمعات القومية المتخصصة أن جهاز الحكم ، السلطة الفعلية ، إنما يتحدد حسب

ظروف التاريخ الذى فى اطاره تشكلت هذه المجتمعات . سوف يلعب الجيش ، أو الطبقة البورجوازية ، أو الحزب الثورى الذى هو فى جوهره جيش التحرير وكوادره ، أو جبهة ضمنية بين الاقطاعية الملكيةوالبورجوازية الصناعية النامية ، أو جهة أوسع بين مختلف مدارس الفكر والعمل ، من خلال حزب أو حزبين رئيسيين ، أو حتى نوع من الرباط بين الشارع وزعيم ملهم فى بعض الأحيان ، إنما تمثل صوراً متباينة للحكم والسلطة السياسية .

ومن هنا أصبح التساؤل : كيف ندرك خصوصية الأمة العربية فيما يتعلق بالحكم ؟ وبالتالى كيف يتم تنظيم القوى لتحقيق معانى كسر الانكسار والتحرر من الامبريالية وحصار الهيمنة العنصرية والطغيان ؟ كيف أيضا السبيل إلى تدبير المنزل ، إلى تعبئة القوى الذاتية ، إلي الافادة من كل ايجابيات مختلف المجتمعات القومية التي منها تتكون أمتنا العربية ؟

وقد أراد الفكر الغربى المتسلط فى أركان أمتنا العربية أن يزيف وضع التساؤل ، وذلك باثارة اشكالية « أزمة المثقفين » ، أى اشكالية الحرب فى الظلام بين رجال الفكر ورجال السلاح . وقد تمت بالفعل مواجهات في الظلام أدمت أوطانا عزيزة فى قلب أمتنا العربية . ولكنما الموضوع ، لو طرح على هذا النحو ، لايمكن الا وأن يؤدى إلى الحل الليبرالى ، أى إلى تقليد الأنظمة البرلمانية فى العالم الرأسمالى الغربى ، وكأنها ، وحدها ، تملك مفاتيح الحركة .

إن الخلط بين الليبرالية الرأسمالية الغربية من ناحية ، وبين الديمقراطية – أى مشاركة قوى الشعب العامل فى تحديد القرار ومراقبة تنفيذ القرار ، والافادة من ثمار تنفيذ القرار ، إن هذا الخلط هو الذى يكون جوهر أزمة الفكر السياسى الذي اعتنق شعارى التحرر والحرية معا ، تعبيرا عما تجيش به نفوس الجماهير الشعبية الواسعة في أمتنا .

٥ – ٣ ومن هنا ، بدأ التركيز على المفهوم الجديد للديمقراطية – لا الليبرالية – على أنها « جهة وطنية متحدة » كما دعا اليها الشهيد الرائد شهدى عطية الشافعى عام ١٩٤٦ ، وقد تطور هذا المفهوم المركزى إلى تصور جبهة وطنية متحدة ذات مستويين :

– المستوى الاجتماعي – السياسى : أى مستوى تمثيل مختلف الأحزاب والتنظيمات والاتحادات والنقابات التى تمثل مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية داخل المجتمع القومى المتخصص .

– المستوى الفكرى – الحضارى : أى مستوى تمثيل مختلف المدارس التكوينية للفكر والعمل ، المتشعبة من اتجاهى التحديث الليبرالى والأصولية الاسلامية ، بكافة فروعها وتشعباتها .

وقد بدأ التفكير جدياً فى أن هذا السعى – وهو يختلف حسب البلدان والمجتمعات العربية إبتداء من خصوصيتها – بفتح الطريق واسعا إلى تعبئة القوى الداخلية وترتيب هذه القوى وتنظيمها ،

والافادة منها إلى أبعد درجة ، وهو - فى كلمة - المفتاح الأساسى لصد العدوان وكسر الإنكسار .

الانتقال هنا إذن من مفهوم « الوحدة » و « الأمة » بالمعنى العـام ، إلى مفهوم ترتيب البيت الداخلى ، وإحالته إلى قلعة منيعة ، إلى ترسانة فعالة ، ابتداء من تنظيم القوى الذي أصبح الآن مقبولا لدي أوسع قطاعات الشعوب العربية ، بينما لايزال رجال الفكر السياسى العربى فى مرحلة انتقال من الوضعية التقليدية لإشكالية الفكر السياسى - بمفهومه الحزبى - الليبرالى المنقول عن الغرب الرأسمالى - ، وبين هذا التشكيل الجديد لتنظيم القوى الذى يستشعره الشارع بوضوح وجلاء ، من جراء تجاربه وممارساته ، وادراكه العميق لمعني الديمقراطية بمـفهومها الشعبى الفعـال بعيداً عن « خيال الظل » .

- ٦ -

محور فاعلية العمل السياسى

٦ - ١ كان مفهوم الفاعلية قبل عصر الثورات، ينحصر فى تغيير الأغلبية البرلمانية ، أو نجاح المظاهرات أو، على أحسن تقدير، فى الحصول على اتفاقية دولية أكثر تسامحا ولياقة. وقد احتفظت هذه المرحلة، مرحلة الحركة الوطنية التقليدية، بقيادة البورجوازية المحلية ، على أسلوب الدبلوماسية ، مما اقتضى أن تعتمد الدول العربية اعتمادا كبيرا على من تصورت أنهم « حلفاء لها فى الخارج » - أى على القوى المتناقضة فى « نظام الأمم » الغربى الصياغة حتى يالطا. كانت هذه الصياغة السائدة تتفق مع عدم الجمع ، حتى مرحلة ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، بين الاستقلال الوطنى والثورة الاجتماعية ، وكأنهما هدفان لمرحلتين تاريخيتين مختلفتين تماما ، كما حددته الفلسفة السياسية والأيديولوجية القادمة من الغرب وقد تقبل الفكر السياسى العربى المعاصر هذه الوضعية ، متناسيا تماما مغزى حروب المقاومة والتحرير بقيادة الأمير عبدالكريم والأمير عبدالقادر وجيش مصر باسم الشهيد البطل محمد عبيد فى ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، وخاصة مغزى « التنظيم

السرى » وراء الجبهة البرلمانية الوفدية المتهادنة ، وقد صاغه وقاده العقيد عبدالرحمن فهمى ، من شباب الوفد، والنقابيين ، وضباط الجيش الثوار بين ١٩١٩ و١٩٢٣.

٦ ـ ٢ ثم انتقلت المعركة إلى مستوى أعلى وأعمق بكثير. لم تعد المسألة الحصول على استقلال صورى ، أو حتى استقلال حقيقى إلى درجة معقولة ، أى إضافة بعد الاستقلال الاقتصادى إلى بعد السيادة السياسية المعترف بها دوليا. ولكنما ظهور الدولة الصهيونية، قلعة للهيمنة الحضارية الغربية الأمبريالية والعنصرية فى قلب أمتنا العربية، لشطر جناحها الأفريقى من جناحها الاسيوى ومحاصرة مركزها القيادى فى مصر ، تضفى بعدا حضاريا جديدا، أخطر بكثير من أى تصور سابق ، منذ بدء التاريخ حتى عصرنا هذا وإلى مدى غير قصير أمامنا.

إن الدولة الصهيونية تكونت بناء على قرار من الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ، على أساس اقتراح تبنته كل من بريطانيا العظمى والاتحاد السوفييتى بعد حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، وما حددته الحركة الصهيونية العالمية ثمنا لخسائرها أثناء هذه الحرب من معسكرى الغرب آنذاك. قامت الدولة الصهيونية من خلال النفاق السياسى والحرب التى اصطنعها الاستعمار البريطانى فى فلسطين ، تماما كما فعل فى الهند بين الهند وباكستان. ولكنما هذه

الدولة تسلحت وتكونت على أساس الكادر السياسى والسلاح القادم من الدول الاشتراكية حتى حرب السويس عام ١٩٥٦. وبعد ذلك تسابقت دول الغرب الاستعمارية لتبنى القضية وتسليح القلعة الضاربة فى أرضنا . أما الآن، وقد تحولت هذه الدولة إلى ترسانة رهيبة بفضل الاتفاقية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وجنوب أمريكا وكافة القوى الرجعية والعنصرية فى العالم ، فقد أصبح الأمر على أرفع مستوى من الخطر السياسى والاستراتيجى.

إلا أن التحدى الحقيقى لم يتبدى للفكر السياسى العربى - وهو هذه المرة على وئام مع الشارع العربى - فى المجالين السياسى والاستراتيجى ، ولكنما فى توغل الموجة الغربية : الفكر اللا قومى، الأيديولوجية الرافضة ، الانحلال الخلقى ، التنكر لخصوصيتنا الحضارية والثقافية والقومية ، إفساد معانى العروة الوثقى والوحدة الوطنية ، الدعوة إلى الدول الطائفية الاقليمية ، - أى ، فى كلمة ، بث الفساد لتفكيك عرى الأمة العربية من الداخل ، تحت ستار «التحديث» بوصفه تقليداً ونقلا للعلم والتكنولوجيا والمعرفة ، وفوق هذا وذاك للعادات والتقاليد ، عبر الجسور الصهيونية الممتدة من كافة أنحاء العالم الغربى الرأسمالى وقطاعات أيضا من الحركة الاشتراكية العالمية ، رغم وقوف الاتحاد السوفييتى والدول الحليفة بالإضافة إلى الصين الشعبية والدول الاشتراكية اللا - غربية ، وقفة مبدئية مع الأمة العربية فى وجه العدوان الصهيونى.

٦ ـ ٣ وقد ترتب على هذا الأمر أن استشعر الشارع العربى ، الحركة الوطنية بالمعنى الواسع ، وكذا الفكر السياسى العربى ، حاجة جديدة إلى إعادة الحسابات. إن العون الخارجى ، والتحالفات الخارجية، والمساعدات واتفاقيات التسليح قد تفيد. ولكنما الأمر يمس الارادة الوطنية ، الشخصية القومية ـ الثقافية وكذا الحضارية ، أى أنه يمس أركان الوجود الاجتماعى ـ الحضارى للأمة العربية بكافة دولها ومجتمعاتها على تنوعها وتباينها وتنازعها.

كانت هذه الحقيقة هى نقطة انبعاث عودة الفكر السياسى العربى ، تحت ضغط الجماهير الشعبية وكذا القيادات السياسية الواعية إلى أركانه ، إلى جذوره ، إلى أصوله ، إلى ذاته الحضارية. من هنا جاءت الدعوة إلى الاعتماد على الذات ، وهى الأساس الذى نادت به مبادىء باندونج الخالدة الخمسة . وهى أيضا القاعدة التى انطلقت منها الدعوة الجديدة ، بعد حرب أكتوبر، إلى «الابداع الذاتى » ليس فقط فى المجالات التقليدية ، ولكنما فى الأساس فى المجال الفكرى كما تجلى ذلك بشكل ساطع منذ ١٩٧٨ فى المشروع الفرعى للمشروع الرئيسى لجامعة الأمم المتحدة حول «الابداع الفكرى الذاتى» الذى صاغته وأدارته عقول مصرية عربية فى قلب مرحلة تغير العالم ، وكان من نتائجه أن أصبح مفهوم «الابداع»

مفهوما مقبولا من الناحيتين الرسمية والشعبية، بدلا من «التجديد» أو « التطوير » أو « التحديث ». طفرة فرضها العدو ، مادمنا على استعداد لمقابلة التحدى الحضارى فى مستواه بصياغة المفاهيم. والتصورات والنظريات والتكوينات الفكرية والعملية القادرة على صد الهجوم الحضارى الشامل المضاد وكسره ، وضربه فى الصميم من خلال تخطيط استراتيجيتنا الحضارية التى بدأت الدعوة إليها منذ ربيع ١٩٧٣.

٦ - ٤ وفى قلب الدعوة إلى الاعتماد على الذات ، إلى الابداع الذاتى، إلى الابداع الفكرى الذاتى ، برزت بالتدريج قسمة مميزة طالما تجاهلها الفكر السياسى التقليدى ، ألا وهى الأصولية بالمعنى الفلسفى الدقيق لهذا المفهوم. فالأصولية تعنى ، أول ماتعنى ، العود إلى الأصول التكوينية للخصوصية القومية - الثقافية - الحضارية لكل من المجتمعات التى منها تتكون أمتنا العربية، وكذا لأمتنا العربية فى عمومها. والأصولية لا تعنى ، كما يريد لها دعاة الردة والعمالة ، أبواق الغرب الاستعمارى العنصرى ، السلفية أو الرجعية ، أو الانقطاع عن المعاصرة أو غير ذلك من المعانى البالية . لكنما الأصولية هى المنبع الذى منه تتقوم المعاصرة، أى حداثتنا القومية الحقيقية الفعالة : التراث الحى ، بوصفه مجموعة حركات الابداع والريادات التى تجمعت عبر العصور ونجحت فى التجربة

القاسية عبر تقلبات التاريخ وظلت وجدانا حيا بين جماهير شعوبنا، والطاقة الخلاقة التى تمكنا من مواجهة تحديات العصر، متسلحة بأحدث معانى العلم والتكنولوجيا والمعرفة ، وكذا التجربة السياسية العالمية الحية .

فاعلية العمل السياسى اذن، مرهونة بالاعتماد على الذات ، بوضع الاصولية السياسية فى قلب تحقيق المعاصرة، وتأكيد مشروعنا الحضارى ، فى مواجهة العدو، تأمينا للمستقبل، وليس فقط توكيدا للأمل .

- ٧ -

محور التلاحم بين أجيال الفكر والعمل

٧ - ١ أكدنا، فيما سبق ، أصالة ظهور مفهوم الابداع الذاتى ، وخاصة الابداع الفكرى الذاتي بالنسبة للوجهة الجديدة للفكر السياسى العربى المعاصر، وخاصة منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣. إن هذا التجديد يختلف تماما عن اللحاق بالموجات «الجديدة» فى عواصم الهيمنة الغربية . ولكننا نراه يمثل الطليعة المرتبطة تكوينيا بدائرة تعبئة مختلف المدارس التكوينية للفكر والعمل القومى، أى أنه يمثل دور الفاتح ، الرائد - بدلا من كونه يلهث للحاق بركب موجات الانحدار والفكر السالب الطاغية على معظم تحركات الثقافة الغربية فى عصرنا .

إن هذه الوجهة ، هذا المحور الاتجاهى ، يطرح سؤالا هاما: كيف تتشابك أيدى وجهود الأجيال المتلاحقة من المفكرين السياسيين العرب فى هذا المضمار ؟

٧ - ٢ إن الأجيال العاملة الآن فى مجال الفكر السياسى العربى تتوزع بين أجيال أربعة على وجه التحديد :

أ) جيل الأساتذة: وهم الذين أعدوا العدة، فكريا وإلى حد ما

سياسيا، لعصر الثورات ، وذلك منذ العشرينات حتى نهاية الحرب العالمية واقامة نظام يالطا وبدء المرحلة الثورية ، وهو جيل على حد فريد من الإلمام والامعان بالثقافة الوطنية الأصيلة من ناحية، وكذا ثقافات العالم ، العالم الغربى آنذاك بطبيعة الأمر ، من ناحية أخرى. وفيه، فى هذا الجيل ، جيل الأساتذة ، تتمثل على أعلى درجة خريطة توزع الفكر العربى المعاصر بين الاتجاهين التكوينيين الرئيسيين ، ألا وهما التحديث والأصولية التحديث الليبرالى والأصولية الإسلامية.

ب – جيل الثورة : وهو الجيل الذى أعد منذ مرحلة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦، وخاصة خلال حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، انطلاق الثورات التى عمت مصر والعالم العربى بأسره ، وزلزلت أركان الاستعمار ، والاحتلال والأنظمة السياسية البالية ، والرجعيات المحلية ، والأرضية الاقتصادية ـ الاجتماعية المتخلفة ، بحيث تبدلت تبدلا شاملا كافة معالم الحياة الاجتماعية لأمتنا العربية، على تباين التجارب والنتائج، تناقضها انتكاساتها، ريـاداتها وانتصاراتها أيضا. أن هذا الجيل ، من الناحية الفكرية ، يمثل على وجه التحديد وعلى أحسن صورة القطاعات الجذرية ، الراديكالية ، الأكثر تقدما من الاتجاهين التكوينيين للفكر العربى ، أى الإسلام السياسى والحضارى من ناحية ، والفكر القومى التقدمى من ناحية أخرى.

وقد استطاع هذا الجيل أن يكون آخر من يفيد من الحريات الواسعة فى معظم العواصم العربية الحضارية قبل الستينات ، وبذلك كان بحق وجدارة ذلك «الجيل الذى كان على موعد مع القدر»، من الناحيتين السياسية والفكرية. ومن هنا كان ضربه بقسوة وشراسة ، وتفتيت شمله ، والتنكر لدوره التاريخى . ولكنه بدأ يبعث اليوم بشكل قوى ساطع حول أعلامه الشهداء والأحياء معا ، بفضل نضج عدد من قيادات الدولة وقيادات العمل والفكر فى عدد من الدول العربية وفى مصر على وجه التخصيص، بحيث أنه الآن فى قلب العمل والفكر السياسى ، يدا فى يد مع الأجيال الثلاثة الأخرى.

ج) جيل أبناء الثورة : معظمهم من جماهير الشعب الفقيرة فى الريف والمدن. وقد نشئوا فى ظروف الانقطاع عن معانى الاتصال الثقافى والفكرى بالعالم ، وكذا فى اطار الدول الأوتوقراطية اللا - ديمقراطية ، بحيث انعدمت لديهم تجربة الحوار مع الغير والذات ، وقد تجلى ذلك فى نهمهم على معرفة الذات وتنقيب التاريخ المعاصر ، المطوى ، وكذا الاهتمام بمعانى العصر فى خارج الأمة العربية عارما جبارا . ومن هنا بدأت الثغرات : إن مراكز البحث والأجهزة الخارجية البراقة أخذت تقدم كل جديد بصور مشوقة ، بحيث أصبح من الصعب على جيل أبناء الثورة أن يدرك التفرقة الحقيقية بوضوح ، قبل ممارستها ، ومقارنتها وتحليلها النقدى ،

دون تجربة سابقة. وكان أن التفت جماعات من هذا الجيل حول مراكز البحوث هذه ، وسمومها وأموالها وامكاناتها ، مدعمة بتراكم النفط حولها أيضا ، فكانوا أعدى أعداء الابداع الفكرى الذاتى والقومية والواقعية النقدية ، وبعث الفكر القومى الرائد ، وأشد المتنكرين لكافة القوى والأعلام التى تعمل بهذا الصدد على أرض الوطن والأمة.

د) جيل الشباب : وهم الآن ، بفضل إصرار الانسان العربى على رفض تحديد النسل ، رغم كافة الضغوط والمسوغات ، يمثلون غالبية أمتنا العربية فى كافة أوطانها ، ويؤمنون بتلك المسيرة التاريخية والمستقبل الانسانى والاجتماعى والحضارى معا. إن هذا الجيل يمتاز بالحذر ، والشغف البالغ ، والحنان ، والهيام ، ولكن على انضباط شديد والحمد لله : يمتحن الأجيال الثلاثة التى سبقته بروح دقيقة قاسية ، فى أخوتها وتعبيرها الصادق عن جراح الشعب ، وكذا آماله وتطلعاته . وعندنا أن هذا الجيل هو الذى سيرث التركة الفعالة لما كان ثم انزوى ، وما تحقق ثم حوصر . أى أنه ، على وجه التحديد ، هو الجيل الذى منه سوف تقوم أركان الفكر الوطنى التقدمى ، الفكر الحضارى الأصيل المعاصر معا. هذا لو تم التلاحم ، فى اطار العروة الوثقى لمدة كافية من الزمن - رغم الحصار بالسلاح المكثف الذى يحيط بأمتنا العربية أكثر من أى وقت مضى.

- ٨ -

محور المبادرة التاريخية

ما الهدف إذن ، من هذه التراكمات الاتجاهية ؟

لو كان الهدف ليس التقليد ، وانما الابداع للريادة ، فإنه يقتضى بشكل منطقى أن يتجه الفكر العربى السياسى المعاصر إلى الامساك بمفاتيح المبادرة التاريخية. أى : أن يطرح هو اشكاليته ، أن يقدم هو مختلف الأجوبة الممكنة والمتصورة بالنسبة لتساؤلات هذه الاشكالية ؛ أن يقوم هو بتخطيط الاستراتيجية والتكتيكات اللازمة لانجاز هذه الاجابات.

والمبادرة التاريخية لا يمكن أن تتحقق إلا ابتداء من وجود أساس راسخ من الكثافة الاجتماعية والاستمرارية الاجتماعية فى آن واحد : أى لا يمكن أن تتحقق إلا فى مجتمعات حضارية عريقة ، تعرف معنى الدولة المركزية الثابتة ، وتتحرك فى اطارها مختلف طقوم الفكر والعمل - فى قطاعات الاقتصاد والحياة الاجتماعية والقوة السياسية والاستراتيجية وكذا فى الفكر والثقافة - بطريقة ذكية ، قادرة على الانضباط فى اطار الجبهة الوطنية المتحدة ، بحيث يصعب النفاذ إلى مفاتيحها وتفتيت أركانها وكأنها مجتمعات

أشبه ما تكون بالسراب المرحلي . إن هذا التحول ، من الانبهار بالأرصدة والمظاهر الشكلية البائدة ، نحو العود إلى الدولة الوطنية ، والمجتمع القومي ، أى من البدو إلى الحضر - يمثل العملية العكسية لما تم أثناء انزواء أفريقيا ، كما بينه الرائد العالم ابن خلدون في عصره . أى أننا نشهد الآن أتجاه الفكر السياسى العربى المعاصر نفس الوجهة التى دعا إليها ابن خلدون : التخلص من معانى التفسخ والضعف والتفتت ، من أجل العودة إلى قوة المجتمعات المكثفة ، حول دولتها ومركزها السياسى وقوتها الذاتية المتماسكة المتصلة . عملية كبيرة سوف تكسر المخطط الأستراتيجى الحضارى المضاد للغرب الذى أراد لمصر أن تعتزل وتحتجب ، كى يطفى على السطح رجال لا وجهة لهم إلا نقل ثمار ثروة العرب إلى مصارف وملاهى الغرب . وكأن أمتنا العربية وشعوبنا على غير تواجد . كأننا فى عالم أمين آمن . كأن أحلام اليقظة يمكن أن تلغى واقع الصراع والتحدى الحضارى . كأن الدنيا لم تكن .

شيئا فشيئا اذن تنزوى البناءات المصطنعة للمحدثين ، وتتأكد من جديد معانى المركزة حول المجتمعات والدول ذات التاريخ المتصل والفاعلية السياسية المؤكدة : من هنا تبدأ عملية التحرك من أجل الإمساك بمفاتيح المبادرة التاريخية ، جوهر التحرك السياسى العربى المعاصر والمرتقب.

- ٩ -

المحصلة : النهضة الحضارية مشروعا واستراتيجية

نخلص من تحليلنا للمحاور الاتجاهية لفكرنا العربى السياسى المعاصر إلى تحديد وجهة هذا الفكر ، وقد تشكلت على التوالى من العناصر التى عرضنا لها المرة تلو المرة ، الواحدة تلو الأخرى.

٩ - ١ أن وجهة الفكر السياسى العربى المعاصر هى ، فى جوهرها ، وجهة حضارية ، لا اقتصادية أو أيديولوجية بالمعنى الدقيق . انها وجهة النهضة الحضارية الشاملة لأمتنا العربية حول اطار الوحدة السياسية المرتقبة على صورتها الجديدة ، ابتداء من مركزية مصر فى قلب الأمة ، وكذا فى قلب نهضة شعوب الشرق الآسيوية ـ الأفريقية باسم باندونج وعلى أساس مبادئها الخمسة الخالدة.

إن وجهة النهضة الحضارية تعنى ، فى آن واحد ، أن سيادة الفكر التكنوقراطى - التنموى على الفكر السياسى بمعناه الرفيع ،

أى الفكر الفلسفي – الحضارى فى خدمة سلطة الشعب والأمة ، بدأت تنزوى تدريجيا ، وإن كانت لابد وأن تظل قائمة كعامل مهم من عوامل النهضة الحضارية ، لكنه عامل خاضع للإرادة السياسية القومية وفلسفة النهضة الحضارية ، فى كافة المجالات والمستويات.

٩ – ٢ نهضة حضارية شاملة اذن ، عصرية تقدمية مستقبلية ، تواكب تشكل النظام العالمى الجديد ، رغم الجبروت الأمريكي - الصهيونى، والضعف النسبى ، وكذا تمزق ، الصف العربى فى معظم الأحيان. نهضة حضارية تحتاج إلى هدف وأداة :

أ) الهدف ، أى المشروع الحضارى ، وهو الذى يشكل جوهر تفكير عدد متزايد من طلائع الفكر السياسى العربى ، منذ ١٩٧٣.

ب) الأداة ، أى الاستراتيجية الحضارية : ترتيب القوى ، الأحلاف ، الأعداء ، جبهات التحرك ، وكذا الأدوات التكتيكية والتنظيمية.

٩ – ٣ لو أردنا إيجاز المشروع والاستراتيجية ، لقلنا : أنه يهدف إلى تمكين أمتنا العربية ، حول مصر ، من أن تلعب دورا رياديا فعالاً فى قلب نهضة شعوب الشرق ، قومياته ثقافاته ، حضاراته ، والذى يمثل غالبية شعوب العالم ، أقدم الحضارات بها ، منبع الفلسفات والديانات ، وكذا أيضا مكانة الطاقة ومقام الدولة العظمى النامية حول محور الصين - اليابان المرتبط ارتباطا

عضويا بأمتنا العربية . نهضة حضارية تهدف إلى أن تقدم بديلا للنمط المتفرد، الاستهلاكى ، العنصرى ، الذى صعد إلى مكانة الهيمنة منذ القرن الخامس عشر ، وتقديم نمط تسود فيه معانى القومية ، والتفاعل الجدلى البناء بين الحضارات والثقافات والقوميات وخصوصياتها المتميزة ، وأنظمة قائمة على فكرة الوحدة الوطنية والجبهة الوطنية بدلا من تقنين الحرب الأهلية تحت ستار الصراع الداخلى والحزبية، وإعادة فكرة التعالى والفلسفة والايمانية إلى قلب الانسان ، توكيدا لسلم القيم الذى يرفض تسخير الانسان لأقليات متسلطة ، ويرفع شعار الاخاء ، والمشاركة ، والثراء الروحى والمادى معا، ومشاركة الشعب العامل فى تحديد مصيره وجنى ثمار عمله ، ورفع أعلام شعوبنا الشرقية ، من جديد ، على قدم المساواة مع كافة الأعلام الأخرى ، مؤكدة بذلك دورها الطليعى فى تغيير العالم ، وتشكيل النظام العالمى الجديد ، فى تعاون مثمر وتآخ صادق ، وتجاوب واقعى فعال مع كافة الشعوب والدول والثقافات للحضارات الأخرى اللا شرقية ، وخاصة فى قلب الغرب، أوروبا ، التى منها تشكلت حضارة الغرب ، قبل انتقالها إلى بيوت المال فى شمال أمريكا .

دعوة صادقة إذن يستشعرها الفكر السياسى العربى المعاصر لبناء مستقبلنا المشترك بشكل واع وأخوى فعال ، تحت لواء القيم

الروحيـة ، فى إطار العروة الوثقى بين مختـلف مـدارس الفـكر والعمـل ، بين رجال الفكر والسلاح ، نصادق من يصادقنا ، نعادى من يعادينا نعم ـ بعيدا عن التنكر لايجابيات التاريخ أيا كانت ، مدركين تماما فى الوقت عينه مكانتنا من حيث المبادرة التاريخية : أليست أرض الأندلس الزهراء عنوانا لما كان ، وما سيكون، ونحن، معا ، رجاله ؟

الفصل السابع

عود إلى مصر

- رسالة الأستاذ العميد

تحتفل مصر ، شعبا ودولة ، بكل اعتزاز وفخر ومحبة بالذكرى المئوية لأستاذنا الجليل الدكتور طه حسين ، فى رحاب جامعته ، جامعة مصر الأم ، جامعة القاهرة . يشاركها فى هذا الاحتفال ، من قريب أو بعيد ، عموم رجال الفكر والرأى والعمل فى عالمنا العربى ، وكذا كل من يعنى بتحرك مصر ونهضة شعوب الشرق فى القرن العشرين[1] . وكأن الاسم الكريم قد أصبح رمزا لشىء كبير ، لن نغالى أن قلنا أنه " نهضة مصر " الثقافية والحضارية فى مرحلتها الثانية ، بعد الإنطلاقة الكبرى فى عصر محمد على ورفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وعبدالله النديم ، قبل الانكسار والاحتلال .

الإعتزاز ، والفخر ، والحب - وكذا ، وكيف لا ؟ التساؤل والمراجعة التحليلية النقدية التى لابد وأن تواكب كل ماهو كبير

---

(١) فى مؤتمر الذكرى المئوية للاستاذ العميد الدكتور طه حسين ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (١١ - ١٤ نوفمبر ١٩٨٨) .

وأصيل ، كل جديد ، كل تجديد وابداع ، أن الفكر الوضعى ، الراكد ، التعليق على الهوامش ، الفكر .

المسطح السائد في عصور التردى هو ، وحده ، الذى لا يثير ، ولاحاضر ، ولاجذور . وبالتالى لامستقبل .

وتشاء الظروف أن يأتى هذا الاحتفال المئوى فى نفس العام الذى ثار فيه الجدل والتحليل النقدى الجذرى لأمور كبرى فى تاريخ الأمم كانت ، ولا تزال ، من الثوابت الإيجابية الهامة فى تطور الإنسانية . إن إعادة صياغة الإطار المفهومى للإشتراكية فى القطاع الأوربى منها كاد أن يطغى على الفؤاد ، وأن يفرض تجلياته غير المتكاملة ، وكذا تناقضاته التكوينية ، على جميع مدارس الفكر والعمل فى عالمنا المعاصر : بين قائل إن التجديد معناه نهاية الإشتراكية ، ويؤمن بأن التجديد هو طريق تطوير الاشتراكية وحيويتها والدليل على قوتها وقدرتها وإمكانياتها الكامنة . وقد شملت حركة التجديد هذه الكثير من الثوابت : مغزى وقيمة ثورة أكتوبر ١٩١٧ الإشتراكية الكبرى : مغزى إقامة أنظمة اشتراكية بلا مقدمات ثورية مستقلة فى أقطار تابعة للقطب الاشتراكى الأوربى الأول . العلاقة بين الدولة والحزب ، معنى الديمقراطية ، فى مجرد تعددية ليبرالية ، أم أن لها مضموناً أكثر عمقاً لا يتخذ بالضرورة شكل التعدد التنظيمى ، وارتفعت زوبعة

تحليلية نقدية مماثلة فى مركز أهم الثورات البرجوازية الديمقراطية فى العالم الغربى ، بمناسبة الذكرى المئويةالثانية للثورة الفرنسية : أكانت حقيقة تقدما شاملا للعقلانية والفكر العلمى والعدالة ؟ أم كانت حربا أهلية ، أكثر الحروب الأهلية شراسة ، بعد أن قضت على مقاطعات كاملة من فرنسا بالدم والسلاح ، وتركت حتى اليوم أمة منقسمة إلى معسكرى اليمين واليسار ، وكأن الفرقة سنة الوجود ، بدلا من وحدة التناقضات الجدلية .

ونذكر هذه الأمور الجلية بمناسبة الجدل القائم ، بل والزوبعة المثارة ، حول مغزى رسالة أستاذنا العميد منذ حين . لا شك أنه عاش حياة واسعة ، شاقة ، مشرقة ، جمعت فى رحابها بين الكثير من المتناقضات والطروح غير المتكاملة – شأنه فى ذلك شأن جميع المبدعين المجددين ، خاصة فى مراحل محاولة كسر الانكسار وشق الطريق إلى التحرك والتحرر والتقدم والنهضة . ولكننا نستشعر أن الزوبعة زادت إلى حد يلفت النظر منذ بداية الخمسينات ، ثم جاءت موجة جديدة من العوامل جعلت من طه حسين مثارا لجدل عنيف فى مطلع السبعينات .

ما الأمر اذن ؟ لما هذه الزوبعة – إن لم يكن الأمر جليلا ، إن لم تكن الرسالة حقيقة ذات أهمية مركزية بالنسبة لمستقبل مصر ؟

نقول اذن بادئ ذى بدء : إن رسالة طه حسين ، فكرا وعملا ،

جزء تـكويني لا يتجزأ من شخصية مصر ، من تحرك مصر المعاصر ، من النسيج الجدلى بين الشخصية والتحرك فى ظروف محاولة التحرر والنهضة ، فى قلب مرحلة تغيير العالم وارهاصات تشكل العالم الجديد .

إن هـذه المقولـة الأوليـة ، المركزيـة ، تعنى أن محاولة اهمالها - التى تمت على مرحلتين - هى السبب فى إثارة الزوبعة ، وخلط الأمور ، بحيث كادت الرسالة ومغزاها أن تضيع ، أو على الأقل أن تفقد جلاءها وفاعليتها ، وفى كلمة : كادت أن تضيع على مصر ، طاقة ، وسلاحا ، وترسانة فعالة هائلة هى منا وإلينا ولنا ، ومن ثم لابد وأن نفسح لها الطريق واسعا ، بوضوح وصراحة وعزم أكيد .

كيف يمكن أن نستعيد المسار ، بحيث نمسك بمفاتيح المشكلة ، ونستعيد طه حسين على حقيقته ؟ وعندنا أن الواقع التاريخى يفرض أن نتلمسه من خلال بيان المراحل الثلاث من مسيرة طه حسين ، فكرا وعملا ، فى مصر القرن العشرين .

١ - مرحلة أولى ، البعد الأول ، يمكن إيجازها على أنها محاولة التعـامل مع التراث المصرى عموما والاسلامى على وجه التخصيص ، محاولة عصرية ، حية ، بغية توظيفه لتحريك الركود ، وتطوير مصر ، فكرا وعملا ، من أجل التحرير . على ان يتم هذا كله بواسطة الفكر العلمى ، والايمانية النابعة من تاريخها السبع

ألفى ، والتعامل مع العلم والعصر بالمنهج العقلى العلمى التحليلى الناقد الدقيق ، وتناول الأمور السياسية الإجتماعية بواسطة التحرر الوطنى والديمقراطية الاجتماعية الحقة ، والتفاعل مع العالم المحيط إبتداءً من علاقة حضارتنا المصرية الفريدة ، انطلاقا منها ، إعتمادا عليها فى المقام الأول .

القضية المركزية لهذا المجال تبدو وكأنها مسألة التراث ، كيفية التعامل مع التراث فى عصر متغير . ولنستعيد بالذاكرة العصر الذى عاشه طه حسين فى طفولته وشبابه ورجولته . فعلى أرض مصر ، ضرب الاحتلال العسكرى فى كل مكان ، مؤكدا إنكسار المرحلة الأولى لنهضة مصر بزعامة محمد على وصحبة إبراهيم باشا ، رفاعة الطهطاوى ، على مبارك ، ثم عبد الله النديم . وحول مصر ، فى الإطار الحضارى المحيط ، كان العصر هو عصر تدهور الخلافة العثمانية حول شخصية السلطان عبد الحميد المتناقضة المهتزة . وفى مواجهة هذا التردى ، وقفت جماعة «إتحاد وترقى» - التى عرفت فى الخارج باسم « شباب الاتراك » - برئاسة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش العثمانى ، الجنرال أنور باشا ، تسعى إلى التعامل مع العصر . وقد بدأ أنور باشا عهده محافظا متزمتا ، وعدوا شرسا للاشتراكية ، ثم انتقل بعد هذا إلى مقام الأب الروحى لثورة تركيا الاستقلالية بقيادة

مصطفى كمال ، تلميذه المختار ، إلى أن رأى أن يبتعد عنه بعد أن اختار مصطفى كمال قبل أن يتحول إلى «أتاتورك» العلماني المتنكر لحلفائه الأوائل من الشيوعيين والاسلاميين ، وإلى حد أن انتهى بأنور باشا المطاف فهاجر إلى الاتحاد السوفيتى ، وعلى أرضه أنشأ «إتحاد الشيوعيين الاتراك» باسم الشيوعية والوطنية - حياة خرافية لا تزال مطوية ، وقد بدأت تتكشف تدريجيا فى البحوث التاريخية التركية منذ سنوات .

وفى وجه هذا التردى، استشعر طه حسين الشاب - وكيف لا ؟- إن النمط الناجح إنما يأتينا من شمال البحر المتوسط ، من أوربا الليبرالية ، وهى بطبيعة الأمر أوربا الاستعمارية والامبريالية والعنصرية المعادية لشعوب أمتنا العربية والعالم الاسلامى ولكنها تقدم فى الوقت عينه أشكالا متقدمة فى مجال التنظيم المجتمعى ، وتنظيم الحياة السياسية بقدر غير قليل من الحريات العامة يمتزج بمذبحة حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ الدامية لإعادة توزيع المستعمرات . وقد أراد طه حسين أن ينظر إلي الإيجابيات ، فى القطاع الثقافى والعلمى ، دون السلبيات ، شأنه فى ذلك شأن العديد من رجال الاتجاه التكوينى الثانى الذى حددناه فى تكون الفكر المصرى والعربى الحديث والمعاصر ، اتجاه التحديث الليبرالى . كان فى وسعه أن يتنبه إلى مغزى التحرك السياسى النهضوى بجناحيه

الاسلامي والعلماني في تركيا ، كما فعل « الحزب الوطني » تماما بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد ، فقدم نمط « اتحاد وترقى » ثم مصطفى كمال أتاتورك ، في نفس الوقت الذي قدم فيه ريادة اليابان في انتصارها على الاسطول الروسي القيصري في معركة تسوشيما ١٩٠٥ ، وذهب به الأمر أن حياً في ثورة أكتوبر ١٩١٧ الاشتراكية في روسيا النصير الأول لثورة مصر الوطنية ، بفضل بعد نظر محمد فريد ، لم يكن طه حسين في هذه الآونة على هذا المستوى ولا من ذلك الفريق ، ولكن علينا ألا نبالغ فنظلمه ، كان الجو الليبرالي السائد ، تحت ضغط ونفوذ الثقافة الأوربية ، كان استجابة لاحتياجات مصر الثقافية والمجتمعية الملحة على المدى القصير .

وقد تجلت هذه الخطوات الأولى في رسالته للدكتوراة من جامعة باريس السربون عام ١٩١٧ عن « فلسفة ابن خلدون الاجتماعية » (تعريب محمد عبد الله عنان ، القاهرة ، ١٩٢٥) . الاختيار صائب كل الصواب : يتجه طه حسين إلى محاولة فهم قوانين التحرك التاريخي عند المفكر العلم الذى رأيناه منذ سنوات يبرز - كما بيناه - بوصفه مؤسس علم التاريخ وعلم الاجتماع الحديث حقيقة. وقد لاحظ المحللون أن الرسالة متناقضة ، بل وسطحية في الكثير من الأمور وخلصوا إلى أن الأمر يرجع إلى أن المؤلف ، طه حسين

طالب الدكتوراة ، يعترف بأن الفلسفة الألمانية بالنسبة له غموض وإبهام - بينما الفلسفة الألمانية هى قلب فلسفة الغرب ، الذى انبهر به طه حسين آنذاك ، وكان ومثلت الركيزة لفلسفة التاريخ دون جدال حتى عصرنا (كانت ، هيجل ، سيمل ، شبنجلر ، ولثاى ، جنبا إلى جنب مع الإيطاليين كروتشى وغرامش) . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى اعتماده على الفلسفة الوضعية المسطحة ، متمثلة فى أعمال أوجست كونت . ولابد هنا من كلمة عن هذا الرجل الذى لعب دورا سلبيا خطرا فى توجه الفلسفةالاجتماعية فى نهاية القرن التاسع عشر وحتى عصرنا . كان الهدف المعلن هو : «محاربة الاشتراكية». والمنهج هو : التنكر لجدلية التاريخ . والاختيار هو : ان الواقع هو ما هو قائم ، وما هو قائم انعكاس للظروف الطبيعية المحيطة . أى أنه ليس فى الإمكان خير مما كان . فلسفة تتمثل بالجمود والمحافظة ، والرجعية التكوينية ، وهكذا السطحية فى كل ما تناولته من تحليلات . كان هذا هو التأثر الرئيسى على تفكير طه حسين الشاب فى تناوله الأول للتاريخ وفلسفته . فلا عجب أن يكون الإتجاه السليم ، إلى فلسفة التاريخ ، مقرونا بتناول محافظ سطحى ، لم يمكن طه حسين أن ينفذ إلى جوهر خصوصية ابن خلدون المتفردة بوصفه الرائد المعلم للتاريخ بوصفه علما ، ولدراسة المجتمع بوصفه جوهر علم التاريخ .

ثم جاءت الأعمال الأخرى على التوالى وكلها تعنى بالاسلام الحضارى ، وأثره على الحياة الاجتماعية والسياسية . الاعمال المعروفة ، وكذا المعارك . وان لن نخوض فيها من جديد . وإنما يعنينا هنا أن نؤكد أن محاولته الصادقة كانت للجمع بين الإيمانية وبين ما تصور أنه منهج لفلسفة التاريخ العصرية ، مما لم يمكنه من ادراك التكون الجدلى المركب لحضارة الاسلام ، وخصوصيتها بالنسبة لما سبقها وما أحاط بها من حضارات الغرب ، خاصة وأن طه حسين لم ينتبه إلى أن مكانة مصر الحضارية توازيها ، على الجانب الآخر من العالم ، أى من الشرق ، مكانة حضارة الصين ، وبينهما حضارة الفرس والدوائر المركبَة للثقافات التى منها تكونت الحضارة الهندية . فى كلمة : لم يدرك طه حسين معنى الشرق الحضارى ، وثقل آسيا ، وأن الاسلام لم يكن من الممكن حصره فى الإطار العربى أو الشرق الأوسطى ، وإنما لابد وأن يدرس على سعة شريحته ، وهى فى المقام الأول آسيوية ، ثم عربية أفريقية ، وبالتالى عالمية .

نخلص من هذا التناول السريع لعلاقة طه حسين بالبعد المباشر لتراث الحضارة المصرية ، البعد الاسلامى ، أنه حاول أن يؤقلم بين هذا البعد وبين ما رأى أنه مقتضى الأمر فى مجال فلسفة التاريخ ، وقد أصاب هنا إلى حد بعيد ، لم يدرك الجديد ، وظلت الوضعية هى المنهج . فالتراث ليس ردة إلى الماضى ، وإنما هو امتداد

الماضى إلى الحاضر الحى ، واستشراف لأبعاد المستقبل . لم يذهب طه حسين إلى هذا النحو ، ولكنه ألمح إليه فى الكثير من كتاباته ، وخاصة فى » حديث الأربعاء » (١٩٢٦) ثم «دعاء الكروان» (١٩٣٤) ، وأخيرا «الوعد الحق» (١٩٤٧) ، مرورا بثلاثية «الأيام» (١٩٢٧، ١٩٣٩ ، ١٩٧٢) .

٢ – الرسالة الثانية ، ولعلها جوهر حياة وبذل طه حسين ، كانت في تحديد فلسفة وسياسة ثقافة مصر الوطنية .

مرة أخرى نعود إلى العصر ، لنتفادى الأحكام البعدية المتعجلة. كان العصر فى المقام الأول هو عصر تأكيد شخصية مصر ، عصر الحركة الوطنية من أجل الاستقلال والسيادة ، عصر التحرر وإقامة معانى الحياة الديمقراطية على أرض الوطن . وقد أكد طه حسين فى جميع كتاباته ، على مدى العمر وفى كافة القطاعات والمناسبات ، شخصية مصر الحضارية المتفردة : الفرعونية ، القبطية ، ثم الاسلامية منذ القرن السابع .

ورأى أن هذه الشخصية فى حاجة إلى ثقافة عصرية ، ليبرالية، تواكب روح العصر – والعصر في نظره ، كما رأينا ، يتمثل فى التقدم الأوربى شمال البحر الأبيض المتوسط . نعم ، لقد بدأت الأنظار تتجه إلى الولايات المتحدة منذ الثلاثينات . ولكن طه حسين ظل رجل الثقافة الأوربية ، وجذورها اليونانية التى استشعر أنها

امتداد وتطوير للحضارة الفرعونية - وليست الأصل كما ظن الكثيرون ، وهو رأى أكدته البحوث الموسوعية التجديدية التى قام بها منذ سنوات قلائل العالم البريطانى الشاب « مارتن برنال » فى كتابه الموسوعى « أثينا السوداء - الجذور الأفرو-آسيوية للحضارة اليونانية » . وراح طه حسين يؤكد أن التماثل بين الثقافة المصرية الحديثة وثقافات أوروبا لا يمكن التفريق بينها بوضوح فهى وكأنها من طراز ، أو نسيج متقارب ، إن لم يكن واحداً . ومرة أخرى الأصول اليونانية ، امتداد للأصل الركين : حضارة مصر الفرعونية .

ويضيف طه حسين أن هذه الثقافة المصرية ، والوطنية فى المقام الأول ، لابد وأن تتسم بالصبغة الديمقراطية ، الليبرالية ، أى أن تقوم على ركائز المنهج العقلى ، والفكر العلمى ، والذى لم يستشعر أبدا أنه مضاد للدين ، أو مقابل له ، وكأن المسألة نسيج واحد وكل مترابط - كما هى بالفعل - كما بدت للغالبية العظمى من مثقفى مصر قبل تفجير الصراعات فى الستينات بعد حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

يتساءل الكثيرون اليوم ، وخاصة شباب مصر ، عن موقع طه حسين من البعد العربى ، ولا نقول العروبة . كان طه حسين مرة أخرى ، جزء من عصره ، من التكوين المجتمعى السياسى الثقافى

لمصر المعاصرة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . كانت مصر حتى ذلك الحين تؤكد إنها الوطن الوحيد لكل المصريين ، وهذا المعنى يعبر عنه شعار الوحدة الوطنية ، وإنها جزء لا يتجزأ من الأمة الاسلامية بطبيعة الأمر . وقد رأى حزب الوفد أن يتجه إلى دائرة تحرك تدعم سياسته الاستقلالية ، واستشعر أن دائرة العالم العربى ، هى أقرب الدوائر لنا ، من حيث توحد الثقافة ، واللغة ، وكذا ظروف كثيرة متشابهة ، وخاصة فى منطقة الشرق الأدنى ، الشام بالتعبير الشعبى . وقد اتفقت هذه الرؤية مع مصالح الرأسمالية الصناعية والمصرفية الوطنية ، بقيادة مجموعة بنك مصر حول محمد طلعت حرب ، التى رأت فى السوق العربية امتدادا طبيعيا لقاعدتها المصرية . من هنا كان قرار الوفد بإنشاء «جامعة الدول العربية» عام ١٩٤٥ فى الأسكندرية - لا تلبية لمخطط بريطانى ، كما أدعت بعض الدوائر الاستعمارية المنافسة لانجلتراآنذاك ، وانما تلبية لمصالح مصر دولة واقتصادا وثقافة ، لوجدان شعبها ، واحتياج مصر الملح إلى الحليف القريب لفك الحصار المضروب على أراضيها . كان هذا جو العصر ، وهذه ، على وجه التحديد ، النظرة المصرية إلى العالم العربى ، وهى النظرة التى أكدها «الميثاق الثقافى » لجامعة الدول العربية التى نص فى بنده الأول على أن «كل من يتكلم العربية عربى» . أى أن المفهوم مفهوم قومى -

ثقافى، ينبنى على وحدة الثقافة ، وليس مفهوما قوميا – سياسيا ينبنى على وحـدة الوطن ، ومن ثم الولاء لمركزه ، الـدولـة العربيـة المتحدة .

كان الجو المصرى – من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، حـول الوفد – يشـارك فى هذه النظرة ، مع بعض التنوع هنا وهناك : فالتحرك المصرى السياسى من أجل النهضة الحضارية إبتداءً من ١٨٠٥ بقيادة محمد على وصحبه كان يهدف لإعادة قوة مصر ومجدها العتيد ، ثم الإنطلاق لدعم الخلافة الاسلامية العثمانية المتدهورة ، وذلك لمواجهة أوروبا الضاغطة ، القاهرة ، التى رأى محمد على أنه لابد من وقفها عند حدود العالم الاسلامى ، ومصر فى قلبه . وكان لإبراهيم باشا ، سارى عسكر جيوش مصر أنذاك ، الفضل فى إدراك أنه لابد من تعريب لغة الجيش والقيادة ، لصـهره أداة فعالة من أجل هذا الهـدف لا لـ « تحرير» ولا نقـول « توحـيد » العـالم ، أو الأمة العربية . كانت النظرة مصرية – إسلامية ، فى مواجهة العدوان الأوربى .

وقد استمر الموقف هكذا فى أجواء الحزب الوطنى الأول . ثم تطور الأمر فى ثورة مصر الوطنية عام ١٩١٩ – ١٩٢٣ بقيادة الوفد ، وقد لعبت مجموعة بنك مصر دورا هاما فى توجيه الأنظار إلى أهمية البعد العربى ، داخل إطار الدائرة الحضارية الإسلامية ، بوصفه البعد الأقرب إلى التحرك السياسى الخارجى المصرى .

وفى كلتا الحالتين ، أو المرحلتين - المرحلة الأولى لنهضة مصر الوطنية بقيادة محمد على ، المرحلة الثانية للنهضة الوطنية بقيادة الوفد ، ثم جمال عبد الناصر - ظلت الدائرة النيلية - الأفريقية هى الخط الحياتى الأول لسياسة مصر الخارجية : فالسودان جنوب الوادى حقيقة وامتداده نحو منابع النيل ، لا حياة لمصر بدون النيل، لا تواجد لأفريقيا الفعالة بدون مصر .

معان توارت منذ ١٩٥٢ لأسباب متعددة ، ولكنها لا تزال فى قلب الواقع والوجدان ، لاتنثنى .

قد استطاع طه حسين أن يفك الحصار المضروب من حوله بعد معركة «الشعر الجاهلى» ، وأن يتولى المركز السياسى الأول فى وزارة المعارف العمومية ، مركز المستشار الفنى ، إلى أن تولى الوزارة فى حكومة الوفد ، فوضع معانى كتابه الهام «مستقبل الثقافة فى مصر» (١٩٣٨) - وهو الكتاب الوحيد لإستاذنا العميد الذى لم تصدر له طبعة جديدة على أرض مصر حتى اليوم - مكان التطبيق . فى عهده أصبح لجامعة القاهرة ، فؤاد الأول سابقا ، المكانة المرموقة على مستوى عالمى ، وهو أمر يصعب تصديقه اليوم بعد ما أصاب عموم جامعاتنا من مصاعب ومشاكل من جراء نزيف هجرة العقول من صفوة رجال هيئات التدريس من ناحية ، وبفضل الضغط العددى الهائل على المدرجات والفصول ، مما غير الصورة

تماما (من يصدق ، مثلا ، أن كلية الآداب بجامعة القاهرة كان بها ستة كراس للأساتذة قبل الحرب العالمية الثانية ؟ ..) . كان الرجل هو العلم . وقد إلتف حوله رجال أعلام : عبد الرزاق السنهورى ، على مصطفى مشرفة ، نجيب محفوظ ، وعشرات من الذين رفعوا مكانة مصر عالميا فى كل قطاعات العلم والمعرفة إلى درجة يستشعرها المبعوثون وشباب الاساتذة اليوم فى رحلاتهم الخارجية - وكأن هناك تراثاً غائبا انكسر ، وقد يعود ، تراث صاحبه ومحركه الرائد أستاذنا الجليل الدكتور طه حسين .

وكان لتطبيق أفكاره فى مجال التعليم الابتدائى ، وخاصة الثانوى ، أهمية خاصة ، اذ أصبحت السنة التوجيهية بمثابة السنة الاعدادية للجامعة ، فى مستوى رفيع لا يقل عن مثيلاتها فى مختلف الدول المتقدمة . وكان أيضا همزة الوصل بين أعضاء هيئات التدريس وعالم الصحافة والاذاعة ، كما أنشأ أهم مجلة ثقافية فكرية فى تاريخ مصر هذا القرن ، « الكاتب المصرى » ، التى حاولت مجلة « المجلة » ، برئاسة صديقه وتلميذه الراحل الكبير الدكتور حسين فوزى ، أن تستعيد روحها بعد السويس وعودة الجبهة الوطنية المتحدة إلى الوجود فى رحاب وزارة الثقافة الأولى لثورة مصر الوطنية ابتداءً من ١٩٥٦ .

وفى هذا كله ، ظل العالم الاشتراكى بعيدا عن النظر : الاتحاد

السوفيتى ، قاهر النازية ، نصير المعذبين فى الأرض ، بعد غائب فى إنجاز سياسات التعليم والثقافة الوطنية فى مصر . أما الصين، صين المسيرة الطويلة ، فقد ظلت بعيدة تماما عن الادراك وكأن «طريق الحرير» لم يتواجد ، وكأن مصر لم تكن صاحبة الفضل فى احاطة ابن خلدون بالرعاية التى مكنته من صياغة تاريخ العالم وكأن ابن بطوطة لم يكن همزة الوصل الأولى ، الكبرى بين مصر وعالمنا العربى من ناحية وآسيا الوسطى والصين من ناحية أخرى . كان عالم مازال يتمركز حول البحر الأبيض المتوسط والنيل . عالم مباشر ، حياتى حيوى بالنسبة لتحرك مصر وصياغة ثقافتها الوطنية . عالم قاصرَ ، مادام يستبعد مصر عن إطارها التاريخى التكوينى الحضارى ، ألا وهو عالم الشرق الذى أدركه جمال عبد الناصر فى نظرته السـياسـية الفذة ابتداء من مؤتمر باندونج (إبريل ١٩٥٥) .

ومع هذا ، فقد شاء الخصوم أن يركزوا على التباعد بين فلسفة الثقافة الوطنية لطه حسين ، المصرية المتوسطية المتجهة إلى أوروبا وحوض النيل - متناسين أن طه حسين شارك غيره من رجال عصره، وكان مع رجال حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعدد كبير من وجوه اليوم فى عدم إدراك أهمية العلاقة التاريخية العضوية التكوينية بين حضارة مصر السبع ألفية من ناحية وحضارات الشرق الشامخة ،

حول الحضارة الصينية ، أى الدوائر الثقافية اليابانية والآسيوية الشرقية ، والمالية فى جنوب شرق آسيا ، ثم الحضارة الوسيطة فى نصف القارة الهندية ، والحضارة الماغولية فى آسيا الوسطى ، ثم حضارة الفرس فى إيران المعاصرة . مازلنا نتحرك فى إطار المفاهيم الموروثة من عصر التبعية ، رغم «باندونج» ورغم مكانة مصر فى إنشاء الحركة الأفريقية - الآسيوية ، ثم حركة تضامن القارات الثلاث .

٣ - الرسالة الثالثة كانت المشاركة الفعالة فى الحركة الوطنية ، فى تحرير مصر ، مصر الأم ، مصر الأمة ، مصر الشعب .

لم تكن الوزارة فى مرحلة حكم الوفد الأخيرة مشاركة إدارية فى عمل إجرائى تقليدى ، كانت هذه هى أيام المعركة ضد الاحتلال البريطانى ، التى انتهت بإحراق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥١ ، ثم انطلاقة الضباط الأحرار إلى انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بعد نصف عام من الأحكام العرفية . كانت هذه المرحلة التى حركتها منذ الأربعينات «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» ، فى علاقة تحالف عضوية بشباب حزب الوفد وقطاعات واسعة من شباب الجيش والأخوان المسلمين ومصر الفتاة والحزب الوطنى ، حول البوتقة القيادية الشيوعية . كانت هذه حكومة الوفد التى استطاع فيها وزير للخارجية ، الدكتور محمد صلاح الدين ، بعد أن حاصره الطلبة بشعار « نريد السلاح ياصلاح » ، أن يحمل مجلس الوزراء

على نقد معاهدة ١٩٣٦ ، توطئة للثورة والعمل الذى أطاح بحكومة الوفد ، ربما أكثر من حريق القاهرة .

وقد عبر طه حسين عن هذا الجو الملتهب فى مجموعة مقالاته «المعذبون فى الأرض» (١٩٤٩) .

حقا ، لقد شارك طه حسين بشكل مباشر فى تحريك الشعور الوطنى من أجل التحرر والديمقراطية والتقدم . وفى هذه المرحلة بدأ يقترب من اليسار المصرى ، وقد اجتمعت طلائعه فى مجموعة من المنتديات السياسية - الثقافية المرموقة التى كونت الرأى المصرى وطرحت الاشكالية المصرية فى اتجاه وطنى ديمقراطى تقدمى لم يتزحزح : « دار الأبحاث العلمية » « لجنة نشر الثقافة الحديثة » ، مجلات « الفجر الجديد » و« أم درمان » وكذا صداها فى « المصرى » و« الوفد المصرى » . مرحلة كبيرة صاغت فلسفة ومحاور تحرك الجبهة الوطنية المتحدة متجهة بطبيعة الأمر إلى انجاز ثورة مصر الوطنية الديمقراطية حتى جاءت حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فاتجه المسار إلى طريق آخر ، يواكب معانى الطريق الأول ، ولكنه يرفض بشكل أساسى مفهوم الديمقراطية ، ولا يقترب من الجبهة الوطنية المتحدة إلا بحذر ، مفضلا حركات القمع المتتالية التى أضعفت الجبهة الداخلية وفتحت صفوف الوطن لضربات الصهيونية فى أيام يونيو ١٩٦٧ السوداء .

***

لم اذن هذا الضجيج الذى يرتفع اليوم حول طه حسين ورسالته؟ وهل يمكن تُرى أن تفسره بوصفه تعبيراً عن « تناقضات » الرجل العلم ؟ أم أن هناك أبعاداً أكثر عمقاً وأهمية ؟

المعركة الأولى ، معركة الأصولية والتحديث فى دائرة فهم الاسلام فى عصرنا – معروفة بما فيه الكفاية . وهى حقيقة ليست بيت القصيد فى عرضنا اليوم .

وعندنا أن المعركة الثانية كانت هى بداية تأزم سمعة طه حسين فى أوساط واسعة من الجيل الجديد . فقد رأى العديد من رجال حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، التى تحولت إلى ثورتنا الوطنية ، ثم الاجتماعية فى مرحلتها الثانية ، إن طه حسين يرفض الوحدة العربية ، أى البعد العروبى ، متمسكا بالوطنية المصرية التقليدية . وقد شرحنا بإيجاز ما شاهدناه من موقف آنذاك . ولعل هذه المعركة التى لا تزال تترك جراحها إلى اليوم ، فى طريق الإدراك المتعقل ، خاصة بعد النقد الذاتى لجمال عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٦١ ، بعد فشل تجربة الجمهورية العربية المتحدة ، وتحول مصر إلى « إقليم جنوبى » ، ثم اعتدال المسار في السنوات الأخيرة . فمصر الوطن جزء لا يتجزء من الأمة العربية ، فى دائرة الحضارة الاسلامية الآسيوية الآفريقية – أى الشرقية ، وهى كذا ، وبطبيعة تكونها التاريخى – الجغرافى جزء لا يتجزأ من أفريقيا ومحوره النيل ، ومن دائرة البحر الأبيض المتوسط ، التى تقف أوربا على شمالها

ولكنما الضجة الكبرى بدأت منذ سنوات ، في مطلع السبعينيات ، عند تقدم الاتحاد الإسلامى فى عموم قطاعات ومستويات الحياة السياسية والمجتمعية والثقافية المصرية ، ردا على ما استشعره من تجاهل تارة ، ثم ، وخاصة بعد ١٩٧٩ ، ردا على الغزوة الصهيونية الأمبريالية العنصرية لأجواء مصر . وكان من الطبيعى ، ومن الممكن ، بل ومن اليسير ، أن يدرك الجميع مكانة طه حسين فى هذا التحرك المشروع الطبيعى : ألم يكن هو الذى أكد العلاقة الأكيدة بين الإسلام والعصر ؟ ألم تكن المعارك المفتعلة التى أثيرت حول محاولاته للتأليف بين التراث والمعاصرة مغايرة تماما لطروح اليوم ؟

أم أن هناك معركة مفتعلة ، أسقطها العدو الحضارى على أرض مصر منذ نهاية السبعينيات ، بغية تقسيم الصفوف بين معسكرين ، لا يمين ولا يسار الأمس ، وإنما «العلمانيون» و «الإسلاميون» وكأن الوطن ثانوى بالنسبة للتوجه المذهبى ، وكأن وحدة الأمة فى المقام الثانى بالنسبة للتوجه الفلسفى الأيديولوجى . معركة نشهدها اليوم بحسرة شديدة إدراكا من الجميع العقلاء والساسة المجربين إنها معركة مفتعلة مصطنعة ، تهدف مرة أخرى إلى تقسيم صفوف جبهتنا الوطنية المتحدة ، لبث الخلاف وتعميقه بين أبناء الوطن ، فى اللحظة التى نحن أحوج ما نكون فيه إلى تعبئة كافة الطاقات

الوطنية ، إلى جمع جميع المدارس التكوينية للفكر والعمل من أجل وقف التردى ، وإعادة التقدم فى طريق صياغة مشروع مصر الوطنى الحضارى الكبير ، فى قلب أمتنا العربية ، فى قلب الدائرة الحضارية الاسلامية الآسيوية الافريقية ، فى مواكبة المحاولات المماثلة من معظم الدوائر الحضارية والثقافية التى بدأت تستشعر مأزق المشروع الحضارى الغربى . فالإنسان لا يحيا من أجل الإنتاج بلا حدود ، والإستهلاك بلا حدود ، والمتعة بلا حدود ، الإنسان لا يحيا بالماديات فقط ، دون المعانى الروحية ، والدينية ، والفلسفية ، الأخلاقية ، فالحياة بدون قيم ، لامغزى لها . الحياة البهيمية القائمة على مفهوم التنمية الميكانيكى ، أدت بالامبريالية إلى الانحسار فى كل مكان ، وأدت بالأنظمة الاشتراكية التى حاولت أن تواكبها إلى التأزم .

فالثورة الروحية لابد وأن تواكب الثورة الاجتماعية السياسية . موضوع كبير يشغل اليوم المكانة المركزية فى تجديد الفكر العالمى ، فى مرحلة تغيير العالم وصياغة العالم الجديد .

***

عود إلى مصر إذن ؟ ..

عود إلى مصر بكل المعانى وكافة المستويات . فكرا وعملا . إيمانا وعقلا . تحررا ووحدة . عصرية وتراثية حية .

عود إلى مصر اذن . ومن هنا مكانة ومقام طه حسين . كان الرجل، وسيظل فى رأينا ، الممثل الأول ، والأكثر بروزا ، للتشابك الجدلى المركب ، شديد التناقض ، عميق التوحد ، لشخصية مصر الحضارية ، منذ صياغتها ، وعبر عصورها الحضارية الثلاثة الفرعونى ، والقبطى ، ثم الإسلامى العربى الحديث . فإذا أردنا أن ننصف الرجل ، وكلنا هنا ممن يدينون له بالعلم والفكر والمحبة والاحترام والإعزاز ، إذا أردنا أن ننصف طه حسين فلابد ، نعم ، أن ننصف مصر .

لم يكن ممثلا لتراث ماضٍ حاول أن يتعصر . ولم يكن كذلك رائرا ومنــذرا للمسـتقبل الثـورى المتغير . كان رجــل المرحلة الوسيطة : مرحلة الانتقال من عصر التبعية السياسية والفكرية والثقافية إلي عصر التحرر السياسى والثقافى والفكرى . وكان رجل هذه الوساطة فى مرحلة تاريخية لم تتضح بعد من خلال تحركاتها معالم ومحاور المستقبل . مازال العالم آنذاك يتمركز حول الغرب – أوروبا ثم أمريكا الشمالية . لم يكن البعد الشرقى واضح المعالم كما هو اليوم ، إبتداءً من مرحلة ١٩٤٩ – ١٩٧٣ . لم تكن دوائر تحرك مصر الثلاث : العربية – الأفريقية – الإسلامية – محل إجماع . لم يكن فى مقدور أحد أن يتصور بوضوح مسارات المستقبل ، وكم تعددت : من جبهة وطنية متحدة أجهضت إلى انقلاب عسكرى تحول

إلى ثورة وطنية ، ثم إجتماعية شاملة ، ثم تردى إلى تبعية للنفوذ الأمريكي ، رغم عبور أكتوبر الذى هز أركان النظام العالمى ورفع رأس مصر عالية إلى محاولة التضبيط ، وتحديد المسار الواقعى الممكن ، مرة أخرى فى قلب نظام عالمى ثنائى القطبية بدأ يتزعزع يوما بعد يوم بينما لم تتضح بعد - على الأقل لدى الكثيرين على أرض الوطن - معالم تكون العالم الجديد .

عود إلى مصر ، ليس إنصافا لاستاذنا الجليل ، وإنما ، نعم ، إنصافا لطلائع مصر التى عاشت وعملت وحاربت وأنتجت فى سبيلها ومن أجلها - وفى طليعتها رجال ونساء يدينون لأستاذنا الجليل بغزير المعرفة ، ويكنون له فى قلوبهم وأفئدتهم رغم تباين وجهات النظر والمخططات السياسية ، المحبة ، والاعتزاز ، والإجلال.

عاش ومات فى سبيل مصر . كانت رسالته دوما العود إلى مصر ، تأكيدا لمكانتها ومقامها ، والعمل من أجلها ، تحقيقا لريادتها الحضارية . من حقه إذن علينا أن نعتبر .

***

الفصل الثامن

فى أصول المسيرة الطويلة ...

يحتفل قلب مصر ووجدانها وعقلها وفكرها وإرادتها بالذكرى الثلاثين لاستشهاد شهدى عطية الشافعى ، الذى كان للحركة الوطنية والتقدمية جمعاء الرائد والأستاذ العلم ، الوجه المضئ ، جامع الشمل ، موحد الصفوف ، الساعد الأول والأقوى فى بناء الجبهة الوطنية المتحدة منذ فجر الأربعينات حتى يوم رحيله الدامى.

الآثار المكتوبة ، أو على الأقل المنشورة بشكل مبتور من جراء الرقابة السياسية آنذاك ، قليلة ، وإن كانت بالغة الأثر تاريخياً فى مسار مصر المعاصرة . الأوراق المتناثرة نادرة . أما الذكريات ، ذكريات جيل الأربعينات والخمسينات وحتى مطلع الستينات ، فهى عارمة تكاد تحاصر ، تكاد تخترق حصار الحنين المأساوى لرجل حفر أنيابه فى قلوب كل من قاده وعلّمه ، فى طريق التحرر والديمقراطية والتقدم . ورغم هذا ، فقد شاهدنا فى العديد من الأحيان ، وبشكل متصل متعاقب يزداد بين الحين والحين أهمية ، جماعات واسعة من الأجيال الشابة تلتف حول ذكراه وفكره ، تتساءل : أين هو ؟ كيف استطاع أن يؤثر ويوجه بهذا العمق وهذه

الأصالة ؟ ثم : ما العمل ؟ الرجل رائد لا يزال . وفكره موجه لايزال، ومسيرته مثلاً أعلى لا تزال ، رغم الظلمات ، والندرة ، والغياب . وكأنه بحق رائد الجيل المغيب الذى لم يغب . وكأنه حقا الوجه المشرق للإشراقة التى لم تتحقق ، وإنما تناثرت بذورها هنا وهناك فأحيت زهوراً متفرقة تمثل بحق إيجابية مرحلة ١٩٤٠-١٩٧٣ على أرفع مستوى وأنصع صورة .

فكيف يمكن أن يكون إذن المدخل إلى إدراك هذا الأثر الهائل ، لحياة ومسيرة وإستشهاد هز أرجاء مصر والعالم العربى والعالم الإشتراكى والرأى العام العالمى ؟

نقطة البداية ، وهى الركيزة لكل ما أنجذه شهدى رائداً ومعلماً وقائداً ، ألا وهى حب الوطن ، نقطة البداية فى انتقاله من بعثة إنجلترا بجامعة اكسترا عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ على آخر مركب أقلته إلى مصر ، بعد إعلان الحرب ، بغية ألا يفارق شعبه فيما استشعر أنه سوف يكون موعداً مع القدر ، حركة تحررية ثورية تطيح بكابوس الاستعمار البريطانى المسلح ، والرجعية المتآمرة معه ، فى طريق إقامة نظام وطنى ديمقراطى يفتح الطريق أمام الثورة الاجتماعية صوب الاشتراكية .

حب الوطن الذى وجه خطاه مع صفوة من أنبغ طلائع شباب مصر المثقف والعامل فى مطلع الأربعينات إلى إدراك أنه لابد من

تعبئة هذه الصفوة ، إنطلاقاً من حب الوطن ، بهدف تكوين كوادر مصر الغد فى الوقت الذى لم تكن فيه هناك مدارس كادر فى الأحزاب القائمة ، والذى لم تسع فيه المؤسسات الحكومية والرسمية المزدهرة آنذاك ، حول جامعة فؤاد الأول وبوتقة الجمعيات العلمية المنتعشة حولها إلى هذا المنحى ، من هنا كانت فكرة تأسيس « دار الأبحاث العلمية» التى انطلقت منذ ١٩٤٢-١٩٤٣ بقيادته ، وأصبحت فى سنوات قلائل ، مدرسة كادر سياسية وفكرية وعلمية وتنظيمية وإنسانية على أرفع مستوى مصرى وعالمى ، ومن حولها كوكبة النوادى والهيئات السياسية والثقافية : «لجنة نشر الثقافة الحديثة» ، مجلة «الفجر الجديد» ، مجلة «أم درمان» ، وما واكبها فى شبيبة الوفد . كانت الركيزة التكوينية التى سعت إلى تنقيب آفاق المستقبل الممكن ، فكانت ملتقى للجيل القديم من رجال السياسة الوطنية والتقدمية فى مصر ، من عصام الدين حفنى ناصف إلى الدكتور محمد مندور ، من إسماعيل الأزهرى إلى عزيز فهمى ، من سلامة موسى إلى العديد من وجوه التنظيمات الثورية المواكبة للحركة التقدمية المصرية ، بحيث تدفقت هذه الكوادر - منطلقة من هذه القاعدة - إلى إرساء دعائم الجبهة الوطنية المتحدة على شكل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ .

لم تكن هذه اللجنة تجميعاً للشيوعيين ومن صاحبهم . بل كانت ، ولأول مرة فى تاريخ مصر ، لجنة منتخبة إنتخاباً ديمقراطياً على

المستوى المصرى : فالمندوبون جميعهم منتخبون من كافة مستويات إتحادات الجامعات ، وطلاب المدارس الثانوية والفنية ، وكذا من جميع نقابات مصر على تنوع وجهاتها وقطاعاتها ، بحيث جاءت «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» بلجنة منتخبة على المستوى الوطنى بحق وجدارة ، بها أقلية من الشيوعيين الرواد وأغلبية من زملائهم الوطنيين الثوريين المنتخبين بإنتخاب حر على كافة المستويات وفى جميع القطاعات ، عالم العمال والعلم على أرض مصر المحتلة ، كان لابد لهذه اللجنة من فكر وبرنامج . كان لابد لها من مشروع وطنى يؤلف بين مكوناتها المختلفة ، ويجمع بين أحلامها ، وطموحاتها وتوجهاتها المتباينة ، وكذا برامجها السياسية على تنوعها . ومن هنا جاء كتاب « أهدافنا الوطنية » فى ربيع ١٩٤٦ صادراً عن « دار الأبحاث العلمية » بقلم شهدى عطية الشافعى وعبد المعبود الجبيلى ، الوجهين القياديين للدار آنذاك ، باسمهما ، واسم لجنة الإدارة المنتخبة التى كانت تتولى توجيه « دار الأبحاث العلمية » .

وسرعان ما أصبحت صفحات وأفكار ورسائل وتوجيهات أهدافنا الوطنية هى المشروع الوطنى الذى تبنته «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» بوضوح الرؤية ، وعمق فهم العروة الوثقى التى تجمع بين ضرورة التحرر الوطنى ، والتعديل الجزرى لأركان وتوجهات الحياة الاقتصادية ، وكذا النظام المجتمعى ، وأهمية إقامة ثقافة وطنية مصرية تقدمية تجمع بين أصالة مصر السبع ألفية

ومعانى الفكر العلمى والعقلانية وتدخل العالم المعاصر الذى بدأ يتشكل بعد إنتصار القوى الإستقلالية والإشتراكية فى الحرب العالمية عام ١٩٤٥ .

وكان طبيعياً أن يتجه شهدى بعد الحملة التى وجهها إسماعيل صدقى باشا يوم ١٠ يوليو ١٩٤٦ ضد الحركة الشيوعية الوطنية الديمقراطية إلى تعميق الطرح الوطنى لكافة القضايا والتحركات ، وقد أصبح دون منازع الوجه العلم لثورة مصر المتصاعدة . ومن هنا كان نضاله من أجل تحقيق مصر الحركة الشيوعية والتقدمية المصرية ، وتوكيد كافة أركان الوطنية بها ، وربطها على أوسع مدى بقواعد التنظيمات الوطنية الكبرى المواكبة لها ، على تبيانها ، وفى مقدمتها شباب الوفد ، والقطاعات الثائرة فى قواتنا المسلحة ، ومن بينهم نواة « الضباط الأحرار » ، وكذا الجماهير الشعبية الملتفة حول الاخوان المسلمين من منطلق وطنى حضارى .

تاريخ شهدى فى هذه السنوات كان بحق تاريخ مصر . وكل من سعى إلى تأريخ الحركة السياسية وكذا الحركة الوطنية على وجه التحديد فى مصر المعاصرة ، يلقى شهدى صفحة بعد صفحة حياً رائداً فى كافة أرجائها لحركاتها وطموحاتها ، قائداً فاتحاً لجميع ريادأتها ، وكأنه حقاً على موعد مع القدر ، قدر مصر التى بدأت تدخل عصر الثورات والثورات المضادة للحروب ، وقدره هو ورفاقه

المأسوى . لن نسهب هنا : فالكتب والمؤلفات والرسائل الجامعية والدراسات والمقالات تتزاحم بالمئات اليوم ، ومن خلف الزوايا ، وهى تؤكد هذا المعنى بصدق ، وتدعمه بالمستندات والرؤى التحليلية المتنوعة التى ربما لم تكن كلها واردة لدى العاملين حول شهدى ذاك فى خضم المعارك الثورية المتأججة ، وقد بدأت رياح القمع تزداد شراسة ، مما أودى به إلى سنوات طويلة قاسية من الأشغال الشاقة فى ليمان طره ، وظلت تلاحقه خلال سنوات الحرية المعاصرة المحدودة ، حتى جاء موعد المذبحة فى ١٦ يونيو ١٩٦٠ .

من حب الوطن ، والإنتماء المصيرى لشعب مصر على أوسع مدى جاءت الفكرة المحورية ، التركة التاريخية حقيقة لشهدى عطية الشافعى إلى حركتنا الوطنية المصرية ، وفى قلبها الحركة التقدمية بكافة فصائلها . كان لابد من تعبئة جماهير شعب مصر العامل أولاً ، وكذا مختلف الطبقات والفئات الإجتماعية الوطنية إلى أوسع مدى ، بإستثناء الأقلية المتعاونة تعاوناً عضوياً مصيرياً مع الاستعمار آنذاك. كان لابد من هذه التعبئة لسبب واضح بسيط كان يسهب فى التدليل عليه ويؤكد مركزيته فى كل تحرك وطنى جاد ، ألا وهو أن الوطن المقهور ، المحتل ، المحاصرلابد له أن يتخطى كافة عوامل التفرقة الداخلية ، ويزيلها بوعى وصبر ومثابرة ، بحيث يستطيع حقيقة أن يحدث تعبئة وطنية شاملة أو تكاد . فالتعبئة

الوطنية الشاملة ، وحدها ، هى التى يمكن أن تمكن مصر من الحصول على أكبر قدر من الذكاء الإجتماعى والسياسى ، والإمكانات المادية والمعنوية ، وكذا ثراء تنوع الرؤى التى تصب فى قنوات الحركة التحريرية والوطنية الديمقراطية . ليس لنا أن نقيم الحواجز بين الطروح المتنوعة ، ليس من شأننا أن نتصومع فى دوائر مغلقة متنافرة تندد ببعضها بعضاً .ليست رسالتنا أن نقبل العديد من الأفكار المتداولة فى المجال السياسى التقليدى القائم على أساس رفض الحوار الخصب مع مختلف التشكيلات والفصائل والمدارس الفكرية المنطلقة أيضاً من حب الوطن ، والمتجهة إلى تحقيق أهدافنا الوطنية عبر مسالك ودروب مغايرة ، متباينة ، وأحياناً فى نواح معينة مضادة لتوجهات الحركة التقدمية .

بل وعلى العكس تماماً : فإن رسالة الحركة التقدمية ، والشيوعيين المصريين ، لابد وأن تكون دوماً آخذة على عاتقها تخطى هذه العقبات ، وإزالة الجدران الإصطناعية وبناء جسور الحوار والتفاهم والعمل المشترك البناء ، تدريجياً ، ولو فى حدود ، إيماناً منها بأن الإحتلال والحصار والإنكسار يقتضى بإستمرار توسيع الرقعة الداخلية إنطلاقاً من حب مصر ووحدة مصر وأولوية مصر فى إهتمام كافة مدارس الفكر والعمل العاملة من أجلها .

رهان بالغ الأهمية ، بالغ الدقة . رهان عبقرى على إيمانية الشعب المصرى بمصريته ووطنيته ووحدته وأولويته بالنسبة لكافة الطروح الأخرى ، فى مواجهة الإستعمار العالمى والرجعية ، وفوق هذا وذاك فى مواجهة الصهيونية التى ظهرت فى أفقنا حول قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ ، وكان شهدى على رأس القطاع الأوسع من الحركة الشيوعية والتقدمية المصرية الذى رفض رفضاً قاطعاً هذا القرار واعتبر أن أهدافنا الوطنية تقتضى أولاً وقبل كل شىء حماية دائرة أمتنا العربية ، وكذا حدود مصر الشمالية الشرقية من هذا الخطر الجديد ، وقد أدرك هو وصحبه آنذاك أن هذه القلعة الصهيونية سوف تكون ترسانة النفاذ إلى قلب مصر والعالم العربى للتفرقة والدمار بالسيف والنفاق والتسلط والإغراء الزائف .

وقد اتخذ هذا التوجه المركزى الذى صاغه شهدى وقاد التحرك لإنجازه ، صورة شعار « الجبهة الوطنية المتحدة » وهو صلب كتابه الوحيد المنشور بشكل مبتور للغاية (فقد شطبت الرقابة السياسية ٨٢ صفحة من الكتاب ...) : « تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٤٦ » .

إن مفهوم الجبهة الوطنية المتحدة الذى طرحه شهدى رائداً وقائداً آنذاك كان حقيقة بمثابة الخط العام التاريخى للحركة

التقدمية والشيوعية المصرية عبر تاريخها المشرق والمأساوى ، ورغم ما أصابها من تفرقة وتراجع بل وتردى ، وهى فى كل مرة تتخطى وتواصل وتضبط المسار متمسكة ، دوماً ، بهذا الطرح الواسع الذى جعل لها حقيقة تأثيراً ونفوذاً أوسع بكثير من حجمها الفعلى لدى الجماهير الشعبية والطبقات والفئات والتنظيمات الوطنية من أوسع الأبواب .

وهنا لابد أن نلحظ أن الفارق شاسع بين الخط العام التاريخى لأية حركة سياسية ، أى لأى مدرسة فكر وعمل متأصلة على أرض الوطن وفى قلوب أبنائه والجماهير الواسعة ، وبين الإستراتيجية والتكتيك التى تتدرج من هذا الخط العام ساعية إلى تحديد الأهداف المرحلية ، وكذا وسائل التنفيذ والتحرك على تنوعها .

شهدى عطية الشافعى رجل صياغة الخط العام التاريخى . منه ، من هذا الخط ، تحركت الحركة التقدمية والشيوعية المصرية فى قلب حركتنا الوطنية دون كلل ، بحيث اعتبرها الكثير تاجاً على رأس هذه الحركة ، ورمزاً باهراً لها ، رغم ما أصابها فى الكثير من الأحيان من إنزواء واضمحلال وذبول .

ذلك أن الإنجازات الواقعية بل وكذا الإستراتيجية والتكتيكية قد تصيبها الضربات والخلل ، وكذا وبطبيعة الأمر الإنحراف أو الإنزواء أما الخط العام التاريخى فهو الخيط الموجه لإستمرار المسيرة

الطويلة بالمرحلة التاريخية كلها ، مرحلة التحرر من الإمبريالية والصهيونية ، ،التبعية ، والتردى المجتمعى والثقافى والحضارى .

الخط العام التاريخى لا ينكسر .

***

دروس من الذكريات ، وإن كنا لسنا فى مقام الذكريات أو المذكرات .

كيف استطاع شهدى أن يجمّع ، ويوحد ؟ كيف استطاع أن يغزو القلوب ، ويقنع الخصوم ؟ كيف إستطاع أن يظل حياً عبر التعذيب والإستشهاد ؟ وفى كلمة : كيف كانت مداخل شهدى عطية الشافعى إلى الألباب المصرية ؟

نقطة البدء ، مرة أخرى ، كانت دوماً حب الوطن والإنتماء العميق إلى شعب مصر . المفاتيح ، المداخل ، الأسلوب من أرض مصر ووجدان شعبها . الذكاء اللماح والنظرة البصيرة المدققة . وزن الأمور بميزان العقل والوجدان معاً . الإتجاه الدائب والمستمر إلى التأليف بين القلوب ، والتغلب على عوامل التفرقة ، والإنصات بإمعان إلى كل ماينير طريق التغلب على العراقيل الإصطناعية . كان شهدى حقيقة ، وبكل معانى الكلمة ، رجل الألفة ، رجل التجميع ، رجل الحب الصادق ، رجل الوفاء حتى آخر لحظة من

لحظاته ولا أظن أن هناك شخصاً واحداً ممن إلتف حوله أو إلتقى به ولو مصادفة ، إلا ويشهد على صحة هذا الكلام .

صفة ثانية تعلمها شهدى من شعب مصر العامل ، من ريف مصر ومصانعها ومدارسها ، ألا وهى العمل الدائب ، يكاد يكون ليلاً نهاراً ، الجمع بين القراءة والدراسة والكتابة ، ثم العمل التنظيمى ، بشكل أصبح أسلوباً جديداً حقيقة فى عالم السياسة : فالسياسى لم يعد كما كنا نتصوره ، رجل التخطيط والمناورات ثم القيادة الجماهيرية أو الحزبية . ولكنه كان ، وفى المقام الأول ، رجلا يتعلم من الشعب ، يقضى بينه ، كما فعل شهدى ، ساعات كل يوم دون انقطاع فى الأحياء الشعبية يستمع ، ينصت ، يتناقش ، يتندر ، يتعلم ، ثم يعود إلينا بحصيلة وكأنها حقيبة جحا السياسية الوطنية نستمع إليها بإنبهار ، ثم ننطلق بأمر منه نسعى إلى هذا الشعب العبقرى العظيم ، المعلم ، العالم بأمور الدنيا والآخرة ، ووريث التركة الحضارية السبع ألفية ،رجل العبور عبر أطول تاريخ عرفته حضارة فى عالمنا المعمور .

يتعلم منه ، ثم ينكب وأكاد أقول بشراسة ، على الكتب ، والمراجع الرئيسية ، الكتب السياسية ، الكتابات الجديدة التى كانت تدخل مصر بندرة ، ثم بغزارة فى مرحلة ما بعد الحرب الأخيرة . الكتابات المصرية ، العربية ، الأوروبية ، وكذا الشرقية ، وعلى وجه

التحديد كتابات الصين والهند وكانتا فى ثورتين متباينتين - المسيرة الطويلة من ناحية ، وتحرك حزب المؤتمر الهندى ، ماوتسى تونج وصحبه فى مقابل غاندى وأتباعه - يقرأ بشغف وولع وكأنه مدرك أن الأيام معدودة . وكأنه مدرك ، فوق هذا أو ذاك أن العمل السياسى بالمعنى « التقليدى » لاجدوى منه لمواجهة التحدى الحضارى الخانق الذى كان يحيط بمصر .

وعنده أن القائد السياسى ، والكادر السياسى ، وكل عضو يتصدى لخدمة الوطن وشعب مصر ، لابد وأن يكون حقيقة ذلك الفيلسوف - فى - المدينة الذى نادى به أفلاطون وأبو نصر الفارابى ، وألا يولى أدنى إعتبار للتفرقة بين الفكر والعمل ، بين النظرية والنشاط ، بين العلم والإنجاز .

ومن هنا كان توجه « دار الأبحاث العلمية » على وجه التحديد ، وكذا النوادى والمجلات المواكبة لها ، إلى إكتساب صفوة طلائع طلاب الجامعات وشباب القادة النقابيين والكتاب والفنانين والصحفيين ، إدراكاً من شهدى أنه ، لولاهم ، لاتستطيع الحركة التقدمية أن تقود الحركة الوطنية إلى طريق التحرر وبناء المجتمع البديل ودولته الوطنية الديمقراطية بمعنى الكلمة .

فيلسوف فى المدينة ، فيلسوف من صفوف الشعب . فيلسوف يجمع بين العالم الخارجى وأرض الوطن . فيلسوف يتصف بعمق

التواضع الذهنى والمعنوى والأخلاقى ، والإعتزاز الشديد بالكرامة والأصالة ومعانى القيادة وإلتزاماتها .

- ومن هنا - من تلاقى هذه الروافد الثلاثة لمسيرة شهدى عطية الشافعى - من هنا كان مغزاه التاريخى . لم يكن الرائد العلم الذى أضاء طريق مصر فى مرحلة الإعداد للثورة التحررية وتخطيط مسار مصر الجديدة ، فى بداية مرحلة تغيير العالم ، مصادفة أو إجتهاداً . لم يفرض نفسه . بل فرضته مقتضيات الظروف التاريخية التى كانت تسعى إلى إيجاد مثل هذا الوجه المتفرد حقيقة فى مجالات السياسة والفلسفة للقيادة الجماهيرية ، وكذا ، وكيف لا ، من حيث عمق إدراكه لمعانى الوجدان الإنسانى والإخاء والوفاء والولاء والمحبة .

كلمات قلائل حول العمل الشامخ الذى قاده شهدى عطية الشافعى ، علماً فى طليعة طلائع صفوف ثورتنا المصرية ، والحركة التقدمية العالمية .

لم يرفرف ، لن ينكسر ، يزداد إشراقاً ، يوماً بعد يوم . سلاماً إليه سلاماً بين الشهداء ، ناصعاً فى تاريخ مصر وشعوب الشرق الناهضة ، فى مرحلة تغيير العالم وتشكيل العالم الجديد . وسلاماً عليه بين الشهداء فى عالم الخلود إلى جوار ربه ، وفى قلوب شعبه وأمته.

مصادر الكتاب

* الفصل الأول :

بحث مقدم إلى ندوة « الظاهرة الإنمائية » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (بغداد - ١٩٨٤)

* الفصل الثانى :

ورقة عمل الاجتماع الثانى للجنة الاستشارية للثقافة العربية لمنظمة اليونسكو (تونس ، ٥ - ٩ ديسمبر ١٩٧٧) ، تم نشرها فى مجلة " قضايا عربية " ، المجلد السادس ، رقم ٤ أغسطس ١٩٧٩ - ص ٣٣ - ٤٢ .

* الفصل الثالث :

مجلد " قضايا عربية " ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ابريل ١٩٧٤ .

* الفصل الرابع :

بحث مقدم إلى "المؤتمر الفلسفى العربى الأول" كلية الاداب ، الجامعة الأردنية ، (عمان . اكتوبر ١٩٨٣) ، تم نشره فى الطبعة الثانية من كتاب أعمال المؤتمر .

* الفصل الخامس :

بحث مقدم إلى « مهرجان القاهرة للإبداع العربى » (القاهرة ٢٤ – ٢٥ مارس ١٩٨٤) ، تم نشره فى مجلة " فصول " . المجلد الرابع العدد ٣ (ابريل – يونيو ١٩٨٤) ، ص ١١٤ – ١٢٠ .

* الفصل السادس :

بحث مقدم إلى ملتقى « الفكر العربي الحديث وصلاته بالفكر الغربى » (الاندلس ، اسبانيا ، ٧ – ١٢ مايو ١٩٨٤) .

* الفصل السابع :

بحث مقدم إلى مؤتمر الذكرى المئوية للأستاذ العميد الدكتور/ طه حسين – كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة – ١١ – ١٤ نوفمبر ١٩٨٨) .

* الفصل الثامن :

مقال بمناسبة تحية الذكرى الثلاثين لرحيل الشهيد الأستاذ شهدى عطية الشافعى (١٩٦١ – ١٩٩١) ، ولم ينشر فى حينه .

مؤلفات الاستاذ الدكتور أنور عبد الملك باللغة العربية

دراسات فى الثقافة الوطنية - دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ .

الجيش والحركة الوطنية - دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٤ .

المجتمع المصرى والجيش (١٩٥٢ - ١٩٧٠) - الطبعة الثانية (المعتمدة من المؤلف) دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

الفكر العربى فى معركة النهضة - دار الآداب ، بيروت ، ١٩٧٤، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ .

مدخل إلى الفلسفة ، ترجمة وتقديم مؤلف د. جون لويس ، الدار المصرية للكتب ، القاهرة ١٩٥٧ ، الطبعة الثانية ، دار الحقيقة بيروت ، ١٩٧٣ .

نهضة مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٣ .

ريح الشرق - دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

تغيير العالم - عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٥ .

الشارع المصرى والفكر - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

القومية والإشتراكية (الكتاب الثانى من «الجدلية الاجتماعية») - دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩١ .

باللغــات العــالمية

Peuples d' Afrique
Editions du Cap. Monte Carlo 1971.
Egypte, Société militaire
Le Seuil,. Paris, 1962.
Ed, Italy (Einaudi, Turin, 1967): Spain (Editorial Lecons, Madrid, 1967): USA (Randon House-Vintage Books, 1971)

Anthologie de la littérature arabe contemporaine:
II. Les essais
Le Seuil, Paris 1965
Ocuxiéme édition revue et augmentée, 1970

Kûltur Emperyalizmi
Atac Kitabevi, Istanbul, 1967

Idéologie et renaissance nationale: L'Egypte moderne
Anthropos, Paris, 1969; 2éme 1975

I,a pensée politique arabe contemporaine
Le Seuil, Paris, 1970; 2éme éd.1975: 3EME Ed 1980)
Ed turkay (ALTAN Kiaplar. Ankara 1971)
Italy (Editori Riuniti, Roma, 1973.

Sociologie de L'impérialisme
Anthropos Paris, 1971.

L,a Dialeclique Sociale
Le Scuil, Paris, 1972
Ed. Japan (Iwanami Shotcn, Tokyo); spain
(Siglo xxi, Mexico); Italy (Dcdalo, Bari);
Porluguese (Paze Terra, Rio-de-janeiro);

L'armée dans la nation (Asie, Afrique, Amérique latine)
SNED, Alger 1975

La Renaissance du monde arabe
Ed. with Abdel-Aziz Belat el Hassan Hanafi
Dueulot, Bruxelles, 1982

Spéeifieité et Théorie Sociale
Authropos, Paris, 1977

The Project on «Socio-cultural Development Alternatives in a changing World
(SCA): Report on the Formative Stage, UNU Press, Tokyo 1980.

Social dialeeties (1): Civilisations and Social theory, the Macmillan Press landon and S.U.N.Y Press, Albany, N.y 1981

Social Diqleeties (2): Nqtion and Revolution, The Macmillan Press, London, and S.U.N.Y. Press, Albany, NY 1981.

Intellectual Crèativety in Endogenous Culture, (ed. With A. N. Pandeya), UNU Press Tokyo, 1982.

Seience and Teehnology in the Transform-

tion of the World (ed, with M. Pecuilic and G.Blue), UNU Press, Tokyo, 1982.

The Trqnsformqtion of the World: "Science and technolagy (ed, wigh m. pecujlic and G.Blue) the nocmilon Press, London, 1982.

The Transformation of the World: 2) Econa-my & Society (with M. Gonzaler), ibid; 1984.

The Trnaformation of the World: 3) Culture and Thought (with Amisannman), ibid; 1984.

Contemporary Arab Political Thought, Zed Press, London, 1983.

الفهرس

كتاب الهلال القادم

الديمقراطية
ونظام ٢٣ يوليو
١٩٥٢ - ١٩٧٠

بقلم

طارق البشرى

يصدر ٥ ديسمبر

هـذا الكتـاب

هبّت رياح تغيير العالم عاصفة فى سنوات التحوّل الكبير : ١٩٤٩ - ١٩٧٣ أولا ، ثم ١٩٨٩ - ١٩٩١ ، بداية لصياغة عالم جديد . ومن هنا كان التساؤل ، فى أعماق الفكر والوجدان : هل من سبيل إلى الحفاظ على ساحة من حرية القرار ، لتحديد مسار يتفق وآمال الأجيال المتشابكة التى صاغت النهضة - نهضة مصر فى قلب العالم العربى - رغم الإنكسار والتردى ، وتصاعد الهيمنة من المركز المتقدم على شعب العالم المحيط .

فى هذه اللحظة التاريخية على وجه التحديد ، يصبح لزاما علينا أن نعود إلى الأركان الراسخة ، عبر الأجيال ، تحدد إطار إمكانات احياء القوى الكامنة من أجل إبداع المفاهيم والرؤى الجديدة القادرة على التعامل مع عالمنا المتغير ، وتمكيننا من الإسهام الفعال فى صياغة العالم الجديد

نعود لننطلق .

من هنا كانت وجهة مجموعة الدراسات والمحاولات المعنية باضاءة طريق الانتقال من « التنمية » إلى « النهضة الحضارية » : ان تكون بدايات للتساؤل ، والمراجعة النقدية ، والسعى المتصل إلى إبداع الفكر الجديد ، والبدائل الممكنة ، بعيدا عن الجمود الفكرى والقناعات المغلقة - إسهاما فى شق قنوات تحركنا المستقبلى .

رقم الايداع ٨٠٥٨ / ١٩٩١
I . S . B . N
977 - 07 - 0104 -1

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر العربية واحد وعشرون جنيها وفي بلاد اتحادى البريد العربى والافريقي والباكستان سبعة عشر دولارا أو ما يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر انحاء العالم خمسة وعشرون دولارا بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج . م . ع نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية ، وفى الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال ، وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة عالية عند الطلب

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت السيد/ عبدالعال بسيونى زغلول ، الصفاة ـ ص . ب رقم ٢١٠٨٣٣

للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس : 92703 Hilal.V.N

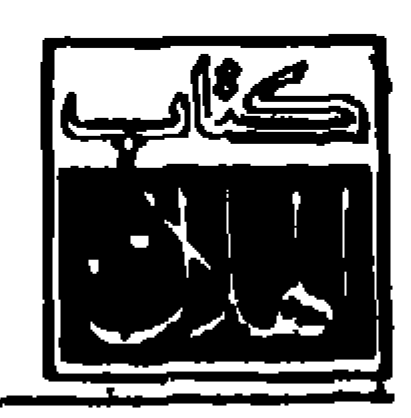
للغسالات الاوتوماتيكية

لولى

PRODUCT OF
ALEXANDRIA OIL & SOAP Co.
ALEX. EGYPT

لولى


كتاب
الديمقراطية
طارق
البشري



سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد
نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش
رئيس التحرير : مصطفى نبيل
سكرتير التحرير : عادل عبد الصمد

مركز الإدارة :

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب . تليفون . ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط
العدد ٤٩٢ - جمادى الأولى - ديسمبر ١٩٩١ KITAB AL-HILAL
NO . 492 — De — 1991
FAX 3625469 : فاكس

أسعار بيع العدد فئة ٣٠٠ قرش :

سوريا : ١٧٠ ليره ، لبنان : ٣٤٠٠ ليره ، الكويت ١٤٠٠ر١ دينار ، الاردن ٤٠٠ر٢ دينار ، السعودية . ١٧ ريالا ، تونس ٥ر٢ دينار ، المغرب ٣٠ درهما ، البحرين . ٢٠٠ر١ دينار ، الدوحة : ١٢ ريالا ، دبى / ابو ظبى ١٢ درهما ، مسقط : ٢٠٠ر١ ريال ، غزه والضفة والقدس : ٢ دولار ، الجمهورية اليمنيه ٣٥ ريالا ، لندن : ٢ جك .

الديمقراطية
ونظام ثورة ٢٣ يوليو
١٩٥٢ - ١٩٧٠

طارق البشرى

●

دار الهلال

الغـــــلاف بريشـــــة

الفنانة : سميحة حسنين

مقدمة

سئل اعرابى أىّ أبنائك أحب اليك ، قال مريضهم حتى يشفى وغائبهم حتى يعود وصغيرهم حتى يكبر . وهذا الكتاب كان بحثا اعددته عن « الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليه » عن نظام الحكم فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ ، وذلك ضمن مجموعة أبحاث لجامعة الأمم المتحدة ، صدر كل منها مستقلا ، عن أوضاع النظم السياسية والاقتصادية فى البلاد العربية . فكان هذا الكتاب كالغائب منذ نشر فى طبعته الأولى فى بيروت سنة ١٩٨٧ ، ولم يتح عرضه فى مصر على النحو المأمول ، فهو لذلك لم ينفك أحب كتبى إلىّ .... « حتى يعود » . وقد تفضلت سلسلة كتاب الهلال بنشره فى هذه الطبعة ، لعله بعد ذلك ينفك عن أن يبقى أحب كتبى إلىّ .

موضوع هذا الكتاب لايزال من الموضوعات الساخنة التى تدور حولها معارك السياسة ، وينجذب العاملون فى السياسة تجاهها أنصارا وخصوما . وقد حاولت ان أبعد عن نفسى اثر غبار المعارك السياسية عند اعداده ، وان اعالجه كتجربة تاريخية وخبرة مجتمعية ، بما يكشف لنا « العبرة » كما يقول علماء الدين ، أو يبلور « الدروس المستفادة » . كما يقول رجال العسكرية ، أى

أننى حاولت أن أعمل أدوات البحث والنظر التحليلى والجهد التعميمى فى تجربة تاريخية ملاصقة لتاريخنا المعايش ، وهى ان تميزت عن واقعنا الحاضر ، فلا تزال آثارها ممتدة واوضاعها متداخلة فى غالب شئوننا السياسية والاقتصادية ، وهى على الأعراف بين وقائع السياسة الجارية واحداث التاريخ الماضى ، وهى الماضى الذى أفضى مباشرة إلى الحاضر بما يعنيه ذلك من تشابك وتمازج .

ان الخصومة السياسية تولد استقطابا ، ويتخذ اطرافها مواقف المواجهة تجاه بعضهم البعض ، فلا تقوم حلقات وسيطة ، وهى لن تقوم الا إذا تعدلت مواقع الاطراف المختلفة إلى غير مواقف المواجهة ، هذا التعديل لن تفضى إليه اية دعاوى للجدل والحوار ، لأن أى جدل أو حوار لا يفيد بذاته تعديل المواقف ، بل انه قد يزيد من حدة المواجهات وقد يبلغ حد اللدد فى الخصام ، انما الامر يتعلق بنوعية المسائل التى تكون محلا للجدل أو الحوار ، وهل هى مسائل تتعلق بجوهر ما يتمسك به كل طرف من افكار وعقائد أو مطالب واهداف ، وإلى أى مدى يتعلق الجدل بالنفى والانتزاع لهذا الجوهر أو الاقرار ، والسماح له ، والى أى حد تتعلق المسائل المطروحة بالقضايا الكلية الجامعة ، أو بالقضايا الفرعية الفارقة أو الى أى حد تستخدم المناظير الداخلية التى تفرز وتبقى

وتستبعد ، أو المناظر الخارجية التى تكتفى بالحكم الكلى بالصحة أو الفساد .

لما ظهر هذا الكتاب نبت فى الأرض الفراغ بين أطراف خصومات متواجهين . وجد فيه خصوم نظام عبد الناصر . نقدا لهذا النظام يجرى على أرض الاعتراف بوجهة الاستقلال والنهوض التى ترسمها هذا النظام ، ووجد فيه انصار نظام عبد الناصر تقويما لهذا النظام يَرُدُّ إلى عناصره الذاتية وابنيته التنظيمية تبعة ما قام من سلبيات وما أفضى اليه الامر من نهاية . ولم يجد فيه أى من الاطراف المتقابلة صفحة من صفحاته تصلح سلاحا له ضد خصمه أو درعا له أمام خصمه .

لما رأيت هذه النتيجة حمدت الله سبحانه ان أنعم علىّ بنعمة النجاح فى هذا العمل ، فانا لم اردہ قط سلاحا فى معارك جارية بين اطراف يمسك كل منهم بجزء من الحقيقة ويضرب صاحبه ببعضها ، كبر هذا الجزء أو صغر ، ولم اردہ زادا يقوى به خصم على خصم ، انما اردته بحثا ودرسا ، ورجوت الله ان يجعل فيه نفعا للأطراف جميعا مادامو من أهل الجماعة المدرجين فيها والحريصين عليها . وقد رجوت الله سبحانه وارجوه أبدا أن أكون لا على ملك أحد من الناس ، وان أكون على حكم ملكه تعالى ، ورجوته وأرجوه تعالى ان يبقى على ملكى التام تلك المسافة

الصغيرة التى لاتجاوز حجم الحصاة والتى تقع بين سن القلم وسطح الورق ، وأن يبقيها لى حرما آمنا لا تنفتح لغير النظر والفهم ، ولا تنفتح لدخل أو غصب أو غواية ، وفى النهاية يرد الصواب والخطأ ، صواب مجتهد وخطأ مجتهد ، واللهم هذا قسمى فيما املك ، فلا تؤاخذنى على قسم فيما لا املك ، مما زاغ عنه البصر أو غفل عنه الخاطر أو ندّ عنه الفكر أو قصر عنه الفهم .

* * *

وددت أن تكون هذه الدراسة تكملة تاريخية لدراسة لى سابقة عن الحركة السياسية فى مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ، وإنها لكذلك من ناحية التتابع الزمنى للفترة المدروسة . ولكن الدراسة الثانية اختلفت عن الأولى فى اسلوب المعالجة ، الدراسة الأولى تركزت فى الحركات السياسية الشعبية والحزبية ، والدراسة الثانية (التى بين يدى القارئ) تركزت فى هياكل النظام وابنيته ، وكان التركيز على الحركات السياسية والشعبية فى الدراسة الأولى بحسبان ان هذه الحركات كانت قائمة ونشيطة وفعالة ولكنها انتهت بالتصفية ، فلزمت متابعتها ومتابعة اوضاع المجتمع كله كاطار لها لتبين ما انتجت من ايجابيات وما لازمها من قصور تراكم فيما افضت اليه الاوضاع من ازمات ، اتت على غالب هذه التنظيمات وعلى النظام كله ، وكان التركيز فى الدراسة الثانية على هياكل النظام وابنيته ،

لانه لم تكن ثمة تنظيمات شعبية أو حزبية تقوم بعيدا عن النظام أو على استقلال عنه ، ولأن النظام كان نشيطا وفعالا وانتهى بشبهة تصفية ، فلزمت متابعته لتبين ما أقام وشيد وما تعلق به من ازمات أتت عليه . ومادامت اختلفت بؤرة الاهتمام فقد اختلف المنظور واختلف اسلوب المعالجة ، لأن البحث فى التنظيمات الشعبية مع تعددها وتنوعها يعطى شمولا ويقتضى سعة وافاضة ، بينما البحث فى النظام والهياكل والأبنية يقتضى ضبطا وتحديدا .

هذا فضلا عن ان كان لدىّ الشعور فى الدراسة الأولى ان وقائع تلك الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٢ غير واضحة ولا تكاد تبين فى ذهن جمهور القراء ، فلزمت الابانة والتفصيل ، بينما قام لدى الشعور فى الدراسة الثانية (هذا الكتاب) ان وقائع هذه الفترة حية ومتحركة فى وعى القارئ ، وان ذكر المذكور يولد السأم ، فعملت على تكثيف الوقائع وارتباطها بالتحليل ، واستخدمت العبارات المركبة ، أى العبارة التى تشير إلى الواقعة وتستخرج دلالتها فى الوقت نفسه . وفضلا عن ذلك كله . فقد كتبت الدراسة الأولى فى الستينات وانهيتها سنة ١٩٧٠ ، وكتبت الثانية على ثلاث سنوات إنتهت فى ١٩٨٥ ، بفارق فى السن يجاوز خمسة عشر عاما ، وآلت طريقتى فى الكتابة ، دون أن أقصد أو أختار ، آلت من الاطناب إلى الايجاز ، ومن التفصيل إلى الكثافة ، ومن الافاضة

إلى التركيز ، ومن ذكر الوقائع إلى ذكر الدلالات ولا أكاد أملك نفسى فيما آل اليه أمرى فى هذا الشأن .

ان الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ لدى أهل جيلى تغطى مساحة من العمر بين سنى الشباب وسنى الكهولة ، بدأت معى وانا فى التاسعة عشرة وتركتنى فى السابعة والثلاثين . لقد عشناها ثم درسناها ، وعشنا صراعاتها من أول أيامها ، ثم عشنا الصراعات حولها بعد آخر أيامها ، وإذا كانت امكانيات النشر لوجهات النظر المختلفة مع « ٢٣ يوليه » ثورة ونظاما كانت محدودة للغاية إبان وجودها مما يشكل عجزا يعوق الباحث عند الدراسة ، فإن الفترة التالية عليها عرفت العكس شدة فى الهجوم وفيضا من نشر مذكرات من شاركوا فى الحكم أو عانوا منه وذكرياتهم ، واتاح هذا للباحث حجم معلومات هائل ، ولكنها معلومات تبلغ من التنوع إلى حد التضارب مما يلقى على الباحث فى تحقيقها تبعة هائلة .

***

اتصور أن من أهم أسباب الانتكاس الحادث لثورة ٢٣ يوليه ، ما يتعلق بالاسلوب التنظيمى الذى بنيت به هياكل النظام ومؤسساته . والأمر هنا لا يتعلق بثورة يوليه فى ذاتها ، وهى فى الحقيقة ليست مسئولة وحدها عن ذلك ، انما هو أسلوب فرضته التجربة التاريخية على رجالها بقدر ما شاركوا هم فى تأكيده

ودعمه ، وهو اسلوب إنحسرت البدائل عنه وعن تحديه بقدر ما استمسك به ذووه ، ثم تصاعد مع تداعيات الأحداث وسياقها ، فصار من حصر إلى حصر أشد وهكذا ، على نحو ما اوضحت فى هذا الكتاب ، والأمر هنا ليس أمر تحديد لتبعة ولا إثبات لمسئولية ، ولكنه أمر فحص لواقع وبيان لأصول المسائل ومآلاتها .

ويتعين ان ندرك ان لدينا فى مجتمعاتنا « مشكل تنظيمى » يتصل بصميم اوضاعنا التاريخية على المائتى عام الأخيرة ، وان الفترة التى درسها هذا الكتاب تصلح عينة منتقاة من تجارب تاريخنا المعاصر . وقد أمكن النفاذ إلى هذه الفترة وبحثها بما توافر من مصادر البحث وأوضاع المعايشة ، وهى تجربة حكم وطنى نستطيع ان نستبعد منه نسبيا عناصر الضغط والتأثير والاملاء الخارجى ، نستبعد ذلك لا اقول تماما ولكن أقول بامكان استبعاده نسبيا على نحو لم يتوافر منذ هزيمة محمد على فى ١٨٤٠ .

وهذا المشكل التنظيمى ذو الوجود الممتد ، ان كانت اظهرته هذه الدراسة فى فترة محدودة ، فهو ذو اصول تنحدر من الفترات السابقة ، ويستطيع القارئ ان يلحظ هذه الاصول فيما ورد بالفصلين الأولين من هذه الدراسة بذكر ما قام من اوضاع تاريخية ومجتمعية ساهمت فى افراز ما إنفرز من انماط الحكم ومؤسساته

وأساليبه بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ . وحاولت فى نهاية الدراسة ان اشير كذلك إلى عدد من العناصر التى افضت إلى ذلك من خارج الفترة المدروسة . اذكر هذه النقطة واكررها لسبب اساسى ، هى اننى لا اريد القارئ ان يضع نظام الحكم المدروس بين قوسين ، كما لو كانت نتوءاً طرأ فى ليلة من صيف ١٩٥٢ وانتهى فى ظهيرة يوم من خريف ١٩٧٠ ، وكما لا احب للقارئ ان يوحد المآثر بهذه الفترة ، لا احب له ان يوحد العلل بها ، لأن ذلك غير حقيقى وغير صحيح ، فضلا عن كونه غير منصف .

اعددت هذه الدراسة والجدال تتتابع فصوله بين الأنصار والخصوم حول الثنائية الشهيرة ، الوطنية من جانب والديمقراطية من جانب آخر ، أو الاستعمار من جانب والاستبداد من جانب آخر . ظهرت هذه الثنائية منذ ظهر الاحتلال الاجنبى والتبعية للدول والمجتمعات الأجنبية ، وبدت فى مصر واضحة مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات العشرين ، واختفت مع ثورة ١٩١٩ التى وحدت بين الأمرين ، ثم ظهرت الثنائية من جديد وهكذا حتى رأيناها بأجلى صورة مع أزمة الخليج فى صيف ١٩٩٠ .

ونحن – الكاتب والقارئ – شهود على ما جرى من جدل حول ٢٣ يوليه بهذه الثنائيات ، النصير يقول ان الثورة حققت الاستقلال والخصيم يقول إنها انكرت حقوق الإنسان ، النصير يقول انها

نهضت بالاقتصاد والخصيم يقول انها كممت الأفواه ، النصير يشير إلى رخص الاسعار وتوافر الضروريات والخصيم يشير إلى التعذيب في السجون ، النصير يتكلم عن الاحتلال قبل الثورة وعن الاقطاع وظلم الفلاح وعن الجهل والعوز ، والخصيم يتكلم عن الديمقراطية قبل الثورة والانتخابات والصحافة والهجوم على الملك وقداسة القضاء . والحديث يروح ويجئ راد ومردود .

هذه الملاحظة السابقة أرشدتنى إلى ما به « أحرر المسألة » ، أى أخلص موضوع الجدال من عناصر التشويش ، وذلك بأن أوحّد معيار النظر وميزان التقويم ولذلك لم اعرض الموضوع من زاوية علاقة « الثورة » بالقوى السياسية التى كانت تمثل اركان العهد السابق عليها ، ولم اركز على علاقتها بمن اسمتهم الاعداء السياسيين والاجتماعيين لاهدافها ، سواء الملك أو الاحرار الدستوريون أو الحزب السعدى أو الوفد نفسه ، انما عرضت الامر من زاوية علاقتهـا بالتيارات والتنظيمـات التى كانت تجتمـع مع « الضباط الاحرار » فى وعاء سياسى اجتماعى واحد ، من حيث النشأة السياسية فى الثلاثينات والاربعينات ، ومن حيث الجيل الذى ظهروا منه فى هذين العقدين ، ومن حيث البيئة الاجتماعية الشعبية التى انبتتهم غالبا ، ومن حيث القاسم المشترك الاعظم للأهداف السياسية والاجتماعية والحضارية التى ضمتهم معا أو قاربت

بينهم ، وهؤلاء هم الاخوان المسلمون والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) والحزب الوطنى الجديد (الشباب) وشباب الوفد والشيوعيون . ومن القاسم المشترك لهذه الاتجاهات بلورت معيار النظر ، بما يفضى إلى حصر الخلاف حول الاهداف الاجتماعية والسياسية الوطنية فى اضيق نطاق .

بهذا الوضع للمسألة يظهر ان لم يكن معيار المخالفة لمسلك « الثورة » هو فقط المضامين السياسية الاجتماعية والمعاداة للاستعمار والاقطاع ، انما كان ثم خلاف جوهرى وفارق له أهمية الدفع فى الحركة ، يتعلق بطريقة تنظيم الدولة وبناء مؤسساتها وباسلوب الحكم . وان هذا لا يعنى افضلية التنظيمات الأخرى عن تنظيم الثورة فى هذا الجانب التنظيمى ، وقد اشرت فى الكتاب إلى نسبية موقف غالب هذه التنظيمات من موضوع الديمقراطية قبل ٢٣ يوليه ، وقد سبقت الاشارة هنا إلى أن « المشكل التنظيمى » لا يتعلق بنظام الثورة وحدها ، ولكن ثمة عناصر لتشكل المواقف ، منها الوضع الذى يجد أى تيار أو تنظيم نفسه فيه فيملى عليه ما يملى من تصرفات ، ان كان فى الدولة يمكنه ان يستخدم أدواتها وان كان بين الأهلين يمكنه ان يستخدم ضغوطهم بغير سلطان آمر ولا قرار نافذ ، ومنها النشأة والتربية الفكرية والسياسية وعادات العمل والنشاط ونوع الخبرات التى تتراكم لدى الرجال من سابق ممارستهم .

على أية حال يتعين علينا ان نلاحظ من واقع الخبرات والتجارب التاريخية ان أى تنظيم سياسى انما يحمل فى داخله صورة الدولة التى سيقودها ، ان حدث وتولى السلطة ، واظهر ما يظهر ذلك من جهة الاسلوب التنظيمى له ، يبدو لى واكاد أتجاسر بالقول ، بأن الاسلوب الذى يبنى به الحزب السياسى ينعكس على تنظيم الدولة عند توليها بأكثر مما تنعكس الاهداف السياسية الاجتماعية لهذا الحزب على الدولة . الحزب السياسى من الناحية التنظيمية والسياسية هو جنين تنظيم الدولة التى سيبنيها بعد توليه السلطة ، هذه قاعدة عامة تكاد تكون مطردة .

ونحن فى هذا الكتاب نكاد نتبين ان تنظيم الضباط الاحرار من حيث الاهداف السياسية الوطنية والاجتماعية قد انعكس على الدولة التى سيطر عليها بهذه السياسات ، وانه كذلك انعكس عليها بصورته التنظيمية التى بنى عليها فى مراحل الاعداد الأولى . تفيدنا هذه الملاحظة للمستقبل ، فاذا كنا نتوقع سياسة الدولة على يدى أى تنظيم من اهدافه السياسية الاجتماعية الفكرية ونشاطه قبل تولى الحكم ، فاننا يمكن ان نتوقع صورة الدولة على يديه ان سيطر عليها من واقع بنائه التنظيمى قبل هذه السيطرة ، وذلك مهما كانت كلماته ودعاواه ودعواته ، لأن بناءه التنظيمى هو أول نشاط « تطبيقى » يمارسه قبل وصوله إلى السلطة ، يكاد يكون هذا الجانب اوضح ما يتنفذ من دعاوى التنظيم قبل اعتلائه السلطة فى

المجتمع والسيطرة على الدولة . والممارسة اصدق من القول فى تبيان المقاصد وأبين فى تفسير الاقوال وافعل فى تحقيق الاعتياد بين الرجال على مايستخدمون من اساليب فى العمل .

لقد قلت فى نهاية الكتاب واقول الآن فى نهاية هذه المقدمة ، ان الفحص والدراسة هما ما يتحول بهما الناتج السلبى إلى اثر إيجابى ، لأننا نعى بذلك دروس الواقع وتجارب التاريخ . وان ثورة ١٩١٩ أو ٢٣ يوليه أو غيرهما ، لن يبقيها المدح ولن يقضى عليها الذم ، لان كلا من المدح والذم من شأنه ان يذهب بريحها ، ولانهما يستويان فى جعل أى مرحلة تاريخية ماضيا مما غبر ، ولن يبقى أى تاريخ حاضرا أو حيا الا الوعى بآثاره ، سلبا وإيجابا على سواء .

والحمد لله

طارق البشرى

الفصل الأول

الأوضاع السابقة على ٢٣ يوليو

تعرض برنامج الحزب الوطنى - الذى ظهر أيام الثورة العرابية - لجملة من الأهداف . أقر بصلات مصر بالدولة العثمانية ، من حيث إمامة الخليفة للمسلمين واستحقاق الخراج والمعونة العسكرية ، مع المحافظة على الامتيازات الوطنية المصرية ومقاومة أية محاولة لجعل مصر ولاية عثمانية . وأقر تأييد سلطة الخديوى على قانون العدل والشريعة حسبما وعد المصريين فى سبتمبر ١٨٨١ ، مع العزم على عدم عودة الاستبداد والالحاح فى تنفيذ حكم الشورى . وأقر بفضل فرنسا وانجلترا واستمرار المراقبة الأوروبية وقبول الديون الأجنبية ، ولكنهم (المصريين) « يؤملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدى أرباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتى يوم تكون مصر فيه للمصريين ...» وأشار الى وقوف المصريين ضد من يحدث القلاقل لمصلحة

شخصية أو خدمة للأجانب ، ولكنهم لا يصمتون على حقهم فى الحرية بواسطة مجلس شورى النواب وحرية المطبوعات . وأنهم يفوضون « أمراء الجهادية بحسبان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، مع عزم هؤلاء الأفراد على ترك السياسة بعد فتح مجلس الشورى ، والبقاء حراسا على الأمة وهم يطالبون بزيادة الجند الى ثمانية عشر ألفا من العساكر . ثم أشار البرنامج الى تأليف الحزب من مختلفى العقيدة والمذهب [١] .

هنا نلمح برنامجا اندمجت فيه الديموقراطية بالحركة الوطنية . فهو يشير الى حكم الشورى واطلاق حرية المصريين ، مع استخلاص مالية مصر من أرباب الديون الأجانب لتكون مصر للمصريين . وهو يشير الى مجلس الشورى بحسبانه مؤسسة التنظيم الديموقراطى ، والى رجال الجيش بحسبانهم القوة المفوضة لحراسة الأمة والحفاظ على الحرية . وهو يطالب بحرية المطبوعات وانشاء المجلس النيابى جنبا الى جنب مع زيادة حجم الجيش . وكانت مطالب عرابى فى وقفة عابدين فى سبتمبر ١٨٨١ تشمل زيادة حجم الجيش مع تشكيل المجلس النيابى واسقاط الوزارة [٢]

كانت مصر قد انعزلت عن الدولة العثمانية بما قررته معاهدة لندن ١٨٤٠ . وما لبثت الأطماع الأوروبية أن انفردت بمصر،

مجردة من قوة الجيش الحـامى ، ومن قوة الجمـاعة السياسية الأشمل . وتدفق النفوذ الأوروبى السياسى والاقتصادى ، وأخذ فى التزايد بالقروض وبتقوية العلاقات مع الفئة الحاكمة . ولم تكن مصر محتلة عسـكريا بعد ، فلا كان للعثمانيين حامية عسكرية بها ، ولا كان الاحتـلال البريطانى قـد تحقق بعد . فكان الوجود الأجنبى وجوداً « مدنيـا » إن صح التعبير ، وهو يتمثل فى النفـوذ السياسى والاقتصادى مع التهديد بالقوة المسلحة عند الضرورة .

وتزايد هذا النفوذ ، حتى سيطر الأوروبيون على مالية الدولة بواسطة لجنـة المراقبـة ، ثم بتعيين وزيرين ، أحدهما انجليزى للمـالية ، والثانى فرنسى للأشغال ، وذلك فى أول تشكيل لمجلس وزراء مصر سنة ١٨٧٩ . وكان نظام الحكم يتيح للخديو سلطانا فرديا مطلقا فى شئون مصر الداخلية . ومن خلال نمط الحكم الفردى القائم ، تسرب النفوذ الأوروبى وغرقت البلاد فى الديون وهيمن أرباب الديون على مالية البلاد ، أى أدركوا سلطة اتخاذ القرار فى الدولة . فلما حاول الخديو اسماعيل المناورة مع النفوذ الأوروبى ، تمكن الانجليز والفرنسيون بالضغط على الباب العالى من خلعه . وجاء من بعده ابنه توفيق ، وأول دروسه السياسية ، كان عرش أبيه الطائر .

هنا جاء « مصر للمصريين » شعارا يقاوم به المصريون سلطة الاستبداد والتبعية المدنية للنفوذ الأوروبى جميعا ، وليعبر عن أن

تمصير الحكم المصرى هو عملية ديموقراطية وطنية واحدة ، ويندمج فيها رفض التبعية ومقاومتها مع رفض الاستبداد والخروج عليه . وتؤدى الى اجلاء النفوذ الأجنبى بمحض تغيير نظام الحكم الفردى ، الى نظام نيابى يصل به المصريون الى أجهزة اتخاذ القرار فى الدولة ، ويكفل هيمنتهم على الادارة وتوجيه سياستها ، وكان سعى العرابيين فى هذا الأمر يرتكن الى التحريك الشعبى بما أشار اليه البرنامج « حرية المطبوعات بطريقة ملائمة ، وتعميم التعليم ، ونمو المعارف بين أفراد الأمة » وهذا منزع ديموقراطى واضح الوسيلة ، والى تحريك الجيش الذى « فوض الأهالى أمرهم » له والمطالبة بزيادة عدده . وبهذا يلتئم سياق الثورة العرابية كحركة وطنية ديموقراطية .

***

كان غزو الانجليز مصر فى سبتمبر ١٨٨٢ ، دفاعا عن الحكم المطلق وسلطة الخديو ، وكان احتلالهم إياها إجهاضا للتجربة الديموقراطية ، من حيث هو عدوان على الاستقلال الوطنى . وبعد الاحتلال بشهرين حضر الى مصر اللورد « دفرين » سفير بريطانيا فى الآستانة ، ووضع تقريره الشهير الذى رسم قواعد السيطرة على مصر من بعد . وقد أصدر الخديو قراره بتسريح الجيش المصرى فور الأحتلال . وطلب « دفرين » ألا يكون

لمصر فى المستقبل جيش كبير ، وذكر أن ثمة اتجاها لعدم بناء جيش أصلا ، ولكنه يستصوب ايجاد قوة صغيرة تكفى لمواجهة ما قد يظهر من « المتعصبين » الذين يندفع الأهالى وراءهم محدثين « هياجاً دينياً » ، واقترح أن يكون مجموع الضباط والجنود ٦١٤٧ عسكريا ، تعين قيادات بريطانية عليهم ، مع ايجاد قوة جندرمة تبلغ ٥٦٥٠ نفرا [٣] . ونصح دفرين فى التقرير نفسه بعدم الأخذ بالنظام النيابى ، بدعوى أن استبداد الشرق لا يميت الحرية فقط ، ولكن الأرض غير قابلة أصلا لإنباتها ، وأن المجلس النيابى لم يكن يمثل السواد الأعظم من الشعب [٤] . وبهاتين النصيحتين اللتين رسمتا هيكل الدولة المصرية فى عهد الاحتلال ، انقطع سياق « مصر للمصريين » كمطلب تمصير يتحقق به النظام النيابى والاستقلال (أى تحرر الارادة الوطنية) معا .

ومع ظهور الحركة الحزبية فى أوائل القرن العشرين ، كان نظام الحكم يتميز بوجود سلطة الخديو « الشرعية » وسلطة الانجليز « الفعلية » المعتمدة على الاحتلال العسكرى . وأوجد هذا فى البداية نوعا من التمايز بين الحركة الوطنية والحركة الديموقراطية . على أنه رغم هذا التمايز ، فان الجماعة التى التفت حول الخديو عباس منذ ١٨٩٤ معبرة عن اتجاه وطنى ضد الاحتلال البريطانى ، وكذلك رجال الخديو فيما بعد كالشيخ

على يوسف ، كانوا يطالبون بالدستور فى ظروف صراع الخديو مع الاحتلال [٥] . كما أن حركة تكوين الأحزاب التى ظهرت فى ١٩٠٧ إنما ساهم فى ظهورها أحداث تتعلق بالمسألة الوطنية منها حادث دنشواى وحادث طابا وغيرهما . وذلك أياً كانت توجهات الأحزاب الناشئة ومواقفها .

ثم ما لبث نمـو المقـاومة المصرية للاحتـلال أن قارب بين الانجليز والخديو بمـا عرف بسياسة الوفاق . وسـارع هذا الأمر من خطا التقارب بين الوجهين الوطنى والديموقراطى للمسألة المصرية . وخرجت مظاهرات الحزب الوطنى تحتج على تقييد حرية الصحافة وتطالب بالدستور فى عامى ١٩٠٩ و ١٩١٠ . وصار الحزب الوطنى الذى يقود الحركة الوطنية أوغل فى مطالبة الديموقراطية من حزب الأمة القريب نسبياً من الانجليز ، ثم جاء تأييد كل من هذين الحزبين لسعد زغلول فى انتخابات الجمعية التشريعية فى ١٩١٣ ، ثم الاعلان الرسمى للحماية البريطانية على مصر مع بداية الحرب العامة الأولى فى ١٩١٤ وفرض الحكم العرفى العسكرى البريطانى على مصر ، جاء كل ذلك مساهمة فى البعث الجديد « لمصر للمصريين » ، كشـعار جـامع يواجه وحدة الحكم المطلق والاستعمار .

***

فى ثورة ١٩١٩ ، واجه المصريون أقوى دول الأرض على حد تعبير سعد زغلول ، واجهوا بريطانيا التى خرجت منتصرة من حرب عالمية ضروس . وكان صنيعهم ذلك أقوى ممارسة للحرية عرفوها . وكان كفيلهم أنهم قاموا على قلب رجل واحد ضد الاحتلال والحكم الفردى المطلق معاً . واستوى لهم تنظيمهم بنشأة الوفد ، واستلهم الوفد الصيغة الجامعة « لمصر للمصريين » فى الظروف الجديدة ، لبناء الوطن الحر المستقل ، فى حدود المفهوم السائد وقتها للاستقلال السياسى والحريات الديموقراطية .

وسار الوجهان معاً ، فى حركة الوفد ، وفى تشدد الحزب الوطنى ، وفى تهاون الأحرار الدستوريين ، وفى مؤامرات الملك ، وفى مصادمات الانجليز ، على خلاف فى التفصيل ليس المجال مجاله . وجاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ عن استقلال مصر ودستور ١٩٢٣ ، جاءا معاً كعملية سياسية متصلة ، فكانا خطة واحدة فيما استهدفه منهما الانجليز والأحرار والملك ، وواجهوا جميعاً الوفد بموقف مقاوم واحد .

فى ١٩٠٧ ظن الاحتلال أنه قادر بمساندته حزب الأمة ، أن يعمق الصراع بين وجهى الحركة السياسية فى مصر . وقد نشأ حزب الأمة قبل غيره . ولكن طبيعة الاحتلال اضطرته أن يسلك سياسة تهدم هدفه ، وما لبث أن تقارب من الخديو ، ثم مارس

الحكم المطلق بنفسه عندما أعلن الحماية فى ١٩١٤ ، وكان ذاك من أهم عناصر التوحيد الديموقراطى الوطنى للحركة السياسية المصرية . وفى ١٩٢٢ تصور اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى ، أنه قادر بمساندته تكوين حزب الأحرار الدستوريين ، أن يعيد الصراع من جديد . فكان استيعاب الوفد لوجهى الحركة المصرية مما أسرع فى إفشال سعيه . وما لبث الأحرار أن ارتدوا عن دعوى الحرية والدستور ، وانكشف ذلك واضحا منذ ١٩٢٨ خاصة .

كان النظام السياسى الذى أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ قد بنى على ثلاث قوائم ترابطت وتساندت لتشكل الاطار العام للحركة السياسية وأطرها التنظيمية ، على مدى السنوات الثلاثين التالية . أولها نشأة « الوفد المصرى » كتنظيم سياسى شعبى جامع ، يجاهد من أجل تحقيق الاستقلال التام لمصر واجلاء البريطانيين عنها ، جنودا ونفوذا ، ويترسم أساليب جهاده فيما أسماه بالوسائل السلمية المشروعة . وثانيها تصريح ٢٨ فبراير الذى أصدرته الحكومة البريطانية ، يعلن الغاء الحماية عن مصر ويعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، مع تحفظات وردت بالتصريح تتعلق بحماية المواصلات البريطانية والدفاع عن مصر وحماية المصالح الأجنبية بها والسودان . وأرجأ التصريح البت فى

هذه التحفظات الى حين اجراء المفاوضات بشأنها بين البلدين . وثالثها دستور ١٩٢٣ الذى شرع فى صياغته فور صدور التصريح البريطانى ، والذى رسم لحكم مصر نظامه ومؤسساته فى اطار حركة الصراع حول المسألة المصرية بين الوفد وبين الاحتلال .

كان الوفد – بأصل نشأته ووقائع قيامه – هو تنظيم الحركة الوطنية المصرية ، التى ترمى ، لا الى الغاء الحماية البريطانية عن مصر كوضع قانونى سياسى فقط ، لكن الى اجلاء الجند البريطانية وكف النفوذ الأجنبى عن البلاد . وتحددت ووسائله « السلمية المشروعة » لتحقيق هذه الأهداف ، فى السيطرة على الحركة الجماهيرية وصولاً الى الحكم لانفاذ هذه السياسة ، أو بالأقل تعبئة الجماهير فى موقف يصعب معه على أية حكومة أخرى أن تجرى اتفاقا مع بريطانيا يمنحها شرعية الوجود العسكرى والسياسى فى البلاد .

ومن جهة ثانية سعى الانجليز باصدار تصريح ٢٨ فبراير ، الى المبادرة بالغاء حمايتهم المضروبة على مصر منذ ١٩١٤ الغاء منجزا ، لقاء اعتراف آجل تصدره حكومة مصرية يؤمن المصالح البريطانية فى مصر ، خطوط مواصلات ودفاعا ، ويكسب الانجليز شرعية الوجود السياسى والعسكرى . ووقائع تلك الفترة

دالة بوضوح على هذا القصد المرسوم . لذلك تولد عن تصريح ٢٨ فبراير نتيجة بالغة الأهمية فى صدد موضوع هذه الدراسة . وهى أن الصراع الوطنى قد صار من أهم نواحيه العملية التطبيقية ، صراعا داخليا بين الوفد كتنظيم للحركة الوطنية الديموقراطية ، وبين خصوم الوفد المحليين ، وعلى رأسهم الملك والأحرار الدستوريون . صار الصراع الديموقراطى أهم الوسائل « السلمية المشروعة » فى الصراع حول المسألة الوطنية . وصارت مسألة من بين أطراف السياسة المحلية يمسك السلطة ، تتوقف عليها طريقة أعمال تصريح ٢٨ فبراير ، هل يكون التصريح مقدمة لاتمام استقلال مصر الفعلى ، أم يكون مجرد حركة التفاف تستمر بها السيطرة الفعلية على البلاد . وهل الغاء الحماية سيفيد استرداد مصر بعض حقوقها الوطنية ، أم لن يعدو أن يكون اعترافا شكليا بالاستقلال ، تدفع مصر لقاءه فى مفاوضات رسمية ، ثمنا يتعلق باعترافها « بالتحفظات » التى أوردها التصريح (٦)

ومن جهة ثالثة ، وفى هـذا الاطـار السياسى ، وفى ذات العملية السياسية التى صـدر بهـا التصريح البريطانى ، شرعت السلطة المصرية تعد الدستور . وكانت عملية اعداد الدستور لابد أن تلحظ بدقة الأطراف السياسية الفعالة والمؤثرة فى الحياة المصرية بعد ثورة ١٩١٩ . وقد استقطبت تلك الأطراف فى ثلاثة :

الملك والانجليز والأمة . والانجليز قوة سياسية تستند الى الوجود الفعلى غير المؤسس على وضع شرعى من اتفاق أو معاهدة أو غيرها . فلم يكن لهذا الوجود رغم عنفوانه ، أن يظهر فى الوثائق الرسمية التى تحـدد نظـام الحـكم وطرائق اتخـاذ القـرارات السياسية للـدولة . واقتصر الهيكل الدستورى على اظهار القوتين الأخريين ، الملك والأمة . وتمثلت هاتان القوتان فى مؤسسات دستور ١٩٢٣ ، من خلال سلطات مجلس النـواب والبرلمان عـامة (كان البرلمان يتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، والأخير ذو تشكيل مختلط بالانتخاب والتعيين) . وقننت أحكام الدستور على وضع يمثل صيغة للصراع المستقبل بين هاتين القوتين حول السيطرة على جهاز الدولة والهيمنة على ما أسمى دستوريا بالسلطة التنفيذية .

ومن جهة أخرى ، كان الوضع الدستورى « للأمة » محل تنازع بين فريقى « السعديين » و « العدليين » . والأولون هم الوفد فريق المتشددين والآخرون هم الأحرار الدستوريون فريق المعتدلين الذى يقصر فهمه السياسى « الوطنى على الغاء الحماية » وقام الصراع سجالا حول النفوذ إلى مؤسـسات الدستور باسم « الأمة » عن طريق انتخابات مجلس النواب التى تتيح للفائز تشكيل الوزارة المهيمنة على سلطة الدولة .

وقد ظهر فى أول انتخابات جرت فى يناير ١٩٢٤ أن الوفد مكتسح منافسيه اكتساحا في تبوء المكان الدستورى للأمة فى البرلمان ، وأن سيكون هذا شأنه فى أى انتخابات حرة تجرى . لذلك تآزرت القوتان الأخريان (الملك والانجليز) فى اصطناع النتائج التى تقذف بالوفد بعيدا عن مواضع السلطات الدستورية ، انتصارا للأحرار الدستوريين أحيانا ، أو هداً لقوة الوفد أحياناً أخرى . وجرى الصراع على هذه الوتيرة ثلاثين سنة . فلا يجد الوفد منفذا له للسلطة إلا إذا تباعدت ، نسبيا ومؤقتا ، خطوط السياستين الملكية والانجليزية حول حكومة مصر ، فيحدث التقارب المؤقت بين الوفد وأى من هاتين القوتين . ثم لا يلبث الوفد أن يمارس تشدده فى الموقف الوطنى أو تمسكه بسلطة الأمة ازاء الملك ، فلا يلبث التحالف طويل المدى بين الملك والانجليز أن يعمل عمله ، ويطاح بالوفد من الحكم .

ومنذ العمل بالدستور فى ١٩٢٤ حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تولى حكم مصر ٣٨ وزارة ، فاذا استبعدت التعديلات الوزارية المؤقتة والطارئة ، يمكن القول أن ثمة اثنى عسر نظاما وزاريا تداول الحكم فى هذه المرحلة ، وهى تمثل عشرة انتخابات لمجلس النواب جرت خلالها (٧) . وفى هذه المدة تولى الوفد الحكم ست مرات عقب انتخابات لمجلس النواب فاز فيها بأغلبية كاسحة

أو كبيرة (١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٢ ، ١٩٥٠) . وفيها جميعا وصل الوفد إلى الحكم فى ظروف سياسية دخل فى تشكيلها عنصر يتعلق بالصراع الوطنى . وأسقطت وزارة الوفد فى أربعة من هذه المرات بسبب موقفه المتشدد من المسألة الوطنية (١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٥٢) . ومن الوزارات غير الوفدية التى سقطت لسبب يعود إلى هذه المسألة نفسها ، وزارة عبد الخالق ثروت فى ١٩٢٨ ، ووزارة محمد محمود فى ١٩٢٩ ، ووزارة اسماعيل صدقى فى ١٩٣٣ ، ووزارة صدقى الثانية فى ١٩٤٦ (٨) .

كل ذلك يشير إلى مدى ارتباط الديمقراطية بالمسألة الوطنية . والمطالع للتاريخ المصرى فى هذه الفترة ، لا يتردد فى الجزم بأن المسألة الوطنية كانت الشغل الشاغل للمصريين فى ممارستهم الديمقراطية أو مطالبتهم بها أو دفاعهم عنها . كاد أن يصير على مستوى البداهة السياسية لدى الكثيرين ، ان من يمس الحقوق والأوضاع الديمقراطية انما يمهد للتهاون مع الانجليز ، أن النضال الديمقراطى هو نضال وطنى باللزوم . فكان هذا الارتباط يعنى التوظيف الوطنى للديمقراطية . وحزب الحركة الوطنية هو الحزب الديمقراطى . وما يفوز به من تأييد شعبى كبير إنما يحدث بسبب موقفه المتشدد من الاحتلال ، ولما وقر فى الحياة السياسية

من أن النشاط الديمقراطي هو وسيلة مواجهة المستعمر والسعى لاجلائه . لذلك تميزت الحياة السياسية الحزبية فى هذه الفترة ، بعدم التناسب المطلق بين حزب يحظى بما يقارب الاجماع من التأييد الشعبى ، وخاصة فى الانتخابات ، وبين أحزاب متناهية الصغر فى هذا المجال . وهذه ظاهرة لاتفسرها شعبية المطلب الديمقراطي فى ذاته ، إنما يفسرها تآزر الجماعة الوطنية فى مقاومتها الاحتلال الأجنبى .

ويلاحظ أيضا أن دستور ١٩٢٣ فى اطار القوى السياسية التى أوجدته وعايشته ، لم يكن يضم تنظيما ديمقراطيا أمثل . كان فيه من الفجوات ما فى استقلال مصر من الفجوات . وأعظم الفجوات فى المجالين وجود جيش الاحتلال ، لقد طلع الدستور وقانون المطبوعات لعام ١٨٨١ يقيد حرية النشر (كان ألغى ثم أعيد العمل به مع تصاعد الحركة الوطنية ضد سياسة الوفاق بين الخديو والانجليز فى ١٩٠٩) . ثم كان القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ قائما ، وهو يعاقب بالحبس من يتجمهرون خمسة أشخاص فأكثر ويعصون أمر الشرطة بالتفرق ، وكان هذا القانون قد صدر مع فرض الحماية البريطانية على مصر فى بداية الحرب العامة الأولى ، وقبيل اصدار الدستور صدر فى ١٩٢٣ قانون الأحكام العرفية ، وكذلك القانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ الذى وضع قيودا شديدة

على عقد الاجتماعات العامة والتظاهر وفرض العقوبات على تجاوز هذه القيود .

ثم صدر الدستور بتحفظين شهيرين يتعلقان بتقييد حريتى الصحافة والاجتماعات ويسمحان بفرض الرقابة الادارية عليهما . وقد فشل الوفديون فى ١٩٢٤ - رغم أغلبيتهم الكاسحة فى مجلس النواب - فى إعادة النظر فى القوانين المقيدة للحرية التى صدرت منذ اعلان الحماية ، كما فشلوا فى تعديل قانون الاجتماعات تخفيفا من غلوائه . وفى ١٩٢٨ هدد الانجليز وزارة الوفد ان أصرت على اطلاق حرية الاجتماع ، وفى ١٩٢٩ أصدرت وزارة الاحرار الدستوريين قانونا يمنـع الطلبة من الاشتغال بالسـياسة ثم أصدرت وزارة صــدقى قانونا يقيد النشر فى ١٩٣١ ، وأصدرت وزارته الثانية فى ١٩٤٦ ما سـمى بقوانين مكافحـة الشـيوعية . ثم جاءت تجربة الحكم العرفى مع اعلان الحرب العامة الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ ، واستمرت حتى ١٩٤٥ ثم أعيدت مع حرب فلسطين فى مايو ١٩٤٨ وظلت حتى ١٩٥٠ ، ثم أعيدت مع حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ .

ورغم كل هذه القيود ، بقيت الحركات الشعبية تتبادل الكر والفر ، سواء بمقاومة حكومات الأقليات والسراى ، أو بالدفاع عن الوفد وعن غيره من القوى الوطنية الديمقراطية . وظلت تعمل على

توسيع قاعدة النظام الديمقراطى وأبنيته ، ورغم كل القيود ، لم يستطع الاحتلال البريطانى أن يفرض معاهدة لم ترض عنها القوى الوطنية الرئيسية ، ولا استطاع الملك أن يهنأ بتحقيق حلمه فى تأمين سلطانه المطلق ، وكسبت القوى الديمقراطية مواقع فى السلطة بالتدريج . وكل ذلك مرتبط بقضية القضايا ، وهى الاحتلال الأجنبى وتحقيق الاستقلال الكامل .

***

كان مجمل ما تضمنه دستور ١٩٢٣ من مبادىء تتعلق بحقوق المصريين وواجباتهم ، هو اقرار مبدأ بناء دولة القانون القائمة على السلطات المقيدة ، ومبدأ المساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات المدنية والسياسية . وكفالة الحرية الشخصية ، وعدم جواز القبض على انسان الا وفق القانون ، ولا جريمة ولا عقوبة الا بقانون سابق على وقوع الفعل ، وعدم جواز ابعاد المصرى عن وطنه اطلاقا أو تقييد حريته فى الحركة ، وكفالة حرمة المنازل والرسائل السرية ، واطلاق حرية الاعتقاد وحماية اقامة الشعائر الدينية ، وكفالة حرية الرأى فى حدود القانون . وحرمة الملكية الخاصة وحظر مصادرة الأموال .

ومع ادراك أهمية تقرير هذه المبادىء فى اشاعة المناخ المؤاتى للنشاط الديموقراطى ، فانها كلها تتعلق بحريات وضمانات فردية . أما الحرية فى صورتها الجماعية فقد صادف تقرير

مبادئها صعوبات جمة . وهى تتعلق بحرية الصحافة التى تضمنتها المادة ١٥ من الدستور ، وحرية الاجتماعات التى وردت بالمادة ٢٠ ، وقد أبدى كل من الملك والاحتلال بشأن هذين الأمرين معاندة شديدة . وأسفر الأمر داخل لجنة الثلاثين التى وضعت مشروع الدستور ، أسفر ، بعد مناقشات واعتراضات ، عن تقرير الحريتين دون رقابة ادارية عليهما . ولكن الملك أصر من بعد على تقييد الحكمين باضافة تحفظين في آخر كل منهما ، وهو « الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » . وهو تحفظ قصد به اقرار مبدأ تدخل الجهاز الادارى فى ممارسة المواطنين للصحافة والاجتماعات ، بدعوى حماية النظام الاجتماعى . وبقيت هاتان المادتان طوال العمل بالدستور ، مجالا للصراع بين القوى الديموقراطية وخصومها ، تطل تلك القوى من الأسطر الأولى ، ويطل الملك والانجليز من السطر الأخير . وحاول الوفد فى أول مجلس نواب له سنة ١٩٢٤ تعديل قانون الاجتماعات ففشل . وحاولت وزارة الوفد سنة ١٩٢٨ تعديله فوقفت البوارج البريطانية فى ميناء الاسكندرية فى مظاهرة عسكرية حالت دون هذه المحاولة .

ومن جهة الهيئة النيابية التى شكلها الدستور ، فقد كانت الصورة الديموقراطية المثلى وقتها ، أن يوجد الدستور مجلسا نيابيا واحدا يشكل كله بالانتخاب العام السرى المباشر ، وتكون له

وحدة الهيمنة على السلطة التنفيذية وحق اسقاط الوزارة ولم يحقق دستور ١٩٢٣ هذه الصورة المثلى كاملة ، انما رسم ميزانا للعلاقة بين الهيئة النيابية وبين الملك ، يمثل صيغة للصراع السياسى المستقبل بين القوى الديموقراطية وقوى الاستبداد التقليدى . فقد أقر الدستور إنشاء مجلس نواب ينتخب بالاقتراع العام السرى كل خمس سنوات ، وله اقتراح القوانين والموافقة عليها ومساءلة الوزراء واسقاط الوزارة واعتماد الميزانية العامة للدولة . وأوجد الدستور بجواره مجلسا للشيوخ ، ووضع على قدم المساواة تقريبا مع المجلس الأول (ولكن ليس له حق اسقاط الوزارة) . وكان الهدف من إنشائه كما ذكر عبد الحميد بدوى « المفروض دائما أن تكون مجالس الشيوخ ملطفة لحماس النواب » . وجاءت طريقة تشكيله على أساس قصر العضوية فيه على فئات المجتمع العليا من كبار الموظفين السابقين وكبار ملاك الأرض وأصحاب الثروات ، ويشكل بالانتخاب والتعيين بنسبة ثلاثة أخماس وخمسين ، ويعين الملك رئيسه ، ومدة عضويته عشر سنوات .

وكان الوجود « الملكى » فى أعمال السلطة التشريعية يتمثل فى سلطة الملك حل مجلس النواب ، وسلطته فى تعيين خُمسى مجلس الشيوخ ، وحقه فى الاعتراض على القوانين التى يقرها المجلسان فلا تصدر بعد ذلك الا بموافقة أغلبية ثلثى كل من المجلسين ، وهى

أغلبية قد لا تتوافر بمراعاة سلطة الملك تعيين خُمسى مجلس الشيوخ . ولكن يلاحظ أن تعيين الخُمسين هذه قد صارت فى التطبيق مجالا للتحدى من الوزارة الوفدية منذ ١٩٢٤ ، وغنمت وقتها اقرار مبدأ ألا يمارس التعيين هنا الا من خلالها . ولكن تداول أحزاب الأقلية الحكم من بعد ، أفسح للملك أن يمارس هذه السلطة مستبدا بها دون الوزارة . وبالنسبة لسلطة الملك حل المجلس النيابى ، فقد كانت المنفذ الحقيقى الواسع للملك ، وصارت مجالاً للاستخدام المتكرر وتحقيق ما أسمى وقتها « الانقلابات الدستورية » . وان مجلسا من مجالس النواب العشرة التى جرى تشكيلها خلال هذه المرحلة لم يستكمل مدته الدستورية ، الا مجلسا واحدا (١٩٤٥ - ١٩٤٩) ، وهو مجلس قاطع الوفد انتخاباته . وان المجالس الستة التى حظى الوفد بأغلبية كاسحة أو كبيرة فيهـــا حلت كلهــا ، أحـدها بعـد ساعات قليلة من تشكيله (١٩٢٥) واثنان بعد شهور (١٩٢٤ - ١٩٢٩) والآخرون لم تزد مدة كل منها عن عامين ونصف تقريبا (١٩٢٦ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٢ ، ١٩٥٠) وان مجالس النواب الأخرى التى شغلتها الأحزاب غير الوفدية تدخلت جهات الادارة فى اصطناع نتائجها (١٩٣٠ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٥) .

أما السـلطة التنفيـذية ، فكانت أهم مجـال للصراع بين الملك و « الأمة » عند اعداد الدستور . وما يطلق عليه دستوريا السلطة

التنفيذية هو مجموع أعمدة الارتكاز لسلطان الدولة المادى : هى مجال الهيمنة المالية على الميزانية دخلا وخرجا ، وهى مجال الهيمنة على أجهزة استخدام العنف المشروع ، جيشا وشرطة ، وهى مجال الهيمنة على ادارة المرافق العامة من مياه الرى الى الطرق وغيرها ، ومجال الهيمنة على أجهزة جمع المعلومات فى كافة الشئون ، وهى من أكبر مجالات تجمع الخبرات الفنية للدراسة والبحث . وقد استمسك الملك بسلطانه على هذا الجهاز ، وأدخل عددا من التعديلات على مشروع لجنة الدستور ، لفرض نفوذه . وصدر الدستور بهذه التعديلات التى يمكن بها الملك من أن يكون لمشيئته نفاذ فى تعيينات كبار الموظفين وضباط الجيش وغيرهم . وكان هذا المجال أهم ما احتدم فيه الصراع بين قوى الديموقراطية والملك ، على مدى الأعوام الثلاثين (٩) .

***

كانت الوظيفة الأساسية للصراع الديموقراطى فى ظل دستور ١٩٢٣ ، هى تحقيق الأهداف الوطنية . وانعكس ذلك خللا فى موازين القوى التى قدر للدستور ومؤسساته أن تقوم وتعمل عليها . لقد أخذ هيكل الدستور عن الدستور البلجيكى ، بجامع النظام الملكى البرلمانى . ولكن الدستور البلجيكى كان ملائما فى وظائفه لمرحلته التاريخية وتوازنات القوى السياسية والاجتماعية

التى قام عليها . أما فى مصر فقد كان للمسألة الوطنية تأثيرها الحاسم فى حشد الجماعة الوطنية فى عمومها وبغالب طبقاتها وفئاتها ، بحيث انه من الناحية الشعبية ، لم يكن ثمة تناسب بين الحجم الجماهيرى الضخم الملتف حول التنظيم الشعبى المطالب بالأهداف الوطنية وبين التنظيمات والقوى المناوئة له والتى تميل الى مهادنة الاحتلال البريطانى .

لقد كان الظن لدى واضعى الدستور ، أن النظام النيابى الوليد سيقوم على أساس من تداول الأحزاب ، الحكم والمعارضة . وأن تسفر الانتخابات عن تشكيل شبه متوازن للبرلمان ، فتوجد أغلبية « معقولة » وأقلية ذات حجم معتبر . ثم يكون للتعديل الطفيف فى الموازين ما يكفل تغيير الوزارات سقوطا وتوليا . ولكن نتائج أول انتخابات فى ١٩٢٤ قلبت الحسابات السياسية برمتها ، اذ حظى الوفد بأغلبية تبلغ ٩٠ ٪ من عضوية مجلس النواب ، ولم يكسب الأحرار الدستوريون الا نحو ستة مقاعد من ٢١٤ مقعدا (والحزب الوطنى أربعة مقاعد) . كما أصاب الوفد أغلبية كبيرة فى انتخابات ثلاثة أخماس مجلس الشيوخ ، واستطاعت وزارة سعد زغلول بهذه القوة أن تستخلص من الملك ، لصالح الوزارة البرلمانية ، حقا دستوريا فى تعيين خُمسى الشيوخ ، فصار الوفد صاحب هيمنة غير منازعة فى البرلمان ، ولم يكن للقوى المعارضة

له أن تكون – حتى لو إجتمعت – معارضة لها أدنى وزن .
وتأكدت الصورة ذاتها فى انتخابات ١٩٢٥ من وجه آخر من وجوه الدلالة ، فبرغم نظام الانتخابات على درجتين ، ورغم كل ما حاولته حكومة أحمد زيور المعادية للوفد (ووزيرداخليتها اسماعيل صدقى) من أنواع التقييد والتضييق والتأثير الادارى ، حصل الوفد على أغلبية ٥٧٪ وكان ذلك مفاجأة دلت على ما عبر عنه عبد العزيز فهمى (أحد زعماء الأحرار ومن واضعى الدستور) من أن « الدستور ثوب فضفاض » .

لقد جرت خلال السنوات التى طبق فيها الدستور ، عشرة انتخابات لمجلس النواب . حصل الوفد فى ثلاثة منها على ٩٠٪ من المقاعد (١٩٢٤ ، ١٩٢٩ ، ١٩٤٢) وحصل فى ثلاثة منها على نسبة تدور حول ٧٥٪ (١٩٢٦ النسبة ٧٧٪ ، ١٩٣٦ النسبة ٧١,٥٪ ، ١٩٥٠ النسبة ٧١,٥٪) . وكان انخفاض النسبة من التسعة أعشار الى الثلاثة أرباع ، بسبب تحالف الوفد مع الأحرار وتوزيعهما الدوائر فى ١٩٢٦ ، وبسبب قيام الجبهة الوطنية بين الأحزاب فى ١٩٣٦ . ويلاحظ أنه فى انتخابات ١٩٢٦ كان أمام الوفد ثلاثة أحزاب ، حزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الاتحاد الذى أنشىء تحت رعاية الملك ، والحزب الوطنى ، وقد حصلوا مجتمعين على ١٨٪ من المقاعد مقابل ٧٧٪ للوفد وحده . وفى

١٩٣٦ كان فى مواجهة الوفد أربعة أحزاب (الأحرار ، الوطن ، الاتحاد ، وحزب الشعب الذى أنشأه صدقى تأييدا للملك) وحصلت الأحزاب الأربعة مجتمعة على ٢٨٪ من عضوية النواب مقابل ٧١,٥٪ للوفد وحده . وفى ١٩٥٠ ، كان أمام الوفد أربعة أحزاب (الأحرار ، الوطنى ، السعدى الذى انشق على الوفد فى ١٩٣٨ وتحالف مع الأحرار ، وحزب مصر الاشتراكى أى مصر الفتاة) وحصل هؤلاء مجتمعين على ١٩٪ من العضوية مقابل أغلبية الوفد البالغة ٧١,٥٪ .

وثمة انتخابان قاطعهما الوفد ، الانتخاب الذى أجراه اسماعيل صدقى فى ١٩٣١ فى ظل دستور جديد أحله محل دستور ١٩٢٣ (وألغى بعد سنوات قليلة) ، وانتخاب ١٩٤٥ الذى أجرته حكومة السعديين والأحرار . وثمة انتخابان آخران اطرد القول بأن حكومات الأقليات المستندة لتأييد الملك قد اصطنعت نتيجتهما بما اتخذته من اجراءات القمع واعادة تقسيم الدوائر الانتخابية تفتيتا للتأييد الشعبى بمناطق نفوذ مرشحى الوفد أو بتزييف صناديق الانتخاب نفسها ، وهى انتخابات ١٩٢٥ التى حصل فيها الوفد على ٥٧٪ من المقاعد ، وانتخاب ١٩٣٨ التى حصل فيها على ٤,٥٪ فقط (١٠) .

ونقطة ثانية ، مؤداها أن النظام النيابى إنما تبنى هياكله ومؤسساته الدستورية على أساس وجود طرفين أو قوتين

سياسيتين متنافستين داخل اطار النظام السياسي الواحد .
وهو نظام يقوم على ثنائية الحكم والمعارضة اللذين يضمهما النظام السياسى الاجتماعى . وان اتساع النظام السياسى لهذه الثنائية يمثل خطوة واسعة فى طريق الحرية وترشيد العمل السياسى ، وذلك بالمقارنة بالنظم الشمولية التى ترسم أبنية الدولة وهياكلها فيها بما لا يتسع لغير قوة تنظيمية حاكمة واحدة .

على أنه لا ينبغى أن يغيب عن البال ، أن النظام النيابى بهذا التصور الثنائى ، انما يدور استقرارا وقلقا على ما اذا كانت الأوضاع السياسية الاجتماعية – خلال المرحلة التاريخية المعنية – يمكن أن تستقطب فى قوتين اثنتين تشغلان موقفى الحكم والمعارضة وتتبادلانه داخل اطار النظام السياسى الاجتماعى العام الحاكم ، أم أن هذه الأوضاع تستدعى وجود أكثر من قوتين ، ويكون لهم جميعا من الثقل السياسى الاجتماعى ما لا يمكن معه اهدار رأيها ، وما لا يمكن معه اندماج بعضها فى بعض . فى هذه الحالة الأخيرة يكون مدى استقرار نشاط النظام النيابى مرتبطا بالتحالفات بين هذه القوى ، بحيث تتقارب بالجهد السياسى الى موقعين يشغلان الحكم والمعارضة ، وهنا يجرى التداول والتبادل ، لا بواسطة الانتخابات الجديدة فقط ، ولكن بتغيير التحالفات أيضا ، لذلك تصير التغييرات فى صورة الحكم أكثر وأسرع .

ان عبارة أحمد لطفى السـيد فى بداية القرن العشرين عن وجود السلطة الشرعية (الخديو) والسلطة الفعلية (الاحتلال البريطانى) وتشوق الأمة أن يكون لها مكان بينهما ، هذه العبارة كان فيها من الحس السياسى ما أبقى لها مصداقيتها عشرات من السنين ، مع ملاحظتين لم يفطن اليهما المفكر الكبير ، فالأمة لم تشارك القوتين الأوليين الا نتيجة قيام ثورة ١٩١٩ ، والأمة لم تكن هى الأعيان من اصحاب المصالح الحقيقية ذوى الاملاك الكبيرة ولا ممن يمثلهما حزب الأمة ومن بعده حزب الأحرار ، بل كانت قوى الحركة الوطنية الراغبة فى اجلاء المسـتعمر والممثلة فى تنظيم الوفد . وهى مع مشاركتها القوتين الأوليين لم تكن تكتفى بهذا بل تطمح إلى اقصائهما معا . على أى حال فقد وجدت بعد ١٩١٩ ثلاث قوى اريد أن يتسع التنظيم النيابى لرسم حركة نشاطها وصراعاتها . فكان كل تعديل وزارى كبير انما يتأتى عن انضمام أو تقارب اثنتين منها ضد الثالثة . وقوة الوفد ترد من التأييد الشـعبى الواسع له ، وقوة الانجلـيز ترد من وجود جيش الاحتلال فى ظروف ليس فى مكنة الحركة الشعبية ان تتحداه بالعنف ، وقوة الملك ترد مما استبقى من سلطات شرعية دستورية يمكن ان يتشكل بها القرار المصرى بالارادة البريطانية ومما يتأيد به من المصالح الاجتماعية والاقتصادية التى تجنح بعيدا عن الحـركة الوطنية والوفد .

وان النفوذ الشعبى الواسع للوفد ، لم يكفل له وحده الوصول إلى الحكم والاستقرار فيه ، فقد حجب عن الحكم مرارا بالرغم من هذا النفوذ ، واسقط بالرغم منه . لقد كان الوفد قوة لا يمكن نفيها ، ولكنه قوة لا تكفي بوسائلها السياسية ان تنفى الآخرين ، لذلك بقى قائما ومؤثرا ، ولكنه لم يتول الحكم أكثر من ثمانية أعوام خلال السنوات الثلاثين التى طبق فيها الدستور . وكانت حركته السياسية ومناوراته تميل به إلى استغلال الخلافات بين الطرفين الآخرين ، فيقترب ويبتعد ليدرك الفرص المؤاتية للحكم وليغير من الأوضاع بما يسمح له بالهيمنة عليها ومفاوضة الانجليز من أقوى مركز يصله . ولم يدرك هذا ادراكا كاملا أبداً ، وان كانت محاولاته وجهاده عدّلا كثيراً من الموازين التى أفضت إلى أوضاع ١٩٥٢ .

فى ١٩٢٣ تقارب الوفد مع الملك ضد الانجليز ، فجرت انتخابات ١٩٢٤ وادرك الحكم . وفى آخر العام انضم الملك للانجليز فسقط الوفد . وفى ١٩٢٦ اقترب من الانجليز على عداء وبغير تحالف وتحالف مع الأحرار الدستوريين فتشكلت الوزارة الائتلافية منهما ضد سلطات الملك . وفى ١٩٢٨ اقترب الملك والانجليز فسقطت وزارة الائتلاف . وفى أواخر ١٩٢٩ أفسح الانجليز للوفد أملا فى عقد المعاهدة معه فوصل إلى الحكم ، فتشدد فى المفاوضة فسقط فى يونيه ١٩٣٠ .

ويمكن ادراك ثلاث مراحل للصراع الدستورى خلال هذه الحقبة :

الأولى من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٥ ، فقد أظهر الانتصار الثانى للوفد في انتخابات ١٩٢٥ ، أن خطره الدستورى على السلطة لن يزول بتورطه فى استقالة أو مناورة ، ولا بضغوط عادية تمارسها أجهزة الادارة ضده . ومن هنا جرت محاولات الملك تحطيم الدستور . بدأ ذلك بحل مجلس نواب ١٩٢٥ فى يوم انعقاده الأول ، بالمخالفة الصريحة لأحكام الدستور التى تمنع تكرار الحل لذات السبب . وما لبث ان وقف البرلمان ضد هذا الحل غير الشرعى ، فاجتمع فى ١٩٢٦ مق ررأ سحب الثقة من وزارة « زيور » الملكية واسقاطها . وتكاملت بالحدثين دلالة جد خطيرة ، اذ اصطدمت مؤسسات الدستور بعضها ببعض ، وصارت فى وضع أشبه بالحرب الأهلية ، وزارة اسقطت البرلمان وأهدرت شرعيته ، وبرلمان أسقط الوزارة وأهدر شرعيتها ، فانشقت الدولة دستورياً إلى سلطة تنفيذية تعمل وحدها ، وسلطة تشريعية يمكن نظرياً ان تعمل وحدها . وتكاد تظهر هنا ملامح سلطتين منفصلتين لولا ان الأوضاع السياسية والتاريخية لم تكن تسمح لأى من الطرفين بهذا التداعى والتصعيد والاستطراد فى توليد الأحداث . فتجمد الوضع وقتا ما ثم جرت انتخابات ١٩٢٦ وشكلت وزارة ائتلافية .

وجاءت المحـــاولة الثانية لتحطيم الدســـتور فى ١٩٢٨ ، بعد إذ ســقطت الوزارة الائتلافية التى رأســـها اخيراً مصطفى النحاس ، خلف ســعد زغلول فى زعامة الوــفد ، وذلك بسبب تشـــدد النحاس مع الانجليـز ، وشكلت وزارة من الأحرار قررت وقف الحيـــاة النيابية صراحة والـغـــاء البرلـــان ، مع بقـــاء الدستور من الناحية الشكلية قائماً . واستمر هذا الوضع حتى أكتوبر ١٩٢٩ . ثم جاءت المحاولة الثالثة فى يونيه ١٩٣٠ بعد طرد وزارة النحاس الوفدية بسبب تشددها ايضاً مع الأنجليز وفشل المفاوضات .واتت وزارة اسماعيل صدقى التى ألغت دستور ١٩٢٣ برمته ، واستبدلت به دستوراً جديداً يطلق للملك سـلطاته ، ثم اعيد دســـتور ١٩٢٣ فى ١٩٣٥ .

كان هذا الهجوم الملكى على الدستور يتم دائما عقب وزارة وفدية . وقد تدرج الهجوم من مخالفة الدستور فى ١٩٢٥ ، إلى وقف الحياة النيابية فى ١٩٢٨ ، الى الغائه الكامل فى ١٩٣٠ . فلم يكن النظام الدستورى خلال هذه المرحلة كلها يتسع لوجود معارضة حقيقية فى صورة رسمية تقوم من خلال مؤسسات الدولة نفسها . فإما أن يكون الوفد فى الحكم بأغلبية كاسحة يضيق بها وجود معارضة ذات أدنى شأن ، وإما أن يكون الدستور مخالفاً أو موقفاً أو ملغياً . وفى ظل دستور ١٩٣٠ قاطع الوفد والاحرار الانتخابات ولم يدخـــلا البرلمان أصـــلاً . ولم يتـــول الوفد الحـــكم فى

فى هذه المرحلة الا عشرة أشهر فى ١٩٢٤ ، وعامين مؤتلفاً مع الأحرار فى ١٩٢٦ – ١٩٢٨ ، وستة أشهر فى ١٩٣٠ .

المرحلة الثانية من ١٩٣٥ حتى ١٩٤٤ ، جاءت مع الإعداد لمعاهدة ١٩٣٦ وإبرامها ، مع انسلاخ السعديين بزعامة أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى من الوفد ، مؤلفين مع الأحرار والملك ائتلافاً وثيقاً ، ومع ظهور أحزاب وجماعات سياسية جماهيرية تعارض الوفد وتتحدى شعبيته . وهى الأخوان المسلمون ومصر الفتاة . وقد نافست الوفد على شعبيته لأول مرة فى تاريخه ، ولكنها لم تقو على أن تنافس قوته الانتخابية ولا على مزاجمته فى انتخابات مجلس النواب .

وفى هذه الظروف الجديدة ، بدا الوفد أكثر هدوءاً مما قبل ، وبدا دستور ١٩٢٣ أكثر احتمالاً لدى الملك ، وبدت موازنة قوة الوفد البرلمانية أكثر امكاناً . ثم إن الضغط الشعبى العنيف المهدد بالثورة فى ١٩٣٥ لإعادة الدستور ، لم يترك للملك خياراً واسعاً فى الابتعاد عن لعبة تحطيم الدساتير ، فعدل عن ذلك متلمساً سبيلاً آخر . ويلاحظ هنا أن ما أنتج صيرورة الدستور أكثر احتمالاً للملك وقوى الاستبداد ، هو أمر يتعلق بالوظيفة الوطنية للديمقراطية ، إذ كان ابرام الوفد معاهدة التحالف مع الانجليز فى ١٩٣٦ ، مما أضعف نسبياً وجوده السياسى ، ومما صارت به

شعبيته محل نزاع من قوى جديدة ، ومما جعل الفروق بين الوفد وخصومه التقليديين تبدو لكثيرين فروقاً فى الدرجة فحسب ، وليست فروقاً فى نوع الموقف السياسى . وبهذا صارت مؤسسات الدستور وقواه أقل استقطاباً وأكثر اقتراباً من الناحية النسبية .

المرحلة الثالثة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، وقد بدأت بالانتخابات التى قاطعها الوفد على أثر اقالة وزارته فى اكتوبر ١٩٤٤ وخلالها جرت الانتخابات التالية أوائل يناير ١٩٥٠ ، وفاز الوفد فى هذه الانتخابات الأخيرة بأغلبية كبيرة . هذه المرحلة حملت سمات المرحلة السابقة عليها حتى أنه لا يسهل تمييزها كمرحلة مستقلة ، بالنظر الى التوازنات بين القوى التى تتداول الحكم . ولكن ما يعطى لهذه المرحلة خصوصيتها ، هو أن قسماً كبيراً من الرأى العام السياسى باتجاهاته وأساليبه المختلفة ، قد خرج من الأطر التى رسمها الدستور ، وعن القنوات التى شيدها للعمل السياسى.

لذلك يبدو للنظرة العاجلة ، ان الحياة النيابية قد صارت فى هذه المرحلة أكثر استقراراً . ومجلس النواب المشكل فى ١٩٤٥ هو أول مجلس تستمر دوراته الخمس كاملة دون أن يحل . ولكن الحقيقة أن البيت صار أهدأ لأن قسماً كبيراً من القاطنين فيه قد هجره . ولا تكاد تظهر معارضة فى مجلس نواب ١٩٤٥ الا من قلة قليلة جداً . وهم نائب وفدى وحيد ، وبعض من الحزب الوطنى ،

ومكرم عبيد ، وبعض من حزب « الكتلة » الذى انسلخ عن الوفد فى ١٩٤٢ (شارك هذا الحزب فى الائتلاف السعدى الدستورى في أول هذه المرحلة ثم خرج الى صفوف المعارضة) .

وإن المرء ليروعه البون الشاسع بين ما اتسمت به دورات مجلس نواب ١٩٤٥ من هدوء ، وبين ما كان يجرى خارج المجلس من فوران وتفجر ، يظهر فى الصحف والاجتماعات والمظاهرات . كان الأخوان المسلمون قوة سياسية ذات فاعلية كبيرة بين الجماهير ، وظهرت التنظيمات الشيوعية بتأثير واضح فى الحركة السياسية الشعبية بين الشباب ، وتحرك مصر الفتاة إلى وضع ثورى جديد وخاصة من ١٩٤٩ باسم « حزب مصر الاشتراكى » ، وقام « الحزب الوطنى الجديد » بجهد ديمقراطى وطنى كبير . وكل هذه القوى كانت غير برلمانية ، تطرح أهدافاً تتخطى النظام السياسى والاجتماعى القائم ، وتتبع أساليب فى الحركة تجاوز المؤسسات الدستورية الموجودة .

وبالنسبة لمجلس النواب الذى انتخب فى يناير ١٩٥٠ وفاز فيه الوفد ، فيلاحظ أولا أن الوفد فاز بأغلبية ٥ر٧١٪ ، وهى تعتبر أقل أغلبية فاز بها فى انتخابات حرة نزيهة ، بمراعاة أنه لم يدخل الانتخابات مؤتلفا مع حزب آخر ولا شكل جبهة سياسية مع غيره كما حدث فى ١٩٢٦ أو فى ١٩٣٦ . والملاحظة الثانية أن عدد

الناخبين وصل وقتها – حسب الاحصاء الرسمي – إلى نحو أربعة ملايين ناخب . ولم يدل بصوته منهم الا ٢٫٨٥ مليون ، بمعنى أن أكثر من ربع الناخبين لم يدل بصوته . وفى ذلك دلالة على عزوف نسبة كبيرة وشكها فى جدوى اصلاح الأوضاع القائمة بطريق الانتخابات وتغيير الوزارات . والملاحظة الثالثة أن الوفد فى هذه الانتخابات لم ينتصر بنفسه وبقوته الذاتية فقط كما كان يحدث من قبل انما انتصر بما انضاف اليه من تأييد ودعم أحزاب وحركات سياسية جديدة ، كراهة منهم فى حكم السعديين والأحرار . وهذه التنظيمات والحركات لم تدخل الانتخابات ولا وصل منها إلى البرلمان نائب واحد (الا ابراهيم شكرى انتخب ممثلا لحزب مصر الاشتراكى) . والملاحظة الرابعة أن المعارضة البرلمانية التى نشأت فى مجلس نواب ١٩٥٠ ضد حكومة الوفد ، كانت ذات حجم كبير نسبيا (من الناحية العددية : ٢٨ عضو سعدى ، ٢٦ عضو حر دستورى) . ولم يكن لهؤلاء أدنى علاقة بالمعارضة السياسية الحقيقية لحكم الوفد . بمعنى أن حدث انفصام سياسى شبه كامل بين المعارضة الرسمية الدستورية ، وبين المعارضة الشعبية الممثلة فى الحركات الجديدة . وأن الحركات الشعبية كانت تنشط فى العمل السياسى خارج المجلس ومؤسسات الدستور . ولم يكن الا الوفد يمثل همزة الوصل الباقية بين هذه المؤسسات وبين تلك الحركات . وكان هذا علامة على تصدع النظام ، بعد أن لم تعد

قنواته الدستورية قادرة على تمثل قدر معقول من الكتلة الأساسية للمعارضة .

***

عرفت الحركة السياسية المصرية بعد انتهاء الحرب العامة فى ١٩٤٥ ، العديد من الأزمات السياسية فى مختلف وجوه النشاط السياسى والاجتماعى . وأخذت الأزمات بعضها برقاب بعض تغذى كل منها الأخرى وتتغذى بها . تمثل ذلك فى قضية الاستقلال الوطنى ، وفى النهوض الاقتصادى ، والعدالة الاجتماعية وفى أزمة فلسطين ، وفى أزمة الديمقراطية كوعاء للحركات السياسية والاجتماعية المختلفة .

وبالنسبة للمسألة الوطنية ، كانت الأوضاع التاريخية قد أملت على الحركة الوطنية منذ نشأة الوفد مع ثورة ١٩١٩ ، أملت نمطا من الكفاح السلمى المشروع ، بالأسلوب التقليدى له وهو المفاوضة . وفى فترة ما بين الحربين جرت ست مفاوضات ومباحثات ، ثلاث منها على أيدى وزارات وفدية (سعد – ماكدونالد ١٩٢٤ ، النحاس – هندرسون ١٩٣٠ ، النحاس – والجبهة الوطنية المصرية فى ١٩٣٦) ، وثلاث أخريات على أيدى وزارات ورؤساء وزارات من غير الوفد (عدلى – كيرزون ١٩٢١ – ١٩٢٢ ، ثروت – تشمبرلن ١٩٢٧ – ١٩٢٨ ، محمد محمود – هندرسون ١٩٢٩) . وفشلت هذه

المفاوضات جميعا عدا سنة ١٩٣٦ التى انتهت بعقد المعاهدة المعروفة . والمهم من ذلك أن الكتلة الرئيسية للحركة الوطنية كانت تسعى إلى تحقيق الجلاء العسكرى البريطانى عن مصر ، عن طريق مفاوضات تجرى على أيدى الوفد ، ثقة منها فى قيادته وتمسكه بوجوب الجلاء . فهى تقبل المفاوضة كأسلوب لحل المسألة الوطنية بشرط جريانها على أيدى الوفد ، وأن تفضى إلى الجلاء العسكرى البريطانى .

ولكن توقيع الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ ، وقبوله بقاء القاعدة العسكرية البريطانية فى مصر ، هز هذه الثقة فى مدى استمرار صلابة الوفد ازاء مطلب الجلاء . اهتزت الثقة ولم تنخلع تماما . بمعنى إن بقى للوفد تأييد شعبى كبير ، ولكنه انحسر عن مبلغ الاجماع أو شبه الاجماع الشعبى . وبدأت تنظيمات شعبية جديدة تنافسه الهيمنة والقوامة على مقدرات الحركة المكافحة للاستعمار . ثم شبت الحرب العامة الثانية فى صيف ١٩٣٩ لتقطع سياق الأحداث . وخلالها وقع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، اذ هدد الانجليز الملك بخلعه عن عرش مصر الا أن يسند الوزارة إلى الوفد ، وانصاع الملك وقبل الوفد الحكم بما أفاد نوعا من قبوله التحالف مع الانجليز ضد الملك فى هذه الفترة ، وأيا كان تقييم ذلك الأمر (١١) ، فإن إبرام معاهدة ١٩٣٦ قد هز نسبيا من قوامة الوفد على مقدرات الحركة الوطنية .

وخلال الحرب زاد تسلط الانجليز على البلاد سياسياً

واقتصاديا ، وزاد تداخلهم فى شئونها ضماناً لموالاة السياسة المصرية لهم فى ظروف حرب ضروس . وقضى هذا التدخل على ما حاولته معاهدة ١٩٣٦ من تصوير العلاقة بين البلدين على أنها علاقة بين دولتين ندين . وشمل ربط السياسة المصرية ببريطانيا ، فيما شمل ، السياسات المالية والاقتصادية ، التى وجهت لخدمة احتياجات الأمبراطورية المحاربة ، ولخدمة جيوشها ، بما تصاعدت معه الأسعار وفشا التضخم على نحو لم يجر من قبل وعانت منه الطبقات الشعبية أية معاناة (١٢) .

فما إن انتهت الحرب فى صيف ١٩٤٥ ، حتى انطرح على المسرح السياسى مطلب الجلاء ، وإعادة النظر فى المعاهدة ، تحقيقا له ورفضا لمعاهدات الدفاع المشترك والاحلاف مع الدول الكبرى . ونفذ عام ١٩٤٦ فى سعى حكومة السعديين ثم اسماعيل صدقى مفاوضة الانجليز تعديلاً للمعاهدة . وفشلت المفاوضات ، وسقط مشروع اتفاق صدقى - بيفن ، لأسباب منها وقوف الحركة الشعبية ضد مبدأ الأحلاف المشتركة الذى ارتبط به الوعد بالجلاء . وكان هذا إرهاصا بتخطى الحركة الوطنية أسلوب المفاوضة ، لما ثبت تاريخياً من أن المفاوضة المستندة الى أسلوب الكفاح السلمى المشروع وحده ، لم تفض الى جلاء الاحتلال من قبل ، وأنها فى أحسن الظروف لن تفضى اليه الا لقاء اتفاق بالدفاع المشترك أو دخول مصر فى الأحلاف العسكرية . وأهمية ذلك هنا ، أن أسلوب

المفاوضة كان أسهم فى بناء النظام السياسى القائم منذ صدور دستور ١٩٢٣ ، بقواه ومؤسساته وعلاقاته ، وأن تخطى هذا الأسلوب يمثل ارهاصاً بتخطى الحركة الوطنية لامكانيات هذا النظام وأسسه ومؤسساته .

بعد فشل مفاوضات ١٩٤٦ ، بقى للكفاح السلمى المشروع رصيدان ، أولهما وجود المنظمة الدولية للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد بعث انشاؤها بعد الحرب الأمل فى تحقيق انتصار الحركة الوطنية ونيل الاستقلال بغير المفاوضة وبطريق التحكيم الدولى . وكانت ظروف ما بعد الحرب مكنت مجلس الأمن فى أول دورات انعقاده أن يتخذ قرارا بجلاء القوات المحتلة لكل من ســوريا ولبنان . وجاء المطلب المصرى باللجوء إلى مجلس الأمن ، لا يستند فقط إلى تقدير الظروف الدولية هذه ، ولكنه يصدر من الرغبة فى الخروج بالمسألة المصرية عن نطاق العلاقة الثنائية مع بريطانيا والاستفادة من صراعات الدول الكبرى بعضها مع بعض . وثانى الرصيدين أن قيادة الوفد بالبقية الكبيرة لها من رصيد كفاحها الوطنى الطويل ، كانت قادرة أن تتولى الحكم ، على أن ترد قسماً كبيرا من الجماهير للأمل فى مفاوضة تجرى على يديها .

وقد استنفد الرصيد الأول فى عام ١٩٤٧ . فما لبثت حكومة النقراشى ، التى خلفت اسماعيل صدقى ، ان نهضت إلى عرض

قضية مصر على مجلس الأمن فى يوليو ١٩٤٧ ، طالبة جلاء العسكر الانجليزية عن مصر وعن السودان . ولكن مصر لم تحظ بتأييد الا من ثلاثة أعضاء فى المجلس ، العضو السورى فارس الخورى ، والعضو السوفييتى أندريه جروميكو ، والعضو البولندى أوسكار لانج . ووقفت الولايات المتحدة مع بريطانيا تنصرها ، ودفعت إلى موقف المناصرة مجموعة الدول التى تسير فى فلكها كالبرازيل وكولومبيا ، مطالبين جميعاً بعودة مصر وبريطانيا إلى استئناف المفاوضات الثنائية . وأسفرت مداولات المجلس عن غير قرار . وأفاد ذلك لدى الحركة الوطنية المصرية ، أن طريق التحكيم الدولى كطريق المفاوضة مسدود . وكانت هذه هى حصيلة تجربة عام ١٩٤٧ .

أما الرصيد الثانى ، فقد وجدت فرصة اختباره عند وصول الوفد إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠ . فقد أمكنه بما يتمتع به من ثقة شعبية أن يبدأ مباحثات تمهيدية مع الانجليز ، دون أن يقابل برفض من الجماهير . ولكن على مدى السنتين اللتين حكمتهما وزارة الوفد ، لم يأذن الوفد بأن تتجاوز المباحثات وضعها التمهيدى ، وأن تصل إلى وضع المفاوضات الرسمية بين الطرفين . واستمسك الجانب المصرى بالجلاء الكامل الناجز فيما لا يجاوز عاماً واحدا ، ولم يقدم للانجليز لقاء ذلك الا موافقة على مبدأ التحالف ولكن بعد الجلاء ، ومع وجوب تقوية الجيش المصرى وتزويده بالسلاح ليدافع

عن بلده ضد الخطر الاسرائيلى (١٣) . ولقى ذلك صدودا من الانجليز أعجز الطرفين عن تحقيق خطوة عملية فى طريق المفاوضة ، والجأ حكومة الوفد إلى الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان لسنة ١٨٩٩ ، وذلك فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، فبلغت القومة الوطنية ذروتها .

***

وبالنسبة للمسألة الاجتماعية ، فليس من مباحث هذه الدراسة تفصيل القول فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر قبل ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ . ولكن حسبها ايضاح الصورة العامة والاشارة العاجلة إلى الخط الرئيسى لمعضلات النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل وما شب عن ذلك من أزمات فى هذه الفترة . وإن حجم الاضرابات الاقتصادية والنقابية الذى حدث من سنة ١٩٤٧ إلى ١٩٥٢ لم تكن عرفته مصر من قبل . وكانت الهيمنة على المقدرات الاقتصادية فى مصر لكبار ملاك الأرض المصريين وللمصالح الأجنبية المسيطرة على مؤسسات المال والتجارة من بنوك وشركات . والمجتمع الريفى ينقسم بحدة إلى ٥ر٪ من الملاك يملكون أكثر من ثلث الأراضى الزراعية ، وفى مواجهتهم أحد عشر مليوناً من الفلاحين المعدمين ، وارتفع ريع الأرض ارتفاعا فاحشا وانخفض أجر العمل الزراعى انخفاضاً مبخساً (١٤).

والنمط الغالب لاستغلال الملاك الكبار أراضيهم هو تقسيمها

على عائلات الفلاحين بايجار عينى أو نقدى . والملكيات المتوسطة تستغل اما بأسلوب رأسمالى يستخدم رأس المال والعمل الأخير ، واما على أساس الانتاج العائلى مع الالتجاء إلى عمل الاجراء فى مواسم العمل . والملكيات الصغيرة التى تقل عن خمسة أفدنة توضح إلى أى مدى بلغ التفتت ، اذ يوجد مليون ونصف مليون يملكون أقل من نصف فدان للواحد منهم ، ونحو نصف مليون يملك أكثر قليلا من ثلث مليون فدان . ورغم أن الشكل الغالب لوحدة الاستغلال الزراعى هو عائلة الفلاح ، مالكاً كان أو مستأجراً ، فقد كان هذا الشكل العائلى للانتاج خاضعاً لهيمنة رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة ، من حيث اعتماد العائلة المنتجة على السوق الرأسمالى ، شراء لمستلزمات الانتاج أو تصريفا للمحاصيل أو حصولا على مواد الاستهلاك (١٥) .

كان من أهم خصائص الوضع الاقتصادى غلبة الطابع الزراعى عليه ، مع وجود زراعة متأخرة بكثافة سكانية عالية ، ومع قيام التناقض بين كبار الملاك وبين متوسطيهم وصغار الفلاحين والمستأجرين ، فى ظروف غابت فيها التنظيمات النقابية والسياسية التى تمثل العمال الزراعيين ذوى الدخول شديدة الإنخفاض ، كل ذلك جعل علاقات الإنتاج فى الريف معوقة للتطور الزراعى . وشكل هذا الوضع تعويقاً للقطاع الصناعى ، من جهة مد هذا القطاع باحتياجاته من المواد الغذائية للازمة لعمال المدينة والمواد الأولية .

ومن جهة القدرة الشرائية فى الريف وضمور سوق الإنتاج الصناعى مما يعوق تطورها . وكان التطور الصناعى ضعيفاً بطيئاً ، لم تزد نسبة العاملين بالصناعة عن ١١ ٪ من القوى العاملة ، ولازاد إسهاماً فى الدخل القومى عن ١٠ ٪ وقامت الصناعة على الاستهلاكات أساساً ، منسوجات وغذائيات وعانت فى وجودها وتطورها من النقص النسبى فى رءوس الأموال ، إذا كان معظم الفائض الاقتصادى يذهب للخارج أو للمضاربة أو فى الأرض استهلاك الترفيات [١٦] .

وخلال فترة الحرب أوجد انقطاع المواصلات مع أوربا نوعاً من الحماية للمنتجات المحلية ، وأيد ذلك طلب الجيوش الأجنبية الموجودة في مصر ، فنشأت وقتها حوالى ٣٧٥ شركة مساهمة ، وارتفعت قيمة الانتاج الى مايزيد عن ثلاثة أضعاف ماكان عليه قبل الحرب . كما زاد عدد الطبقة العاملة . ثم انتهت الحرب فانخفض طلب الجيوش الأجنبية ، وبدأ ورود السلع من الخارج ، مما هدد مكاسب الرأسمالية المحلية ، وحفزها على التفكير فى كيفية ازالة أزمات النمو عن طريقها . وقامت محاولات الرأسمالية لتمهيد الطريق أمام تقدمها ، ولكن لم يكتب لهذه المحاولات النجاح الذى كانت تأمل فيه . كان تراكم على بريطانيا لمصر من ديون الحرب حوالى ٤٠٠ مليون جنيه ، وكان الأمل أن يكون سدادها عامل نمو للصناعة المصرية انشاء لجديد وتجديداً لقائم ، ولكن لم يفرج عن

هذه الأرصدة الا بمقادير ضعيفة وبالتدريج والمماطلة مما أفقد السداد أهميته فى بناء الاقتصاد المصرى . وكان الأمل أن تشارك رءوس الأموال الأجنبية فى النمو ، ولكن مالبث أن ظهر عزوفها عن الاستثمار فى مصر بسبب القلق الذى تثيره الحركة الوطنية ضد النفوذ الأجنبى ، وبسبب ما يتأتى من هيمنة كبار ملاك الأرض من معوقات اقتصادية . وكان الأمل أن تزيد حصة المشاركة المصرية فى ادارة مشروعات الاقتصاد التى يهيمن عليها الأجانب المقيمون فى مصر ، عن طريق زيادة السهم المصرى فى رأسمال المال ومجلس الادارة والعاملين ، ولكن ضغوط الرأسماليين الاجانب عاقت هذه الخطوة النسبية للتمصير . ومن مثل هذه الوجوه قام التناقض بين مصالح الرأسمالية المصرية ومصالح الرأسماليين الأجانب .

ومن جهة أخرى لم تستطع الرأسمالية المصرية تحقيقاً لنمو الصناعة ، أن تسن من النظم ما يؤدى بالفائض الاقتصادى الزراعى إلى المساهمة فى تمويل الصناعة ، أو حتى يرفع الانتاجية الزراعية بما يفيد نمو الصناعة . وقد ظهر مطلب تحديد الملكية الزراعية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر لصالح الأخير . ولم يكتب لأى من هذه المطالب أن يرى النور . ولا استطاعت أصوات المصلحين أن تعدّل النظام الضريبى بما يمكن من فرض الضرائب على الدخل الزراعى ، الا مامس هذا الدخل ضمن ضريبة الايراد العام ذات الشرائح المتواضعة (١٧) .

وعرفت فى عام ١٩٤٧ موجة اضرابات كبيرة فى صفوف العمال . كان أكبرها اضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، جرى فى سبتمبر ١٩٤٧ وأحدث هزة عنيفة فى المجتمع . وامتدت الاضرابات الى عمال الحكومة وموظفيها ، فلم تقتصر على الشركات والمصانع الأهلية . ومنها عمال المرافق كموظفى البرق ثم المدرسين اذ أضربوا عن تصحيح أوراق الامتحانات . ثم كان الحدث الكبير الذى أصاب الدولة فى الصميم ، وهو اضراب رجال الشرطة فى ابريل ١٩٤٨ ، فكان حدثاً عميق الدلالة كشف عن تشقق جدران النظام السياسى وأنذر بانهياره . وإذا كانت أحداث حرب فلسطين منذ مايو ١٩٤٨ قد قطعت هذا السياق ،فقد عادت موجة الاضرابات للظهور فى سنتى ١٩٥٠ ، وصحبتها بعض حركات القلاقل فى الريف بين الفلاحين فى عدد من القرى .

كانت الأزمات تحيط بالحكومات المتعاقبة ، بحيث لم يعد الأمر أمر مشكلة معينة تواجه حكومة بعينها ، بل دل تعاقب فشل الحكومات المتتالية فى المجالات المختلفة ، على أن الأزمة آخذة برقاب النظام السياسى الاجتماعى جميعه ، وأن أطر هذا النظام لم تعد قادرة على استيعاب مايواجهه من أزمات ولا على تجاوز مايحيط به منها . واجه المسألة الوطنية بالمفاوضة ففشل ، وواجهها بالتحكيم الدولى وفشل ، فانصرف عنها كلها ملتفتا الى مشاكل

الاقتصاد تنمية وتوزيعاً ، فأثبت على نفسه الوهن والعجز عن الحل . ثم أتت حرب فلسطين .

***

في هذه الفترة نما الاهتمام المصرى بالمسألة الفلسطينية نمواً كبيراً ومتصاعداً مع الأحداث . ويمكن القول بأن ميادين الحركة الوطنية ، لم تعد قاصرة على مسألتى الجلاء ووحدة مصر والسودان ، حسبما جرت تقاليدها منذ بدء الحركة فى صورتها الأخيرة فى أوائل القرن العشرين . بل انضافت إلى هذين الميدانين المسألة الفلسطينية بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات الحركة الوطنية فى مصر (١٨) . وقد تصاعدت أزمة فلسطين بقرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ ، ثم بنشوء دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ . ودخل الجيش المصرى فلسطين يحارب عصابات الصهيونية ، كما دخلتها جيوش عربية أخرى ، فضلاً عن جماعات من المتطوعين سبقت التدخل العسكرى الرسمى . وانتهت الحرب بهزيمة عانى منها الجيش المصرى والسياسة المصرية عامة . وقد ترتب علي العنصر الفلسطينى فى السياسة المصرية ، وعلى حرب ١٩٤٨ عدد من الآثار الهامة .

أولاً : ان صيغة الحركة الوطنية القاصرة على مصر ، والتى لازمت « الوفد » كقيادة لهذه الحركة ، صارت صيغة أكثر ضموراً

من أن تستجيب لموجبات هذا التطور . وأيا كانت درجة اهتمام الوفد ، حكومة أو حزبا ، بقضية فلسطين منذ الثلاثينات . بقيت الأطر السياسية للوفد غير قادرة على استيعاب هذا التطور وهذا يوضح سبباً من أسباب نمو الحركة الاسلامية السياسية منذ الثلاثينات وخلال الأربعينات ونمو التنظيمات السياسية الأخرى التى وضعت المسألة الفلسطينية فى بؤرة اهتمامها . ومن ثم فإن الجامعية السياسية للوفد كقيادة للحركة الوطنية ، قد تأثرت بهذا العامل ، لا من حيث مدى صلابة الوفد فى تبنى أهداف ما ، ولكن من جهة مدى اتساع بردته السياسية لما يستوجبه ادخال العنصر الفلسطينى ، من وجوب استشراف مصر إلى انتماء سياسى أعم ، عربياً أو اسلامياً .

ثانيا : ان أسلوب الكفاح السلمى المشروع الذى لازم الحركة الوطنية المصرية فى مرحلتها التاريخية الأخيرة ، كان غير قادر على تحقيق أى نوع من التصدى للخطر الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين . وكان اندماج العنصر الفلسطينى فى أهداف الحركة الوطنية المصرية ، مما يتعين معه أن تتفتق مساعى الكشف عن أساليب للكفاح تلائم هذا النوع الاستيطانى الذى ينزرع بقوة السلاح . وهذا العامل أظهر عجز عدد من القيادات التقليدية ، كما كان من أهم العوامل الذى انطرح بها على الحركة الوطنية مبدأ استخدام العنف والعمل العسكرى .

ثالثا : ترتب على ذلك بروز الجيش المصرى كمؤسسة مرشحة للقيام بدور هام فى الحياة السياسية المصرية . وقد تزد فيما بعد اشارة الى دور الجيش المصرى فى السياسة ، ولكن المهم هنا الاشارة الى أن تبنى الحركة الوطنية منذ ١٩١٩ لمبدأ الكفاح السلمى المشروع ، كان مبعدا للجيش عن القيام بأية وظيفة سياسية فى سياق الحركة الوطنية المطالبة بالجلاء . فلما استلزمت مكافحة المشروع الصهيونى فى فلسطين استخدام العنف ، جرى ذلك عن طريق متطوعين ، ثم ما لبثت الحكومة أن أرسلت بعض وحدات الجيش تقاتل العصابات الصهيونية ، ودخلت مصر الحرب رسميا . وأيا كان ضعف الجيش ، فقد كان أقوى بطبيعة الحال ، من حيث التدريب والعتاد العسكرى ، من جهود المتطوعين . كما أن الضباط المصريين مارسوا القتال فى مجال التطوع كما مارسوه فى الحرب الرسمية ، مثل الشهيد أحمد عبد العزيز . والحاصل أن التفت الرأى العام المصرى بقوة الى الجيش وضباطه خلال معارك فلسطين ، سواء فى انتصاراته الأولى التى استرد فيها الجيش مكانا فى اهتمام الحركة الوطنية ، أو بهزيمته الأخيرة التى أثارت التعاطف معه ، لما استقر فى الوجدان من رجوع أسباب الهزيمة الى سياسة الحكومة والملك والى ما يسمى وقتها بالأسلحة الفاسدة.

رابعا : برزت مسألة تسليح الجيش المصرى بوصفها مسألة سياسية ذات أهمية وخطورة . وكانت هذه النقطة من أهم ما دارت

حوله المباحثات بعد الحرب ، بين حكومة الوفد والانجليز من مارس ١٩٥٠ الى نوفمبر ١٩٥١ . كانت مسألة تسليح الجيش فى المفاوضات السابقة منذ ١٩٢٤ ، تناقش بوصفها من عناصر الجلاء عن مصر ، بمعنى أن مصر عازمة على تقوية جيشها ليستطيع الدفاع عن قناة السويس ، لئلا تتهددها أطماع دولة معادية لبريطانيا . أى كانت تناقش كبند من بنود تأمين المصلحة البريطانية فى عدم وقوع مصر فى براثن دولة مخاصمة للانجليز . أما فى المباحثات الأخيرة ، فقد استقلت مسألة تسليح الجيش المصرى ، ولم تعد مجرد عنصر من عناصر الجلاء ، انما صارت مطلبا يتعلق بتأمين سلامة مصر ضد خصومها (١٩) . ويمكن القول بأنه فى ظل أساليب الكفاح السلمى المشروع للحركة الوطنية ، كانت الديموقراطية هى الوسيلة ذات الأولوية للسعى فى تحقيق الجلاء المفضى للاستقلال . فلما بدأ الموقف يتغير ، برز دور المؤسسة العسكرية وصار التسليح من أهم قضايا التحرير .

***

وبالنسبة للمسألة الديموقراطية فى الفترة التى سبقت مباشرة قيام ثورة ٢٣ يوليه ، فقد كان الوضع الديموقراطى يتأتى من حصيلة تناقض طرفين ، سلطة الملك من ناحية ، ومدى الحريات المتاحة للجماهير من ناحيــة أخـرى . والتناسب بين الطـرفين

تنـــاسب عكسى على الدوام ، ما يحد سلطة الملك يفسح الحركة للجماهير والعكس . وهى معارك جرت سجالا بين كر وفر لم ينحسم قط . والوفد لم يستقر فى الحكم فى أى من مرات توليه ، وسلطة الملك لم تتلاش فى أى من هذه المرات ، والحرية التى كانت متاحة فى عهود الوفد ، كانت محدودة بشطآن ، أوجدت بعضها الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية القائمة ، وأوجدت بعضها المؤسسات السياسية التى صاغها الدستور . فالملكية الخاصة مصونة ، تحرم الدعوة لالغائها كما تحرم الدعوة لتغيير النظام الاجتماعى القائم على أساسها . والامتيازات الأجنبية قائمة ومحمية ، حتى قررت معاهدة مونترو فى ١٩٣٧ الغاءها مع بقاء المحاكم المختلطة اثنتى عشرة سنة تالية ، وفى كل ذلك تنحسر السيادة القضائية والتشريعية عن الأجانب ، وخاصة فى الجوانب الاقتصادية . والاحتلال البريطانى ذو وجود فعلى أكسبته الشرعية معاهدة ١٩٣٦ . والملك ، ذاته مصونة ، يؤكد الدستور وجوده كحقيقة غير قابلة للتغيير . ثم كانت حرية الاجتماع والاضراب والصحافة والتنظيم الحزبى ، كلها غير طليقة ، تحدها جملة من الأطر القانونية والنظم التشريعية . وكان الوفد كقيادة للحركة الديموقراطية يمارس نشاطه فى حدود هذه الأطر المضروبة عليه .

ثم بعد الحرب العالمية الثانية ، حدث تغيير عميق الدلالة ، أفلتت به الموازين القائمة . نمت دعوة الاخوان المسلمين الى تغيير

القوانين الوضعية بما يوجب تطبيق النظام الاسلامى . وظهرت دعوة الاشتراكية والصراع الطبقى على أيدى المنظمات الشيوعية ، وطالب الكثيرون بتحديد الملكية الزراعية وتأميم بعض الأنشطة الاقتصادية الكبرى ، وتناجى كثيرون بضرورة الغاء النظام الملكى . ثم وجدت دعوة الكفاح المسلح صدى عميقا بين الجماهير ، وقامت موجات من الاضرابات العمالية . هنا تجاوزت حركة الجماهير الأطر القائمة .

ثم جاءت وزارة الوفد فى يناير ١٩٥٠ تواجه المسألة الديموقراطية والدستورية فى ظروف نمو الاستقطاب بين طرفيها ، الملك والجماهير ، نموا ضجت به الأطر والشطآن ، وانعكس هذا الاستقطاب داخل الوفد نفسه بين تياراته . فكان أمام الحكومة ، إما أن تلم شمل النظام وتقف حامية لجسوره ، وإما أن يفضى الاستقطاب الحادث الى ما يتشقق به بناء الوفد نفسه . وكان الوضع الأخير هو ما حدث . فقد واجهت الحكومة المسألة الدستورية بموقفين جد متعارضين . انطلقت فى ظلها سلطة الملك على خلاف ما كان يحدث من قبل ، واطلقت هى حرية الجماهير الى أقصى حد شرعى يمكنها . وعرفت مصر وقتها فترة من أخصب فترات التفتح السياسى ، فكرا ونشاطا عمليا . ولكن حدود النظام الدستورى ضجت من التناقض ، وبدأ البنيان يتزعزع

ويوشك بالانفضاض . وانفرط العقد وصار النظام يتهدد بعضه بعضا ، واتسمت سياسة الحكومة هنا بالتذبذب العنيف (٢٠) .

ثم جاء الغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ ، وذلك فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ وسط تأييد شعبى منقطع النظير . والذى يهمنا هنا هو ما يؤكد تلك الصلة غير المنفكة ، بين اعتبارات حركة التحرر من الاستعمار ، وبين النظام السياسى والدستورى القائم فى مصر . اذ كان الغاء المعاهدة حاسما فى اخلاله بالتوازن الشرعى والسياسى القائم ، وهو اخلال كان لابد أن تمتد آثاره الى جوانب الحياة السياسية وأبنيتها ومؤسساتها ، اذ بدأ النظام القائم وقتها بوثيقتين تلازمتا تاريخيا فى النشوء ، تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩٢٣ . وقابل الوفد الوثيقتين بالاعتراض والمقاطعة فى البداية . ثم ما لبث أن قبل العمل فى اطارهما آملا - من خلال حركة الكفاح - تحريكهما الى ما يحقق المطالب الوطنية والديموقراطية . وفى ١٩٣٦ تحدد الوجود الشرعى للانجليز فى مصر بالمعاهدة ، ثم جاء الغاؤها بعد خمسة عشر عاما . ليعرى الوجود البريطانى من أى وشاح يستر بقاءه . لقد سبق للمعاهدة أن أسقطت الادعاء البريطانى الذى تضمنه التصريح فى تحفظاته ، ثم تسقط المعاهدة أخيرا ، بما يفيد أن القوات البريطانية قد صارت قوات اعتداء .

والأثر الثانى للالغاء ، أن النظام السياسى فى مصر ، يقوم على ميزان للصراع بين الاحتلال والحركة الوطنية . كما يقوم على

ميزان للصراع بين الملك (قوة الاستبداد) والأمة (الجانب الديمقراطى) . ومؤسسات الحكم بنيت على هذا التوازن ، الذى استقطب جبهة السراى والاحتلال فى جانب ، وجبهة الوطنيين الديمقراطيين فى جانب فى آخر . وصار أى اختلال فى أحد المجالين ينعكس اختلالاً فى المجال الثانى . ومن ثم جاء اهدار شرعية الوجود البريطانى ممثلاً اخلالاً بشرعية الوجود الملكي في النظام السياسى . وكان توقيع الملك على قانون الغاء المعاهدة قمة العمل الديمقراطى الذى تحول به الملك إلى رمز يملك ولايحكم .

والأثر الثالث ، ان الوفد بالغائه المعاهدة واقراره عدم شرعية الوجود البريطانى ، قد بلغ مايصل إليه الكفاح السلمى المشروع من مدى .ومع الاعتبار بأن هذه الصيغة كانت لصيقة بالنشاط الوفدى ، وأن الحزب تكون بها وبنى مؤسساته وفقاً لها ، فقد جاء الغاء المعاهدة ليمثل عملاً يتخطى حدود الوفد وقدراته .لذلك تطورت الاحداث سريعة ، تعبر عن أزمة الحكم والحياة السياسية كلها فى مصر . وصار وصف الوجود البريطانى العسكرى بعدم الشرعية ، يستوجب من الحكومة أن تحرك جهازها العسكرى الضارب ضده . ولكنها لم تستطع أن تفعل ، لعدم استعداد الجيش لمثل هذه المناجزة ، ولأن موقعها الدستورى فى السلطة يقصر عن هذه الامكانية ، والملك يمكنه أن يسقطها فى ظرف مناسب يأتى عرضاً أو يصطنع اصطناعاً . كما أن الوفد لم يكن يستطيع أن

يمد الكفاح المسلح برهط من رجاله ، وليس لديه كتنظيم شعبى ويمكنه القيام بهذه المهمة ، أو يصلح نواة لها أو قيادة . وهو أن أسلم لغيره قياد هذا الأمر يكون قد أسلم له قياد الحركة الوطنية برمتها .

لقد تصاعد المد الشعبى سريعاً ، وتدهورت أوضاع الحكم سريعاً ، حتى جاء حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ثم أزمة حكم الأقليات التى أفصحت عن عجز النظام جميعه عن ممارسة الحكم ، وعرفت الشهور الستة التالية أربع وزارات ، وعرفت فى نهايتها قيام الثورة من الجيش .

***

تقتصر الاشارة هنا إلى السمات البارزة فى الأوضاع الحزبية قبل ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ وقد عرفت الساحة المصرية فى ذلك الوقت عدداً من الأحزاب والتنظيمات السياسية التى يمكن تصنيفها وفقاً لعدد من المعايير .

فهى من ناحية زمان نشوئها ، فيها الحزب الوطنى ، وهو الحزب الوحيد الذى يرجع ظهوره إلى العقد الأول من القرن العشرين واستمر فى الحياة السياسية بعد ثورة ١٩١٩ ثم إلى مابعد ١٩٥٢ . وفيها حزبان وجدا مع ثورة ١٩١٩ وفى أعقابها مباشرة وهما ، « الوفد » الذى نشأ فى بدايات الثورة بحركة التوكيلات ، وقاد من بعد الحركة الوطنية الديمقراطية ، و« الأحرار

الدستوريون » الذى نشـــأ فى ١٩٢٢ كإنشـقـاق عـلى الوفـد « قام بها المعتدلون » فى الحركة الوطنية . وفيها تنظيمان نشأ فى أوائل الثلاثينات وهما ، « الاخوان المسلمون » الذى نشأ فى ١٩٢٨، وبدأ ظهوره السياسى الواضح ودعوته إلى العودة لتطبيق النظام الاسلامى فى الثلاثينات ، و « مصر الفتاة » الذى ظهر بحركة الشباب فى مشروع القرش واتخذ شكله التنظيمى فى ١٩٣٣ . وكذلك ظهر فى الثلاثينات « الهيئة السعدية » من بعض قادة الوفد المنشقين عليه فى أوائل ١٩٣٧ . وفى الاربعينات ظهر عدد من التنظيمات الشيوعية بين شباب هذا الوقت ووضح ظهورها فى الحياة السياسية مع نهاية الحرب العالمية الثانية . وكذلك خرج قسم من مصر الفتاة ، انضموا إلى الحزب الوطنى ، مشكلين جناحاً قوياً فيه وعرف باسم « الحزب الوطنى الجديد » ، كما انشق عن الوفد بعض أعضائه مكونين حزب « الكتلة الوفدية » فى ١٩٤٢ . وتحول مصر الفتاة فى أواخر الأربعينات إلى اسم « حزب مصر الاشتراكى » .

ومن حيث أصل النشأة التنظيمية ظهرت أحزاب كإنشقاقات على تنظيمات قائمة وهى « الأحرار الدستوريون » ، « الهيئة السعدية » ، « الكتلة الوفدية » ظهرت كلها انشقاقات على الوفد . انشق الأول فى ١٩٢٢ مع تصريح ٢٨ فبراير ، والثانى فى ١٩٣٧ بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، والثالث فى ١٩٤٢ مع بدايات الحكومة

الوفدية التى تولت الحكم بعد حادث ٤ فبراير . وكذلك الحزب الوطنى الجديد الذى انشق رجاله عن مصر الفتاة ١٩٤٢ منضمين إلى الحزب الوطنى .

ومن حيث الصلة بالحكم ، فإن الأحزاب والتنظيمات التى وصلت الحكم وحدها أو مؤتلفة مع غيرها ، هى الوفد والأحرار والسعديون، وثمة أحزاب أمكنها المشاركة بسهم ضعيف فى فترة أو فترات محدودة ، وهى الكتلة والحزب الوطنى « القديم » . وباقى التنظيمات والاحزاب وهى كل مانشأ فى الثلاثينات والاربعينات لم يصل واحد منها إلى الحكومة ولا شارك فيها قط ولو بوزير واحد . كانت الأحزاب التى تصل إلى الحكم أو تشارك فيه هى ما أمكنها الوصول إلى عضوية مجلس النواب والشيوخ كأغلبية أو أقلية ، وسواء فى انتخابات جرت حرة أو اصطنعت نتائجها بنشاط أجهزة الادارة . وكان أقل أحزاب النخبة الحاكمة وجوداً بالبرلمان هى الكتلة والحزب الوطنى . أما الاخوان ومصر الفتاة والحزب الوطنى « الجديد » والتنظيمات والشيوعية ، فلم يصل واحد منها إلى عضوية مجلس النواب والشيوخ ، الا عضو واحد من مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) ، انتخب فى مجلس النواب ١٩٥٠ .

ومن حيث التمثيل العام للفئات الاجتماعية ، فقد كانت الأحزاب الأوثق ارتباطاً بالنخب الحاكمة والشرائح الاجتماعية العليا فى المجتمع ، هى الوفد والاحرار والسعديين ، ثم الحزب الوطنى

« القديم » والكتلة وداخل هذه الشرائح الاجتماعية الواسعة ، كان الأحرار والسعديون يمثلون المصالح الأكثر محافظة ، وخاصة كبار ملاك الأرض والمؤسسات الاقتصادية الكبيرة ، في المال والصناعة والتجارة . وكان الاخوان والشيوعيون ومصر الفتاة والحزب الوطني « الجديد » ، بعيدين عضوياً عن النخب الحاكمة ، مرتبطين بالفئات الاجتماعية الأدنى ، من الطلبة وصغار الموظفين والمهنيين وصغار التجار والمزارعين وبعض القيادات العمالية .

ومن حيث مدى التأييد الشعبي ، كان الوفد والاخوان المسلمون أكثر التنظيمات حظاً من اقتراب الكتل الشعبية العريضة اليهم . ولم يكن من أحزاب النخبة غير الوفد يتمتع بقدر يعتد به من هذا التأييد . أما الأحزاب والتنظيمات غير النخبوية ، فقد كان غير الاخوان من يتمتع بحجم من التأييد لا بأس به ، وخاصة مصر الفتاة والشيوعيين والحزب الوطني « الجديد » . ومن حيث الوجود الشرعي كانت الأحزاب جميعاً ذات وجود معترف به رسمياً فيما عدا التنظيمات الشيوعية .

ومن حيث المورد الفكري العام ، ظلت الاسلامية السياسية مرتبطة بالحركة الوطنية في مصر حتى ثورة ١٩١٩ وكان الحزب الوطني على يد منشئه مصطفى كامل ثم محمد فريد ، ترتبط لديه المطالب الوطنية في اجلاء الانجليز بالتوجه الاسلامي السياسي العام . فلما قامت ثورة ١٩١٩ كان الحزب الوطني قد ضعف كثيراً

على مدى الحرب العامة الأولى والسنوات القليلة السابقة عليها ، نتيجة مقاومة السلطة له ونزوح أبرز قياداته عن مصر . وكانت عناصر التغريب فى التعليم والمجتمع قد اختمرت ، وشب منها جيل من الشباب صار يمثل حركة الدفع النشيط لثورة ١٩١٩ ، كما كانت انهزمت وألغيت الخلافة ونشأت الدولة التركية العلمانية على أنقاضها ، فلم يعد ثمة كيان سياسى يشخص النزوع الأسلامى . وكان ذلك رجح انطباع الوفد وحركة المقاومة الوطنية التى قادها بالطابع العلماني القومى القاصر على الديار المصرية . وظهر مشروع الاستقلال السياسى كمشروع للنهضة يتبنى النموذج الغربى فى الفكر والنظم ومعايير الاحتكام والشرعية ، وتبلور الوضع فى العشرينات على هذا النحو ، فظهرت الدعوة الاسلامية كدعوة سياسية مستقلة عن هذه الأطر ، وترتكز فى تجييشها الشعبى على مطلبين أساسيين ، وهما الجامعة الاسلامية كرابطة انتماء سياسى جامع ، والشريعة الاسلامية كإطار حاكم لمشروع النهضة ونظمه وأنشطته . ومن هنا ظهر انشقاق فى البيئة السياسية المصرية ، بين تيارين عامين ، أحدهما آخذ عن الفكر الموروث ، والآخر عن الأفكار الوافدة .

ومايهم من كل ذلك ، الاشارة إلى ظاهرة كانت من الظواهر الحاكمة فى الحركة السياسية الاجتماعية وأنشطتها ، اذ اتخذ التعبير عن أى من القوى والمصالح المختلفة أوضاعاً فكرية متباينة .

ولم يعد ثمة نمط فكرى وحيد يعبر عن المصلحة الأجتماعية والاقتصادية لقوة اجتماعية بعينها . واشتمل كل تيار من هذين التيارين العاملين على تعبيرات عديدة عن كل من القوى المختلفة . فمثلا كانت السراى وما تمثله من مصالح سياسية اجتماعية ، تجد تعبيرا مزدوجا عن نفسها ، من خلال المؤسسة الدينية الرسمية كالأزهر والطرق الصوفية ، ومن خلال مجموعات من المنابر العلمانية كحزب الاتحاد ثم حزب الشعب . وصارت الحركة الوطنية المعادية للاحتلال تجد تعبيراً مزدوجاً أيضاً . من خلال العديد من المؤسسات السياسية ذات المنزع الموروث أو الوافد وصار كل من الفكر الوافد والموروث يضم بين جنباته عديداً من التعبيرات عن مصالح سياسية واجتماعية متباينة . وقامت دوائر متداخلة من كل أولئك صعب معها التصنيف والتقويم . وبمراعاة التبسيط يمكن القول أن التيار الآخذ من الفكر الوافد كان يضم الوفد والاحرار الدستوريين والسعديين والكتلة (من أنشق عن الوفد) والحركة الشيوعية ، وان التيار الآخذ عن الفكر الموروث يضم الاخوان المسلمين ، ويقف على مشارفه من انحدر من الحـزب الوطنى القـديم ، كمـصـر الفـتـاة والحـزب الوطـنى « الجديد »(٢١) .

ومن حيث الموقف من الديمقراطية ، فلا شبهة فى أن الوفد كان فى مقدمة الأحزاب التى تدعو اليها وتدافع عنها توسع من قاعدتها السياسية والاجتماعية . أما أحزاب النخبة الأخرى ، فهى ان

صدرت عن مورد الفكر الليبرالي الذي يصدر عنه الوفد ، الا أن أن واقعها السياسى وانعزالها عن الجماهير وعدم تمتعها بتأييد شعبى كبير فى أى انتخابات حرة ، كانت تستند فى وجودها واستمرارها السياسى إلى دعم يأتيها من قوى الاستبداد . وبهذا المستند وقفت فى ممارستها السياسية مع هذه القوى واتسم مسلكها بالافساح لسلطات الملك وتقييد الحريات الشعبية .

أما الاحزاب والتنظيمات من خارج نخبة الحكم ، فإن الاخوان ومصر الفتاة لم يكن يسهل حساب أيهما ضمن القوى المؤيدة للتنظيم الديمقراطى بالمعنى المتعارف عليه وقتها له ، من حيث التكوين الدستورى النيابى والنظام الحزبى . ويلحظ أن كثيرين ممن انضموا إلى أحد هذين الاتجاهين ، وهم غالباً من شباب الثلاثينات ، فإن المثل المتعارف عليه وقتها للتنظيم الديمقراطى (النيابى الحزبى ..) لم يرتبط بمثلهم السياسية ولابمشروع النهضة الذى توخوه ، أى لم يكن عنصراً لصيقاً من عناصر تصورهم لمدينتهم الفاضلة ، وشاع مفهوم الزعامة الفردية وتعبئة الشباب من خلال الفرق شبه العسكرية كالجوالة والأقمصة الملونة . ولكن فى الاربعينات مال مصر الفتاة والحزب الوطنى « الجديد » الذى خرج منه ، إلى الجبهة الديمقراطية. أما التنظيمات الشيوعية ، فهى تحسب ضمن القوى الديمقراطية فى الاربعينات ، باعتبار نظرتها الى المرحلة الثورية التاريخية التى رأت البلاد تمر بها وهى مرحلة الحركة الوطنية الديقراطية . ولكن قام ذلك فى اطار

مفهوم نظرى خاص بالديكتاتورية الطبقية ، وان المرحلة الوطنية الديمقراطية تفضى من بعد إلى مرحلة الثورة الاشتراكية حيث يكون من مقوماتها تجاوز مفاهيم المرحلة السابقة وتحقيق دكتاتورية العمال والفلاحين أو جماهير الشعب العامل .

ومن هنا يمكن القول ملاحظة أن قسماً من التيارات السياسية العاملة فى ذلك الوقت ، لم تكن ترى فـى التنظيم النيابى الحـزبى (المتعدد الأحزاب) ما يمكن اعتباره أصلاً أو هدفا لصيقا بالمشروع المتكامل للنهضة المرجوة .

ويضاف إلى ذلك ، الملاحظة التى سبقت الاشارة اليها ، مما أوضحته نتائج الانتخابات وخاصة سنة ١٩٥٠ ، وهى نمو نسبة من لم يدل بصوته فى تلك الانتخابات وخاصة من سكان المدن . ودلالة ذلك أن ثمة ضعفا تدريجيا كان يلحق الثقة بالنظام النيابى المتعدد الأحزاب ، فى صورته القائمة وفى سياق التوازنات السياسية التى قامت ، وبأنه خليق بتحقيق الأهـداف السياسية والاجتماعية المرجوة . ويشير إلى ذلك أيضا ، إن الأحزاب والتنظيمات التى قامت خارج نخبة الحكم ، لم تستطع الأطر النيابية أن تعكس أدنى صورة لنموها أو حتى لوجودها ، رغم نموها الشعبى الملموس والكبير . وقد وقفت هـذه التنظيمات فى انتخابات ١٩٥٠ وراء الوفد ، بما يدل على أنها لم تكن تستطيع بذاتها الوصول إلى مقاعد مجلس النواب ، بله أن تصل إلى السلطة . كما أن الوفد بدونها لم يكن يستطيع تحقيق ما اعتاد تحقيقه من أغلبية كبيرة فى

الانتخابات . وهذا يشير إلى أن قنوات التنظيم النيابى لم تعد قادرة على استيعاب الصورة الحقيقية لخريطة القوى السياسية القائمة . وكانت هذه القوى « غير الممثلة » أكثر اهتماما بأساليب الدعوة والنشاط غير اللصيقة بقنوات الوجود الانتخابى والمؤسسات الدستورية . وكان ضعف الوفد ضعفا للمثل الديمقراطى عامة .

ويضاف أيضا ، أنه فى سياق أزمة الحكم والأزمة السياسية العامة ، التى عانت منها الحياة المصرية من إلغاء المعاهدة فى ٨ اكتوبر ١٩٥١ حتى حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، لم تستطع التيارات السياسية الشعبية وتنظيماتها أن تتجمع سريعا فى شكل من أشكال الجبهات ، التى يمكنها تجميع الرأى العام السياسى وراء الأهداف المتفق عليها . ويوم الحريق نفسه كادت مصر أن تكون بغير سلطة سياسية وانفلت زمام الأمور . ورغم ذلك لم تستطع التنظيمات القائمة ، مجتمعة أو منفردة ، أن تلتقط أياً من أطراف السلطة الملقاة طريحة . وقد لوحظ فى تلك السنوات الأخيرة أن نما بين العناصر غير الحزبية من الوطنيين تيار يفتش عن « الرجل » ، « القائد » ، « الزعيم » بل ينادى جهرة بحثاً عن « الدكتاتور » الذى تحتاجه مصر ، وزاد هذا الاتجاه نمواً بعد انكسار التنظيمات الشعبية الذى أعقب الحريق ، وحتى ٢٣ يوليه ١٩٥٢[٢٢].

الفصل الثانى

تشكل ملامح
حركة الضباط الأحرار

لم يكن قيام الجيش بحركة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ أمراً شاذاً فى التاريخ المصرى الحديث ، ولا كان حادثا غير مسبوق . ومنذ بداية القرن التاسع عشر ، عرفت مصر أربع انعطافات تاريخية كبيرة ، اعتلاء محمد على ولاية مصر فى ١٨٠٥ ، ثورة العرابيين فى ١٨٨١ ثورة ١٩١٩ ، ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ . ثلاثة من هذه الانعطافات والثورات قام بها الجيش ، وهى الأولى والثانية والرابعة . ولم يختلف عنها إلا ثالثتها ثورة ١٩١٩ . وان أمر هذه الملاحظة ليس أمر تحبيذ لنمط أو لآخر من الأدوات والمؤسسات التى قامت أو تقوم بالتغيير ، وليس أمر تثبيت « لحتميات » تاريخية ، إنما وجه الملاحظة يتعلق ببيان الأصول التاريخية والمتشابهات في سياق التاريخ المصرى الحديث ، وبيان أن حركة الجيش فى ٢٣ يوليه لم تكن تحركاً شارداً ولا شاذاً ، منظوراً إليها فى تتابع الأحداث التاريخية .

وقد لا يكون من الصواب ، تشبيه أوضاع حدثت فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين ، بأحداث جرت قبلها بمائة وخمسين سنة . وهى مدة من الزمن لا يماثل طولها إلا كثافة ما جرى خلالها وضخامة حجم التبدل الحاصل فيها ، فى الظروف السياسية والاجتماعية والعالمية . ولكن الباحث لم يجد مندوحة ، عند الحديث عن الأسلوب الذى جرت به ثورة ٢٣ يوليه ، من التعرض لأوجه الشبه والتنافر بينه وبين ما سلفه . ولا يجد فى ذلك محيصاً عن البدء بحركة محمد على ، التى يكاد يتفق الباحثون على اعتبارها بداية المرحلة التاريخية الحديثة لمصر .

ومن الجلى أن القوى التى تساهم فى صناعة حدث تاريخى ما تصير هى ذاتها القوى التى تتولى صياغة ما يتداعى عنه من آثار . سواء بما تتوافق عليه من هذه الآثار ، أو بما تتصارع مع بعضها البعض فى الإفصاح والإضمار أو الإنعاش والكبت لتلك الآثار . وتصير هى ذاتها القوى التى تشغل خشبة مسرح الأحداث مشاركين أو أطراف صراع . وقد شارك فى إخراج الفرنسيين من مصر سنة ١٨٠١ ، الجيش العثمانى وقوات بريطانية وأمراء المماليك المصرية وجماهير مصرية نشطت تحت قيادة رهط من العلماء والأعيان .

كانت القوة العثمانية تتكون من جيشين ، أكبرهما يبلغ الخمسة والعشرين ألفا من الانكشارية والحرس ، وأصغرهما ستة آلاف من الأرنؤود (الألبانيين) والانكشارية . وتهدف الدولة العثمانية بعد اخراج الفرنسيين ، أن تبسط حكمها المطلق على مصر فلا تعود الى وضع مشاركة المماليك لها فى هذا الأمر . وكان لدى يوسف ضيا الصدر الأعظم ، تعليمات بتصفية ما تبقى من نفوذ المماليك . بابادتهم أو إبعادهم الى غير مصر من الأراضى العثمانية . وبهذه السياسة تكمل الدولة العثمانية لصالحها ما بدأه الفرنسيون لصالحهم من تصفية المماليك ، وتستفيد مما صنعه الفرنسيون فى هذا الشأن إحكاما لسيطرتها على مصر ، ورغبة فى دعم الدفاع عنها ضد الأطماع الأوروبية التى فشل المماليك فى مواجهتها .

وكان الانجليز بقوتهم العسكرية ، يحتاجون الى قوة محلية يؤزرونها وتدعم نفوذهم فى مصر . فوقفوا مع المماليك يساندونهم بنفوذهم الآتى من وجود قواتهم بالقاهرة والاسكندرية ووجود أسطولهم بالمياه المصرية ، وبضغوطهم السياسية على الباب العالى فى استانبول . واستطاع الانجليز بذلك أن يدرءوا عن المماليك مخاطر التصفية السياسية ، وأرغموا ممثلى السلطات على اطلاق سلاح الأمراء منهم . على أن القوات الانجليزية ما

لبثت أن جلت عن مصر بالضغوط الملحة للفرنسيين والعثمانيين ، الأمر الذى أضعف تاثيرهم السياسى على مجريات الأمور من بعد . ولكن كان قد تحقق اخفاق العثمانيين فى اقصاء المماليك .

أما المماليك فقد استهدفوا بعد جلاء الفرنسيين أن يستعيدوا سابق هيمنتهم على الديار المصرية . وكانوا آلوا الى فريقين . أحدهما عاد الى مصر مع القوات العثمانية على رأسهم ابراهيم بك ، والثانى تحالف مع الانجليز ورابط الى جانب قواتهم فى الاسكندرية ، وعلى رأسه الألفى بك . وقد تبدلت مواقف الكثيرين ، بعد أن صاروا أضعف قوة وألين عريكة وأقل طموحا ، بعد أن لم يمكنهم الاعتماد على قوتهم الذاتية بعد إضعاف الفرنسيين لهم . واذ استند فريق الألفى الى الانجليز ، فان البعض الآخر لجأ للمناورة دون أن يكون له من القوة الذاتية ما يضمن أيلولة حصيلة المناورات لحسابه ، فسقط فى يد محمد على . واذ كان المماليك هم القوة المحلية (المصرية) من قبل ، فان ضعفهم وظهور مقاومة الأهالى المصريين للاحتلال الفرنسى ، قد أظهر قوة محلية أخرى ما لبثت أن حلت محل المماليك ، وتتألف من جماهير مصرية بقيادة شيوخ الأزهر وبعض الأعيان ، وما لبثت أن تركزت قيادة هذه القوة الجديدة البديلة فى يد السيد عمر مكرم . ويبدو أن أحدا لم يدرك هذه القوة الوليدة وأهميتها إلا محمد على ، فعمل على أن يوازن بها قوة المماليك فى النطاق المحلى المصرى .

أما الفرنسيون فكانوا قوة مجلوة من الساحة . وغابت مساهمتهم النشطة في صناعة الأحداث المحلية ، كما ضعف النفوذ الفرنسي في استانبول لرفض السلطان – في البداية – الاعتراف بنابليون امبراطوراً ، كراهة منه للثورة الفرنسية واستجابة لضغط روسيا عليه ، فانقطعت العلاقات بين الدولتين ، ولم يكن من نفوذ مؤثر للفرنسيين في الموقف المحلي ، الا في الضغط على الانجليز للجلاء عن مصر ، ومساعدة محمد على بالنصيحة . ثم كان لوقائع الصراع بين القوى الأوروبية بعضها مع بعض من ١٨٠١ الى ١٨٠٥ ، ما أضعف الى حد كبير التأثير الأوروبى على الأحداث المصرية .

فى هذه الظروف كانت حركة محمد على . أتى مصر مع القوة العثمانية التى جمعت من الروملى واصطلح على تسميتها بالقوة الألبانية (الأرناؤود) . ومحمد على تركى نشأ فى ألبانيا ، فلم يكن بالنسبة لهذه القوة واحدا من عشائرها ، وميزه هذا الوضع عنها وعن الانكشارية معا ، وأتاح له قدرا من مرونة الحركة والقدرة على المناورة الواسعة فى الاطار العام للقوة العثمانية ، ودون أن يستوعب تماما فى داخل أى من فئات هذه القوة وفرقها المتصارعة . كان فى رتبة البكباشى (مقدم) ، ورقى فى مصر الى رتبة رئيس فرقة ورأس القوة الألبانية بعد مقتل طاهر باشا .

ويمكن القول اجمالاً للموضوع دون تفصيل ، أن الصراعات بين العثمانيين والمماليك ، وبين الفرق المتعددة بعضها وبعض ، وبين الشخصيات البارزة الطامعة فى ولاية مصر داخل كل فرقة ، كل هذه الصراعات قد جمعت بين هذه القوى بالسلب لا بالايجاب، اذ طرح بعضها من بعض ولم يضف بعضها الى بعض . وهذا ما مكن محمد على بقوة مرجوحة لا تزيد عن الأربعة آلاف عددا ، أن تؤثر تأثيرا كبيرا فى الموقف . كما أن هذه الصراعات أخلت إخلالا خطيرا بالأمن والنظام بما آل به الأمر الى ما يشبه الفوضى ، وما أفضت اليه الفوضى من ظلم صارخ بالأهلين وعجز فى الميزانية العامة . وإذ فطن محمد على الى قيام قوة الأهالى المصريين ، فطن أيضا الى لعبة « الرواتب والضرائب » . فالعجز يهدد رواتب الجند فيثوروا . وسد العجز يقتضى فرض الضرائب وظلم الجباية فيثور الأهالى . وفى لعبة الرواتب والضرائب هذه ، سقط كل من تقدم محمد على فى القوة والنفوذ من رجالات العثمانية وأمراء المماليك .

والعامل الآخر هو الصراع بين فرق الانكشارية وفرق الألبان داخل القوة العثمانية ، والصراع بين فرق المماليك وخاصة الألفى والبرديس . ثم الصراع بين العثمانيين والانجليز ، وبين الجماهير المصرية وأمراء المماليك وولاة العثمانيين ، وفى هذه الصراعات

سقط من الولاة خسرو باشا وأحمد باشا وعلى الجزائرلى من العثمانية ، والبرديسي من المماليك ، ثم خورشيد . وكل ذلك حدث إما لثورة الجند طلباً للرواتب ، أو لثورة المصريين سخطاً على الضرائب . وكان محمد على بمرونة وضعه داخل القوة العثمانية ، ولكونه من رجال الصف الثانى بين المتصارعين على الولاية ، ولادراكه أهمية العنصر الشعبى المصرى ، كان هو من آلت اليه الأمور . سقط من قبله ، وطلبت الجماهير المصرية تعيينه والياً فى مايو ١٨٠٥ ، وصدر الفرمان له بذلك فى يوليه ١٨٠٥ .

المهم فى كل ذلك ، أن محمد على ، ساهم المصريون فى استبقائه بمصر لما قرر الباب العالى عودته مع فرقته ، وساهموا فى استبقائه لما عين واليا على جدة إبعاداً له عن مصر ، وساهموا فى توليه ولاية مصر . بمعنى أنهم آزروا صعوده وانتصاره على خصومه ، عثمانيين ومماليك ، ثم آزروه فى دعمه سلطانه ضد فلول الأمراء بعد توليته . ومن هنا وجه اصطباغ محمد على بالصبغة الشعبية المصرية فى البداية . ثم ما كان له من أثر لا يَعدُله أثر فى تاريخ مصر الحديث على ما هو معروف مشتهر .

على أن ما يتعين ملاحظته ، أن الحركة الشعبية المصرية عمدنا رجحت اختيار محمد على للولاية ، إنما كانت تدور فى اطار العثمانية السياسية ، وهى لم تكن حركة إنفصال ولا انسلاخ ولا

استقلال عن دولة الخلافة ، انما كانت ثورة ضد الظلم والفوضى والاستبداد . وهى لم تر فى نفسها حركة مصرية بالمعنى القومى ، انما هى حركة شعبية تستهدف اقرار الأمن والعدل . ولو كانت حركة تصدر عن شعور قومى مصرى لكان محمد على أولى بالاستبعاد من أمراء المماليك ، وهم أقرب للبيئة المصرية بحكم المعايشة الأطول نسبياً (١) .

ومما يتعين ملاحظته أيضاً ، أن ترجيح إختيار محمد على للولاية ، إنما روعى فيه كونه ضابطاً كبيراً على رأس فرقة عثمانية . فهو واحد من النخبةالعسكرية الحاكمة بالمعنى السائد فى الدولة العثمانية . وكان محمد على فى حركته السياسية حريصاً فى ذلك على ألا يظهر بمظهر المتمرد على الدولة ، وان يستبقى الاحساس أنه وفرقته جزء من القوة العثمانية ، وان صراعاته ومناوراته تجرى فى حدود صراعات الفرق والأشخاص داخل إطار الهيمنة العثمانية . ولم يكن الباب العالى يهمه كثيراً من الغالب فى هذه الصراعات ، مادام يظل خاضعاً للدولة معترفاً بهيمنتها مقراً بالولاء لها . بل لعل محمد على هو الوالى الوحيد الذى استطاع ، باقتدار ، أن ينفذ الخط السياسى العثمانى كاملاً ، باجهاضه النفوذ الانجليزى المهدد فى مصر ، وبتصفيته الكاملة للوجود المملوكى فيها . وتم له ذلك ، لا بفضل مهاراته الذاتية وعبقريته فى المناورة فقط ، ولكن بفضل أنه فطن

إلى حقيقة حلول الحركة الشعبية المصرية محل المماليك فى السياسات المحلية فى مصر ، وفى إطار الكيان العثمانى .

ومن المعروف الذى لا يحتاج لتفصيل ، أن تجربة محمد على الاصلاحية وتجربة النهضة التى قامت على يديه ، إنما بدأت بالجيش وقامت به ودارت حوله من كل جوانبها ، التعليم ، البعثات ، المصانع ، إصلاح نظام الأرض – ملكية وإنتاجاً – إدارة الدولة وتنظيمها ، وإذا كان مما لاخلاف عليه ، إن الجيش هو دائماً عمود الارتكاز فى بناء أى دولة أو نظام ، فإن جيش محمد على لم يقم بهذه الوظيفة وحدها ، ولم يكن مجرد درع لتحقيق المشروع السياسى ، إنما كان أحد مكونات هذا المشروع السياسى وجوهره .ولم يقم بدوره فقط فى بناء السلطة السياسية ، إنما قام بدور هام فيما ارتبطت به من تكوينات اجتماعية واقتصادية ، تدور كلها فى اطار الاحياء العثمانى (٢) .

النقطة الأخيرة ، أن محمد علي جرت سياسته منذ ١٨٠٥ الى ١٨٣٠ في اطار دعم المقدرات العليا للدولة العثمانية ، بقضائه على المماليك أولاً ، ثم بنشاطه العسكرى اللاحق ، محاربة للوهابيين فى ١٨١١ اقراراً للهيمنة العثمانية على الجزيرة العربية بتكليف من الباب العالى ، ثم محاربة لليونانيين فى ١٨٢٧ مقاومة لثورتهم بطلب من السلطان أيضاً . ولكنه فى حروب الشام منذ ١٨٣١ ،

سلك فى اطار الدولة العثمانية ، مسلك التمرد والثورة أو الانقلاب على الباب العالى بوصفه المؤسسة السياسية الحاكمة فى الدولة العثمانية . وبعد انتصاره على الجيش العثمانى فى موقعة قونيه ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ ، إستأذنه ابنه ابراهيم قائد الجيش المحارب فى أن يتقدم الى استانبول ، وأجرى حواراً مع رشيد باشا قائد الجيش المهزوم للاتفاق معه على أن يتقدما معاً الى العاصمة لخلع السلطان محمود وتولية ابنه الصبى الصغير عبد المجيد (٣) ولم يأذن محمد على لابنه بذلك خشية تدخل الدول الأوروبية وانكارها عليه هذا التقدم ، فعقد معاهدة كوتاهية ١٨٣٣ (٤) . ثم لما هزم الجيش العثمانى ثانية فى موقعة نصيبين فى ٢٤ يونيه ١٨٣٩ ، حدث أن سلم قائد الأسطول العثمانى وحداته الى محمد على بالاسكندرية ، ولم يعد ما يعوق التقدم نحو العاصمة الا التدخل الانجليزى الفرنسى المعروف .

وهاتان الواقعتان تظهران أن محمد على ، كانت طلبته دولة الخلافة ومؤسسة الحكم هناك . وان من قادة الدولة العثمانية من نظر اليه كقائد عثمانى لثورة أو انقلاب ، وان ليس صنيعه صنيع حرب بين أمتين ، لذلك أيده هؤلاء أو عملوا على السير معه مبدين الاعتراف به ضد المؤسسة الحاكمة المهزومة . وأوضح ابراهيم ذلك بقوله للمندوب الفرنسى يواكونت « ان الأمة الإسلامية لا تريد حكم السلطان محمود ، فبأى حق ترغمون هذه الأمة على ما لا تريد »

وان أوروبا نفسها تنادى بحق كل أمة فى اختيار ولى أمرها . ومن هذا السياق يبين أن الجيش المصرى الذى بناه محمد على كان يقوم بوظائف سياسية فى الاطار العثمانى ، وكما قام بدور فى تثبيت السلطة العثمانية ضد بعض الثورات وحركات الانفصال سواء فى جزيرة العرب أو اليونان ، فقد استخدم كأداة التغيير السياسى للمؤسسة السياسية الحاكمة فى استانبول فى حربى الشام ، وفى هاتين الحربين كان محمد على يقوم بعمل ثورى بواسطة المؤسسة العسكرية ، وهى حركة سياسية ثورية أو انقلابية قام بها محمد على واتخذت الجيش أداة لها ، واتخذت الحرب النظامية أسلوبا .

فكان ما حدث فى ١٨٠٥ نوعا من التغيير السياسى المحلى فى مصر ، أسهم فيه الجيش ، ثم كان ما حدث فى عامى ١٨٣١ ، ١٨٣٩ محاولة لاحداث هذا التغيير على نطاق الدولة القائمة وقتها وبطريق القوة العسكرية .

***

بدأت المصرية السياسية تظهر بعد معاهدة لندن فى ١٨٤٠ ، التى فرضت عزلة مصر عن جيرانها . وبدأت تتبلور وفقاً لمجمل السياسات التى تولاها الوالى سعيد باشا منذ ١٨٥٦ ، ومنها تصعيد المصريين فى سلك الضباط . وبهذا التصعيد بدأ يتولد

وجه من أوجه الصراع بين القادة العسكريين ذوى الأصول التركية والشركسية ، الذين احتكروا من قبل وضع النخبة العسكرية والحاكمة ، وبين مزاحميهم الجدد من أبناء العمد وشيوخ البلد المصريين . وزاد هذا الصراع أن الجيش كان قد ضمر من حيث العدد ، ومن حيث الوظيفة القتالية له ، كمؤسسة تتصل بمشروع سياسى احيائى أو تحريرى . وأن الصراعات الداخلية فى أى مؤسسة ، إنما تخفت فى ظروف نمو هذه الموسسة ونشاطها وارتباطها بوظائف سياسية أو إجتماعية حية ، وتزداد الصراعات مع ضمور المؤسسة أو إنحدارها أو انعزالها .

والحاصل أن الجيش المصرى الذى بلغ عدده قرابة ثلاثمائة الف فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، فرضت عليه فرمانات ١٨٤٠ ألا يجاوز الثمانية عشر ألفاً وإذا كان زاد عدده إلى ثلاثين ألفاً فى ١٨٦٦ ثم زاد عن ذلك فى أوائل السبعينات ، فقد كانت سياسة الخديو إسماعيل وقتها ، تميل إلى ترجيح كفة ذوى الأصول غير المصرية ووقف تصعيد المصريين به . وجلب بعثة تدريب أمريكية من ثمانية وأربعين ضابطا ، تولى بعضهم وظائف فى قيادة الجيش(٥) .

وقد بدأت الحركة السياسية العسكرية المصرية ، فى أعقاب فشل الحملة المصرية على الحبشة وهزيمة الجيش هناك فى

١٨٦٧ . سبق قيام هـذه الحملة حـركة ترقيـات اقتصرت على الشراكسة ، وتولوا مع مجموعة من الضباط الأمريكيين قيادتها . وقد أثبت أحمد عرابى فى مذكراته بعضا من وقائع فشل الحملة ، وابادة عدد من فرقـها بسبب نشاط الجواسيس وخيانة بعض الأمريكيين [٦] . وتوافـر بذلك عنصـران ، احـسـاس بالظلم لدى الضباط المصريين ، وهزيمة عسكرية نسبت الى الظالمين من قواد الجيش والـدولة . وبهـذين العنصرين تكونت « مصـرالفتـاة » فى ١٨٧٦ ، كجمعية يساهم فيها عرابى والروبى ، وفيها من المدنيين نديم وصنوع ، وتعبـر عن نفسـهـا بوجه غيـر رسـمى عن طريق صحيفة « أبو نضارة » [٧] . وكانت تحمل على التدخل الأجنبى والامتيازات وتحكم الأتراك والشراكسة ، وتطالب بفتح باب الترقية أمام الضباط المصريين .

ثم كانت مظاهرة ضباط من الجيش فى فبراير ١٨٧٩ ، شارك فيها نحو ألفين وخمسمائة من الضباط المصريين ، وأسقطت وزارة نوبار المسماة بالوزارة الأوروبية (لوجود انجليزى وفرنسى بها) . وفى أبريل ١٨٧٩ ساهم عدد من الضباط فى المؤتمر الذى أسفر عن تقديم « اللائحة الوطنية » التى تطالب بالحكم النيابى وتشكيل وزارة مصرية . ثم إرتبطت الحركة السياسية للجيش « بالحزب الوطنى » الذى تكون من قـيـادات مـدنيـة مـثل مـحـمـد شـريف واسماعيل راغب ومحمد سلطان وعمر لطفى ، فضلاً عن قيادات

عسكرية منها أحمد عرابى ومحمود سامى البارودى . ونشر أول بيان له فى نوفمبر ١٨٨٠ .

سارت الثورة العرابية فى طريقها المعروف بما لا وجه معه للتفصيل . ودور الجيش فيها واضح لا يحتاج لإثبات أو كشف . ولكن ما قد تحسن ملاحظته ، أن التحرك السياسى للضباط تولد فى البداية من عاملين ، سياسة تمييز ذوى الأصول التركية والشركسية ، وفشل حملة الحبشة ، وقد اسقطت الهزيمة المبرر الرائج لقصر القيادة على الشراكسة والأمريكيين . وبالهزيمة ظهر الطموح المصرى فى تولى القيادات العسكرية متلائماً – فى عين المصريين على الأقل – مع موجبات الكفاية العسكرية . أو بالأقل سقطت حجة التعارض بين الطموح المصرى وموجبات الكفاية .

ويلاحظ أيضاً أن الحركة السياسية لضباط الجيش تختلف عن أية حركة سياسية تقوم بها جماعة أخرى ، وذلك من حيث سرعة تصدى الدولة لها . يمكن للدولة – وأى نظام – أن تطوق أية حركة سياسية تنشأ بين الأهلين ، مادامت لم تصل من السعة والانتشار أو الفعل العنيف الى وضع مهدد . أما الجيش – وهو عمود ارتكاز السلطة السياسية للدولة – فإن أى تحرك أو تجمع سياسى لضباط فيه يكون مخالفاً لتوجه الدولة أو غير متطابق مع هذا التوجه ، فانه يستدعى مباشرة وفور اكتشافه ، أقصى درجات

السرعة فى تصفيته . وهو تحرك أو تجمع - يجد نفسه - ومحكوم عليه أن يجد نفسه - فى مواجهة سريعة ومباشرة وحاسمة مع الدولة . لأن حركتهم تفيد بذاتها تعديلاً مباشراً فى أوضاع السلطة . وتعمل سلسلة ردود الفعل المتبادلة عملها السريع فى تصفية هذا التحرك أو فى نموه السريع .

بهذا الفهم ينضاف الى أسباب حركة الضباط ، أسباب جديدة ، تتعلق بمواجهة بطش الدولة بهم وحمايتهم أنفسهم من هذا البطش المحتوم . ومن هنا جاءت سرعة اعتقال أحمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى ، وجاء الرد السريع من الضباط بقيادة محمد عبيد الذى اقتحم ثكنات قصر النيل وأطلق سراحهم ، ثم ما ترتب على ذلك من تصعيد فى الموقف . كما جاء قانون الخدمة العسكرية ، الذى أصدره وزير الجهادية عثمان رفقى ليمنع ترقية الضباط المصريين العاملين من تحت السلاح فى وظائف الضباط القيادية ، وما أدى اليه ذلك من تصاعد التذمر . كما ترد اجراءات النقل والترقية بين الضباط ، التى قصد بها تصفية حركتهم وتشتيت وجودهم ، وما أدى اليه ذلك من سرعة تحركهم ، ورفضهم تنفيذ قرارات الحكومة إرسال آلاى الى السودان لمواجهة ثورة المهدى هناك (٨) . ثم انقاص عدد الجيش المصرى الى أقل مما تسمح به الفرمانات ، وما أفضى اليه من تذمر .

والملاحظة التالية ، أن الجيش بطبيعة تكوينه ووظيفته ، مؤسسة منوط بها الدفاع عن الوطن ، أرضاً وشعباً ونظاماً . وهو يتحرك غالباً بشأن وطنى ، أياً كانت حقيقة السياسة المستترة وراء هذا الشأن . ومن الوجهة النظرية ، يتحقق لدى الجندى أقصى درجة من الدمج بين النداءات الوطنية وبين « المهنة » ، لذلك يغلب على التحرك السياسى للضباط ، أن يكسب شرعية الوجود والانتشار ، بوجود أزمة وطنية ما ، سواء كانت هزيمة عسكرية أو احتلالاً أجنبياً أو تهديداً بخطر جسيم ، أو مجموعة من الإجراءات التى تمس السيادة . ولا يعنى ذلك اطلاق كون التحرك السياسى لأى جماعة من الضباط ، انما يكون دفاعاً عن الوطن ومصالحه ، انما يعنى أن هذا التحرك أيا كانت الأهداف التى يتغياها المحركون ، انما يجرى تحت شعار ما من الشعارات الوطنية .

وفى ظروف الثورة العرابية كانت هناك - فضلاً عن هزيمة حملة الحبشة - أوضاع لأزمة وطنية عامة ، تأتت من توغل النفوذ الأوروبى فى مجالى السياسة والاقتصاد ، وبلغ قمته بتعيين وزراء أوروبيين ، وباشراف الأوروبيين على شئون مصر المالية .ومن جهة ثانية ، فان الصراع بين المصريين وذوى الأصول الشركسية والتركية فى الجيش ، قد اتخذ صبغة وطنية ، فقد كان هؤلاء يحتكرون وضع النخبة الحاكمة ، ويستبدون به دون المصريين .

وهم فى الوقت نفسه لم يعودوا يمثلون رابطة إنتماء بدولة الخلافة ، ولا يريدون أن يندمجوا فى البيئة المحلية المصرية . وهم رغم هذين الجانبين يصرون على احتكار السلطة من دون المصريين . فصار وضعهم أشبه بوضع جالية مغلقة تصر على الاستبداد بحكم البلاد ، وتستقوى فى عزلتها هذه بالنفوذ الأوروبى الوافد . لذلك صار صراع المصريين ضدهم صراعاً تختلط فيه سمات الأوضاع الوطنية بالأوضاع الطبقية . وساغ بذلك لحركة الضباط أن تتجه ضدهم .

والملاحظة الأخيرة ، أن التحرك السياسى للضباط يتعلق بمجالين ، مجال شبه « مهنى » وهو الخاص بالمؤسسة العسكرية التى يعملون بها ، والمجال العام الذى لابد بالضرورة أن تمسه هذه الحركة ، بحكم حدوثها فى بؤرة المؤسسة الحاكمة . ومن ثم فان هذا التحرك ، وحتى تتداعى له آثاره ، لابد أن يتصل بأوضاع السياسة العامة وأزماتها التى تشغل الرأى العام وحركاته السياسية والاجتماعية ، ويصعب جداً أن تقوم حركة فى الجيش وتنجح وتستمر على أساس مهنى فقط ، أو على أساس ما يسمى بالمطالب « النقابية » وحدها . وهذا الجانب العام هو ما يتحدد به مضمون الحركة من حيث ارتباطها بواحد أو أكثر من القوى السياسية ، واندماج عملها وأهدافها فى نشاط وأهداف تيار بعينه ، وهو ما تنمو به صفة الحركة من حيث كونها تفضى الى

ثورة أو إصلاح أو دعم لأسس النظام الاجتماعى القائم أو ثورة مضادة .

وحركة الجيش هى بالضرورة حركة تؤثر فى المراكز السياسية القائمة دعما أو تغييراً . وهذا يقتضى معرفة مدى انسجام مطالب الضباط الخاصة بالمؤسسة العسكرية ، بموقف واحد أو اكثر من التيارات السياسية والاجتماعية الدائرة فى تلك المرحلة التاريخية . كما يقتضى مدى ادراك القائمين على الحركة لهذا الأمر .

والحاصل ان الحركة العرابية ، أتت تعبر عن انسجام مطالب العرابيين فى مؤسستهم العسكرية ، مع المطالب الشعبية والثورية القائمة وقتها . تمثل فى شعار « مصر للمصريين » الذى جمع الطرفين ، بمعنى تمصير قيادات الجيش وتمصير أداة الدولة المدنية وتشكيل المجلس النيابى الذى تنبع منه حركة التمصير وتضبطه . وتلك كانت متضمنة فى مطالب عرابى الثلاثة فى وقفة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، (اقالة الوزارة ، زيادة عدد الجيش ، تشكيل المجلس النيابى) . وبصياغة هذه الأهداف برز عرابى زعيم العسكريين كزعيم للمصريين جميعاً ولحركتهم الشعبية . وقد أوضح موقفه لبلنت فى فبراير ١٨٨٢ بقوله : « لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم فى مجلس النواب ... ونحن مصممون على حراسة الشعب المصرى وحمايته من الذين يحاولون

اسكات صوته »[٩] وانعكس ذلك فى المادة الرابعة من برنامج الحزب الوطنى حسبما وردت الاشارة فى صدر الفصل السابق .

***

كان أول صنيع بعد احتلال الانجليز مصر ، أن أصدر الخديو توفيق مرسوماً بتسريح الجيش المصرى فى ٢٤ سبتمبر ١٨٨٢ . وتضمن تقرير دوفرين فى ١٨٨٣ انشاء جيش مصرى محدود على ما سبقت الاشارة فى الفصل السابق . واستمر الجيش المصرى بهذا العدد المحدود ، تقتصر وظيفته على الجانب الأمنى فيما عسى أن يجدّ من قلاقل داخلية . وذلك لمدة أربعة عشر عاماً .

وفى ١٨٩٦ شرع الانجليز فى بناء الجيش المصرى كمؤسسة قتالية ، ليقوم بإعادة فتح السودان ، تحت قيادة كيتشنر . وتم فتح السودان فعلاً فى ١٨٩٩ . ومن هذا الوقت حتى ١٩٢٤ ، ارتبط الجيش بالسودان ارتباطاً اختصاصياً ، أى اختص بالسودان . فكان سردار الجيش انجليزيا دائما ، وهو دائما الحاكم العام للسودان (كيتشنر ثم وينجت ثم ستاك) . وقيادات الجيش بريطانية ، سواء على كثرته بالسودان أو على قلته التى توجد بمصر .

والمهم هنا ، أنه مع تحول الجيش إلى مؤسسة مقاتلة لاعادة فتح السودان ، جرى الاحتفاظ بالجزء الأعظم منه هناك ، ليكون

أداة السياسة البريطانية في الحكم ، وليبتعد الجيش المصرى عن دياره وأهله في مصر ، بما يمكن من ضمان السيطرة عليه ، وبما يكفل عدم تكرار ما حدث أيام العرابيين . وتحول الجيش المصرى المستقر غالبه في السودان ، من قوات مقاتلة إلى قوة شرطة عسكرية ، مجرد ضباطه وجنوده من الذخيرة والأسلحة الثقيلة ، وشتت وحداته أجزاء صغيرة تنتشر في أنحاء السودان الفسيح ، يفصل كل واحدة عن الأخرى مئات الأميال . وبدأ من ١٩٠٠ انشاء وحدات سودانية بديلة ومنعزلة عن الوحدات المصرية (١٠) .

وأقبل عام ١٩١٩ وثورته في مصر ، والجيش المصرى مغيب في أرجاء السودان قرابة ربع قرن سابق . فضلا عن هيمنة الانجليز على وظائفه القيادية قرابة أربعين عاماً سابقة . وهنا يبدو ظرف أساسي فيما لوحظ من عدم مشاركة الجيش في قيادة الثورة وعدم قيامه بأى حركة عسكرية . وذلك رغم ما عرفته أحداث الثورة من اشتراك بعض صغار الضباط في مظاهراتها ، وما أشار اليه محمد نجيب في مذكراته من تكوين جمعية سرية في الخرطوم واعتقال بعض أعضائها العسكريين (١١) . على أن الأمر لم يعدُ مثل هذه الأحداث الصغيرة المتناثرة .

ولا يكفي تفسيراً لابتعاد الجيش عن الثورة ، القول بابتعاد قيادات الوفد عنه لعدم اقتناعها بالعنف طريقاً . لأن السبب قد

يصلح أن يكون نتيجة ، بحسبان أن الوفد نشأ وشكل خلال الثورة ، مع أحداثها ، فلم يكن له تنظيم وفكر مؤسس ومستقر سابق على قيام الثورة ، فاشعلها وصبغها بلونه . وان قيادات الوفد قد تشكلت على الصورة الملائمة للكفاح المشروع ، وبالعناصر الملائمة لهذا الوضع ، فى ضوء الممكنات السياسية والتاريخية المتاحة . وقد حاولت العناصر المتشددة فى قيادة الوفد استخدام أسلوب العنف المتاح : بتشكيل التنظيم الخاص الذى كان يمارس عمليات الاغتيال السياسى . وخلال الثورة العرابية وجدت قيادات لم تقتنع بالعنف طريقاً ، مثل محمد شريف . ولم يكن من شأن وجودها أن ابتعد الجيش عن الثورة وقتها . كما أن سيطرة الانجليز على قيادة الجيش فى ١٩١٩ لا تكفى سببا مفسراً لابتعاده ، لأن حركة العرابيين فى ١٨٨١ قامت ضد قيادات الجيش الشركسية رغم غلبة سيطرة هؤلاء . وانتصار بريطانيا فى الحرب العامة الأولى لا يكفى سبباً لابتعاد الجيش المصرى عن الثورة فى ١٩١٩ ، وحركة مصطفى كمال فى تركيا قامت بالجيش ، رغم ما كان يعانى الجيش التركى من آثار هزيمة الحرب مما جعله فى أشد حالات الانهيار ، وقد قامت رغم وجود جيوش الحلفاء المنتصرين فى تركيا (١٢) .

يبدو لى من ذلك ، أن غياب الجيش عن مصر فى ١٩١٩ هو

ما غاب عن الثورة . وإن كان هذا السبب اقتصر على الجيش ولم يفصل تماماً بين الثورة وقيادتها ، وبين جهاز الدولة المصرى فى مؤسساته المدنية . ويمكن ملاحظة أن الثلاثة الذين قابلوا وينجت المندوب السامى البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ مطالبين باستقلال مصر ، كانوا هم سعد زغلول الوكيل المنتخب بالجمعية التشريعية (تكونت كمجلس نيابى فى ١٩١٣ وأوقف عملها بسبب الحرب فى ١٩١٤) ، وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى عضوى الجمعية . وأن أول تشكيل للوفد تألف فى ذات اليوم من ثلاثتهم ومن عبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد ، فكانت جملتهم سبعة ، منهم خمسة من أعضاء الجمعية التشريعية . ثم ضم الوفد حمد الباسل وسنبوت حنا وحسين واصف وعبد الخالق مدكور وهم من أعضاء الجمعية أيضا ، وضم من غير أعضائها اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر وجورج خياط وواصف غالى (١٣) .

ورغم أن الجمعية التشريعية كانت موقوفة النشاط منذ ١٩١٤ ، فإن غلبة تشكيل الوفد من أعضائها أمر لا تخفى دلالته ، من حيث أن منشئى الوفد وجدوا فى هذا العضو الضامر من أعضاء الدولة المصرية ، ما يعين فيما يشرعون فيه من عمل ، ويحوطهم بسمة من سمات الدولة ، ويصبغهم بصبغتها الشرعية فى نشاطهم المبكر . وكان سعد زغلول على اتصال بحسين رشدى رئيس الوزراء فى هذا المسعى المبكر .

ومن جهة ثانية ، فإنه على مدى سبع وثلاثين سنة منذ احتل الانجليز مصر ، ولأسباب داخلية ودولية عديدة (١٤) ، بقى جهاز الدولة المصرى ، واستمر جهازاً مصرياً فى صميمه ، وفى هيكله الحكومى العام ، جمعاً للمعلومات وتنفيذا للسياسات وادارة للشئون العامة وللمرافق . كما بقيت هيئات صنع القرار المصرى موجودة ، على رأس هذا الهرم السياسى والادارى ، كالوزراء والسراى وغيرهم . وكانت هيمنة الانجليز عليه من خلال قنوات تحويل اصطناعية فى قمته بواسطة " المستشارين " الانجليز فى الوزارات وبعض من كبار الموظفين منهم . ومن خلال هذه القنوات كانت تجرى إرادة المندوب السامى ، لتصدر بها قرارات مصرية ، يتحرك وفقاً لها جهاز الدولة برمته ، ويقف جيش الاحتلال ليحمى تلك القنوات الاصطناعية وسهولة الانسياب من خلالها .

وفى مثل هذا الوضع ، ومع مراعاة الحالة الثورية التى وجدت مع عام ١٩١٩ ، وللكراهة العامة للانجليز لدى المصريين ، تبدو أهمية ما توخاه الوفديون الأوائل ، من عقد الأواصر مع جهاز الدولة ورجاله ، من خلال التنبيه إلى الوصف التمثيلى الشرعى الضامر للجمعية التشريعية والاتصال برئيس الوزراء ، وإن هؤلاء القادة كانوا من عناصر النخبة الحاكمة فى مصر ، وزراء وموظفين كباراً سابقين أو من الوجوه ذات الثقل الرسمى

والاعتراف العام . كانوا أشبه بمجلس وزراء بما يحوطهم من سمت الدولة ، ولو لم يكونوا من أعضائها الفعليين فى ذلك الوقت . ثم أتت حركة التوكيلات لتضفى عليهم وصفاً تمثيلياً عاماً ، وصفاً تجاوز فى صورته الشاملة ما ينسبغ به التأييد الشعبى على الحركة الحزبية ، يجاوز ذلك إلى مشارف التمثيل النيابى لمؤسسات الدولة عامة .

ومن هنا يبدو مسلكان للوفد ، دعا اليهما وكانا ذا أهمية فى مكافحته الوجود الانجليزى . وإن نجاح الوفد فى تحقيق الاستجابة لهما ، كاد أن يكون أهم ما اهتزت به قوائم الحكم البريطانى لمصر ، وقاد إلى اعتراف الانجليز باستقلال البلاد والغائهم الحماية المضروبة عليها وتقديم بعض التنازلات فى هذا الشأن . أول المسلكين هو الدعوة إلى مقاطعة الانجليز . وكانت أخطر وجوه المقاطعة هو عدم التعاون معهم فى أجهزة الحكم ، سواء بالنسبة لتشكيل الوزارة ، أو بالنسبة لوسائل تنفيذ القرارات الانجليزية عبر أجهزة الادارة المصرية . وثانى هذين المسلكين هو اضراب الموظفين المصريين متضامنين مع طوائف الشعب فى ابريل ١٩١٩ ، الأمر الذى أدرك منه الانجليز قيام حالة من حالات « استحالة الحكم » ، أو خطر وشيك بقيام هذه الحالة ، كما عبر عن ذلك اللنبى المندوب السامى فى مراسلاته مع كيرزن وزير الخارجية (١٥) .

وخلاصة هذه النقطة ، أنه فى ثورة ١٩١٩ ، غاب الجيش المصرى بوصفه مؤسسة عسكرية ، لا بوصفه أفراداً من ضباط وجنود ، غاب عن الحركة السياسية . واتصل بهذا الغياب كظرف سياسى وتاريخى أن الكيان العام للجيش كان مغيبا فى السودان لأكثر من عشرين سنة سبقت أحداث الثورة . وأنه مع غياب المؤسسة العسكرية عن الحركة السياسية ، لم يكن جهاز الدولة المصرى – فى شطره المدنى – بعيداً عن وقائع الثورة ، بل لعله أسهم فى شبوبها اسهاماً .

***

فى أوائل الأربعينات تكونت المجموعة الأولى للضباط التى تشكل منها فيما بعد تنظيم الضباط الأحرار . كانوا من شباب الضباط صغار الرتب ، لم تسبق سنة تخرج أقدمهم عام ١٩٣٨ . وغالبهم ممن أخرجتهم الكلية الحربية ممن دخلوها مع سياسة التوسع التى استنتها وزارة الوفد لتقوية الجيش بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ . وبدأت هذه الدفعات أولى خطواتها فى سلم العمل العسكرى مع شبوب الحرب العامة الثانية فى ١٩٣٩ . واذا كانت مصر لم تدخل هذه الحرب رسمياً ، فقد كانت ألزمتها معاهدة ١٩٣٦ بأن تقدم على أرضها العديد من الخدمات المدنية والعسكرية للقوات البريطانية المحاربة . كما أن جريان حرب

الصحراء فى الأراضى المصرية ، بين قوات المحور الايطالية ثم الألمانية وبين القوات البريطانية ، اقتضت من الجيش المصرى بعض النشاط العسكرى . ثم إن احتلال مصر من قبل القوة البريطانية المحاربة وشمول ميدان القتال أراضيها ، قد جعل الحرب عنصراً فى السياسة المصرية بالنسبة لجميع القوى ، حكومة أو معارضة أو تنظيمات شعبية . ومن هنا بدأ الترابط بين النشاط السياسى المصرى العام ، وبين النشاط الخاص بالضباط المصريين .

لقد سبقت الاشارة الى الظروف السياسية الاجتماعية التى أحدقت بمصر عشية٢٣ يوليه ، وكونت أسباب قيام الثورة . كما أشير الى دور المؤسسة العسكرية فى الحركات السياسية المصرية منذ القرن الماضى . والمهم هنا بيان السمات العامة للحركة السياسية لضباط الجيش منذ بداية تشكيله المعاصر بعد ١٩٣٦ ، وهى الحركة التى قامت من بعد فى ٢٣ يوليه . وفى البداية يمكن ملاحظة أنه بعد فترة من الغياب الطويل للمؤسسة العسكرية عن السياسات المصرية ، فترة جاوزت الخمسين عاماً منذ احتلال الانجليز مصر فى ١٨٨٢ وتصفيتهم الجيش ثم تغييبه فى السودان ، فقد كان من المفهوم أن تبدأ تلك الحركة من جيل أدنى الشباب فى أصغر الرتب ، ومع البداية العملية لاحتضان المشروع

السياسى المصرى فكرة انشاء جيش مدافع عن الوطن .

بدأت حركة الضباط كأى حركة سياسية وليدة وغير مسبوقة فى الزمان المعاصر . تنشأ من مجموعات متفرقة بأهداف عامة شائعة ، تمثل نوعاً من الاستجابة لأهم التحديات التى تواجه الجماعة الوطنية فى ظرف تاريخى ما . ثم مع الوقت وبالتدريج يبدأ التقارب والترابط بين هذه المجموعات ، لتكون من بعد - فى صورتها المثلى - تياراً أو تنظيماً واحداً . ويجرى هذا التطور من أشكال التجمع المحدودة والبسيطة . الى الجماعات الأوسع انتشاراً ، والأشكال التنظيمية الأكثر تعقيداً . ومع حركة النمو التنظيمى تتبلور الأهداف العملية ، ويتحدد الطابع التنظيمى العام وأساليب النشاط السياسى الملائمة للظروف المحدقة والامكانيات العملية للقائمين بالأمر ، وتنفرز الخصائص المطلوبة فى القائمين على الحركة . وبمعنى آخر تتشكل المؤسسة السياسية التى تشكل وتشخص التيار السياسى .

وأول ما يتكشف فى الحركة السياسية للضباط ، أنها لم تتعلق فى بدايتها وفى نموها ، بأهداف سياسية أو اجتماعية جديدة ، ولا تميزت عن غيرها بما تتمايز به الحركات السياسية من أهداف وأساليب . إنما كانت سمتها الجوهرية المميزة تتعلق بأصل وضعها وقيامها بين الضباط وداخل المؤسسة العسكرية . وهى إن

كانت تمثل استجابة من شباب مصريين لروح العداء للاستعمار البريطانى واحتلاله بلادهم ، فلم يكن هذا الأمر مما يشكل مميزاً أساسياً لهم من دون ما يعج في الحياة السياسية من تنظيمات وحركات . إنما كان حصول هذه الاستجابة فى المؤسسة العسكرية - عمود الارتكاز فى الدولة - هو ما كان يمثل جوهر الظاهرة وتفردها . وفرق بين أن يتأثر ضباط من الجيش ببعض من تيارات السياسة وأحزابها العاملة فى المجتمع وينضموا إليها ، وبين أن تتولد داخل المؤسسة في إطارها التنظيمى الحاكم ، حركة سياسية مخالفة للتوجه السياسى للدولة وأهدافها الاستراتيجية . لقد ولدت الحركة ونمت فى ظروف كان يتنازعها فيها هذان التوجهان ، التوجه إلى الانضمام إلى الأحزاب القائمة والتوجه إلى قصر الحركة السياسية لهم على مؤسستهم العسكرية . ورجح مع الوقت ، وبالتدريج ، طابع استقلال الحركة عن التنظيمات السياسية القائمة فى المجتمع ، وطابع كونها حركة سياسية عسكرية « مانعة » ، إن جاز هذا التعبير .

بدأت هذه المجموعات فى أواخر الثلاثينات ، فى لقاءات شباب من الضباط فى معسكرهم فى منقباد سنة ١٩٣٨ ومنهم جمال عبد الناصر ، ومجموعة عبد اللطيف البغدادى سنة ١٩٤٠ فى سلاح الطيران ، إذ بدأت المجموعة الأخيرة من أربعة أو خمسة

برتبة الملازم يقيمون فى منزل واحد . « كنا أصدقاء متآلفين والثقة تامة بيننا واتفقوا على عمل تنظيم سرى [١٦] ، كان نشاط مجموعتنا داخل سلاح الطيران ، وكان تنظيماً قائماً على أساس علاقات الصداقة والثقة » [١٧] . وكان النزوع العام هو العمل ضد الاستعمار البريطانى ، مع غلبة فكرة التعاون مع القوات الألمانية فى حرب الصحراء الغربية ضد الانجليز ، مع فكرة القيام بعمليات اغتيال الجنود البريطانية [١٨] .

وإن القارىء لوقائع الحركة خلال الأربعينات ، يلحظ فى وضوح أن ثمة تصنيفاً للمجموعات أساسه « السلاح » أى وحدة العمل أو القسم التنظيمى الذى نشأت فيه كل مجموعة ، وخاصة خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ . فثمة مجموعة فى سلاح الطيران ، ومجموعة فى سلاح الفرسان ، وفى سلاح المدفعية وسلاح الحدود ، وسلاح الإشارة ، وسلاح خدمة الجيش ، وسلاح المهمات وغير ذلك [١٩] . ولم تكن هذه المجموعات فروعاً لتنظيم مركزى أوجد لنفسه فروعاً فى الأسلحة ، ولكن نشأ كل منها هكذا نشأة خاصة ، ثم بدأت الصلات والعلاقات تقوم بين بعضها البعض ، بالالتقاء والتعارف ثم التقارب . وجرى ذلك عن طريق العلاقات الشخصية وروابط الصداقة . وقد عرفت الفترة من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٥ هزيمة الألمان فزال حلم الاعتماد عليهم ، كما

عرف حادث ٤ فبراير وما أثار من سخط على الانجليز ، ودعم هذا حركة إنشاء المجموعات « داخل كل سلاح باستغلال الصداقات الشخصية وتقارب السن والتواجد فى معسكرات واحدة » [٢٠] .

ومن جهة أخرى ، كان كل ضباط الحركة من جيل شباب الثلاثينات ، وهو جيل تفتح إدراكه السياسى على حركتى الأخوان المسلمين ومصر الفتاة . ومنهم من شارك تلميذاً بالمدارس الثانوية فى مظاهرات مصر الفتاة أو حركة مشروع القرش ، ومنهم من كان له وجه اتصال بالأخوان المسلمين فى بداية الأربعينات ، وبعضهم انضم فعلاً إلى الأخوان فترة ما ، وبعضهم اتصل من بعد بالحركة الشيوعية . وقد أدى الانضمام إلى الأحزاب من مجموعات الضباط إلى خلخلة التشكيل العسكرى لهم حسب وحدات عملهم بالجيش . ويذكر البغدادى عن تجربة انضمام البعض للأخوان « كنا نحضر حديث الثلاثاء كل أسبوع ، واتبعنا نظام الأسر كل أسرة من خمسة ، ولم نكن جميعاً (مجموعة الطيران) فى أسرة واحدة » [٢١] وكان عبد الناصر وخالد محيى الدين وعبد المنعم عبد الرؤوف وكمال الدين حسين يشكلون أسرة واحدة [٢٢] ، رغم اختلاف أسلحتهم .

ولكن ما لبثت الغالبية الغالبة من هؤلاء ، أن انصرفت عن الارتباط بأى من التنظيمات والأحزاب السياسية ، وقصروا

نشاطهم السياسي على المؤسسة العسكرية . وذلك باستثناء عدد محدود استبقى روابطه الحزبية . وما لبث هذا العدد أن استبعد من تنظيم الضباط مثل عبد المنعم عبد الرؤوف . ودعم اتجاه الاستقلال أن ترابط التنظيم الموحد للضباط ، وتشكلت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار فكانت حركة توحيد مجموعات الضباط ، تنمو معها حركة استقطاب الضباط بعيداً عن الأحزاب والتنظيمات السياسية . ومثل لهم عزيز المصرى رغم شيخوخته دور الأب الروحى ، بما يمثله تاريخه السياسى من كراهة للانجليز ومن النشاط من خلال المؤسسة العسكرية .

استقام لحركة الضباط تشكيلها التنظيمى كحركة سياسية ألزمت نفسها بالعمل فى نطاق المؤسسة العسكرية ، وبالابتعاد التنظيمى عن الحركة الحزبية فى المجتمع . فهى حركة سياسية عسكرية ، تتكون من شباب الضباط فى أصاغر الرتب ، وهى حركة غير حزبية وغير جماهيرية ، بمعنى أنها لا ترتبط تنظيمياً بالأحزاب ، ولا تتوجه فى نشاطها لجماهير شعبية خارج المؤسسة العسكرية . وإذا كانت غلبة الطابع الشخصى على نشأة مجموعاتها الأولى ، لا تشكل شروداً عن طريقة نشأة أية مجموعات سياسية فى صورها الجنينية الأولى ، فإن هذا الطابع قد صاحبها من بعد لم يزايلها بعد انتشارها النسبى . ولهذا

الوضع أسبابه المعقولة فى إطار ما أوجبته ظروف الأمن المشددة على حركة من الشباب الأصاغر تعمل للانتشار داخل الجيش بأهداف سياسية مخالفة للدولة . ويذكر جمال حماد « أن عملية إنشاء تنظيم سرى بالجيش ، تمتد خلاياه داخل مختلف الأسلحة والوحدات ، لم تكن أمرا هينا فى وجود أجهزة متعددة للأمن ، مثل المخابرات الحربية والبوليس السياسى وأجهزة الملك الخاصة بالأمن » فضلاً عن نشاط أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية (٢٣) . على أن معقولية هذا السبب لا تخل بما تولد عنه من طابع تنظيمى لازم الحركة ، وأثر فى نضوج تكوينها المؤسسى ، فاستمرت تحمل تداخلاً قوياً بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل .

***

وأن يتشكل تنظيم سياسى بين شباب ضباط يكون قاصراً عليهم ، دون ارتباط تنظيمى بالأحزاب السياسية ، وأن يكون هذا التنظيم بسبب ظروف الأمن محدود العدد ، فإن هذا يضع الجماعة بين خيارين ، إما أن تصير جماعة أو جماعات للاغتيال السياسى ، وإما أن تضع نصب عينيها أسلوب الانقلاب العسكرى . إن أى جماعة سياسية تبحث بالضرورة وبحكم نوعية تكوينها ، عن الوسائل المتاحة أمامها لإحداث التغيير السياسى الذى ترجوه متفقاً مع أهدافها السياسية ، أو للتأثير فى السياسات العامة بما

يلائم هذه الأهداف . وانحصار الجماعة فى النطاق الضيق البعيد عن الحركة الجماهيرية ، لا يجعل لها فرصة للتغيير أو التأثير خارج وسيلتى الاغتيالات أو الانقلاب . وإن انحسام وضع حركة الضباط بالابتعاد عن الحركة الحزبية ، قد وضعها بين هذين الخيارين سنينا .

ووقائع حركة الضباط ، على مدى الأربعينات ، وحتى بعد تشكيل اللجنة التأسيسية التى ضمت جماعاتهم فى ١٩٥٠ ، تكشف عن تأرجح حركتهم بين هاتين الوسيلتين على الدوام ، وحتى تقرر القيام بالانقلاب العسكرى عشية ٢٣ يوليه . ومذكرات البغدادى تكشف عن مادة ثرية فى موضوع الاغتيالات الذى لم يعدل عنه نهائياً إلا فى ١٧ يوليه ١٩٥٢ [٢٤] . ويشير من قبل ذلك إلى الاتصال بعبد العزيز على والتفكير فى إعداد تنظيم فدائى وصنع القنابل وإعداد الأسلحة ، مع مغامرة عزيز على المصرى التى ساهم فيها بعض الضباط للاتصال بالألمان ، ومع اقتراح إنشاء خلايا سرية لقتل من يعتبرونهم ساسة منحرفين بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وعرضهم على رئيس الديوان الملكى وقتها ، قتل مصطفى النحاس احتجاجاً على ذلك الحادث [٢٥] .

والسياسى حامل السلاح ، كشأن الطبيب الجراح ، لا يحمل فى الغالب إيماناً قوياً بجدوى المعالجات الصبور البطيئة التى تلجأ

إليها الحركة السياسية غير العنيفة . ويميل الجو السياسى لحملة السلاح بالمغالين منهم إلى ازدراء الأنشطة الحزبية البطيئة الموجهة إلى توعية الجماهير وجذبهم وحشدهم وتعبئتهم وتحريكهم لتحقيق الأهداف . وهذا الغلو قد يضل بالبعض عن أهدافه الأصلية ، ويوقعه فى أيدى القوى المضادة ، لأن صلتهم بالجماهير مفقودة أو ضعيفة وهى من محكات اختبار الصواب فى النشاط السياسى . وقد حدث لجماعة من شباب الضباط أن اعتقل ١٧ منهم فى سنة ١٩٤٧ ، وكان من آثار كشف وجودهم وحركتهم أن أحيل إبراهيم عطا الله رئيس الأركان إلى المعاش ، وجنح بعض من هؤلاء بعد خروجه من المعتقل إلى اتجاه عبر عنه مصطفى كمال صدقى وهو الإدانة الكاملة للأحزاب والعمل ضدها ، وارتبط هؤلاء بتنظيم استطاعت السراى أن توظفه لصالحها عن طريق يوسف رشاد طبيب الملك الخاص ، سمى التنظيم باسم « الحرس الحديد »[٢٦] .

ومن جهة أخرى فقد كان المناخ السياسى للأربعينات ، من شأنه أن يولد جماعات العنف السياسى . كان النصف الأخير من الأربعينات خاصة ، من الفترات التى تصاعد فيها المد الشعبى ومقاومة الاحتلال والسلطات المصرية المرتبطة به ، تصاعداً لم يكن فى مكنة المؤسسات السياسية الرسمية أن تتسع له ولاأن تستوعبه . وولد هذا المناخ ميلاً لظهور جماعات الاغتيال

السياسى ، ومنها جماعة حسين توفيق التى اغتالت أمين عثمان الوزير الوفدى السابق ، وشرعت فى اغتيال النحاس زعيم الوفد . وكذلك الجماعة التى نسفت سينما مترو . كما ولد النشاط العنيف للجهاز الخاص التابع للأخوان المسلمين ، وجرى اغتيال أحمد الخازندار رئيس المحكمة ومحمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء . وانعكس هذا المناخ نفسه على نشاطات الحكومة ، إذ مارست العنف غير المشروع ، سواء فرقة الحرس الحديدى التى كونها الملك للقضاء على خصومه السياسيين ، أو ما اتبعته الحكومة من حوادث التعذيب فى السجون والمعتقلات .

وفضلاً عن ذلك ، فقد سبقت الإشارة إلى أن ضباط الحركة كانوا معظمهم من جيل شباب الثلاثينات ، الذى تفتح إدراكه السياسى على التيارات الحديثة وقتها ، وهى الأخوان ومصر الفتاة . وانجذب بعض هؤلاء فيما بعد إلى الحركة الماركسية . وكان الأخوان قريبين من وديان العنف السياسى . ومصر الفتاة ، وإن لم ينسب إليه إلا تهمة الشروع فى اغتيال النحاس فى ١٩٣٧ التى وجهت لأحد أعضائه ، فقد كان الحزب قريباً فى منهجه ومنهله الفكرى والعملى من الحزب الوطنى ، الذى شاع فى فترات تاريخه تشكيل مجموعات الاغتيالات السياسية من بعض شبابه ، فى فترة ما قبل الحرب الأولى . ثم كان من رجاله من ساهم فى التنظيم

السرى للوفد خلال ثورة ١٩١٩ ، ثم كان من شبابه من اغتال أحمد ماهر رئيس الوزراء فى ١٩٤٥ . وكان من جماعة حسين توفيق من انشق مع فتحى رضوان على مصر الفتاة ، وكون الجناح النشيط الفعال فى الحزب الوطنى .

وعلى أية حال ، فأي من نوعى النشاط ، الاغتيال أو الانقلاب ، يترجح غلبته على الآخر وفقاً للإمكانيات المتاحة ، ومدى الفاعلية المتوخاة من أيهما فى حدود تلك الإمكانيات .

لقد كان من الجانحات إلى النشاط الإرهابى ، تناثر الجماعات والقلة النسبية لحجم الحركة بعد تجميعها ، قلتها عن ضمان القدرة على تحريك الجيش ، بله تغيير المجتمع . وإن كان هذا الجنوح قد ضعف مع عملية التجمع الأخير . على أنه كان من مرجحات غلبة العمل الانقلابى على مذهب الاقتصار على عمليات الاغتيال ، إن قيام الحركة داخل الجيش - سيما بعد تجميعها - كان من شأنه أن يحكم عليها بسرعة المواجهة مع الدولة ، سرعة تستوجب من الضباط تحريك كل الممكنات وتصل بهم إلى حد المغامرة . والدولة تولى جهازها الضارب أقصى ما تستطيع من اهتمام بأمنه وضمان السيطرة عليه ، وأى تحرك أو وجود سياسى معارض داخله يقتضيها أسرع إجراءات التصدى والتنقية له . وهذا من شأنه أن يفرض على أصحاب الحركة حتمية الدخول السريع فى المعركة

الفاصلة ، ولو دفاعاً عن الذات ، ولو مقاومة لتصفية الوجود . وهى معركة وإن لم يقرروها ولم يبدأوها ، فإن نتيجتها تصل مباشرة إما إلى نجاح الدولة فى تصفيتهم أو إلى فشلها ، وفشلها يفيد حتماً ، وبذاته ، تحقق حصول الانقلاب .

ثم كان من ميسرات العمل الانقلابى ، أو حركة الضباط التى تشكلت مجموعاتها فى العديد من الوحدات والأسلحة من أوائل الأربعينات ، فقد انتشرت وحداتها وزادت تقارباً فى حرب فلسطين ، وفيما أشاعت الحرب من سخط لدى شباب الضباط من سياسات الحكومة والملك خاصة . وفصمت وقائع الحرب تماماً ما بين الضباط وبين السراى ، بحيث لم يعد ممكناً نشوء جماعات بالجيش تؤيد الملك ، كما بدا من استعداد البعض فى ١٩٤٢ ، وكما نشأ فعلاً فى ١٩٤٧ . وهذا التقارب مكن من توحيد المجموعات وظهور اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار فى ١٩٥٠ . « وهنا برز دور جمال عبد الناصر القيادى ، فاستطاع بمهارة فائقة أن ينظم المجموعات والتنظيمات باتجاهاتها السياسية المتنافرة ويؤلفها فى تنظيم واحد ... ولقد ساعده على ذلك رتبته الكبيرة وتفرغه الكامل للحركة الوطنية ... ونشطت عمليات تكوين الخلايا وتجنيد الضباط فى التنظيم ، وانصرف الضباط المنتمون إلى الأخوان وحزب مصر الفتاة إلى التنظيم الجديد ، وإن ظل بعضهم على علاقة مستمرة بهذه الجماعات »(٢٧) .

وفضلاً عن الانتشار النسبى للحركة ، وتوحيدها الذى ساهم بدوره فى الثقة بها والانضمام إليها ، فقد كان عدد من ضباطها يشغل مراكز ذات أهمية نسبية ، سواء فى الجيش عامة أو على مستوى السلاح أو الوحدة . كان صلاح سالم فى مكتب محمد حيدر القائد العام للجيش ، وعبد الحكيم عامر أركان حرب اللواء محمد نجيب فى سلاح الحدود ، ومحمود رياض معاوناً لاسماعيل شيرين زوج شقيقة الملك ومدير شئون فلسطين ، وجمال حماد أركان حرب سلاح المشاة [٢٨] .

قام تنظيم « الضباط الأحرار » كتنظيم موحد للحركة السياسية داخل المؤسسة العسكرية . وكان عبد الناصر كما سلفت الإشارة ، هو السابق فى التحرك لربط المجموعات المختلفة فى كيان واحد « وقد بدأ الاتصال ببعض الضباط الوطنيين قبل نهاية عام ١٩٤٩ ، وذلك بغرض لم شملهم فى تنظيم واحد » [٢٩]. وإذ كانت المجموعات المختلفة تنطوى على عناصر من اتجاهات سياسية متباينة ، فقد التقت جميعا على أهداف عامة يمكن أن يلتقى عليها الجميع بصرف النظر عن المشرب السياسى الذى ينتمى اليه أو يستحسنه ، وهذه الأهداف هى مهاجمة الاستعمار والملكيات الكبيرة والفساد وهزيمة حرب فلسطين . وظهرت الأهداف الستة التى تبنتها ثورة ٢٣ يوليه ، وخلاصتها طرد المستعمر ، والقضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، واقامة

حياة نيابية سليمة وبناء جيش قوى . وذلك حسبما يظهر من مطالعة ما نشره كمال رفعت فى مذكراته من منشورات الضباط الأحرار[٣٠] .

ويذكر البغدادى « لم نكن نشأ الدخول فى تفصيلات هذه الأهداف خشية اختلاف الرأى بيننا ، وحتى لا يتسبب عنه فرقة وانقسام »[٣١] . كما يذكر كمال الدين حسين أن كان الضباط الأحرار « من مدارس فكرية مختلفة . ولكننا كنا نجتمع على تحقيق أهداف وطنية مشتركة تمثلت فى الأهداف الستة » ، ويذكر فى سياق آخر « كانت أمامنا دائماً بعقدة الانقلابات المتكررة فى سوريا وما تجلبه من عدم استقرار »[٣٢] .

والضباط الأحرار هم من شباب المهنيين ، والأصول الاجتماعية لغالبيتهم ترجع الى الشرائح الوسيطة والصغيرة من الطبقة المتوسطة ، حسبما يظهر من ثبت « شهود الثورة » الذين استجوبهم أحمد حمروش فى كتابه[٣٣] وهذا ما عبر عنه البغدادى بقوله ان المهنيين من أبناء الفلاحين والتجار « كالمحامين والمهندسين والأطباء والموظفين ، وكان عددهم يتزايد تدريجياً فى ربع القرن الأخير ، لم يكن لهم مكان فى مجتمعنا »[٣٤] .

ومن جهة أخرى ، كانت الأهداف الستة هى القاسم المشترك للأهداف السياسية بين التنظيمات الحزبية الجديدة ، أى الأحزاب من غير نخبة الحكم ، التى لم تتوله ولا شاركت فيه ولا كانت اقتربت

منه بعد . وهى فى الجملة الاخوان المسلمون ومصر الفتاة والحزب الوطنى الجديد والجناح اليسارى من شباب الوفد والمنظمات الشيوعية . ويلاحظ أن البنود العامة فى نداءات بناء الجبهة الوطنية بين هذه الأحزاب من أواخر الأربعينيات ، تشابه الى حد كبير تلك الأهداف الستة التى جمعت جماعات الضباط . ويمكن القول بأن هذه الأهداف قد استعيرت من هذا القاسم المشترك لما نادت به التنظيمات الشعبية المختلفة وقتها . وبها قام تنظيم الضباط الأحرار كصورة مصغرة فى جوف الجيش ، لمشروع الجبهة الوطنية الذى لم تستطع الحركة الحزبية أن تحققه فى الدائرة الأوسع لنشاطها بين الجماهير .

ومن جهة أخرى ، كان ما ساعد الضباط على هذا الاجتماع فى حركة سياسية واحدة ، رغم اختلاف الهويات ، هو وجودهم داخل المؤسسة العسكرية وقيام تنظيمهم ، لا كحزب يعبر عن انتماء لسياسة واحدة متسقة ، ولكن كتنظيم سياسى يعبر فى الوقت نفسه عن انتمائهم للمؤسسة العسكرية . لذلك جاء توحدهم السياسى غير معبر عن تجاوزهم هوة الخلافات السياسية بين التيارات المختلفة فى المجتمع ، وذلك على خلاف ما عبرت وحدة الوفد مثلاً فى ١٩١٩ عن تجاوز الخلافات بين الحركتين الوطنية والديموقراطية بالصورة التى قامت قبل الحرب الأولى . وأتى هذا التوحد بين الضباط مبتسراً لا يذيب الخلافات بقدر ما يخفيه ويضمره ، ولا يحله بقدر

ما يقفز عليه . ولم يكن المستوى الفكرى السياسى لشباب الضباط مما يمكن من حل هذه الخلافات وقتها ، ولا كانت ظروف المرحلة التاريخية مما يمكن من حلها على نطاق المجتمع بأسره . بدليل أن الحركة الحزبية بكل ما توافر لها من نشاط وحيوية وعناصر للعمل الفكرى لا بأس بها ، ورغم تقاربها السياسى وإدراكها لجدوى المزيد من التقارب وأهميته الحيوية لانجاز مهامها السياسية المشتركة ، بكل ذلك ورغم كل ذلك لم تستطع الحركة الحزبية أن تنجز هذه المهام . وفضلاً عن ذلك لم يكن الجيش بالمجال الذى يمكن من ادارة الحوار والصراع بين الأفكار والسياسات المختلفة ، بسبب صعوبة التحرك السياسى بداخله ، واستحالة الظهور بالقول والرأى فيه .

« لذلك كان من الطبيعى أن يكون جهد المجتهد ، أن تتجمع هذه العناصر ولو على غموض . والمهم أن هذه الظاهرة ، أيا كانت أسبابها ، إنما تسمح بالاعتقاد أن تجمع الضباط الأحرار ، لم يكن ولاء للهدف السياسى وحده كما هو الشأن فى تجمع الأحزاب . انما شارك فى هذا التجمع الولاء للمؤسسة العسكرية والشعور بالانتماء اليها ، أو بالأقل بجدوى العمل السياسى الوطنى من خلالها وهذا العنصر هو ما يمكن أن يفسر اجتماع عبد المنعم عبد الرؤوف بخالد محيى الدين ويوسف صديق فى تنظيم واحد . وبين فكر الطرفين ما يصل الى حد التضاد . ان الولاء السياسى وحده جامع

حزبى ، والولاء العسكرى وحده جامع انقلابى . ولكن حركة الضباط تميزت بالولاءين معاً . وهذا ما أعطاه طابعها الخاص »(٢٥) .

وملاحظة أخرى ، فانه بالرغم من جدية المطالب الديموقراطية ونصاعتها وعلو كعبها فى النداءات السياسية التى انطلقت بها الأحزاب والتنظيمات الشعبية فى الأربعينيات . فان الديموقراطية بصورتها الليبرالية ، لم تكن لصيقة بالأهداف الوطنية والاجتماعية لدى هذه التنظيمات ، بمثل وثوق التصاقها بالهدف الوطنى لدى الوفد . ولا كانت مندمجة لديهم بأهدافهم العليا بمثل اندماجها لدى « المدرسة الوفدية » فى الفكر السياسى . وذلك على تنوع وتدرج فى البعد وفى الاقتراب بين تيار وآخر . واذا كانت هذه البيئة السياسية على اختلاف تياراتها هى ما أنتجت العناصر الغالبة من الضباط الأحرار، فان خفوت النزوع الديموقراطى بالمعنى المقصود هنا ، يكون واضحا بين هذه الناصر ، بمراعاة انتمائهم لمؤسسة تعتمد على أشد درجات الضبط والربط والخضوع الرئاسى ، وباعتبار أن تنظيمهم لا يستبعد الانتماء العسكرى ، بل يؤكده ويتميز به .

* * *

وإن تنظيماً يتشكل بالطريقة والسمات السابقة ، داخل المؤسسة العسكرية ، ومن مادتها وبأساليبها ، ويتكون من مجموعات ترابطت

بالاهتمام السياسى مع زمالة العمل والروابط الشخصية ، وتحلقت كل مجموعة حول فرد منها أو أفراد ، هذا التنظيم تنزع به ظروف تكوينه الى التشكل حول قيادة فردية . وقد سبقت الاشارة الى أن جمال عبد الناصر كان السابق فى ربط هذه المجموعات بعضها ببعض وكان الأكثر تفرغا لهذا النشاط لم يكد يشغله عنه أمر آخر . ثم إنه كان من أقدم هذه العناصر فى الرتبة العسكرية . كان له من الملكات ما يرشحه للرئاسة ، ولكن الأقدمية فى الرتبة العسكرية كانت من العناصر المرشحة له ، وقد كانت ضمن ما روعى عندما أختير رئيساً للجنة التأسيسية سنة ١٩٥٠ . ولم ينضم الى اللجنة من هو أقدم منه مثل زكريا محيى الدين ، الا فى أغسطس ١٩٥٢ ، بعد نجاح حركة ٢٣ يوليه . وذلك رغم الدور الهام الذى لعبه زكريا محيى الدين قبل بدء الحركة ، وخاصة فى إعداد خطتها لليلة القيام بها .

وفضلاً عن ذلك ، فقد كانت لعبد الناصر سابقة اتصال سياسى بالحركات الحزبية ، اتصل بمصر الفتاة تلميذاً فى الثلاثينيات ، ثم اتصل بالاخوان المسلمين فى بداية الأربعينيات ، ثم اتصل بالحركة الشيوعية فى منتصف الأربعينيات . ومكنته هذه الجولات السياسية السريعة ، بين التيارات التى شغلت الشباب فى الثلاثينيات والأربعينيات ، والتى انبعثت حركة الضباط من وعائها

العام ، مكنه ذلك من امكان التعامل مع مجمل ضباط المجموعات المختلفة ، رغم تنوع المشارب السياسية واختلاف النزوع الفكرى بينهم . وقد تكون القيادة الفردية هنا أمر لزم بالضرورة من وجود التنظيم داخل الجيش ، مما يصعب معه القول باحتمال قيام بناء ديموقراطى له ، بسبب طبيعة بناء الجيش وبسبب ظروف الأمن . ولكنها لازمة أيضاً باعتبار أن القيادة الفردية هنا تصلح بديلاً عن الوضوح الفكرى السياسى .

على أنه فى ذلك الوقت المبكر من تشكيل التنظيم الجامع للضباط ، من المجموعات المتعددة التى كان لبعضها قدمه النسبى مثل مجموعة الطيران ؛ لم تكن القيادة الفردية فى البداية ذات وجود ناصع مطلق السلطات ، يحظى بما يشبه الاجماع والتسليم الشامل ، على النحو الذى أسفرت عنه الوقائع من بعد . ولكنها كانت موجودة ، ونزوعها الى الانطلاق كان امكانية تنظيمية وسياسية . ورغم تشكيل الهيئة التأسيسية ، لا نجد تنظيماً لائحياً أو شبه لائحى تقرر ، ليرسم الخريطة التنظيمية العامة وقنوات انسياب المعلومات ولاقرارات بالتبادل بين القواعد والقيادة ، ولا نلمس عرفاً أتضح فى هذا الشأن وأثبته واحد من صانعى الحركة وعناصرها ، ولا نلمح قرارا أو عرفا يفيد إن كان ثمة توزيع ما للاختصاصات وأنواع الأنشطة بين رجال الهيئة التأسيسية .

ومع قيام الهيئة التأسيسية كوضع يشبه القيادة الجماعية للتنظيم فى البداية ، ومع جريان العمل بداخلها على ما يوجبه الحد الأدنى لأسلوب اتخاذ القرار من هيئة متعددة الأفراد ، وهو التصويت بالأغلبية والأقلية ، فقد كانت الصلة الشخصية المباشرة لرئيس الهيئة بأفراد التنظيم ومجموعاته مما يكفل لموقفه ثقلاً خاصاً ، ولمعلوماته سعة خاصة ، ولآرائه نفاذاً خاصاً . ويقال مثلاً أن عبد الناصر هو من أدخل أنور السادات فى التنظيم ووضعه فى هيئته التأسيسية ، ورغم عدم موافقة الأغلبية فى الهيئة على ذلك (٣٦) . وإذ كان أمر ادخال عضو بالتنظيم أو بقيادته يبدو شبه ثانوى ، فقد مارست رئاسة الهيئة القرار المنفرد فى مواقف أخرى ذات شأن وخطر ، ويحكى « لم يكن عبد الناصر بحكم طبيعته الشخصية التى تؤثر الصمت والكتمان يقوم بمصارحة زملائه أعضاء اللجنة التأسيسية بتفاصيل كل ما يقوم به من اتصالات أو لقائات أو تصرفات . ويكفى للتدليل على ذلك انفراده بتخطيط وتنفيذ حادث محاولة اغتيال اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود يوم ٨ يناير ١٩٥٢ دون التشاور .. » وأشرك معه بعض الضباط الأحرار . وقد تعرض من جراء ذلك لمناقشة عنيفة مع البغدادى لانفراده بعمل قد يتحمل مغبته الجميع ، واضطر عبد الناصر أن يطرح الثقة بنفسه كرئيس للهيئة التأسيسية (٣٧).

والملاحظ أن الانفراد بالقرار هنا ، لا يرد الى مجرد الطبيعة الشخصية والاستحباب الذاتى لقيادة ما ، انما يجد أصوله فى العلاقة التنظيمية نفسها ، بدليل أن صنيعاً كهذا الذى فعله عبد الناصر ولقى معارضة وجدت خليقة بهذا التصرف الانفرادى الخطر على الجماعة كلها ، لم يؤد ذلك الى تعديل صلاحيات الرئيس ولا الى استبعاده عندما طرح الثقة بنفسه . والحاصل أنه مع تعجيل موعد حركة الجيش الى شهر يوليه ١٩٥٢ ، يحكى جمال حماد « ويبدأ عبد الناصر منذ هذه اللحظة يمسك بزمام المبادرة بنفسه ويتخذ القرارات المصيرية كموعد القيام بالحركة ليلة ٢٣ يوليه . فان الوقت لم يعد يسمح باجتماعات اللجنة القيادية والاستماع الى مناقشاتها الطويلة . والموقف أصبح فى حاجة الى قائد واحد فقط يحسم الأمور ويصدر التعليمات . ولذا لم تعقد اللجنة اجتماعاً آخر عقب يوم ١٩ يوليه . وانفرد عبد الناصر منذ ذلك الحين بالقيادة والتوجيه » . ولم يعن هذا بطبيعة الحال انقطاع صلات عبد الناصر بأعضاء اللجنة ، بل كان يتصل بهم أفراداً ومجموعات صغيرة للتشاور . وقد عقد اجتماعاً فى ٢٢ يوليه فعلاً ، ولكنه لم يكن اجتماع الهيئة التأسيسية ، اذ حضره أربعة من خارجها وكان اجتماعاً لتلقى أوامر التنفيذ والتحرك . واذ كان جمال حماد يعلق على ذلك بقوله إن « تحمل المسئولية والانفراد باصدار القرارات كان يتمشى تماماً مع طبيعة شخصيته وحبه

للرئاسة [٣٨] . فان السبب التنظيمى الموضوعى يظل هو الأساس ، وهو ما به فوضت الهيئة رئيسها قياماً بدور « القائد الواحد » .

كما أنه ينبغى مراعاة أن القيادة الفردية لا تعنى العزلة والابتعاد ، وإن كان ذلك من « أمراضها » أو من آثارها المترجحة والمترقبة حسب التجارب الشائعة . واتصال القيادة الفردية بمن معها ومن دونها ، وتلمس المعرفة والمشورة ، وتبادل الرأى ، لا يعنى ديموقراطية التنظيم والمسلك ، انما هو يعنى اتباع أسلوب تحقق الرشد فى القرار الفردى . لأن الديموقراطية ليست مشورة ، ولكنها نسق تنظيمى لاتخاذ القرار ، والقيام بالنشاط بطريقة جماعية ، على أساس من توزيع السلطات والاختصاصات ، واستخراج القرارات من هيئات جماعية لا فردية . والقيادة الفردية ليست استبدادا بالرأى ، بل هى استبداد بالقرار ، وأن أى قائد فرد رشيد ، إنما يسأل ويشاور ويستفتى ويستوفى ، ويتبادل الرأى ، وهو فيما يقرر انما يراعى الضوابط والقيود والموانع والعقبات ، سواء الاجتماعية أو السياسية ، أو ما يتعلق بالظروف والأوضاع الخاصة بالأجهزة والمجموعات والأفراد العاملين معه . وارادته دائماً تكون محكومة بكل هذه الضوابط والضغوط . ولكن « فرديته » تظل دائماً أمرا تنظيمياً ، اذ يصدر القرار عنه وحده ، لا من هيئات جماعية يمكن أن تلزمه القرار ولو ضد نفسه ، واذ يصدر القرار

طليقاً من الرسوم التنظيمية ، التى تضع ارادته موضع رأى بين آراء وصوت بين أصوات ، وإذ تكون إرادته وحده هى القرار نفسه . هذا فيصل فنى دقيق تنبغى مراعاته لفهم الأوضاع المؤسسية .

* * *

فى أول اجتماع للجنة التأسيسية فى أكتوبر ١٩٤٩ ، جرى الاتفاق على تكوين الخلايا السرية من وحدات الجيش اعداداً للانقلاب العسكرى بعد ست سنوات (٣٩) . ثم حدث فى يناير ١٩٥٢ مع موجة الكفاح المسلح فى منطقة قناة السويس ، أن أجرى الضباط الأحرار مواجهة علنية مع الملك فى انتخابات نادى الضباط ، وأسفرت عن انتصارهم عليه بنجاح مرشحيهم وانهزام مرشحيه . وكان ذلك مما لفت الأنظار الى قيام حركة من الضباط تواجه الملك . سواء أنظار الرأى العام أو الملك نفسه . وكان تبين أن الملك عرف بأمر قيام الحركة . وأوجب ذلك على الضباط التعجيل بقيام حركتهم الانقلابية (٤٠) . وساغ لديهم ذلك بما أسفر عنه حريق القاهرة فى ٢٦ يناير من الشعور بوهن النظام القائم ، فضلاً عما أثارته انتكاسة حركة الكفاح المسلح بعد الحريق من نوازع وطنية .

المهم أن التعجيل هنا قررته حركة الضباط فى سياق ردود الفعل بينها وبين الملك والحكومة . وهذه سمة من السمات التى

انطبعت بها اجراءات الحركة من بعد . وقد عجل الموعد الى شهر نوفمبر ١٩٥٢ ، باعتباره الموعد الدستورى المقرر لبدء دورة البرلمان الوفدى المعطل . فتجىء الحركة فى سياق حماية الدستور . وما كان من الملك الا أن بادر ثانية بمواجهة الضباط ، اذ أمر بحل مجلس ادارة النادى فى ١٦ يوليه . فاجتمعت اللجنة التأسيسية أيام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ يوليه ، وقررت أولاً تعجيل موعد الحركة الى يوم ٥ أغسطس . ثم تبين للجنة خلال هذه الاجتماعات الثلاثة ، أن أجهزة الملك الخاصة بالأمن تمكنت من كشف أسماء اثنى عشر ضابطاً ، منهم غالب أعضاء اللجنة التأسيسية . وهذه المسألة ألجأت اللجنة الى التعجيل الثالث لموعد حركتهم . وأختير لها ليلة ٢٢ يوليه ، حيث تفاجأ وزارة أحمد نجيب الهلالى الجديدة بقيام الحركة قبل أن يتمكن وزير الحربية الجديد من إصدار التعليمات والأوامر بالتصدى لها . ثم أجل عبد الناصر الموعد ليلة واحدة الى ٢٣ يوليه ، ليتمكن من استطلاع رأى قيادة الاخوان المسلمين فى الموافقة على قيام حركة الجيش [٤١] . ويحكى ابراهيم الطحاوى أنه فى « ليلة ٢١ يوليه ١٩٥٢ جاءنى عبد الناصر وأخبرنى أن الملك قد اكتشف أمرنا ، وهناك احتمال للقبض علينا فى وقت قريب ... وسألنى إذا كنت مستعداً – ومن معى – لاعلان الثورة بعد ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة على الأكثر ؟ فرحبت بالفكرة دون تردد . لأن الموت فى ظل الثورة أرحم بكثير من اعتقالنا [٤٢]

ويلاحظ من ذلك ، أنه كان من أهم عناصر تحديد موعد الحركة ، أن قيادة الضباط وضعت نفسها فى موضع المواجهة مع النظام القائم ، ثم تحركت وتوالت تحركاتها وفقاً لتداعى الاستجابات اللازمة لردود الفعل تجاه هذه المواجهة . وتحكم هذا العامل فى تحديد أخطر خطوات التحرك ، وهو تعيين موعده ، بمراعاة منهج النهوض للهجوم بقصد الدفاع أو الدفاع الهجومى. وكان تحديد الموعد مقترناً بتحديد الخطوط العامة للتحرك . ويبدو أنه لم تكن درست أو حدث استقرار بعد على الكيفية العامة للتحرك . ويحكى أحمد حمروش أنه فى اجتماع ١٧ يوليه، تأرجحت الآراء وظهرت فكرة الاغتيالات الجماعية لقادة الأحزاب ورجال السراى وبعض كبار الساسة الآخرين ، وشاعت الفكرة بين عدد من المجموعات وتشكلت فعلاً مجموعة للقيام بذاك . ثم تراجعت هذه الفكرة بعد أن جد ما استدعى التعجيل بالحركة الى ٢٢ يوليه ووضح صعوبة ضمان تنفيذ الاغتيالات بصورتها الجماعية واحتمال قيام حملة اعتقالات واسعة بعد تنفيذها [٤٣] .

***

لا يبدو أنه قد زاد عدد الضباط الأحرار ، الذين أسهموا فعلاً فى القيام بحركة ٢٣ يوليه ، عن تسعين ضابطا ، « كان ثلثهم وفقا للاحصاء الفعلى من الضباط الأصاغر من رتبتى النقيب والملازم . وهذه النسبة لا تزيد عن ٤٪ من مجموع ضباط الجيش ... كما

أن الوحـدات التـى اشتـركت لـم تـكن تشكل الا نسـبة صـغـيرة من أسلحـة الجيش وتشكيلاته ووحداته المنتشـرة فى مـخـتلف المناطق العسكرية » [٤٤] .

وكان الثلث الأكبر من الضباط لا يشغل أقدمه أكثر من رتبة المقـدم (البكباشي) ، ويصـور جـمـال حـمـاد أوضـاع القـوات بالقاهرة بأن فـرقـة المشاة كانت أقوى تشكيل مقـاتل بالجيش ، وألوية هذه الفرقة الثلاثة لم تضم واحدا من الضباط الأحرار ولكن اشـتـركت وحدة مـشـاة كـانت آتيـة من العريش قـبل عشـرة أيام ، وكـانت قـوة ادارية لا يتـجـاوز افـرادها السـتين جنديا مـسلحين بالبنادق فقط ومـعظمـها حـرفـيون ، وهـذه هى التى قـادها يوسف صـديق ليلة الحركة . ولم يكن للتنظيم أحد فى السلاح البـحرى قط ، وكان لديه أعداد يطمئن اليها فى سلاحى الفرسان والمدفعية والطيران [٤٥]

وإذا كان هذا الوضع العسكرى ينضاف الى ظواهر العجلة فى تحديد موعد الحركة مراعاة لظروف انكشاف بعض أفراد التنظيم . فـثـمة نقص فى العدد بمراعـاة صـغـر الرتب ، وثمـة قصـور فى الانتشار فى الأسلحة المختلفة ، الا أن مـخططى الحركة سياسياً وتنفـيـذياً . قـد وضـعـوا الخـطط الملائمـة وفـقــاً لهـذا الظرف ، واستفادوا من الطبيعة الخاصة بحركتهم ومن الامكانيات المؤسسية المتاحة لهم كتنظيم عسكرى . ويبدو ذلك مما يلى :

فقد قصرت الحركة أهدافها فى تحقيق الانقلاب ، على احتلال أهداف عسكرية محددة هى مبنى قيادة الجيش ومعسكرات العباسية وآلماظة ، فضلاً عن هدف مدنى واحد هو مبنى الاذاعة . وحشدت لهذا العدد المحدد عدتها . وكان استقلال الضباط الأحرار عن الحركة الحزبية ، مما مكنها من التحرك باسم المؤسسة العسكرية . واستقطبت بذلك ليلة الثورة قسماً من الضباط غير المنظمين انضموا مع أول تحرك . وكان لبعضهم من مراكزهم ما أعانها كثيراً . ولا يظهر امكان انضمام هؤلاء لو كانت الحركة صدرت عن حزب معين . ولا يظهر امكان النجاح السهل للحركة لو لم ينضموا . ويذكر جمال حماد « كان نجاح الحركة فى ساعاتها الأولى – وهى أحرج فترة فى مسارها – متوقفا على انضمام باقى الضباط على رأس وحداتهم الى صفوف الحركة » [٤٦] . وكان ممن انضموا الى الحركة ليلة قيامها ، المقدم عبد المنعم أمين أختير لأهمية رتبته الكبيرة نسبياً فى التحريك فى سلاح المدفعية ، وكذلك العقيد أحمد شوقى انضم ليلة الثورة وقبل قيامها بست ساعات ثقة منه فى اسم محمد نجيب .

ومن جهة أخرى ، أفاد فى فاعلية التحرك استغلال الضباط وضعهم الوظيفى بالجيش . وهذه سمة عامة تظهر فى كل حالات التحرك السياسى للمؤسسة العسكرية ، فالحركة هنا لا تقوم

بالشعار السياسى الذى ترفعه الاحزاب فى تحريك الجماهير ، وهو شعار يوضح الهدف المقصود من التحرك ، ويكون هو الجاذب للجماهير فى حركتها وراءه . ولكن تحريك الجنود فى الأعمال الانقلابية ، انما يجرى عن طريق ما يسمى « بالأمر الادارى » فى اطار علاقات الخضوع الرئاسى ، ويجرى التحريك فى شكل تعليمات تنفيذية محددة توكل الى كل فرد أو جماعة ضيقة ، دون ادراك المأمورين بالهدف العام وراء ذلك . أو دون استلزام هذا الادراك .

ويوسف صديق مثلا ، اكتفى بأن يظهر لجنوده أنهم سيقومون بعمل خطير لصالح الوطن ، ولم يدركوا من ذلك بطبيعة الحال انهم يقومون بانقلاب عسكرى ، وانه يستهدف السلطة وخلع الملك . والكتيبة ١٣ أيقظ الضباط جنودها بالتجهيز والاستعداد للحركة نظراً لاعلان حركة الطوارىء ، وأطرد كثيراً على ألسنة الضباط ذكر أن سبب الحركة قيام حالة الطوارىء ، ولعل البعض ظن أنه يتحرك تنفيذاً لأوامر الدولة لا العكس . ويذكر جمال حماد نقلاً عن يوسف صديق ، أن أحدا من ضباط قوة مدافع الماكينة لم يكن يدرى شيئاً عن الحركة المزمع القيام بها عدا قائدها والضابط الذى يليه [٤٧] . والمعروف أن حالة الطوارىء كانت معلنة وقتها .

وبهذا جرى التنفيذ فى اطار شكل ما للشرعية العسكرية

الادارية ، كل يحرك ما دونه فى نطاق سلطته التنفيذية الادارية وحسب النطاق الذى ترسمه له رتبته العسكرية . ومن هنا يلحظ حرص مخططى الحركة على أن يجذبوا بعض أصحاب الرتب المعتبرة نسبياً لملء فراغ ما فى عملية التنفيذ ، كما حدث مع عبد المنعم أمين وأحمد شوقى . وقد أدرك الضباط الأحرار أهمية هذا العامل على نطاق الجيش كله ، وحتى من قبل تحديد موعد قيامها . ومن هنا جاء اختيار اللواء محمد نجيب ليرأس الحركة . وقع اختيار عبد الناصر وعبد الحكيم عليه من قبل ، ورجح اختياره من بين اثنين تتوافر فيهما الرتبة العالية وحسن السمعة والوطنية والقبول العام بالجيش ، اللواء فؤاد صادق ومحمد نجيب . يذكر البغدادى « كان الرأى بيننا قد اتفق على ضرورة اختيارنا لأحد الضباط من ذوى الرتب العالية ، ومن السمعة الحسنة فى الجيش ، ومن المعروف لدى المدنيين من الشعب ، للاشتراك معنا فى القيام بالانقلاب وتولى قيادته .. » (٤٨) .

وبهذا جميعه أمكن تحرك القوة المؤثرة للمؤسسة العسكرية ، وبالقدر الذى يمكن من الانجاز المطلوب فى صوره التنفيذية الملموسة . وهو تحرك احاطته ظلال الشرعية بالمعنى العسكرى والادارى .

***

تلك على العموم هى جذور الخبرة السياسية التنظيمية ، التى شكلتها وتشكلت بها حركة الضباط الأحرار ، حسبما تكونت لديهم وبما فرضته عليهم ظروف وضعهم المؤسسى والظروف الملموسة لتكوين تنظيمهم وهى على التعيين ، العمل السياسى بواسطة الدولة وبأجهزتها الإدارية والتنفيذية . وارتباط الولاء السياسى بالولاء للدولة كتنظيم وامتزاج الولاءين ، وتركز النشاط السياسى حول القيادة الفردية الشخصية القائمة على رأس الدولة والمجتمع ، واتخاذ النشاط السياسى شكل الأوامر الادارية ، والاستعاضة عن العلاقات السياسية بالصلات الوظيفية . فالزعامة ممتزجة بالرئاسة ، والولاء ممتزج بالتبعية الوظيفية الإدارية . والثورة كلها - من الناحية التنظيمية - قامت من داخل جهاز الدولة كتنظيم ، فصار جهاز الدولة هو مؤسستها التنظيمية وامتزجت السياسة بالإدارة[٤٩] . وأنه يمكن النجاح فى النشاط السياسى بعمل تقرره القلة وتعتمده ، ثم جرى فى قنوات التنفيذ الإدارية من بعد . ولم يتصل بهذه الخبرة أى دور فعال ومؤثر لقيام حركة جماهيرية شعبية منظمة . والثورة نفسها ، وهى أكبر عمل يفترض أن يكون موكولا للجماهير ، انما قامت من الجيش وبه فقط وانحسم نجاحها فى هذا الاطار . وحسب العمل السياسى نجاحا أن يجذب حماس الجماهير دون حاجة لمؤازرة منظمة منها . والا تقوم حركة جماهيرية منظمة تعارض أو توازى نشاط

الجهاز الأصيل للثورة ، بجهاز الدولة .

وفى البيانات الأولى التى صدرت فى أولى أيام الثورة ، كانت مناشدة الجماهير أن تخلد إلى الهدوء والسكينة والنظام دون دعوة للتحرك ، ودون طرح أهداف سياسية محددة يمكن أن تساهم الجماهير فى صنعها مع القيادة . وقد جاء فى البيان الذى اذيع ويحمل نبأ تنازل الملك عن العرش فى ٢٦ يوليه ١٩٥٢ « ان نجاحنا للآن فى قضية البلاد يعود أولا وأخيرا إلى تضافركم معنا بقلوبكم ، وتنفيذكم لتعليماتنا ، واخلادكم إلى الهدوء والسكينة اننى أتوسل اليكم ان تستمروا فى التزام الهدوء التام حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم فى أمان »[٥٠] .

الفصل الثالث

ملامح النظام السياسي

إن الخليق بأية عملية تطيح بنظام قديم ، أن تكون من القوة والعنف ، أو من الشمول ، بحيث ينحسم فساد الصيغة القديمة التي قام عليها نظام المجتمع ، صيغة تنظيم العلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع . وان أى نظام للحكم يقوم فى حالة استقراره النسبى ، أى اطراده عبر مرحلة تاريخية ما ، على أساس صيغة تمثل نوعا ما ودرجة ما ، للتوازن فى العلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية . وهذه الصيغة تقوم على قدر من المرونة أو الصلابة ، تمثل اطاراً عاماً يتحدد بموجبه ما يسمح به هذا النظام من تعديل نسبى فى العلاقات بين هذه القوى ، دون تغيير جوهرى فى صيغة التوازن التى يقوم عليها النظام .

والعملية الثورية تتخطى الاطار العام لصيغة التوازن القائمة ، اما بظهور قوى اجتماعية وسياسية جديدة ، أو ان ينمو ما يفضى إلى تغيير حاسم فى علاقات التوازن بين قوى النظام القائم ، بما تنفرد به بعضها أو احداها ، ويتطلب تعديلاً هيكلياً للصياغات الاجتماعية والسياسية القائمة ، أو ان يكون طرأ على المجتمع

مهام أو مواجهات ، مع قوى خارجية أو أوضاع تتهدد البنية الاساسية للمجتمع ، مما يوجب تعديلا جوهريا فى هذه الصيغ القائمة .

المهم ان نجاح العملية الثورية لا يفيد فقط الاطاحة بحاكم ما ، أو حكومة معينة . وإنما نجاحها منوط بتعديل صيغ التوازن فى العلاقات القائمة ، التى كانت تنبنى عليها هياكل النظام القائم ومؤسساته .

ولفظ « التعديل » يعنى اسقاط أمر قائم وإقامة أمر جديد . هذان الشطران لعملية التعديل لا يجريان فوراً وبضربة واحدة ، لأن فيهما اسقاطاً لصيغة الحكم القديم ، بما يعتمد عليه من علاقات الصراع والتحالف بين القوى السياسية والاجتماعية . وفيهما أيضاً تصفية للأوضاع بين القوى السياسية والاجتماعية التى قامت بعملية المواجهة والتحدى للنظام القائم . وأن أى علاقة تحالف هى في الوقت ذاته علاقة صراع ، وينمو أحد الوجهين على حساب الآخر حسبما اذا كانت هذه العلاقة تلقى تحدياً من خارجها أو لا تلقى . وبقدر ما تضعف مقاومة النظام القائم فى المواجهة الثورية أمام قوى التحدى ، بقدر ما تنكشف ملامح الصراع بين أطراف هذه القوى الجديدة ، عبر حلقات معقدة ومن خلال مستويات متنوعة . والعملية معقدة ومتشابكة ، ويتبادل

أطرافها التأثير والتأثر ، حتى يستقر الوضع على صيغة جديدة أو معدلة للتوازن السياسى والاجتماعى . مع ملاحظة أن التوازن المعنى هنا ، إنما يشير إلى نظام للعلاقات السياسية والاجتماعية فى اطار ما تسفر عنه موازين القوى بين الأطراف المتنافرة والمتجانسة .

وعملية التحدى ضد صيغ النظام القائم ، تحسم فى طياتها الكثير من نقاط الصراع بين قوى الثورة المتحدية ، وفى المسار تتحدد ملامح التوازن فى العلاقات بين قوى التغيير والتعديل ، ولا نستطيع القول بأن هناك مرحلتين منفصلتين فى العملية الثورية ، مرحلة ضرب وتصفية قوائم النظام القديم ، ومرحلة حسم الصراع بين قوى التغيير حول حصة كل منها فى صيغة التوازن الجديد ، لا نستطيع القول بذلك الا من قبيل التبسيط الذى يلجأ اليه الدارس للتمييز بين الوجوه المختلفة ، لإيضاح تفصيلات الحركة . أما فى الواقع المعيش فإن التشابك بين المرحلتين وارد وحاصل وان التداخل بينهما واقع فى غالب العمليات الثورية .

هذه العملية الثورية بشقيها حدثت فى ثورة ٢٣ يوليه ، عبر الفترة من تاريخ قيامها حتى أواخر عام ١٩٥٤ . على أن مما تميزت به ٢٣ يوليه ان الجهاز السياسى الذى قام بها وهو الضباط الأحرار ، كان أقرب إلى أن يكون « عينة » سياسية

ثورية ، وأبعد من أن يكون تجسيما لقوة سياسية ذات ثقل فى التعبير عن مصالح سياسية واجتماعية محددة . كان جهازا منفرداً محدوداً جداً فى أعضائه ، وقد ضرب النظام القائم وسيطر عليه فى ساعات معدودة . وبهذه الضربة الحاسمة التى تمت فى الساعات القليلة قبيل فجر ٢٣ يوليه ، جرت حركة الصراع السياسى والاجتماعى على مدى العامين التاليين ، جرت من مواقع مختلفة تماماً ، اذ صار لقيادة الثورة اليد العليا فى ادارة الصراع .

وان القوى الحفيظة على النظام القديم ، لم يظهر أى منها عزماً على التحرك ، ولا هم باتخاذ اجراء ما يشكل نوعاً من الخطر على قوة الثورة الوليدة . كان وضع تلك القوى كما لو كانت تآكلت منابتها عبر المرحلة السابقة ، ولم يعد لديها ما تقدر به أن تقيم الأود . أحدق على نظامها من الأزمات فى الأربعينات ما سبقت الاشارة اليه فى الفصل الأول ، فبدت عشية الثورة فى وضع تهتكت فيه روابطها التنظيمية . وانعكس ذلك بشدة فى الوهن والاعياء فى مواجهة ما تقتضيه احتمالات الموقف الخطير ليلة ٢٣ يوليه ، وفى الاستجابة للنذر المستبينة . سواء من مرتضى المراغى وزير الداخلية[١] أو من أحمد نجيب الهلالى رئيس الوزراء[٢] ، أو من قيادة الجيش العليا كمحمد حيدر وعثمان المهدى وحسين فريد[٣] .

لقد تفكك النظام السياسى والاجتماعى ، وظهرت حركة الجيش واعتلت قيادتها السلطة بنفر قليل من الأنصار ، وأعلن عنها وتكونت وزارة جديدة من السياسى المخضرم على ماهر تحت الهيمنة الفعلية « لحركة الجيش » وخلع الملك فاروق بعد أربعة أيام ، وبدا للكل ان نظاما جديداً يقوم ، وكل ذلك جرى فى يسر وسهولة وعلى صورة أقرب إلى رتابة الحياة اليومية . وكأن ما حدث مجرد تغيير وزارى ، أو مجرد حركة تنقلات فى قيادة الجيش . وكأن خلع الملك كحصاة ازيلت من طريق لم تستدع ازاحتها مجرد ان تقف العربة قليلاً .

ان هذا الأسلوب أشاع قدراً من الابتهاج لدى الجماهير ولدى الأحزاب الشعبية نفسها . اذ تحقق هدف شعبى بخلع الملك وظهر أمل للنهوض بالمجتمع ، وانفتاح لطريق بدا فى الشهور السابقة كما لو كان مسدودا ، وأن لا أمل فى النفاذ منه الا باقتحام وعنف . فكان يسر التغيير مما أضاف إلى الابتهاج ابتهاجاً .

المهم أن يسر التغيير فى قمة السلطة ، بخلع الملك وهيمنة قيادة الجيش الجديدة على قمة الدولة ، لم يفد بذاته حسماً فى التغيير السياسى والاجتماعى ، انما أفاد تعديلاً لأوضاع أطراف الصراع . فصار واحد من تنظيمات الحركة السياسية الشعبية الجديدة في قمة السلطة ، بديلا عن واحد من أخطر مؤسسات

الحركة السياسية المحافظة على النظام القديم ، وهو السراى . اذ كان خلع الملك منهياً « للسراى » كمؤسسة سياسية مهيمنة . وان التعديل الحاصل فى أوضاع الصراع فى يوم ٢٣ يوليه يتعين النظر اليه كحلقة فى سلسلة حلقات الصراع الدائر قبيل هذا اليوم وبعده ، على المرحلة التاريخية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٤ . ويكاد يبدو أن من قاموا بحركة ٢٣ يوليه ، انما نظروا هم أنفُسهم إلى صنيعهم فى هذه الليلة ، فى هذا الاطار . وبهذا يظهر إلى أى جانب من جوانب القوى الاجتماعية السياسية تنتمى هذه الحركة . فهى جزء من القوى السياسية الشعبية التى ظهرت ونمت تدريجيا منذ الثلاثينات ، واكتسبت فى نهايات الأربعينات وجوداً فعالا و وقامت بتأثير قوى فى صياغة الرأى العام المصرى كله ، ولكنها بقيت بمعزل عن مؤسسات الحكم جميعاً ، وأوصدت من دونها أبواب السلطة ، وهى الأخوان المسلمون والشيوعيون ومصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) والحزب الوطنى الجديد ، وبعض من شباب الوفد . من هذا الوعاء ظهرت حركة الجيش وصيغت . فلا نجد أثراً هاما فى أفكار القائمين بالحركة ، ولا فى الانتماءات الفكرية السابقة لاعضائها ، لأحزاب النخبة الحاكمة قبل ٢٣ يوليه .

وان مطالعة وقائع الفترة التالية ليوم ٢٣ يوليه ، يكشف عن ان القوى السياسية والاجتماعية للنظام القديم ، لم تقم لها قائمة من

بعد ، ولا آتت صنيعاً ولا اتخذت مسلكاً كان من الأهمية بما يهدد الوضع الجديد للصراع . ولم يكن منها قادراً على البقاء من احزاب النخبة القديمة الا الوفد . وللوفد وضع خاص في مؤسسات النخبة ، بسبب ان قيادته للحركة الوطنية الديمقراطية في فترة ما بين الحربين ، قد منحته من الشعبية ما أفرغ في قيادته الوسيطة جزءاً من حركة الأربعينات وشبابها .

والمهم من هذه الاطلالة ، ان العملية الثورية التي قامت في ٢٣ يوليه انما قامت من تنظيم عسكري سياسي وحيد ، يجد مكانه في خريطة الأحزاب السياسية الجديدة ، في مواجهة أحزاب النخبة التي كانت تتبادل الحكم قبل الثورة . وأنه باستثناء الوفد ، فإن قوى المحافظة على النظام القديم كشفت عن عزم ذاهب وهمة خائرة ، مما لم يستدع في مقاومته جهداً يذكر ، الا أن يكون صراعاً مع ما بقي للوفد من حيوية سياسية . وأفاد ذلك ان القسم الغالب من الصراع بعد ٢٣ يوليه ، انصرف إلى وضع الصيغة الجديدة بين القوى الثورية نفسها . انصرف إلى العلاقة بين قيادة الحركة وبين الأخوان والشيوعيين ومصر الفتاة والحزب الوطني الجديد ، وغيرهم من عناصر الوفد الشابة . وجاءت المواجهة في أساسها بين قيادة الحركة وبين هؤلاء ، وهم جميعاً من قوى الثورة .

ويلحظ في موازين هذا الصراع ، أن قيادة الحركة رغم القلة القليلة لأفرادها ، كانت سيطرت على الجيش ، وهيمنت على جهاز الادارة ، وأكسبها هذا ثقلا خاصا . ثم انها بالحركة التى قامت فعلا ، وبخلع الملك ، وبما اتخذته من اجراءات ثورية كالاصلاح الزراعى ، كسبت تأييداً شعبياً غير منظم لا بأس به . وأن الأحزاب الشعبية الأخرى لم تستطع لأسباب كثيرة الهيمنة على الأوضاع فى ظروف حالة ثورية متفجرة وأزمة سياسية محتدمة ، خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦ وخاصة من الغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١ ، حتى حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ ، وساغ بهذا القيادة الحركة ان تبدو فى هذا الصراع بحسبانها الطرف الذى أمكنه التنفيذ .

وفى هذا الاطار العام ، يمكن ملاحظة مجالات الصراع فى الفترة بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٤ . مجتمع حزبى ، قامت فيه حركة ثورية من الجيش قادها تنظيم محدود . ثلاث دوائر ، حتى أفضت إلى الصيغة السياسية التى استقر بها الوضع الجديد .

***

بالنسبة للدائرة الاولى يبدو أن جيل القوى السياسية ، التى أسعدها طرد الملك ، وتمام عملية استئصاله دون حاجة لجراحة عميقة أو غير عميقة ، لم تفطن فى الأيام الأولى إلى ما تحمله

الحركة من انحصار مقبل لها . وقد يكون من المثير تتبع الملامح العامة لأوجه الصراع فى تلك الدوائر الثلاث ، حتى تشكل الثورة نظامها السياسى المستقر .

لقد تضمن البيان الأول لحركة الجيش تأكيداً بوقوف الجيش لصالح الوطن فى « ظل الدستور » . ومهما بلغ عزم أصحاب البيان على حماية الدستور ، فلم يكن واقع الحال من شأنه أن يفيد بقاء دستور ١٩٢٣ . إذ جاء خلع الملك بعد أربعة أيام ، إخلالاً بصيغة التوازن والصراع التى قام عليها هذا الدستور . وأهم من ذلك فإن حركة الجيش ذاتها وظهور الضباط الأحرار كتعبير سياسى نجم عن التيارات الحزبية الجديدة ، كل ذلك يفيد على المستوى السياسى العام وعلى المستوى التنظيمى للدولة إن صيغة دستور ١٩٢٣ لم تعد صالحة .

لعل هذا الإدراك لم يكن متحققاً بين من قاموا بحركة ٢٣ يوليه فى الأيام الأولى . ولعله ظهر أول ما ظهر على يدى الدكتور سيد صبرى أستاذ القانون الدستورى ، الذى نشر عدة مقالات بصحيفة الأهرام من ٣١ يوليه ١٩٥٢ بعنوان « الفقه الثورى » ، بناها على أساس أن الدستور سقط بنجاح الثورة . ورد عليه الدكتور وحيد رأفت بعدة مقالات فى أغسطس وسبتمبر١٩٥٢(٤) ، لم يجحد فيهما سقوط الدستور ، وإن كان بنى سقوطه على التغير

الاجتماعى الذى شرعت فيه قيادة الثورة ، لأن من يشرع يحكم ، وترحم على دستور ١٩٢٣ . هنا ظهر اتجاهان ، أحدهما يطالب بتعديل دستور ١٩٢٣ ، وآخر يطالب بدستور جديد ، وأحدهما يرى أن تعد مشروع الدستور الجديد لجنة ثم يطرح على الاستفتاء العام ، وآخر يرى أن تعده جمعية تأسيسية منتخبة .

ولم يكن من قوة سياسية تدافع عن دستور ١٩٢٣ ويعمل لها حساب ، إلا الوفد ، وهو الحزب الوحيد القادر على شغل المؤسسة النيابية فيه بالانتخاب ، وله جهاز انتخابى مدرب وشبكة اتصالات واسعة ، وهو ، بخلع الملك وخفوت صوت أحزاب الأقليات النخبوية، صار أقدر على شغل مؤسسات هذا الدستور ، وأضمن لعدم التحدى له ، وأدوم فى الاستمرار الذى بدا له غير منازع . وفى الأيام الأولى للثورة كان أحمد أبو الفتح يؤكد فى صحيفة المصرى الوفدية ، على أن الثورة قامت لحماية الدستور ، وكان أبو الفتح أقوى حلقات الوصل بين قيادة الثورة وبين الوفد ، وهو أحد أصحاب الصحيفة ، واتصل بحركات شباب الأربعينات مفسحاً لها فى صحيفته ، وكان على صلة بالضباط الأحرار قبل قيام الثورة ، وعلى علاقة مصاهرة بواحد منهم ، وسعى مع بدايات الثورة لربط سياقها بسياق حركة وفدية ليبرالية . وكذلك كتب إبراهيم طلعت من شباب الوفد البارزين عدة مقالات ، وكان على

صلة قوية بجمال عبد الناصر [٥] . أما قيادة الوفد المخضرمة فقد كانت على قدر كبير من الحذر ، من حيث الطبيعة العسكرية لحركة الجيش ، ومن حيث الساسة الذين استعانت بهم الحركة في البداية ، سواء على ماهر رئيس الوزراء خلال الخمسين يوماً الأولى ، أو سليمان حافظ الذى كان معروفاً بخصومته للوفد وتولى وزارة الداخلية ، أو عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة الذى كان من قبل عضواً فى حزب السعديين [٦] .

ويظهر أن رجال ٢٣ يوليه فى الفترة الأولى للثورة ، لم يبد منهم نشاط ظاهر فى حركة الدفاع أو الهجوم على دستور ١٩٢٣ ، ولا يعنى ذلك أنهم افتقدوا التوجه فى هذا الأمر ، ولكن القدر المتيقن من العلم ، لدى من يطالع وقائعهم ، أنهم توقفوا يستطلعون . وأن القوى والعناصر السياسية من خارج قيادة الثورة ، هم من تصدى فى البداية لهذا الأمر ، وهم من وضع اللمسات الأولى للنظام الجديد ، ابتعاداً عن المعنى الشائع للديمقراطية حسبما تبناه دستور ١٩٢٣ ، والذى يقوم على تعدد الأحزاب وفصل سلطات الدولة .

واجهت قيادة الثورة الوفد ودستور ١٩٢٣ معا ، وكانا صنوين من حيث الأثر العملى للمواجهة . ورغم الزيارة التقليدية التى جرت بين قيادة الثورة وقيادة الوفد وتبودلت فيها العبارات الودية

الرقـيـقـة ، ، فـإن البـغـدادى يحكى إنه من الأيام الأولى ، كـانت الغالبية من قيادة الثورة تؤيد حل الأحزاب والسيطرة على الحكم وإرجاء انتـخـابات مـجلس النواب . وعلى رأس هؤلاء مـجـمـوعة الطيـارين وفـيـهم البـغدادى وجـمـال سـالم وحـسن إبراهيم . وأن الأقليـة وعلى رأسـهـا جـمـال عـبـد الناصـر كـانت ترى إجـراء الانتـخابات بعد سـتة أشـهر فـقط ، وأن عـبد الناصـر امتنع عن حضـور جلسات مجلس القيادة ، مما اضـطرت معه الأغلبية إلى النزول عن رأيها ، واقـتـراح صـيـغـة أخـرى هى دعـوة الأحـزاب لتطهير نفسها بنفسها [٧] . والظاهر أن الخلاف والترجيح لم يكن أساسها فقط الانحياز النظرى للديمقراطية أو غيـرها . إنما دخل فى حساب المختلفين ما توقعوه وحسبوه بشـأن موازين القوى فى الحياة السياسية حول هذه المسألة .

والمهم أنه فى ٣١ يوليو صدر بيان القيادة العامة ، يرفع شعار التطـهير لكل المؤسـسـات ، ويدعـو الأحـزاب إلى تطـهيـر نفـسـهـا والإعـلان عن برامـجـهـا . والحاصل أن الاتجـاه الـغـالب للضـبـاط الأحـرار لم يكن يحمل مودة للوفـد ، بحـسـبـان تـأثرهم بالأخـوان ومصـر الفـتـاة ، فضـلاً عن تأثيـر حـادث ٤ فبراير عليـهم وهم من شباب الضباط [٨] .

وتكاد تتفق المراجع حول الدور الذى لعبه سليمان حافظ ، وزير

الداخلية فى وزارة محمد نجيب التى تولت الحكم بعد وزارة على ماهر ، فى ضرب حزب الوفد والحركة الحزبية . وكان سليمان من أنصار الحزب الوطنى قديماً ، وخصماً للوفد وزعيمه النحاس ، وقد لعب معه عبد الرازق السنهورى دوراً بارزاً فى الشهور الأولى ، للحيلولة دون عودة الوفد إلى الحكم ، ودون تقرير أى وضع دستورى أو سياسى يمكن الوفد من الحكم . وأهم مثل على ذلك الفتوى التى أصدرها مجلس الدولة برئاسة السنهورى فى أغسطس ١٩٥٢ بعدم جواز دعوة مجلس النواب الوفدى المنحل (كان حل قبل الثورة) للموافقة على تعيين مجلس الأوصياء على العرش [٩] . كانت فتوى أملاها الموقف السياسى أكثر مما أملتها التفسيرات القانونية الفنية ، وكان صدورها فى هذا الوقت المبكر ، ولما تعمق جذور قادة الثورة بعد ، مما أراق فرصة الوفد فى العودة للحكم ، وفرصة دستور ١٩٢٣ فى البقاء .

وما أن تولى محمد نجيب « قائد حركة الجيش » الوزارة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، حتى صدر فى ٩ سبتمبر قانونا الإصلاح الزراعى وتنظيم الأحزاب ، وأوجب القانون الأخير على الأحزاب القائمة ، وما ينشأ مستقبلاً ، أن يخطر وزير الداخلية بنظام الحزب ومؤسسيه وموارده المالية ، وللوزير الاعتراض على تكوين الحزب أمام محكمة القضاء الإدارى (القانون ١٧٩ لسنة ١٩٥٢)

وتربص سليمان حافظ بالإخطار الذى قدمه حزب الوفد فى ٢١ سبتمبر معترضاً على وجود النحاس وعبد الفتاح الطويل من مؤسسيه . وأهم ما أظهر هذا الاعتراض أنه عجم عود الوفد واختبر صلابته . وقد أثبتت حركة الوفد من بعد أنه ليس من القوة والتماسك فى مواجهة قيادة الثورة بمثل ما كان فى مواجهة الملك . وقد اعتقل بعض قادة الوفد فيمن اعتقل وقتها من ساسة . ولم يكن الاعتقال أو الخوف منه سبباً لضعف الوفد ، وقد جرب هذا السلاح من قبل فلم تلن له به قناة . ولكن مصدر الضعف جاء من أن الوفد صار يواجه خصماً جديداً ، قام بحركة ثورية وخلع ملكاً مكروهاً وبدأ يتخذ إجراءات اقتصادية تستجيب للمطالب الشعبية ، وهو وضع لم يجربه الوفديون من قبل . لذلك ظهر التردد والجفول فى ردود فعل الوفد . وقد رد على اعتراض وزير الداخلية ببيان فى ٢٧ سبتمبر رفض به تقديم إخطار جديد منذراً بذلك بالعصيان ، ثم عاد فى ٦ أكتوبر فأعلن أن النحاس عدل عن رئاسة الوفد مختاراً ، وأن الحزب ناط به الرئاسة الشرفية ، فصمم وزير الداخلية على الاعتراض .

بدا أن قدرات الوفد السياسية والتنظيمية آلت إلى دون ما يستطيع به تحدى السلطة الجديدة ، ووجد من شخصيات الوفد الكبيرة من دعا إلى الملاينة مثل عبد السلام فهمى جمعة وطه

حسين [١٠] . واتبع الوفد فى المقاومة أسلوباً حقوقياً ، يعتمد على الهيكل الدستورى والتشريعى القائم ، وعلى ساحات المحاكم والدفع فيها بعدم دستورية قانون الأحزاب ، إذ كان هذا القانون أول تشريع يعرفه النظام التشريعى المصرى منظماً لقيام الأحزاب ، وإذ جرى العرف التشريعى قبله على أن يترك مجال التنظيم الحزبى بغير تدخل من القانون .

وهكذا وجدت السلطة الجديدة نفسها في مواجهة حتمية سريعة لا تحتمل التأخير ، مع الهيكل الدستورى ، إطلاقاً لصلاحياتها ونفياً لخصومها . لقد عرض اعتراض وزير الداخلية على قيام حزب الوفد على محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ، واتخذ الوفد من ساحة المحكمة ميداناً للصراع السياسى ، مستنداً إلى كل ما تراكم من ضمانات قانونية ليبرالية عبر السنين الماضية ، وكادت كفته ترجح فى هذا الميدان عندما حدد للنطق بالحكم ١٨ يناير ١٩٥٣ . وأوجب ذلك على السلطة الجديدة اتخاذ إجراء سيادى سريع يتفادى احتمالات هيمنة النظام الدستورى القائم على أوضاعها .

ومن جهة أخرى كان هذا النظام الدستورى القانونى ، يفرض قيوداً واضحة على حركة السلطة الجديدة ، التى شرعت فى إصدار قوانين الإصلاح الاجتماعى ، والقوانين التى تدعم

سيطرتها فى غيبة البرلمان ، وكان من شأن هذا الوضع لو استمرت الأوضاع الدستورية على ما هى عليه ، أن تنجرح شرعية إجراءات الثورة وصلاحيتها فى التقرير . وفى الوقت نفسه كسبت السلطة الجديدة بما اتخذته من إجراءات الإصلاح الاجتماعى كتحديد الملكية الزراعية وإلغاء الألقاب ومحاربة الفساد ، كسبت تأييداً شعبياً يمكنها التعويل عليه فى تغيير الأطر الدستورية والشرعيسة . من كل ذلك عدل عبد الناصر نفسه عن موقفه السابق ، وبدأ يفكر فى استبعاد الحركة الحزبية من النشاط السياسى . وعبر عن ذلك فى حديث له مع إبراهيم الطحاوى فى اكتوبر ١٩٥٢ (١١) .

فى هذا السياق صدر فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ بيان بإلغاء الدستور لما يشوبه من ثغرات ، ووعد بإصدار دستور جديد ، ثم ما لبث أن صدر بيان آخر بحل جميع الأحزاب ، وذلك فى ١٦ يناير ١٩٥٣ قبل صدور الحكم فى قضية الوفد . وجرى التفكير فى إنشاء « هيئة التحرير » كهيئة سياسية بديلة ، تعتمد عليها السلطة فى سد الفراغ فى مجال التنظيمات الشعبية .

كانت المواجهة مع الوفد لصيقة بالمواجهة مع أسس النظام الدستورى التشريعى القائم قبل الثورة ، وهى لصيقة بالمواجهة مع الحركة الوطنية الديمقراطية فى صورتها التقليدية التى تبلورت

منذ ١٩١٩ . وهذا ما أعطى هذه المواجهة طابعاً هاماً وساخناً لم يقم مع غير الوفد من أحزاب نخبة الحكم السابق على ٢٣ يوليه . أما المواجهات الهامة الساخنة الأخرى ، فقد جرت كلها مع أحزاب الحركة الشعبية الجديدة إخواناً وشيوعيين وغيرهم .

لقد كانت دعوة الأخوان من أشد الدعوات جذباً للضباط فى بداية الأربعينات . وكان لعبد الناصر وغيره صلاة وثيقة بهم فى فترات عديدة ، وكانوا التنظيم الوحيد الذى أخطره عبد الناصر بالثورة قبل قيامها ، وأجل قيامها يوماً حتى ترد إليه موافقة الهضيبى المرشد العام . ويحكى صلاح شادى أحد مسئولى الأخوان ما كان لعبد الناصر به من علاقات وثيقة وتنظيمية قبل الثورة ، ومن لقاءات عديدة بعدها (١٢) . كما يحكى ذلك حسن العشماوى (١٣) . وأيدت جماعة الأخوان ثورة ٢٣ يوليه فى الفترة التالية لقيامها ، ولم تر الجماعة مشكلة فيما اتخذه النظام الجديد من إجراءات تتجافى مع التصور « الوفدى » للديمقراطية أو حل الأحزاب ، ولعل موقفها هذا كان مما يشجع السلطة الجديدة فى البداية . وقد صيغ قانون تنظيم الأحزاب على صورة تستبعد الأخوان من الخضوع لأحكامه (١٤) .

على أنه ما لبث الصراع أن شب بين الجماعة وقادة الثورة ، بتفاصيل كثيرة ليس المجال مجالها . وبلغ الصراع قمته فى

فبراير ومارس ١٩٥٤ ، واستمر بعد ذلك حتى صفى تنظيم الأخوان وأعدم ستة من قادته وألقى بالآلاف فى السجون ومورست معهم ألوان من التعذيب وصنوف ، لا تزال جراحها ظاهرة . وجرى ذلك فى اكتوبر ١٩٥٤ .

وبالنسبة للحركة الشيوعية ، فقد أيدت « حدتو » حركة الجيش فى البداية ، وكان لها صلة ببعض الضباط الأحرار . وعارض الحركة « الحزب الشيوعى المصرى » من بدايتها . وجرت اعتقالات من الشيوعيين جميعاً . وخاصة بعد أن عدلت « حدتو » عن موقف التأييد إلى معارضة السلطة الجديدة .

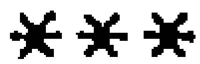
وكذلك ضرب الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) واعتقل زعيمه أحمد حسين وبعض أعضائه . ولم يبق من هذه الأحزاب الشعبية إلا الحزب الوطنى الجديد ، الذى شارك زعيمه فتحى رضوان فى الوزارة ، وكذلك نور الدين طراف .

المهم فى موضوع هذه الدراسة ، أنه على مدى هذه الفترة التى تنتهى فى ١٩٥٤ ، تبلورت ملامح النظام السياسى الجديد، على الوجه الذى استمر به من بعد ، من حيث تصفيته الحركة الحزبية جمعاء بكل فصائلها وفرقها ، من الحركة الإسلامية حتى الحركة الشيوعية ، ومن أحزاب النخبة الحاكمة من قبل إلى الأحزاب الشعبية الحديثة . ومع ختام هذه الفترة ، كان

طريق الحركة الحزبية قد سد ، فى إطار النظام الذى تشكلت به ثورة ٢٣ يوليه . والمهم أيضاً أن نظام ٢٣ يوليه ، لم يكتف فى هذا الشأن بتصفية الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة أو المخالفة للسياسات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية التى تبناها ، ولكنه وجه نيرانه الكثيفة إلى ما جرى التعبير عنه هنا بالأحزاب الشعبية الجديدة ، أحزاب الثلاثينات والأربعينات ، التى ظهر الضباط الأحرار من إطار دعاواهم ، ومن الوعاء الفسيح لهم ، سواء من حيث الأصول الشعبية الاجتماعية ، أو من حيث المطالب السياسية الاجتماعية ، أو من حيث التيارات الفكرية .

والملاحظ أن مواجهة نظام ٢٣ يوليه للتنظيمات الشعبية الحديثة لم تجر على أساس من الاختلاف حول مضمون السياسات التى يتبناها كل تنظيم ، انما جرت فى الأساس حول الوجود الحزبى نفسه . فشملت كل يمكن تسميته بالأجنحة المختلفة داخل كل تيار ، سواء بالنسبة للاخوان أو الشيوعيين أو غيرهم . كما أن هذه المواجهة لم تنعكس على العناصر المناصرة لأى من هذه التيارات فى قيادة الثورة ، بما يفيد أنه لم يكن مضمون السياسات هو الأساس فى المواجهة . ولا يستثنى من هذه العناصر الا يوسف صديق وخالد محيى الدين ، وقد أبعدا من قيادة الثورة لا بسبب الخلاف حول السياسات الاجتماعية

والاقتصادية ، وانما بسبب الخلاف حول نظام الحكم والوجود الحزبى عامة . بهذا يمكن القول أنه مع الانتماء الوطنى الاصلاحى أو التقدمي العام لغالب قيادة الثورة وعناصر الضباط الأحرار ، فان حلقة الصراع الأساسية بينهم وبين الأحزاب الشعبية كانت نظام الحكم والوجود الحزبى . وضربت الأحزاب من حيث كونها كذلك ، وبقيت امتداداتها الفكرية السياسية المختلفة بين قادة الثورة وضباط الحركة



اما بالنسبة للدائرة الوسطى إن نجاح حركة الجيش ليلة ٢٣ يوليه ، عاون فيه ضباط من غير الضباط الأحرار ، أو حديثو العهد بهم . وهذا النجاح الذى استقبل بترحيب شعبى كبير استقبل من صغار الضباط وأجيالهم الوسيطة بحماس وجيشان فائق . وتولد شعور عام بأن الجيش كله « ضباط أحرار » . ومع مسار الثورة فيما اتخذته من اجراءات الاصلاح السياسى والاجتماعى العميقة استعانت القيادة بالكثير من الضباط ، لتولى العديد من المهام التى فرضها تأمين الثورة ، وادارة دفة الأمور فى دولة ذات جهاز معقد ومتشابك ، والاشراف على تنفيذ المشروعات الجديدة . كل ذلك دعم الشعور بأن الجيش بحسبانه كذلك قد صار هو مؤسسة الحكم نفسها ، أو صار نوعا من الجهاز

القابض على السلطة السياسية المدنية . وبهذا اصطبغ الجيش لا بالصبغة السياسية العامة فقط ، ولكن تراءت عليه فى نظر الضباط أنه يقوم بالوظيفة الحزبية فى الدولة . ونما هذا الادراك مع ضرب الحركة الحزبية فى المجتمع .

كان من الطبيعى فى هذا الوضع ، أن يثور التساؤل عن الطريقة التنظيمية ، التى يمكن بها للجيش أن يقوم بأعباء المؤسسة السياسية الحاكمة . وزكى إثارة هذا التساؤل ، ان تنظيم الضباط الأحرار كان تكون من مجموعات شتى . وكان ثمة مجموعات أخرى أقل ارتباطاً به ، أو اتصلت به عن طريق فرد أو أفراد قلائل ، وهى ترى فى نفسها جدارة المساهمة فى اتخاذ القرارات . لذلك وجدت خمائر يمكن أن تتسع وتتحرك ، اما لتتحدى محاولات أو احتمالات هيمنة القيادة على السلطة من دونهم أو لتعمل على أن يتحول الجيش كله إلى المؤسسة السياسية المرجوة ، وأن تصاغ له القنوات التى تمكنه من أداء هذه الوظيفة ، أو بالأقل أن يصير جماعة ضاغطة منظمة [١٥]. وجرى هذا الصراع متواكبا ومتأثرا بحركة الصراع بين السلطة الجديدة والحركة الحربية .

يضاف إلى ذلك ، أنه لم يكن لتنظيم الضباط الأحرار خريطة تنظيمية ، ترسم الأبنية ومستويات العمل والعضوية ،

وتحدد الاختصاصات وطريق اختيار القيادات . لم يظهر من الناحية التنظيمية الا الهيئة التأسيسية قبل الثورة ، ثم قيادات الثورة التى ما لبثت أن اتخذت اسم « مجلس قيادة الثورة » ، وتتخذ القرارات فيها بالأغلبية . لذلك وجد كثير من أعضاء التنظيم، إما يرتبطون بواحد من قيادة الحركة ، أو يرتبطون بعبد الناصر نفسه ، فيكتسبون بهذه الصلة وجودهم السياسى النشيط . ووجد البعض نفسه فى وضع ، لم يكونوا فيه مجرد ضباط بالجيش ، ولا هم فى القيادة ذات الاسهام المباشر فى رسم السياسات ، ولا هم على قرار من أوضاعهم الجديدة .

فى هذا المناخ ظهرت حركتا سلاح المدفعية وسلاح الفرسان . بدأ يظهر تيار معارض لقيادة الثورة فى سلاح المدفعية ، خلال الشهور الأولى لقيامها . ويحكى محمد أبو الفضل الجيزاوى أن اجتماعات الضباط الأحرار فى السلاح استمرت بعد الثورة تناقش مواقف القيادة ، واشتد نقد تصرفات عدد من أعضاء مجلس القيادة ، وطبعوا منشورا ينتقد هذه التصرفات « والبعض واصل الاجتماعات مطالباً بتكوين قيادة جديدة عن طريق انتخاب حر من الضباط ... وانتهى الأمر إلى اعتقال هؤلاء الضباط يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ » (١٦) .

وكان عبد الناصر يلتقى بضباط كل سلاح لقاء شبه دورى ،

ويواجه كثيراً من الاقتراحات والانتقـادات التى توجه للبعض ، ويكشف ذلك عن رغبـة الجيش والضـباط فى المسـاهمـة فى الحـكم ، وبدأت لقاءات بين ضباط المدفعية ذوى النشاط الواضح وبين زملائهم فى سلاح الفرسان والمشاة « وأخذوا يتحدثون عن جمعية عمومية للضباط الأحرار تعرض عليها القرارات الكبيرة التى تتعلق بالبلاد ، حتى لا ينفرد عشرة أو أكثر من الصف الأول باصدار هذه القرارات ... وظهر تيار من هؤلاء الضباط ينادون بضرورة اجراء انتخاب لمجلس قيادة الثورة »[١٧] واقترح بعضهم أن يشمل مجلس القيادة أعضاء دائمين وآخرين منتخبين . كما طالب البعض بأن يكون مجلس ادارة نادى الضباط ، الذى كان حله الملك ، هو الممثل المنتخب لحركة ضباط الجيش .

ويحكى ضباط الفرسان [١٨] ، أن أعضاء اللجنة التأسيسية فى سلاحهم تقدموا بطلب الى القائد العام محمد نجيب فى ١٧ أغسطس ١٩٥٢ ، لتنظيم هيئة الضباط الأحرار ، وتكوين رئاسة لها بالانتخاب من مندوبى الأسلحة « على أن تعتبر هذه الهيئة فى مجموعها كبرلمان » فلم تستجب قيادة الثورة ، وما لبث أن صدر قرار بالغاء تنظيم الضباط الأحرار ، لأنه استنفد أغراضه ، وأدرك الضباط أنهم يبعدون عن « مهامهم الثورية » ، فتجمعوا وازداد تمسكهم بتنظيمهم ، ونشط بعضهم يستنقذ التنظيم ، وتكوين

لجان منهم بطريق الانتخاب وانشاء لجان جديدة ، وذلك فى كل من أسلحة المدفعية والفرسان والمشاة . وسميت اللجان المركزية للأسلحة . ولما أبلغت القيادة بذلك ، نقلت بعض موجهى الحركة خارج أسلحتهم الى وحدات غير مقاتلة .

وفى هذه الظروف قبض على البعض ، وأودعوا سجن الأجانب فى ١٥ يناير ١٩٥٣ ، فتجمع حوالى أربعمائة ضابط فى ميس المدفعية مقررين الاعتصام حتى يفرج عن زملائهم . وقبض على حسنى الدمنهورى من سلاح المشاة ، وصدرت ضده وضد معارضين آخرين أحكام مختلفة ، « فكان اعتقال ضباط المدفعية والتحقيق معهم ومحاكمتهم بواسطة أعضاء المجلس (مجلس قيادة الثورة) هو كلمة النهاية فى وجود تنظيم الضباط الأحرار » (١٩) . وأعلن فى ذلك الوقت رسمياً عن قيام مجلس قيادة الثورة ، فى الوقت الذى حل فيه تنظيم الضباط الأحرار .

شهر يناير ١٩٥٣ ، بعد نحو ستة أشهر من قيام الثورة ، شهد حملة اعتقالات بين الساسة المدنيين وقراراً بحل الأحزاب ، كما شهد اعتقالاً ومحاكمة لبعض الضباط من المدفعية أساساً وحلاً للضباط الأحرار كتنظيم ، وفى المقابل أعلن رسميا عن قيام مجلس قيادة الثورة . وكما أن حملة الاعتقالات وقرار حل الأحزاب لم يقض عمليا على الأحزاب فى هذا الوقت المبكر ، فان حملة اعتقالات الضباط المعارضين وحل التنظيم العسكرى لم يقض

تمـــاماً على المعــارضــة بالجيش . وبقـيت حـركات الصـراع فى المجـالين ، حـتى حـسم الأمـر فى المجـالين أيضـاً ، بين مــارس وأكتوبر ١٩٥٤ . وبالنسبة للجيش خاصة ، فقد تصاعدت حـركة المعارضة بداخله فى سلاح الفرسان فى مارس ١٩٥٤ ، متواكبة مع تصاعد حركة الصراع الحزبى ضد قيادة الثورة . وصـفيت الحركتان فى أوقات متقاربة .

ويحكى صلاح نصر « بدأت عمليات التصـفيات ، ثم تلتها فى الخط الثـانى من الثـورة . بدأ هذا منذ عـام ١٩٥٤ ، حـينمـا طلب منى بواسطة جمـال عـبد النـاصر وصـلاح سـالم أن أجـمع كبـار الضـباط الأحـرار فى الجيش لمناقشة إبعاد الضـباط الأحـرار من الجيش إلى الحياة المدنية . وفعلاً تم هذا . فاجتمعت بحوالى اثنى عشر ضـابطاً هـم ممثلو الأسلحة ... وقـد أحـدث هذا صـدمـة فى نفوس كثـير منهم ، وأبدى بعضـهم إحساساً بأن مـجلس الثورة يريد التـخلص منهم ، ووافق البـعض ... ولكن هذا المخطط ابتـدأ يسير وئيداً بعد ذلك ، وتم التخلص من الضـباط الأحـرار على فترة طويلة » ثم ذكر أن كان من نتيجة ذلك ، مع انقسام مجلس الثورة، أن التف بعض الدخلاء الجدد حول بعض المسئولين ، مما تكونت به شلل ، وقام صراع بين هذه الشلل وتيارات خفية ، مما أدى إلى كارثة كبرى فى نهاية عام ١٩٦٧ »[٢٠]

لا شك أنه بقى كثير من الضباط الأحرار يشكلون عناصر فى الحكم الجديد . ولكن الحادث أن التنظيم نفسه قد إنتهى ، وتعدلت الصيغة التنظيمية ، من علاقة إنتماء مشترك سياسى واحد ، إلى علاقة رئاسة بمرءوسين فى إطار الهيكل العام لنظام الدولة الجديد . وقد يلحظ القارىء هنا أن تنظيماً سياسياً قام بالاستيلاء على السلطة . وما إن تمكنت القيادة من ذلك حتى حلت التنظيم ، الأمر الذى قد يثير الدهشة ، ولكن ما تلزم ملاحظته هنا أيضاً ، أن تنظيم الضباط الأحرار ، وإن جمع عناصره على أساس سياسى وقام بعملية سياسية بالغة الأهمية ، فقد كان بمنأى عن صبغة الأحزاب السياسية ، من حيث طبيعته العسكرية ، وضمور جوانبه التنظيمية واضطرابها ، وتفكك روابطه الفكرية وأساليبه السياسية ، ومع توجهه الوطنى الاصلاحى العام ، فلم تَتُمُ له من المكنات السياسية الا ما يستطيع به استثمار وضعه العسكرى فى الوصول إلى السلطة ، ولا كان فى قدراته التنظيمية ما يحيله إلى مؤسسة حاكمة . فهو كتنظيم كان محكوماً عليه بالزوال عند انهائه مهمته .

ويلحظ من الوقائع السابقة ، ان نشاط الضباط المعارض لقيادة الثورة ، لم يكن يرتكن إلى رؤية تنظيمية ذات ملامح واضحة . وقد طالب البعض بنظام حزبى ديمقراطى ، وهذا مطلب يجاوز الوجود التنظيمى السياسى داخل المؤسسة العسكرية.

وطالب البعض بتنظيم الجيش بوحداته وأسلحته فى صورة سياسية ، وتشكيل جمعية عمومية تمثل أسلحة الجيش وتنتخب القيادة . وهذا الاقتراح كان من شأنه أن يذيب الضباط الاحرار « كتنظيم » فى الوعاء العام للمؤسسة العسكرية ومن شأنه أيضاً أن يحيل الجيش المحارب كله إلى مؤسسة حكم سياسية ، كما أن أسلوب الانتخاب لا مناص مؤثر فى خاصة الانضباط الرئاسى اللازمة للجيش النظامى والانتخاب المطلوب هنا لا يفيد أن الجماعة تحكم نفسها بنفسها بأسلوب نيابى ، لأن الجماعة المحكومة هى الأمة جمعاء ، بينما الصفة التمثيلية لا تجاوز ضباط الجيش . والأمر فى النهاية لا يفيد الا ان طائفة محدودة من المهنيين حملة السلاح ترغب فى وضع نظام خاص للتصعيد بداخلها إلى مصاف قيادة الأمة كلها .

ومن جهة أخرى ، لم يكن تنظيم الضباط الأحرار ، بقوته الذاتية وامكاناته السياسية ، هو من حسم المواجهة بين النظام الجديد وقوى الحركة الحزبية فى مصر . انما كان جهاز الدولة المصرية كلها ، بثقله الادارى والتنفيذى المعروف ، هو من قام بهذا الأمر ، تحت هيمنة قيادة الثورة . وإن القوة المهيمنة لهذا الجهاز ، لم يكن فى مقدور الضباط الأحرار بوصفهم التنظيمى أن يستعصوا عليه . لذلك كان صراع القيادة مع المعارضة داخل الجيش ، صراعاً لم تستخدم فيه الأساليب الحزبية والتنظيمية ،

إنما استخدمت فيه أدوات الدولة ووسائلها إلى حد الاعتقال والمحاكمة والسجن .

لذلك يلحظ أن دعاة « التنظيم السياسي للجيش » ظهروا بمطلبهم هذا في أواخر ١٩٥٢ وأوائل ١٩٥٣ . ثم ذوت دعوتهم بعد ضربها ، وغلب على حركة سلاح الفرسان في ١٩٥٤ المطالبة بالحكم الدستوري النيابي العام . والمهم أن حركة المعارضة داخل الجيش ، صفيت مع تصفية حركة المعارضة المنظمة خارج الجيش ، الحركة الحزبية العامة . وهذا التواكب في التصاعد ، وفي الاحتدام وفي المصير ، تنبيء عن وجه ارتباط ، وإن كان ارتباطاً غير تنظيمي ، أساسه المناخ السياسي العام .

***

بقيت الدائرة الصغرى وهي مجلس قيادة الثورة نفسه . تشكل من أحد عشر عضواً ، هم أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار ، فضلا عمن انضم اليها عشية الثورة ، ممن ساهموا بجهد كبير ليلة ٢٣ يوليه . ورأس مجلس القيادة محمد نجيب ، وفيه عبد الناصر رئيس اللجنة التأسيسية . ولم يستطع استنباط أسلوب تنظيمي محدد لتشكيل اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار ، ولا لانضمام الأعضاء لمجلس القيادة من بعد . ويبدو أنه كان يتم الأمر في مناسبته السياسية والتاريخية ، بنوع من

التراضى والقبول العام أو عدم الممانعة ، فى كل حالة بعينها . هكذا دخل أنور السادات فى اللجنة التأسيسية مباشرة ، ولم يكن من قبل من الضباط الأحرار عند تكوينه فى ١٩٤٩ . ،هكذا انضم عبد المنعم أمين فى القيادة مباشرة عشية الثورة ، وهكذا خرج عبد المنعم عبد الرؤوف قبيل الثورة . لم يظهر أن وجد أسلوب لائحى ، مكتوب أو عرفى ، اطرد اتباعه . ولا تشكل هذه الظاهرة فى ذاتها عيباً ، لأن حجم التنظيم كان محدوداً ، بحيث يمكن أن تحل الأوضاع الشخصية محل الأطر التنظيمية . كما أن بداية تكوينه لم تكن تسمح بتبلور هذه الأطر . ولكن المهم هو ما نتج عن هذا الوضع من نتائج . وقد سبقت الاشارة إلى أن ملامح القيادة الفردية للتنظيم ، قد وضحت خاصة فى الأيام القليلة السابقة على ليلة ٢٣ يوليه .

وكان يصعب فى خضم الصراعات والمشاكل التى واجهتها الثورة من بعد ، أن يتولد داخل مجلس القيادة تقليد يتعلق بضمان اطراد القيادة الجماعية ، أو ترسخ معه جذورها . والحال أن أعضاء القيادة وإن أتوا من أسلحة متعددة بالجيش ، فلم يكن ذلك نتيجة تمثيل تنظيمى لهم . وكان ما يمسك بهم كجماعة ذات كيان محدد ، هو فى الأساس ترابطهم فى عملية سياسية واحدة ، هى حركة ٢٣ يوليه وما تلاها من انجازات وطنية واصلاحية هيكلية ،

ثم ما واجهوه مجتمعين من صراعات شتى مع القوى المناوئة للثورة من ناحية ، ومع الحركة الحزبية من ناحية أخرى .

كان الضباط الأحرار تنظيما محدوداً من حيث العدد ، ومن حيث امكانات النشاط على نطاق المجتمع ، وكانت الدولة التى سيطر عليها التنظيم مع قوتها التنفيذية التقليدية لا تزال تحتاج لاجراءات شتى إحكاماً للسيطرة عليها واسلاساً لقيادها . سيما أن للثورة أهدافاً اجتماعية ووطنية ؛ أعلنت عنها ، وشرعت فى انجازها منذ الأيام الأولى ؛ فضلاً عن ضمان اطراد العمل الادارى اليومى فى صورته اليومية الرتيبة . وكل ذلك يحتاج إلى هيمنة على أجهزة الادارة والتنفيذ ، وإلى تعبئة للرأى العام وتجييش له ومقاومة القوى الاجتماعية المناهضة للثورة ، والتربص بما عسى أن يصنع الانجليز بجيش الاحتلال وبنفوذهم السياسى غير الخافى . فى مثل هذه الظروف لا بديل عن الوظيفة الحزبية . ومن هنا قامت المعضلة بين الامكانات التنظيمية المحدودة ، وبين المتطلبات الواسعة للموقف الحرج . سيما مع المواجهة الحاسمة التى حدثت مع النظام الحزبى كله .

فى هذه الظروف ، وحلاً لهذه المعضلة لم يكن هناك بديل عن الزعامة الفردية . والزعامة الفردية تنمو حتماً بقدر ضعف الروابط التنظيمية ، وحيث لا تكون هذه الروابط قادرة على التحريك

المطلوب الذى يتناسب مع المهام المطروحة ، أو حيث تقصر هذه الروابط عن الاستيعاب المنظم للحركة الشعبية ، وتقصر عن توجيهها الوجهة التى تتفق مع الأهداف السياسية المرتقبة . هذه الزعامية التى تفتّقت عنها الحاجة السياسية فى ظروف الضعف التنظيمى ، ما تلبث أن تقوى على حساب الروابط التنظيمية القائمة ، فتزداد هامة الزعيم طولاً ، وتزداد روابط التنظيم ضعفاً ، وتتغلب شخصية الزعيم فى موازين العمل والنشاط الداخلية فى التنظيم .

فى هذا السياق بدت قدرتان زعاميتان ، زعامة محمد نجيب الذى وضعه الضباط الأحرار على رأس تنظيمهم عشية الثورة ، وأكسبته المنجزات الأولى للثورة تأييداً شعبياً واضحاً . وزعامة جمال عبد الناصر الرئيس الفعلى للجنة التأسيسية للضباط الأحرار ، والمحرك الأول لحركة ٢٣ يوليه والذى استمرت علاقاته الوثيقة بالضباط ، سواء فى قيادة الثورة أو بين الضباط الأحرار ، وقد أقصى محمد نجيب مع هزيمة الحركة الحزبية فى مواجهة قيادة الثورة ، وتم ذلك فى ١٩٥٤ .

وإن مطالعة وقائع الثورة خلال عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، يكشف عن ازدياد السلطة الفردية لجمال عبد الناصر ، مع تقدم انتصار مجلس الثورة على معارضيه من الاحزاب المختلفة . ومع أن

الغالبية الغالبة فى مجلس قيادة الثورة وقفوا مع عبد الناصر منذ نهايات ١٩٥٢ فى مواجهة الحركة الحزبية (باستثناء يوسف صديق وخالد محيى الدين) ، وكان بعضهم كالبغدادى أكثر حدة من عبد الناصر فى هذه المواجهة ، فإن دور هذه الغالبية كان يضعف ويتردى داخل المجلس ، بقدر ما كانوا يقوون ويتغلبون على الحركة الحزبية خارج المجلس . وإن غلاة المخاصمين للحركة الحزبية داخل مجلس القيادة ، كان ينتظرهم مصير خصمهم نفسه ، ضعفاً بضعف وتردياً بتردّ وتصفية بتصفية . لقد بقوا فى مجلس القيادة ، ولكن أعنة السلطة أفلتت من المجلس بوصفه التنظيمى إلى رئاسة المجلس بوصفها الزعامى ، وضعف دور أعضاء المجلس كمشاركين فى صنع القرار .

وبقدر ما تكون المشاركة صفة ديمقراطية ، فإنه يستحيل بطبيعة الحال ، ايجاد نوع من الديمقراطية يقتصر على عشرة أعضاء فى مجلس القيادة . كما يستحيل ايجاد قيادة جماعية بغير أن تتوافر لها الصفة التمثيلية ، هبوطاً إلى مجمل الرأى العام السياسى الفعال .

ويبدو من مطالعة مذكرات البغدادى ، أن مجلس القيادة كان يشيع فيه مفهوم شارد عن الديمقراطية داخل المجلس . ويظهر ذلك فى مناسبتين ، اذ اجتمع المجلس غداة عزل الملك لبحث نظام

الحكم المقبل ، ووقفت الغالبية ضد النظام النيابى ، ووقفت الأقلية مع هذا النظـام وفيها جمـال عبد النـاصر ، فتنحى عبد الناصر عن حضور جلسات المجلس حتي عدل المجلس عن قراره . ويذكر البغـدادى ان هذا كـان طعنـة لمبدأ القـيـادة الجمـاعـيـة (٢١) . وأسـاس الشـرود هنا ، لا ان عـبـد النـاصـر الجـأ المجلس على الرجـوع فى قـرار ، ولكنه في الأسـاس يتـعلق بمضـمـون القـرار المجـافي للديمقـراطية ، ومفـارقـة هذا المضـمـون لأسلوب اتخـاذ القرار . والمناسبة الثانية جاءت في أزمة مـارس ١٩٥٤ ، عندما قرر المجلس كله مد فترة الإنتقـال باستثناء خالد محيى الدين الذى عارض القرار متمسكاً بإعادة الحياة النيابية ، فأعفى خالد محيى الدين من عـضـوية المجـلس حـرصـاً على أن يكون صـدور القـرار بالاجماع (٢٢) . والاجمـاع هنا لا يعنى محـاولة اقناع الأقلـيـة أو مراعاة موقـفـهـا ، ولكنه يعنى التـخلص منها واستـبـعـادها . فـهو اجماع مانع وليس اجماعاً مستوعباً ، وهو يفقد وظيفته الجامعة .

والحادث انه على مدى هذه الفـترة الزمنية ، نما انفراد عـبد الناصر بالسلطة ، عبر ثلاثة تواريخ ، ففى ١٩ يناير ١٩٥٣ أعلن مجلس القيادة تعيين عبد الناصر نائباً لرئيسه ، فى الفترة نفسها التى حُلتّ فيها الأحزاب وضربت حركة سلاح المدفعية . ومع اعلان الجمهورية فى ١٨ يونيه ، صار عبد الناصر وزيراً للداخلية محل

سليمان حافظ ، وعبد الحكيم قائداً عاماً للجيش بدلا من محمد نجيب . وصار محمد نجيب رئيساً للجمهورية ، وقيل انه رئيس لجمهورية برلمانية ، بمعنى ان ليست له سلطات رئاسية ، وذلك رغم عدم وجود برلمان . وعين بعض اعضاء مجلس القيادة وزراء ، كالبغدادى وزيراً للحربية (كانت السلطة فى الجيش من قبل الثورة فى يد القائد العام دون وزير الحربية) ، وصلاح سالم وزيراً للارشاد . وفى نفس الوقت أبعد اعضاء مجلس القيادة عن وحداتهم بالجيش .

والتاريخ الثالث جاء مع احتدام الأزمة السياسية فى فبراير ومارس ١٩٥٤ ، ووقائع مجلس القيادة تكشف عن أن المجلس كان على شفا التفكك . ومطالعة ما ذكره البغدادى عن اجتماعات المجلس وقتها واختلافات الأعضاء واقتراحاتهم المتناثرة تؤكد ذلك . وكان عبد الناصر هو المحرك الفعلى للأحداث ، بالاتصال المباشر بأجهزة التنفيذ ، وطلب من المجلس تفويضه فى التصرف فى مواجهة الأحداث السريعة ، وكان يتخذ من الإجراءات ما لا يعلم عنه الأعضاء إلا مؤخراً ، وغالبهم كان يصوت فى المجلس فى جانبه : وشاعت فى الأعضاء حالة من السأم والملل وشاعت روح الانقسام والرغبة فى الانسحاب ، ويذكر البغدادى « لقد أصبح المجلس بذلك هو جمال عبد الناصر » (٢٣) .

وما كان للمجلس أن يستبقى قوة ذاتية له فى مواجهة رئاسته الفردية ، وهو نفسه يقف ضد حركة التمثيل الشعبى عامة . ولم يكن أمامه بعد تصفية تنظيم الضباط ، ومع معركته ضد الحركة الحزبية برمتها ، لم يعد ثمة وجود لأية قاعدة يمكن بها قيام قيادة جماعية . فلم يعد أمام المجلس إلا أن يتفكك أو أن يقبل أعضاؤه الانضواء تحت قيادة فردية ، وهى القيادة التى استطاعت أن تجمع عناصر التحريك السياسى والتنفيذى ، وهيمنت باسم المجلس على أجهزة الدولة ، وأثبتت جدارتها فى مواجهة الأحداث وسعة حيلتها .

وهكذا انحسم فى عام ١٩٥٤ ، وضع النظام عبر الدوائر الثلاث المشار إليها أسقطت الحزبية ، ومع سقوطها لم يعد هناك بديل عن ظهور الزعامة الفردية ، للدولة وللنظام وللثورة .

***

إنبنت هياكل نظام ٢٣ يوليه ، ركناً ركناً خلال الفترة الأولى للثورة . وجرى هذا البناء من خلال المعارك السياسية التى خاضها النظام ، سواء بالنسبة للجماعات السياسية المختلفة حسبما سلفت الإشارة ، أو بالنسبة لما شرع فى تحقيقه من منجزات سياسية واجتماعية ، وفقاً للتوجه العام لهذه الثورة ،. وتمثل هذا التوجه العام فى عدد من المطالب السياسية

والاجتماعية الشعبية ، الذى تبلور فى السنوات القليلة السابقة على ٢٣ يوليه . فبدأ النظام الجديد يتخذ خطوات تحقيقه هدفاً هدفاً . ومع اتخاذ الفعل ومواجهة ردود الفعل ، بدأت تتبلور أساليب الثورة فى الإمساك بقياد الدولة ، وبدأت تتبنى أجهزتها ومؤسساتها ، وتراكمت أدوات بناء هذه الأجهزة تدريجاً ، وبمناسبة كل فعل وما تلاه من ردود ، وكل حدث وما أسفر عنه من خبرة تطبيقية . لذلك جاز تتبع أهم ما بدأت بإنجازه الثورة ، منظوراً فى ذلك ، لا إلى الإجراء المتخذ من حيث مضمونه السياسى والاجتماعى ، ولكن من حيث ما يفيد موضوع الدراسة ، وهو الملامح العامة للأبنية التنظيمية . وكان الإصلاح الزراعى أول هذه الإجراءات المهمة ، فلزم البدء به فى بيان الخبرة التنظيمية التى ترتبت على إصداره وتنفيذه .

صدر الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، فحدد ملكية الأرض الزراعية بمائتى فدان للفرد ، وأجاز التصرف فى خمسين فداناً أخرى للولد الواحد بما لا يزيد عن مائة فدان للأولاد جميعاً . وأوجب أن تستولى الحكومة على الأرض الزائدة خلال خمس سنوات ، ثم توزع على صغار الفلاحين قطعاً بين فدانين وخمسة ، وأن يكون الاستيلاء لقاء تعويض يقدر بسبعين مثل الضريبة المفروضة على الأرض ، تؤدى أقساطاً على ثلاثين سنة بفائدة ٣ ٪ سنوياً ، وتوزع على الفلاحين بثمن وبأقساط تماثل

تقريبا قدر التعويض وأقساطه . ونظم العلاقة بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية بتحديد أجرة الفدان بما لا يجاوز سبعة أمثال الضريبة المفروضةعليه ، وأوصى بإقامة جمعيات تعاونية من المنتفعين بالأرض الموزعة ، لتلافي سوءات تفتت الملكية الزراعية .

كان إنفاذ هذه الإجراءات يقتضى جهازاً تتوافر له صلاحية التطبيق ومواجهة المشاكل التفصيلية الكثيرة المتوقعة وغير المتوقعة ، والإشراف على حسن أعمال هذه الإجراءات وضمان نفاذها . ولم يكن لنظام ٢٣ يوليه النواة التنظيمية الشعبية التى تمكن من بلورة جهاز شعبى ثورى يقوم بهذه العمليات ، وينتشر فى القرى والنجوع ، ينجز المهام بالسرعة والبصر السياسى والحس الواقعى المباشر . ولا كان فى مقدور النظام الجديد أن يستند فقط إلى جهاز الإدارة القائم بوزارته ومصالحه ، لأن خريطة توزيع السلطات بداخله لم تكن معدة للقيام بإجراءات على هذا المستوى غير التقليدى ، ولا لمواجهة ما ينشأ عن ذلك من مشاكل جديدة تماماً عليه .

اتخذت قيادة الثورة السبيل المتاح ، وهو أن تنشىء جهازاً تنفيذياً جديداً خاصاً بهذا المشروع ، اختارت العاملين به من الجهاز التقليدى ، ولكنها أقامت الجهاز الجديد متميزاً بهيكله ، وما لبثت أن منحته من الصلاحيات ما يجاوز ما كانت تعرفه وقتها المصالح والإدارات والوزارات المختلفة . كان أول تشكيل للجنة

العليـا للإصــلاح الزراعى أشـبـه بمجلس إدارة يتكون تكويناً مـختلطا ، من بعض كبار الموظفين اختيروا بحكم مناصبهم على رأس أجهزة إدارية متعددة ، لتيسير نشاط اللجنة بمعاونة تلك الأجهزة لها ، ومن بعض الشخصيات العامة من خارج الجهاز الإدارى للدولة ، وكـانت المهـمـة الأولى للجنة العليـا ، مـحـدودة بالإشراف على عمليات الاستيلاء والتوزيع للأرض التى تجريها لجان فرعية ، وموقوتة بهذه المهمة .

ولكن قـانون الإصـلاح الزراعى كـان إجـراء ثورياً ، ذا صلة مباشـرة بجوهر المشكلة الاجتماعـية القائمـة وقتها ، وذا تأثير حاسم على النفوذ السياسى لكبار ملاك الأراضى ، بما لهم من روابط سياسية وهيمنة اقتصادية اجتماعية . وقد ظهر فى بدايات تنفيذه مفارقات واضحـة بين كفاءة أعماله وبين الهيكل القانونى التشريعى القائم الممتد فى الممارسات التفصيلية اليومية . وسرعان ما ظهرت ضرورة تخويل الهيئة التنفيذية للقانون من الصلاحيات ، ما يجاوز حدود المهمة التنفيذية المنوطة بها . فصدر بعد أقل من شهرين فى ٣ نوفمبر قانون يخول اللجنة العليا للإصلاح الزراعى تفسير أحكام القانون ، وأن تعتبر تفسيراتها تفسيرات تشريعية ملزمة : تنشر فى الجريدة الرسمية كشأن القوانين (القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٢) . وبهذا ضمت اللجنة

إلى وظيفتها التنفيذية وظيفة شبه تشريعية . لأن الأصل الدستورى فى التفسير التشريعى الملزم أن يصدر من السلطة التشريعية . ومارست اللجنة هذه الوظيفة في عدد كبير من القرارات الهامة ، وهيمنت بهذه الوظيفة على نشاط الجهات الأخرى ، سواء جهات القضاء أو مؤسسات الدولة والأفراد ، وألزمتهم جميعاً بوجهة نظرها فى تفسير القانون .

ومن جهة ثانية ، كان لابد للجنة لتضمن تحقيق أهداف القانون بالسرعة والحسم اللازمين ، أن تهيمن على الوظيفة القضائية . فأضيفت للقانون فى ٩ مارس ١٩٥٣ مادة جديدة ، نشأت بها لجنة قضائية تختص بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين ملاك الأرض والحكومة حول تطبيق القانون ، وشكلت اللجنة القضائية تشكيلاً مختلطاً من بعض رجال القضاء وبعض الخبراء من موظفى الحكومة . ثم جرى تعديل آخر للقانون فى ٧ أبريل ١٩٥٣ يمنع المحاكم العادية ، سواء المدنية أو الإدارية ، من النظر فى المنازعات الخاصة بملكية الأرض المستولى عليها . والمهم فى ذلك أن هذا التعديل خول اللجنة العليا سلطة اعتماد أو عدم اعتماد قرارات اللجنة القضائية ، ومنعت المحاكم العادية من التعرض للقرارات النهائية التى تصدرها اللجنة العليا ، فضمت اللجنة العليا بذلك صلاحية قضائية ، ضمتها إلى صلاحيتها التنفيذية الأولى وصلاحيتها التشريعية الثانية . وجمعت فى يديها بشكل

نسبى جماع سلطات الدولة إزاء تطبيق مشروع الإصلاح الزراعى ثم صدر القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ ، ثم القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ ، واللذان أدخلا المنازعات المتعلقة بالتوزيع فى اختصاص اللجنة القضائية .

وإذا كان تجمع هذه السلطات فى يد جهاز واحد ، مما استوجبه تنفيذ إجراء جديد غير تقليدى ، لم يظهر أن فى مكنة الأجهزة التنفيذية تنفيذه على النحو المطلوب ، فإن هذا التجمع كان المثل المصغر للصورة التى صيغت على رسمها الدولة كلها ، فى عهد التغيرات السياسية والاجتماعية التى عرفتها مصر منذ ١٩٥٢ .

ومن جهة ثالثة ، صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ ، تضمن إضافة وظيفة جديدة للجنة العليا للإصلاح الزراعى . إذ أضافت إليها إدارة الأراضى المستولى عليها حتى يتم توزيعها ، وخولتها الاشتراك فى توجيه الجمعيات التعاونية والإشراف عليها والمساهمة فى رفع المستوى الثقافى والصحى وغيرها بالنسبة للفلاحين . وبهذا جمعت اللجنة العليا إلى وظائف السلطة السابقة وظيفة ذات طابع شعبى ، بحسبان أن تكوين الجمعيات التعاونية والإشراف عليها هو من وظائف الحركات الشعبية ومؤسساتها . فضمت هذه الوظيفة الشعبية إلى ما جمعت من وظائف الدولة ، فى حدود مشروع الإصلاح الزراعى . وأعيد تشكيل اللجنة العليا

بالقانون ٣٣٢ لسنة ١٩٥٦ إلى تشكيل يرجح فيه عدد الموظفين من أعضائها عدد الشخصيات العامة ، ثم بالقانون ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ صارت ذات تشكيل وحيد من كبار الموظفين وحدهم ، واستبقت كل الصلاحيات السابقة .

ومن هذا العرض التحليلى لواحدة من أول المؤسسات التى أنشأتها ثورة ٢٣ يوليه ومن أهمها ، تظهر الخبرة التنظيمية التى بدأت تتبلور لدى قادة الثورة ، من خلال ما شرعت الثورة فى تنفيذه من إجراءات ، وفقاً لتوجهها الاجتماعى والسياسى ، ومن خلال ما واجهت من مشكلات ، وما استجابت له عبر سلسلة ردود الأفعال التى ترتبت على هذه التوجهات ، وذلك كله فى حدود الإمكانات السياسية والتنظيمية المتاحة لها ، وفى إطار الخيارات التى سلكت إليها تباعاً .

وإجمالاً ، فقد تحصلت هذه الخبرة أو المثل التنظيمى فى أمرين ، أحدهما اقتضته طبيعة الإجراء الثورى ، الذى كان يتجه فى تنفيذه وفى حل مشاكل التنفيذ ، إلى عكس ما كان يتجه إليه الهيكل التشريعى والتنظيمى القائم من قبل الثورة ، وكان يقوم بعمليات تغيير تستوجب قدراً من المركزية فى النظر والتقرير والتنفيذ ، وثانى الأمرين ، هو عجز الجهاز التنظيمى للثورة ، عن أن ينظم المقدار المناسب والمفيد من الإسهام الشعبى فى عمليات التنفيذ للأهداف المطلوبة ، مما كان من شأنه أن يسهم فى حل

الكثير من مشاكل التنفيذ على الطبيعة وفى موقع قيام المشكلة ، ومما كان يمكن من المساهمة فى بناء أجهزة تعاونية شعبية بنمط يغاير السيطرة المكتبية المعزولة التى حدثت ، ويبتعد بهذه الحركة التعاونية عن مجال سيطرة أجهزة الإدارة . وبهذا النقص ، جرى تنفيذ أكثر القوانين شعبيـة ، وجـرى تنظيم أكثر الهيئات شعبية (الحركة التعاونية) دون مشاركة شعبية منظمة ، واستوعبت الوظيفة الشعبية فى النشاط الإدارى للأجهزة المكتبية .

***

تنقلنا هذه النقطة إلى المسألة الثانية فى أسلوب ثورة ٢٣ يوليه فى تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية . وهى المسألة الوطنية ، وهى الثانية لا من حيث أهميتها ، ولكن من حيث التسلسل الزمنى لاتخاذ الإجراءات . والحاصل أن قيادة الثورة ، لم تلجأ للمفاوضة مع الانجليز حول جلاء قواتهم عن مصر ، فى إطار ما كان يسمى خلال العشرينات والثلاثينات بالكفاح السلمى المشروع ، إنما أضافت إلى أسلوب المفاوضة ، التلويح باستخدام السلاح ، على صورة شبيهة بما كانت تفتقت عنه نداءات الحركة الوطنية فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ وما شرعت فيه الفصائل الشعبية بعد إلغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، ثم توقفت بحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢

ولكن المكون الأساسى لحركة الكفاح المسلح على يدى قيادة ٢٣ يوليه تغير من نظام الكتائب التى تنظمه وتشرف عليها بعض التنظيمات الحزبية الشعبية ، وتجند فيها المتطوعين وتدربهم ، إلى نظام قيام متطوعين من ضباط الجيش خاصة ، وممن تشكل منهم وأشرف عليهم جهاز المخابرات الجديد الناشىء . وأن قيام هؤلاء بالمساهمة فى الكفاح المسلح يمثل أسلوباً أكثر جدوى وأرقى فاعلية ، لسابق تدريبهم على أساليب العمل العسكرى . ويعزز هذه الجدوى والفاعلية ، مساهمة الدولة فى هذه العمليات ، من حيث العناصر البشرية والإمكانات المادية وأساليب التخابر على القوات البريطانية وطرق الحصار الاقتصادى لمعسكرات الانجليز ، وغير ذلك .

على أنه من جانب آخر ، فقد كان ثمة حرص من جانب قيادة الثورة على أن تستبعد من هذا النشاط الوطنى ، سائر العناصر الحزبية ، بما جعل أجهزة الدولة تستوعب حركة الكفاح الوطنى ، من حيث هى حركة تطوع شعبى تحشد الجماهير وتنظمها . ويشير كمال رفعت الى أن الثورة كونت جهاز المخابرات واعتمدت عليه « فى حربها التحريرية » ، وان كانت نواة هذا الجهاز من ضباط الجهاز القديم ، ومن الفدائيين الذين ارتبط نشاطهم من قبل بنشاط الضباط الأحرار . ويقول « أذكر أن مهمة جمع سلاح

الفدائيين فى القتال (السلاح الذى كان لدى فدائيى ١٩٥١) كانت احدى المهام التى أوكلتها الىّ قيادة الثورة . وقد استطعت بحكم صلتى ببعضهم خلال معركة القنال (١٩٥١) أن أحصل على السلاح الذى كان لديهم ، أما البعض الآخر الذى لم أكن أعرفه ، فقد تقدم وحده ليسلم السلاح المخزون عنده » ، وذكر عديدا من الأسماء التى قامت بحركة الكفاح المسلح بعد الثورة ، وكلها من أسماء الضباط الذين يعملون فى المخابرات العامة ، وبعضهم من المدنيين الذين تعاونوا معهم ، وجميعهم يعمل تحت قيادة زكريا محيى الدين المشرف على كل أجهزة الأمن وقتها ، الداخلية والمخابرات والمخابرات الحربية (٢٤) .

وأياً كان الدور الذى قامت به حركة الفدائيين فى عامى ١٩٥٣، ١٩٥٤ ، بمراعاة ما يذكره كمال رفعت من أن حركة فدائيى ١٩٥١ لم تكن تقل قوة عنها (٢٥) ، فقد أسهمت الحركة الأخيرة فى عقد اتفاقية الجلاء المبرمة فى سنة ١٩٥٤ . والمهم هنا ، انه رغم العديد من الخطابات الرسمية والتصريحات الموجهة للشعب وقتها ، بأن طريق حمل السلاح مفتوح أمام الجماهير للتطوع لمقاومة المحتلين ، والدعوة للتطوع فى الحرس الوطنى لانجاز هذه المهمة ، وان « كل أبناء هذا البلد يجب أن يكونوا جيشا واحداً هدفه وغايته القضاء على الاحتلال » (٢٦) . فقد كانت هذه الدعوة

العامة تؤول فى التطبيق إلى نوع من العمل في جهاز قابض يحتكر هذا النشاط المسلح ، ويشرف على سائر تفصيلاته ، وتتصل أعنته بأجهزة الأمن وقيادة الدولة دون غيرها .

وهذا التوجه التنظيمى نفسه يلحظ فى نوع آخر من النشاط مختلف تماماً ، وهو ما سبقت الاشارة اليه فى مجال الحركة التعاونية لمنتفعى الأصلاح الزراعى . ومن هذين المثلين يظهر التوجه الذى قام لدى نظام٢٣ يوليه من البداية ، فى مجال استيعاب أجهزة الادارة والتنفيذ لمهام الحركة الشعبية ، وانجاز المهام الوطنية والاجتماعية بهذا الاسلوب ، الذى فرضته على قيادة الثورة أوضاعها التنظيمية ، من جهة قيامها من قلب جهاز الدولة وهيمنتها على هذه الدولة ، وافتقادها امكانيات التنظيم والتحريك للجماهير .

***

تشابكت أنواع من النشاط السياسى والاجتماعى ، لتشييد اللبنات الأولى لنظام ٢٣ يوليه . وقام مجمل هذا النشاط في البداية عبر سلسلة من الأفعال وردود الأفعال . وتمثلت أنواع هذا النشاط ، فى اتخاذ الاجراءات المحققة للأهداف السياسية والاجتماعية التى تبنتها الثورة ، وفى دعم السلطة الجديدة وتثبيت أركانها ، وفى مقاومة الحركات التى وجدتها السلطة

الجديدة مناهضة لها ، سواء بوصفها ثورة ذات أهداف سياسية واجتماعية ، أو بوصفها نظاما يحكم قبضته على منابع السلطة .

ولم ينقض إثنا عشر يوماً على قيام حركة ٢٣ يوليه ، حتى صدر قانون تطهير الإدارة الحكومية ، وأنشأ لجاناً فى الوزارات والمصالح للبحث عن الجرائم والمخالفات الادارية التي تكون وقعت من بعض الموظفين ، ويقدم من يثبت عليه أمر ما إلى المحاكمة الجنائية أو مجلس التأديب حسب الأحوال (القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢) ، فضلا عن انشاء مجلس تأديب للمخالفات المالية التى يكون ارتكبها بعض الموظفين (القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢) . وقد اتخذ هذا الاجراء فى سياق ذاع في السنوات السابقة على الثورة مما يعتبر جهاز الادارة من ملامح الفساد ، فكانت مقاومة الفساد واحدة من المطالب الشعبية المشهرة في ذلك الوقت . وكان مما ذاع أيضا في الشهور السابقة على ٢٣ يوليه ، أن أحمد نجيب الهلالى رئيس الوزراء رفع شعار التطهير وحاول تنفيذه واصدر به قانوناً ، ولكنه لم يستطع بعد اذ تبين مساس بعض الوقائع بكبار الرأسماليين وببعض حاشية الملك . ولكن استخدام الثورة للشعار نفسه أضاف اليه معنى جديدا مستمدا من مسلكها السياسى المناوىء للنظام القديم وما يمثله من قوى سياسية

واجتماعية ، ثم أضاف اليه دورا ثانيا يتأتى من تنقية جهاز الادارة من العناصر المناوئة لها ، وهذه خطوة فى إحكام قبضتها على هذا الجهاز .

والحاصل أن تولى محمد نجيب رئاسة الوزارة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وصدر بعدها بيومين اثنين قانونا الاصلاح الزراعى وحل الأحزاب ، ثم فى ١٤ سبتمبر صدر الغاء الوقف الأهلى على غير الميراث ، وهو القانون المكمل للاصلاح الزراعى ، وقانون بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبى (القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢) ، فأجاز فصل من تعلق شبهات قوية في مسلكه أو سمعته ، وشكل لجاناً فى كل وزارة أو مصلحة لذلك ، ولجنة للقوات المسلحة واخرى للشرطة . ومنع هذا القانون المحاكم من نظر أى طعن فى قرارات الفصل ، وحدد لتلك اللجان ستة أشهر يسرى خلالها القانون . ثم صدر عدد من القوانين بإجازة هذا الفصل بالنسبة للطوائف الخاصة من الموظفين ، كرجال القضاء ومجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة والأزهر والجامعات ، وفصل عدد كبير من الموظفين طبقا لهذا القانون بغير محاكمة ، وقبلت استقالة الكثيرين. كما أحيل الى المعاش نحو ٤٥٠ ضابطا من الجيش، ونقل كثير من الضباط الى وظائف مدنية(٢٧) . وفى الوقت ذاته الذى جرى فيه هذا التطهير، أقرت السلطة الجديدة عددا من الاجراءات

لصالح الموظفين ، منها رفع المرتبات بما يخفف عنهم بعضا من أعباء نفقات المعيشة التى عانوا منها خلال الحرب العالمية الثانية ، وكفالة بعض الضمانات لهم فى أعمالهم بتوسيع نطاق التقاضى أمامهم فى منازعاتهم الخاصة بأوضاعهم الوظيفية (القانون ١٦٥ فى ١٨ أغسطس ١٩٥٢ ، ١٤٧ فى ٢٠ مارس ١٩٥٤) . فضلا عما أفاد هذه الفئة الاجتماعية من اجراءات الثورة التى استهدفت التخفيف عن أعباء معيشة الفئات محدودة الدخل ومراقبة الأسعار كتخفيض ايجارات المساكن وإحكام ضبط التسعيرة الجبرية على السلع الضرورية . ولم تصدر السلطة الجديدة فى ذلك عن مجرد ضمان ولاء جهاز الادارة لها ، انما كان مرده أيضا ان هذه السلطة الجديدة تتشكل من عناصر من هذه الفئة الاجتماعية خاصة ، وهم أعرف بما يعانون .

ومن جهة ثانية فان حركة ٢٣ يوليه ، اكتسبت شرعيتها السياسية بما حظيت به من تأييد شعبى صادف قيامها وخلعها الملك واتخاذها ما اتخذت من اجراءات الاصلاح الاجتماعى فى شهور قليلة ، ولكن سيطرتها على الحكم كان مفاده ألا تكتفى بوضعها كقوة « بالفعل » ، وكان يلزمها أن تتحول الى سلطة تنسبغ عليها ظلال الشرعية القانونية ، أى النظامية . ووجه الضرورة فى ذلك لا يتأتى فقط ، من أن هيمنتها على الدولة

والمجتمع يستوجب ذلك ، لضبط قنوات التقرير والتنفيذ في اطار نظام ذي قبول عام ، وانما ترد الضرورة أيضا من أن قيادة الحركة ، لم يكن لها تنظيم سياسي قادر على المساهمة المباشرة في وضع قرارات الثورة موضع التنفيذ ، ولزمها بالضرورة أن تهيمن على جهاز الدولة القائم ، لا لتحركه فقط ولكن لتتحرك به ، ولزمها في هذه الهيمنة فضلا عن تطهير الجهاز وضمان ولائه ، أن تحوطها ظلال الشرعية التي يقوم بها هذا الجهاز ويتحرك .

ان قيادة الثورة لم تتول الحكم فور نجاح حركتها في ٢٣ يوليه . انما أملت على الملك فاروق تشكيل وزارة برئاسة على ماهر السياسي المخضرم وشكلها من مدنيين فقط . كما عين الملك محمد نجيب قائدا عاما للجيش . وكانت بيانات الثورة تصدر موجهة للشعب باسم القائد العام ، أما ارادتها في التقرير والتنفيذ فانها تظهر من خلال وزارة على ماهر ، وشكلت هيئة وصاية مؤقتة على العرش بعد خلع فاروق ، واتخذت القرارات شكل قرارات لمجلس الوزراء أو مراسيم بقوانين تستصدرها الوزارة من مجلس الوصاية ، وذلك مع الالتزام الشكلي بالقنوات التقليدية .

وأجرى الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة تحويلا دقيقا في قنوات السلطة ، تفادى به احتمال عودة مجلس النواب الوفدي الذي حلته وزارة أحمد نجيب الهلالي قبل الثورة ، وذلك لما بدا في أغسطس ١٩٥٢ ضرورة جمعه طبقا للدستور

لاعتماد تشكيل هيئة الوصاية على العرش (التى شكلت لأن ابن فاروق وخليفته فى الملك كان قاصرا) ، فأفتى مجلس الدولة برئاسة السنهورى ، أن حكم دستور ١٩٢٣ بوجوب دعوة المجلس المنحل يرد فى الحالتين اللتين حددهما فقط ، وهما حالة وفاة الملك وخلعه ، ولا يرد فى حالة التنازل عن العرش ، ومن ثم جاز لديه أن يقوم مجلس الوزراء بدور مجلس النواب فى هذا الشأن . وصدر القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٢ فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ بتعديل نظام توارث العرش طبقا لهذه الفتوى .

واقتربت قيادة الثورة من السلطة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ عندما شكل محمد نجيب الوزارة برئاسته . وجرت القنوات على سابق عهدها . ثم سرعان ما بدا أن اجراءات الثورة لا يحتملها الوضع الدستورى والهيكل التشريعى القائم . وقد سبقت الاشارة الى أمثلة فى هذا الشأن ، الاصلاح الزراعى الذى استوجب انفاذه قيام جهة قضاء خاصة ومنع المحاكم من نظر منازعته ، وكذلك فصل الموظفين بالتطهير ، وقانون تنظيم الأحزاب . وكل ذلك عرض على المحاكم ودفع بعدم دستوريته ، وبدا موقف معارضى السلطة الجديدة فى ذلك على شفا الرجحان . ثم أن القوانين كانت تصدر بمراسيم ملكية (من هيئة الوصاية) دون عرض على مجلس النواب ، طبقا لحكم الضرورة الذى نظمته المادة ٤١ من الدستور ،

والتى توجب دعوة مجلس البرلمان للموافقة عليها ، وكانت استحالة تحقيق هذا الشرط ، بالاستحالة السياسية التى رأتها الثورة فى اجراء انتخابات سريعة ، أو دعوة مجلس النواب الوفدى المنحل ، كان ذلك مما يهدد شرعية هذه القوانين جميعا . وبدأت المحاكم تنظر طلبات مرفوعة من هذا النوع . لذلك ألغت قيادة الثورة دستور ١٩٢٣ ببيان أعلنه القائد العام للجيش فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

وكان من الاجراءات التى أريد بها معالجة هذا الجانب الشرعى فى قرارات الثورة والسلطة الجديدة ، قانون صدر فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ يعتبر كل تدبير اتخذه القائد العام للثورة ورئيس حركة الجيش ، من « أعمال السيادة » التى تمتنع على المحاكم (سواء مجلس الدولة أو القضاء العادى) النظر فيها . وذلك خلال ستة أشهر من ٢٣ يوليه ، ثم جددت المدة الى سنة (القانون ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ ، ثم القانون ٣٦ لسنة ١٩٥٣) . وكذلك قانون حل الأحزاب رقم (٣٧ لسنة ١٩٥٣) الذى حرصت القيادة به على تفادى صدور أحكام قضائية ضدها فى القضايا التى نظرت طبقا لقانون تنظيم الأحزاب (رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢) . ثم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذى صححت به الثورة كل قوانينها السابقة التى صدرت فى ظل دستور ١٩٢٣ حتى ألغى فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

ومن جهة أخرى ، فان أوضاع الصراع بين القوى السياسية المنظمة وبين الطريق الذى اختارته السلطة الوليدة ، فى استخدام أدوات الدولة فى هذا الصراع ، قد فرض عليها الاهتمام بأجهزة الأمن . وقد سبقت الاشارة الى أن السلطة الجديدة عملت على تطهير الجيش والشرطة من العناصر الفاسدة والعناصر المناوئة لها ، كما سلفت الاشارة الى أن جهاز المخابرات الوليد كان جهاز الكفاح المسلح للثورة ضد المعسكرات البريطانية فى عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ . وبسبب انبثاق السلطة الجديدة من الجيش ، صار الجيش ركيزتها الأساسية فى صراعاتها ، وإذ كانت الأحكام العرفية سارية فى مصر منذ حريق القاهرة ، فقد عدل قانونها بما يسمح بتشكيل المحاكم المشار اليها فيه من الضباط وحدهم . واشترك الضباط بنسبة أربعة أعضاء الى ثلاثة مستشارين فى محكمة الغدر التى أنشئت فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ (والقانون ٣٤٤) وصدر قانون جديد بالاحكام العرفية فى ٧ اكتوبر ١٩٥٤ (رقم ٥٣٣) . كما انشئت محكمة الثورة فى سبتمبر ١٩٥٣ لتحاكم قسماً من الساسة القدامى . وجرى تشكيلها من ثلاثة من اعضاء قيادة الثورة . وكذلك محاكم الشعب التى حاكمت الاخوان فى نوفمبر ١٩٥٤ وشكلت كلها تشكيلا عسكريا وحكمت على حوالى ٩٠٠ فرد .

ومع سلسلة القوانين الاجتماعية التى صدرت غداة تولى محمد نجيب رئاسة الوزارة ، وحملة الاعتقالات للساسة القدامى وقتها ، صدر قانون ينظم وسائل تعاون القوات المسلحة مع السلطات المدنية (الشرطة) فى المحافظة على الأمن (رقم ١٨٣ فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٢) . وبهذا صار للجيش وظيفة مطردة ، سواء فى حفظ الأمن الداخلى ، أو فى تطبيق الحكم العرفى (حالة الطوارىء) أو فى تشكيل المحاكم الاستثنائية .

لقد كان القسم المخصوص المختص بالأمن السياسى للدولة قبل ٢٣ يوليه يتكون من ٢٤ ضابطا ، ويرأس الأقسام السياسية بالمحافظات ومديريات الأمن ، وكان رئيسه اللواء عمر محمد حسن ثم خلفه اللواء محمد ابراهيم امام . وبعد ٢٣ يوليه ألغيت هذه الأقسام ، واعتقل بعض ضباطها وأنهيت خدمة البعض ، ونقل غيرهم للعمل بالشرطة المحلية . ولم يبق من هؤلاء الا قلة ، « وفى مبنى المباحث العامة أنشىء قسم خاص يضم بعض ضباط الجيش برئاسة الصاغ محيى الدين أبو العز ، وكان هذا القسم حلقة الاتصال بين ادارة المباحث العامة ورئاسة الجيش .. » (٢٨) .

كما يحكى عبد المنعم النجار أن « المخابرات الحربية قبل حركة ٢٣ يوليه كانت تتكون من عدد محدود من الضباط (حوالى ١٥ ضابطا) ولم تكن لهم القدرة على الاحاطة بكافة أنواع النشاط السرى فى الجيش ... ووجه مجلس قيادة الثورة نشاط أجهزة

المخابرات القديمة ضد النشاط الانجليزى فى منطقة القناة ، وكذا ضد نشاط اسرائيل . ثم قرر تعيين زكريا محيى الدين مديراً للمخابرات ، وعينت نائبا له . كما تقرر حل (القلم السياسى) واعادة تشكيله باسم (المباحث العامة) ، التى طعمت بعدد جيد من الضباط ... وأشرف على هذه العملية كل من جمال عبد الناصر وجمال سالم ... وأذكر أن جمال عبد الناصر كان قد شكل جهازا اسمه (الأمن الداخلى) ضمن المخابرات تولى قيادته محيى الدين أبو العز » ويذكر أن كانت هناك وقتها صلات ودية مع بعض الأمريكيين ، الذين قدموا أبحاثا ودراسات عن طريق تنظيم المخابرات(٢٩) .

كما يحكي حسين عرفة ، أنه تولى ادارة المباحث الجنائية العسكرية التابعة للبوليس الحربى ، وانها قامت بأدوار متعددة وهامة فى كشف المؤامرات وخدمة مجلس قيادة الثورة ، وساق مثلا على ذلك ما صنعتة هذه الادارة فى أزمة مارس ١٩٥٤ ، وطبع المنشورات وتوزيعها ، ومحاولة التشكيك فى سلوك محمد نجيب والاساءة الى شعبيته ، وكذلك « كانا نقوم بهذا العمل ضد التيار الذى ساد بعض الصحف المصرية مهاجما لبعض ظواهر حركة الجيش ، وخاصة تصرفات البوليس الحربى ، وكنا نقوم باعتقال الشخصيات السياسية التى نكلف باعتقالها » ثم حكى

الدور الذى قام به البوليس الحربى فى اعتقال ضباط سلاح الفرسان فى أزمة مارس ١٩٥٤ (٣٠) . وهكذا بدأ فى هذه الفترة يعاد تشكيل أجهزة الأمن السياسى ، وبدأت تتعدل وتتشكل أجهزة الأمن ، سواء فى الشرطة أو فى الجيش ، وتقوم مع هذا التعدد بمهام الأمن السياسى الداخلى ، كما يقوم بعضها بوظائف سياسية . وقامت بحملات الاعتقالات التى قامت فى فترات متعددة ، وخاصة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفى يناير ١٩٥٣ ، وفى سبتمبر ١٩٥٣ ، وفى مارس ١٩٥٤ ، ثم فى أكتوبر ١٩٥٤، وشملت هذه الاعتقالات ، وخاصة الأخيرة ، آلافاً ، وهم من التيارات السياسية الحزبية ، سواء القديمة أو الحديثة .

لم يكن يكفى فى تطويع الدولة والمجتمع ، الهيمنة على جهاز ادارة الدولة وامتلاك أجهزة الأمن ، وضرب الحركة الحزبية ، انما لزم فيما يلزم سد النوافذ وتضييق الروافد ، بالنسبة لاحتمالات ظهور المعارضة ، سواء للثورة من حيث هى أهداف وغايات ، أو للسلطة الجديدة بوصفها كذلك . وكان ذلك يعنى احكام القدر الكافى من الهيمنة على المؤسسات التى عرفت بانبثاق ألوان من المقاومة أو المعارضة . وقد اقتضى نشاط الحركة الحزبية بين طلبة الجامعة وكثافة مظاهراتهم ، اجراءات من الاعتقال والفصل لبعضهم ، كما اقتضى ظهور المعارضة بين أساتذة الجامعة فصل بعضهم فى ١٩٥٤ ، ثم صدر القانون ٥٠٨ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤

يرخص لمجلس الوزراء اصدار القواعد الخاصة بشروط قبول الطلبة ونظام تأديبهم (المادتين ٢٢ ، ٩٩) ويجيز نقل أعضاء هيئة التدريس بقرار من وزير التربية والتعليم الى وظائف أخرى (المادة ٩٨) ، ويمنح قدراً من اشراف مجلس الوزراء على تشكيلات الجامعة ، كما اقتضت خصومة مجلس قيادة الثورة للدكتور السنهورى فى أزمة مارس ١٩٥٤ دخول مظاهرة الى حرم مجلس الدولة والاعتداء على الدكتور السنهورى بالضرب ، ثم صدر قانون فى ١٥ أبريل يحرم كل من تولى الوزارة من فبراير ١٩٤٢ حتى قيام الثورة من تولى أية وظيفة عامة لمدة عشر سنوات ، ولم يكن ينطبق القانون الا على السنهورى وحده ، واقتضاء الخروج من وظيفته القضائية ، ثم ووجهت حركة الاحتجاج بين أعضاء مجلس الدولة فى مارس ١٩٥٥ بصدور قانون جديد لمجلس الدولة ، تضمن فيما تضمن حل مجلس الدولة واعادة تشكيله خلال خمسة عشر يوما ، وأسقط من عضويته بعض العاملين به (القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥) .

واقتضى ظهور المعارضة فى نقابة المحامين ، أن صدر قانون بحل مجلس النقابة ووقف العمل بالأحكام الخاصة بالجمعية العمومية لنقابة المحامين واجراء انتخابات مجلس نقابة جديد ، ونيط بوزير العدل اصدار قرار بتشكيل مجلس نقابة مؤقت بطريق التعيين (القانون ٧٠٩ فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥٤) . كما اقتضى

مساهمة الصحافة الحزبية فى حركة المعارضة لثورة ٢٣ يوليه أو سلطتها الجديدة ، الشروع فيما سمى بتطهير الصحافة وحل فى ١٥ أبريل ١٩٥٤ مجلس نقابة الصحافيين برقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥

وهذه الاجراءات الأخيرة توضح ملمحا هاما من ملامح تشكيل النظام خلال هذه الفترة ، وهو تفتيح المؤسسات ذات الادارة الذاتية ، سواء كانت من مؤسسات الدولة أو المرافق العامة أو المؤسسات النقابية ، وايجاد تنظيم جديد لها يمكن لنوع من الهيمنة المركزية على مقررات هذه المؤسسات وطرائق تشكيلها ، وأساليب اتخاذ القرارات فيها ، وذلك إحكاماً لأوضاع النظام الثورى القابض .

الفصل الرابع

نظـــام الحــــكم

يظهر من الفصل السابق ، كيف تخلقت أطر النظام السياسى وتراصت لبناته واحدة واحدة ، فى الفترة الأولى من قيام الثورة حتى نهاية ١٩٥٤ . جرى ذلك من خلال حركة الأفعال وردود الأفعال ، ومن خلال سعى القيادة الجديدة لدعم سلطتها فى مواجهة القوى التنظيمية المعارضة لها ، ومن خلال أوضاع الصراع الاجتماعى واختيار أساليب التنظيم التى تمكن من انفاذ السياسات الاجتماعية والوطنية الاصلاحية فى حدود الامكانات المتاحة ، وفى هذا السياق انفكّت الأوعية التنظيمية للضباط الأحرار كهيئة قامت بالثورة ، ولم تستطع بامكانياتها التنظيمية أن تواجه حركة الصراع من بعد .. وترابطت قيادة الثورة بجهاز الدولة الادارى ، فصارت تكون معه وحدة سياسية اجتماعية تنظيمية . وصارت المهام السياسية توكل بالتدريج – حسب المناسبات الملجئة لذلك – لأجهزة الادارة . بعد أن جرى تهذيب هذه الأجهزة وملاءمتها بقدر الإمكان مع الوظائف السياسية المطروحة .

وما لبثت هذه الخبرات التنظيمية أن تراكمت ، لتجاوز حدود الاجراءات المتناثرة ، ولتصير مجموعة من التصورات المتماسكة المدركة ، وليتكون منها من بعد مجمل التصميمات والهياكل الدستورية والتنظيمات السياسية ، ولتتجمع فى نسق تنظيمى سياسى ودستورى متجانس ، سواء من حيث سلطات الدولة أو نظام الحكم . وقد حفظ لنا تاريخ العامين الأولين فيما حفظ ، وثيقتين يمكن المقارنة بينهما . اذ أعلنت قيادة الثورة فى يناير ١٩٥٣ ، مع سقوط دستور ١٩٢٣ ، عن تشكيل لجنة من خمسين عضوا لإعداد مشروع دستور جديد . ثم أصدرت القيادة فى فبراير ١٩٥٣ دستورا مؤقتا ليجرى به العمل ثلاث سنوات هى فترة الانتقال التى حددتها الثورة . ولم يكتب لمشروع لجنة الخمسين أن يولد ، انما سقط جنينا . بينما تضمن الدستور المؤقت من المبادىء ما اطردت مراعاته ، وشكل أسس التنظيم السياسى للدولة فى عهد الثورة .

كانت لجنة الخمسين تتألف من عناصر تمثل الغالب الأعم من الاتجاهات السياسية الحزبية القائمة فى ذلك الوقت . كان منهم ثلاثة من أعضاء لجنة دستور ١٩٢٣ (ومن هؤلاء على ماهر رئيس اللجنة الجديدة) . وفيهم أربعة من كبار رجال الوفد ، واثنان من الأحرار الدستوريين ، واثنان من السعديين ، وثلاثة من الاخوان

المسلمين ، واثنان من الحزب الوطنى الجديد (فتحى رضوان) ورئيس حزب الكتلة الوفدية ، وعضو من مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) ، وفيهم أيضا عناصر غير حزبية بحكم مناصبهم أو خبراتهم القانونية أو السياسية ، مثل رؤساء محكمة النقض ومجلس الدولة والمحكمة العليا الشرعية ، وثلاثة من رجال الجيش والشرطة (١) ، وبعض أساتذة القانون الدستورى والساسة المستقلين ، وعدد من رجال الاقتصاد والشخصيات العامة ، ويتخلل هؤلاء جميعا ستة من وجوه الأقباط .

ومع أن قيادة الثورة هى من اختار هذه العناصر جميعها ، فلم يشارك فى ترشيح الأسماء للجنة حزب ولا هيئة ينتمى اليها العضو ، الا أن الظروف السياسية التى أختير فيها الأعضاء ، فى ذلك الوقت المبكر من قيام الثورة ومن الوجود الحزبى النشيط نسبيا ، هذه الظروف أوجبت على القيادة أن تختار مرشحين لهم وضعهم البارز فى هيئاتهم ، وان كانوا من العناصر المعارضة للثورة أو ممن لا يرجى منهم الممالأة لها . ومن هنا يصدق تمثيلهم للتيارات السياسية وللهيئات التى وفدوا منها .

وقد جرت اللجنة فى عملها على قدر من التراخى الكبير ، فلم تنجز مسودة المشروع الا بعد عام ونصف من تشكيلها . وهما ذاتهما العام والنصف اللذان انحسم فيهما الصراع السياسى لصالح قيادة الثورة ضد الحركة الحزبية عامة .

تبنى مشروع لجنة الخمسين مبدأ « الجمهورية البرلمانية » . ثم أورد المواد الخاصة بالحريات العامة وضمانات الأفراد ، فأطلق هذه الحريات والضمانات لم يقيدها الا فى حالات مخصوصة ، كالقبض فى حالة التلبس ، وشرط لذلك سماح القانون وإذن القاضى دون أن يخول السلطة التنفيذية وحدها أمراً ما . وبالنسبة للحريات الجماعية ، أطلق المشروع حرية الصحافة والطباعة ومنع تقييدهما بأى قيد ومنع فرض الرقابة عليهما ، وحظر إنذار الصحف أو وقفها أو الغاءها أو مصادرتها بالطريق الادارى (المادة ٢٦) ، وأباح حرية الاجتماع ومنع الشرطة حضور الاجتماعات ، ولم يجز الإخطار مقدماً عن الاجتماعات الا بالنسبة للاجتماعات العامة ، ولم يقيد الاجتماعات العامة الا بأن تكون لغرض سلمى وبدون حمل السلاح وألا تتنافى مع الآداب . وأباح المواكب والمظاهرات فى حدود القانون (المادة ٢٩) ، وأباح تأليف الجمعيات والأحزاب دون سابق إخطار أو استئذان ، مادامت الغايات والوسائل سلمية . وشرط للقانون الذى يصدر بتنظيم الأحزاب ، أن تجرى أحكامه على أسس ديمقراطية دستورية وعلى أساس الشورى وحرية الرأى ، وأن تكون الأحزاب بعيدة عن النفوذ الأجنبى . وخص المحكمة الدستورية بالفصل فى كل ما يتعلق بهذه الأوضاع من منازعات (المادة ٣٠) .

وبالنسبة لسلطات الحكم ، تبنى المشروع الأسس العامة لدستور ١٩٢٣ ، مع تنقيحها بما يؤكد السلطة المنفردة « للأمة » وللجهاز النيابى على أجهزة الحكم ، أى استبعاد أية امكانية دستورية لقيام قطب دستورى يناوىء سلطة الأمة (كما كان الوضع الدستورى للملك فى نظام ١٩٢٣) . ويشكل البرلمان من مجلس للنواب والشيوخ ، أولهما يتكون من ٢٧٠ عضواً ينتخبون كل أربع سنوات بالاقتراع العام السرى المباشر من مرشحين لا يقل سن أحدهم عن ثلاثين سنة ، ولا يحل المجلس مرتين لسبب واحد ، وإذا حل ولم تجر انتخابات المجلس الجديد فى ستين يوماً ، عاد المجلس المنحل للانعقاد بقوة الدستور فى اليوم التالى (المادة ٥٦) . وهذا الحكم الأخير يعالج وجهاً خطيرا من وجوه سوء التطبيق فى عهد الدستور السابق . والمجلس الثانى هو مجلس الشيوخ الذى يتكون من ١٥٠ عضواً ، ثلاثة أخماسهم تنتخب بالاقتراع السرى العام المباشر ، والخمس الرابع تنتخبه النقابات والغرف والجمعيات ، والخمس الأخير يعينه رئيس الجمهورية (كان دستور ١٩٢٣ يخول الملك تعيين الخُمسين جميعاً) .

ورئيس الجمهورية رئيس برلمانى وليس رئاسياً ، تختاره هيئة تتشكل من أعضاء البرلمان وبعض الهيئات المحلية لخمس سنوات لا تتكرر أكثر من مرة واحدة . وللرئيس أن يحل مجلس النواب ، ولكن

بشرط أن يترتب على حل المجلس سقوط الوزارة تلقائيا وبحكم الدستور ، وأن يشكل رئيس مجلس الشيوخ وزارة محايدة تجرى الانتخابات ، ثم يعود إلى منصبه فور انتهاء هذه المهمة ، وتطرح الثقة بالوزارة الجديدة أمام المجلس الجديد (المادة ١٠٣) . وهذا الحكم يعالج أيضاً سوء استخدام رئيس الدولة (الملك فى دستور ١٩٢٣) سلطته فى حل مجلس النواب حسبما أسفرت عنه تجربة الدستور الملغى . ثم إن رئيس الجمهورية لا يملك سلطة منفردة قط ، وهو يتولى جميع سلطاته بواسطة وزرائه وتوقيعاته لا تنفذ الا أن يوقع معه رئيس الوزراء والوزير المختص ، وهو لا يستقل بأمر الا أن يولى رئيس الوزراء (وهذا الأمر محكوم بثقة مجلس النواب واستمرارها) ، وإلا أن يعين خمس أعضاء مجلس الشيوخ . والوزارة هى من يهيمن على مصالح الدولة وتوجيه السياسة العامة ، ومسئوليتها تضامنية أمام مجلس النواب ، وهى خاضعة للمساءلة أمام المجلس ولطرح الثقة فيها أو فى أحد وزرائها .

وبالنسبة السلطة القضائية ، أكد المشروع استقلالها ودعمه بالاستقلال التنظيمى لها فى ادارة شئونها ، ونظم المجلس الأعلى للقضاء بتشكيل ، عين أعضاءه تفصيلا من رؤساء الهيئة القضائية بحكم وظائفهم (المادة ١١٦) . ومنع تولى القاضى الوزارة قبل مضى عام على تركه منصبه القضائى . وسد ثغرة خضوع النيابة

العامة للسلطة التنفيذية ، بأن جعل النائب العام منتدباً من مستشارى محكمة النقض ، وأوجب أن يتولى التحقيق فى الجنايات وجرائم السياسة والرأى والصحافة قضاة ، كما خول السلطة القضائية الاشراف على رجال الضبط القضائى ، وجعل لمجلس الدولة ولاية عامة فى المنازعات الادارية ، وشكل للمجلس مجلساً يدير شئونه . ثم أوجد المشروع محكمة عليا دستورية تتألف من تسعة أعضاء ، ثلثهم يختاره رئيس الجمهورية ، وثلثهم يختاره البرلمان وثلثهم تختاره السلطة القضائية (المواد ١٨٧ - ١٩٣)(٢) .

ويبدو من هذا العرض ، أن هيمن على مشروع لجنة الخمسين جملة من الاعتبارات الاجتماعية والتاريخية والسياسية ، أتت بالمشروع وفق منزع ليبرالى صرف . بلغ عدد الوزراء السابقين فى اللجنة نسبة قد تجاوز الثلث من مجموع أعضائها ، وبلغ عدد كبار ذوى المناصب ورؤساء الهيئات السابقين والحاليين نسبة تجاوز الثلث الآخر من تشكيلها ، فكان ما يصل إلى الثلاثة أرباع فيها من عناصر النخبة الحاكمة قبل ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، ولم يمثل فيها من عناصر من تسميهم هذه الدراسة « أحزاب التيارات السياسية الجديدة » الا ستة ، ثلاثة من الأخوان المسلمين واثنان من الحزب الوطنى الجديد وواحد لمصر الفتاة ، ولم تمثل الطليعة الوفدية ولا الحركة الشيوعية بأحد . ويكاد الباشوات السابقون يصل عددهم

بها إلى الثلث . والغالبية الغالبة تصل إلى الخمسين من العمر ، وفيهم كثير يجاوز الستين .

ومن ثم فإن تمثيل اللجنة للتيارات الحزبية والسياسية الجديدة (غير تيارات نخبة الحكم السابقة) كان تمثيلاً ليس مرجوحا فقط ولكنه جد محدود . كان غالب أهل النخبة القديمة فيها من العناصر الوطنية والديمقراطية ، ولكن تفكيرهم ومثلهم السياسية وأهدافهم الوطنية والديمقراطية كانت محدودة بالنظرة الوطنية الليبرالية لسنوات العشرينات ولمثل نظام ١٩٢٣ . لذلك جاء تصورهم لأبنية المشروع أشبه ما تكون تنقيحاً لدستور ١٩٢٣ فى إطار أبنيته ومؤسساته وقواه السياسية والاجتماعية ، أشبه بذلك من أن تكون استشرافاً لما كانت تستشرفه نظرة الأحزاب الجديدة ، من حيث موجبات الاستقلال الاقتصادى والعدالة الاجتماعية والاستقلال الحضارى ، سواء بنظرة التيار الاسلامى أو بنظرة التيارات المتأثرة بالفكر الأشتراكى ، أو بالنظرة الوطنية التى تدخل فى حسابها المطالب المتممة للأهداف الوطنية التقليدية .

ووجه كون المشروع مجرد تنقيح لدستور ١٩٢٣ الملغى ، أنه وضع صياغات رفيعة المستوى حقاً ، تضمن للبرلمان أن يكون مؤسسة الحكم الرئيسية التى تدور حولها كل سلطات الدولة ، وأنه سدّ الثغرات التى نفذ منها الملك إلى مجمل مؤسسات

دستور ١٩٢٣ ، ووقف فى وجه أية محاولة لرئيس الدولة للتغلب على سلطات « الأمة » ممثلة فى مجلس النواب . ولكن المشروع أغفل فى كل ذلك ما ترتب على قيام ثورة ٢٣ يوليه وخلع الملك ، من اختلال ضخم فى موازين القوى السياسية السابقة على قيام الثورة ، ومن تغير نوعى كبير بين رئاسة الدولة الملكية وبين رئاسة الدولة بعد إلغاء الملكية ، ووقف المشروع عند حدود أن ماحدث فى ٢٣ يوليه كان مجرد حركة إنقلابية فى قمة السلطة أزاحت الملك وتركت مطرحه فراغاً سياسياً ، وأريد بالمشروع الجديد أن يملأ هذا المطرح ، لا بالقوى الاجتماعية والسياسية التى أزاحت الملك وخلفته ، ولكن بالقوى التى تصارعت مع الملك قبل الثورة فى إطار نخبة الحكم القديمة وقوى ثورة ١٩١٩ التى صاغت الدستور الملغى .

ورغم وجود عدد من الأخوان المسلمين فى اللجنة ، لا نلحظ فى مشروع الدستور أى ريح لهذا التيار ، سواء فى رسم أبنية الحكم أو فى الصياغات النظرية لنسق الحقوق والواجبات السياسية المنعكسة فى أحكام المشروع . أو حتى فى المصطلح القانونى والفقهى الذى يجرى به التعبير عن تلك الأحكام . ورغم وجود بعض العناصر القريبة من نداءات العدالة الاجتماعية حسبما ترددت فى الأربعينات ، لا يكاد المشروع يحمل ظلاً لهذه النداءات ولا أثراً ،

لا من حيث المبادىء العامة التى قام عليها ولا من حيث صياغته للأطر والهياكل ولنظام الحقوق .

ومن ناحية أخرى ، فنحن نلمح فى مشروع لجنة الخمسين أن القوى السياسية التى شاركت فى وضعه قد وضعته على صورة لا تدع لرجال حركة ٢٣ يوليه دوراً يؤدونه فى أبنية الحكم الدستورية ، لا بوصفهم قيادة لهذا الحركة ، ولا بمراعاة المؤسسة التى انحدروا منها وهيمنوا على مقاليد الأمور ، وهى الجيش . وما كان لرجال الثورة ولا لمؤسستهم أن تقوم بدور فى جهاز الدولة الدستورى ، الا من خلال رئاسة الجمهورية وارتباط الجيش بها ، ولكن المشروع حرص تلافياً لهذا الدور أو تجاهلاً له أن يجعل رئاسة الجمهورية رئاسة برلمانية ، تختار من هيئات ، على رأسها وأقواها المجلس النيابى ، كما حرص على ألا تتولى مسئولية ما فى تقرير السياسات وتنفيذها . وأنحصر ما نيط بالرئيس من سلطة يستخدمها منفرداً ، فى تعيين خمس أعضاء مجلس الشيوخ ، وهو المجلس الأدنى من حيث السلطة البرلمانية ، وثلث أعضاء المحكمة الدستورية . وحرص المشروع على عزل الجيش عن رئاسة الجمهورية وربطه بوزارة البرلمان وحدها . كما جعل القوة السياسية الدافعة لمؤسسات الدستور كلها هى الحركة الحزبية ، وليست أية قوة سياسية تولدت فى إطار جهاز الدولة ومؤسساته ، وشرط فى

تعيين رئيس الجمهورية بلوغ سنه الخامسة والأربعين ، مما لم يكن بلغه إلا محمد نجيب من رجال حركة الثورة . وذلك فى ظروف ظهور بوادر الخلاف بينه وبين الضباط الأحرار .

ومن كل ذلك يظهر أن واضعى المشروع قد استهدفوا بصنيعهم اقصاء رجال ٢٣ يوليه من أن يكون لهم وجه من وجوه المشاركة فى السلطة من بعد ، كما أستهدفوا أبعاد المؤسسة العسكرية من أن يكون لها دور فى العملية السياسية . ووجه الملاحظة هنا لا يتأتى من الصواب النظرى لهذا المسلك ولا من مدى صوابه بحسبانه هدفاً سياسيا يبتغى ، ولكن وجه الملاحظة أن المشروع بهذا الصنيع غفل عن خريطة القوى السياسية القائمة وموازين السياسة الدائرة . وهو فى هذا لم يغفل فقط عن عناصر أو أفراد هيمنت على السلطة ، ولكنه غفل عن إدراك أن المؤسسة العسكرية وجهاز الدولة عامة قد ترابطت أوصاله مع هذه القيادة الجديدة ، فصاروا معاً لا يكونون قوة إجتماعية واحدة فحسب ، بل صاروا يكونون بناء تنظيمياً متماسكاً ، أو بتعبير أدق كانت تنمو حركة الترابط الأجتماعى والتنظيمى هذه ، فى ذات الفترة التى كان يعد فيها مشروع الدستور .

لقد عملت لجنة الخمسين على أن يتحول نظام الحكم فى تصورها من نظام تتنازعه مؤسستان دستوريتان ، هما

رئاسة الدولة ، ملكا كانت أو رئيس جمهورية ، والهيئة النيابية (كما كان الحال فى دستور ١٩٢٣) ، إلى نظام يدور على محور واحد هو المجلس النيابى . وللحركات السياسية والحزبية أن تتنافس على شغل هذا الموقع ، ولكن ما أن تشغله قوة منها حتى تضمن دوران المؤسسات الدستورية كلها حوله وبطاقة دافعة تصدر عنه . ومن المجلس النيابى تتشكل الوزارة وتصدر القوانين التى تطبقها المحاكم ، ومن الوزارة الخاضعة للمجلس تجرى الهيمنة على أجهزة الادارة والتنفيذ والشرطة والجيش والأمن عامة .

وقد كان يكون لهذه الصيغة إمكان التحقق العملى ، لو أن الحركة الحزبية بتنظيماتها كلها أو بعضها ، كانت هى من أطاح بالطرف الاخر المتمثل فى الملك وما يحوطه من قوى المجتمع والسياسة ، ولكن الحاصل أن تلك الحركة التى مهدت بجهادها الدءوب المتطاول المدى لتغيير الأوضاع السياسية على ما نفذ فى ٢٣ يوليه ، لم تكن هى من قام بالثورة من الناحية التنظيمية . وما كان لها أن تحتل دور القيادة فى الواقع الجديد إلا بصراع جديد مع القائمين بحركة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، والذين بدأوا يتوحدون مع جهاز الإدارة المهيمن ليكونوا معاً قوة سياسية اجتماعية حاكمة . ولكن لجنة الخمسين لم تفطن إلى حصيلة حسابات الأوضاع الراهنة .

لقد غلب على واضعى دستور ١٩٢٣ (لجنة الثلاثين) أنهم كانوا من خصوم الوفد الذى قام بثورة ١٩١٩ وقادها تنظيمياً ، ولكنهم كانوا من البصر السياسى بحيث لم يسدوا أمام تلك القوة الجديدة منافذ الولوج إلى أبنية الحكم الدستورية ، أو احتمال الولوج إليها بحيز يتسع أو يضيق ، وذلك حرصاً منهم على أن يتاح لدستورهم مكنة الوجود الواقعى فى التطبيق ، بعدم تجاهل قوة سياسية صار لها أثرها غير المنكور . وذلك رغم أن الوفد لم يكن تولى حكماً ولا سلطة بعد ، ولا سيطر على أى من مفاتيح قوة التنفيذ . هذا البصر بحقائق الواقع لم يتح لواضعى مشروع لجنة الخمسين . لذلك أجهض مشروعهم جنيناً ، رغم ما تضمن من الصياغات الدستورية والفنية رفيعة المستوى .

وهنا ترد ملاحظة هامة ، هى أن قيادة ثورة ٢٣ يوليه هى من شكل لجنة الدستور واختار أسماء المشاركين فيها . وإذا كانت ضغوط الواقع السياسى فى ذلك الوقت المبكر من قيام الثورة فى يناير ١٩٥٣ ، قد فرض عليها بعض هذه الخيارات ، قل هذا البعض أو كثر ، فإن هذه الضغوط لا تفسر غلبة عناصر النخبة القديمة على تشكيل اللجنة ، ولا هذا التمثيل شديد الضعف لعناصر « التيارات والأحزاب الجديدة » ، ثم هو ضغط لا يفسر البتة كيف نأت قيادة الثورة بنفسها أو بواسطة من يمثلونها عن المشاركة فى

أعمال اللجنة والإسهام فى صياغة نظام الحكم المقبل . قد يتراءى السبب فى أنه حتى يناير ١٩٥٣ لم يكن رجال الثورة قد ظهروا ظهوراً سافراً بأنفسهم على المسرح المرئى لأحداث السياسة ، وأنهم لم يكن ترابطت لهم الأواصر مع من يعتبرون ممثلين لهم فى هذا الصعيد . ولكن هذا السبب لا يصلح سنداً على مدى العامين التاليين ، إلا أن يكون تشكيل اللجنة غير محمول على سابق التصميم بإنجاز ما يسفر عنه عملها ، أو أن يكون جد للقيادة من بعد ما أهملت به أمر اللجنة ، وتفرغت لما تصنعه هى من بعد ، فى إطار ما يطرحه الواقع من بدائل للأفعال وردودها .

* * *

لقد كان مما يجاوز النظرة الواقعية ، أن يتبنى الضباط نمطاً دستورياً للحكم جردهم من السيطرة على مكمن القوة السياسية الرئيسى فى أيديهم ، وهو الجهاز الإدارى للدولة والجيش الذى انبثقت حركتهم منه وسيطروا عليه . كما كان مما يجاوز هذه النظرة أن يقيموا نظاماً يعتمد فى قواه الدافعة على الحركة الحزبية ، وأن يفرض ذلك عليهم الدخول فى التنافس الحزبى بتنظيم لم يملكوه ، فلا هم أنشأوه من قبل ولا أتقنوا وسائل العمل به . وإذا كان نفى النقيض لا يؤدى بالضرورة إلى انتصار نقيضه ، بل قد يفضى إلى نفى هذا النقيض ذاته ، فإن إلغاء النظام الملكى وضرب ما يتحلق

حوله من القوى الاجتماعية والسياسية ، قد صاحبه إلغاء النقيض التاريخى والدستورى فى الظروف المصرية لنظام ١٩٢٣ وهو الحركة الحزبية والمجلس النيابى ، وقام محلها نظام تشكلت ملامحه التنظيمية ورسخت سماته العامة ، مع استقرار نظام ٢٣ يوليه وطريقته فى التصدى والاستجابة لما يواجه الوطن من التحديات السياسية والاجتماعية .

فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ أعلن عن دستور مؤقت يجرى به العمل ثلاث سنين هى فترة الانتقال التي حددتها وقتها قيادة الثورة . تكون هذا الدستور من إحدى عشرة مادة ، ست منها عن المبادىء الدستورية العامة ، تتعلق بأن الأمة مصدر السلطات ، ومساواة المصريين أمام القانون ، وكفالة الحرية الشخصية وحرية الرأى فى حدود القانون وحرمة المنازل طبقاً للقانون ، وإطلاق حرية العقائد وحماية الدولة لها فى إطار النظام العام والآداب ، وعدم تسليم اللاجئين السياسيين وعدم إنشاء الضريبة أو الاعفاء منها إلا بقانون . أما الخمس مواد الأخرى فقد اختص بها تنظيم السلطة فى الدولة ، واحدة منها تطلق يد قائد الثورة فى اتخاذ ما يراه من تدابير لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها ، وتخوله تعيين الوزراء وعزلهم . ومادتان تخولان مجلس الوزراء السلطة التشريعية وأعمال السلطة التنفيذية . والرابعة تقيم

من مـجلس الوزراء ومـجلس قـيادة الثـورة مـؤتمراً عـامـاً ينظر فى السياسة العامـة للدولة وما يتصـل بهـا من موضـوعات ، ويناقش ما يرى مناقشـتـه من تصـرفـات الوزراء . والمـادة الخـامـسـة تقـرر أن القضـاء مستقل ولا سلطان لأحد عليه بغير القانون [٣] .

ويظهر من ذلك أن السلطة التشريعية لم تفقد استقلالها فقط بل فقدت وجودها نفسه ، وندمـجت فى السلطة التنفيذية ، التى يتولاها مـجلس الوزراء الذى يعين أعـضـاءه ويعـزلهـم قـائد الثـورة . فكلا السلطتين المندمـجـتين تمثـلان المشـيـئـة السـيـاسـيـة لقـائد الثـورة ، بحسبانه من يتولى « أعمـال السيادة العليـا » ، وبحيث يكون الوزراء هنا من أصـحـاب المشورة الفنية فى تعـبيـرهـم عن هذه المشيئة . ولا رقابة بالدستور على هؤلاء فى اسـتـخـدام السلطتين إلا من المؤتمر العام ، الذى يتشكل منهم أنفسهم ومعهم مجلس قيادة الثورة ، وهى رقابة حددها الدستور « بالنظر » فى السياسـة العامـة « ومناقشة » تصـرفات الوزراء ، دون أن يناط بالمؤتمر مكنة إصدار قرار ما .

أمـا بالنسبة للقضـاء الذى اعـتـرف الدسـتـور المؤقت باسـتـقـلاله ، فـالملاحظ أن الدسـتـور اخـتـار عـبارة « لا سلطان لأحـد عليـه بغـيـر القـانـون » بما يفـسـح لقـيـام « السلطان » عليـه بواسـطة القـانـون ، عندما يخول جهة ما ، سلطة ما عليه ، وذلك علـى خلاف أن تكون العبـارة « لا سلطان عليه لغير القانون » . ومن ناحية أهم فإن أصـل

الوجود المستقل للقضاء إنما ينشأ من قيام التوازن بين سلطتى التشريع والتنفيذ . فإذا فقدت السلطة التشريعية استقلالها يكون القضاء قد أحيط به ، لأن التبعية التنظيمية تتأتى من عاملين تنظيميين ، أن يكون للمتبوع تعيين التابع وعزله (أو صرف أجره ومنعه) ، وأن يكون على التابع أن ينفذ تعليمات المتبوع ، واستقلال القضاء يتأتى من أنه وإن كان للسلطة التنفيذية سهم فى تعيين القاضى ، فأن تعيينه وعزله إنما يجرى طبقاً لأحكام قررتها سلطة التشريع ، كما أن القاضى يطبق قوانين تصدر من سلطة التشريع . وهذا مفاد القول بأن استقلاله يقوم على قيام التوازن بين سلطة التنفيذ ذات الهيمنة المادية والمالية ، وسلطة التشريع ذات الاتصال الوثيق بمجمل الرأى العام السياسى فى المجتمع . وما دام من ينفذ القانون هو من يصدره ، فقد أحيط بالقضاء من الناحية التنظيمية . وصار ما يتمتع به من استقلال فى أداء وظيفته إنما يعتمد أساساً على أريحية من يقبض على سلطتى التقرير والتنفيذ . واستقلالية القضاء لا تنهدر فقط فى تلك الصورة الفجة ، صورة التدخل المباشر لديه فى أية قضية مخصوصة ، ولكنها تنهدر بصورة أكثر رصانة ، تظهر فى تشكيل محاكم خاصة بأفراد بذواتهم لنظر قضايا معينة ، أو بمنع المحاكم من النظر فى نوع قضايا معينة ، وقد تحقق هذان الأمران فى ظل الدستور المؤقت

بإنشاء محكمة الثورة في سبتمبر ١٩٥٣ لمحاكمة بعض الخصوم السياسيين، ومحاكم الشعب في ١٩٥٤ لمحاكمة الأخوان المسلمين، ومحاكم عسكرية لمحاكمة بعض الخصوم في قضايا محددة. كما أطرد صدور التشريعات التي تحرم بعض الطوائف من حق اللجوء إلى المحاكم بالنسبة لبعض من أعمال الدولة وأنشطة السلطة السياسية.

وبعد انتهاء فترة الانتقال، ألغى مجلس قيادة الثورة، وأعلن في ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ عن دستور جديد، وجرى الاستفتاء الشعبي عليه في شهر يونيه التالي. وقد تبنى هذا الدستور مبدأ الجمهورية الرئاسية، ويختار رئيس الجمهورية بالاستفتاء الشعبي العام، وهو الذي يتولى السلطة التنفيذية ويعين الوزراء ويرأس مجلسهم، ويضع السياسة العامة للدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويعتبر القائد الأعلى للجيش ورئيس مجلس الدفاع ويعين القائد العام. أما السلطة التشريعية فيتولاها مجلس الأمة الذي يتشكل بالانتخاب العام السري المباشر، ويراقب المجلس أعمال السلطة التنفيذية، والرقابة هنا محدودة بكون المجلس يملك سحب الثقة من أحد الوزراء، دون أن تقوم مسئولية تضامنية للوزراء كلها أمام المجلس، لأن رئيس الوزراء هو رئيس الجمهورية المستفتى عليه مباشرة من الشعب، فلا يملك مجلس الأمة إزاءه سلطاناً. ورئيس الجمهورية الحصين عن رقابة مجلس الشعب هو

الذى يضع السياسة العامة ، وهو أيضاً الذى يقرر له الدستور سلطة حل مجلس الأمة .

ومن جهة أخرى ، أورد الدستور فى المادة ١٩٢ منه ، أن المواطنين يشكلون اتحاداً قومياً ، « وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية » ، ثم قرر « يتولى الاتحاد القومى الترشيح لمجلس الأمة » (٤) . وبهاتين العبارتين تم للسلطة التنفيذية ، التى يرأسها رئيس الجمهورية ، استيعاب المجلس التشريعى ، إذ صار الرئيس هو من يقيم المؤسسة التى تملك وحدها اختيار المرشحين لعضوية المجلس ، فضلاً عن سلطة الرئيس فى حل المجلس . والقاعدة أن من ملك التعيين والعزل فقد ملك الإرادة ، أو بالأقل أحاط بها .

لم يدم هذا الدستور أكثر من عشرين شهراً ، إذ جرت الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ فألغى الدستور . وكان مجلس الأمة الذى انتخب وفقاً لهذا الدستور قد تراخى انتخابه إلى ١٩٥٧ ، بسبب معركة تأميم القناة وأحداث العدوان الثلاثى على مصر . فلما ألغى الدستور مع قيام الوحدة المصرية السورية ، لم يكن عمر هذا المجلس النيابى الأول فى ظل الثورة قد جاوز سبعة أشهر خلال السنوات الست منذ قيام الثورة . وقد قامت الوحدة باستفتاء شعبى جرى فى كل من مصر وسوريا على أمرين اثنين ، قيام الوحدة باسم الجمهورية العربية المتحدة ، واختيار رئيس الجمهورية . ثم أصدر الرئيس بقرار منه دستوراً مؤقتاً للجمهورية

العربية المتحدة . وورد بالمادة ١٣ من الدستور : « يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة ، ويحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، بشرط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى » . واعتبر الدستور المؤقت رئيس الجمهورية هو رأس السلطة التنفيذية ، وهو يعين ويعزل نوابه والوزراء ونوابهم ، ويقوم بوضع السياسة العامة (المواد ٤٤ - ٤٧) كما يشكل الرئيس مجلساً تنفيذياً لكل من الإقليمين المصرى والسورى (المادة ٥٨) وتضمنت المادة ٧٢ حكماً مماثلاً للدستور الملغى يتعلق بالاتحاد القومى [٥] . وقد عين مجلس الأمة بقرار من الرئيس ، ثم عطل المجلس مع انفصال سوريا فى سبتمبر ١٩٦١ .

وفى مارس ١٩٦٤ أصدر رئيس الجمهورية دستوراً مؤقتاً بقرار منه ، وتحقق فيه دمج السلطات من خلال سلطة الرئيس فى حل مجلس الأمة ، واعتبار الاتحاد الاشتراكى الذى حل محل الاتحاد القومى بعد حركة التأميمات الواسعة فى ١٩٦١ و ١٩٦٢ اعتباره السلطة الممثلة للشعب . وكان رئيس الجمهورية هو من يضع للاتحاد نظامه وقانونه ويرسم له تشكيلاته [٦] . ورغم ما نص عليه الدستور من تعيين رئيس للوزراء وتشكيل مجلس للوزراء بقي رئيس الجمهورية يتولى السلطة التنفيذية ويضع السياسة العامة بالاشتراك مع الحكومة ، وظهرت الوزارة فى الدستور بوصفها

الهيئة التنفيذية الإدارية . وفى يناير ١٩٦٩ صدر قرار جمهورى بتعديل الدستور المؤقت بإضافة نص تنقضى به العضوية فى مجلس الأمة إذا فقد صفة العضو العامل فى الاتحاد الاشتراكى . وذكر القرار أن هذا الفصل أمر يختص به التنظيم السياسى وحده وأنه صاحب الولاية الكاملة فيه .

من كل ذلك يظهر ، أن واحداً من الأصول العامة فى بناء الدولة منذ ثورة يوليه ١٩٥٢ ، كان الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، أو استيعاب السلطة التنفيذية للوجود المستقل للمجلس التشريعي . وقد افتقد وجود هذا المجلس أصلاً ما يزيد على تسع سنوات فى فترة الثمانية عشر عاماً التالية لقيام الثورة (٧) . وإذا أمكن إسقاط مدة المجلس النيابى الذى كان يشكل بقرارات تعيين من رئيس الجمهورية – دون انتخاب – خلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا ، فإن المدة التى افتقد فيها وجود مجلس تشريعى منتخب تزيد خلال تلك الفترة إلى نحو اثنى عشر عاماً . أما بالنسبة للسلطة القضائية ، فقد اطرد التقليد التشريعى على إدراج نصوص تمنع التقاضى بالنسبة لبعض مجالات نشاط الدولة ، وعلى إمكان تشكيل محاكم خاصة عسكرية أو محاكم لأمن الدولة ، تحكم فى أنواع معينة من القضايا . ووجد فى كل من دساتير ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ما يسمح بذلك .

* * *

السمة الثانية فى نظام دولة ٢٣ يوليه ، هى المركزية الشديدة فى بناء أجهزة الدولة ، حتى تصل إلى قمة الهرم فى شخص رئيس الجمهورية . ومن الطبيعى أن يبنى جهاز الإدارة بناء هرمياً وأن تهبط فيه المستويات من الرئيس إلى مرءوسيه إلى مرءوسيهم وهكذا . وذلك بعكس المجالس النيابية التى تبنى بناء أفقياً من أعضاء متساوين فى المراكز ومشاركين فى إصدار القرارات حسب الأغلبية العددية (والأغلبية العددية تفترض بالضرورة المساواة المطلقة والتجريد المطلق بين الأعضاء ذوى الأصوات) . وليس من الغريب أن يبنى جهاز الإدارة من أعلى ، فيختار كل مستوى ما دونه من المستويات ، بعكس التنظيمات الشعبية النيابية والتمثيلية التى يجرى الاختيار فيها من المستوى الأدنى إلى ما يعلوه . ولكن هذه الظاهرة العادية فى بناء أجهزة الإدارة ، كان لها أثر غير عادى بسبب ما أدخل على جهاز الإدارة من وظائف تتخطى حدود الوظيفة الأصلية المنوطة به ، وهى وظيفة التنفيذ . فهو لم يعد مجرد جهاز إدارة ولا محض جهاز تنفيذى ، إنما أوكل إليه رسم السياسات وتقريرها ، وذلك نتيجة لازمة لارتباط الوظائف التشريعية والتنفيذية واندماج سلطات الدولة .

وقد جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها . وظهر رئيس الجمهورية القائم على رأس النظام مصدراً للشرعية ومنبعاً للسلطة على نطاق المجتمع كله .

وتشكل الهيكل التشريعي على أساس من هذه السلطات المركزة .
واتخذ هذا التركيز أساليب عديدة من الناحية الفنية القانونية ، منها سلطة تعيين كبار الموظفين ومتوسطيهم في سائر القطاعات والأنشطة ، وسلطة فصلهم بغير الطريق التأديبي (أى بغير إجراءات التحقيق وسماع الدفاع) ، واعتبار مثل هذه القرارات وإن تعلقت بأفراد من أدنى المستويات الوظيفية ، إعتبارها من أعمال « السيادة » التى لا تخضع لرقابة القضاء حسبما نص القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ . ومنها سلطة رئيس الجمهورية فى إصدار اللوائح التنظيمية واللوائح التنفيذية للقوانين ، وسلطته فى إنشاء وإلغاء الهيئات العامة والمؤسسات العامة ، ومنها سلطته فى إصدار القوانين فى غيبة المجلس النيابى . وتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار القوانين أحياناً مع وجود المجلس ، كما حدث فى سنة ١٩٦٧ وما تلاها من السنين . ومنها أن تمنح بعض القوانين لرئيس الجمهورية سلطة الاستثناء من أحكامها . والأمثلة على ذلك كثيرة وعديدة تتراءى بيسر لمن يطالع مجموعات القوانين التى صدرت خلال هذه المرحلة .

وكان مما يتمشى مع تقرير هذه السلطات ويسندها ويحوطها بالشرعية السياسية والدستورية ، أن اعتمد مبدأ الاستفتاء الشعبى العام كأصل جوهرى فى اختيار رئيس الجمهورية وكأساس لشرعية النظام كله . لقد نيطت السلطات بقائد الثورة فى البداية

طبقاً للدستور المؤقت الصادر فى فبراير ١٩٥٣ . وبعد اعتزال محمد نجيب القيادة والرئاسة فى عام ١٩٥٤ ، تولى جمال عبد الناصر رئاسة مجلس القيادة وجمع معها رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية . فلما انتهت فترة الانتقال باعلان دستور ١٩٥٦ ، قامت رئاسة الجمهورية على مبدأ الاستفتاء الشعبى العام ، وجرى الاستفتاء وقتها على الدستور من ناحية وعلى شخص الرئيس من ناحية أخرى .

ومع قيام الوحدة المصرية السورية فى عام ١٩٥٨ ، جرى الاستفتاء فى مصر وسوريا على مبدأ الوحدة من ناحية وعلى شخص رئيس الجمهورية المتحدة من ناحية أخرى . ثم اصدر الرئيس بقرار منه الدستور المؤقت للجمهورية الجديدة . فكانت شرعية الدستور مستمدة من اصدار الرئيس المستفتى عليه له ، بمعنى ان « النظام » يستند فى شرعيته إلى « الشخص » وليس العكس . ثم بعد انفصال سوريا صدر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ قرار جمهورى باعلان دستورى . شكل مجلساً للرئاسة يرأسه رئيس الجمهورية ، ويعتبر الهيئة العليا للسلطة فى الدولة ، وتشكل المجلس من قيادة جماعية غير منتخبة . ولكن السلطات الفردية للرئيس بقيت فى الواقع وفى « القانون » . وبقاؤها فى القانون يدل عليه البيان الدستورى نفسه ، اذ اوجب موافقة مجلس الرئاسة على تعيين

رئيس المجلس التنفيذى (مجلس الوزراء) والوزراء ، ولكنه أوجب أن تجرى الموافقة بناء على ترشيح رئيس الجمهورية ، ولا تصدر الموافقة الا بقرار من رئيس الجمهورية . فالقرار تحت السيطرة فى مرحلتى الترشيح والاصدار (المادة ٤) . كما أن اعضاء مجلس الرئاسة لا يعينون ولا يعفون منه الا بموافقة الرئيس (المادة ٥) . ويذكر كمال رفعت عضو مجلس الرئاسة وقتها « الواقع ان مجلس الرئاسة كان شكليا أكثر منه قيادة جماعية ، فمثلا كان البغدادى مسئولا عن الشئون الاقتصادية ولكنه لا يعمل شيئاً ، وكنت مسئولا عن الشئون العربية دون أن أعمل شيئا »[٨] .

وهنا تبدو ملاحظة تنظيمية يحسن ابداؤها ، وهى ان القرار الذى يصدر من هيئة جماعية ، مجلس ادارة أو مجلس رئاسة أو مجلس نيابى ، انما يصدر بالتصويت بمراعاة الأغلبية والأقلية عند أخذ الرأى ، وحساب الأغلبية حساب عددى ، والعدد يقتضى التجريد المطلق اذ يحسب رأى كل عضو بصوت واحد ، أيا كان وضع هذا العضو ومركزه وخبرته وتخصصه وفهمه وأيا كان رأيه، وتجريد الأعضاء والآراء إلى آحاد يقتضى المساواة المطلقة بمعناها التنظيمى ، ومما يهدر هذه المساواة ان يكون فى مكنة رئيس المجلس أو أى من اعضائه تعيين زميله أو عزله ، لأن من ملك التعيين والعزل أو أحدهما ملك من الناحية التنظيمية الصوت أو الرأى المعدود ، أو يكون قد استوعبه لحسابه ، ومن ملك تعيين وعزل

الأعضاء الآخرين فى أى تشكيل يصدر قراراته بحساب التصويت، انما يكون قد استوعب الارادة الجماعية للتشكيل ، اياً كانت نسبة الأغلبية اللازمة لصدورها ، ويكون القرار الصادر قراراً فردياً أو معبراً عن مشيئة فردية ، ويكون الجدل السابق عليه نوعا من ابداء المشورة الفنية ، التى لا تشكل صلب القرار الصادر ، وإنما تتعلق بالتدبر والتأمل والمداولة السابقة على اتخاذه ، ويكون الالتزام برأى الأغلبية المخالف نوعاً من الأريحية والسماح .

ولما صدر الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ ، اتفق ان كانت مدة رئاسة الجمهورية قد انتهت بمضى ستة أعوام منذ فبراير ١٩٥٨ . ولكن الرئيس أعلن تأجيل الاستفتاء على رئاسته عاماً مقبلا، بسبب انشغال الدولة باستضافة عدد من المؤتمرات الدولية . وساغ تأجيل الاستفتاء استناداً إلى الثقة المتضمنة والمفترضة بين الرئيس والشعب ، ثم جرى الاستفتاء على شخصه في عام ١٩٦٥ . وقد ظلت مصر منذ ١٩٥٨ تحكم بدساتير مؤقتة تصدر بقرارات من رئيس الجمهورية وتعدل بقرارات منه ، بحسبان انه هو نفسه مستفتى عليه من الشعب وحائز على ما يشبه الاجماع .

وطبقاً للنظام الدستورى الذى عمل به منذ ١٩٥٦ ، كانت دورة الحكم الدستورى تتمثل فى أن يختار الشعب (الناخبون) رئيس الجمهورية ، ويجرى ذلك بالاستفتاء لا بالانتخاب ، فلا يطرح

للاختيار الشعبى الا اسم مرشح واحد ، ولا يجرى تنافس انتخابى بين مرشحين أو أكثر على منصب الرئاسة ، ويطرح الاسم للترشيح بقرار من مجلس الأمة ، واذا افترض أن لم يحصل المرشح على أكثرية الأصوات ، طرح المجلس اسم مرشح آخر . وهكذا . وهذه الواحدية في الترشيح من شأنها ان تستبعد النّدية فى الانتخاب بين مرشح وآخر ، وتستبعد احتمال تبلور قطب تلتف حوله المعارضة السياسية من قبل أو من بعد . والمستفتى عليه يتولى مسئولية السلطة التنفيذية ، ويكون له ما فى الدستور من سلطات دستورية مخولة له ، ومنها حل المجلس النيابى والاعتراض على المرشحين للمجلس .

والجدير بالملاحظة ، انه خلال ثمانية عشر عاماً منذ ١٩٥٢ ، عرفت مصر ستة من الدساتير والاعلانات الدستورية ، فى السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٩ . هذا بالنسبة للتعديلات الدستورية ، اما بالنسبة للتغيرات الوزارية ، فقد عرفت خلال الفترة من يوليه ١٩٥٢ حتى ابريل ١٩٥٤ ستة من التغييرات الوزارية ومنذ ذلك التاريخ الأخير حتى مارس ١٩٦٤ تولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة أو ما يقوم مقامها وفقاً للوصف الدستورى السائد فى كل فترة ، واجريت أربعة تغييرات وزارية فى اعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ . ومنذ ذلك التاريخ الأخير حتى سبتمبر ١٩٧٠ ، عرفت مصر خمسة تشكيلات وزارية ، رأسها

على التوالى على صبرى فى مارس ١٩٦٤ ، وزكريا محيى الدين فى يونيه ١٩٦٥ ، وصدقى سليمان فى سبتمبر ١٩٦٦ ، وجمال عبد الناصر فى يونيه ١٩٦٧ ثم فى مارس ١٩٦٨ [٩] .

ويظهر من ذلك قدر الثبات شبه الكامل لرئيس الجمهورية ، مع كثرة التعديلات الدستورية والوزارية ، فضلاً عن كثرة التعديلات فى المجلس النيابى وجوداً وعدماً على ما سبقت الاشارة . واذا كان لوحظ ان عمر الوزارات قد زاد من متوسط ٨ر٥ أشهر قبل الثورة إلى نحو ١٢ شهراً بعدها ، فان وجه الملاحظة فى السياق المطروح، لا يتعلق بمدى الثبات الزمنى للوزارة فى ذاتها أو مقارنة بفترة سابقة ، ولكنه يتعلق بمدى ثبات رئاسة الجمهورية مع التغير الكثير فى الهياكل والمؤسسات الأخرى .

* * *

هذا الدمج للسلطات مع قيام السلطة الفردية فى أعلى المستويات اتجه بالدولة إلى مركزية بالغة الشدة ، تفوق ما عرف عن الدولة المصرية من تمركز فى الفترة السابقة ، منذ عهد محمد على ، كما اتجه بها إلى تركيز شديد للسلطة فى ايدى قائد فرد يقف على رأس الهرم الحاكم . ولم يكن الاختيار بين البدائل هو وحده ما أفضى إلى صياغة هذه الصورة ، وثمة عديد من العوامل ساعد على بلورتها هكذا ، مما يظهر فى سياق الفصول السابقة . ومن

هذه العوامل طبيعة تكون جهاز الادارة الذى توحدت معه الثورة قيادة وتنظيماً ، فصار جهاز الادارة هو جهاز الدولة عامة ، وصار جهاز التنفيذ هو جهاز رسم السياسات وتقريرها أيضاً .

ونحن نعرف ان من قام بثورة فهو من سيحكم أو يطاح به ، بمعنى أن من واجبه ان يحكم وأن ليس أمامه خيار ترك السلطة ، فليست الثورة من اعمال الترف أو الهزل ، يشرع فيها الشارع ثم يتركها اختياراً ، انما هى اهداف بدىء بها واستقطبت قوى وهدمت قوائم واستفزت خصاماً ، هى مركب من ركبه لا ينزل عنه وسط الموج الا بمُنزِل ، كما ان من دخل حرباً لا يخرج عنها إلا بنصر أو هزيمة . وأكثر من هذا فان صورة الحكم وصياغة مؤسساته وأوضاعه بعد الثورة ، إنما تأتى على صورة الجماعة التى قامت بالثورة وأوضاعها المؤسسية وروابطها التنظيمية . هذه المسألة أقرب إلى أن تكون قاعدة تفرض نفسها على من قاموا بالثورة ، قبل ان يفرضوها هم اختياراً على غيرهم .

ومن جهة ثانية ، فان صلة الديمقراطية ونظامها بالأهداف السياسية والاجتماعية المطروحة ، صلة لا فكاك منها وهى فى شكلها وأسلوبها ترتبط وتتأثر بالأهداف السياسية والاجتماعية المطروحة . ومادمنا فى مرحلة التحرر الوطنى أو بعبارة أدق مادمنا فى « عصر » التحرر الوطنى ومقاومة الاستعمار ، فلابد أن

تكون تنظيمات الجماعة وحكومتها متصلة بالهدف المرسوم ازاء هذه المسألة الحاكمة ، مسألة التحرر ، ولابد ان تكون منظمة القوى الكفيلة بتحقيقه أو حمايته . وهو يقتضى معارك متصلة على كل صعيد اجتماعى وسياسى وعسكرى .

ان الديمقراطية البرلمانية في مصر ، ارتبطت بطور الحركة الوطنية جرى فى اطار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، عندما كان ميزان القوى السياسية لا يتيح للحركة الوطنية الا الكفاح بطريق المفاوضة ، لإجلاء المحتل أو الوصول لأقصى قدر ممكن من التنازلات منه لتحرير الارادة السياسية من سطوته ، فصارت مسألة مَن من الأحزاب والقوى السياسية يصل إلى الحكم ، صارت هذه المسألة تتصل اتصالا وثيقا بالهدف الوطنى المنشود . ثم استشرفت مصر بعد حرب فلسطين في سنة ١٩٤٨ مرحلة جديدة ، اذ ظهر أن الكفاح ضد الاستعمار - مع نشوء دولة اسرائيل - يحتاج إلى قوة عسكرية نظامية لدفع العدوان وردعه . وكانت لهذا التغيير آثار لابد ان تعمل عملها فى أساليب التنظيم الديمقراطى وأبنية الحكم ومؤسساته . كما حدث مع الحروب الصليبية والهجوم التترى من آثار تتعلق بغلبة النخبة العسكرية ومؤسساتها على نظام الحكم . بل ان وضع ما بعد ١٩٤٨ ، يمكن أن يفسر مسألة ثانوية ، وهى بروز دور العسكريين بدلا من دور رجال القانون الذى كان بارزاً من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٢ .

ونحن عندما نتكلم عن دمج سلطة التشريع فى سلطة التنفيذ وعن محاصرة الوظيفة القضائية ، انما نتحدث بالمصطلح الدستورى السائد الذى يقسم سلطة الدولة من حيث الوظائف وطريقة التكوين إلى هذه التقسيمات . وهذا لا يعنى ان هذه التقسيمات هى هدف سرمدى ومطلوب فى ذاته ، تجند لتحقيقه الجماعة السياسية كما لو كان أمراً مفروضا عليها من علٍ . ولكنه أمر يدور مع وظائفه . والجهاز النيابى (السلطة التشريعية) هو شيء أشبه « بالهويس » ، الذى تنتقل من خلاله المراكب من منسوب المياه العالى إلى المنسوب المنخفض والعكس . المجلس النيابى هو « هويس » سلطة الدولة بين حركة الرأى العام ذات الموج المضطرب وبين قنوات العمل التطبيقى والتنفيذى . وهو بهذا صلة نظامية وضابطة بين مجمل الرأى العام السياسى (أو التيار ذى الغلبة فيه) وبين ادوات التنفيذ . أو هكذا تكون وظيفته فى أصل تصورها . ووظيفته ان يضع القرار العام دون أن يزيغ منه البصر فى الملابسات التى تحوط الحالات الفردية الكثيرة المتنوعة ، وهذا واحد من عناصر الرشد فى التقرير . ووظيفته ان يضع هذا القرار العام فى اطار السياسات العامة التى تمثل المصالح الاجتماعية والسياسية للفئات ذات الغلبة فى المجتمع ، وفق الموازين السائدة فى أية فترة محدودة ، وهذا يكسب قراراته اتساقاً مع السياسات المرعية فى أية مرحلة محددة .

ومن ناحية اخرى ، أياً كان ما يقال بحق عن قصور المجلس النيابى المنتخب عن ان يكون وسيلة لحكم الشعب نفسه بنفسه ، وهو قصور يرد من ان « الشعب » متنوع المصالح السياسية والاجتماعية ، ثم هو قصور يرد تنظيميا من قصور النظام الانتخابى عن التعبير الصادق عن حركة الرأى العام السياسى ، ومن امكان اصطناع القوى الاقتصادية والاجتماعية ذات المصالح الغالبة لنتائج الانتخابات ، سواء بالضغوط المباشرة أو بأساليب صياغة الرأى العام . مع كل هذه الاعتبارات ومع التسليم بها ومع استبعاد أية نظرة مثالية تتعلق بالمصداقية المطلقة لتمثيل المجلس النيابى للحركات السياسية فى تياراتها العامة ، أو لمطالب الشعب فى عمومه بشرائحه المختلفة ، مع كل ذلك يظل المجلس النيابى امكانية معتبرة لتنظيم طريقة اتخاذ القرارات العامة والأساسية ، طريقة تكفل اشتراك أعداد أكثر فى اتخاذ القرار ، وهو ببنائه الأفقى من أعضاء متساوين يمكن ان يكفل نقاشاً أكثر حرية وأجدى مما تكفله الأجهزة الهرمية الرئاسية للتنظيمات الادارية ، رغم ما تتمتع به هذه الأجهزة الأخيرة من خبرات فنية . وهو هيئة كثرية تشكل بطريقة دورية تسهم فيها عوامل أقل انصياعاً للقبضة المركزية ، وأكثر استجابة للتحولات التى تطرأ على حركات الرأى العام ، وأكثر افساحاً للعناصر والوجوه التى تظهر تباعاً وتتصدى للمسائل العامة .

ثم أن الطريقة العلنية فى ادائه عمله ، تشكل وسيلة اتصال لا بأس بها بينه وبين تيارات الرأى العام خارجه ، بما يتيح له درجة ما من درجات التأثر بهذه التيارات وبما يربطها بالمسائل التى تدور فى المجلس ، وبما يشكل نافذة للرأى العام من خلاله على الاداء الحكومى العام ، وذلك كله فى حدود الميزة النسبية لهذه الامكانات ، وضمان الوصول إلى القرار الأكثر رشداً .

وفى كلمة ، فان وجود المجلس ، مع اتاحة الضمانات المناسبة لتشكيله وادائه عمله ، مقارنا بعدم وجوده ، هو أكثر مراعاة للرشد فى اتخاذ القرار العام ، وأضبط نسبيا فى النأى عن الصوالح الذاتية والفردية فى اطار الصالح العام للفئات المهيمنة ولصيغ التوازن الاجتماعى بين الفئات الاجتماعية ذات النفوذ ، وهو أشرك للرأى العام أو لجموع منه فى القضايا العامة وأكفل لإطلال هؤلاء على شئون الحكم وأنشطة الادارة ، وأن وجود المجلس يشكل مَكنة ، ولو ضامرة ، لتحديد تفرد جهاز الادارة بالحكم والتقرير ، ونوع رقابة ، ولو خافتة ، على عثرات العاملين وسوء التطبيق .

ومن جهة أخرى ، فان السلطة الفردية ليست قرينة الظلم والتخلف ، وقد عرف التاريخ من الحكام الأفراد من قفزوا بمجتمعاتهم قفزات عظمى فى النهوض والارتقاء ، ومن اشاعوا قدراً غير منكور من العدالة الاجتماعية . وهى أيضاً لا تعنى افتقاد

المشورة مطلقاً ولا افتقاد الرشد فى إدراك مشاكل الواقع والتصدى لها واستنباط الحلول السليمة ، ولا تعنى ان صاحب القرار الفردى انما يتجاهل باللزوم المصالح العامة سواء كانت لفئة اجتماعية محددة أو لطبقات شعبية عريضة . ولكن يظل مما يمكن قوله ، انه فى القرار الفردى تزداد احتمالات الخطأ والميل ، وفى القرار الجماعى أو فى نظام السلطة الموزعة على العديد من المؤسسات تقل هذه الاحتمالات وتزداد امكانات تدارك الأخطاء قبل استفحالها . ونحن عندما نقوّم تجربة تاريخية ، وهى واقع تم ولا حيلة لنا فى تداركه ، قد نقصر نظرنا فيها وفى انظمتها وفى أى قرار اتخذ خلالها ، نقصر ذلك على صواب القرار وما ترتب عليه من نفع أو ضرر ، أى ننظر فى مضمون القرار فقط . ولكن عندما نرسم للمستقبل نظاما ولا نعرف بعد ما سيقع فيه ، انما يتعين اختيار ما تقل فيه احتمالات الخطأ والضرر . لذلك لا تقوم حجة لصالح السلطة الاستبدادية ، ترد من كونها أصابت وجه الصواب أو أفادت ، فى مرحلة تاريخية سابقة أو فى حالة مخصوصة . لأن الأمر ليس امر تلازم بين الأسلوب التنظيمى لاتخاذ القرار وبين مضمونه ، انما هو أمر ترجيح ، وأمر احتمالات تزيد وتنقص .

وإذا كان ترتيب أوضاع الدولة بعد ٢٣ يوليه ، قد صيغ على صورة أفضت اليها الأوضاع التاريخية ، وحصيلة الصراعات بين

القوى السياسية المختلفة ، دون أن يمثل اختياراً حراً بين بدائل متاحة ، بذات الدرجة أو بدرجات متقاربة ، وإذا كانت « الدولة » هى أكبر المؤسسات وأشملها وأدومها فى ادارة شئون الجماعة ، مع اختلاف الفئات التى تتكون منها هذه الجماعة وتنوعها ، ومع تغيرها عبر المراحل التاريخية المختلفة ، فإن لهذا الترتيب لأوضاع الدولة آثاره البعيدة على حركة المجتمع وموازين العلاقات بين قواه المختلفة ، لا وفقاً لمضمون السياسات الاجتماعية التى تتخذها الدولة فقط ولكن وفقاً لاسلوب هذا التنظيم عينه وأثره الاجتماعى فى دعم النفوذ السياسى لفئات من الجماعة ازاء غيرها من الفئات الاجتماعية . بمعنى انه اياً كانت أسباب ظهور هذا النحو من التنظيم السياسى للدولة ، فانه بموجب هذا الظهور ترد آثار فى العلاقات بين القوى الاجتماعية ، من شأنها ان تدعم هذا الشكل التنظيمى وتؤازره .

لقد اعتاد الكثيرون النظر الى جهاز الادارة بحسبانه « اداة » فقط ، كما لو انه مجموعة من الروابط والقنوات تعمل بغير هوية ، وبغير أن يكون للعاملين بها « موقف » ازاء ما ينفذونه ، أو مايتقرر ويرسم من سياسات من خلالهم . وفى الحقيقة هو جهاز بشرى اجتماعى ، يتكون من أناس ومواطنين لهم توجهاتهم الفكرية والاجتماعية ولهم أوضاعهم الاجتماعية التى تحتل مكانها فى

خريطة الفئات الاجتماعية المتنوعة ، فهو جهاز « فاعل » ، وله طريقته فى تقرير السياسات أو التأثير فيما يتخذ من قرارات أو ما يشرع فى تطبيقه منها . وان بدا كل ذلك منه لا من خلال المواقف السياسية والاجتماعية الجهيرة ، ولكن من خلال قيامه بوظائفه السياسية من حيث جمع المعلومات وتصعيدها والادلاء بالمشورة الفنية والقيام بالتنفيذ ومراقبته . بمعنى انه يعبر عن ذلك بمراعاة ما يفرضه الطابع التنظيمى على العاملين من ضوابط فى الحركة وما يمليه عليهم من قيود تحدد وجهتهم فى الأفعال وردود الأفعال . ومن المعقول ان تزداد هذه المكنات الفاعلة مع قيامه بالوظائف السياسية .

وقد كانت قيادة ثورة ٢٣ يوليه ، جزءاً من هذا الجهاز ، من القسم العسكرى فيه ، لذلك امكنها كقيادة سياسية أن تتوحد معه لا من الناحية التنظيمية فقط ، ولكن من الناحيتين الاجتماعية والسياسية ، وكانت قادرة على ادراك توجهاته ، مؤثرة فيها ومستجيبة لها فى الوقت نفسه . فامتزجت الادارة مع السياسة ، وفى القمة امتزجت الحكومة مع الزعامة .

* * *

بدأت ثورة ٢٣ يوليه ظهورها السياسى العام ، لا بواسطة برنامج يطرح ، ولكن بواسطة الحركة العملية المباشرة . وما لبث أن

أعلنت عن اهدافها الستة وهي القضاء على الاستعمار واعوانه، وعلى الاقطاع ، وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، واقامة العدالة الاجتماعية ، والجيش الوطنى القوى ، والحياة الديمقراطية السليمة . وقد يرى البعض فى هذه الأهداف العامة ما لا يرضيه ولا يكفيه ، وانها فى عمومها لا تكفى موثقاً بين قيادة سياسية وجموع من المواطنين . على أنه لا ينبغى ان يغرب عن البال ، أن عموم هذه الأهداف لا يجرح فى ذاته مصداقيتها من حيث كونها بداية للتقرير . وتجارب التاريخ أمدتنا بالعديد من الأمثلة لحركات ثورية جادة لم تطرح أهدافاً أكثر تفصيلا ومنها فى التاريخ المصرى ، حركة عرابى بأهدافه الثلاثة فى « وقفة عابدين » ، وحركة الوفد سنة ١٩١٩ فيما اوردته « التوكيلات » من أهداف . وقد صلحت هذه الأهداف فى عمومها لأن تجمع الجموع وتحشد الحشود وتبدأ ثورات كبيرة . وليست النزعة التقنينية التى تستلزم التحديدات الاكثر تفصيلا لكل البرامج السياسية ، من اجلاء المحتل إلى تعميم مياه الشرب فى الريف ، ليست تلك النزعة هى مناط الحكم على الحركة السياسية بالجدية والكفاءة السياسية . والمعوّل عليه فى النهاية هو أن تكون الأهداف المطروحة مما يمثل استجابة صحيحة للمشاكل الحقيقية ، وان تكون صادقة فى دلالتها على التوجهات العملية . وبهذا كانت أهداف ثورة ٢٣ يوليه كافية للحد المطلوب كنقطة بداية .

وما أن رسخت جذور الثورة فى السلطة المصرية ، حتى بدأت تقوم بانجازاتها فى المجالات السياسية والاجتماعية ، فى اطار الأهداف الستة المعلنة . ولا يتسع المقام هنا للتفصيل فى هذا الامر . وهى انجازات لا يدخل الحديث عنها فى صميم الدراسة المطروحة ، الا بالقدر اللازم لايضاح التأثيرات المتبادلة بينها وبين التنظيمات والأبنية التى شيدت . ويمكن فى اشارة سريعة تحديد الخطوط العامة لهذه الانجازات مما يمكن أن يتصل بسياق الناحية التنظيمية المعروضة . وعلى الجملة فان ثورة ٢٣ يوليه هى فى جوهرها ثورة تحرر وطنى . قامت بهذا الهدف لم تتخل عنه ولا تهاونت فيه أيا كانت النتائج التالية للانتصار والهزيمة . ولا يؤثر على مصداقية هذا الهدف لديها ما حدث فى سنة ١٩٦٧ من انكسار ، بمثل مالا يؤثر على مصداقية ثورة عرابى هزيمته العسكرية امام الانجليز فى سنة ١٨٨٢ ، وبمثل مالا يؤثر على مصداقية الوفد عدم قدرته على اجلاء الانجليز عن مصر . وهذا الجوهر الوطنى التحريرى لثورة ٢٣ يوليه هو ما منحها شرعيتها العليا وما بوأها مكانتها بين ثورات مصر الكبيرة .

وقد تحقق للثورة فى سنواتها الأولى ، اجلاء الاحتلال البريطانى عن مصر ، وحل مسألة السودان حلا يتفق مع أهداف حركة التحرر السودانى ومع الأمن الاستراتيجى المصرى ازاء مياه

النيل [١٠] . ثم شرعت فى تطوير أهداف حركة التحرر الوطنى ، ودفعت بها إلى التشابك والتداخل مع قضايا النهضة والتوحيد العربى والتحرر الاجتماعى . واتخذت المواقف لمواجهة سياسة الاحلاف العسكرية التى كانت تفرضها السياسة الامريكية البريطانية فى المنطقة العربية ، ولمواجهة الخطر الاسرائيلى ، بحسبان ان حركة التحرر الوطنى ليست مقصورة الهدف على اجلاء الجند البريطانية ، وانما تمتد إلى تحرير الارادة السياسية ورفض مشاريع الدفاع المشترك التى يرمى بها الغرب إلى السيطرة على البلاد العربية . وانفتح من ذلك ومن مواجهة الخطر الاسرائيلى ، العمق العربى لسياسة التحرر ، مع صياغة هدف الوحدة العربية ، ومع صياغة سياسة الحياد الايجابى ثم عدم الانحياز . وكل ذلك استلزم من الثورة اتخاذ موقف التأهب الدائب والتعبئة السياسية المتصلة واقتضى منها خوض المعارك السياسية بصورة متصلة على مدى الفترة من ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٧٠ وما بعدها . وترتب على هذه المواجهات المستمرة انعكاسات داخلية هامة ، تتعلق بخطط تسليح الجيش وتدريبه وكفالة مورد السلاح له ، مما كان له اثره الكبير فى تعديل توجهات السياسة الخارجية المصرية ، سواء بسياسة عدم الانحياز أو تفتيح العلاقات مع دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتى .

كما ترتب على هذه المواجهات ما يتعلق بالاوضاع الاقتصادية ومقاومة الضغوط الغربية في هذا المجال . وفى خضم هذه المواجهة بدأت تتشكل تباعا برامج النهوض الاقتصادى وخططه ، لتكفل لمصر القدر الممكن للتحرر الاقتصادى من الضغوط الغربية . ومن خلال هذا الصراع انفتح طريق دعم الاستقلال السياسى بتحقيق الاستقلال الاقتصادى . بدأ ذلك بتصفية الركائز الأجنبية المتحكمة فى الاقتصاد المصرى عن طريق البنوك والشركات الكبرى ، ومن هنا أتى ما عرف بحركة التمصير فى أعقاب تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، فصارت مصر للمصريين من الوجهة الاقتصادية . واطرد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية بما تبلور معه الهدف الشامل لدعم الاستقلال بطرق التنمية الاقتصادية ، فلما تكشف عجز الرأسمالية المصرية عن القيام بالدور الرئيسى فى هذه التنمية ، رغم محاولات دعم الدولة لها ، جاءت اجراءات التأميم الكبرى فى أعوام ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، وبها ظهر القطاع العام كقوة ضخمة مهيمنة على الاقتصاد الوطنى ، وكدرع يحمى الارادة الوطنية . ذلك على النحو الذى بلوره ميثاق العمل الوطنى الذى صدر فى يونيه ١٩٦٢ .

لا وجه للافاضة فى هذا الجانب ، ويمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات التى تكلمت عن تطور الاقتصاد المصرى خلال

الخمسينات والستينات [١١] ، ولا يبدو صحيحاً ما يتردد من ان هيمنة الدولة على الاقتصاد كانت تستهدف حماية أمن النظام السياسى وسيطرة القيادة على المجتمع ، لا يبدو ذلك صحيحا رغم أن حسن ابراهيم أحد قادة حركة ٢٣ يوليو نسب إلى عبد الناصر تعليقاً على تأمينات سنة ١٩٦١ بأنها « إجراء تأمينى للثورة » [١٢]. وأن حجم الاجراء المتخذ وآثاره فى الاقتصاد والمجتمع وتقدير مدى إستجابته لمشاكل المجتمع ، كل ذلك يقطع بأن الفكرة « الامنية » تقصر عن أن تكون سبباً يجرد اجراء كهذا من قيمته فى الاقتصاد والتنمية والحفاظ على الاستقلال الوطنى . يمكن مناقشة سياسة التأميمات من جوانب شتى ، اما الهبوط باجراء كهذا الى مجرد انه اتخذ حفاظاً على سلطة ما ، فهو نهج فى التقويم لا يميز المستويات المختلفة لدواعى الاحداث وآثارها . يمكن ان تتوافق الدواعى العامة للاجراء المتخذ مع دواعى الصالح الذاتى أو المؤقت لحاكم ما أو حزب ما ، ولكن هذا لايعنى إمكان رد السبب العام إلى محض كونه سبباً خاصاً أو ذاتياً ، وشبيه بذلك ما حاوله خصوم الوفد عندما ردوا الغاء معاهدة ١٩٣٦ إلى انه مجرد اجراء اتخذته حكومة الوفد طمعا فى استمرار بقائها فى الحكم [١٣] .

* * *

جهاز الدولة المصرى الذى استلمته ثورة ٢٣ يوليه ، جهاز يعود فى صياغته الحديثة إلى القرن التاسع عشر . وتكامل بناؤه عبر ذلك القرن منذ حكومة محمد على ، وألقى على عاتقه فى عهد ذلك البنّاء العظيم عبء النهوض بالمجتمع المصرى ، بانشاء الجيش الحديث والبنيات الاساسية ونظم الزراعة الحديثة والتعليم وغير ذلك ، ثم هو ذاته الجهاز الذى خرج منه من ساهم فى الثورة العرابية وفى قيادتها ثم كانت له مساهمته فى ثورة ١٩١٩ . ورغم ما تمتع به الملك والانجليز من نفوذ فيه وقدرة على تحريكه ، فهو لم يكن مجرد أداة فى يد هذه القوة الغالبة ، سيما فى الفترة اللاحقة لثورة ١٩١٩ . والمتتبع لحركته التاريخية يلحظ فيه قدرة على الاستمرار ومزيجاً من المحافظة والقابلية للتغير والتلاؤم ، وقدرة على المساهمة فى غالب الانعطافات التاريخية الكبرى فى العصر الحديث ، بعد ان تجرى تغييرات محدودة فى شرائحه العليا . وبهذا أمكن أن تخرج منه ثورة ٢٣ يوليه وان تقوده متوحدة معه فى كل ما انجزت من منجزات وطنية فى مجالى السياسة والاقتصاد .

نظراً لغلبة الطابع المهنى والفنى على العناصر الوسيطة فيه ، غلب عليه الانتماء إلى الطبقة الوسطى فى المجتمع ، أو إلى شرائح منها ، وخاصة المهنيين الخارجين من الوعاء العام الذى يتسع له نطاق التعليم الجامعى ، وأن أى سياسة لنشر التعليم الجامعى ومد

نطاقه تنعكس من بعد فى التكوين الاجتماعى للعنصر الغالب فى جهاز الدولة ، بمراعاة التحرك الاجتماعى الذى ينتجه التعليم الجامعى خاصة . وقد كان دخول أبناء الطبقات الشعبية الكلية الحربية بعد ١٩٣٦ من أسباب ظهور الضباط الأحرار بالجيش بعد سنوات محدودة ، لذلك ما أن جرى « تطهير » جهاز الدولة بعد ٢٣ يوليه حتى ضمنت الثورة التشكيل المتناسق معها لهذا الجهاز ، من حيث غلبة المهنيين فيه من ذوى الأصول المنحدرة من الطبقة المتوسطة فى شرائحها الوسطى والدنيا . وهم بعيدون من كبار ملاك الأراضى وكبار الرأسماليين . إلا من نسبة محدودة يمكن حصرها .

كانت هذه الأوضاع تشكل مناخاً مواتياً لأن يقوم هذا الجهاز – فى توجهه الغالب – بدور إيجابى فى تنفيذ القرارات السياسية للدولة ، وذلك بوصفه جهازاً تنفيذياً . تحوطه فى ذلك حماسة الانجاز للمهام الوطنية المطروحة وجو المعارك السياسية الذى شاع فى هذه الفترة ، وشعارات النهوض الاجتماعى وعدالة توزيع الدخل التى صلحت بها الأوضاع الاجتماعية للعاملين بهذا الجهاز فيما صلح به الوضع العام للطبقات الشعبية وللشرائح الوسطى فى المجتمع ، وذلك كله فضلاً عن الهيمنة القابضة للسلطة المركزية المنفردة فى أعلى المستويات التنظيمية للجهاز ، وقدرتها الطليقة على التشكيل والتغيير فى هياكله و أبنيته .

على أنه بوصفه جهازاً تنفيذياً ، فهو يجند العاملين به وفقاً للمعايير التى تصلح للعمل التنفيذى من حيث التخصصات الفنية والمهارات المهنية . والعمل التنفيذى يبدأ حيث ينتهى العمل السياسى بما يحسمه من توجهات عامة واختيارات عامة بين البدائل ، وفقاً للنظرة المتكاملة لأوضاع الجماعة ومجمل الظروف التاريخية والدولية التى تحيا فيها ، وبمراعاة مصالح الفئات الاجتماعية وشرائحها ذات الغلبة فى المجتمع والدولة . كما أن العمل التنفيذى من ناحية أخرى يقوم بالدراسات وجمع المعلومات اللازمة للقرار السياسى طرحاً للمشاكل التفصيلية ولبدائل حلها . وهو بهذا يقوم على جملة من النشاطات التخصصية الممهدة ثم المنفذة للقرار السياسى ، دون أن تكون له مكنة اتخاذ القرار السياسي ذاته ، ودون أن تكون له القدرة على نقد كفاية القرار السياسى أو المناقشة حول صنعه ، أو الضغط المباشر لانفاذ نظر ما بشأن السياسات المتبعة ومن هنا كان توحد قيادة الثورة به مما لا يقيد انطلاقها المحسوب فى اتخاذ قراراتها السياسية ولا يفيد مشاركة تنظيمية بينه وبينها فى هذا الأمر . بمعنى أن القرار السياسى صار اختصاصاً للقيادة وحدها داخل هذا الجهاز التنظيمى الواحد .

لذلك أمكن لهذه القيادة أن تتجاوز فى نشاطها السياسى الأطر الاجتماعية العامة لشريحة المهنيين والفنيين ذات الغلبة فى هذا الجهاز ، وأمكن لها إحكام الهيمنة القابضة عليه ، وأن تسوقه فيما

ترى من مساق ، ولو جاوزت فى ذلك مؤقتاً امكاناته وقناعاته المستفادة من الوضع الاجتماعى الغالب على عناصره الوسيطة ، أو الوضع المستفاد من كونه قد صار التنظيم الأوحد فى المجتمع ، بما يكفل له ذلك من ميزات اقتصادية أو اجتماعية عامة . وكانت طريقته فى التصدى لما يراه من سياسات مجاوزاً لهذه الأوضاع ، هو الالتفاف على القرارات ومحاولة التأثير فيها ، لا من حيث الموقف السياسى ، ولكن من حيث صياغة المعلومات والدراسات الفنية التى ترد منه للقيادة ، أو من حيث أسلوب تنفيذ ما يرد اليه منها من قرارات ادارية تشكل الموقف السياسى لها . وذلك بحسبان ان القرار السياسى محوط بنشاط هذا الجهاز من حيث المنبع فيما يؤديه الى صاحب القرار السياسى من معلومات وخبرة فنية فى المجالات المتعددة ، ومن حيث المصب عندما يرد اليه الموقف السياسى المتخذ فى صورة القرارات الادارية التى يقوم نشاطه وفقاً لها ، اذ يتحرك بها الجهاز فى انشطته التفصيلية فى المجالات المتنوعة دون ان يقترن القرار بالهدف السياسى المستهدف منه . وهذا أحد الفروق بين الجهاز الادارى والجهاز السياسى ، إذ يعمل الجهاز الأول بقرارات جزئية ليست مصحوبة بأهدافها العامة ، بينما يعمل الجهاز السياسى فى اطار التوجهات العامة قبل أن تتوزع على العديد من الخطوات التفصيلية والجزئية .

انفرد جهاز الادارة بكونه التنظيم شبه الوحيد لأبنية الدولة ، وله في عمومه صلاحيات التقرير والتنفيذ معاً . وفي داخله اختصت قيادته من دون مستوياته المختلفة بصلاحية اتخاذ القرار السياسي ، بناء على ما يرد لها عن هذه المستويات من معلومات ودراسات ، ثم تصوغ قرارها السياسي في صورة قرارات وأوامر إدارية تتوزع على الوحدات المختلفة لهذا الجهاز للتنفيذ . وكان اختصاص القيادة بالقرار السياسي دون المستويات الأدنى ، لا يرجع فقط إلى ما سلفت الاشارة إليه عن الطبيعة المهنية التخصصية لهذه المستويات ، ولكنه يرجع أيضاً إلى الطريقة البنائية التنظيمية التي يقوم عليها جهاز الادارة عادة ، وهي طريقة البناء الهرمي الذي تندفع فيه أنشطة السلطة من أعلى لا من أدنى ، سواء من حيث اتخاذ القرار أو من حيث تشكيل الوحدات المتنوعة واختيار الاشخاص العاملين فيها . على أن القيادة فيما تتخذه من مواقف سياسية ، انما تراعي بطبيعة الحال ممكنات هذا الجهاز وأفراده والروابط المتبادلة بينها وبينه ومدى تعاطفه ودرجة حماسه ، وحسن أو سوء تلقيه لهذه المواقف ، وذلك بحسبان أنه الجهاز المنوط به في النهاية تحويل هذه المواقف والقرارات إلى أمر واقع ووجودي مادي. ومن ثم قوي لهذا الجهاز في الخمسينات والستينات وضعه الاجتماعي شبه مهيمن ، بحسبانه بيت الحاكم وموطن السلطة .

وقد سبق سوق المثل في الفصل السابق ، إلى هيمنة جهاز الادارة على مشروع الاصلاح الزراعي تقريراً وتنفيذاً ، وإلى هيمنته على النشاط الوطني بالكفاح في القناة ، وذلك في بواكير سني الثورة ، وهذا مثل لما قام به ونيط به من وظائف استوعبت مجمل الانشطة الوطنية والاجتماعية . كما جرت حركة التأميمات الواسعة منذ ١٩٦٠ بتأميم بنك مصر وشركاته ، والتي بلغت ذروتها في المدة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ بصدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين وعدد آخر من الشركات بلغ مجموعه كله ١٤٩ شركة ، والقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمشاركة الدولة بحصة لاتقل عن النصف في عدد آخر من الشركات بلغ مجموعه ٩١ شركة ، والقانون ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتحديد ملكية الفرد في ١٥٩ شركة بما لايزيد على عشرة آلاف جنيه ، وأيلولة الاسهم الزائدة إلى الدولة ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن ، والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١ بنقل ملكية منشآت مكابس القطن إلى الدولة . وفي الوقت نفسه اقامت الدولة العديد من المشروعات الجديدة ، سواء في مجال الصناعات ، أو في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي ، أو في مشروعات النقل والمواصلات ، وتوسعت توسعاً كبيراً في مجال الخدمات بانشاء المدارس والمستشفيات وغيرها . ولهذا ضم جهاز الادارة مجموعة ضخمة من الانشطة الانتاجية فضلاً عن توسعه في الخدمات . وزاد

بهذا توسعاً ونفوذاً ، وعظمت الخدمات التى يؤديها للمجتمع وعظمت وظائفه المؤداة ، وزاد المشرفون عليه فى المكانة المرموقة وتضخم العاملون فيه عدداً ونفوذاً .

ويذكر الدكتور نزيه الأيوبى ، أن عدد الوحدات البيروقراطية زاد من بضع عشرات فى بداية الثورة ، إلى ان صار فى بداية السبعينات نحو ١٦٠٠ وحدة ، منها ٣٩ وزارة ، ٥٠ هيئة عامة ، ٤٦ مؤسسة عامة ، ٣٨١ شركة عامة ، ١٢٠ مجلساً حضرياً ، ١٠٠٠ مجلس قروى ، كما زاد عدد العاملين فى غير الشركات العامة من ٣٥ ألف موظف إلى نحو ١٫٢ مليون موظف فى المدة نفسها . وصارت الوظائف العامة مجالاً لتوظيف أكثر من ٦٠٪ من جميع الخرجين . وكانت نسبة الزيادة فى الأجور والمرتبات الحكومية ١٠٢٪ فى الستينات ، مقابل نسبة زيادة فى الأجور على مستوى المجتمع كله خلال الفترة نفسها تبلغ ٦٧٪ . وانه بعد حركة التأميمات وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، وضح أن صارت الغلبة للمهنيين فى القيادات العليا ، فصار المهندسون والاقتصاديون يمثلون نسبة ٤٦٪ منها ، كما اظهرت دراسات اخرى ان نحو ٢٧٪ من المديرين فى القطاع العام قد بدأوا حياتهم العملية ضباطاً فى القوات المسلحة ، وسيطروا على الكثير من المواقع القيادية الادارية (١٤) .

وللأستاذ عادل غنيم دراسة رائدة فى هذا الشأن ، أوضح فيها أن جهاز الادارة صار يتخذ القرارات الاقتصادية ويتصرف فى الفائض الاقتصادى باسم المجتمع ، فنشأت موضوعياً امكانية احتكاره للسلطة السياسية والاقتصادية ، وان فئة اجتماعية تشكلت داخل هذا الجهاز من خلال عمليات التحول والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وضمت عناصر ادارية وفنية وعسكرية احتلت مراكز القيادة فى الدولة والمجتمع . وقد صار فى أيدى هذه الفئة نحو ٨٥٪ من وسائل الانتاج خارج الزراعة ، وانفاق للدولة بلغ فى سنة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ نحو ١٣١٦ مليون جنيه يشكل حوالى ٦٠٪ من الدخل القومى (١٥) . كما يذكر الدكتور عبد الكريم درويش أنه فى سنة ١٩٥٩ كان عدد الموظفين بالكادر الفنى العالى ٣٦١١٣ من مجموع العاملين بالدرجات الدائمة وقتها ويبلغ ٢٣٢٠٠٠ موظف بنسبة ١٥٪ ، وارتفع العدد بهذا الكادر الى ٨٢٧٨٨ ، أى أكثر من ضعف ما كان عليه ، وصار يمثل ٢٦٪ من المجموع البالغ ٣٠٧٥٤٠ ، وذلك فى سنة ١٩٦٤ .

وانه فى عام ١٩٦٤ ضمت الوزارة ٣٥ وزيراً منهم أحد عشر من خريجى كلية الهندسة وسبعة من العسكريين وخمسة من الاقتصاديين والحقوقيين ، ومنهم النصف حاصلون على شهادة الدكتوراه والربع على شهادة الماجستير . كما أظهرت دراسة حالة

٧٠ من وكلاء الوزارات ورؤساء المؤسسات العامة فى سنة ١٩٦٣ ، أن منهم ٢٨ من الهندسة و ١٥ من التجارة و ٦ من العسكريين[١٦] . ولاحظ عادل غنيم فى الدراسة نفسها ، من تحليل ميزانيات الدولة فى السنوات من ١٩٦٢ الى ١٩٧٦ ، ان عدد الوظائف العليا فى غير شركات القطاع العام زاد بنسبة ٦١٪ خلال هذه الفترة ، وزاد الدخل الاجمالى لهؤلاء فى الفترة عينها بنسبة ٢٣٠٪ ، فى حين كان ارتفاع اعتمادات الأجور النقدية عن المجال نفسه فى الفترة نفسها بنسبة ٥٣٪ .

* * *

وقد يكون من المفيد الاشارة الى طريقة ادارة القطاع العام الذى آلت اليه فى الستينيات الهيمنة على نحو ٨٥٪ من النشاط غير الزراعى ، سواء النشاط المصرفى والتأمين أو التجارة الخارجية أو مرافق النقل والمواصلات أو النشاط الاستخراجى أو النشاط الصناعى . لقد ظهرت فى البداية « المؤسسة الاقتصادية » بالقانون ٢٠ الصادر فى ١٣ يناير ١٩٥٧ . وخولت امتلاك أسهم الحكومة فى كل شركات المساهمة التى آلت الى الدولة باجراءات التمصير وغيره ، لتستهدف تنمية الاقتصاد ، وتضع سياسة الاستثمار وتنوب عن الدولة فى التوجيه والاشراف على الشركات

التى تساهم فيها ، ولها أن تنشىء شركات جديدة أو تشترى أسهماً جديدة ، ولها فى مجالس ادارة الشركات المساهمة فيها مندوبون يتناسبون مع حصتها ، فاذا بلغت حصتها ٢٥٪ كان لرئيس الجمهورية تعيين رئيس الشركة وعضوها المنتدب ومديرها العام بناء على اقتراح المؤسسة (١٧) . وكانت المؤسسة فى نهاية سنة ١٩٥٨ تملك أسهماً تزيد على ٥٠٪ فى ٥٢ شركة .

ثم مع برنامج التصنيع الذى صدر فى ١٩٥٧ ، ومع تأميم البنك الأهلى وبنك مصر الذى صدر فى فبراير ١٩٦٠ ، صارت المؤسسات ثلاثاً . فانضافت « مؤسسة نصر » فى مارس ١٩٦١ تتبعها شركات برنامج السنوات الخمس للصناعة ، و« مؤسسة مصر » تتبعها شركات بنك مصر المؤمم . ثم انضاف اليهم عدد من المؤسسات النوعية للنقل والاسكان وغير ذلك . ثم حدثت الطفرة الكبيرة مع تأميمات ١٩٦١ ، اذ صفيت المؤسسات السابقة ، وأنشئت مؤسسات نوعية تتبعها الشركات حسب تخصصاتها ، وكل مجموعة من المؤسسات تتبع وزارة حسب النوع العام للنشاط . بلغ عدد المؤسسات ٣٩ مؤسسة فى ديسمبر ١٩٦١ موزعة على ١٣ وزارة ، ثم زاد عددها فى سنة ١٩٦٧ الى ٤٨ مؤسسة . وكان صدر قانون بتنظيم المؤسسات العامة برقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ليشمل كل الأنشطة التى ترى الدولة افراد كيان ادارى مستقل لها ، سواء الأنشطة الاقتصادية أو أنشطة

الخدمات ، سواء المؤسسات العلاجية وأبنية التعليم ، والتأمينات الاجتماعية . ثم أفردت المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى بتنظيم خاص بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، وأفردت المؤسسات العامة التعاونية بتنظيم خاص بالقرار ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ . ثم تبلور التمييز بين المؤسسات العامة (الأنشطة الاقتصادية) وبين الهيئات العامة (أنشطة الخدمات) بالقانونين رقمى ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ على الترتيب . ثم صدر القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ليبلور التنظيم الهرمى لوحدات القطاع العام .

ومع تضخم نشاطات الدولة واتساعها على النحو الحادث ، ظهر نظام المؤسسات والهيئات العامة واطرد استخدامه ، فصار ذا الغلبة فى تنظيم أنشطة الحكومة . والأصل فيه أنه يكفل ثلاث ميزات فى الادارة ، أولها نوع من الاستقلال أو التميز الذاتى للوحدة الانتاجية (الشركة) أو للوحدة الاشرافية (المؤسسة) ، وثانيها درجة من القيادة الجماعية ممثلة فى مجلس الادارة (الشركة أو المؤسسة أو الهيئة) تحل محل قيادة الرجل الواحد فى التنظيم ، اذ تكون القيادة لمجلس (مجموعة) بدلاً من أن تكون لفرد ، وثالثها نوع من الترابط المتبادل بين الجهات المختلفة عن طريق تبادل التمثيل فى المجالس ، بما يكفل اطلال الهيئات والمؤسسات المختلفة على أنشطة بعضها البعض وتبادل الخبرات

وحل المشكلات . واذا كان التصاعد الاشرافى الهرمي من شأنه أن يحقق امكان هيمنة السياسات العامة على أنشطة الوحدات المختلفة ، فان هذا التبادل بين الوحدات ، من شأنه أن يحقق امكان الترابط والتنسيق فى صورته الأفقية .

على أن الملاحظ أن الأجهزة الاشرافية زادت وتضخمت مما ترتب عليه انفاق بغير عائد مسوغ ، فضلاً عما يؤدى اليه التضخم من عوائق فى الادارة والتنفيذ . وعلى سبيل المثال فقد عرف قطاع الزراعة وزارة واحدة ثم وزارتين ، احداهما للزراعة والأخرى للاصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى ، ثم توزع الاختصاص وتبدل بين الوزارتين حول هذه المجالات عدداً من المرات فى التعديلات الوزارية . وحدث الأمر نفسه تقريباً فى قطاع الصناعة ، التى انقسمت إلى وزارات نوعية ، وزارة للصناعة الخفيفة وأخرى للثقيلة وثالثة للبترول أو الطاقة الكهربائية ، وتعدلت الاختصاصات توحيداً ودمجاً وتوزيعاً عبر التعديلات الوزارية . وحدث أمر مشابه بالنسبة لقطاع المواصلات والنقل والنقل البحرى وهكذا . وعلى سبيل المثال أيضاً تضخم عدد المؤسسات بحيث تداخلت اختصاصاتها ، كمؤسسة تعمير الصحارى ومؤسسة استصلاح الأراضى ، ومؤسسة تعمير الأراضى ، ثم واحدة للحوم وأخرى للدواجن ، وهكذا حتى صار القطن مثلاً فى سنة ١٩٦٥ تتناوله

أجهزة فى وزارة الزراعة ، ومصلحة فى وزارة الاقتصاد ، ومؤسسة عامة ، ولجنة ، فضلاً عن مؤسسة الغزل والنسيج [18] . كما تعددت الأجهزة الرقابية ، حتى صارت الشركة وهى وحدة انتاجية ذات مجلس ادارة وميزانية خاصة ، صارت تخضع لعديد من أجهزة الرقابة والاشراف ، منها الوزارة ، ثم المؤسسة التى تتبعها ، ثم الجهاز المركزى للمحاسبات ، والجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، والنيابة الادارية ، والرقابة الادارية . فضلاً عن مجلس الأمة ولجانه والاتحاد الاشتراكى ووحداته والصحافة . ويعلق الدكتور فؤاد شريف على هذه الظاهرة بأن نظم الرقابة على شركات القطاع العام تقوم كما لو كانت حكومة تراقب شركات خاصة . ويعلق الدكتور ابراهيم سعد الدين « الرقابة كانت حتى الآن أساساً رقابة اجراءات ، ولا علاقة لها فى كثير أو قليل برقابة الأهداف » وان الرقابة الوحيدة المطلوبة فعلاً ، وهى رقابة الخطة ، هى رقابة بيانات فقط [19] .

واذا كان المسوغ للسلطة الاشرافية يرد أساساً من وجوب التزام الوحدات الانتاجية بأهداف الخطة ، فثمة ملاحظة يكاد يوجد اتفاق عليهما وهى وجود شبه انفصال بين التخطيط وبين الادارات القائمة بالتنفيذ ، وأن السوق يلعب دوراً أساسياً فى توجيه النشاط الاقتصادى[20] . ويؤكد ذلك الدكتور محمد دويدار مقرراً أن قوى

السوق التى تعمل تلقائياً تتحكم فى العلاقات بين الوحدات الانتاجية [٢١] ، ورغم ضعف الخطة كمسوغ أساسى للاشراف ، فقد كان الاشراف قوى القبضة ، فضلاً عن تعدد جهاته ، اذ كانت المؤسسة سلطة اشراف نوعى ، وفوقها الوزارة التى صارت نوعية فى بعض الأحيان فمثلت سلطة اشراف فوقى أعلى ، وكانت المؤسسة هى جهاز الوزير فى الاشراف وبجواره القطاع النوعى فى الوزارة نفسها ، وهذا فى الحالين ينفى فكرة وجود المؤسسة ويقيم تكراراً فى الاشراف [٢٢] .

وقد ذكر فى الندوة التى نظمتها مجلة الطليعة فى أغسطس ١٩٦٥ عن « القطاع العام من الداخل » وشارك فيها اثنا عشر من قيادات القطاع العام ، ذكر على ألسنتهم « مجلس الادارة فى أى شركة أصبح الجهة التى لا سلطة لها فى الادارة ، مع أن عليه كل المسئوليات » ، « الشركات ... أصبحت نتيجة للقيود المفروضة عليها خاضعة لأنظمة شبيهة بالأنظمة الحكومية ... » ، « الذى يحدث الآن أن مجلس ادارة الشركة الذى عليه المسئولية ليس فى يده اختصاصات ، وينقلها الى الجهة الأعلى وهى المؤسسة ، وبعد هذا المؤسسة لا تترف الا اذا اعتمد الوزير قراراتها ، فتنتقل الاختصاصات الى الوزير الذى يحيلها الى الأجهزة الوزارية التقليدية ، أى بدلاً من أن تتم العملية فى خطوة واحدة تتم فى ست

أو سبع ... » . وعلق الدكتور عبد الرازق حسن « قد يتساءل البعض أمام هذا الوضع ما فائدة المؤسسات ، رأيى أنها فى وضعها الحالى لا فائدة لها .. والشركة فى ظل هذا الوضع لا أرى فائدة من ضرورة وجود مجلس ادارة فى كل منها » (٢٣) .

ويؤكد هذا الوضع أن وضعت لائحة موحدة للعاملين بشركات القطاع العام ، صدرت بقرار جمهورى برقم ٦٥٤ لسنة ١٩٦٢ ثم عدلت بقرار آخر برقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . ووحدت أسلوب المعاملة بين جميع العاملين فى جميع الشركات ، وكانت قريبة جداً فى أحكامها من نظام العاملين بالحكومة . ومن بين القواعد التى اتبعت أنه لا يجوز لأى شركة تعيين أحد العاملين فى غير أدنى الدرجات الوظيفية (الدرجة السادسة) الا بقرار يصدر من رئيس الجمهورية ، فكان تعيين موظف يحتاج الى قرار يصدر من أعلى السلطات السياسية والادارية فى الدولة ، الأمر الذى وضع بعض الشركات الجديدة الطموح فى حرج شديد عند محاولتها الاستفادة بذوى الكفايات والخبرة القديمة أو المتوسطة ، كشركة النصر للسيارات .

وكان القرار الجمهورى هو أداة التعيين فى كل الوظائف الكبيرة ، رؤساء الهيئات والمؤسسات وأعضاء مجالس ادارتها ورؤساء الشركات والأعضاء المعينون فى مجالس ادارتها ووكلاء

الوزراء والمديرون ومن يماثلهم في القطاع العام . كما كان لرئيس الجمهورية سلطة عزل أي موظف في أجهزة الحكومة أو القطاع العام ، وذلك بغير الطريق التأديبي ، ثم صدر قانون برقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ يحظر على المحاكم النظر في أي دعوى توجه الى قرار صدر من رئيس الجمهورية بغير الطريق التأديبي ، وتعتبر هذه القرارات من أعمال السيادة التي يمتنع على المحاكم مراقبتها .

ويلخص الدكتور محمد دويدار هذه الملاحظات بقوله أن المؤسسات والادارات النوعية بالوزارات تشكل ازدواجاً غير لازم ومعوق ، وان استقلال الوحدة الاقتصادية أضيق مما يشير اليه ظاهر عبارات القانون ، وان جهات التخطيط غير مستقلة عن جهاز التنفيذ والرئاسة الادارية ، واختصاصات مجلس الادارة متداخلة في اختصاصات رئيس المجلس ، ونمط الادارة نمط خاص وليس جماعياً (٢٤) .

على أنه لا ينبغي أن يغيب عن الخاطر ، أن التنظيمات الادارية التي تبلورت في الستينيات ، في شكل الهيئات والمؤسسات وما يتلوها من وحدات ، بما لكل منها من تميز اداري ، كانت خطوة واسعة للأمام بالمقارنة بنظام « المصالح » المندمجة في الوزارات الذي كان سائداً قبل ذلك ، وأنها أكثر اتساقاً مع التضخم الحادث في مهام الدولة وأعبائها وانتشار أنشطتها في المجالات المختلفة للاقتصاد والخدمات ، وأن ما أعتور هذه الهياكل التنظيمية من

مثالب لم يكن يرجع فقط الى التناقض التنظيمى بين هذه الأوعية وبين نظام سياسى يقوم على السلطة الفردية ، انما يرجع الى حداثة التجربة وما ألقى على عاتق الحكومة فى سنوات قليلة من أعباء جسام كثيرة التنوع شديدة التعقيد . والقصد من بيان الجوانب المختلفة لهذه الهياكل حسبما قامت ، هو بيان الصورة التى قامت لتنظيم أجهزة التنفيذ من واقع التجربة .

ويمكن القول بأن الشكل الذى اتخذه بناء هذه الأجهزة ، كان حاد الميل فى تصاعده الهرمى ، من قاعدة عريضة الى قمة قريبة بغير التدرج المعتدل المتصاعد ، وذلك رغم تعدد الدرجات وتكرارها ، لأنها درجات كانت محدودة السلطة . وقد أضعف هذا الوضع من امكانيات التسيير الذاتى للوحدات المختلفة ، وربطها بالقرارات العلوية حتى فى بعض أعمالها الجارية ، وألقى على القمة أعباء جساماً من العمل اليومى الجارى ، وزاد من هيمنتها الفردية على الشئون الجارية فى المجالات المختلفة . وكان هذا من أسباب اختلاط العمل السياسى بالعمل الادارى .

* * *

مع دمج السلطات لصالح جهاز الحكومة ، ومع السلطة الفردية ، تبدو السمة الثالثة للنظام السياسى الذى أقامته ثورة ٢٣ يوليه ، وهى استغناء التنظيم السياسى للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية فى عمومه ، سواء تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد ، لقد

فرضت الضرورات السياسية نفسها على الضباط وحركتهم ، فصار جهاز الدولة معهم هو الجهاز السياسي والادارى معاً . ولم يوجد من بعد تنظيم سياسى حزبي له ذاتيته المتميزة عن الدولة ، ولا له مكنة الامساك بزمامها . بل العكس هو ما يظهر أنه حدث ، اذ تركزت السلطات فى جهاز الدولة وتركزت فيه الوظائف السياسية المختلفة ، ودارت التنظيمات السياسية الشعبية فى فلكه .

لقد أعلن عن انشاء « هيئة التحرير » فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ وتولى جمال عبد الناصر أمانتها العامة . ولكن الهيئة رغم ما أتيح لها من وسائل الدعوة والاعلان ، لم تتحول الى حزب حقيقى . وقد استثار انشاؤها حذر الأحزاب القائمة وقتها ، كما استثير لدى جمهور من الرأى العام الحذر التقليدى من أى حزب ينشأ فى أحضان السلطة ، وكان غالب وجوه السياسة منتمياً الى واحد من الأحزاب أو التيارات الموجودة ، ومن كان غير منتم الى واحد من هذه الكيانات عزف عن الانضمام الى هيئة التحرير ، استمراراً لعزوفه السابق . ودعم هذا الحذر أن أنشئت الهيئة مع اعلان حل الأحزاب جميعاً فى ١٧ يناير ١٩٥٣ . ورؤى وقتها فى هذه الاجراءات مجتمعة ، أن السلطة السياسية الجديدة عازمة على ولوج سبيل للحكم مغاير لما تبنته الحركة الحزبية وقتها . وحتى جماعة الإخوان المسلمين ، التى لم يشملها فى ذلك التاريخ قرار حل

الأحزاب ، وجدت فى الاعلان عن هيئة التحرير اعلاناً عن بديل منافس مدعوم بسلطة الدولة . وقد جاء بيان انشاء الهيئة الجديدة موضحاً أنها ليست حزباً ولا جمعية « بل هى مصر كلها منظمة ... » . وكان ذلك مُظهراً أنها ليست حزبا بين أحزاب ، انما هى الكيان الشعبى المستوعب للحركة الحزبية وممكناتها جميعاً . وأيا كان هذا الطموح فى تكوينها ، فلم يظهر من الناحية الواقعية أن كتب لها الوجود الفعلى كتنظيم شعبى له استقلاله وتميزه عن أجهزة الدولة ، وله القدرة على الدفع السياسى لهذه الأجهزة ، وأن أهم وظيفتين كان يمكن أن يناطا بها فى ذلك الوقت المبكر ، وهما الكفاح الشعبى فى منطقة القناة وبناء الحركة التعاونية لمنتفعى الاصلاح الزراعى ، قامت بهما أجهزة حكومية فى الأساس على ما أشير فى فصل سابق ، وذلك رغم أن هدفاً رئيسياً من قيام الهيئة كان اجلاء الانجليز عن مصر ، كما ذكر عبد الناصر(٢٥) .

ومع دستور ١٩٥٦ أعلن عن « الاتحاد القومى » الذى يشكله المواطنون لتحقيق أهداف الثورة . وكان الجديد فى شأنه أن ورد ذكره فى الدستور نفسه ، وأنه منح من الصلاحيات ما يجعله نوعا من مؤسسات السلطة الدستورية ، ومنح وحده بالدستور صلاحية الترشيح لعضوية مجلس الأمة . وقد مورست هذه السلطة باسمه فعلاً فى أول انتخاب جرى فى ١٩٥٧ . وكان أعلن عن قيامه وصدر

قرار تشكيله فى مايو ١٩٥٧ ، ثم أعيد تشكيله بعد قيام الوحدة المصرية السورية ، وذلك فى عام ١٩٥٩ عن طريق الانتخاب الذى جرى من جماعة الناخبين كلها (جداول الانتخاب الذى تجرى على أساسها انتخابات المجالس النيابية) ، وذلك لتشكيل الوحدات الأساسية للاتحاد ، ثم تشكيل المستويات الأعلى فى المراكز والأقسام ثم فى المحافظات ثم على مستوى الدولة من خلال القاعدة الأساسية .

ولا يظهر أن الاتحاد القومى نجح - عبر السنوات الخمس أو الست لوجوده - فى أن يصبح تنظيمياً سياسياً يضم الجماهير المنظمة فى وعاء سياسى ، ولا أنه قام بدور سياسى مستقل عن أجهزة الدولة ، أو كان له أثر محسوس على سلطات الحكم . وقد ذكر عبد الناصر فى مناقشات المؤتمر الوطنى فى ٢ يوليه ١٩٦١ « إذا كان من الحق الآن أن نمارس النقد الذاتى وهو ضرورى ، فإنه لابد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التى قامت أو جرت محاولات إقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها .. » وأرجع السبب إلى عدم تبلور دليل العمل الثورى وقتها ، وإلى خطأ الظن بإمكان قيام وحدة وطنية تضم الرجعيين فيما تضم [٢٦] .

على أن وجود الاتحاد القومى كان من شأنه - من الناحية التنظيمية - التمكين لرئاسة الدولة ، من أن تتخذ عن طريقه بعضاً

من الإجراءات السياسية التي تبعد عن الوظائف التقليدية لسلطات الحكم وفقاً للمثل السياسية في هذا العصر . ومثال ذلك حق الاعتراض على المرشحين لعضوية مجلس الأمة ، وإمكان إعادة تنظيم الصحافة بنقل ملكية الصحف من أصحابها إلى الاتحاد القومي بوصفه التنظيم الشعبي ، دون أن يظهر ذلك في صورة سيطرة الحكومة على الصحافة .

ثم أعلن عن « الاتحاد الاشتراكي » في عام ١٩٦٢ كبديل عن الاتحاد القومي ، في ظروف ما بعد حركة التأميمات الواسعة التي جرت في يوليه ١٩٦١ . وفي هذه الظروف تغيرت الفكرة التي يقوم على أساسها التنظيم الشعبي ، فلم يعد التنظيم تجمعاً للشعب كله ، ولم يعد « مصر كلها منظمة » ، إنما صيغ بوصفه تحالفاً لقوى الشعب العاملة لتستبعد من إطاره الطبقات والفئات التي تخطت إجراءات الثورة الاجتماعية مصالحها وأوضاعها الاقتصادية . لذلك سبق تكوين الاتحاد الاشتراكي وصدور ميثاق العمل الوطني ، سبق ذلك صدور قانون في يناير سنة ١٩٦٢ بعزل بعض الفئات من العمل السياسي ، ومنعت بموجبه من مباشرة حقوقها السياسية لمدة عشر سنوات ، ثم منعت بعد ذلك من عضوية الاتحاد الاشتراكي . وهذه الفئات هي من انطبق عليها أي من قوانين الإصلاح الزراعي وحددت ملكياتها ، ومن أممت لهم أسهم في الشركات تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، وكذلك من ثبت

اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية أو استغل النقابات العمالية أو المهنية أو الجمعيات التعاونية سواء عن طريق الكلمة أو الفتوى ، والعناصر الرجعية والمستغلة التى تعارض الاشتراكية، ومن فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا أو حددت إقامتهم [٢٧] .

وهكذا لم ينحصر الحرمان من الحقوق السياسية فى الفئات الاجتماعية التى تعارضت مصالحها مع الثورة ، بل شمل الحرمان كل من سبق اعتقاله أو تحديد إقامته ، وساغ حرمانه بموجب هذا الإجراء البوليسى وحده ، وبمحض كونه من الخصوم السياسيين فقط . ثم جاء البيان الدستورى لسنة ١٩٦٩ يشرط صراحة عضوية الاتحاد الاشتراكى لاستمرار عضوية مجلس الأمة أو أى من التنظيمات الشعبية ، بحيث لم يعد الاتحاد مخولاً حق الاعتراض فقط على المرشحين للعضوية ، بل صار بمكنته إسقاط العضوية فى أى من المجالس النيابية والشعبية ، وذلك بإسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى .

أما من جهة البناء الداخلى للاتحاد ، فقد شكل أولاً بالانتخاب على مستويات تتصاعد من الوحدات الأساسية حتى القمة ، ثم أعيد تنظيمه فى سنة ١٩٦٥ بطريق التعيين ، ثم عاد إلى مبدأ الانتخاب فى عام ١٩٦٨ ، كما عدلت أماناته من التشكيل النوعى حسب الأنشطة الاجتماعية إلى التشكيل الإقليمى ، ومن الأمانة العامة إلى اللجنة المركزية إلى اللجنة التنفيذية العليا . وكان ذلك

يجرى فى كل مرة بقرار من رئيس الجمهورية ، وهو ذاته رئيس الاتحاد الاشتراكي . أما عن فاعلية الاتحاد ، فقد ذكر عبد الناصر فى لقائه مع أعضاء المكاتب التنفيذية فى القاهرة والجيزة فى مارس ١٩٦٦ « ان الاتحاد الاشتراكى يعانى من شكوك ، لأنه لم تكن له فاعلية لمدة طويلة . (ان الوزير) لا يهتم مطلقاً بالحضور لأمانة الاتحاد الاشتراكى على أساس أنه عمل ثانوى ... » ، « طالما أنك لم تنشىء التنظيم السياسى الذى يقوم بعمله وواجبه الحقيقى فستجد باستمرار هذه الشكوك وهذه السلبية » (٢٨) .

ويلاحظ أن عرفت الثمانية عشر عاماً من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ رئيسا واحداً وثلاثة تنظيمات شعبية ، هيئة التحرير والإتحاد القومي والإتحاد الإشتراكي ، واستمر التنظيم الأول ثلاث سنوات ، وأعلن عن التنظيم الثاني فى يناير ١٩٥٦ ولكن لم يتشكل الا في مايو ١٩٥٧ ، وفى السنوات الخمس من حياته شكل مرتان ، ثانيتهما فى ١٩٥٩ بعد الوحدة المصرية السورية ، وانتهى وجوده مع سقوط الوحدة في سبتمبر ١٩٦١ ، وثالث التنظيمات شكل واعيد تشكيله كاملاً ثلاث مرات . وأن أخطر القرارات السياسية التى اتخذت فى الخمسينات والستينات ، وترتبت عليها التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى ، اتخذها الرئيس بجهازه

الحاكم دون أن يكون للتنظيمات الشعبية أثر فيها بل لعل أهمها اتخذ فى فترة كاد التنظيم أن يكون غائباً فيها من الوجود ، مثل تأميم قناة السويس فى يوليه ١٩٥٦ قبيل نشأة الاتحاد القومى ، وكذلك حركة مقاومة العدوان الثلاثى على مصر فى اكتوبر ١٩٥٦ ثم اجراءات تمصير الاقتصاد المصرى فى ١٩٥٧ ، واجراءات التأميم فى ١٩٦١ - ١٩٦٣ قبيل نشأة الاتحاد الاشتراكى .

وفى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧ ، ذكر على صبرى « لاشك أن الوضع السياسى الداخلى لدينا غير عادى ، اذ أن المفروض أن لكل دولة حزبها السياسي ، ولايعتبر الاتحاد الاشتراكى العربى - رغم تنظيماته الممتدة من القاعدة الى القمة - حزباً سياسياً بالمعنى الصحيح .. وقد اهتمت الثورة فعلاً بهاتين الفئتين ، وأعطت منذ قيامها - رغم عدم وجود حزب سياسى-حقوقاً كبيرة لكل من العمال والفلاحين ، ولكن هناك حقاً رئيسياً لم تعطه الثورة لهما ، وهو حق المشاركة والمساهمة ، لم يشعر العمال والفلاحون فى يوم ما - رغم سعينا الدائم لتوفير حقوقهم - أنهم يشاركون فعلاً أو يساهمون بشكل ايجابى فى هذا الحكم » (٢٩) . ويذكر فريد عبد الكريم « ارتبطت سلبيات يوليه .. بطبيعة نشأتها التاريخية ، أى ببدايتها كطليعة عسكرية .. وأخيراً فإنها عجزت - وهذا أمر طبيعى - عن تكوين

حزب ثورى وهى فى السلطة ، لأن الفرز للعناصر والخامات الثورية لم يكن ممكناً على الاطلاق . غير أنه من الثابت أن هذه السلبيات كانت مرتبطة بضرورة الصراع الخارجى الذى واجهها ، وأيضا لضراوة المواجهة الرجعية فى الداخل »(٢٠) .

لم تأذن التجربة السياسية على هذا العهد ، أن يكون التنظيم الشعبى – اتحاداً كان أو تحالفاً أو حزباً – ذا وجود مستقل متميز عن أجهزة الدولة وذا فعالية وتأثير عليها كان ثمة استغناء عن هذا الدور بما ملكت قيادة الثورة من قدرات أجهزة الدولة ، ادارة وأمناً واعلاماً . فكانت رئاسة الجمهورية هى جهاز صنع القرار السياسى ، وأجهزة الاعلام اللاسلكية والصحافة وغيرها كخطب المساجد . تسيطر عليها الوزارات المختلفة وتنقل الى الجماهير والرأى العام خط الدولة السياسى وتقوم بالدور التعبوى المطلوب ، وأجهزة الأمن بأنواعها المختلفة تنقل الى القيادة اتجاهات الرأى العام وقياساتها وأخبار المشاكل والأزمات وغيرها . واستُغْنى بذلك كله عن الوظيفة الحزبية ، من حيث أن الحزب صلة بين الجماهير والقيادة ، ينقل عنها وينقل إليها ، وأنه جهاز صنع القرار السياسى على أساس من هذه الصلة .

قد لايكون كفاءة هذه الأجهزة على المستوى الذى يصل اليه الجهاز الحزبى الفعال فى تلك الأنشطة ، بحسبان ما يتوافر فى

التنظيم الحزبي والسياسي عامة من كفايات سياسية مدربة ، ومن معايشة نسبية للقواعد الجماهيرية . ولعل هذا التقرير هو ماقام به شوق عبد الناصر دائما لبناء مثل هذا التنظيم ، ولكن لم يتحقق هذا الأمر [٣١] وقد ذكر عبد الناصر في سبتمبر ١٩٦٢ « القرارات الخطيرة التي اتخذت (في الفترة الماضية) كانت من أخطر القرارت بالنسبة لمستقبل هذا الوطن . ولكن أنا اتخذت هذه القرارات وأنا معتمد على الله وعلى ايمان هذا الشعب . وعلى أن هذه القرارات تحقق الأمل وأماني الشعب » [٣٢] . وذكر في ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧ . في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي « أحب أوضح لكم حاجة عن أسلوب تفكيري قبل اصدار القرار ، الجلسات هنا تسجل تسجيلاً كاملاً ، بالاضافة الى مايسجله عبد المجيد فريد كتابة ، بعدها أعيد الاستماع الى ماقيل بالجلسات والى ماأثير من موضوعات ، واتخذ القرار على ضوء المناقشات ، أن لا أدخل الجلسات وفي ذهني رأى محدد ومسبق » [٣٣] .

وقد ترتب على هزيمة يونيه ١٩٦٧ عدد من الآثار الخطيرة بالنسبة لأبنية الدولة وهياكلها . فقد أصيبت هيبة الدولة بصدع عظيم ، مما من شأنه أن يطرح امكانية ظهور تنظيمات شعبية معارضة للحكم ونظامه ، وسقطت « القيادة العسكرية » التي يمثلها عبد الحكيم عامر مما سترد الاشارة اليه في فصل لاحق

ان شاء الله ، واستدعى ذلك التفكير فى اعادة بناء الدولة بما يستجيب لتحديات ما بعد الهزيمة ، سواء لاعادة بناء الجيش ، أو لتفادى عثرات البناء السياسى السابق ، أو لمواجهة احتمالات انبثاق التنظيمات السياسية المعارضة . وفى هذه الظروف عقدت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى عدداً من الاجتماعات حضر بعضها عدد من وزراء الانتاج (٣٤) . وطرح عبد الناصر فى الاجتماعات ، ماكشفت عنه الأحداث الأخيرة من أنه لم يكن هناك « نظام سليم » وأنه يتعين البحث عن نظام جديد مع تحديد الأخطاء الرئيسية الموجودة ، وطرح فكرة السماح بقيام حزب للمعارضة ، وألا يكون حزبا صورياً تصنعه الدولة من أحد قادتها المشتركين فى الحكم الآن ، وانما يكون حزباً يمثل المعارضة الحقيقية الموجودة فعلاً والتى يمثلها عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين . ، ومن ثم تكون معارضة فعلية في اطار الميثاق . ووجدت هذه الفكرة معارضة من غالب من ناقشها فى اللجنة التنفيذية . ثم جرى الحديث حول الاتحاد الاشتراكى ووظائفه ، فلم يجاوز الحوار بشأنه ما يمكن تسميته « بديمقراطية الادارة » ، فى اطار النشاط فى وحدات الانتاج وأجهزة التنفيذ . وقد دافع عبد الناصر عن هذه الممارسة بحسبانها نوعاً من المشاركة فى العمل ، ولأن منع هذه الممارسة سيصرف الجماهير الى « أحزاب تحت الأرض ، شيوعية وأخوان مسلمين » . ولكن هذه الممارسة

صادفت شكوى الكثير من وزراء الانتاج والاقتصاديين الحاضرين الاجتماع وعلى رأسهم محمود يونس .

وأهم ماتكشف عنه هذه المناقشات ، أن فكرة النظام الجديد لم تجاوز ما يمكن تسميته اطار النخبة التى ظهرت وتبلورت مع ثورة ٢٣ يوليه ، وأن ممارسة الديمقراطية لم تجاوز « ديمقراطية الادارة » . وأن الفكرة الأولى عارضها القادة السياسيون فى اللجنة التنفيذية ، والفكرة الثانية عارضها المديرون . وأن مفاد هاتين المعارضين استبقاء التنظيم للدولة بعد سنة ١٩٦٧ كما كان قبلها وهذه المعارضة التى وجهت الى اقتراحات عبد الناصر ، أفادت فى اطار الهيكل التنظيمى العام للدولة ، استبقاء السلطة السياسية فى يديه وحده ، كما سبق أن أفاد وقوف مجلس قيادة الثورة ضد الحركة الحزبية فى ١٩٥٤ تسليم المجلس سلطته الى رئيس منفرد . على أنه من وجهة أخرى ، ماكان يمكن أن تتحقق ديمقراطية الادارة بغير ديمقرطية الحكم ، ولا كان لها أن تزيد عن كونها نوع رقابة ادارية ترد من جهاز آخر يبنى على صورة الهيمنة الرئاسية ويفضى اليها .

***

فى غير ما يتعلق بالبناء المؤسسى لأجهزة الدولة ، اتخذت خطوات هامة بالنسبة للاعتراف بحقوق الأفراد ودعمها ، سواء

من النواحى الاقتصادية والاجتماعية أو من الناحية السياسية ، وان الدساتير التى بنت أجهزة الدولة على الصورة السابق ايضاحها ، أدخلت فى صلب نشاط الدولة ومؤسساتها اعترافاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين . ولم يكن يرد ذلك فى الوثائق الدستورية كنظر مستهدف ، انما كان واقعاً اتخذت خطوات كبيرة فى تطبيقه ، وتوالى السير على نهجها من بعد ، واريد بذكرها فى الدستور ، تثبيت الشرعية الدستورية لهذه الحقوق ، وابرازها بحسبانها هدف النشاط المؤسسى للدولة . ومن ذلك ماورد فى الأوقات المبكرة للثورة فى دستور ١٩٥٦ ، عندما أفرد بابه الثانى للمقومات الأساسية للمجتمع المصرى ، ومنها كفالة تكافؤ الفرص وتنظيم الإقتصاد القومى وفق خطة تراعى مبادىء العدالة الإجتماعية والتنمية ورفع مستوى المعيشة ، وتقييد النشاط الإقتصادى الخاص بما لايضر بمصلحة المجتمع وأمن الناس ، واستخدام رأس المال فيما لا يجاوز الخير العام ، وإن الملكية وظيفية إجتماعية يعين القانون حدها الأقصى فى الزراعة ، ويحمى الملكية الصغيرة وينظم العلاقة بين المالك والمستأجر ويشجع التعاون ويرعى منشآته وغير ذلك .

وصدر القانون المنظم لمباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ . فوسع القاعدة الإنتخابية طولاً وعرضاً ، بأن منح حق

الإنتخاب لكل من بلغ الثامنة عشرة من عمره ، ومنح هذا الحق النساء لأول مرة . وادخل العسكريين في هذا النطاق وكانوا مستبعدين من قبل ، وجعل الإنتخاب واجباً إجبارياً ، كما اسقط الشرط الذى اطرد ورده في النظام السابق على الثورة من وجوب اداء المرشح تأميناً مالياً لقبول ترشيحه . واذا كانت الممارسة قد دلت على أنه في إطار هذا الإتساع القانوني العريض لم تزد نسبة المقيدين في جداول الإنتخاب عن ٥٠ ٪ من السكان الذين في سن التصويت ، بل تراوحت بين ٤٣,٨٤ و ٤٧,١ ٪ ، وإن نسبة المشاركين فعلاً في التصويت كانت أقل من نسبة المقيدين بالجداول بالنسبة للسكان في سن التصويت ، وتراوحت بين ٤٠,٣٥ ٪ ، و ٤٥,١ ٪ وإن مشاركة المرأة في الإنتخابات كانت ضعيفة جداً ، فبلغت ١ ٪ في سنة ١٩٥٦ ، وبلغت ١٠ ٪ في ١٩٦٥ [٣٥] . إن كان ذلك كذلك ، فإن ملاحظة الدكتور عصمت سيف الدولة تظل ذات أهمية تاريخية ، وهي أن الإفساح كان اطلاقاً لحق الإنتخاب غير المسبوق ، ثم ترد ملاحظته الأكثر أهمية وهي أن الوثائق السياسية قد صارت تربط بين الأسلوب الديمقراطي وبين هدف التنمية ، وإن هذا الربط لايستفاد من الخطابات السياسية فقط ولكنه يرد في صلب الأهداف المقررة للتنظيمات الشعبية ، سواء هيئة التحرير أو الإتحاد القومي أو الإتحاد الإشتراكي من بعد [٣٦] .

ثم يرد بعد ذلك دستور ١٩٦٤ ، وقد بلغ نظرته الإجتماعية متبنياً التنظيم الإشتراكى ، بما يحظر أشكال الإستغلال ويؤكد سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج ، ويقسم أنواع الملكية إلى ملكية الدولة المتمثلة فى القطاع العام ، والملكية التعاونية والملكية الخاصة التى تنشط فى إطار الخطة من غير إستغلال . وذلك فضلاً عما أورده دستور ١٩٥٦ من مقومات . وأضاف لأهداف نشاط الدولة حق المصريين فى التعليم والرعاية الصحية وحق العاملين فى المعاملة العادلة من حيث ساعات العمل وتقرير الأجور والتأمينات الإجتماعية بصورها المختلفة . ونصت المادة ٤٩ على حكم دستورى جديد ، فيما استلزمته من أن يكون نصف الأعضاء على الأقل فى مجلس الأمة من العمال والفلاحين . وجاءت هذه الأحكام استجابة دستورية للانعطافة الثورية الكبيرة التى اتخذها جمال عبد الناصر منذ ٢٠ يوليه ١٩٦١، ثم لما بلوره فى وثيقته السياسية العليا « ميثاق العمل الوطنى » فى يونيه ١٩٦٢ .

ولم تقتصر الإجراءات التى اتخذت منذ يوليه ١٩٦١ ، علي تأميم ذلك العدد الهائل من الشركات في مجالات الصناعة والتجارة والمال ، ولا على تعديل نظام الإصلاح الزراعى هبوطاً بالحد الأقصى للملكية إلى مائة فدان للفرد ، سواء من الأرض الزراعية أو الصحراوية ، إنما تضمنت مجموعة من التعديلات التنظيمية فى هياكل بناء المؤسسات ، إذ صدر فى ١٩ يوليه

١٩٦١ القانون رقم ١١١ بتخصيص ٢٥ ٪ من أرباح شركات المساهمة للعاملين بالشركة ، توزع منها ١٠ ٪ ، ويخصص الباقى للخدمات الإجتماعية ، وفى اليوم نفسه صدر القانون ١١٤ باشتراك العمال فى مجلس الإدارة ، فأوجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أية شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء ، يكون من بينهم عضوان منتخبان أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال . ثم فى ١٩٦٣ زيد عدد أعضاء مجالس الادارة إلى تسعة منهم أربعة من العاملين ، وذلك بالقانون رقم ١٤١ . وسرى هذا النظام على الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، كما سرى على الجمعيات التعاونية التى يحددها وزير العمل وذلك بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٦٤ ، وبالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية ، اشترط منذ ١٩٦١ (قرار وزير الزراعة رقم ١٦٥) أن يكون أربعة أخماس مجلس الإدارة على الأقل من الفلاحين الذين لاتجاوز ملكية الواحد منهم خمسة أفدنة ، وألا يكون من بين هيئة مكتب الجمعية ، وهم الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق ، أكثر من واحد يحوز أكثر من خمسة أفدنة .

ويكشف ميثاق العمل الوطنى عن المبادىء العامة لهذه التوجه الديمقراطى ، ساعياً إلى إيجاد الترابط بين الديمقراطية السياسية وبين التحرر الإجتماعى للطبقات الشعبية ، بحسبان أن المواطن لاتتحقق ديمقراطيته السياسية وحريته فى التصويت إلا أن يتحرر

من الإستغلال الإقتصادى وإن يتمتع بالفرصة المتكافئة والنصيب العادل فى ثروة بلده ، وإن يتخلص من كل قلق يشوب أمن المستقبل فى حياته وإن السياج الإجتماعى الذى تتحقق فى إطاره الديمقراطية السياسية الحقة هو أن يقوم التحالف بين جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والجنود والرأسمالية الوطنية ، دون غيرهم من الفئات الرجعية ، وإن التنظيمات الشعبية لابد أن يكفل فيها تمثيل الطبقات التى طال حرمانها . ثم أشار إلى وجوب هيمنة التشكيلات الشعبية على أجهزة الإدارة .

وقد كان من الطبيعى أن يكون للتنظيم السياسى المشخص لمبادىء الميثاق ، وهو الإتحاد الإشتراكى العربى ، دوره فى الترشيح والمؤازرة لعضوية أية هيئة أو مجلس يجرى تشكيلهما بالانتخاب . ولكن الحادث أنه فى الوقت الذى أفسح تنظيم الدولة لنظام الإنتخاب أن يتغلغل فى التشكيلات الإدارية ، كهيئات الحكم المحلى (القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته) ومجالس إدارة الشركات والمؤسسات ، وفى الوقت الذى أفسح فيه للطبقات الشعبية من ضمان التمثيل فى هذ التشكيلات وفى غيرها من الهيئات التى تتكون بالانتخاب ، على ماسبقت الإشارة ، وزاد من سلطات الهيئة المنتخبة على غيرها ، فى الوقت الذى جرى فيه كل ذلك على مدى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٤ ، فقد ربط كل هذه الحقوق والأوضاع السياسية الإجتماعية الجديدة ، بالإتحاد

الإشتراكى بوصفه التنظيمى . وتضمنت مجموعة القوانين ذاتها ما يمكن القول معه بأن كل منصب إنتخابى فى التشكيلات المتنوعة قد شرطت عضوية الإتحاد الإشتراكى لإمكان الترشيح فيه ولإمكان كسب عضويته . وبهذا تحولت عضوية الإتحاد الإشتراكى من قوة سياسية مؤازرة إلى « شرط صلاحية قانونية » ، وصار الإتحاد تنظيماً قابضاً ينبغى كسب عضويته كشرط قانونى لممارسة المواطنين حقوق المواطنه ، ومن أهم هذه الحقوق حق الترشيح فى المجالس والمناصب المنتخبة ، أى استوعب الإتحاد الإشتراكى قسماً هاماً من الحقوق السياسية التى تترتب على الجنسية أصلاً .

لقد صارت عضوية الإتحاد الإشتراكى شرطاً فيمن يرشح لعضوية مجلس الأمة (القانون ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ معدل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٦٤) ، كما صارت شرطاً لعضوية مجلس إدارة الجمعية التعاونية وذلك بقرار وزير الزراعة رقم ١٦٥ لسنة١٩٦١ ، فلما اعترض مجلس الدولة على أن يضاف هذا الشرط بقرار وزارى ، صدر القانون ٨٧ لسنة ١٩٦٤ متضمناً هذا الشرط ومضيفاً إليه حكماً يسقط عضوية مجلس الإدارة عمن فقد أياً من شروط الترشيح ومنها عضوية الإتحاد الإشتراكى ، وصارت عضوية الإتحاد شرطاً لعضوية مجالس إدارة النقابات العمالية المهنية . كما أن قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

والمعدل برقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ وبرقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ كان يشترط عضوية الإتحاد القومي فيمن يشكلون العنصر المنتخب فى المجالس المحلية بالمحافظات والمدن والقرى ، وإستبدل بهذه العضوية عضوية الإتحاد الإشتراكي بالقانون ٦٥ لسنة ١٩٦٤، وكان ذلك على طريقة أن فقد عضوية الإتحاد تفيد إسقاط العضوية في المجالس المحلية . وكذلك نظام العمد والمشايخ عدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٦٤ واسقط شرط النصاب المالى فيمن يعين عمدة أو شيخاً ، ومن ثم جاز تعيينهم من طبقات الريف الأكثر شعبية مكتفياً بأن تكون له أية حيازة زراعية بالملك أو الإيجار كدليل على أن له مصالح بالقرية وليس مغترباً عنها ، ولكن القانون شرط فى المعين أن يكون عضواً عاملاً بالإتحاد الإشتراكى مع فصله من منصبه أن فقد هذا الشرط ، كما أجاز لوزير الداخلية إلغاء منصب العمدية أصلاً وإعادته من جديد .

يحسن هنا الإستفادة مما أثبته الدكتور عصمت سيف الدولة في العديد من كتبه القيمة التى اهتم فيها بفحص التجربة السياسية لهذه السنوات (٣٧) ، فبعد أن أشار إلى الكثير مما تحقق من حرية إجتماعية من نجاحات أكيدة ، بحسبان أن الحرية الإجتماعية هى العنصر الأول ، وذلك بالنسبة لتحديد الملكية الزراعية وتوزيع الأرض على الفلاحين وزيادة الرقعة الزراعية وتأميم المؤسسات الصناعية والمالية الكبرى ، وإنجاز خطة التنمية

وزيادة الدخل القومى وزيادة متوسط دخل الفرد وزيادة عدد العاملين وزيادة عدد سكان المدن وزيادة عدد المدارس والمتعلمين وزيادة مجال إنتشار الفكر والثقافة ، بعد كل ماذكره من ذلك بحق ، ذكر أيضاً بحق « نستطيع أن نقول ببساطة ويقين أن النظرية الديمقراطية التى جاء بها الميثاق لم تطبق فى جانبها السياسى على وجه الإطلاق . أنشىء تحالف من قوى الشعب العاملة ولكنه ليس التحالف الذى نص عليه الميثاق . قامت منظمة باسم الإتحادالإشتراكى العربى ولكنها ليست الإتحاد الإشتراكى العربى الذى جاء فى الميثاق . مارس الإتحاد الاشتراكى العربى الذى أقيم مهمات سياسية ولكن ليست هى المهمات التى جاءت فى الميثاق . أنشىء التنظيم السياسى الذى يقود التحالف ، لكنه ليس التنظيم السياسى الذى جاء فى الميثاق » ، ثم أشار الى ما حدث من أن مؤتمر القوى الشعبية فى سنة ١٩٦٢ أقام من رئيس السلطة التنفيذية مفوضاً فى اختيار مؤسسى الاتحاد الاشتراكى ، وقلة تسمى اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة تضع القانون الأساسى للاتحاد وتقيمه « فيعهد المؤتمر الى السلطة التنفيذية بانشاء السلطة الممثلة للشعب » ، ان الاتحاد الاشتراكى « نشأ - كما رأينا - تابعا للسلطة التنفيذية فبقيت للسلطة التنفيذية كل السلطات بدون متابعة أو مراقبة أو محاسبة »(٢٨) .

لقد ورد ذكر الاتحاد القومى فى دستور ١٩٥٦ فى نص لم يتضمن من الأحكام التنظيمية الا دور رئيس الجمهورية فيه وترشيح الاتحاد لأعضاء مجلس الأمة . كما ورد ذكر الاتحاد الاشتراكى فى المادة الثالثة من دستور ١٩٦٤ ، ولم يتضمن أى حكم تنظيمى . ونظر الفكر القانونى الى التنظيميين من حيث الدور السياسى والتنظيمى الهام الذى مورس باسمهما وانعكس فى القوانين والتنظيمات المختلفة ، ومن أهم هذه الوظائف اشتراط عضوية التنظيم لشغل العديد من الوظائف والمناصب . وصاغ الفكر القانونى هذا التنظيم بحسبانه « سلطة دستورية » وذلك حسبما أثبتت أحكام المحاكم وفتاوى مجلس الدولة وكتب شراح القانون . وقيل انه سلطة ممثلة لسيادة الشعب أو سلطة عليا فوق السلطات ، أو هو السلطة الوحيدة أو سلطة شعبية ، أو هو « الشعب سياسياً » أى المفهوم المؤسسى للشعب ، أو هو الشعب مجسداً فى تنظيم متصاعد فى بناء هرمى . وأيا كان هذا الخلاف « الوصفى » فقد اتفق كثيرون وقتها على كونه سلطة ، وان له التوجيه والرقابة والاشراف على سلطات الدولة الأخرى ، واستمدوا اتفاقهم هذا مما نيط بالاتحاد من وظائف سياسية وقانونية فى الحياة الاجتماعية المُعاشة . على أنه بهذا الوصف كان هو السلطة الوحيدة التى أشار اليها الدستور بنص بالغ العموم ، ولم يورد أياً من الأحكام التفصيلية والتنظيمية التى

ترسم بناء الاتحاد (سواء القومى أو الاشتراكى) وطريقة تشكيله ومستوياته وطريقة اتخاذ القرارات فيه ، ومن خلاله ، والقنوات التى ترسم علاقته بالهياكل والأبنية الأخرى التى نظمها الدستور ، واذا وجد فراغ تنظيمى وسياسى ملأته القوة ذات الهيمنة .(٣٩)
لذلك لم يجاوز الاتحاد الاشتراكى فى أحسن حالاته اطار تأييد السلطة السياسية المنفردة ، والسعي لايجاد نوع من ديمقراطية الادارة في وحدات العمل والانتاج ، وكان هذا السعى يجد حده فى أن السلطة السياسية هى ذاتها رأس السلطة التنفيذية .

***

لم يكن مضى على ثورة ٢٣ يوليه ستة أشهر ، عندما أصدرت ثلاثة قوانين بشأن العمال ، القانون رقم ٣١٧ عن عقد العمل الفردى والقانون رقم ٣١٨ عن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، والقانون رقم ٣١٩ عن نقابات العمال . وأول هذه القوانين حل محل القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذى كانت أصدرته حكومة الوفد ، وخطى خطوة ايجابية عن سلفه فى تنظيم الحقوق المتبادلة للعمال وأصحاب العمل وأصحاب العمل وحماية حقوق العمال فى الأجور والاجازات ومكافآت نهاية الخدمة . وثانيهما حل محل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الذى كانت أصدرته حكومة السعديين ، فوسع اختصاص لجان التوفيق والتحكيم وتلافى ما

كان يسبب تعطيل البت فى المنازعات وبسط فى الاجراءات بما يفيد سرعة الفصل فى المنازعات .

أما القانون الثالث الخاص بالنقابات العمالية فقد حل محل القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٤ الذى كانت أصدرته حكومة الوفد . وكان أهم ما أورده القانون الجديد أن سمح للعمال الزراعيين بما كان منعهم منه القانون السابق من حق انشاء النقابات ، فتكونت ٣٢ نقابة للعمال الزراعيين حتى آخر سنة ١٩٥٤ ، كما اتخذ مبدأ الحرية النقابية اذ تقوم النقابة بمجرد ايداع أوراق تكوينها فى مكتب العمل ولا تحل الا بحكم قضائى ، وقرر حق العمال فى تكوين اتحاد عام لنقاباتهم . وكان من نتيجة ذلك أن قفز عدد التنظيمات النقابية العمالية من ٤٨٨ نقابة تضم ١٤٥١٠٨ عاملاً فى سنة ١٩٥١ ، الى ٩٤٧ نقابة تضم ٢٦٥١٩٢ عاملاً فى سنة ١٩٥٣ ، الى ١٣٣٦ نقابة تضم ٣١٩٩٧٠ عاملاً فى سنة ١٩٥٨(٤٠) . وفى مارس ١٩٥٥ تأسس بدمشق الاتحاد الدولى لنقابات العمل العربى على أن يكون مقره مدينة القاهرة ، وكان هذا حافزاً للدولة المصرية أن تسعى لتكوين الاتحاد العام المصرى للعمال وأن تعترف به رسمياً ، وتكون الاتحاد فى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ . وهكذا انتشرت الحركة النقابية من حيث القاعدة ومن حيث التصاعد الرأسى . ثم صدر قانون العمل الموحد رقم ٩١

لسنة ١٩٥٩ ، وتبنى فكرة التجميع والتوحيد للتنظيمات النقابية ، اذ جعل للعاملين فى مهنة واحدة أو صناعة واحدة أن يشكلوا نقابة عامة واحدة ، وجاز للنقابة العامة أن تشكل نقابات فرعية فى المديريات والمحافظات وأن تشكل لجاناً نقابية فى المنشآت التى تشتغل بذات الصناعة أو المهنة . وأجاز للنقابات العامة أن تشكل اتحاداً فى كل اقليم وأن تشكل اتحاداً عاماً على مستوى الجمهورية . وبهذا صارت الوحدة الأساسية فى البنيان النقابى هى النقابة العامة للمهنة أو الصناعة ، وهى تنشىء ما دونها من فروع ولجان وما فوقها من اتحادات . وناط القانون بوزير الشئون والعمل تحديد المهن والصناعات التى يجوز تكوين نقابات عامة لعمالها . وأصدر وزير الشئون القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الصناعات والمهن المتماثلة والمرتبطة والتى تشترك فى انتاج واحد ، وفى سنة ١٩٦٢ امتد النشاط النقابى الى عمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الادارية المستقلة . وفى سنة ١٩٦٤ خولت اللجان النقابية الشخصية القانونية المستقلة فيما يدخل فى اختصاصها .

من هذا يلحظ ، أن البنيان النقابى قد امتد طولاً وعرضاً ، وسعة وشمولاً ، فصار ذا حجم لا يكاد يقارن بالحركة النقابية فيما قبل ، وتكاملت حلقاته بمستوياتها المتصاعدة حتى قمة الاتحاد العام . وهذا تشييد ضخم صار به البنيان النقابى واحداً

من التكوينات الهيكلية في المجتمع ، على أنه في الوقت نفسه صيغ على طريقة تمكن من الهيمنة الادارية على التكوين النقابى . وإن توحيد الحركة النقابية وتفادى التفتت والتبعثر فى مئات النقابات ، لا شك أقوم وأرشد بالنسبة للعمال ، وهو من جهة أخرى أيسر فى فرض هيمنة الادارة .

ورغم تكامل البنيان النقابى حتى قمته فى الاتحاد العام ، بقيت واحدة من وزارات السلطة التنفيذية مختصة بشئون العمال ، ممثلة فى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، ثم فى وزارة العمل . ونيط بالوزارة والوزير اصدار القرارات التنفيذية لقانون العمل ومراقبة الشئون المالية والادارية للنقابات ووضع اللائحة النموذجية للنظام الأساسى للنقابة وتحديد طريقة تمثيل أعضاء المستوى النقابى فى المستوى النقابى الأعلى ، أى صياغة طريقة التركيب العضوى للبنيان ، وأتيح له قبل كل ذلك وفوق كل ذلك تحديد « الوعاء » الذى تصدر منه النقابة ، والذى يتمثل فى تحديد المهن والصناعات المترابطة التى تتشكل منها نقابة واحدة ، وهى سلطة رسم « حدود الأرض » التى تشيد عليها النقابات ، وأعمال هذه السلطة يمس جذور البناء النقابى فى أى صناعة معينة ، بما يتيحه من امكان الدمج والفصل والتوزيع . ومن خلال وزير العمل جرى الربط العضوى بين التنظيم النقابى وبين الاتحاد الاشتراكى ، وأصدر الوزير القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ يستلزم

عضوية الاتحاد الاشتراكى فيمن يرشح لمجلس ادارة أى من التشكيلات النقابية .

فى يناير ١٩٦٨ نشرت مجلة الطليعة شهادات لأكثرمن عشرين من أعضاء الحركة النقابية العمالية ، يظهر منها اتجاه غالب يتعلق بانعزال القيادات العمالية عن قواعدهم وخضوع البنيان النقابى للوصاية الادارية ، وعلق على هذه الشهادات السيد كمال رفعت وزير العمل وقتها بقوله أن هذه الشهادات تكشف « اجماعاً » على عدم فاعلية اللجان النقابية والنقابات العامة والاتحاد العام . كما علق الدكتور عبد الرؤوف أبو علم ، مشيراً الى الوصاية الادارية على الحركة النقابية من حيث احتكار القيادات العمالية للسلطة وانعزالها عن جماهيرها وقيام وزارة العمل ببعض اختصاصات التنظيم النقابى واختفاء القيادات العمالية التى ظهرت فى الأربعينيات وحلول قيادات أخرى « لا تؤمن بفلسفة النقابية السياسية ... (و) وترى قصر النشاط النقابى على مشاكل العمال المباشرة » . وفى ديسمبر ١٩٦٨ كتب الأستاذ عبد الهادى ناصف عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، أن ما ناطه الميثاق بالحركة النقابية لا يزال نظرياً ، والعمال يخضعون للائحة موحدة لا تسمح بعقد اتفاقات جماعية بين النقابة وجهة الادارة ، كما لا تقوم النقابات بنشاط مهنى ولا ثقافى ولا اقتصادى

لعمالها ، وذكر أن فرض سيطرة التنظيم السياسى على النقابات يضعفها ولا يقويها ، وان هيئة التحرير والاتحاد القومى كانا يفرضان هيمنة شبه كاملة على الحركة النقابية ، وأن العلاقات بين التشكيلات المتدرجة للبنيان النقابى منفصلة ولا يكاد يمسكها الا أداء الاشتراكات [٤١] .

والخلاصة هنا كالخلاصة فى كل الأبنية التنظيمية ، سواء كانت شعبية أو ادارية ، وهى الانتشار والنمو العريض المرتفع ، ولكن مع افتقاد أى من هذه الأبنية المكنة الذاتية لاصدار القرار ، ومع جريان قوة الدفع هابطة من أعلى ومن خارج الكيان التنظيمى ، وليست نابتة من أسفل ولا منبعثة من الباطن . وأن الهيمنة المركزية العليا فى الدولة ، لم ترد على صورة أن يكون لأى من الكيانات التنظيمية حركته الذاتية وقراراته المنبعثة من داخله ، مع حق السلطة المركزية فى تعديل القرار أو وقفه ، انما آثرت أن تكون كل الكيانات مفتّحة تجاهها ، وأن يكون لها مكنة التأثير فى تشكيل القرار الذاتى قبل أن يصدر ، مكنة التحريك الداخلى لأى تكوين أو تشكيل تنظيمى .

على أنه أياً كان افتقاد الحركة النقابية لآليات التحريك الذاتى ، فان ما نمت اليه فى حجمها وانتشارها كان خطوة كبيرة فى تطور الحركة النقابية ، خطوة لا ينبغى اغفال أهميتها . وبها

تجاوزت الحركة النقابية المصرية مرحلة تجميع الكيانات النقابية المتناثرة ، وهى مرحلة من أشق ما يكون ، ويبقى على العمال جهد ترتيب أوضاع هذه الحركة بما يكفل لها استقلالها التنظيمى وحركتها الذاتية وانبعاث قراراتها من داخلها ، وأياً كانت تبعية الحركة ، فقد أمكنها فى سنة ١٩٧٥ أن تقف ضد انضمامها للاتحاد الدولى لنقابات العمال الحر وأن تسهم بعض النقابات فى بعض حركات الاضراب منذ ١٩٦٨ (٤٢) .

الا أن هيمنة جهاز إدارة الدولة على هذه الحركة ، واختصاص السلطة المركزية العليا فى الدولة بالقرار السياسى والشئون السياسية عامة دون أى كيان تنظيمى آخر ، قد وضع الحركة العمالية تحت سقف المطالب الاقتصادية لا تجاوزه . وانطبع بذلك نشاط العمال المنتخبين فى مجالس ادارات وحدات الانتاج مما كان مبعث الشكوى من رجال الادارة ، حسبما عبرت قيادات الانتاج فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا برئاسة عبد الناصر فى ديسمبر ١٩٦٧ (٤٣) ، وحسبما عبر الدكتور على الجريتلى (٤٤) .

وأن الملاحظات السابقة تتراءى عند النظر فى الحركة التعاونية . فقد امتدت طولاً وعرضاً ، وخاصة الجمعيات التعاونية الزراعية التى غطت قرى مصر جميعاً فى الستينيات ، وصارت المؤسسة الرئيسية فى القرية التى تقوم بتمويل الانتاج الزراعى

عن طريق بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، كما صارت تقوم بالوظيفة الرئيسية فى تسويق المحصولات التقليدية لحساب المزارعين ، مثل القطن والقمح والأرز ، وذلك عن طريق شركات تجارة القطن التابعة للقطاع العام ، أو شُون بنك التسليف بالنسبة لما تقوم به من استلام القمح والأرز لحساب وزارة التموين ، كما تقوم بتوزيع الأسمدة الكيماوية على الفلاحين والتقاوى خصماً من حساباتهم . وحلت هذه الجمعيات فى عملية الانتاج الزراعى محل تجار الريف والمقرضين وملاك الأراضى ، فيما كان يقوم به هؤلاء من استغلال للفلاحين عن طريق الإقراض والوساطة فى التمويل والتسويق . وكانت هذه مهمة كبيرة أنشئت لأجلها الجمعيات التعاونية الزراعية وقامت بها . ولا تزال تلك الجمعيات الى اليوم تمثل ركناً أصيلاً في عملية الانتاج الزراعى . وصارت من حقائق الوجود فى القرية المصرية . وهى وظيفة لا يتناسب مع أهميتها ما كانت تقوم به الجمعيات الزراعية قبل ثورة ٢٣ يوليه (٤٥) .

وهناك الجمعيات التعاونية للأصلاح الزراعى التى تضم جميع من انتفع من الفلاحين بالأراضى التى استولت عليها الحكومة ووزعتها ملكيات صغيرة طبقاً لقوانين الاصلاح الزراعى الصادرة برقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، والانضمام اليها إجبارى بنص قانون الاصلاح

الزراعى بالنسبة لمن وزعت عليهم الأراضى . ثم هناك نشاط محدود نسبياً شجعته الدولة لقيام جمعيات انتاجية تضم صغار المنتجين فى الحرف المختلفة كالتجارة ودباغة الجلود والغزل والنسيج اليدوى والصيد ومستلزماته والاسكان وغير ذلك . ثم تكامل البنيان التعاونى من الجمعيات المحلية صعوداً الى الجمعيات المشتركة وجمعيات المحافظات حتى الاتحاد التعاونى فى كل من مجالات الأنشطة التعاونية .

كان القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ هو باكورة قوانين التعاون التى صدرت بعد ٢٣ يوليه ، وحل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الذى كان صدر فى عهد وزارة الوفد . ثم بدأ يزداد اهتمام الدولة بالنشاط التعاونى مع رفعها شعار « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » ، فصدر فى سنة ١٩٦٠ القانون رقم ٢٦٧ بانشاء المؤسسات العامة التعاونية ، ورسم القانون للمؤسسات التعاونية ازاء الجمعيات التعاونية دوراً يماثل دور المؤسسة الاقتصادية ازاء الشركات التى تساهم فيها ، فللمؤسسة أن تسهم فى الجمعية ولها أن تمثل فى مجلس ادارة الجمعية ، فضلاً عن سلطاتها فى الرقابة والاشراف والتفتيش على الجمعيات ودعوة الجمعيات العمومية للانعقاد ووقف تنفيذ القرارات ، كما اعتبرت أموال الجمعيات التعاونية من مكونات رأس مال المؤسسة المتبوعة ، رغم أن رأس المال يعتبر ملكاً للأعضاء [٤٦].

وفى ظل هذا القانون أنشئت المؤسسة العامة للتعاون الزراعى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، ومؤسسة التعاون الاستهلاكى بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٤٧ لسنة ١٩٦٠ ، والتعاون الإنتاجى بالقرار ٢٣٤٨ لسنة ١٩٦٠ ، والإسكان التعاونى برقم ٣١٩ لسنة ١٩٦١ ، والتعاون فى المناطق الصحراوية برقم ٣٠١٥ لسنة ١٩٦١ ، والتعاون فى الثروة المائية برقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٦١ ، والتعاون فى معاهد العلم برقم ١٤٦٧ لسنة ١٩٦٢ ، وتعددت جهات الرقابة على الجمعيات التعاونية تعددها على أجهزة الدولة التنفيذية والإنتاجية ، فخضعت للرقابة الإدارية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٢ الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، وخضعت لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦١ ، كما ورد بقانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ أن من بين ما يتولاه المحافظ نشر التعاون ، وناطت اللائحة التنفيذية لهذا القانون (القرار الجمهورى ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠) بمجلس المحافظة الإشراف على الاتحاد التعاونى والجمعيات والهيئات التعاونية واقتراح حل مجلس إدارة الجمعيات التعاونية واقتراح تعيين مجالس إدارة مؤقتة لها والعمل على إنشاء حركة تعاونية استهلاكية وحركة للتسويق التعاونى ، ونيطت هذه الاختصاصات نفسها بمجالس المدن والمجالس القروية . ثم ترد رقابة المؤسسة التعاونية التى

تتبعها الجمعية ، فللمؤسسة ممثل فى مجلس إدارة الجمعية التى تساهم فيها أو تقرضها أو تعينها أو تضمنها لدى الغير ، وإذا صدر قرار مجلس إدارة الجمعية على خلاف ما يرى ممثل المؤسسة أبلغ القرار لرئيس المؤسسة الذى له حق الاعتراض على القرار ، فلا ينفذ القرار إلا إذا أعيد عرضه وحاز على أغلبية ثلثى مجلس الإدارة . كما تلتزم كل جمعية بأن تقدم إلى المؤسسة تقريراً سنوياً عن ميزانيتها وتقريراً دورياً عن نشاطها . ثم أن للوزير المختص حل الجمعية فى حالات بينها القانون وله طلب حلها من المحكمة في حالات أخرى ، وله حل مجلس الإدارة وتعيين مدير للجمعية أو مجلس مؤقت لها . وقد صدر قانون للتعاون الزراعى برقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ احتفظ بهذه السلطات الرقابية جميعاً ، ويضاف إلى ذلك اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكى للترشيح لعضوية مجلس إدارة الجمعية وسقوطها بسقوطها على ما سلفت الإشارة .

وقد حلت مجالس إدارة عدد من الجمعيات وأديرت بمجالس إدارة مؤقتة مدداً طويلة تجاوزت أقصى مدة مشروعة لمجلس إدارة منتخب ، « كما عمدت المؤسسة العامة التعاونية الزراعية إلى استبدال مجلس الإدارة المنتخب بمدير مفوض فى العديد من الحالات ، بديلاً عن اللجوء إلى الجمعيات العمومية صاحبة الولاية الشرعية فى انتخاب من يدير الجمعية من بين أعضائها »[٤٧] .

ويغلب فى التطبيق أن مجالس إدارة الجمعيات التعاونية لا تمارس سلطاتها ، وأن السيطرة ترد من المشرف الزراعى ، وقد حيل دون إعادة انتخاب مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٦٩ رغم أن القانون يوجب الانتخاب الدورى كل سنتين (٤٨) .

وبالنسبة للنقابات المهنية ، فإن أهم ما أنشىء فيما قبل ٢٣ يوليه كانت نقابة المحامين المنشأة فى ١٩١٢ ، ثم المهن الطبية فى ١٩٣٩ ، ثم الصحفيين فى ١٩٤١ ، ثم المهن الهندسية فى ١٩٤٦ ، ثم المهن الزراعية فى ١٩٤٩ والمهن التعليمية فى ١٩٥١ ، وظهر بعد ٢٣ يوليه نقابة المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية فى ١٩٥٥ . ونقابة المهن العلمية فى العام نفسه ، ونقابة المحاسبين والمراجعين فى ١٩٥٦ . ثم طب الأسنان والطب البيطرى والصيدلة سنة ١٩٦٩ .

ويهذا يظهر أن معدل الانتشار فى النقابات المهنية لم يكن أعلى كثيراً بعد الثورة منه قبلها ، كما لوحظ فى النقابات العمالية والجمعيات التعاونية ، ومرد ذلك ليس موقفاً متباطئاً من الثورة إزاء النقابات المهنية ، لأن ظهور النقابات المهنية بين ما لم يكن سبق تنظيمه من المهن ظل مستمراً . إنما مرد الأمر أن النقابات المهنية كانت أسرع فى معدل الانتشار قبل الثورة مما كانت عليه

سرعة انتشار النقابات العمالية والتعاونيات . بحسبان أن النقابات المهنية تضم أعضاء من الطبقة المتوسطة ممن كانوا أقرب إلى القبول لدى النظام السياسى الاجتماعى السائد قبل ٢٣ يوليه ، وأن مطالبهم أكثر تأثيراً فى هذا النظام من مطالب الطبقات الأدنى . لذلك فإن التباين بين العهدين فى دورة الانتشار كانت أقل حدة .

أما من ناحية التكوين الذاتى للنقابات كهيئات تنظيمية ، فقد كانت رغم المواجهات المتعددة مع الدولة احفظ لهذه المقومات من غيرها . وإن كان ذلك لم يمنع من وقف الانتخابات فى عديد من النقابات فى الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ . وقد صدر قانون برقم ٨ لسنة ١٩٥٨ يقصر حق الترشيح لعضوية مجالس إدارة النقابات على الأعضاء العاملين فى الاتحاد الاشتراكى . وللدكتور مصطفى كامل السيد دراسة وافية فى هذا الموضوع لا ترد زيادة عليها ويحسن الرجوع إليها (٤٩) .

يبقى فى هذه العجالة الإشارة إلى الصحافة . فقد أممت الصحافة بقانون تنظيم الصحافة الصادر برقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ آلت بموجبه ملكية الدور الصحفية إلى الاتحاد القومى ، وأن يمارس الاتحاد القومى عليها سلطات المالك . ومن ثم صار الاتحاد القومى هو من يعين المحررين ورؤساء التحرير ورؤساء

مجالس إدارة المؤسسات الصحفية . ثم حلت اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي محل الاتحاد القومى فى ذلك (القانون ١٥١ لسنة ١٩٦٤) .

بهذا العرض ، تبدو الصورة التى تكامل بها النظام السياسى وما يلفت النظر أن رئيس الجمهورية لم يعد حاكماً فرداً فقط ، إنما صار فرداً يحمل على كتفيه أمة بحالها ، من السياسات الخارجية الى السياسات العربية التى كانت نشيطة وقتها إلى السياسات الداخلية ، ومن الأمن إلى رغيف العيش . وتوحدت السياسة مع الإدارة فى شخصه بحيث صار مطلوباً منه القيام بمهام تبدأ من رسم الخطط والأهداف السياسية العليا وتنتهى إلى تقرير استثناء فرد ما من رسم جمركى أو تقرير معاش استثنائى لأسرة موظف متوفى ، أو تحديد إصدار العملة التذكارية ، أو الإعفاء من دين حكومى يزيد على ألف جنيه أو نزع ملكية مساحة ما لإقامة مبنى حكومى أو توسيع ترعة أو رصف طريق . وكل ذلك مروراً بتعيين كافة موظفى الدولة فى الدرجات العالية وكافة أعضاء الهيئات القضائية والسلكين السياسى والقنصلى والشرطة واتحاد الإذاعة والتلفزيون وأساتذة الجامعات ، وتعيين مجالس إدارة كل الهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وموظفيها الكبار ، ثم إصدار كافة القوانين واللوائح التنفيذية وتعديلاتها المستمرة . وفى كثير من السنوات التى لم يوجد فيها مجلس

نيابى ، كانت القوانين تصدر منه كما تصدر القرارات الجمهورية بغير فارق فى أداة الإصدار أو قنوات وإجراءات الإصدار . وقد صدر فى شهر واحد ، قبيل العمل بدستور ١٩٦٤ ، مائة وأربعة من القوانين ، وذلك فى شهر مارس .

لم يوجد حصر معلن لكل ما نيط برئيس الجمهورية من اختصاصات فى التنظيمات المتنوعة ، ولكن يمكن بالرجوع إلى مجموعات القوانين والقرارات ، إدراك هول السعة فى الاختصاصات ويمكن إيراد « عينة » من ذلك بتتبع القرارات الجمهورية بتفويض رئيس الوزراء أو الوزراء أو المحافظين فى بعض الاختصاصات (٥٠) .

الفصل الخامس

أزمة النظــــام

أول ما رفعت الثورة من شعارات هو« الاتحـاد والنظـام والعمل » . بدا هذا الشعار وقتها للكثيرين من القوى الوطنية والديمقراطية شعاراً مشكوكاً فى أصالته السياسية ، بحسبانه لا يتصل بصميم التحديات التى تواجه العمل الوطنى الديمقراطى . ولكن من يطالع وقائع هذه المرحلة التى امتدت الى سنة ١٩٧٠ ، يلحظ أن من رفعوه انما تحلوا بالكثير من الصدق مع الذات . ورجال الثورة لم يستبدلوا هذا الشعار بأى من النداءات الوطنية أو نداءات النهوض الاجتماعى التى كانت مطروحة وقتها ، وانما كانوا يعبرون به عن منهجهم فى العمل الوطنى الاجتماعى ، المنهج المفارق لمجمل القوى السياسية الموجودة ، فى شكلها الحزبى وأسلوبها التعددى حسبما جرى الأمر فى عشرات السنين السابقة على ٢٣ يوليه ١٩٥٢ .

لقد هيمن على من أمسكوا بأزمة الحكم تصور للعمل الوطنى يستفاد من أصل تجربتهم العسكرية ، التى تصوغ الروابط التنظيمية على أسلوب علاقة بين قائد آمر ومقود مأمور . ودعم

هذا الشعور ما سبقت الاشارة اليه فى الفصل الثانى من أثر تجربة فترة ما بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ ، لدى فريق من غير العسكريين من رجال السياسة ، ثم دعمه سياق الأحداث فى السنوات الأولى لثورة ١٩٥٢ وما أفضت اليه من انهيار الحركة الحزبية وامساك الدولة بكل الأعنة وارتسام أبنيتها على صور هرمية متصاعدة للقيادة الفردية . فكان شعار « الاتحاد » يعنى الواحدية التنظيمية الشاملة للمجتمع بأسره دولة وشعباً ، و« النظام » يكفل وحدة الارادة من الناحية التنظيمية ووحدة الحركة التى تحقق الاستقلال وتتجه للنهوض الاجتماعى والاقتصادى ، و« العمل » هو الهدف الذى يتحقق فى هذا الاطار فلا تنهدر طاقات الشعب فى الخلافات والصراعات وتغيير الوزارات والسياسات وغير ذلك .

توافر للبناء التنظيمى للدولة والمجتمع على ما أسلفت الاشارة اليه فى الفصول السابقة ، ما من شأنه أن يحقق هذا الشعار الأول للثورة . وهنا ينطرح السؤال ، اذا كان تحقق دمج السلطات والبناء الهرمى للدولة مع القيادة الفردية ومع التنظيم السياسى الوحيد ومع الهيمنة المنفردة للارادة الواحدة كارادة وحيدة ، اذا كان تحقق ذلك فى التكوين التنظيمى الشامل للحركة السياسية الاجتماعية ، وللسياسة مع الادارة ، مع التقرير ، مع التنفيذ ، مع الاعلام ، مع الأمن ، فهل أنتج كل ذلك ارادة واحدة فعلا ، بمعنى

هل أنتجت الارادة الوحيدة ارادة واحدة جامعة ، وهل أنتج التنظيم الوحيد تنظيماً واحداً جامعاً ، وهل أنتج الترابط التنظيمى العضوى لمجمل المؤسسات فى مختلف جوانب النشاط الاجتماعى ، هل أنتج تجانساً بين وجوه العمل فى مختلف الأنشطة ، هل الواحدية التنظيمية قد عصمت حركة المجتمع من التفكك التنظيمى . هذا هو موضوع الفصل المعنون « بأزمة النظام » .

ونقطة التركيز هنا ، كما كانت فى الفصول السابقة لهذه الدراسة ، تتعلق بالمجال التنظيمى للدولة ومؤسساتها أى بالأطر والأبنية . والتناقضات التى يجرى اجلاؤها هنا تتعلق أساساً بهذا الجانب التنظيمى . والتركيز على هذا الجانب وتناقضاته لا يعنى اغفال الاهتمام بالمضامين السياسية والاجتماعية العامة ، ولا يعنى بطبيعة الحال أن الجانب التنظيمى له أولوية مطلقة على غيره من الجوانب . انما يرد التركيز على هذا الجانب التنظيمى كضرورة من ضرورات البحث والفحص ، بحسبانه الموضوع الذى خصصت له هذه الدراسة . ومن ثم وجب تسليط الضوء عليه واستخدام العدسة المكبرة وعرض آلياته بالحركة البطيئة . دون أن يعنى ذلك تقرير أولوية مطلقة له أو صدارة عامة له على غيره من المضامين السياسية والاجتماعية . واذا بدا فى نهاية هذا الفصل التنظيمى هو ما تقع عليه تبعة انهيار المشروع السياسى الاجتماعى الذى

بلورته ثورة ٢٣ يوليه ، فان ذلك لا يفيد كونه ذا أولوية مطلقة على نوعية المشروعات السياسية الاجتماعية ، انما يفيد أن العلاقة غير منفكة بين الأسلوب التنظيمى وبين السياسات المشروعة ، وأن ما لا يعتنى بتصويبه من جوانب أى مشروع مطروح فى الوقت المناسب ، قد يفيد فساد الأمر جميعه من بعد .

ان الكيان التنظيمى لدولة ٢٣ يوليه ، قد ولَّد عدداً من التناقضات داخل بنيته ، لم تعالج فى حينها ، وجرى اخفاؤها أكثر مما جرت محاولات حلها أو رأب التصدعات التى نجمت عنها . وقد كان من الصعوبة بمكان أن يُزَمَّ ويُلَمَّ مجتمع بكامله ، وأن يشد عليه وثاق وحيد ، مجتمع كامل بتعدد وحداته وجماعاته وطبقاته وفئاته وطوائفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضرية .

ولا يقال ان هذا حدث فى القرون السابقة ، اذ عرف الحاكم الفرد وعرفت ألوان من البطش والاستبداد ، لا يقال ذلك لأن التكوينات الجمعية لتلك المجتمعات كانت تصاغ على تكاثر واضح . وكانت هناك مؤسسات اجتماعية لكل منها قدر من التمييز الذاتى سواء على المستوى المحلى كالقرية والحارة والحى ، أو على المستوى الحرفى كنقابات الحرفيين وطوائفهم ، أو على المستوى الثقافى بالمفهوم السائد وقتها ، ويدخل فيها الطرق

الصوفية والطوائف والملل الدينية ، أو على مستوى الدولة كوحدات الجيش ورجال الدواوين ، فضلاً عن الوحدات البشرية الأكبر كالقبائل والعشائر وغيرهما حيثما وجدت . كان كل ذلك يجرى على صورة قد لا ترضى المعاصرين من حيث أساليب تنظيم العلاقات الداخلية فى أى من هذه الوحدات ، ولكن يبقى وجه الدلالة يتعلق بأن كان ثمة تكوينات متعددة ومتميزة ومتداخلة بعضها مع بعض، تكفل قدراً من التيسير الذاتى لكل وحدة أو جماعة ، وتمكن من حل كثير من المشاكل بين أعضاء هذه الوحدة في المجال النوعى لها ، مما يخفف عن السلطة المركزية التصدى للكثير من المشاكل الفردية والنثرية ، ومما جعل لهذه الوحدات ألواناً من الضغوط الاجتماعية على السلطة المركزية بحيث لم يكن الحاكم الفرد مطلق العنان عن مراعاة الضغوط كضوابط لحركته . وبهذا فان الحاكم أو الدولة لم تكن تتعامل مع محض أفراد متناثرين ، وانما مع مجموعات لكل منها قدر من التشخيص الاجتماعى ، ومع تنظيمات ان لم تكن نشأت بالقانون ، فقد أوجدها العرف والعادات المتطاولة المدى .

ولم تكن ثورة ٢٣ يوليه بطبيعة الحال هى من حطم هذه التكوينات الاجتماعية التقليدية أو أضعفها . انما جرى ذلك عبر الزمان السابق عليها ، وجرى تحطيمها عبر حركة عامة بدأت من القرن التاسع عشر ، مع حركة مواكبة لانشاء التكوينات الحديثة

على النمط الغربي . فصفيت تقريباً نقابات الحرفيين السابقة ، وبدأت الحركة النقابية الحديثة على غير اتصال بسابقتها ولا ارتباط بها ، وخمدت حركة الطرق وضمرت وظائفها وبدأت حركة تكوين الأحزاب على قطيعة مع التكوينات الاجتماعية السابقة ، وقطعت التقسيمات الادارية الحديثة الكثير من الوحدات الجغرافية السابقة ، ودمر التخطيط الجديد للحواضر الكثير من الوحدات المحلية القديمة ، وهكذا ..

واذا كانت المؤسسات الحديثة لم تستطع أن تحل محل القديم بذات قوته وانتشاره ، فقد اتفق أن قام نظام ٢٣ يوليه في ظرف تاريخي يعاني من اضمحلال القديم ووهن الحديث ، ومن تبعثر الناس أفراداً أشلاء بين قديم مضروب وحديث وليد ، وتبعثر انتماءاتهم الجمعية بين تكوينات سابقة يُشَدُّ عليها النكير وتكوينات حديثة لم تحظ بالحد المطلوب من الاعتراف بها كرابط جمعي وعروة وثقى . وكان هذا من أسباب سهولة ضرب القديم والحديث معاً ، من المؤسسات والتكوينات الاجتماعية المتعددة . لذلك انبنى جهاز دولة ٢٣ يوليه كتنظيم وحيد ، في مواجهة مؤسسات ضعيفة وتناثر شعبي واضح .

ومن جهة أخرى ، فقد سبق ملاحظة أن الفردية كزعامة وقيادة من الصعب تفاديها ، الا أن تكون الأجهزة التنظيمية للمؤسسات

المختلفة على قدرة فسيحة للاستيعاب المنظم للعناصر المنتمية لهذه الأجهزة ، وبالقدر الملائم للتحرك المطلوب فى كل حالة من الحالات التى تجدُّ أو مجال من المجالات . أما اذا قصرت القدرة التنظيمية عن هذا الشمول عامة ، أو اذا قصرت عنه فى لحظات المد والتصاعد أو فى مراحل التحرك النشيط ، فانه يكون من الصعب تفادى هذه الفردية . والزعامة أو القيادة الفردية تقوم بوظيفة ما تقصر الطاقة التنظيمية عنه ، سواء من حيث قنوات جمع المعلومات ودراسة الأوضاع ومزج التخصصات المتعددة ، أو من حيث تحديد الأهداف ورسم السياسات وحل المشاكل ، أو من حيث اتخاذ القرارات وتدفقها فى قنوات الدعوة والتنفيذ والتحريك الجماعي للأفراد والمجموعات . وبقدر ما يستعاض بالزعامة أو القيادة الفردية عن هذه الاطر المرسومة ، بقدر ما تبدأ موجة من موجات التاكيد على الدور الزعامى ومكنته الفردية الخارقة ووضعه غير المنازع ، بحسبانه مَشْرَع التقرير ومصدر التحريك وقوة الدفع الأساسية . فتصير الزعامة هى القوة وهى المصدر والمنتهى ، وكل ما عداها يدور فى فلكها ويستمد وجوده منها ويندفع بالحركة من توجهاتها . وبهذا تطول هامة الزعيم ويثقل وزنه فى العمل والنشاط ، ويضعف الجانب التنظيمى أكثر ليصير أكثر تبعية وأكثر التحاقاً ، فيزيد الاحتياج لدور الزعامة الفردية أداء للوظائف وتضمر الكيانات التنظيمية أكثر وهكذا . ومتى تناثرت الجماعات

أفراداً ، صارت الزعامة أكثر فردية ، على أسلوب من التأثير المتبادل يغذى فيه كل جانب فردية الجانب الآخر .

على هذا النحو يجرى العمل العام قفزاً على الأدوات والقنوات التنظيمية . ونحن فى هذه الحالة المدروسة لا نواجه هذه الظاهرة فى مؤسسة ما من المؤسسات المحلية أو النوعية أو المتخصصة ، ولا نواجهها فى مؤسسة الدولة بحسبانها جهاز حكم وسيادة فقط، ولكننا نواجهها بحسبان ما لديها من نزوع توحيدى تفريدى على عموم المجتمع وشموله ، بجهد وطاقة احتمال ومعارك سياسية واجتماعية وأهداف ضخمة وعليا تنوء بها العصبة من الرجال ، وبمجال للعمل يبدأ من الحفاظ على الاستقلال وتحقيق الوحدة العربية وينتهى - وقد لا ينتهى - برصف الطرق وتربية الدواجن . لذلك كان لابد من التأكيد على الوسائل التى تمكن من اسلاس هذه المهام على اختلاف مستوياتها وعلى تنوعها وتكاثرها الضخم الكثير . وكان أكثر الوسائل مناسبة لهذا الوضع ، هو أجهزة الاعلام ، صحافة واذاعة وغيرهما ، وأجهزة الأمن . وهى قنوات للضبط والتحريك لازمة لإشاعة التحريك الاجتماعى العام بما يسع كل هذا العموم والشمول . وبهذا تؤدى الوظائف الأساسية التى كان على التنظيم السياسى أن يؤديها : الاعلام يذيع السياسات ويدعو لها ويحفز للتحريك ، والأمن يجمع المعلومات ويتصدى للمعارضة السياسية .

وأجهزة الاعلام تتوجه الى جمهور غير مرئى ولا ملموس . ووظيفتها ازاءه فى الأساس اعلامه بالمواقف السياسية وغاياتها المرسومة وصياغة عقله وتفكيره على وفق ما تستهدفه القيادة من غايات سياسية واجتماعية ، ونوع نظر الى المشاكل ونوع وجهه فى طريقة حلها . وأجهزة الاعلام وحدها ، وبغير أن تكون هناك علاقات ملموسة بين الكوادر السياسية والجماهير المتصلة بها ، يقصر جهدها عن التحريك الفعلى للجماهير لغايات محددة فى لحظات محددة . ولا يتأتى لوسائل الاعلام عامة أن تكون وسيلة تحريك محدد ولا تنشىء صلة عضوية مستمرة ، الا أن تقوم بالتجييش العاطفى المستمر وأن تشيع على الدوام مشاعر النضال الحاد الدائب ، والا أن تثير المعركة تلو المعركة لئلا تنفصم العلاقة مع الجمهور غير مرئى ولا ملموس . والاعلام يجد نفسه بذلك مضطراً أن يمسك بمطرقة رنانة ، يستلفت بها الرأى العام على الدوام .

***

ان الاشارة التى وردت هنا عن الأمن تتعلق بأجهزة الأمن السياسى . وقد كان يتكون قبل الثورة من القسم المخصوص بوزارة الداخلية ، الذى يقال أنه لم يزد أعضاؤه عن ٢٤ ضابطاً ، وكان يرأس الأقسام السياسية بالمحافظات ومديريات الأمن ، ويبلغ معلوماته الى السراى والى السفارة البريطانية أحياناً

بطريقة غير رسمية (١) . وكانت المخابرات الحربية تضم نحو خمسة عشر ضابطاً لا تملك بهم القدرة على الاحاطة بكل أنواع النشاط السرى داخل الجيش (٢) . وقد ألغى القسم المخصوص بعد قيام الثورة بأشهر قليلة ، ثم ما لبثت الثورة - كما يذكر محمود الجيار - أن اكتشفت أنه لا يوجد نظام فى العالم شرقاً ولا غرباً يخلو من هذا الجهاز ، فأعادت انشاءه باسم « المباحث العامة » وشكاته فى البداية من ضباط للشرطة بغلب عليهم الطابع الاسلامى ، ثم أعادت تشكيله بسرعة بطريقة أخرى (٣) . وأنشىء بالمباحث العامة قسم يضم ضباطا من الجيش برئاسة الرائد محيى الدين أبو العز ، وكان هذا القسم حلقة الاتصال بين ادارة المباحث العامة ورئاسة الجيش . ورأس المباحث العامة فى البداية المقدم رأفت النحاس ، ثم أقصى بعد اختلافه مع جمال عبد الناصر عندما كان وزيراً للداخلية بالنيابة . ويحكى ضابط بالقسم المخصوص ، أن السفارة الأمريكية عمدت الى توثيق صلاتها ببعض ضباط المباحث فى ذلك الوقت المبكر ، وخاصة المختصين منهم بمكافحة الشيوعية ، فلما اكتشف ذلك أبعد هؤلاء الضباط من عملهم (٤) .

ثم كان هناك المباحث الجنائية العسكرية التابعة للشرطة العسكرية (البوليس الحربى وقتها) ، وفيها أحمد أنور وحسين

عرفة . ويحكى الأخير أنه أرسل للتدريب فى الولايات المتحدة أربعة أشهر ، وكان هذا الجهاز يقوم بعمله فى خدمة مجلس قيادة الثورة وينفذ تعليماته قياماً بأعمال سياسية ، كما حدث فى أزمة مارس ١٩٥٤ عندما كان يطبع المنشورات التى تسىء الى محمد نجيب وتشكك فى سلوكه ، وذلك فضلاً عن أعمال الضبط والاعتقال ، سواء بالنسبة لضباط الجيش المعارضين ، كما حدث فى اعتقال بعض ضباط الفرسان أو بالنسبة للمعارضين من المدنيين (٥) . وهو الجهاز الذى قام فيما يبدو بأول عمليات تعذيب المعتقلين ، وذلك حسبما حكى الضابط محمد رياض مما شاهده من تعذيب المقدم حسنى الدمنهورى (٦) . ويفهم من حديث حسين عرفة أن المباحث الجنائية العسكرية استمرت فى عملها السياسى هذا حتى سنة ١٩٦٠ ، وأنها قامت بدور فى اعتقال الشيوعيين فى ختام عام ١٩٥٨ ، اذ بادر حسين عرفة فور سماعه هجوم عبد الناصر على الشيوعيين فى خطبته فى ٢٣ ديسمبر ، بادر باعتقال الضباط ذوى الميول اليسارية قبل أن تصدر اليه أوامر بذلك ، ثم أرسل الى قائد الجيش عبد الحكيم عامر يطلب موافقته على ما أتم ، فأتته الموافقة بعد خمسة أيام . كما يذكر أن سلطة المباحث الجنائية العسكرية ضعفت بعد صدور قرار توزيع البوليس الحربى على وحدات ومناطق الجيش واقصاء أحمد أنور ، وتحول هذا الجهاز الى ادارة الجيش وانحسر دوره فى

١٩٦٠ ، ثم سيطر عليه شمس بدران مدير مكتب عبد الحكيم عامر، واستطاع شمس أن يقنع عامر « بأن الصاعقة هى السلاح أو القوة التى يجب أن يعتمد عليها لشئون الأمن ويدأ تقويتها فعلاً » (٧) .

وفى بدايات عهد الثورة أيضاً ، أنشىء جهاز المخابرات العامة ، وعين زكريا محيى الدين مديراً له ، وعبد المنعم النجار نائباً للمدير ، ويذكر النجار أنه فى خلال فترة البداية هذه « كانت هناك صلات ودية مع بعض الأمريكيين الذين قدموا لنا أبحاثاً ودراسات عن طريقة تنظيم ادارة المخابرات » ، ولم يطل مقام عبد المنعم النجار فى هذا الجهاز اذ نقل منه ملحقاً عسكرياً فى باريس ومدريد فى فبراير ١٩٥٣ (٨) . وكان صلاح نصر مديراً لمكتب وزير الحربية عبد الحكيم عامر ، ومسئولاً عن التنظيم والادارة وكاتم أسرار البعثات وأمن القوات المسلحة ، ثم تولى رئاسة المخابرات العامة فى ١٩٥٧ ، وبقى رئيساً لها حتى وقعت هزيمة يونيه سنة ١٩٦٧ . وما لبثت أن تعددت أجهزة الأمن السياسى وزادت عن تلك المؤسسات الثلاث التى أشير اليها ، فوجدت فضلاً عنها مكتب الرئيس لشئون المعلومات والمخابرات الحربية ومخابرات الطيران ومكاتب الأمن فى الوزارات والمصالح والرقابة الادارية ، وأعيدت الشرطة الجنائية العسكرية أو انبعثت قوتها ونفوذها من جديد بعد أن هيمن عليها شمس بدران .

كان كل ذلك يعكس فيما يعكس قلقاً طبيعياً لدى السلطة الفردية القائمة على قمة النظام ، قلقها فى أن تحاصر من ناحية المعلومات ، فى اطار جهاز واحد ما يلبث أن يسيطر عليها ويتحكم فيما تتخذه من قرارات . ويحكى محمود الجيار ما يكشف هذا القلق بقوله إن رئاسة الدولة كانت تهتم بالخطابات التى ترد اليها من المواطنين وخاصة « الجزء الحافل بالانتقاد أو التهجم أو الاستفزاز » وانها جعلت من خطابات الناس « خط اتصال آخر غير تقارير المباحث والمخابرات » (٩) . وهذا الاهتمام الذى يكشف عن السعى النبيل للرئاسة وشوقها للاطلاع على جميع أوضاع الناس ، انما يكشف أيضاً عن هذا النهم الذى يصيب القيادة الفردية بالنسبة للمعلومات ، وهى معلومات يعوق تفتحها التلقائى المناخ العام الضاغط ، ولا تقوم مؤسسات اجتماعية وسياسية وسيطة على غربلتها ، بحل ما يمكن حله من مشاكل وبلورة ما يقتضى الحلول العامة وتصعيدها للمستويات الأعلى ، ومما لا يكفى ازاء قنوات الأمن السياسى الاصطناعية ، وان تكاثرت .

ويحكى الجيار أيضاً قصصاً عن الصراع الذى كان يجرى بين المخابرات والمباحث ، وعن تسلل كل جهاز الى منطقة عمل الآخر ومحاولاته السيطرة عليه ، سواء فى العمل الداخلى أو النشاط الخارجى ، وكيف عمل جهاز المخابرات على عهد صلاح

نصر – مؤيداً من شمس بدران – على فرض حصار على عبد الناصر في الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٧ ، وأن هذا الحصار كان يستلزم سقوط « مباحث أمن الدولة » في أيدى « ادارة المخابرات العامة » ، ثم يقول ان عبد الناصر كان « يؤمن بنظرية توازن الأضداد بين مراكز القوى ، حتى لا تستأثر قوة بالسلطة دون الأخرى » ، وانه في أحد أدوار هذا الصراع استجاب لملاحظة أبداها عبد العظيم فهمي ، مدير المباحث العامة ووزير الداخلية من بعد ، عندما قال « ما هي مصلحة النظام فى أن يعتمد على عين واحدة ليراقب ما يحدق به وبالبلاد من أخطار » ونصحه بألا يضع البيض فى سلة واحدة (١٠) .

ويذكر صلاح نصر « ان أسوأ ما يصيب أجهزة المخابرات أو الأمن هو التنافس المدمر الذى يقوم بينها نتيجة تدخلها فى مهام وواجبات ليست من اختصاصها . ومع أن أجهزة المخابرات والأمن ، مثل المباحث العامة ، والمباحث الجنائية العسكرية التابعة للقوات المسلحة ، كان لكل من هذه الأجهزة مهام محددة واضحة ، الا أنه كثيراً ما كان يحدث أن يكلف رئيس الجمهورية أحد هذه الأجهزة بمهام خارجة عن اختصاصه ، بل كان يشجع هذا التنافس مما سبب اخفاقاً لبعض العمليات ، سواء فى مجال الأمن أو فى مجال السياسة الخارجية » . وذكر أن تكليف أكثر من جهاز

بمتابعة أمن من اختصاص أحدها أنشأ احتكاكاً وفوضى فى بعض الأجهزة ، وحكى أمثلة على ذلك ، منها تكليف شمس بدران والشرطة العسكرية بمتابعة قضية الاخوان المسلمين فى سنة ١٩٦٥ رغم اختصاص المباحث العامة بها ، والسماح للمباحث العامة بانشاء مكاتب لها خارج مصر رغم اختصاص المخابرات العامة بالعمل الخارجي ، ومحاولات المخابرات الحربية أن تكون لها عملاء فى الخارج لجمع المعلومات السياسية بواسطة الملحقين العسكرين بالخارج رغم اختصاص المخابرات العامة بهذا النشاط ووجوب أن يقتصر عمل المخابرات الحربية على المعلومات العسكرية ، وكذلك اشتراك المخابرات الحربية فى عملية لجنة تصفية الإقطاع هى والشرطة العسكرية ، ومتابعة المباحث العامة لبعض قضايا التجسس . ويعقب صلاح نصر على ذلك قائلاً : « مثل هذه لأمور كانت تشجعها القيادة السياسية التى كانت تواقة كى تجمع المعلومات من عدة أجهزة مختلفة ، والتى كانت تهفو أيضاً إلى ضرب بعضها ببعض . ونشأ ما أطلقت عليه (التنافس المدمر) . ومع أنه كان هناك قرار جمهورى بإنشاء هيئة المخابرات التى كانت تجمع أجهزة المخابرات والمباحث العامة فى لجنة تنسيق وتعاون ، إلا أن هذه الهيئة كانت حبراً على ورق ، لم تجتمع ولم تنسق علي مستوى الرئاسات . وكانت العقبات التى تواجه عملية التنسيق هى أن الأجهزة كانت تتب

رئاسات ووزرات لم تقتنع بفكرة التنسيق والتعاون ، بظن أن هذا يسلب سلطات الوزير المختص ، ولم يستطع عبد الناصر رغم محاولاتي معه أن يحسم هذا الأمر في إيجاد حل عملي » (١١) .

وقد يكون الدافع الذى أراد صلاح نصر استثماره من وراء هيئة المخابرات ، أن تهيمن إدارة المخابرات العامة علي غيرها من أجهزة الأمن السياسى فى البلاد ، كما سترد الإشارة إن شاء الله فيما بعد ، ولكن يظل تعدد الأجهزة قائماً ، وعدم انضباط اختصاصاتها وتضارب نشاطها حادثاً ويظل من مطالب الرشد أن تقوم هيئة تنسق بينها وتفصل ما عسى أن ينشأ من تداخل فى أنشطتها .

ولايبدو أن هذه الأوضاع كان من الممكن تفاديها ، مابقى الإطار العام للسلطة على حاله لا من حيث التفرد على رأس النظام السياسى والدولة فقط ، ولكن من حيث ما يضاف إلى هذه الظاهرة ويزدها خطورة وتعقيداً من شمولية النظام واستيعابه كل جوانب النشاط السياسى والإجتماعى فى الديار المصرية . إن رئيس أى جهاز يعتمد فيما يتخذه من قرارات وفيما يأذن بتنفيذه منها ، يعتمد علي مادة ومعلومات تأتيه من المستويات الأدنى . وانفراد الرئيس على قمة المسئوليات المندمجة يثير خطورة أن ينعزل هو نفسه عن ملاحقة الواقع أو أن يحاصره جهازه . لذلك تميل الرئاسة المفردة إلى بناء الهياكل التنظيمية فى أشكال وقتية

بحيث تتغير وتتعدل فى كل حين ، فلا يبقى جهاز مهم على حال واحد تستقر له فيه أدوات العمل بما يجعله مسيطراً ، أو بما يجعله قادراً علي حصار الرئيس ومتمكناً من استيعاب سلطته . وتميل الرئاسة الفردية أيضاً إلى إنشاء الأجهزة المتماثلة أو المتوازنة ، لأن ذلك يثير بينها قدراً من الخلاف سمح للرئيس بمراقبة كل منها ، مع الإطمئنان إلى سلامة المعلومات التى ترد إليه فيما يهمه معرفته من الأحوال والأوضاع ، لرسم سياساته وإتخاذ قراراته ، وحتى لا يصير أى جهاز مما يشكل كياناً ضاغطاً عليه . وهذا يفسر الظاهرة التى اصطلح على تسميتها « بمراكز القوى » والتى صاحبت نظام ٢٣ يوليو (١٢) . والأمر هنا لا يتعلق بتحديد مسئوليات أو الحكم على أخطاء ، انما يتعلق بمحاولة توضيح آليات العمل وما يفضى اليه وضع ما ، وما يستتبعه عادة من أوضاع ، بصرف النظر عما اذا كان يشكل مسئولية خاصة لفرد ما أو جهاز بعينه .

المهم أن تفرد الرئاسة استتبع تعدداً فى الأجهزة ذات المهام الواحدة ، وتداخلاً فى اختصاصاتها وتعارضاً وتضارباً فى أنشطتها . ومن الطبيعى أن يعوقها هذا الوضع عن أداء وظائفها الأساسية الموكولة اليها ، فلم تعد قادرة على اضفاء قوة التماسك على النظام والدولة ، بقدر ما جاءت مصدراً لتفكك النظام والدولة ، لم تعد حفيظة على أمن النظام بقدر ما صارت مهددة له . ولعل

مما يصلح مثلاً على ذلك ، الانقلاب الذى حدث فى سوريا على الوحدة المصرية السورية فى سبتمبر ١٩٦١ ، اذ كان من رتبوا للانقلاب وأحدثوه وقادوه رجال من مكتب المشير عبد الحكيم عامر هناك ، ويمكن الرجوع فى ذلك الى مذكرات البغدادى (١٣) وحديث صلاح نصر (١٤) وغيرهما من مراجع هذا الحدث المعروفة ، ومنها يبين مدى التضارب بين أجهزة الأمن وخاصة مع أجهزة عبد الحميد السراج فى سوريا .

ومما يصلح مثلاً أيضاً ، قد تزيد جسامته وخطورته عن الحدث الأول هو ما أثبته الفريق أول محمد فوزى فى مذكراته « حتى عام ١٩٦٧ لم تكن ادارة وأجهزة ووحدات عنصر الاستطلاع فى القوات المسلحة المصرية قد استكملت ... ولغياب هذا العنصر خلت ادارة المخابرات الحربية وأجهزتها وفروعها مكانها فى توفير المعلومات للقيادة العليا ... » ثم يذكر عن الفترة من ١٥ مايو الى ٥ يونيه ١٩٦٧ (مقدمات الحرب) « ان جميع المعلومات أو التقديرات أو تحليلها عن العدو أو مقدرته القتالية أو أسلوب قتاله أو قدرة ومدى عمل طيرانه ، كانت خاطئة ... » وأورد ملخصاً للتقارير اليومية للمخابرات الحربية عن هذه الفترة بما يستدل منه على فداحة الأخطاء ، وذكر عن التقرير المعد يوم ٢ يونيه « ان التقدير الوارد فى هذا التقرير كان خاطئاً وتأثيره على القوات

المسلحة المصرية كان مدمراً » (١٥) . ونحن نذكر هنا مثالين لحدثين لا جدال في خطورتهما من حيث الأمن القومي ، وهما حدثان يتعلقان بصميم الأهداف العليا لنظام ٢٣ يوليه كنظام وطني ووحدوي .

هذه أمثلة تتعلق بما عانت أجهزة الأمن مما عاق أداءها جوهر وظائفها في أخطر قضايا الأمن القومي . وثمة أمثلة أخرى تتراءى لمن يطالع وقائع هذه الفترة ، وتتعلق بانفلات بعض الأنشطة عن الارادة المهيمنة على القرارات السياسية . وقد سبقت الاشارة الى مبادرة حسين عرفة في الشرطة العسكرية الى اعتقال ضباط بالجيش في ديسمبر ١٩٥٨ دون أوامر تصدر له بذلك ، ثم تصدر الأوامر وكأن شيئاً لم يحدث . وثمة ما يحكيه صلاح نصر عن فترة الوحدة مع سوريا ، اذ صدر قانون بتوحيد أجهزة الأمن بين الاقليمين المصري والسوري فلم ينفذه عبد الحميد السراج ، ورضيت القيادة السياسية بذلك ، ثم سعى عبد الحميد السراج ، في سوريا لأن يجعل الاتحاد القومي في سوريا تابعاً له ، وتشكيله وحدات فيه غير الوحدات المنتخبة أو المعينة بصورة رسمية ، واذ يذكر صلاح نصر أن كان هذا بايحاء من عبد الناصر لتكوين كادر يكون أكثر ولاء ، فقد كانت عناصر هذا التنظيم « أسرع العناصر لتأييد سلطات الانفصال الجديدة والتعاون معها » (١٦) .

وقد وجد تقرير من مكتب الاتصال يوضح خطة الانقلاب الوشيك ، ولكنه لم يلق اهتماماً (١٧) ، ويذكر حسن طلعت مدير المباحث العامة أن تحذيرات أرسلتها المباحث للمسئولين عن سلوك بعض المسئولين المصريين فى سوريا فلم يؤخذ بها (١٨) . كما يذكر صلاح نصر أنه فى بداية حرب ١٩٦٧ وصل الى علمه أن وزارة الداخلية اعتقلت السياسيين القدامى ، فاتصل بعبد الناصر يشرح له عدم جدوى هذا الاجراء « فقال لى ان الأمر تم دون علمه ، وأصدر أوامره الى وزير الداخلية بالافراج عنهم فوراً (١٩) . وتظهر هذه الوقائع صورة أخرى غير الانفلات وعدم الكفاية ، وهى عدم الاستفادة من المعلومات الصائبة التى ترد .

هيمنة الدولة كجهاز وحيد على عامة الأنشطة الاجتماعية مع السلطة الفردية ، أنتجا باللزوم تعدداً فى أجهزة الأمن ذات الاختصاصات المتداخلة والمتضاربة ، مما أسفر عن تفكك فى الهيمنة المركزية التى أريدت أصلاً من تكوين النظام على هذا النحو ، وبهذا فسد المسوغ السياسى الذى اريد لهذا التنظيم أن يكفله . والأمر هنا لا يتعلق بنقد النظام السياسى من حيث المثل الخاصة بالحريات وحقوق الأفراد والجماعات ، ولكنه يتعلق بنوع من الفحص الداخلى لآليات النظام وهل أسفرت أبنيته الهيكلية عن تحقيق القدر المبتغى من الرشد والضبط وتأمين السياسات

الوطنية الاجتماعية التى عمل النظام على تحقيقها وصيانتها ، وخاض معارك سياسية ضارية لتثبيتها .

وجذر المشكلة فيما يبدو لكاتب هذه الدراسة ، أن الأمن السياسى لايتأتى من محض وجود أجهزة الضبط وإنتشارها وتقويتها ، إنما تقوم به فى الأساس التنظيمات السياسية التى تتكشف حركة الجماعات المختلفة وتقيس أحجامها المتغيرة ومصادر قوتها وأسباب انتشارها فى كل ظرف سياسى خاص ، وتدرك امكانات الحلول السياسية لما يصادف النظام من تحديات . ثم يرد بعد ذلك دور أجهزة الأمن كمحدّد للاطار العام للحركة السياسية المستهدفة . أن إستيعاب أجهزة الأمن للوظيفة السياسية فى المجتمع يشبه إلى حد بعيد استيعاب شرطة التموين (المشرفة على ضبط التسعير الجبرى للسلع الضرورية) لوظائف المؤسسات الإقتصادية التى يتعين أن يناط دراسة أوضاع السوق إنتاجاً واستهلاكاً وتوزيعاً . والحادث أن فرض الظلام على المجتمع أمر يعانى منه الحكم بقدر ما يعانى منه المحكوم . وتتمثل معاناة الحاكم فى أنه لايستطيع فى هذا الظرف أن يتكشف تيارات المجتمع ، فيلجأ إلى تضخيم أجهزة الأمن التى تفرض مزيداً من الظلام يحجب عنه الرؤية .

لقد ألقى على عاتق أجهزة الأمن أن تقوم بالوظائف السياسية

التى هى شأن التنظيمات السياسية ، من حيث كونها التنظيمات القادرة علي القيام بدور قنوات الإتصال مع مجاميع الرأى العام ، ومن حيث كونها الأقدر على القيام بعمليات التحليل السياسى والإجتماعى للجماعات والتيارات المختلفة ، وعلى تبادل التفاعل والتأثير على الجماعات ، وذلك فى ضوء السياسات المتخذة والمواقف المستهدفة ، وأجهزة الأمن بما تضم من كوادر مدربة فى الأساس على النشاط الضبطى وحده ، وبما تصاغ به علاقاتها التنظيمية من انصياع عسكرى ، لاتستطيع أن تتولى هذه المهام السياسية ، وقيامها وحدها بها ينصبغ به مسلكها السياسى بصبغة اجراءات القمع والضبط غالباً . ويمكن لمن يطالع وقائع هذه الفترة المدروسة ، أن يلمح عجزاً واضحاً فى تصنيف القوى السياسية المختلفة ، حتى من زاوية مصلحة النظام القائم . بقى فى مناصب الدولة العليا ، وفى مناصب التنفيذ والتخصص الكبيرة من صاروا عند أول إنعطافة سياسية فى السبعينات ، صاروا من قيادات التغيير والتعديل الذى أدى إلى تصفية سياسات الخمسينات والستينات ، سواء فى الإقتصاد والمالية أو فى الزراعة والصناعة أو فى الاعلام والتنظيمات الشعبية . ومنهم من كان يعتبر من الرموز والعلامات للتغييرات الهيكلية التى جرت فى السياسات الخارجية والداخلية فى الستينات وفى السياسات الزراعية والصناعية والاقتصادية والاعلامية التى جرت وقتها ،

فنقضوا بأيديهم في السبعينات ماكانوا من قبل نسجوه . وهذا الوضع نلمحه بصورة مصغرة في سوريا بعد الانفصال ، لا بالنسبة للجماعة التى قامت بالانقلاب فقط ، ولكن بالنسبة للمؤسسات الأخرى ومنها الاتحاد القومى « أن تنظيم الاتحاد القومى الذى قام أيام الوحدة كان تنظيما ضعيفاً مهلهلاً بحكم ما اكتنف تشكيله من سواء الاختيار والادازة وقصور القيادة في توجيه الأمر ، والذى جعل منه تنظيماً شخصياً أكثر منه تنظيماً وطنياً قومياً يدافع عن الوحدة عن عقيدة ومبدأ » (٢٠)

يلخص محمد فوزى الموقف بقوله : « انتهت مشكلة الد على السلطة ... إلى أخطر نتيجة شهدتها القوات المسلح شهدها الشعب وأحس بها وهى (الأمن) بدأت بأمن اا المسلحة .. واشتق منها الدولة فأمن القائد . وهكذا دخل مو الأمن في كل شيء انتاجى أو فكرى أو اعداد وتدريب فى المسلحة حتى عام ١٩٦٧ ، كما نتج عن هذا المفهوم انفراط الثورة الجماعية ... وقد جاء طغيان الأمن نتيجة طبيعية لاة السلطة على أفراد رفع عنهم الشعب ثقته ، وكان اا والترحيب من جملة الأفراد الانتهازيين الذين ركبوا هذا الشقاق (الشقاق بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر) ، وقد كان لهذه الحالة تأثيرها الكبير فى معركة ١٩٦٧ » (٢١) .

***

كانت لجنة تصفية الاقطاع التى شكلت فى ١٩٦٦ ، من أوضح الأمثلة على امتزاج العمل السياسى بالنشاط الأمنى . لقد أشير من قبل إلى الأسلوب الإدارى الذى اضطرت ثورة ٢٣ يوليه أن تنفذ به اجراءات تحديد الملكية والاصلاح الزراعى منذ ١٩٥٢ ، وهو اسلوب يعتمد على الاجراءات المكتبية والفحص الورقى لأوضاع الملكية الزراعية والحيازات ، وكل ذلك يجرى فى الأساس بواسطة الأجهزة المركزية . وترتب على ذلك أن ظل البعض يحتفظ من الناحية الفعلية بمساحات من الأرض تزيد عن الحد المسموح به واستفيد فى ذلك مما عسى ان كان يقوم من صلات عضوية بين بعض العاملين بالأجهزة ذات النفوذ وبين كبار الملاك(٢٢) . هذه الاشارة تعنى أن القصور الذى شوهد فى تنفيذ تلك القوانين ، إنما يعود فى النهاية إلى ذات الظاهرة التنظيمية التى اتسم بها نظام الثورة ، من اندماج العمل السياسى فى نشاط الأجهزة الإدارية وسيطرتها عليه واستيعابه واخضاعه لحدود امكاناتها .

ثم فى ١٩٦٦ جاءت حركة « تصفية الاقطاع » لتتمثل فيها بصورة أوضح الظاهرة التنظيمية السابقة ، ظاهرة دمج العمل السياسى فى الأجهزة الإدارية . وكانت أوضح لأن العمل السياسى فى ١٩٦٦ لم يتخذ فى هذه المسألة أسلوب الاندماج فى الاجهزة الادارية العادية ، ولكنه أتخذ شكل الاندماج المباشر مع

النشاط الضبطى لأجهزة الأمن ، اعتقالاً ومصادرة للأموال وإبعادا مادياً لعناصر المخالفين وأسر الملاك عن قراهم وأقاليمهم ، فضلاً عن فصل الموظفين منهم من وظائفهم . وخلال فترة عمل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع حتى ٥ يونيه ١٩٦٧ ، تم فرض الحراسة والاستيلاء على حوالى ٢٠٠ ألف فدان و ٩٤ قصراً و٢٠ ألفاً من الماشية و٣٦٣ من الخيول العربية الأصيلة و١٦١٣ من آلات الزراعة ، كما أبعد ما يزيد على ٢٢٠ من أسر كبار الملاك عن قراهم ، وحلت عشرات من لجان الاتحاد الاشتراكى ومجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية ، وفصل مئات من عمد القرى ومشايخها ومن الموظفين ، ومن وظائف القوات المسلحة والشرطة والقضاء والسلك السياسى[٢٣] .

هذا الاجراءات بالغة العمق من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، هيمنت عليا فى الاساس أجهزة الأمن . لا من حيث التنفيذ فقط ، ولكن من حيث التقرير أيضاً ، وما يسبق التقرير من تحقيقات وجمع للمعلومات وتحليل لها . لقد شكلت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة المشير عبد الحكيم عامر ، وبإثنين وعشرين عضواً غالبيتهم الغالبة من المخابرات العامة والمباحث العامة والشرطة العسكرية ومكتب معلومات الرئيس والمخابرات الحربية ، وفيهم قلة من أجهزة الدولة الإدارية كوزيرى الزراعة

والحكم المحلي ، ومن الاتحاد الاشتراكى كأمينه العام وبعض أعضاء الامانة العامة ومهم أمين الفلاحين . وغالب من كان عضوا بالهيئة عن الوزارات أو الاتحاد الاشتراكى كانوا أصلاً من رجال المخابرات العامة الذين سبق نقلهم منها إلى مناصب الدولة المدنية أو السياسية . ويضاف إلى أعضاء اللجنة العليا اعضاء مستمعون ، منهم عشرة من القوات المسلحة وستة من المخابرات العامة (٢٤) .

وكانت طريقة عمل اللجنة ان تقدم وزارة الاصلاح الزراعى ثبتاً باسماء من طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعي والقرارات الاشتراكية ، وحصراً بالأراضى التى تصرف فيها هؤلاء ، وتقدم وزارة الداخلية ثبتاً باسماء الافراد والعائلات ذوى النشاط الاجرامى فى الريف ؛ ثم تشكل مجموعات لجمع المعلومات والبيانات بالمحافظات ومديريات الأمن وبالاتحاد الاشتراكى ، ومجموعات عمل من المخابرات العامة والمباحث الجنائية العسكرية . ويظهر ممانشره محمد رشاد عن محاضر لجنة تصفية الاقطاع (٢٥) ، ان عبد الحكيم عامر ذكر فى اجتماع ١٩ مايو ١٩٦٦ عن طريقة عمل اللجنة ، إن المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى تقدم المعلومات وكذلك مديريات الأمن بالمحافظات ، ثم تقوم المخابرات العامة والمباحث العسكرية بالتحقيق فيها ، بمعنى

أن هذين الجهازين الأخيرين هما جهازا المراقبة والتحقيق والتوجيه فيما يقوم به الاتحاد الاشتراكى ووزارة الداخلية ، ويمعنى أن لجهازى الأمن هذين الهيمنة على الجهاز السياسى . وذكر عامر « أن هذه القرارات ستكون ثورية وغير مرتبطة بالقوانين » ، فلما سئل عما إذا كانت أجهزة المخابرات والمباحث العسكرية ستنزل إلى المحافظات وعن صلة الأجهزة الأخرى بها ، أجاب « نعم وليس لكم صلة بها »(٢٦) .

وفى اجتماع ٢٣ مايو ١٩٦٦ ذكر وزير الاصلاح الزراعى ما اتضح له من كشف أسر ملاك الأراضى ، من أن ثمة عائلات تحتفظ بمساحات من الأرض يصل مجموعها أحياناً إلى ثلاثة آلاف فدان ، وإن ذلك يكشف عن أن ملكية الأرض لازالت مركزة فى بعض العائلات ، فأجاب عبد الحكيم عامر « اللجنة لن تقترح قوانين جديدة وإذا إستلزم الأمر تخفيض الملكية فإن ذلك سيتم دون استصدار قوانين جديدة »(٢٧) . ومفاد هذا التصور أن اللجنة بهذا التشكيل الأمنى الضبطى هى الجهاز الذى يمكن أن تقرر حداً جديداً للملكية الزراعية ، دون أن يصدر بذلك قانون ، أى لدى اللجنة مكنة استصدار قرار سياسى إجتماعى على هذا المستوى البالغ من الأهمية . ومفاده أيضاً أن جهاز الأمن قد إندمج بشكل لصيق فى جهاز التقرير ورسم السياسات .

وقد كان عامر حريصاً فى الاجتماعات الأولى للجنة على ان يوضح أن تقارير الاتحاد الاشتراكى ينبغى أن ترد منفصلة عن غيرها من التقارير التى تعدها المحافظات ومديريات الأمن ، وان خضعت لتحقيق المخابرات والمباحث بعد ذلك ، وأوضح فى اجتماع ٢ يونيه الهدف من ذلك قائلا : « فى هذه المرحلة التى تصفى فيها المراكز الاقطاعية فى القرى ، لابد أن يصفى الاتحاد الاشتراكى نفسه ... لابد أن يطلب الاتحاد الاشتراكى فصل هؤلاء الناس منه ، وفى نفس الوقت يجب أن ننتهز هذه الفرصة ونشكل فى الريف لجانا ثورية حقيقية ، فلأول مرة يدخل الاتحاد الاشتراكى فى الريف » ، ثم ذكر أنه يتعين تقوية الاتحاد الاشتراكى فى هذه العملية الثورية « فنعطى له الفرصة ليمارس هذا العمل عن طريق الجهاز الشعبى الذى يمده بالمعلومات ... » [٢٨] . ولعل عامر أراد فى هذا الحديث أن يرضى حساسيات الاتحاد الاشتراكى الذى ظهر وقتها فى مظهر من يتحدى الجيش سلطته ، على أنه ان صح ما ذكره من أن هذه أول مرة ينفذ فيها الاتحاد الاشتراكى إلى القرية ، فإنه يظهر أن هذا النفاذ كان مصطحبا بنشاط أجهزة الأمن . وكان مطلوبا من الجهاز الشعبى أن يقوم بجمع المعلومات لتصير مجال الفحص من أجهزة المخابرات والشرطة العسكرية . ثم اوضح عامر الدور النسبى الذى تقوم به كل من اجهزة الأمن وغيرها بقوله ان « البحث الذى يتعلق بمن طبقت

عليهم قرارات سنة ١٩٥٢ أمره يسير ، أما بحث حالة الذين بين ١٩٦١ و ١٩٦٦ فهو مرهق ، وهذا ما سنتركه للمخابرات والمباحث » . وفسّر عامر هذا الأمر فى مناسبة اخرى قائلا : « ان من كان يملك أكثر من ثلاثمائة فدان فهو من اعداء الثورة ، اما الحالات الأخرى فينظر فيها واحداً واحداً » (٢٩) ، وان مسألة تحديد من هم خصوم الثورة والنظام ومن هم أنصارها ، هى مسألة سياسية من الطراز الأول وحيثما يدق معيار التحديد يكون دور الأجهزة السياسية أولى ، وحيثما يكون التحديد واضحا جلياً فى اطره وضوابطه الاجتماعية والسياسية ، يمكن ان يكون لاجهزة الأمن دورها . ولكن عكس هذا التصور هو ما ورد على لسان عبد الحكيم عامر ، مما يكشف عن تصوره لأجهزة الأمن بحسبانها هى جهاز السياسة ، حتى فى مواجهة التنظيم الشعبى .

وقد توغل الطابع الأمنى فى أعمال اللجنة بحيث صارت ذات صلاحيات واضحة فى التقرير والتنفيذ معاً . واذا كان من الممكن فى فترات التحول الكبيرة ، الا تلجأ الدولة إلى الأدوات القانونية المعدة من قبل ، وهى الأدوات التى تمثل قنوات العمل المنظم فى المجتمع ، من حيث توزيع الاختصاصات بين الجهات المتعددة وتحديد الاجراءات التى تتبع بما يراعى الاعتبارات النظامية

والحقوقية العامة المتداخلة ، فان أوضح ما تكشف عنه أعمال لجنة تصفية الاقطاع ، فى اطار السياق التاريخى لتطبيق الاصلاح الزراعى ، أن الاصلاح الزراعى بدأ فى سنة ١٩٥٢ نظامياً يرتبط إلى حد كبير بالسياق القانونى السائد فى وقته . ولعل هذا ما أخل ببعض فاعليته السياسية والاجتماعية كما سلفت الاشارة . ثم هو بعد أربعة عشر عاماً ، وفى الوقت الذى كان يتعين فيه أن يكون صار نظاماً قانونيا واجتماعياً سياسيا مستقراً ومحدد القنوات فى العمل المنظم ، إذ به يتبع تطبيقه مناهج العمل الامنى الخارج على النظام القانونى السائد فى هذا الوقت اللاحق . وفى هذه المقارنة تظهر المفارقة واضحة ، بحسبان ان الضد هو ما كان يكون أنسب فى كلا التاريخين المقارن بينهما . وقد ذكر ذلك صراحة عامر فى نقاشه مع أحد رجال القانون الذين حضروا اللجنة قائلا : « الموضوع سياسى وثورى وليس قانونياً » . كما اقترح أحد أعضاء اللجنة احالة « مثل هذه الموضوعات إلى جهة ثورية للتحقيق فيها مثل المخابرات العامة أو المباحث العسكرية بدلا من الدخول فى دوامة القوانين وتنتهى الحالات بالبراءة » ، فرد عامر عليه مفضلا أن تقوم المباحث العامة بالتحقيق بدلا من الجهازين المقترحين (٣٠) . ولهذا كان يشار على لسان الاطراف المختلفة لاجهزة الأمن بوصفها الجهات المعتبرة « ثورية » مما لم يحظ به على ألسنتهم التنظيم السياسى وهو الاتحاد الاشتراكى .

وكان من الطبيعى ازاء هذه الهيمنة الأمنية على أعمال اللجنة ، ان تتبع دائما اجراءات الضبط فى أعمالها . وقد عرض على اللجنة أمر وكلاء كبار الملاك الذين يمتنعون عن الادلاء بمعلومات عن موكليهم ، فأوصى عامر بأن يهددوا بوضعهم تحت الحراسة أو بالاعتقال ثم قال : « اضغطوا عليهم بالطريقة التى ترونها ، اعطيكم تفويضاً فى عمل هذا على راحتكم حتى تأخذوا منهم المعلومات » (٣١) . كما تبين من أعمال اللجنة أن المخابرات العامة لم تكن فقط جهة تحقيق فى المعلومات التى ترد اليها من وزارة الداخلية والاتحاد الاشتراكى والاصلاح الزراعى ، انما كانت تتقدم بالتقارير ابتداء حسب التحريات التى تجريها هى (٣٢) ، وبهذا فلا صحة لما ذكره صلاح نصر من أن عملها كان مقصوراً على الأمن الخارجى لما تجاوزه (٣٣) . ثم ان اللجنة كانت تتخذ قرارات بطلب اسقاط الجنسية المصرية عن بعض من يحيون بالخارج ، وكانت تعرض عليها اسماء من يعتبرون مصادر للشائعات فى النوادى الاجتماعية فتطلب طردهم من النوادى ومنعهم من ارتيادها واعتقالهم أو تحديد اقامتهم . وعرض عليها حالة خبير للقطن ذكر بشأنه انه لا يعد متهربا من قانونى الاصلاح الزراعى ، لأن الجهات المسئولة كانت اعتدت بالتصرفات التى اجراها ، فقررت اللجنة وضعه تحت الحراسة هو وعائلته وتحديد اقامته لأنه « نصب على الحكومة » (٣٤) .

ويلاحظ من حيث النظام الداخلي للجنة ، أن القرارات لم تكن تصدر بالتصويت ، انما يجرى ابداء الملاحظات ويستمع الرئيس لما يبدُو من أقوال ثم يصدر قراره منفرداً بطريقة سريعة وفجائية أحياناً وفردية دائما . وإذا كان على صبرى أمين الاتحاد الاشتراكى قد أسمى اللجنة « مجلس ثورة لتصفية الاقطاع فى الريف »(٣٥) ، بمعنى أنها جهاز سياسى رفيع المستوى فى النظر والتقرير تجاه الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، وإذا كان عامر ذكر فى جلسة ١٩ مايو انه يتوقع لعمل اللجنة ان « يعتبر أول عمل سياسى واجتماعى للثورة تقومون به ولا يعتبر عملاً ادارياً » (٣٦) ، فيبدو أن كان هذا التصور هدفاً مطروحا أكثر منه واقعاً تحقق ، اذ ذكر عامر بعد حوالى شهرين من بدء عمل اللجنة معلقاً على ما يجرى « كأننا تركنا الاقطاع واصبحنا نقوم بعمل الشرطة » (٢٧) . لقد كان العمل الادارى فى تصور اللجنة ورئيسها هو عمل الاجهزة المدنية للدولة ، وان العمل الثورى الذى قامت به بعيداً عن الأجهزة المدنية ، لم يتمخض عن نشاط تقوم به الأجهزة السياسية ، انما تمخض عن نشاط قامت به اجهزة الأمن والضبط ، واستوعب التنظيم الشعبى فى هذا النشاط ، وهكذا يمكن ان تؤول التصورات النظرية فى التطبيق إلى غير المراد منها من حيث الطبيعة والغايات وذلك لسبب يرجع إلى نوع الاجهزة القائمة على التطبيق ، أى لسبب يعود فى النهاية

إلى الناحية التنظيمية ، وإلى النوعية التنظيمية للاجهزة المسيطرة . .

* * *

خلاصة ما يستفاد من الفقرة السابقة ، أن الظاهرة التنظيمية التي تميزت بها ثورة ٢٣ يوليه ، وهي اندماج الوظيفة السياسية في الاجهزة الادارية ، هذه الظاهرة التي اشير اليها في الفصول الأولى ، ما لبثت أن تخصصت وآلت على وجه الخصوص إلى اندماج الوظيفة السياسية في أجهزة الأمن . وكادت أجهزة الأمن أن تصير قوامة على ما من شأن الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تقوم به من وظائف . ومن المعروف أن تبادل التأثير والتأثر حتمى بين الوظائف المؤداة وبين نوع الجهاز المؤدى لها . ومتى تحقق هذا الدمج بين أجهزة الأمن والضبط وبين المهام السياسية ، يكون من الطبيعي ان تصطبغ السياسات في التطبيق بالطابع الأمنى ، بحسبان ما تحمله السياسات المنفذة من طابع العناصر البشرية التي تجرى النشاط ، وهي هنا عناصر مدربة فنياً ومهنياً على موجبات حفظ الأمن ، بأساليبها الخاصة في استطلاع المعلومات وفي المبادرة بعلاج الأوضاع بالتدابير الضبطية . كما تتأثر هذه السياسات بأساليب تنظيم هذه الأجهزة ، التي تخضع لقوى الدفع العلوية في اتخاذ القرارات ، وانصياع الأدنى من المستويات

للأعلى منها ، فضلا عن التأثر بعادات العمل التى تتصف بالحذر والقلق والريب والظنون ، ثم الاسراع باستخدام الوسائل المادية ، وهى عادات تتوالد بالضرورة مما تستهدفه أجهزة الأمن عامة وعادة من السعى الحثيث الدائب لكشف المخبوء والمستور من الجرائم والأعمال الضارة غير المشروعة ، ومن التعامل مع الخارجين على النظام المهددين أمن الجماعة بما يقتضى ذلك من استخدام العنف والفظاظة .

بهذه الخواص كانت تعالج قضايا السياسة ، ويجرى النظر للمعارضة السياسية . ومن المنطقى والضرورى ان تنشط أجهزة الدولة فى مواجهة الجريمة بأسلوب السعى لاجتثاثها وتصفيتها ، ويهدف الاستئصال والبتر للجريمة والمجرمين ، ولكن سيطرة هذا المنطق على نشاط الدولة فى مواجهتها لتيارات المعارضة السياسية هو ما صار خصيصة نجمت عن هذا الدمج بين السياسة والأمن ، أو قيام أجهزة الأمن بالوظائف السياسية . ومن نافلة القول الحديث عن الواضحات بشأن التفرقة بين المعارضة السياسية وتوجهاتها الاجتماعية والفكرية المتباينة فى المجتمع ، والتى تواجه بالعمل السياسى وطرح البدائل حول توجهات المجتمع والدعوة لأى منها حسبما تؤديه الأجهزة السياسية ، التفرقة بين هذه الأمور وبين المؤامرات الجنائية السياسية ، كقضايا التجسس والاغتيالات

ونحوها مما يكون لاجهزة الأمن الدور الاساسى فى كشفها وتصفيتها . هذه التفرقة لم تقم فى النشاط السياسى الأمنى المندمج ، سواء من حيث الاجهزة القوّامة على النشاط ، أو من حيث الفكرية التي تولدت عن اندماج النشاطين .

وقد تولــــد عن ذلك ما يمكن تسميته بالنزوع « الأمنى الاعلامى » ، وهو اعتبار كل معارضة سياسية مؤامرة أو خبيئاً لجريمة تهدد أمن الجماعة والنظام ، وتهدد الأهداف العليا للوطن فى استقلاله ونهضته ورخائه ، والمبالغة فى ترتيب المخاطر على أى حدث ، بما يفيد « اعلاميا » أن الوطن فى خطر دائم يتربص به الأعداء ، وأن الفوضى وشيكة اذا اصيب النظام بعطب من جراء وجود – مجرد وجود – بعض التنظيمات أو الجماعات المعارضة . وهذه المبالغة لم تأت بها ضرورة سياسية تتعلق بمدى استقرار النظام السياسى وقوته ، فقد كان نظام ٢٣ يوليه من الوجهة السياسية مدعوماً ومكيناً منذ نهاية ١٩٥٤ ، مكن له وثبت جذوره ما أنجزه من منجزات كبيرة فى المسألة الوطنية واجلاء المستعمر وفى اتخاذه سياسة حرة مستقلة تصدر عن الصالح الوطنى الجمعى العام ووقوفه عقبة كئوداً فى وجه الأستعمار ، سواء فى مصر أو فى البلاد العربية أو على صعيد الدول حديثة التحرر فى أفريقيا وآسيا ، ثم دعوته إلى وحدة الوطن العربى الكبير توحيداً مستقلاً

ناهضاً ، ثم أتخاذه مجموعة من السياسات الاقتصادية لإعادة توزيع الثروة على المواطنين لصالح الطبقات الشعبية وترسم خطى النهوض الاقتصادى تصنيعاً واستصلاحاً للأرض وغير ذلك . وأكسبه هذا جميعه تأييداً شعبياً واسعاً ، لو كان انتظم فى مؤسسات سياسية قادرة على التحريك الجمعى لضمن من الاستقرار ماكان يمكنه من عبور مرحلة تاريخية .

وبمراعاة هذا الوضع ، لقد كان يكون من شأن وجود المعارضة السياسية من التيارات المختلفة ، لا أن تهدد النظام ولكن أن تغذيه بما يستمده منها من تصويبات ، سواء فى مجال السياسة والاقتصاد ، أو فى مجال التوجه الحضارى المستقل المدعوم بروابط الايمان والعقائد . وقد كان لدى نظام ٢٣ يوليه من المرونة الفكرية مايمكنه من الاستيعاب والتشرب وفقاً لصيغ يمكن أن تزاوج بين موجبات الاستقلال السياسى والاقتصادى ولزوميات النهوض مع حفظ الأصالة الحضارية ومع استثارة حوافز الانتماء للعقائد وللجماعة الوطنية معاً .

لم يكن ثمة مسوغ سياسى لهذا الشعور الدائب الوجل بالخطر رغم كل مؤامرات الاستعمار عليه ، إلا أن يكون أتاه من التكوين البنائى المؤسسى . أن اجهزة الأمن فى استيعابها للوظائف السياسية اعتقلت نظام ٢٣ يوليه فيما أعتقلت من قوى المعارضة

السياسية ، فلم يقدر النظام أن يتجاوزها إلى أرض الله الواسعة التى تمكن فيها ، ودعم هذا الأمر الترابط التنظيمى للدولة والمجتمع ، على تلك الصورة الهرمية الواحدية ، التى تتصاعد تصاعداً سريعاً بميل حاد إلى حيث تنفرد باتخاذ القرارات ودفع السياسات زعامة فردية وحيدة ، والتصوير الاعلامى للقيادة الفردية بأنها تقف فى أعلى الأعالى ، لا يشارف هامتها من هامات الرجال أحد ولا جهاز ولا جماعة ولا تنظيم . فاستقر فى التكوين السياسى والمناخ السائد فى الحقبة كلها ، سواء لدى أجهزة الدولة أو لدى المعارضة السياسية أو لدى الخصوم فى الداخل والخارج ، أن كل مقادير البلاد والسياسات المتبعة والتوجيهات المنفذة ، كلها معلقة بمصير رجل واحد . وصارت ذاته ووجوده المادى من بؤر الصراع المحتوم دفاعاً وهجوماً . ومن الطبيعى فى هذا الوضع ، أن تصير الأفعال الجنائية ، كالمؤامرات ومحاولات الاغتيال والانقلاب ، ميداناً تزداد أهميته ويتسع مجال النشاط فيه بين الأنصار والخصوم والأعداء . وهنا تكون الجريمة وكشفها من الوسائل التى تزداد أهميتها فى العمل السياسى على الجانبين . ان أمة تعلق مصيرها بفرد ودارت مقدراتها مع وجوده وتوجهاته ، وتحولت القمة إلى عمود إرتكاز ، تتحول فيها جريمة الاغتيال السياسى إلى هدف شديد الاغراء للأعداء .

ويزيد الشعور بالخطر ، خاصة لصيقة بالتكوين المؤسسى للأجهزة ، ان أى مؤسسة أو تنظيم جمعى إنما يقوم بهدف يحدد نشاطه وصلاحياته ، وبرجال يعملون به بتدريب ملائم وعلاقات تنظيمية داخلية تربط أنشطتهم فى سياق واحد ، وبتمويل . وثمة ميل طبيعى يقوم لدى أى مؤسسة للتأكيد على أهمية أهدافها والتوسيع من صلاحياتها ، دعما لمسوغ الوجود والبقاء ، وإفساحا للنمو المؤسسى وتنمية للموارد والأهمية الاجتماعية . ومن الطبيعى أن يعظم هذا الميل مع قيام نذر الاحلال والاستبدال ، وتزداد هذه النذر بطبيعة الحال وتصير مخاطر وشيكة ، عندما تقوم أجهزة بديلة مزاحمة تنافس الجهاز القائم فى أهميته أو فى أصل وجوده . وقد قامت هذه الصورة بالفعل ، لابسبب تعدد أجهزة الأمن فقط ، ولكن بسبب أن اختصاصاتها وصلاحيتها ظلت على الدوام متداخلة ومتضاربة ، وبقيت على الدوام خاضعة فى قيامها بنوع نشاط محدد للمشيئة الفردية ، التى تكل إلى كل منها ما يتراءى لها من مهام ، سواء على حساب الجهاز المختص أصلاً أو بالمشاركة له . فقام نوع من التنافس الحاد اللدود بين هذه الأجهزة بعضها وبعض ، مما سبقت الاشارة لأمثلة منه (٣٨) . لذلك تصاعدت المبالغات والمبادرات مزايدة فى كشف المخاصر ومبالغة فى خطورتها ومغالاة فى اثبات الوجود وتأكيد الأهمية .

وقد تصاعد هذا الأمر تصاعداً متواكباً مع نمو دور المؤسسة العسكرية فى الستينات . فكانت احداث البطش العنيف شديد الفظاظة ، الذى يعتبر من المفارقات العجيبة أن يتواكب مثله بحجمه هذا مع نمو القوة السياسية للنظام ومع ازدهار سياساته الداخلية والخارجية ، الوطنية والاقتصادية ، المؤيدة من عامة جمهور المصريين والمحققة للتوجه العام لصالح نهضة الوطن والمجتمع . وقد سبقت الاشارة إلى ماكان من مبادرة الشرطة الجنائية العسكرية إلى إعتقال الضباط اليساريين دون أمر صدر لها بذلك فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ ، ثم جاءت احداث اعتقالات الاخوان المسلمين ١٩٦٥ وتولتها فى الأساس الشرطة العسكرية على يدى « شمس بدران » ، فى ظروف شاء فيها « شمس بدران » أن يسحب اختصاص مباحث أمن الدولة التابعة لوزارة الداخلية ، واستغل مبالغاته فى أمر قضية الاخوان فى أن شدد النكير على المباحث العامة بدعوى عدم تعاونها فى حماية أمن النظام على الوجه الكافى (٣٩) ، وكان ذلك جميعه يجرى متواكباً مع نمو المؤسسة العسكرية ومحاولتها ، لازيادة نفوذها السياسى فقط ، ولكن الهيمنة التامة على النظام السياسى كله .

نقطة أخرى ترد فى هذا السباق ، وهى أن أمن الحاكم أو أمن الدولة انما تجرى سياسات حفظه ، وتصدر فى شأنه القرارات وفق

ما يقدم إلى الحاكم من تقارير اجهزة الأمن عما يحدث فى الساحة السياسية والجنائية ، بمعنى أن المعلومات التى ترد إلى الحاكم من أجهزة الأمن عن مؤامرة أو محاولات ارتكاب جرائم أمنية ، هذه المعلومات قد تفيد أضطرار الحاكم إلى اتخاذ مايناسب هذه المعلومات من إجراءات يقترحها جهاز الأمن المعنى ، ولو لم يكن الحاكم متأكداً تماماً من مصداقية هذه المعلومات من حيث حجمها أو مدي أهميتها ، لأن غض النظر فى مثل هذه الأمور قد يفيد فى العلاقة الثنائية بين الحاكم وأجهزة أمنه سقوطاً لمسئولية جهاز الأمن فى حماية الحاكم ونظامه ، بمعنى ان اضطرار الحاكم هنا للاستجابة للقرارات المقترحة لا يصدر فقط عن اعتقاده بيقين صدقها من حيث المدى والخطورة ، ولكنه يصدر أيضاً عن رغبته فى الا تكون عدم استجابته عما يفيد تهاوناً من هذه الأجهزة فيما بعد فى حفظ النظام ، أوالتخلى عن مسئوليتها فى إكتشاف ماهو حقيقى مما عسى ان يحدث مستقبلاً ، وهنا يرد وجه من وجوه امكانيات سيطرة جهاز الأمن أو تأثيره الفعال فى اتخاذ القرارات السياسية ، ان كان هذا الجهاز قد استوعب من قبل الوظيفة السياسية أو صارت له أهداف سياسية خاصة به ومتميزة عن سياسات الدولة .

ومن ناحية أخرى فإن هذا الصنيع المتكرر من أجهزة الأمن ،

كان يسوغ للنظام عامة الاجراءات الاستثنائية التى اعتاد على الحكم بواسطتها ، ويبرر له استبقاء سلطتها وصلاحيتها ، ثم هو صنيع كان يدعم الفكرة السياسية التى صارت من جذور الفكر السياسى السائد فى هذه الحقبة ، وهي أن قيام أى نوع من انواع المعارضة السياسية المنظمة يهدد أمن السياسات الوطنية ويهدد بقاءها ويؤذى فعاليتها سواء من جوانبها السياسية أوالاقتصادية . وقد كان اكتشاف وجود أى جماعة معارضة ، سواء كانت منظمة أو متخذة سبيلها لكى تتشكل فى هياكل تنظيمية ، أو يظن أنها كذلك ، كان اكتشاف أى من هذه الأمور مما يواجهه بوصفه عملاً معادياً لأمن الدولة . ويتصل بذلك ميل ملحوظ فى الصراعات السياسية غالباً ، وهو أن يحاول كل طرف من اطراف الخصومات السياسية ان يوحد بين خصومه ، هذه ملحوظة أشبه الى أن تكون قاعدة عامة فى الصراعات السياسية ، ويجتهد هذا الطرف غالبا فى البحث عن وشائج اتصال أو عما عسى ان تكون أواصر ارتباط بين جملة العناصر أوالتيارات أو الجماعات المخاصمة له ، حتى يسهل عليه مواجهتها فى ميدان واحد بمعركة واحدة متصلة الحلقات ، وبتدابير وادوات سياسية واحدة ووسائل دعائية تتغذى من ارصدة بعضها بعضاً ، وغير ذلك مما يمكن ان نسميه « الميل الى تنميط ادوات الصراع » وتدابيره ووسائله . هكذا مثلاً كان يصنع الوفد مع خصومه السياسيين بين القوى الشعبية المصرية وخاصة فى

الثلاثينات ، اذ كان يجتهد فى صياغة صراعه معهم بحسبانه صراعاً مرتبطاً بصراعه الاساسي ضد استبداد السراى والاحتلال الانجليزى ، حتى لو كان بعض هذه الجماعات المخاصمة للوفد وقتها تتخذ مواقف أكثر تشدداً ضد هؤلاء . وفى ظل حكومة ٢٣ يوليو كان الصراع السياسى يقوم حقيقة ، وعلى الدوام وفى جوهره الأساسى ، وعلى مدى الخمسينات والستينات ، كان يقوم بينها وبين القوى الاستعمارية العالمية والصهيونية ، لذلك وجد لديها الميل الدائب إلي التفتيش عن الصلات المباشرة أو غير المباشرة ، الواعية أو غير الواعية ، بين اى من قوى المعارضة المحلية المنظمة وبين أى من القوى الاستعمارية والدول الكبرى .

وفى ظروف الترابط بين السياسة والنظرة الأمنية ، صار البحث دائبا وشغوفا للتنقيب عن الروابط العضوية والتنظيمية التى تثبت على أى قوى معارضة محلية منظمة فى مصر ، ان لها امتداداً خارجياً استعمارياً يتخذ شكل المؤامرة أو السعى لتدبير جريمة سياسية . ولعل هذه النقطة كانت الباعث الأول أو أحد البواعث الاساسية لاستخدام العنف والقهر المادي مع المسجونين والمعتقلين السياسيين ، استخراجاً للاعترافات التى تثبت قيام الصلات العضوية التنظيمية بين افراد التيار السياسى المعارض بعضهم وبعض ، واستخراجاً للاعترافات التى تثبت عناصر المؤامرة

السياسية ، واستخراجاً للاعترافات التى تثبت الامتداد الخارجى الاستعمارى لها من حيث هو امتداد عضوى وتنظيمى .

ذلك كله فضلاً عما يتعياه المسلك الامنى عادة من اتخاذ التدابير التى من شأنها أن تصفى ما يعتبره جهاز الأمن عناصر الجريمة ، وان تبيد امكانات تجددها فى المستقبل ، أى إمكانات قيام المعارضة السياسية أصلاً . وليس غريبا فى أن تكون غاية أجهزة الأمن تصفية الجرائم وابادة امكانيتها ، ولكن وجه الملاحظة هنا يتعلق باستيعاب اجهزة الأمن السياسية السابقة مما ترتب عليه اسباغها وصف الجريمة « أو الشروع فيها » على المعارضات السياسية عامة .

* * *

لقد بدأ التعذيب فى السجون والمعتقلات السياسية فى عهد حكومة السعديين ١٩٤٩ وجري فى وقتها فى الأساس مع جماعة الأخوان المسلمين التى كانت صفيت على كل مؤسساتها واعتقل أعضاؤها منذ ديسمبر ١٩٤٨ . ثم بعد ثورة ٢٣ يوليه يحكى الضابط « محمد رياض » الذى كان قريبا من « محمد نجيب » ، يحكى أن أول عملية تعذيب جرت مع المقدم « حسنى الدمنهورى » [٤٠] عندما قبض عليه فى تهمة تآمر سلاح المدفعية على الثورة فى يناير ١٩٥٣ وحوكم أمام مجلس

قيادة الثورة . كما يحكى « أحمد حسين » زعيم الحزب الاشتراكي في مقال بعنوان « انا شهدت مولد التعذيب » [٤١] قصة اعتقاله فى مارس ١٩٥٠ بمبنى الشرطة العسكرية (البوليس الحربى) وما مورس معه ومع الأخوان المسلمين فى السجن وقتها من ألوان الضرب والسب . ثم كان ما مورس مع الأخوان المسلمين بعدتصفيتهم واعتقالهم فى اكتوبر ١٩٥٤ مما لم يكن سراً ولا خبراً مكتوماً حتى فى وقتها ، ومما عرف به القاصى والدانى ، مما استخدمت فيه وسائل لا يبدو أنها إستخدمت من قبل ، وشكلت محكمة خاصة من ثلاثة أعضاء من مجلس قيادة الثورة ومحاكم عسكرية أخرى أجرت محاكمة علنية للمتهمين الإخوان ، وكانت آثار ما الحق بهم ظاهرة على أجسادهم ، فكان ذيوع العلم بما حدث ، مما ترك فى النفس المصرية من الجراحات أكثر ما ترك فى جسد المتهم من آثار ، اذ اذل الحدث النفس المصرية حتى لدى خصوم الإخوان السياسيين ، وحتي لدى من لا شأن له بلفظ « ساسَ يسوس » من المواطنين ، ولعل السامع صار أكثر وجلاً وخوفاً ممن موريست معهم الأحداث . ومن وقتها بدأت ظاهرة انسحاب المواطن المصري من مجال التفكير فى الممارسة السياسية والمشاركة فى الاحداث العامة .

لا يخلو من الصواب القول بأن أية ثورة لا تحاسب بالمعايير

العادية على ما اتخذت من أساليب وتدابير فى فترة الصراعات الأولى التى قضتها لدعم سلطاتها السياسية واقرار أوضاعها ومبادئها . وأن الفترة التى تقوم فيها الحالة الثورية منذ شبوبها حتى تستقر الأوضاع السياسية على نحو أو آخر ، لهى فترة تتداخل فيها الصراعات بين قوى الثورة وبين القوى القديمة ذات السيطرة على الأوضاع السابقة ، وهى فى ذاتها فترة الصراع بين القوى الثورية نفسها حول من ينفرد منها بالسلطة ، أو على حصة كل منها فى السلطة أو على صيغة التوازن السياسى والاجتماعى التي سيقوم عليها النظام الجديد . ورسم القنوات التى من شأنها تحقيق هذه الصيغة من التوازن . وفى هذه الفترة ينطلق الصراع عادة عن القنوات والمسالك التى كانت محددة للعمل السياسى فى المرحلة القديمة ، ولا تكون هذه القنوات والمسالك قد تحددت بعد على أسس جديدة ، والصراع وأدواته وأساليبه فى هذه الفترة الأولى يجرى بأدوات وأساليب يصعب التنبؤ بها من قبل ، بقدر ما يصعب تحديدها خلال ذات الفترة ، بقدر ما لا يجوز محاكمة هذه الأدوات والأساليب وتقويمها وفقاً للمعايير التى كانت سائدة من قبل ، ولا طبقاً لما استقر من أساليب وقنوات من بعد .

وان من هذه الأساليب التى تتخذ فى المرحلة الأولى ما تتفتق عنه ظروف اللحظة ، مما قد لا يكون متوقعاً ولا محسوباً ولا مقدراً

من ذات القوة السياسية التى استخدمت هذا الأسلوب أو استفادت منه . ويمكن أن يقال ان ما اتخذ من اجراءات فى تلك المرحلة الأولى كان من المتوقع أن يتخذه الطرف الآخر الواقع عليه هذا الاجراء ، لو كان هو المبادر بامساك زمام الأمور ، وهذا التوقع لا يظهر من الناحية الواقعية ان فى طاقة المراقب للأحداث أن يستبعده كلية بقلب مطمئن ، أو بالقليل ليس فى امكانيته أن يجزم باستيعاده تماماً ، أو بالأقل ليس فى مكنته أن يجزم باستبعاده الا فى اطار فروق كمية قد لا تشكل فارقا حاسما بين درجة ما كان ودرجة ما عسى أن يكون ، وبأقل القليل تظل هذه النقطة مجالاً لاختلاف لا ينحسم بين التقويمات ومجالاً للتردد الدائم واعادة النظر .

الا أنه أياً كانت الأسباب والمبررات والأعذار فسيظل مجال الاتفاق أوسع فى تقدير أن ما حدث فى هذه الفترة قد ولد آثاراً سلبية وشائهة فى التكوين الجمعى فى الشعب المصرى ، فيما تلى ذلك من أعوام ، وذلك من حيث قدرة الأفراد والجماعات على المقاومة وعلى المبادرة وعلى النقد الطليق غير الحذر ، غير المتوجس ، غير الوجل ، وعلى المشاركة الايجابية فى الشئون العامة . وولد ذلك فى النفس المصرية لدى الجيل المعايش لهذه الأحداث ، قدراً ضاراً من النزوع الانسحابى والنأى عن التصدى ،

كما ولد عادة ضارة من النظر للأحداث نظرة المتفرج من بعيد ، كما لو أن شأن هذا المتفرج وصالحه وذاته أمور خارجية عنه يكتفى ازاءها فى أحسن الحالات بالمراقبة والتعليق اللفظى ، وترهلت الوشائج بين القول والفعل ، فلم يعد القول فعلاً ولا عاد من شأنه أن يفضى الى فعل سواء من القائل أو السامع . ولعل هذه الظاهرة عانت منها حكومة ٢٣ يوليو بعض ما كان يعانى منها المواطنون ، عندما كانت تجد لدى الحكومة الحاجة لاستنفار الجماهير تجاه خطر وشيك على مشروعها الوطنى أو مشروع النهوض ، فلم تكن تجد من الاستجابة ما يكفى بالحجم المطلوب ، والناس بطلب الإهابة بهم بين مندهش وحذر ومتمسك بالقعود .

والنقطة الثانية التى تظل مجالاً لاتفاق أوسع فى التقدير ، تتعلق بأن ما حدث فى المرحلة الأولى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ لم ينقطع من بعد ، رغم ما توافر للنظام السياسى من أسباب الرسوخ والاستقرار وانتصاره السياسى على المعارضة ، وخاصة منذ عام ١٩٥٦ وتأميم القناة ورد العدوان الثلاثى ، ورغم ما أتيح له من فرص ممتدة فى الزمان بضع عشرة سنة ليقيم الأبنية السياسية والتنظيمية على النحو الذى يكفل لمسيرة المجتمع وتحقيق أهدافه القدر الكافى من البناء المؤسسى السياسى . وأن الأحداث الجسام التى مرت عليه سواء فى يوليو ١٩٥٦ عندما أمم قناة السويس

وصد العدوان الثلاثي بعدها بشهور قليلة في أكتوبر ونوفمبر ، أو في ١٩٦١ عندما بدأ اجراءات التأميم الكبرى واتخذ خطواته الواسعة في النهوض الاقتصادى المستقل للبلاد مع اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الشعبية ، هذه الأحداث زادت له من مكنة الاستقرار والتأييد الشعبي الواسع أضعاف ما كان خصوم هذه الاجراءات يهددون استقراره أو يهزون بقاءه .

ويبدو في هذا السياق وجه من وجوه المفارقة ، انه رغم ما وفرته الأحداث من فرص الاستقرار السياسي ، ومن تعاظم النفوذ السياسي للحكم تجاه أي تهديد محتمل من أى اتجاهات المعارضة السياسية ، بمعنى أنه رغم زيادة فرص الاطمئنان ، كانت ظاهرة العنف تشتد في معاملة الخصوم السياسيين سواء في المعتقلات أو خارجها ، على ما حدث في ١٩٥٩ - ١٩٦٠ مع المعارضة الشيوعية من وقائع للتعذيب أثبتتها فيما بعد الكتب وأحكام المحاكم ، وعلى ما حدث مع معارضة الاخوان المسلمين في أعوام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ وما تلاهما من اعتقالات وتعذيب الآلاف المؤلفة مما أثبتته أيضا الكتب وأحكام المحاكم التي صدرت فيما بعد ١٩٧٠ . وهذه الوقائع جميعها شائعة ومعروفة ومراجعها متداولة ومعروفة ، وتكفى هنا الاحالة اليها دون التزيد بذكر الوقائع والتفاصيل والأمثلة عنها . وعلى سبيل المثال تكفى الاشارة الى كتب « طاهر

عبـــد الحـكيم »[٤٢] و« الهـــامى سيف النصـر »[٤٣] و« فتـحى عبـــد الفتـــاح »[٤٤] و« مصــطفى طيبة »[٤٥] ، وذلك عن وقـائع الشــيــوعــيين من ١٩٥٩ - ١٩٦٤ ، ثم الاشــارة لكتب «زينب الغزالى»[٤٦] و« جابر رزق »[٤٧] و« حسن دوح »[٤٨] والفصل الذى كـتبه « شـمس الدين الشناوى » فى كتـاب « شوكت التـونى » المحامى عن محاكمات الدجوى[٤٩] ثم كتاب « أحمد رائف »[٥٠]، ومصطفى المصيلحى[٥١] . وتخلل هاتين الواقعتين الكبيرتين اللتين جرتا مع الشيوعيين والاخوان ، قدر غير محدود ويصعب حسابه من أحداث لاعتقالات وتعذيب فى مجالات محدودة العدد لجماعات صغيرة أو لأفراد ، ولكنها كانت مستمرة من الناحية الزمنية حتى صارت شبه مبدأ وشرعة ، أو نوعا من التأديب الأبوى الغليظ الذى يصدر بارادة منفردة تجاه الأهلين .

يظل هناك تعليقـان آخران يتـعلقان بالناتج السياسى والأمنى للنظام من هذا المسلك ، فان ضرب نظام الخمسينيات والستينيات لم تنجـزه أى من القـوى أو التـيـارات السـيـاسـيـة الداخليـة التى خاصمها النظام هذا الخصام الفظ العنيف مثل الاخوان المسلمين والشيوعيين ، ولا حتى أنجزته أى من قوى النظام السابق على ٢٣ يوليو من قدامى الساسة ، انما أتى ضرب النظام من عناصر كانت لصيـقـة به الى النهـاية ، وظلت تشـغل مـراكـز هـامـة فى السلطة

السياسية سواء فى الجيش أو الأجهزة المدنية والتنظيمات الشعبية . وكان على رأس هؤلاء بطبيعة الحال أنور السادات الذى تولى بعض المناصب ذات الأهمية على مدى الخمسينيات والستينيات ، وكان من مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ومن القلة القليلة التى بقيت حتى عام ١٩٧٠ وكان نائباً الرئيس الجمهورية فى نهاية حكم « عبد الناصر » ثم خلفه فى الرئاسة بعد موته . وممن جرت على أيديهم أيضاً سياسات التغيير التى جرت فى السبعينات والتى عدلت عن مجمل التوجهات السياسية والاقتصادية لمشروع النهضة المستقلة الذى كان يتبناه « عبد الناصر » وينفذه ، ممن جرى على أيديهم هذا العدول عناصر كانت فى قمة العمل التنفيذى للمشروع الناصرى لسنوات طويلة مثل الدكتور « عبد المنعم القيسونى » فى الاقتصاد والمالية والدكتور « مصطفى خليل » فى النقل والمواصلات ، والدكتور « عبد القادر حاتم » فى الاعلام والثقافة ، والمهندس « سيد مرعى » فى الزراعة .

والتعليق الثانى أنه يمكن اثارة الاحتمال والتصور بأن قدراً من الافساح والاعتراف بوجود المعارضة السياسية خلال فترة الثبات والاستقرار التى امتدت مع نظام الثورة حتى ١٩٦٧ على الأقل ، كان من شأنه أن يفيد هذا النظام من وجهة نظر أمنه السياسى ، وهو افساح ما كان من شأنه أن يهدد وجوده بعد كل ما أنجز فى قضايا التحرر والنهوض السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهو

افساح ما كان من شأنه لو جرى أن يمد النظام بوسائل لا يمكن المبالغة فى أهميتها ، لتصويب خطواته ولتقدير وجهات نظر المعارضة السياسية باتجاهاتها المختلفة مع التقدير السياسى لحجمها وفاعليتها ، وما ترتكن اليه من قوى سياسية واجتماعية ، ومع امكان التنبؤ الرشيد بما عسى أن تصير اليه أى من تيارات المعارضة ، ضعفاً أو قوة ، ازاء التغيرات المرتقبة . وكان ذلك كله يمكّن من ضبط التقديرات وترشيدها ، ويمكن من الاستغناء عن هذا التضخم المبالغ فيه لأجهزة الأمن عدداً وعدة ورجالاً وجبروتاً ، ويحرر قيادة النظام نفسها من أن تعتقل فى اطار هذه الأجهزة وأن تعانى من تقاذفها اياها ، وهو وضع لم يقض فى النهاية على الاخوان ولا على الشيوعيين ، اذ ظهروا بعد ذلك فى السبعينيات من جديد ، انما قضى على نفسه بنفسه . كما أن هذا الوضع المضيق قد أوجد تناقضاً لم يمكن حله ، لا بين أنصار الثورة السياسية الاجتماعية وخصومها ، ولا بين الحركة الوطنية التحريرية والاستعمار ، ولا بين المستغِلين والمستغَلين من فئات الشعب ، ولكنه تناقض بين الحاكم والمحكوم أى بين الدولة والأهلين ، وتناقض بين النخبة الحاكمة والنخبة الفكرية والمهنية والفنية ، وذلك رغم كل ما صنعت حكومة ثورة ٢٣ يوليو لصالح الحركة الوطنية ولصالح المستغلين من الطبقات الشعبية ، ولصالح الوضع الاجتماعى المتميز لهذه النخب الفكرية والمهنية والفنية و التى صارت على عهد الثورة

تمثل الفئة الاجتماعية ذات الهيمنة والسيادة فى المجتمع من حيث الوضع الاقتصادى والنفوذ الاجتماعى ، اذ كانت هذه الفئة الاجتماعية تضم قسماً كبيراً من عناصر المعارضة السياسية بتياراتها المختلفة ، واذ كان مستواها التعليمى والثقافى يجعلها تتحرك في اطار بعض من المثل التى كانت تصدمها اجراءات الأمن الفظة أو ما ينتج عن تضارب أجهزة الأمن ، وسعيها لزيادة نفوذها من آثار يتأثر بها رشد القرارات الادارية والتنفيذية حتى فى المجالات الفنية البحتة الخاصة بالمشروعات الصناعية ومؤسسات الادارة وغير ذلك .

واذا كان من مورس معهم العنف ، يرى البعض أنهم قلة لا تزيد عن بضع عشرات الآلاف من المواطنين مما يشكل نسبة جد محدودة بالقياس بتعداد السكان فى مصر ، فيظل هذا العدد بالغ الأهمية من حيث إنه ينبغى أن يقاس بحجم الصفوة المهتمة بالشئون العامة وحملة التيارات الفكرية والسياسية المختلفة المستعدين للدفاع عنها ، ويظل أثر ما حدث مع هؤلاء بالغ العمق فى غيرهم ، من حيث اهداره لامكانيات التوالد السياسى والاجتماعى ، وإفساده خصوبة الانتشار والاشعاع . والأمور فى هذا المجال لا تقاس بالحجم العددى والاحصاء الرقمى كما لا يخفى .

* * *

ومن المنطقى أن كان تركز العمل السياسى فى أجهزة الأمن يجرى انتقاصاً من الوظائف السياسية لمؤسسات الدولة الأخرى ، ويضعف من الفاعلية السياسية لهذه المؤسسات ومن دورها ومشاركتها فى اتخاذ القرارات ، أو حتى فى استطلاع المعلومات الخاصة بالعملية السياسية . ولا يلحظ أن مجلس الأمة فى فترات وجوده كان له دور هام فى اتخاذ القرارات السياسية ، والظاهر أن وظيفته الرئيسية كانت « تتحصل فى نقل المطالب الشعبية الى الرئيس من ناحية ، وفى شرح السياسات التى يتبناها الرئيس الى الجماهير » وذلك فضلاً عن اضفاء الطابع الرسمى على مشروعات القوانين (٥٢) . وفضلاً عما سبقت الاشارة اليه فى الفصول السابقة بالنسبة للمجلس النيابى ونفوذ أجهزة الحكم والادارة عليه ، فانه لم يحدث أن أمكن أن تتبلور اتجاهات سياسية محددة بين أعضاء المجلس ، الأمر الذى عبر عنه عبد الناصر فى حديث له مع الهيئة البرلمانية ، بقوله انه يواجه فى المجلس ٣٦٠ حزباً بعدد أعضاء المجلس ، والأمر الذى جعل ضياء الدين داوود عضو مجلس الأمة ١٩٦٤ وعضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى يعلق فى مذكراته قائلاً : « لم يكن دور المجلس واضحاً فى ظل وجود تنظيم سياسى واحداً » (٥٣) . ويذكر أن كانت مساهمة الأعضاء بالرأى فى حدود المشاكل الاقليمية والمحلية والصغيرة « وكانت الكلمات تتاح للمعروفين لهم و(المضمونين) » ، « وكانت رئاسة

المجلس تقبض بقوة على المجلس وتختار للكلام من تريد ، وتضمن من سيقول فى الاتجاه الذى تريده . خاصة فى المواقف الهامة ، ولم تسمح بأى استجواب أن يرى النور بل كانت أكثر الأسئلة الحرجة تسوى وتحبس فى الأدراج » (٥٤) .

وهنا ترد الملاحظتان اللتان أثبتهما الدكتور محمد السيد سليم ، وهما أن أكثر دور لعبه مجلس الأمة ازاء حرب اليمن التى استمرت نحواً من خمسة أعوام ، كان الاستماع الى تقرير عنها من « عبد الحكيم عامر » فى جلسة سرية ، ثم ما كان من مجلس الأمة فى بعض الحالات عندما يفوض رئيس الجمهورية فى اصدار القوانين رغم وجود المجلس ، ثم ما لجأت اليه السلطة السياسية الأمنية من اتخاذ اجراءات الاعتقال والحراسة ضد بعض أعضاء المجلس رغم الحصانة الدستورية التى يفترض أنهم يتمتعون بها ضماناً لأدائهم الواجب الدستورى كاملاً ، وقد حدث ذلك عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ بالنسبة لأعضاء المجلس الذين كانت لهم روابط وثيقة مع المشير « عبد الحكيم عامر » (٥٥) .

وبالنسبة لمجلس الوزراء فقد آل اختصاصه العملى فى صميمه الى ما يشبه أن يكون مجلس ادارة لشئون الانتاج والخدمات فى الدولة ، دون أن تتاح له مكنة المشاركة فى رسم السياسات العامة ، وخاصة ما يتعلق منها بالشئون العسكرية والخارجية وشئون الأمن

والتوجهات السياسية العامة ، وذلك حسبما يستفاد من أقوال لعبد الناصر نفسه ومذكرات وأحاديث لأمين هويدى وسيد مرعى وحسين ذو الفقار صبرى وغيرهم [٥٦] . ولعل مما يذكر كمثال فى هذا المجال حديث « محمد صدقى سليمان » رئيس وزراء مصر أثناء حرب يونيو ١٩٦٧ ، ذكر أن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى اجتمعت فى ظروف تصاعد الأزمة التى افضت إلى الحرب ، وكان هو من اعضائها ، وأبلغهم الرئيس عبد الناصر انه قرر غلق مضيق شرم الشيخ وهو القرار الذى أفضى إلى الحرب مباشرة ، ويقول « صدقى سليمان » فى هذا السياق « كانت اللجنة تجتمع قبل ذلك لمناقشة مواضيع اقتصادية فقط » ، « لم يتكلم أحد من أعضاء اللجنة حتى المشير عبد الحكيم عامر ، ولذا فقد تساءلت عما اذا كانت المعلومات وتقارير المخابرات تحبذ هذا الاتجاه . وكان الاجتماع خالياً من الورق أو التقارير ، وقلت أن من الأفضل التريث فى هذه القرارات الكبيرة حتى تتضح معالم الصورة تماماً ، ولكن كلامى لم يجد صدى ولم يتحدث أحد من أعضاء اللجنة . وبعد ذلك لم أسمع بخبر العدوان الا وانا فى السيارة من المنزل فى طريقى إلى رئاسة مجلس الوزراء عندما سمعت صوت القنابل ، وسألت فعلمت انها غارة فتوجهت إلى القيادة ... والواقع أننى لمت نفسى لوماً شديداً لأنى لم اتخذ اجراء ايجابياً بعد جلسة اللجنة التنفيذية العليا التى عرض فيها موضوع شرم الشيخ .. دون

اعمال أو تحضير أو معلومات » ، وذكر اثناء هذا الحديث « وكان شمس بدران وزير الحربية قد ابلغ مجلس الوزراء انه عند زيارته للاتحاد السوفييتي سأله القادة السوفييت عن الاسطول السادس (الاسطول الامريكي في البحر المتوسط) فقال اننا عاملين حسابنا » (٥٧) .

ويتسق مع هذا العرض الخاص باندماج الوظيفة السياسية فى اجهزة الامن ، الاشارة إلى العمل السياسى الوحدوى الذى يرمى إلى بناء ودعم القوى العربية الهادفة لتحقيق الوحدة والنهوض بالوطن العربى الواحد ، هذا نشاط سياسى خارج عن مجال سلطة الدولة المصرية وهو عمل حزبى من الطراز الأول ، ومع ذلك تبدو شواهد كثيرة على ان هذا النشاط المصرى كانت تمسك بخيوطه المخابرات العامة المصرية . ويذكر « حمد الفرحان » فى ندوة « ازمة الديمقراطية فى الوطن العربى » بعد حديثه عن بالغ تقديره للذروة القومية والتحررية الوحدوية التى كان يمثلها عبد الناصر وحركته وعهده ورفاقه ، يذكر « يؤخذ على عهد الثورة الناصرية ممارستها فى التعامل مع القوى والتنظيمات الوطنية القومية خارج مصر . وقد كان من المفروض ان تعتبر تلك التنظيمات الحليفة الوحيدة الصادقة المخلصة للثورة الناصرية فى نضالها القومى وفى اهدافها ، وان تتعامل معها الثورة المصرية فى تحالف ديمقراطى

ولكن ذلك لم يحدث ، بل تعاملت الثورة المصرية مع جميع التنظيمات على أسس المخابرات فقط والتبعية فقط ... وكانت لهذه الممارسة آثار ضارة وخطيرة على فعالية تلك التنظيمات في نضالها الديمقراطي » ، وذكر ان هذه الثورة التى تمتعت بأعلى درجات الرضا والقبول والشرعية فى مصر وبين القطاع الغالب للشعب العربي عامة ، تعتبر فى المحصلة النهائية مسئولة عن تحطيم المؤسسات الشعبية فى قواعد الشعب المصرى ، وعن خلق نمط الحكم المركزى الواحدى المطلق مما ألحق الاضرار بالحركات الوحدوية العربية خارج مصر ، وضرب على ذلك مثلا من بلده الأردن الذى استطاع سنة ١٩٥٤ الوقوف ضد حلف بغداد ، ومن سوريا بعد سبع سنوات عام ١٩٦١ كيف انفصمت وحدتها مع مصر دون ان تثير مظاهرة واحدة فى عمان (٥٨) . ويمكن الرجوع إلى بعض التعليقات الأخرى التى أثيرت فى هذه الندوة (٥٩) .

* * *

بقيت نقطة هى فى الغاية من الأهمية فى رسم أزمة النظام من خلال هياكله الفعالة ، وهى تتعلق بالمؤسسة العسكرية ودورها . ان المادة التاريخية التى انكشفت فى السنوات القليلة الاخيرة تظهر بما لا يحتاج إلى مزيد تحقيق ، ان كان يقوم صدع هائل بين القيادة العسكرية المهيمنة على الجيش والممثلة فى المشير « عبد

الحكيم عامر » ، وبين القيادة السياسية للدولة ممثلة فى « جمال عبدالناصر » . وان هذا الصدع شكل نقطة ضعف قاتلة فى بنية النظام الناصرى ، كما عبر عن ذلك « عادل حسين » فى دراسته القيمة عن « الانهيار بعد عبد الناصر ... لماذا » (٦٠) .

ويذكر « أمين هويدى » ان العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية كانت واضحة ومحددة خلال عامى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، وكذلك اثناء حرب السويس وحتى انفصال الوحدة مع سوريا ١٩٦١ ، وأنه منذ ذلك التاريخ الأخير « لم يكن كل شيء هادئا فى كواليس قيادة ٢٣ يوليو عندما صدر الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ ولا عندما صدر بعده فى سبتمبر اعلان دستورى بنقل السلطة إلى مجلس الرئاسة كمحاولة لايجاد قيادة جماعية بعد الانفصال » (٦١) . ان كان ذلك فاننا نلمس جذور الخلاف تضرب فى الزمن إلى ما قبل الانفصال السورى بخمس سنوات ، منذ حرب السويس فى اكتوبر ١٩٥٦ . ويبدو ذلك جليا من مطالعة مذكرات « عبد اللطيف البغدادى » التى تضمنت تفاصيل عن وقائع هذه الحرب وكان الحاكى خلالها ملازماً « لعبد الناصر » فى الحركة اليومية بقدر لا يبدو انه توفر لغيره ايام الحرب (٦٢) . بل قد نلمس نزوعا إلى تميز القيادتين فى القصة التى حكاها « صلاح نصر » ، ذكر انه منذ بداية الثورة كان هناك تنظيم داخل الجيش ، وكان

المسئول عنه « جمال عبد الناصر » ثم سلمه إلى « عبد الحكيم عامر » ، وبعد ان عين « عامر » قائداً للقوات المسلحة سلمت مسئولية التنظيم إلى « صلاح نصر » ثم تركها إلى « عباس رضوان » ثم آلت إلى « شمس بدران » ، وكانت مهمة هذا التنظيم تأمين القوات المسلحة من الانقلابات الداخلية . ثم ذكر « صلاح نصر » انه فى ١٩٥٥ اكتشف « عامر » ان « ابراهيم الطحاوى » المشرف على هيئة التحرير يعمل عن طريق « توفيق عويضة » الضابط وقتها على تجنيد طلبة من الكلية الحربية باسم « جمال عبد الناصر » ، فغضب « عامر » من هذا التدخل وصفى التنظيم (٦٣) .
على انه تظل مذكرات « البغدادى » تحمل مادة اكثر من غيرها عن تفاصيل الخلاف بين القيادتين ، سواء من حيث جذوره الممتدة إلى ١٩٥٦ ، أو من حيث الشقاق الذى تصاعد فى أزمات مجلس الرئاسة المنشأ عام ١٩٦٢ بعد انفصال سوريا (٦٤) . كما يفهم من حديث « كمال رفعت » ان جذور الخلاف تمتد إلى حرب السويس سنة ١٩٥٦ ، وانه رغم ما تحقق من نصر سياسى لمصر فى هذه الحرب فان القوات المسلحة لم تكن أدت واجبها حسبما تقضى الأصول العسكرية ؛ وان الخلافات استمرت بين « عبد الناصر » و« عامر » خلال فترة الوحدة مع سوريا ثم بلغت ذروتها بعد الانفصال وتشكيل مجلس الرئاسة (٦٥) .

وفى اطار هذا الخلاف بين القيادتين السياسية والعسكرية ، فان من يتتبع وقائع نظام ٢٣ يوليو خلال الفترة المدروسة يلحظ مفارقة هامة ، وهى انه مع كل حدث سياسي كشف ضعف القيادة العسكرية وعجزها عن آدائها المهام الموكلة اليها ، عسكرية كانت هذه المهام ، كما حدث ١٩٥٦ ، أو سياسية كما حدث فى انفصال سوريا ١٩٦١ ، مع كل حدث كشف عجزها وضعفها كان الخلاف يظهر بطبيعة الحال بينها وبين القيادة السياسية للدولة ، ولكنه ينتهى - وهنا وجه المفارقة - بانتصار القيادة العسكرية على القيادة السياسية ، وتسفر الحصيلة عن زيادة هيمنة القيادة العسكرية وزيادة استقلالها عن الأطر العامة للدولة ، اى ان القيادة العسكرية كانت تنتصر فى موازين الحكم بعد كل فشل أو هزيمة سببتها للنظام كله .

ففى عام ١٩٥٦ طرد بعض الضباط المسئولين عن اخطاء القيادة العسكرية فى الدفاع عن بورسعيد ، ولكن القيادات العليا للجيش سواء من القوات البرية أو البحرية أو الجوية ، والتى تقع عليها المسئولية الكبرى بالنسبة للأوضاع العامة للجيش ، هذه القيادات استمرت تتربع على كراسيها رغم ما انكشف من عجزها الفنى والتنظيمى ، وما لبث نفوذ هؤلاء ومن أحاط بالقائد العام « عبد الحكيم عامر » من رجال مكتبه ، ما لبث هذا النفوذ ان

استبعد « محمد حافظ اسماعيل » الذى تولى مسئوليات العمليات والتدريب فى الجيش والمشهود له وقتها بأنه من أهم وأكفأ وأضبط من يعول عليهم فى اعادة بناء القوات المسلحة بعد حرب ١٩٥٦ ، فنقل إلى السلك السياسي بوزارة الخارجية . ثم ان القيادة العسكرية دعمت نفوذها أيضاً فى موازين القوى داخل الدولة المصرية فى ذلك الوقت بتعيين « صلاح نصر » ١٩٥٧ مديراً للمخابرات العامة ، نقلا من منصبه كمدير لمكتب « عبد الحكيم عامر » لشئون التنظيم والادارة (٦٦) ، وتحقق بهذا قدر كبير من دعم السلطات للمؤسسة العسكرية ، اذ ترابط نفوذ قيادة الجيش مع نفوذ المخابرات العامة ، بما لهذا الجهاز الاخير من دور فائق الأهمية فى الوظيفة السياسية الأمنية الضبطية المندمجة .

وإذا كان امكن ان تختفى خلافات ١٩٥٦ وراء بردة النصر السياسى الكبير الذى تحقق للقيادة السياسية المصرية ، باجلاء قوات العدوان الثلاثي ودعم السياسة الوطنية المستقلة لمصر وبروز دور مصر العربى التحررى ودورها التوحيدى ، وبروزها كقوة من قوى حركات التحرر الوطنى المتساندة على الصعيد العالمى ، واتباعها سياسات اقتصادية مستقلة للنهوض الاجتماعى ؛ ودمجها لقضية التحرر الوطنى بقضايا العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، ان كان ذلك كذلك فقد أتى انفصال سوريا ومسئولية

« عبد الحكيم عامر» عنه منبئاً عن فشل القيادة العسكرية بغير تعويض أو غطاء سياسي مقابل . وان ينكسر مشروع اساسي وتاريخي للدولة هو مشروع الوحدة العربية ، وان تنفصل الدولة إلى دولتين ، فان هذا كله ، وان كان يمكن الاحاطة به من الناحية الاعلامية فيما ينشر في الصحف والاذاعة وفيما يحجب عن النشر ، وفيما يثار لتتلهى به الناس عن الحدث الكبير ، الا ان هذا الحدث - رغم هذه الاحاطة - يبقى مما يشكل لدى القائمين بالأمر نذير شؤم للنظام كله يهدد بالتفكك . لذلك كان لابد من اجراء جراحات هيكلية في النظام السياسي تقيمه على وضع جديد . وقامت المحاولة فعلاً بالبيان الدستوري الذي اقام مجلس الرئاسة كمجلس للقيادة الجماعية للدولة ، ثم بالاهتمام الزائد لبناء الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي السري بداخله بقصد موازنة قوة المؤسسة العسكرية ، ثم بدستور ١٩٦٤ الذي رسم أطر البناء السياسي التنظيمي للدولة .

وتفجر الصراع مع القيادة العسكرية بعيد تشكيل مجلس الرئاسة ، ومحاولة « عبد الناصر » من خلال هذا المجلس اخضاع الجيش لهيمنته وسلب سلطات « عبد الحكيم عامر » . ويمكن تتبع وقائع هذا الصراع فيما اشير إليه من مراجع سبق بيانها دون داع للاسهاب فيها الآن . على أن الصراع الذي بلغ شأوه في ذلك

الوقت قد إنتهى ببقاء المشير « عبدالحكيم عامر » قائداً عاماً للجيش باسم (نائب القائد الأعلى) وبكافة سلطاته السابقة على الجيش ، ومعه كل من كان حوله من قادة الأسلحة الجوية والبرية والبحرية ومن أعضاء مكتبه جميعاً وقيادات المخابرات العامة والمخابرات العسكرية والشرطة العسكرية . ثم جاءت حرب اليمن ١٩٦٢ فزادت هؤلاء جميعاً قوة على قوة وهيمنة على هيمنة ونفوذاً على نفوذ وسلطاناً على سلطان .

ترد أسباب تراجع « عبد الناصر » أمام « عامر » إلى عدد من الأمور تضمنتها مذكرات البغدادى [٦٧] ، ويلخصها « كمال رفعت » فى حديث له بأنها تتعلق بتقديم قادة الأسلحة الثلاث إستقالاتهم وإنهيال البرقيات من الضباط تطالب ببقاء المشير ، وبمحاولة أعضاء مجلس الثورة السابقين « فرض إرادتهم بعزل عامر » [٦٨] ، والمقصود بهذه الأخيرة ليس فرض إرادة هؤلاء بعزل عامر على غير رغبة عبد الناصر ، إذ كان « عبد الناصر » يرغب ويتخذ الحيل لتحقيق هذا العزل ، انما المقصود هو خوف « عبد الناصر » من حلول هؤلاء محل المشير فى سلطاته . ويمكن أن يضاف إلى ذلك ماأشار إليه « البغدادى » من أن « صلاح نصر » كان منضماً إلى « عامر » يجتمع به يومياً ويعمل لصالحه وذلك حسبما سمع « البغدادى » من « عبد الناصر » [٦٩] .

أما وجهة نظر « عامر » و« صلاح نصر » فى ذلك الموقف فتظهر مما حكاه « صلاح نصر » من أن عبد الناصر كان يطالب فى أزمة ١٩٦٢ بما كان « « محمد نجيب » يطالب به فى أزمة ١٩٥٤ (٧٠) . وهذا التصور الذى ينقله « صلاح نصر » بالغ الدلالة فى أن يدرك القارىء اليوم كيف كانت المؤسسة العسكرية تنظر لوضعها بين هياكل السلطة بحسبانها محور نظام الحكم وصاحبته، وأن « عبد الناصر » بالنسبة لها صار كشأن « محمد نجيب » بالنسبة لمجلس قيادة الثورة سنة ١٩٥٤ . وقد استخدم رجال المشير فى هذا الصراع ماكان استخدمه « عبد الناصر » فى ١٩٥٤ من حجج لاحكام قبضته على الجيش ، ومنها أن الجيش بغير هذه الطريقة سيكون عرضة للانقسام بين المجموعات المختلفة، ونجرى فى ذلك تشبيه مجلس الرئاسة لسنة ١٩٦٢ بمجلس قيادة الثورة وجماعاته المتعارضة سنة ١٩٥٤ . ويعترف « صلاح نصر » فى حديثه بأنه قدم إستقالته تضامنا مع المشير فى أزمة ١٩٦٢ ، وأن كان يسند الاستقالتين إلى إنهما كانتا تطالبان بالديمقراطية أو توسيعها (٧١) . وهذا سند يمكن للقارىء بالاطمئنان الكبير أن يغض النظر عن الاهتمام بجديته .

ويحكى « أمين هويدى » أن « عبد الناصر » ربما وجد نفسه « بعد الانفصال فى موقف صعب مع المؤسسة العسكرية بقيادة

المشير عبد الحكيم عامر » « كان من الواجب حسم مثل هذه الأمور عند بدايتها ، ولكن إهمال ذلك أدى بالقيادة العسكرية لكى تشكل بروزاً وورماً خطيراً أصبح من الصعب إستئصاله ، وأصبحت القيادة السياسية ينقصها القدرة ، ولاأقول الرغبة لازالة هذا الورم وهنا أهتزت الأمور فتغيرت طبيعة العلاقات بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية » ، « وهنا يتساءل كثيرون – وأنا معهم – لماذا لم تعالج القيادة السياسية الموقف ، ربما يكون ذلك لعجز فى القدرة بعد إختلاف موازين القوى بين القيادتين ، وربما تكون القيادة السياسية قدرت أنه لتصحيح الأوضاع لابد من صدام ، ولكنها لم تكن مستعددة لهذا الصدام إلا على الأرض الملائمة وفى الوقت المناسب ... وربما يرجعها البعض الآخر إلى تغلب عامل التوازن بين إتجاهات أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم والله أعلم » (٧٢) .

وتقودنا هذه العبارة الأخيرة إلى ماقادتنا إليه عبارة « كمال رفعت » من أن « ظاهرة المشير عامر » ، فى قيامها منذ ١٩٥٣ وفى إستمرارها ، وفى هيمنتها من بعد ، كانت نتاجاً للسلطة الفردية ومنهجها فى المحافظة على التوازنات من دونها ، ولكن أدى ذلك إلى أن موازين الدولة كلها أختلت ، وكانت هذه الظاهرة هى نتاج الرسوم التنظيمية لقنوات السلطة واتخاذ القرار ، حسبما أسفر عنها النظام من سلطان شمولى مركزى فردى تسيطر فيه أجهزة

الأمن على الوظائف السياسية . وبهذا أنتجت السلطة الفردية نقيضها وهو إنفلات السلطة ، واذا كان « أمين هويدى » يلاحظ أن هذه السلطة كانت « لاتميل كثيراً إلى أن يستقر فرد فى مكانه لمدة طويلة » (٧٣) ، وهذا فيما نظن من آليات العمل التلقائى للنظم الفردية ، فقد لاحظ « هويدى » فى كتاب آخر له أنه رغم هذه الصفة لدى « عبد الناصر » ، فقد ظل القائد العام للقوات المسلحة هو هو لم يتغير « وأن المناصب الرئيسية لقواتنا المسلحة ظل يشغلها نفس القيادة لمدة خمسة عشر عاماً على الأقل » (٧٤) . وذلك، فيما نظن أيضاً ، لا يتعارض فقط مع آليات عمل السلطة الفردية ولكنه يتعارض أيضاً مع التقاليد والأعراف الفنية للمؤسسات العسكرية التى توجب أو تستحسن تجديد قيادات القوات المسلحة بسرعة نسبية تفوق سرعة التغيير للقيادات المدنية ، لتتواكب مع ما يستلزمه بناء الجيوش وتنظيمها من تطور دائم للمعدات والأسلحة ووسائل التدريب وغير ذلك . وهكذا كان المشير « عبد الحكيم عامر » كما يذكر « هويدى » نفسه قادراً على اتخاذ قراراته مستقلاً عن القيادة السياسية « ولم يكن فى غالب الأحيان يستمع إلى أوامرهم » ، ثم يشير إلى « استقلال المؤسسة العسكرية وانفصالها عن الدولة لسنين طويلة قبل النكسة (يقصد هزيمة ١٩٦٧) » (٧٥).

أما عن دور المؤسسة العسكرية فى مهامها الرئيسية المتعلقة بإعداد الجيش والتهيئة للقتال دفاعا عن الوطن أو هجوماً على الأعداء ، فهنا نقرأ « لأمين هويدى » أيضاً اشارات واضحة عن تقصير القيادة العسكرية فى تجهيز الخطط وتعديلها بالسرعة المطلوبة ، وفى التدريب المستمر وقت السلم لتكون مهيئة لعملها وقت الحرب ، وفى تفرغ الوحدات لمسرح العمليات ووضع خطط التعبئة وتجربتها واجراء المناورات وتدريب الرئاسات ، ويذكر أن الثابت أنه لم يخصص من الوقود (البنزين) لأغراض التدريب أكثر من ٥٪ من حجم الوقود المخصص للقوات المسلحة ، كما أن القوات الجوية عجزت عن تدريب الطيارين فلم يجاوز عددهم ١٥٠ طياراً ، بينما كانت الطائرات القاذفة والمقاتلة الصالحة يبلغ عددها ١٥٤ طيارة ، ويقارن ذلك بالوضع فى اسرائيل حيث كان لديها ألف طيار للعمل على ٣٧٦ طيارة . وينتهى من ذلك إلى أن قيادة الجيش « فرطت فى الامانة التى وضعتها البلاد بين يديها فأهملت أعداد قواتها ... تفريط فى الأمانة واستهانة بمقدرات الشعب وعدم تقدير الأمور »[(٧٦)] ثم يشير إلى المعلومات داخل الجيش المصرى عن العدو ، فيصفها بأنها لم تكن متيسرة ، سواء عن مطارات العدو أو أرضه أو مستودعاته ، ولم يكن فى المقدور تمييز طائرات العدو[(٧٦)].

وفى المقابل نلحظ ما يشير اليه الفريق « محمد فوزى » عن

نشاط الجيش في غير شئون القتال والتدريب ، ويذكر أنه ابتداء من عام ١٩٦٢ تركزت السلطات « في يد المشير » عبد الحكيم عامر « الذى ثبت مركزه وارتفعت مكانته فى القوات المسلحة على حساب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة » ، وصارت له كل اختصاصات الدفاع عن الدولة [٧٨] . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٨ لسنة ١٩٦٢ باعتبار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مسئولا أمام رئيس الجمهورية ومجلس الرئاسة عن القوات المسلحة « وكل ما يتعلق بها من الناحيتين الادارية والعسكرية » ، وبهذا تركت المسئولية كلها عن الجيش فى يد المشير. ثم صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ بنقل اختصاصات وزير الحربية المتعلقة بالقوات المسلحة واختصاصات وسلطات القائد العام المنصوص عليهما فى القانون ١٦٢ لسنة ١٩٦٢ إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وكذلك فصل ميزانية الجيش عن ميزانية القوات المسلحة . ثم لما عين « شمس بدران » وزيرا للحربية فى ١٩٦٦ (وكان مديراً لمكتب المشير) صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتباره معاوناً لنائب القائد الأعلى فى ممارسة اختصاصاته وسلطاته ويكون مسئولا أمامه ، أى أن وزارة الحربية صارت جزءاً من قيادة الجيش بدلاً من أن يكون العكس هو الحاصل ، ثم صدر قرار نائب القائد الأعلى « عبد الحكيم عامر » بضم عدد كبير من الاختصاصات إلى وزير الحربية ، وهى المتعلقة

بشئون الأفراد والضباط ، ترقية وتعيينا وانتدابا ، وبادارة القضاء العسكرى ، تحقيقات ومحاكمات ، وبإدارة المخابرات الحربية المسيطرة على أمن القوات المسلحة والشئون العامة والتوجيه المعنوى ، ضم ذلك كله إلى وزير الحربية « شمس بدران » الذى كان مديراً لمكتب المشير ثم عين وزيراً للحربية والحقت بتعيينه الوزارة كلها بمكتب المشير . وذلك فضلاً عن اختصاصه بجميع الشئون المالية والادارية والخدمات ، وفضلا عن تبعية الأجهزة المالية له . ثم نقلت اليه تبعية مصلحة السواحل وحرس الجمارك والمؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة ومكتب التنظيمات العسكرية ، ثم نقلت اليه تبعية الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ويذكر « محمد فوزى » بعد ذلك كله « تم ارتباط بين وزير الحربية وكل من ادارة المخابرات العامة ومباحث أمن الدولة ووزارة الحكم المحلى لاتمام السيطرة العسكرية على المحافظات ، كما تم ارتباط قيادى وتنظيمى بين وزارة الحربية وبين قطاعات كثيرة من الدولة بحجة الاستفادة من خبرات العسكريين بتعيينهم رؤساء مجالس ادارات وأعضاء فى أغلب موسسات وشركات القطاع العام ، وارتباط مع وزارة الخارجية بتعيين بعض سفراء فى الخارج من الضباط ... ثم السيطرة على المدارس الثانوية والكليات الجامعية بتعيين الحرس الوطنى فى مهمة التدريب ..» ، واذا كان « عبد

الناصر » قد عين « محمد فوزى » فى مارس ١٩٦٤ رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة على غير رغبة من المشير وجماعته ، فقد سلبت سلطات رئيس الهيئة « وأصبحت أنا ووظيفتى بدون مسئولية قيادية أو سلطة ، بل ومحاصر أيضاً من وجهة النظر الأمنية » ، « وانتهى الأمر بوضع القوات المسلحة خارج الاطار الطبيعى لأجهزة الدولة المركزية » (٧٩) .

هكذا يظهر جلياً أنه كان ثمة سلطتان فى مصر ، سلطة دستورية تتمثل فى رئيس الدولة وسلطة فعلية تتمثل فى رئاسة القوات المسلحة ، وذلك اذا أردنا أن نستعير التعبير القديم الذى استخدمه « أحمد لطفى السيد » فى بداية القرن العشرين عن السلطة الشرعية والسلطة الفعلية . وهذه السلطة الفعلية لم تكن محصورة فى القوات المسلحة ونشاطاتها ، انما امتدت إلى خارجها بالتعاون مع المخابرات العامة . وتشير مذكرات « حسن طلعت » إلى ما كان من رغبة أجهزة أمن الجيش فى السيطرة على أجهزة مباحث وزارة الداخلية وخاصة فى ١٩٦٥ (٨٠) . كما سبقت الاشارة إلى امتداد هذا النفوذ فى أجهزة الدولة الادارية والانتاجية وفى القطاع العام ، بتعيين الضباط الموالين لمجموعة المشير « عامر » فيها . وفضلاً عن ذلك كلف المشير وأجهزته بمهمات داخلية خطيرة، كلجنة تصفية الاقطاع ١٩٦٥ ، واعتقالات الأخوان المسلمين

والتحقيق معهم فى السنة ذاتها ، اذ تولت هذه المهام فى الأساس الشرطة الجنائية العسكرية . ثم أسند للجيش مهمات ادارية مثل اصلاح مرفق النقل العام والسيطرة على الجمارك .

وقد بلغ من ابتعاد « عبد الناصر » عن معرفة أوضاع الجيش أنه في صميم أزمة مايو ١٩٦٧ التى انتهت بحرب يونيو وهزيمتها المعروفة ، لم يكن « عبد الناصر » على بينة من حالة سلاح الطيران المصرى ، ولا كان قادراً على سؤال المشير فى هذا الشأن ، وذلك حسبما يفهم من مذكرات « محمود رياض » وزير الخارجية (٨١) ، وفى صميم هذه الأزمة كذلك طلب المشير من « عبد الناصر » أن ينقل إلى وزارة الخارجية عشرة من قيادات الضباط الذين فوجئ « محمود رياض » بأسمائهم لسابق معرفته بأنهم من القادة الأكفاء ، وكان فى مقدمة هؤلاء اللواء « أحمد اسماعيل » الذى قاد فيما بعد حرب ١٩٧٣ ، وقد سلم « عبد الناصر » طلب المشير وقائمة الأسماء إلى « محمود رياض » دون اعتراض واضح منه (٨٢) . وبعد هزيمة ١٩٦٧ وسقوط دولة المشير ورجاله تولى « محمد فوزى » وزارة الحربية لاعادة بناء الجيش المصرى ، وقد لاحظ « محمد فوزى » أن « عبد الناصر » لم يكن على معرفة بشئون الجيش على مدى أعوام سابقة « حتى أسماء القادة الكبار ، ومنهم دفعته ، كان يسأل عنهم ويريد ان يطمئن على سير أحوالهم

خلال ١٠ أو ١٥ سنة مضت » [٨٣] .

لقد ذكر « عبد الناصر » فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى ٤ يوليو ١٩٦٧ ، تعليقا على أوضاع النظام قبل الهزيمة « تفككت الدولة لأحزاب عديدة غير معلنة ، حزب « عبد الحكيم » ، حزب « زكريا » ، حزب « السادات » ، حزب « على صبرى » ... الخ بهذا الشكل حدث تفسخ فى الوزارة ... « وذكر فى اجتماع اللجنة ذاتها فى ٣ أغسطس » « اذاً احنا جميعاً غلطنا ... اننا أكبر هيئة سياسية فى البلد .. وكان عددنا ٧ أعضاء فقط ولم نتكلم ، ولم نقل الحقائق فى وقتها ، بينما كان رئيس لجنة تصفية الاقطاع عبد الحكيم جالساً معنا فى هذا المقعد ، هذا يعنى أن النظام تدهور وتدرج فى السقوط إلى الحد أننا شعرنا بالخوف من أن نتكلم وخفنا نقول الحقيقة .. » [٨٤] ويذكر أمين هويدى بعد خمسة عشر عاماً من وفاة « عبد الناصر » « أن الشئ الذى عجزت الثورة عن تحقيقه هو علاقة القيادة السياسية بالقيادة العسكرية .. وأنا أؤكد أن النكسة الأساسية لهذه الثورة كانت نتيجة لعدم النجاح فى تطبيق هذا الأمر .. » [٨٥] .

الفصل السادس

خاتمة وتعقيب

بعد هزيمة ١٩٦٧ صفيت القيادة العسكرية السابقة تماماً وعلى رأسها المشير «عبد الحكيم عامر» ، وصفيت امتداداتها فى الحياة المدنية .. كما صفيت قيادة المخابرات العامة التى يمثلها «صلاح نصر» . وأعيد تشكيل الإتحاد الاشتراكى ، وأعيدت الانتخابات لمجلس الأمة ، وأعيد تشكيل أجهزة القطاع العام ومؤسساته وشركاته ، واستبعد من ذلك كله ماكان يمثل امتداداً للقيادة العسكرية السابقة ، كما أعيد تشكيل القيادات العليا فى إدارة المخابرات العامة ورأسها « أمين هويدى » . لقد سقط هذا الذى سمى بروزاً أو نتوءاً أو ورماً ، ولكنه سقط بثمن باهظ وأليم جداً ، باهظ وأليم إلى حد أنه يمكن اعتباره أنه تم بعد فوات الأوان . وكما يذكر « عادل حسين » « أن مصر لم تخسر فقط قسماً واسعاً من أرضها وأرض العرب ولكن اهتز الوزن الكبير للقيادة الاقليمية في النسق الاقليمي.. وأصبحت السياسة الأمريكية فى موقع أقوى - بما لا يقاس - فى مواجهة الناصرية ، فانهيار القوات المسلحة وإحتلال الأراضى أعطى للولايات المتحدة فرصة أن تعرض

المقايضة : سيناء مقابل تصفية الناصرية ، ومع هذا الضعف فى مواجهة الانتصار الأمريكى الصهيونى ، ضعف أيضاً هامش المناورة والقرار المستقل مع السوفييت »[1] .

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن مشروع الاستقلال والنهوض ، الذى قامت عليه ثورة ٢٣ يوليو وقامت به ، قد انكسر فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وظهرت آثار ذلك تباعاً فى السبعينات واضحة للعيان . لقد اتخذت اجراءات جادة وصارمة لاعادة بناء الجيش المصرى بعد الهزيمة بأيام قليلة ، وجرى بناء الجيش فعلاً من خلال الإعداد والتدريب الشاق بما مكن من خوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ واحراز نصر عسكرى هام بها ، ولكن هذا النصر العسكرى المؤزر كان من شأنه أن تنضاف أرصدته فى موازين السياسة إلى قوى الإنتكاس على مشروعات الاستقلال والنهوض التى قامت بها من قبل ثورة ٢٣ يوليو ، وقد استردت مصر سيناء فعلاً ، وهذا ليس بالأثر القليل للانتصار العسكرى لحرب ١٩٧٣ ، ولكن جاء استرداد سيناء فى الموازين السياسية التى جرى تعديلها على مدى ست سنوات بعد حرب ١٩٧٣ ، جاء ذلك لا فى مقابل انتصار عسكرى فقط ولكن فى مقابل عدول كبير عن السياسات والمشروعات المصرية العربية الخاصة بالنهوض والاستقلال والوحدة سياسياً واجتماعياً . ومع كل ذلك بقى أثر هزيمة ٥ يونيو مر المذاق عميق الأثر محفور النتائج على صخرة التاريخ المصرى . ولا أظن أن خلافاً يقوم

بشأن مسئولية النظام السياسي لحكومة ٢٣ يوليو فيما استشرى في الجيش من عيوب قاتلة علي مدى الستينات ، ولا أن خلافاً يقوم بشأن أثر هزيمة ١٩٦٧ في تقويض هيكل السياسات الوطنية التي كانت متبعة من قبل ، ولا أنه تمكن المبالغة فيما أدى إليه ذلك من انتكاس سواء على الصعيد الاجتماعي أو علي الصعيد العربي العام . وهكذا فإن السلطة الفردية ، التي قامت باسم جمع الشمل وتوحيد الإرادة السياسية ، وبقصد انجاز المهام الوطنية العليا بالسرعة والحسم المرجو ، قد أفضت إلى نقيضها ، لا من حيث تفكك النظام فقط ولكن من حيث القدرة على الحفاظ على استقلال الوطن ومشروع نهضته .

لقد تغيرت الأوضاع تغيراً ما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . بدأت تظهر في حركة اضرابات طلبة الجامعة في فبراير ١٩٦٨ ونوفمبر ١٩٦٨ ، وهي تقريباً أول اضرابات شعبية تظهر في مواجهة نظام ٢٣ يوليو من ١٩٥٤ ، وتمثل في هذه الاضرابات أن نظام عبد الناصر بعد الهزيمة قد اهتزت شرعيته السياسية لدى المواطنين ، ولم يعد يحمل القدر الذي كان يحمله من الثقة المفترضة فيه ، لا من حيث وطنية الحكم وصيغه العامه في النهوض ، ولكن من حيث كفاءته التنظيمية والسياسية في انجاز أهدافه أو في الحفاظ على ما كان أنجز منها . وقد سبقت الاشارة في صدر هذه الدراسة إلى أن قضية الديمقراطية من حيث هي نمط في تنظيم الدولة والمجتمع

وتنظيم حركة الأفراد والمؤسسات ، هذه القضية كانت فى التاريخ المصرى مرتبطة ومشروطة وخادمة للقضية الوطنية ، قضية التحرر من الاستعمار .

واستجابة لهذا الوضع السياسى الجديد طرحت السلطة بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذى يمثل استجابة رسمية من الدولة لتلك المطالب الشعبية . واعترافا بعدم كفاءة الأسس التنظيمية التى كانت قائمة من قبل ، ووعداً بعدم السماح بأن تظهر من جديد ما اصطلح على تسميته باسم مراكز القوى ، ولبناء البديل الصالح فيما اصطلح على تسميته أيضاً باسم « دولة المؤسسات » ، ولكن لم يتح للقيادة فى هذا المجال من الإنجاز ما أتيح لها من إنجاز فى إعادة بناء الجيش المصرى .بل لعل السلطة السياسية الفردية لم يتوفر لها من الانطلاق ماتوافر لها فى هذه الفترة بعد أن صفيت المراكز الأساسية لمناوأتها داخل الجيش والمخابرات العامة .

وفى هذه الفترة جرت محاولات للهيمنة على السلطة القضائية على أسلوب مخالف لما كان عليه الوضع قبل الهزيمة . وايضاحاً لهذه النقطة يمكن الاشارة فى عجالة إلى ماسبقت الإشارة إليه فى الفصول الأولى من أن جهاز الدولة الذى اندمجت فيه السلطتان التشريعية والتنفيذية من الوجهة العملية كان قد أحاط بالسلطة القضائية وحاصر وجودها المستقل . وبهذا لم تتدخل الثورة فى

شئون القضاء فى السنوات الأولى ، وإنما أحاطت به وحاصرت وظيفته ، وأمكنها أن تصدر من التشريعات ما يمنع اللجوء إلى المحاكم بالنسبة لما يمس النشاط السياسى للدولة مساساً مباشراً ، كما أمكنها أن تنشيء محاكم خاصة تختار لها قضاة معينين بأسمائهم من الضباط أو من غيرهم للنظر فى القضايا السياسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدولة . وكان للدولة فى ذلك الوقت قبل هزيمة ١٩٦٧ من القوة المادية والمعنوية ما استطاعت به أن تطبق هذا الوضع ، بخصائصه الثلاث : الأولى إستيعاب الوظيفة القضائية ، والثانية سلب بعض الاختصاص القضائى ، والثالثة انشاء المحاكم الخاصة بكل حالة تهمها بعينها . وبهذا الوضع لم تكن ثورة ٢٣ يوليو محتاجة لتدخل فى الشئون الداخلية للقضاء العادى وأوضاعه كمؤسسة ذات أعراف وتقاليد وضمانات مستقرة .

ولكن بعد هزيمة ١٩٦٧ ضعف النفوذ المعنوى للدولة ، وبدأت المعارضة السياسية تتوالد بكافة اتجاهاتها ، فلم يعد يسوغ لدى الرأى العام تقبل انشاء المحاكم الخاصة ، بعد أن أهتزت الشرعية السياسية للنظام عامة . ومن جهة أخرى بدأت الوظيفة الكامنة للقضاء العادى تحاول من خلال نشاطها القضائى اليومى أن توسع من ولايتها المنتقصة من خلال بعض الأحكام التى بدأت تناقش من بعيد مدى دستورية أو شرعية بعض الاجراءات السابقة

سواء السياسية أو الاقتصادية . وإن تجاوزت بتوسيع اختصاصها ، النطاق المضروب عليها .

وتنبهت الدولة بحذر لبداية هذه الموجة وما قد تفضى إليه من اخلال بما اعتادته فى عملها السياسى من هيمنة منفردة على أوضاع المجتمع، فبدأت محاولة ادخال القضاء والقضاة فى الاطار السياسى للدولة ومحاولة النفوذ إلى الجهاز القضائى نفسه . واتخذ ذلك سبيلين هما الدعوة لادخال القضاة فى التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) ، والدعوة إلى إعادة صياغة الهيكل القضائى نفسه بالمناداة بالقضاء الشعبى ، أى محاولة إدخال عناصر من غير القضاة فى المحاكم . وهاتان المحاولتان هما ما وقف القضاة ضدهما بالحركة الشهيرة التى قامت فى نادى القضاة والتى صدر فيها بيان ٢٨ مارس ١٩٦٨ وأعلن معارضته الصريحة لتلك المحاولات جميعاً . ويمكن الرجوع فى تفاصيل حركة نادى القضاة إلى كتاب المستشار « ممتاز نصار »[٢] .

وفى أغسطس ١٩٦٩ واجهت السلطة هذه الحركة باصدار ثلاثة من القوانين حلت بموجبها الهيئات القضائية جميعها وأعادت تشكيلها ، بعد أن أسقطت نحو ٢٠٠ من أعضاء الهيئات القضائية ، منهم رئيس محكمة النقض وبعض مستشارى محكمتها ونائب رئيس مجلس الدولة ومستشارين من محاكم الاستئناف

وأعضاء من الدرجات الأدنى من جميع الهيئات القضائية . وفى الوقت نفسه شكلت لأول مرة محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين والغاء مايصدر غير متفق منها مع مبادىء الدستور ، وصيغت هذه النقطة بطريقة تنبىء عن أن انشاء هذه المحكمة كان مكسباً قضائياً وتطويراً للوظيفة القضائية لمراقبة دستورية القوانين . ولكن طريقة انشاء المحكمة واختيار أعضائها وتفاصيل الأحكام الخاصة بها يكشف عن أن المقصود من إنشائها كان فى الأساس حجب المحاكم العادية المدنية والادارية من مناقشة دستورية القوانين واللوائح وفقاً للمبادىء التى كانت أرسيت فى بداية الخمسينات قبل الثورة ، وكانت قد عادت حركة المحاكم بعد هزيمة ١٩٦٧ تعمل على إحياء تلك المبادىء وتشرع فى تطبيقها .

ودل ذلك كما دلت طريقة تطبيق بيان ٣٠ مارس على أن نظام الحكم يستعيد سماته السابقة فى ظروف أوضاع جديدة ، ولكن بطريقة أكثر رشداً والتفاتا لمشاكل التطبيق والتنفيذ واهتماماً بمعالجتها . أما الأوضاع العامة للسلطة من حيث الهياكل الرئيسية فلم يظهر بشأنها تغير جذرى . وبقى تنظيم الدولة قائماً على أساس من القيادة الفردية .

* * *

لقد توفى « جمال عبد الناصر » فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، وخلفه « أنور السادات » الذى كان عين نائباً عن رئيس الجمهورية فى

السنة الأخيرة لعهد عبد الناصر . وإذا كان أنور السادات من الضباط الأحرار ومن مجلس قيادة الثورة القديم ثم تولى مناصب ذات وجاهة ما فى العهد الناصرى ، عضواً فى بعض المحاكم الخاصة الاستثنائية ، ورئيساً لتحرير جريدة الجمهورية فترة ما ، ووكيلاً لمجلس الأمة ورئيساً لهذا المجلس ، فإنه فى كل هذه الأمور لم يتول منصباً تنفيذياً ولاقاد جهازاً من الأجهزة التى تعتبر مما عليه المعول فى قيام الدولة الناصرية واتخاذ القرارات السياسية وتنفيذها . لذلك كان تعيينه رئيساً للجمهورية مع بقاء أجهزة الدولة كلها تقريباً بقياداتها السابقة التى كانت تتضمن رجالاً من أخلص المعاونين لعبد الناصر والمؤمنين بسياسته المنفذين لها ، كان ذلك مما يترجح معه الظن أن الدولة باقية مستمرة على حالها وأن « عبد الناصر » لايزال بمعاونيه فى الأجهزة المختلفة ، هو مايزال يشغل الرئاسة .

هنا يبدو تنظيم ٢٣ يوليو الذى سبق ايضاح خريطته وهياكله عنصراً هاماً فى تشكيل العملية السياسية بقاء أو تغييراً . ويكفى دليلاً على ذلك ماحدث فى مايو ١٩٧١ ، هو أن رئيساً جديداً قام على قمة السلطة ولم يتول فيها من قبل عملاً تنفيذياً ، ولاعرف أن له رجالاً ينتشرون فى الأجهزة ذات التأثير والحسم ، وهذا الرئيس قد شبت الخصومة بينه وبين كل قادة أجهزة الحكم فى عهد عبد

الناصر حول السياسات المتبعة ، وكان هؤلاء الخصوم هم عمد الدولة ، فيهم وزير الحربية الذى نيط به بناء الجيش بعد الهزيمة الفريق « محمد فوزى » ، و« شعراوى جمعة » وزير الداخلية المشرف على الأمن العام فى مصر والمهيمن على إدارة المباحث العامة المختصة بالأمن السياسى الداخلى والتى استردت هيمنتها على الأمن الداخلى بعد الهزيمة وسقوط صلاح نصر وشمس بدران ، « وأحمد كامل » رئيس المخابرات العامة الذى تولاها بعد « أمين هويدى » ، و« عبد المحسن أبو النور » رئيس التنظيم الشعبى ، أى الاتحاد الاشتراكى ، و« محمد فايق » وزير الاعلام والمشرف على الاذاعة والتليفزيون والصحافة ، ومن هؤلاء التنظيم الطليعى الذى كان بنى داخل الاتحاد الاشتراكى ويجمع فى قمته نخبة من هؤلاء وغيرهم من المهيمنين على مراكز الدولة والصحافة وغيرها . هذا الرئيس الجديد واجه هؤلاء جميعاً وهم ذوو خبرة ومران ، فماذا كانت النتيجة ، انتصر الرئيس الجديد .

لقد ساعد على هذه النتيجة أن هزيمة ١٩٦٧ كما سبقت الاشارة كانت قد صفت الهيمنة التى مارستها ، ما اصطلح على تسميته بمراكز القوى قبل الهزيمة ممثلة فى قيادة الجيش والمخابرات ، وأن القيادة السياسية للدولة ممثلة فى « عبد الناصر » كانت بعد الهزيمة قد استردت سلطتها الفردية الفعلية ، وصارت

مفاتيح المؤسسات جميعاً والأجهزة كلها في قبضة رجل واحد ، رسمه وصفه باعتباره مركز الدفع ومصدر الشرعية . وهذه النقطة تقودنا إلى ملاحظة هامة وهى أن السلطة الفردية فى الستينات قادت إلى نقيضها من حيث التفكك الذى أسمى فيما بعد بمراكز القوى ، وهى خليقة دائما فى المدى الطويل أن تؤدى إلى هذا النقيض ، هذه السلطة الفردية التى استردت بعد هزيمة ١٩٦٧ سلطانها المتوحد قد مكنت بسهولة من ضرب النظام الناصرى وتصفيته لمجرد أن توفى رئيس الجمهورية صاحب تلك السياسات ، فهى فى الحالة الأولى قبل الهزيمة قد أفضت إلى نقيضها تنظيمياً وهو التفكك ، وفى الحالة الثانية بعد الهزيمة قد أفضت إلى نقيضها من حيث المضامين السياسية والاجتماعية . لقد خاض « السادات » معركته ضد كل أجهزة الدولة الناصرية في معركة دامت وحسمت في يومين أثنين ، وكان معه فيها رئاسة الحرس الجمهورى ورئاسة المخابرات العسكرية وصحيفة الأهرام..

والناظر إلى وقائع هذه المرحلة من بعيد يرى فيها كل ملامح الانقلاب السياسي ، ولكن اعتياد المصريين منذ ٢٣ يوليو على أن رئاسة الدولة هى المصدر الشرعى ، أساغ لدى جمهور كثيف من الرأى العام برهة من الزمن أن النظام القائم انما يقضى على محاولة انقلاب ضده ، وأن رجال الدولة خصوم رئيس الجمهورية

وهم عمد الدولة والقائمون عليها وعلى نظامها وسياساتها ويملكون القدرة على توجيه أجهزة التحريك السياسى والتنفيذى كلها ، ساغ لدى الرأى العام إيضا برهة من الزمن أن هؤلاء كانوا يحاولون عمل إنقلاب ، وكان مع هؤلاء الغالبية الغالبة من أعضاء مجلس الأمة وفيهم رئيس مجلس الأمة الدكتور « لبيب شقير » ، كان معهم إيضا الغالبية الغالبة فى الإتحاد الاشتراكى ، وفى مواجهة هؤلاء جميعاً يرى رئيس الجمهورية المنفرد هو صاحب الشرعية ويدا كل ما دونه من مؤسسات وأجهزة ورجال مجرد « تمرد » ، وهذا مثل فذ يوضح مدى الأهمية والخطورة والحيوية البالغة للجانب التنظيمى عند بناء السياسات ، وأنه لايتصور لمضمون سياسى اجتماعى أن يقوم ويستمر بغير شكل مؤسسى تنظيمى يلائمه ويعمل به ويحتمى . كما يبين إلى أى حد كان قد بلغ التناقض بين الشكل التنظيمى لنظام ٢٣ يوليو وبين مضامينه السياسية والاجتماعية ، وكيف أدى هذا الشكل إلى نتائج سلبية على هذه المضامين سواء فى الصورة التى جرت بها هذه النتائج قبل الهزيمة ، أو فى الصورة التى جرت بها بعد الهزيمة .

ثم جانب آخر ، فقد اطرد من السياسات فى السبعينات ما يعاكس فى الكثير منه السياسات السابقة ، وما لم يرض عنه الكثيرون وسخطوا عليه ولكنهم وقفوا عاجزين عن مقاومته ورده ، لأنه لم توجد كيانات تنظيمية يمكن بها فعل شىء : إن دولة

الخمسينات والستينات بما تشكله وما تمثله من نظم وأوضاع وسياسات اجتماعية واقتصادية قد طويت . وقد بدا لكثيرين عبر سنوات من السبعينات أن ثمة استمرارا وأن الأمر أمر تعديل وليس أمر تغيير . ومن هؤلاء بعض من صفوة المثقفين والمفكرين السياسيين . وكان هذا استصحاباً لأوضاع ما قبل مايو ١٩٧١ من الناحية التنظيمية . لقد جرى العدول فى السبعينات بالأسلوب ذاته الذى كان يجرى به التغيير من قبل ، من خلال مؤسسة الرئاسة كمؤسسة وحيدة تسيطر عليها قبضة واحدة ، وتتجمع لها كل خيوط التحريك فى الدولة والمجتمع . ومن المفارقات أن الرئاسة المنفردة فى السبعينات كانت أطلق فى السلطان وفى تقرير السياسات مما كان عليه الوضع أيام « عبد الناصر » ، وذلك مردود إلى ماسبق ذكره من نتائج حرب ١٩٦٧ من حيث قضائها على الاستقلال (أو النتوء) التنظيمى للمؤسسة العسكرية .

* * *

ثمة عدد من الملاحظات التى يمكن بها إنهاء هذه الدراسة . وقد يقال أن الأواصر قوية وعضوية بين السياسات والأهداف ، أى بين المضامين السياسية والاجتماعية لأى نظام ، وبين الأوضاع والأبنية التنظيمية التي تتواءم مع تلك المضامين ، وهى آصرة تؤدى إلى تبادل التأثر والتأثير بين الأمرين بل انهما يتبادلان التشكل . ويفرع

البـعض على هـذا الأصل الذى يسلم به كـاتب هذه الدراسـة ولا يجحده ، يفرع البعض بأن معارك الإستقلال التى خاضتها البلاد والمعارك التى طرحت عامة فى الخمسينات والستينات تحقيقاً ودفاعاً عن مشروع التحرر السياسى والاجتماعى ، قد ارتبطت بهذا التشكل التنظيمى الذى أوضحته هذه الدراسة . وقد تكشف هذه الدراسة نفسها وخاصة فى فصولها الأولى عن بعض ما أملته الضـرورات فى تشكل النظام على الوجـه الموصـوف ، ولكن مع مراعاة كل ذلك يتعين الا يغيب عن البال أن هذا التشكل ذاته يحمل قدراً كبيراً من المسئولية إن لم تكن المسئولية كلها ، في الإنتكاس بالمشروع الذى أريد بهذا التنظيم تحقيقه والدفاع عنه . ومن الناحية النظرية أقول[٣] أنه مع التسليم بالأواصر بين المضامين السياسية والاجتماعية والأبنية التنظيمية ، أقول أن ثمة قدراً من التمييز بينهما ، وهو تمييز قد نختلف فى حجمه ولكنه موجود ، وبه يصعب القول بأن ثمة تلازماً غير منفك بين صيغة إجتماعية سياسية معينة ، وبين بناء تنظيمى حتمى معين . تلك نزعة قالبية آلية لايبدو أنها صائبة .

وداخل إطار الفكر السياسى نفسه ثمة إمكانية ليست محدودة ، للتمييز بين الأصل النظرى للفكرة السياسية ، وبين النماذج التطبيقية التى ترسم الأبنية والعلاقات والقنوات . لذك فإن الزعم بان التنظيم النيابى مثلاً لصيق بالنظرية الليبرالية زعم غير مقنع .

والنموذج النيابى يمكن الأخذ به ووضعه فى سياق وتوظيف تنظيمي آخر لخدمة مضامين سياسية وإجتماعية أخرى . صحيح أن النموذج التنظيمى فى نشأته الأولى يظهر فى إطار أوضاع تاريخية وإجتماعية ملابسة ، وفى ظل صراعات إجتماعية وسياسية محيطة به ، وقد يظهر فى حضن نظرات سياسية مسوغة ، ولكنه بعد ذلك وبوصفه نموذجاً تنظيمياً تطبيقياً ، يمكن نقله وأعماله في ظروف أخرى .

ستتغير عند النقل الوظيفة المؤداة ، وعلينا حتماً أن نكون علي إدراك وبصر دقيق بأثر النقل فى إختلاف الوظيفة . ويمكن بطبيعة الحال تعديل النموذج المنقول فى بعض صياغاته ورسومه التفصيلية ، بما يتلاءم مع الفاعلية المرجوة من أعمال النموذج التطبيقى المعدل فى ظروف متغايرة . وكل تلك العمليات تشكل رصيداً فكرياً فى المجال التنظيمى ، وتجعل هذا المجال التنظيمى له من التميز ما يمكن أن يصنف منه علم يدرس فى تطوره دراسة متميزة .

وفي هذا الخصوص فأنا أتصور أن اختلاف النظام الاجتماعى لايقتضى بالضرورة واللزوم اهدار أسس تنظيمية ثلاثة للنظام السياسى ، فى المجتمعات التى تشابكت وتعقدت أوضاعها ومشاكلها ، وهى :

أولاً ، مبدأ التعدد التنظيمى . وقد نقر ضوابط لهذا التعدد ، وقد تتفتق الضرورة التاريخية عن تنظيم سياسى جامع ، أقول جامعاً وليس وحيداً ، بمعنى أن يكون تنظيماً يمثل التيار الغالب فى المجتمع فى ظروف أوجبت هذا الإجتماع الحاشد الكبير . ولكن ذلك ينبغى أن يكون إفرازاً سياسياً وإجتماعياً ولا ينبغى أن يأتى قسراً ولا اصطناعا . وينبغى أن يكون توجهاً شعبياً حقيقيا ، مع إستبقاء مبدأ التعدد كمؤشر فعال لقياس جدية التوجه الشعبى الرضائى لهذا التنظيم الأشمل وحقيقته . وأكرر التأكيد أن ما أشير إليه هنا . من إمكانية وجود تنظيم شامل أو عام ، هو ما يعنى وجود تنظيم يضم الغالبية الغالبة التى تشكل التيار العام أو الغالب فى المجتمع ، وذلك فى إطار الإعتراف المقدم بنوع آخر من التعددية ، ثم يعمل العاملون على إيجاد الصياغات السياسية والإجتماعية المجمعة ، بما يمكن من تجمع الغالبية الغالبة للشعب فى كيان واحد ، يحقق بالتعامل الفعال قدراً من الإستقرار فى تنفيذ الأهداف ومع ضرورة الإعتراف ببقاء التنظيمات الأصغر تنتقد وتصوب وتصحح ، وتكون مكنة تجد لهذا التنظيم إن اضطربت الأحوال ، أو تقلصت منه الوظائف . ومثلى فى ذلك « الوفد المصرى » فى السنوات الأولى من تكوينه .

وفى هذا المجال أشير إلى ماسبق أن أشرت إليه في بدايات الفصل الخامس من أن واحداً من أسباب الإستبدادالسياسي

والسلطة الفردية هو هدم المؤسسات التقليدية القديمة دون محاولة للإستفادة منها فى إطار التنظيمات الإجتماعية فى الأقاليم والمهن والبيئات المختلفة ، وإعادة تشكيلها وتوظيفها لخدمة أهداف التحديث والتجديد . إن الحركة الحزبية فى مصر فى فترة مابين الحربين العالميتين رغم كل مايرد من تحفظات ، كانت تستخدم المؤسسات التقليدية في القرى والأحياء ، أو ما بقى من هذه المؤسسات كمؤسسة الأسرة والعائلة الممتدة ، فتستعين بها فى تحريك الجماهير وهذا عنصر مهم من عناصر التحريك والتنشيط .

ومثل آخر عكس الدلالة ، فإن الإنجليز رأوا فى الطرق الصوفية تجمعاً شعبياً كبيراً وعملوا على الاستفادة منها ، وبعد محاولات عديدة نجحوا في التأثير على مشيختها العليا ، وضمنوا بذلك على الأقل تحييدها أو عزلها عن الحركة الوطنية . والحركة الوطنية تركت هذا الميدان ولم تسع للعمل فيه ، مع احتمال إنه كان فى المقدور لها أن تجذب هذا الحشد الجماهيرى العريض . وكان هذا العزوف بسبب المسلك العلمانى الذى تبنته الحركة الوطنية بعد فقدان الحزب الوطنى قيادته لها . ووجه إحتمال نجاح الحركة الوطنية فى هذا المجال ، إن الحركة الإسلامية كانت بطبيعتها وإمكانياتها تقف ضد الإستعمار .

نحن نعلم إن هذه المؤسسات ليست مؤسسات سياسية ، ولكننا نعلم أيضاً أن جزءاً من العمل السياسى ينصرف إلى النشاط

داخل أى نوع من أنواع التجمعات الجماهيرية المصنفة على أساس من المهن أو الحرف أو الأحياء أو النشاط الفكرى . ونحن لانحكم اليوم بفساد النشاط النقابى مثلاً إذا كانت سيطرت عليه فى لحظة ما أو مرحلة ما القوى السياسية والمخاصمة للحركة الوطنية ، بل إن هذه الحركة لتجعل جزءاً من حركتها الدعوية ولتجتهد وتنشط فى إستخلاص هذه المؤسسات لصالح توجهاتها . وكان الأحرى أن تفعل ذلك فى مؤسسات كثيفة كحركة الطرق فى ذلك الوقت ، فلا تتركها فريسة فى أيدى الملك والإنجليز يبعدونها عن النداءات الوطنية ويتركونها للجمود . أثير هذه الصورة كمثل من الماضى يتعين الاعتبار بدلالاته وبدروسه في موقفنا من المؤسسات التقليدية والموروثة .

كما أشير أيضاً إلى خطأ وخطر تحطيم كل ماهو تقليدى موروث فى الفكر والمؤسسات الإجتماعية ، وخطأ وخطر الإنسحاب منها لتقع فريسة الجمود ، أو يتناثر الناس منها فرادى بلا مؤسسات بديلة لها ذات القوة والقدرة على التجميع ، ولها ذات القدوة والقدرة على إثارة الشعور بالإنتماء لجماعة أو لتجمع ما ، فى أى من المستويات أو المجالات الإجتماعية . وإن خطأ هذا المسلك وخطره إنما يمس فيما يمس هدف الترشيد والبناء الديمقراطى للدولة والمؤسسات .

ثانياً ، مبدأ الجماعية في إتخاذ القرار ، فلايستبد بهذا الأمر فرد واحد . وفى هذه النقطة يمكن إيضاح فارق هام ، وهو أن « مسألة حكم الفرد » تتعلق بمفهوم التنظيم ، فهى لاتعنى بذاتها وبالضرورة أن صاحب القرار الفردي يتجاهل المصالح العامة أو يعمل ضدها ، سواء كانت هذه المصالح لفئة إجتماعية محددة أم للطبقات الشعبية العريضة ، وهى لاتعنى أن الحاكم يستغنى عن المشورة الفنية والدراسة الموضوعية ، ولا إنه طليق من مراعاة سائر الضغوط السياسية والإجتماعية والفكرية . إن وصف « القرار الفردى » وصف تنظيمى ، بمعنى أن صاحب القرار إنما يتخذه وحده طليقاً من مشاركة الآخرين فى إتخاذه ، دون أن يعنى ذلك أن مادة القرار قبل صدوره والبدائل المختلفة المعروضة قبل إتخاذه يكون شارك فيها جمع من المختصين أى أصحاب المشورة . ويظل الفرق قائماً بين من يساهمون فى إعداد المادة الأولية لصنع القرار ، وبين من يتخذه وحده دون شريك .

لقد سبقت الإشارة إلى هذه النقطة ويمكن أن نضيف القول ، بأنه فى كل الظروف فإن القرار الفردى ، أياً كان تزداد فيه إحتمالات الخطأ والميل ، والقرار الجماعى الذى يشارك عدد من الناس فى صنعه وإتخاذه بمراعاة مايدور بينهم من نقاش وتصويت ، هذا القرار الجماعى تقل فيه إحتمالات الخطأ والميل .

ونحن عندما نقوّم تجربة تاريخية ، وهى واقع تم ولاحيلة لنا فى تداركه ، قد نقصر نظرنا فيها وفى أى قرار اتخذ خلالها ، نقصر ذلك على صواب القرار . وماترتب عليه من نفع أو ضرر ، أى ننظر إلى مضمون القرار فقط . ولكن عندما نرسم للمستقبل نظاماً ولانعرف بعد ما سيقع فيه ، فحتم علينا أن نختار ماتقل فيه احتمالات الخطأ . بالقرار الفردى مثلاً أممنا قناة السويس وأممنا القسم الغالب من رأس المال المسيطر على الإقتصاد المصرى وبدأنا تحقيق مشروع سياسى واجتماعى طموح فى السياسة الخارجية والعربية وفى النهوض الاقتصادى ، ولكن بالقرار الفردى أيضاً اشتعلت حرب ١٩٦٧ التى أفضت إلى هزيمة عسكرية وإلى إنكسار المشروع السياسى الإجتماعى الكبير ، ثم بالقرار الفردى أيضاً اتخذت كل قرارات التراجع فى المجالات السياسية والاقتصادية فى السبعينات .

قد يقال أن قواداً عظاماً فى العصور الوسطى مثلاً حققوا انتصارات ونهضات عظمى ، وهم قادة أفراد ، أقول أنهم ظهروا فى عصر كان فيه كل القيادات أفرادا ، فكان مستوى الكفاءة التنظيمية واحداً تقريباً أو على مستويات متقاربة . أن التنظيم الحديث للإدارة يمثل نموذجاً لآلة أو لجهاز أكثر كفاية فى تلقى المعلومات وأكثر رشداً فى إتخاذ القرارات وأكثر ضبطاً فى التنفيذ . وأن تضخم أجهزة الدولة والمجتمع فى الحرب والسلم وتعقدها

وتشابكها ، وصار مما يحتاج إلى جهاز أو أجهزة تصمم على وجه يحقق ماهو أكفأ وأرشد وأضبط ، وماهو أسرع فى انسياب المعلومات وتحقيق التنفيذ واتخاذ القرارات . وقد يقال أن السرعة فى اتخاذ القرار تصلح لها القيادة الفردية ، ولكن الواضح أن المقصود بالسرعة.هو السرعة فى اتخاذ القرار الرشيد لا السرعة فى اتخاذ أى قرار مطلق ، وأن الرشد صار من ضوابطه التنظيمية التخصص الفنى ، أى عمليتى التحليل والتركيب ، ولايرْشُد القرار بهما كليهما إلا عن طريق مبدأ الجماعية فى إتخاذ القرار . والقول بصلاحية القائد الفردى قديماً في تحقيق الإنجازات الضخمة ، كالقول بصلاحية الخيل والمراكب الشراعية قديماً فى كسب الحروب الكبيرة .

ثالثاً ، مبدأ توزيع السلطة وقد لايصح القول مطلقاً بمبدأ الفصل بين السلطات ، إنما أقول عبارة أكثر مرونة وهى توزيع سلطة الدولة فى اتخاذ القرار وتنفيذه على العديد من الأجهزة . فلا يستبد بالعمل جهاز واحد وحيد ، إنما يصدر القرار بقدر الأمكان بحسب الملاءمات التاريخية والفنية في كل مجال ، عبر العديد من الأجهزة ، حتى لا يمتلك جهاز واحد إصدار القرار فتنشأ له مكنة استيعاب العمل العام ، وحتى لا تنمو لدى هذا الجهاز الذاتية المانعة من دون الارتباط والاتصال العضوى الحى بالقوى والاتجاهات التى يموج بها المجتمع .

هذه الخصائص الثلاث علينا فى كل حالة تاريخية عينية ، وفى كل مجتمع بعينه ، إن نبحث عن الاشكال والقنوات والابنية التى تمكن من توفيرها ، وكل ذلك فى إطار من تحقيق وجوه الاتصال بالمشاركة الشعبية من خلال المساهمة فى إختيار الرجال ورقابة الاعمال .

* * *

على مدى ثمانية عشر عاماً (٤) ، وهى فترة حكم « جمال عبد الناصر » تجلت ايجابياتها ، ليس باجلاء المستعمر الانجليزى فقط ، وليس برفض دخول مصر فى تكتلات وأحلاف مع الدول الكبرى فقط ، ولكنها تجلت فى تحرير الارادة الوطنية ، ذلك الطموح الشعبى لبناء مجتمع ناهض ومستقل . وتعتبر ثورة ٢٣ يوليه فى هذا الطريق امتداداً لحركة كفاح الشعب المصرى وراء قيادات سابقة ، ظهر كل منها فى مرحلة من المراحل التاريخية وخاصة منذ الظروف التى تلت معاهدة لندن ١٨٤٠ والتى نزعت مصر عن انتماءاتها الأشمل مع جاراتها ، لتنفرد بها القوى الغربية وحيدة ولتقتحمها سياسياً واقتصادياً ، وخاصة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر حتى احتل العسكر الانجليز مصر ١٨٨٢ ، ثم قيام زعامات الحزب الوطنى ثم الوفد وغيره . ان مشروع الاستقلال لثورة ٢٣ يوليه يجد له امتداده التاريخى فى حركة مصر

للمصريين فى أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر وثورة عرابى ثم الحزب الوطنى ومن بعده الوفد . ويبدو لى أن مسألة الاستقلال الوطنى بالنسبة « لعبد الناصر » كانت هى الاساس فى كل سياساته وفى كل توجهاته السياسية والاقتصادية وغيرهما . ومنها توجهه بسياسة الدولة الى مفهوم عدم الانحياز ، ومنها توجهه للعروبة وتوجهه للاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية فى الداخل لتمصير الاقتصاد ثم تأميم وسائل الانتاج الرئيسية واعداد خطط التنمية .

كل القضايا التى ارتبطت بمشروع الاستقلال كانت ميادين صراع مع الاستعمار ويمكن أن نقول أنه عند عبد الناصر « فى البدء كان الوطن » ، وما يبقى منه ومن دولته هو هذا الطموح إلى الاستقلال كمشروع للنهضة الوطنية ، وهذه القضية هى التى بها أصبح « عبد الناصر » زعيماً وليس مجرد حاكم .

وبالنسبة للاصلاحات الاجتماعية الهيكلية التى جرت فى فترته ، فقد بدأت وولدت من أحشاء حركة التحرر الوطنى ومشروع الاستقلال والنهوض ، بدأت بتمصير الاقتصاد ١٩٥٧ وهو الاجراء الذى اتخذ فى خضم معركة ١٩٥٦ الوطنية . ثم توالت بعد ذلك اجراءات هيمنة الدولة على مصادر الانتاج ووسائله ، وذلك فى صميم حركة ثورة ٢٣ يوليه ضد الاستعمار ومن أجل تحرير

الاقتصاد الوطنى من الهيمنة الأجنبية . وهذا لايخل بطبيعة الحال فى انحياز « عبد الناصر » الاجتماعى الواضح إلى مصالح الجماهير الشعبية العريضة . ومعركة السد العالى مثلاً كانت نموذجاً لارتباط قضية التنمية بقضية الاستقلال .

وإن القطاع العام الذى امتد فى فروع الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وخاصة فى الانتاج والتصنيع ، هو ما لا يزال إلى اليوم دعامة الاستقلال فى الاقتصاد المصرى ، رغم كل العواصف التى ارادت أن تجتاحه إجتياحا خلال السبعينات ، ورغم ، أنه يقوم بدوره فى ظروف شاقة للغاية . إن تنظيماً اقتصادياً انتاجياً استطاع أن يعبر السبعينات بكل ما كان من شأن سياسة السبعينات أن تقضى إليه من تدمير فى بنية الاقتصاد ، وهو تنظيم جدير بأن ينظر إلى مرحلة تكوينه بجدية كبيرة ، باحترام له . ويمكن باطمئنان القول أن مشروع الدولة المستقلة ، بآفاقها المتسعة ، الشاملة جوانب الاقتصاد والتطوير الاجتماعى ، تعود فى قمتها الأولى إلى « محمد على » ، ثم تعود فى قمتها الثانية إلى عهد « عبد الناصر » .

وبالنسبة لقضية العروبة ، فإن التوجه المصرى للوطن العربى وادراك مصر لهذا الانتماء ، كانا لصيقين أيضاً بحركة التحرر عندما تمثلت أساساً فى مشكلة فلسطين والغزو الصهيونى له .

وثورة ٢٣ يوليه كانت حاسمة فى هذا التوجه وفى أن تضع مصر في قلب الوطن العربي وتربط ذلك بمشروعها لبناء الوطن المستقل ، وهذا جانب ايجابى لثورة ٢٣ يوليه تضيفه إلى الخبرة التاريخية المجتمعة وتفيد أن التحرر الوطنى يستوجب بناء اقتصاد مستقل مع ادراك الروابط التى تقوم بين مصر والديار العربية .

وثمة جانب آخر من ايجابيات الفترة الناصرية يتعلق بسياسة عدم الانحياز التى بدأت تحت شعار الحياد الايجابى ثم تبلورت في مفهوم عدم الانحياز ، وهو توجه فى السياسة الدولية كان يؤكد على رفض التبعية السياسية للدول الكبرى ورفض الاحلاف ومقاومتها ، وأن تعمل الدول الحديثة الاستقلال ، على التجمع للوقوف ضد سياسات التبعية . وهذه نقطة أخرى تنضاف إلى التراث التاريخى لهذه الفترة .

على انه توجد بعض النقاط أوضحتها الدراسة وتحتاج إلى تلخيص وتعقيب :

فبالنسبة للجيش ، يقال أنه كمؤسسة سيطر على الحكم خلال الفترة الناصرية ، وإن كان هذا من سلبيات النظام وقتها . واتصور أن المسألة يتعين الا توضع بهذا الشكل المطلق . وقد سبقت الاشارة فى بدايات الفصل الثانى إلى أن الناظر فى حركة التاريخ المصرى الحديث ، يلحظ اربعة انعطافات تاريخية كبرى ، ثلاثة

منها قام بها الجيش أو شارك فيها ، وهى حركة « محمد على » وحركة « عرابى » وحركة ٢٣ يوليه ، وإن واحدة فقط قام بها المدنيون ١٩١٩ ، ونلحظ أن الجيش المصرى عندما شبت هذه الثورة علي الخصوص ، كان ثلاثة أرباعه مغيب فى السودان منذ ١٨٩٨ . فقيام حركة من الجيش أو مشاركته فى حركة ثورية ليس امراً غير عادى ، ومن الخطأ أن نعتبره امراً شاذاً . وتجربة « محمد على » وهى تجربة نهوض سياسى واقتصادى ، بدأت بالجيش وبنيت على أساس ترابط وثيق بين المؤسستين العسكرية والمدنية .

انما وجه الخطأ فى هذا الأمر هو الكيفية التى تم بها هذا الاشتراك من الناحية التنظيمية ، اذ قامت على أساس من شبه استقلال تنظيمى للمؤسسة العسكرية عن السلطة السياسية ، مما افاد تفككاً فى بناء الدولة وانحداراً فى كفاية الجيش نفسه . وثمة أخطاء كثيرة أشير اليها من قبل بما لا داعى لتكرارها هنا .

وبالنسبة لقضية التنظيم الشعبى *للعهد الناصرى* ، فثمة نقد يوجه إليه بطبيعة الحال من حيث النظام الاساسى للدولة الذى انكر فكرة التعدد التنظيمى ، ولكن يضاف إلى ذلك أن هذا التنظيم الذى بنته دولة ٢٣ يوليه لم يكن تنظيماً شعبياً فى الواقع ، رغم كل المحاولات ورغم السياسة الشعبية التى كان ينتهجها «عبد الناصر» فى مجالى قضية الاستقلال الوطنى والتحرر الاقتصادى ، ولم

يكن التنظيم ذا قرار سياسى مستقل انما كان ملحقاً وتابعاً لأجهزة الدولة . وإن معضلة النظام الناصرى فى هذا المجال قامت على أن جهاز الادارة هو ما استوعب الوظائف السياسية فى الدولة أولا ، ثم استوعبت أجهزة الأمن وحدها هذه الوظائف ، مع قيام التعارض والتصارع بين بعضها البعض . وقام هذا سببا آخر لتفكك النظام .

ومن جهة أخرى فإن نزعة التغريب أو التوجه للغرب واستعارة انماطه الفكرية والاجتماعية قد زادت خاصة فى الستينات ، واتصور أن « عبد الناصر » وبعض من كانوا حوله لم يكونوا يؤيدون المدى الذى بلغه هذا التوجه ، وأنهم كانوا يتشوقون حتى سنة ١٩٦٤ على الأقل إلى نوع من الصياغات التى لاتكون تابعة أو مأخوذة عن الغرب ، ولكن ساعد فى ازدياد هذا التوجه التغريبى مايمكن تسميته بالصفوة الحاكمة عموماً فى مصر وخاصة المهنيين ، اذ غلب عليهم المنزع الغربى فى مجالاتهم التخصصية وفى مجالات التثقيف والتوجيه المعنوى العام . وإن صراع « عبد الناصر » مع الاخوان المسلمين منذ الخمسينات ، قد أدى إلى غياب العنصر الاسلامى فى السياسة والتوجه الفكرى على مدى خمسة عشر عاماً ، أى غيابه عن التأثير فى البيئة الفكرية والسياسية المصرية ، وغياب مقاومته لموجة التغريب ، والعنصر

الثالث لازدياد هذه الموجة هو سيادة النمط الذى شاع فى أرض الشام ولبنان على وجه الخصوص فى الستينات بالنسبة للفكر القومى العربى وهو فكر قومى يقوم على أساس استبعاد العنصر الدينى تماماً .

وكملاحظة عامة فإنه يظهر للقارىء من أول فصول هذه الدراسة إن كاتبها ينطلق من مسلمة لديه وهى أن قضية الديمقراطية فى التاريخ المصرى الحديث كانت موجهة دائما إلى خدمة الحركة الوطنية وقضية الاستقلال . ولم يكن الدفاع عن الديمقراطية لدى الرأى العام المصرى منفصلاً عن قضية الدفاع عن الوطن . ويبدو لى أن المقاومة الديمقراطية لثورة ٢٣ يوليه قد انحسرت لدى الرأى العام عندما فقدت أهم أساس تقوم عليه ، وقد حدث ذلك عندما ثبت يقيناً ١٩٥٦ بتأميم القناة ومقاومة العدوان الثلاثى وما كان يصاحب ذلك من مقاومة للاحلاف العسكرية ، عندما ثبت يقيناً من كل ذلك مدى ثبات نظام ٢٣ يوليه فى دفاعه عن استقلال الوطن . هذا المطلب نفسه مطلب الديمقراطية بدأت تتفتق عنه المقاومة من جديد بصورة شعبية تمثلت فى حركات مظاهرات الطلبة وغيرهم بعد هزيمة ١٩٦٧ ، بعد أن تبين أن هياكل نظام ٢٣ يوليه لم تكن قادرة على المحافظة على الاستقلال ومشروع النهضة المطروح .

وفى النهاية فإن الناصرية فى التاريخ هى مجمل السياسات

العينية الملموسة التى مورست خلال مرحلة تاريخية معينة سواء من حيث المضامين السياسية والاجتماعية التى انتجتها أو من حيث الهياكل والابنية التنظيمية التى قامت عليها . وهذه تجربة تاريخية انضمت إلى تاريخ الشعب المصرى ضمن حركاته الكبيرة فى العصر الحديث التى نجدها فى ثورة ١٩ وثورة « عرابى » وتجربة « محمد على » . وكل ذلك بتجاربها المتعددة والمستفادة من النجاح والهزيمة معاً تشكل ينابيع لم تنضب بعد ، تمد وعى المصريين بالخبرات والدروس فى سعيهم لبناء مشروع نهضتهم المستقبلية ، شريطة أن تحيا التجربة فنياً دروساً وخبرات ، لا أن نحيا نحن فيها خصوماً وانصاراً . واحداث الماضى جرت وانتهت لن تنبعث بالتأييد ولن تموت بالخصومة ، وانما هى تنبعث وتحيا بالادراك وباستخلاص الدلالة وبالتعلم . وهنا يكون للانجاز ما للتعثر من فائدة ، اذا أحسن استخلاص الدلالات منهما معاً وأمكن استخلاص الدروس .

والحمد لله ،

هوامش الفصل الأول

(١) التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر . الفرد سكون بلنت . الترجمة العربية . مطبعة البلاغ الأسيوى . بدون تاريخ . القاهرة ، ص ٤٤٠ - ٤٤٣ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى . الطبعة الأولى ، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٧ م . مطبعة النهضة . القاهرة . ص ١٢٨ .

(٣) سليم خليل نقاش . مصر للمصريين ، الجزء السادس . مطبعة المحروسة بالاسكندرية ، ١٣٠٢ هـ - ١٨٨٤ م ، ص ٦٠ - ٦٢ .

(٤) سليم خليل نقاش ، المرجع السابق ، الجزء السادس ، ص ٦٥ - ٦٦ .

(٥) د . يونان لبيب رزق . الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة ١٩٧٠ ص ٣٠ - ١٦٤ .

(٦) طارق البشرى . سعد زغلول يفاوض الاستعمار . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧القاهرة . يراجع فى توضيح الفكرة الواردة فى المتن من صفحة ٥٤ الى صفحة ٧٩ .

(٧) النظارات والوزارات المصرية . الجزء الأول . جمع وترتيب فؤاد كرم - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . وزارة الثقافة . مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٦٩ .

(٨) د . يونان لبيب رزق . تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٢ .

(٩) يراجع فى هذا الشأن :

- الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بإصدار الدستور .

- لجنة الدستور . محضر لجنة وضع المبادىء العامة . لجنة الدستور- مجموعة محاضر اللجنة العامة .

– مجلس الشيوخ . الدستور ، تعليقات على مواده بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية : ثلاثة أجزاء .

– ألبرت شقير ، الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر . القاهرة ١٩٢٤ .

– محمد الشريف ، على هامش الدستور .

– عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة ، الجزء الأول.

– طارق البشرى ، دستور ١٩٢٣ صراع حول السلطة . مجلة الطليعة . القاهرة . سبتمبر ١٩٧٢ .

(١٠) تراجع دراسة قدمها المؤلف بعنوان « نحن بين الموروث والوافد » فى ندوة نظمها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بعنوان : اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى ،القاهرة فى فبراير ١٩٨٣ .كما يراجع الأجزاء الثلاثة « فى أعقاب الثورة » للأستاذ المؤرخ عبد الرحمن الرافعى .

(١١) طارق البشرى ، « المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية » . الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٠ . يراجع الفصل الخاص « معاهدة سنة ١٩٣٦ بين الوفد والقصر » ص ٥٥١ – ٥٩٣ .

(١٢) طارق البشرى . الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ . دار الشروق الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ ١٩٨٣ م ، ص ١٠ .

(١٣) طارق البشرى ، الحركة السياسية ... الخ ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ – ٢٣٦ .

(١٤) Charles Issawi Egypt : An Economic and Social Analysis Oxford University Press 1947 . P 139

(١٥) د . محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطور ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية . بدون تاريخ (المقدمة مؤرخة مايو١٩٧٨) ، ٢٥٧ –

. ٢٦٢

(١٦) د . محمد بويدار ، المرجع السابق . ص ٢٦٤ - ٢٦٦ .

(١٧) د . علي الجريتلي ، التاريخ الاقتصادي لثورة ٢٣ يوليو ، دار المعارف القاهرة ص ٢٥ - ٣٧ .

- طارق البشري ، الحركة السياسية ...... الخ ، المرجع السابق ص ١٨٥ - ٢٠٧

(١٨) طارق البشري . مصر في إطار الحركة العربية ، مجلة المستقبل العربي بيروت ١٩٧٨ .

(١٩) محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ . طبع وزارة الخارجية المصرية . القاهرة ١٩٥١ ص ٢٤ .

(٢٠) طارق البشري . الحركة السياسية .. الخ المرجع السابق ، ص ٣٣٦ - ٣٥٠ .

(٢١) طارق البشرى . الحركة السياسية .. الخ المرجع السابق ص ٣٥ وما بعدها .

- طارق البشرى . ثلاث ملاحظات عن الديمقراطية « الفكر المعاصر » العدد الثاني ، صادرة عن دار ابن رشد ودار الفكر المعاصر ، ص ٦٩ .

(٢٢) يراجع على سبيل المثال ، صحيفة الجمهور المصري في الفترة من أكتوبر سنة ١٩٥١ الى يناير ١٩٥٢ ، وصحيفة روز اليوسف في الفترة من أكتوبر سنة ١٩٥١ الى مارس سنة ١٩٥٢ .

هوامش الفصل الثانى

(١) فى تتبع أحداث مرحلة صعود محمد على الى الحكم ، فإن أهم ما يمكن الرجوع اليه بعد كتاب الجبرتى ، ما يلي :

- د . محمد فؤاد شكرى ، مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ – ١٨١١ . مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٨ . وهو ثلاثة أجزاء

- عبد الرحمن الرافعى . عصر محمد على . مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثالثة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م . القاهرة .

- د . شفيق غربال ، محمد على الكبير . سلسلة أعلام الاسلام . القاهرة . أكتوبر ١٩٤٤ .

على أن التقويم العام للأحداث وترتيبها على النحو الوارد بالمتن ، يقع على مسئولية هذه الدراسة وحده .

(٢) د . شفيق غربال . محمد علي الكبير . المرجع السابق . يراجع الفصل السابع من صفحة ١١٤ إلى صفحة ١٥٧ .

(٣) داوود بركات . البطل الفاتح إبراهيم باشا . المطبعة الرحمانية بمصر بدون تاريخ ، ص ٨٣ – ٩٢ .

(٤) أحمد حسين . موسوعة تاريخ مصر . الجزء الثالث دار الشعب . القاهرة ١٩٧٢ . ص ٩٦٠ – ٩٦١ حديث بين ابراهيم باشا ومندوب فرنسا البارون (بوابو الكونت) .

(٥) لواء اسماعيل محمد شوقى . الجيش المصرى تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ – ١٩١٤ – بحث قدم فى ندوة تاريخ الجيش . الكلية الحربية القاهرة ١٩٨١ .

(٦) أحمد عرابي . مذكرات الثورة العرابية . الجزء الأول . طبعة ١٩٥٢ ص ٣٠-٤٢ .

(٧) صلاح عيسى . الثورة العرابية المؤسسة العربية للدراسات والنشر . الطبعة الأولى ١٩٧٢ . بيروت . ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٨) صلاح عيسى . المرجع السابق . ص ١٢٨ - ١٢٩ .

- أحمد حسين . المرجع السابق ص ١٠٦٧ .

(٩) صلاح عيسى . المرجع السابق ص ٣٠٢ .

- الفريد بلنت ، التاريخ السرى الخ ، المرجع السابق . ص ٢٣١ - ٢٣٢ ، ٢٤٢ .

(١٠) تراجع الكتب الآتية :

- مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد والأمير آلاى أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصرى بالسودان . طبعة القاهرة ١٩٣٦ .

- الباحث المطلع « محزون » ، ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، طبعة القاهرة ١٩٣١ .

- داود بركات . السودانى المصرى . مطامع السياسة البريطانية طبعة القاهرة ١٩٢٤

- د . عبد العظيم رمضان ، الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ .

- طارق البشرى . سعد زغلول يفاوض الاستعمار . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧

(١١) محمد نجيب . كلمتى للتاريخ . دار الكتاب النموذجى . القاهرة ١٩٧٥ ص ٤ - ٨ .

(١٢) قارن بين ما هو وارد بالمتن ، وما ذكره د . عبد العظيم رمضان - المرجع السابق ص ١٣٢-١٣٥ .

(١٣) عبد الرحمن الرافعى . ثورة ١٩١٩ . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة الطبعة الثانية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م . الجزء الأول ص ١٠٠ ، ١٢٦ .

(١٤) طارق البشرى ، سعد زغلول .. الخ ، المرجع السابق ص ١٣ - ٢٦ .

(١٥) طارق البشرى ، سعد زغلول .. الخ ، المرجع السابق ص ٢٠ - ٢١ .

(١٦) عبد اللطيف البغدادى . مذكرات عبد اللطيف البغدادى . الجزء الأول . المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧٧ ص ١٢ .

(١٧) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو . الجزء الرابع . شهود ثورة يوليو . المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الأولى ص ٢١٣ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين عبد اللطيف البغدادي) .

(١٨) العميد مصطفى ماهر أمين . الجيش المصرى وثورة ٢٣ يوليو . بحث مقدم لندوة الجيش المصرى . الكلية الحربية القاهرة ١٩٨١ .

(١٩) العميد مصطفى طاهر أمين ، المرجع السابق .

(٢٠) العميد مصطفى ماهر أمين ، المرجع السابق .

(٢١) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص ٢١٨ (نص لقاء محرر الكتاب مع عبد اللطيف البغدادى) .

(٢٢) العميد مصطفى ماهر أمين ، المرجع السابق .

(٢٣) جمال حماد ، ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر . كتاب الهلال العدد ٣٨٨ ، ابريل ١٩٨٣ ، دار الهلال . القاهرة ص ٣٣ .

(٢٤) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٤٦ - ٤٨ .

(٢٥) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٤ - ٢٠ .

(٢٦) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٢٥٥ .. الخ (نص لقاء محرر الكتاب مع فتح الله رفعت) .

- محمد نجيب . المرجع السابق . ص ١٦ .

(٢٧) العميد مصطفى ماهر أمين . المرجع السابق .

(٢٨) محمد نجيب . المرجع السابق ، ص ٢٤ ، ٤٠ .

- جمال حماد . المرجع السابق ص ٢٤٢ .

(٢٩) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٣ .

(٣٠) كمال الدين رفعت . مذكرات حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤ - اعداد مصطفى طيبة . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٨ .

(٣١) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٧ ، ٦٣ .

(٣٢) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٣٣٩ - ٣٤١ .

(٣٣) يلاحظ ذلك من ثبت الأسماء فى « شهود ثورة يوليو » الذين دون أحمد حمروش نص لقاءاته مع كل منهم ونص إجاباتهم فى الجزء الرابع من المرجع السابق .

(٣٤) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٢ - ٣٣ .

(٣٥) طارق البشرى . الديمقراطية والناصرية . دار الثقافة الجديدة . القاهرة ١٩٧٥ ص ١١ .

(٣٦) لطفى واكد . مقال بعنوان « ثلاثة رجال من يوليو » . صحيفة الأهالى القاهرية ٢٧ يوليو سنة ١٩٨٣ .

(٣٧) جمال حماد . المرجع السابق ص ٧٨ .

- عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٤٤ - ٤٥ .

(٣٨) جمال حماد . المرجع السابق ص ٤٢ - ٤٣ .

(٣٩) عبد اللطيف البغدادى المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٦ .

(٤٠) عبد اللطيف البغدادى ، المرجع السابق ، الجزء الأول ص ٣٤ .

(٤١) جمال حماد ، المرجع السابق ، ص ٣٢ - ٤٣ - ، ٦٧ - ٧٣ .

(٤٢) صحيفة روز اليوسف ٢٥ يوليه ١٩٨٣ ، حديث مع إبراهيم الطحاوى .

(٤٣) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الأول ص ١٨٩ - ١٩٣ .

(٤٤) جمال حماد ، المرجع السابق ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٤٥) جمال حماد المرجع السابق ٥٧ - ٦٤ .

(٤٦) جمال حماد ، المرجع السابق ١٢٧

(٤٧) جمال حماد ، المرجع السابق ص ١٩٠ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ - ٢٤١.

(٤٨) عبد اللطيف البغدادى ، المرجع السابق الجزء الأول ص ٥٥ .

(٤٩) طارق البشرى الديمقراطية والناصرية ، المرجع السابق ص ١٣.

(٥٠) « ميثاق الثورة » من أقوال رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة أعده وقدم له أحمد عطيه الله صدر عن إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٦ .

هوامش الفصل الثالث

(١) أحمد مرتضى المراغى . غرائب من عهد فاروق وبداية الثورة المصرية . دار النهار للنشر . بيروت ١٩٧٦ . وهى مذكرات المؤلف ، وكان وزيرا للداخلية ليلة ان قامت ثورة ٢٣ يوليه وفى الوزارت التى شكلت فى الشهور السابقة مباشرة على قيام الثورة .

(٢) محمد حسنين هيكل . من مذكراته المنشورة فى جريدة الشعب فى ٨ مايو ١٩٨٤

(٣) جمال حماد . المرجع السابق ص٤٩ .. الخ وتراجع القصة الطريفة التى حكاها عن تضليل أحد الضباط الأحرار لمحمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة بالتيلفون ، وحدوث ذلك أمام علي نجيب المعتقل فى ذات الغرفة واستظراف على نجيب لهذه الخديعة . ص ٢٥٣ .

– العميد مصطفى ماهر أمين . المرجع السابق .

(٤) د . وحيد رأفت . فصول من ثورة ٢٣ يوليه . دار الشروق . الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م . القاهرة ص ٣٦ – ٣٨ . نقلاً عن صحيفة الاهرام فى ٢٤ أغسطس و٥ ، ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٥) د . وحيد رأفت . المرجع السابق ص ٣٥ .

(٦) ابراهيم فرج . ذكرياتى السياسية . أعداد حسنين كروم . مكتبة الحياة الطبعة الأولى . يوليه ١٩٨٣ . القاهرة ص ٨٣ – ٨٧

(٧) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٦٩ – ٧٣ .

(٨) جمال حماد . المرجع السابق ص ٢٠ – ٢٥ .

(٩) فتوى قسم الرأى مجتمعا بمجلس الدولة فى مسألة الوصاية على العرش . وصدرت فى أول أغسطس ١٩٥٢ . وقد نشر نصها د . عبد العظيم رمضان فى كتاب « عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ » مكتبة روز اليوسف ١٩٧٦ ، القاهرة الملحق رقم ٣ من الكتاب ، صدر ٢٣٩ – ٢٤٦ .

(١٠) ابراهيم فرج . المرجع السابق ص ١١٠ – ١١٢ .

(١١) د . وحيد رأفت . المرجع السابق . ص ٨٩ . نقلاً عن مقال نشره ابراهيم الطحاوى فى صحيفة الأهرام فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ .

(١٢) صلاح شادى . صفحات من التاريخ ، حصاد العمر ، الجزء الأول : سلسلة الحركة الاسلامية (٣) . شركة الشعاع للنشر بالكويت ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .

(١٣) حسن العشماوى . الاخوان والثورة . الجزء الأول المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٧٧ .

(١٤) جمال حماد . المرجع السابق . ص ٢٣ – ٢٩ ، ٦٧ – ٧٢ .

(١٥) حمدى لطفى . عن ثورة ١٩٥٢ ثوار يوليو الوجه الآخر . سلسلة كتب الهلال . العدد ٣١٩ . يوليه ١٩٧٧ القاهرة ص ٨٣ – ٩٨ .

(١٦) أحمد حمروش المرجع السابق ، الجزء الرابع ص ٣٧٠ – ٣٧٩ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين محمد ابو الفضل الجيزاوى) .

(١٧) حمدى لطفى . المرجع السابق . ٢٤٤ – ٢٤٩ .

(١٨) تقرير أعده الضباط عبد الحميد كفافى ومصطفى نصير وجمال الدين منصور وسعد عبد الحفيظ ، وقدموه إلى اللجنة الفرعية العسكرية لتاريخ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ – نشر التقرير فى كتاب حمدى لطفى المرجع السابق ص ٨٧ – ١٠٦ .

(١٩) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الأول « نصر والعسكريون » ص ٣١٠ – ٣١٢ .

(٢٠) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة والمأساة . دار مأمون للطباعة القاهرة ١٩٧٦ . والكتاب هو مجموعة من الأسئلة وجهها الكاتب إلى صلاح نصر مدير المخابرات العامة فى الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٧ . ونص إجابات صلاح نصر عن هذه الأسئلة ، وقد نشر الكتاب حال حياة صلاح نصر . ص ١٢٠ – ١٢١ .

(٢١) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٧٤ – ١٧٥ .

(٢٢) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٠٢ ، وانظر أيضا صفحات ٨٦ – ١٠٢ ، ١١٤ – ١١٨ ، ١٥٢ – ١٧٦ .

(٢٣) عبد اللطيف البغدادى ، المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٦٩

(٢٤) كمال الدين رفعت . مذكرات حرب التحرير .. الخ المرجع السابق . ص ١٩٢ – ٢١١ .

– أمين هويدي ، حروب عبد الناصر . الطبعة الثالثة ١٩٨٢ . دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع . القاهرة ص ١٤ – ٣٤ .

– أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الثانى « مجتمع جمال عبد الناصر » ص ٢٨ – ٢٩ .

(٢٥) كمال الدين رفعت . مذكرات حرب التحرير ... الخ . المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(٢٦) يراجع على سبيل المثال خطاب ألقاه جمال عبد الناصر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، واقتطف منه كمال الدين رفعت فى « مذكرات حرب التحرير .. » المرجع السابق ص ٢٧١ .

(٢٧) عبد الرحمن الرافعي . ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩ . الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩ م . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ص ٥٧ .

(٢٨) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٤٤٧ – ٤٤٨ (نص لقاء بين

محرر الكتاب وبين أحد كبار ضباط القسم السياسى الذى أعتذر عن ذكر اسمه) .

(٢٩) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٢٤٢ –٢٤٣ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين عبد المنعم النجار الذى كان ضابطاً بالمخابرات الحربية) .

(٣٠) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ١٣٢ – ١٣٣ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين حسين عرفه الذى كان بإدارة المباحث الجنائية العسكرية) .

هوامش الفصل الرابع

(١) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ص ٦٦ - ٦٨ .

(٢) أطلعت على نص مشروع دستور لجنة الخمسين في نسخة مكتوبة على الآلة الكاتبة ، ومودعة في مكتبة معهد الدراسات العربية تحت رقم ٢١ ، ٩٦٢ ، ٢١ . وهى أشمل من المشروع الذى نشره الاستاذ أمين سعيد فى كتابه « العدوان : ٢٩ أكتوبر - أول فبراير ١٩٥٨ » العدد رقم ١٤ من سلسلة كتب تاريخ مصر السياسى الحديث ، مطبعة دار أحياء الكتب العربية ، عيسى أمبابى وشركاه ، القاهرة ١٩٥٦ .

(٣) الدستور المؤقت الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، يمكن مراجعة نصه فى كتاب : « أمين سعيد : العدوان .. الخ » المرجع السابق ص ٤١٥ - ٤١٦ . وهو منشور فى الجريدة الرسمية وقت صدوره .

(٤) دستور ١٩٥٦ أعلن فى ١٦ يناير ١٩٥٦ . ثم جرى الإستفتاء عليه . يمكن مراجعة نصه فى كتاب أمين سعيد . المرجع السابق ص ٤١٦ -٤٢٥ أو فى الجريدة الرسمية .

(٥) الدستور المؤقت للوحدة بين مصر وسوريا ، يمكن مراجعة نصه فى عدد النشرة التشريعية الصادر فى مارس سنة ١٩٥٨ .

(٦) فى عام ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١٥٧ المنظم لمجلس الأمة ، وهو يشترط فيمن يرشح لعضوية المجلس النيابى أن يكون عضوًا عاملاً فى الإتحاد الإشتراكى .

(٧) د . علي الدين هلال وآخرون ، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ الطبعة الثانية . المركز العربى للبحث والنشر ١٩٨٢ . القاهرة . والبحث المرجوع إليه من إعداد الدكتور إكرام بدر الدين ص ٨٨ -٨٩ .

(٨) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٣٢١ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين كمال رفعت) .

(٩) د . على الدين هلال وآخرون ، المرجع السابق بحث الدكتور إكرام بدر الدين ص ٧٢ .

(١٠) طارق البشرى . مجلة دراسات عربية . بيروت عدد نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

(١١) يمكن الرجوع إلى كتب الإقتصاد السياسى التى عالجت الأوضاع الإقتصادية فى هذه الفترة فى مصر ومنها كتاب د . على الجريتلى . المرجع السابق ص ٧٤ .. الخ .

(١٢) أحمد حمروش . المرجع السابق الجزء الرابع ص ١١٤ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة وعضو مجلس الرئاسة) .

(١٣) طارق البشري . الحركة السياسية ... الخ . المرجع السابق ص ٤٧٩ - ٤٨١ .

(١٤) د . سعد الدين إبراهيم وآخرون . مصر فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ دراسات فى التنمية والتغير الإجتماعى . معهد الإنماء العربى الطبعة الأولى . بيروت ١٩٨١ . والدراسة المشار إليها فى المتن من إعداد د . نزيه نصيف الأيوبي بعنوان « تطور النظام السياسي والإدارى فى مصر » ص ٥٥ - ١١٩ .

(١٥) عادل غنيم ، حول قضية الطبقة الجديدة فى مصر مجلة الطليعة . عدد فبراير سنة ١٩٦٨ ، القاهرة .

(١٦) عادل غنيم . المرجع السابق . نقلا عن د . عبد الكريم درويش «البيروقراطية والإشتراكية » ص ٣٠١ .

(١٧) د. إسماعيل صبري عبدالله . المؤسسة الإقتصادية . من رسائل في التخطيط القومي (٢) مايو سنة ١٩٥٧ القاهرة .

(١٨) أحمد المرشدي . مجلة الطليعة عدد أغسطس سنة ١٩٦٥ . القاهرة .

(١٩) نبوة القطاع العام . مجلة الطليعة . عدد أغسطس ١٩٦٥ . القاهرة .

(٢٠) د . إبراهيم سعد الدين . حول تنظيم وإدارة القطاع العام . مجلة الطليعة . عدد أغسطس سنة ١٩٦٥ . القاهرة .

(٢١) د . محمد دويدار . المرجع السابق ص ٤٥٦ .

(٢٢) د . إسماعيل صبري عبدالله . نبوة القطاع العام . مجلة الطليعة . عدد أغسطس سنة ١٩٦٥ . القاهرة .

(٢٣) مجلة الطليعة . المرجع السابق عدد أغسطس سنة ١٩٦٥ .

(٢٤) د . محمد دويدار . المرجع السابق ص ٤٦٢ -٤٦٦ .

(٢٥) عبدالله إمام . الناصرية . دراسة في فكر جمال عبد الناصر ، تقديم ضياء الدين داود . دار الشعب ١٩٧١ . القاهرة ص ٢٨٥ – ٢٨٨ .

(٢٦) عبدالله إمام . الناصرية .. الخ . المرجع السابق . ص ٣٠٠ .

(٢٧) عبدالله إمام . الناصرية .. الخ . المرجع السابق . ص ٣٠٩ – ٣١٠ .

(٢٨) الإتحاد الإشتراكي العربي . لقاء الرئيس جمال عبد الناصر مع أعضاء المكاتب التنفيذية للقاهرة والجيزة ص ٢٠ – ٢٣ . (كتيب محدود التوزيع) .

(٢٩) صحيفة الأهالي . عدد ١٠ أغسطس ١٩٨٣ . بعد محاضر اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي . نشرها السيد / عبد المجيد فريد .

(٣٠) صحيفة الشعب ، عدد ١٥ يناير سنة ١٩٨٥ .

(٣١) طارق البشرى . الديمقراطية والناصرية .. المرجع السابق .

- أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ونشرت الطبعة الأولى ضمن منشورات المركز . بيروت . نوفمبر سنة ١٩٨٤ . وبه دراسة « الديمقراطية وثورة يوليه » لطارق البشرى ، وكذلك التعقيبات والمناقشات التى ثارت حول هذه الدراسة . ص ٥٧٩ - ٦٤٣ .

(٣٢) د . محمد السيد سليم . التحليل السياسى الناصرى . مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية . الطبعة الأولى . بيروت . سبتمبر ١٩٨٣ ص ٣٠٦ .

(٣٣) صحيفة الأهالى ١٠ أغسطس ١٩٨٣ . القاهرة .

(٣٤) صحفة الأهالى . ٢٧ يوليه و٣ و١٠ أغسطس سنة ١٩٨٣ . القاهرة .

(٣٥) د . على الدين هلال وآخرون . النظام السياسي (٢) . المركز العربى للبحث والنشر ١٩٨٣ . والبحث المرجوع إليه فى المتن هو البحث الذى أعده د . السيد عبد المطلب غانم بعنوان « المشاركة السياسية » ص ٤٠ - ٤٢ .

(٣٦) د . عصمت سيف الدولة . هل كان عبد الناصر ديكتاتورا . الطبعة الأولى دار المسيرة . ديسمبر ١٩٧٧. بيروت . ص ١٦٢ ، ١٩٦ - ٢٠٠ .

(٣٧) د . عصمت سيف الدولة - الأحزاب ومشكلة الديقراطية فى مصر دار المسيرة ١٩٧٧ بيروت . هل كان عبد الناصر .. الخ المرجع السابق .

النظام النيابى ومشكلة الديمقراطية . دار القاهرة للثقافة العربية ١٩٧٦ .

(٣٨) د . عصمت سيف الدولة . الأحزاب ومشكلة .. الخ ، المرجع السابق ص ١١٩ - ١٢٧ .

(٣٩) طارق البشرى . الإتحاد الإشتراكى . هل يقنن بالدستور . مجلة الطليعة . عدد يوليه ١٩٧١ . القاهرة .

(٤٠) محمد فهيم أمين . تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل للاقليم المصرى . دار عالم الكتب . القاهرة ص ٤٩ .

(٤١) عبد الهادى ناصف . نحو حركة نقابية قوية ومتطورة . مجلة الطليعة . عدد ديسمبر سنة ١٩٦٨ . القاهرة .

(٤٢) د . مصطفى كامل السيد . المجتمع والسياسة فى مصر ، دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨١ . دار المستقبل العربى . الطبعة الأولى ١٩٨٣ . القاهرة ص ٦٩ - ٧٤ .

(٤٣) صحيفة الأهالى ٢٧ يوليه ، ٣ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٨٣ .

(٤٤) د . على الجريتلى . التاريخ الإقتصادى للثورة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ . دار المعارف القاهرة ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٤٥) عادل غنيم . تحرر قوى الإنتاج فى الريف . مجلة الطليعة . سبتمبر ١٩٦٥ . القاهرة .

- طارق البشري . تاريخ التعاون فى مصر . مجلة الطليعة سبتمبر ١٩٦٥ . القاهرة .

(٤٦) د . إسماعيل صبري عبدالله . العلاقة بين القطاع العام والقطاع التعاونى . مجلة الطليعة يناير سنة ١٩٦٩ . القاهرة .

(٤٧) شمس الدين خفاجة . تشريعات التعاون ، فكر وقانون مكتبة الشباب ١٩٦٦ ، القاهرة ص ٤٣٢ .

(٤٨) د . محمود عبد الفضيل . التحولات الإقتصادية والإجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٠ . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ . القاهرة ص ٢٤٦ - ٢٥٠ .

(٤٩) د . مصطفى كامل السيد ، المرجع السابق .

(٥٠) من قرارات التفويض التى أصدرها رئيس الجمهورية ، يمكن الرجوع على سبيل « العينة » لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ ، وقراره رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ . وقد إشتمل هذان القراران على ثبت بعدد كبير من القوانين التي كانت من نوعيات مختلة وأنشطة إجتماعية متباينة .

ويمكن بالرجوع إلى تلك القوانين إدراك مدى توغل السلطات المباشرة لرئيس الجمهورية فى الشئون اليومية للنشاط الإدارى ، وكيف جمع بين هذه النثريات وبين إختصاصاته بالقرارات العليا الخاصة بالسياسات العامة والمقدرات العليا فى ذات الوقت ويلاحظ أن غالب ماأشار إليه قرارا رئيس الجمهورية المذكوران والصادران فى عام ١٩٧٥ و١٩٧٦ ، غالب ماأشار إليه يتعلق باختصاصات لرئيس الجمهورية وردت فى قوانين سابقة على سنة ١٩٧٠ . أو قوانين صدرت بعد ١٩٧١ حلولاً محل قوانين سابقة على هذا التاريخ واستصحبت ذات الإختصاصات الواردة فى القوانين السابقة .

هوامش الفصل الخامس

(١) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ص ٤٤٧ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين من أسماه « أحد كبار ضباط القسم السياسي أعتذر عن ذكر أسمه ») .

(٢) احمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ص ٢٤٢ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين عبد المنعم النجار) .

(٣) ضياء الدين بيبرس . الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر ، كما رواها محمود الجيار وسجلها ضياء الدين بيبرس مكتبة مدبولى ١٩٧٦ . ص ٤٧ .

(٤) أحمد حمروش . المرجع السابق ، الجزء الرابع ص ٤٤٨ .

(٥) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ١٣٢ - ١٣٣ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين حسين عرفة) .

(٦) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٤٠١ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين محمد رياض الذى كان ضابطاً بالجيش ويعمل ياوراً لمحمد نجيب فى فترة رئاسة محمد نجيب للجمهورية .

(٧) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٨) أحمد حمروش - المرجع السابق .

(٩) ضياء الدين بيبرس . المرجع السابق ص ٣١ .

(١٠) ضياء الدين بيبرس . المرجع السابق ص ٣٩ - ٤٧ .

(١١) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة .. الخ السابق ص ١٢٤ - ١٢٦ .

(١٢) طارق البشرى . الديمقراطية والناصرية . المرجع السابق ص ٢٩ .

(١٣) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الثانى . الباب الرابع فى شأن إنفصال ص ١٠٧ - ١٣٧ .

(١٤) صلاح نصر . عبد الناصر وتجربة الوحدة . دار الوطن العربى (بدون تاريخ ولكن المقدمة مؤرخة فى يناير ١٩٧٦) . القاهرة . ص ١٩٦ - ٢٧١ .

- أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٤١٩ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين أحد ضباط القسم السياسى .. الخ) .

(١٥) محمد فوزى . حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠ . مذكرات الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية الأسبق . دار الوحدة . الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م بيروت ص ١١٨ - ١٢٢ .

(١٦) صلاح نصر . عبد الناصر وتجربة الوحدة . المرجع السابق ص ١٩٦ - ٢٠٠ .

(١٧) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ص ٤٤٩ - ٤٥١ ، (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين أحد كبار ضباط القسم السياسى .. الخ) .

(١٨) حسن طلعت (لواء مدير عام المباحث العامة سابقاً) . فى خدمة الأمن السياسى مايو ١٩٣٩ - مايو ١٩٧١ ، دار الوطن العربى للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٩ .

(١٩) صلاح نصر (مدير المخابرات المصرية العامة سابقاً) . عملاء الخيانة وحديث الأمل ، دار الوطن العربى (بدون تاريخ ولكن مقدمة المؤلف مؤرخة فى مايو ١٩٧٥) ص ١١٧ .

- ويمكن الرجوع أيضاً إلى كتاب : عبد الله أمام ، صلاح نصر يتذكر المخابرات والثورة ، مؤسسة روز اليوسف ١٩٨٤ ، القاهرة ، وفيه يحكى صلاح نصر أنه منذ قامت ثورة ١٩٥٢ لم يكن هناك اختصاصات واضحة لمسئولية الأجهزة عن المؤمرات التى تقوم فى الجيش أو القوات المسلحة ، وذكر صلاح نصر لمحرر الكتاب مانصه :

« الحقيقة أن أغلب المؤامرات أن لم يكن كلها باستثناء واحدة أو أخرى ، قد كشفت بطريق الصدفة ، نتيجة تبليغ أحد أعضائها لعبد الناصر أو لأحد رجال الثورة » ص ٤٨ .

(٢٠) صلاح نصر ، عبد الناصر وتجربة الوحدة ، المرجع السابق ص ٢٧١ .

(٢١) محمد فوزى ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٢٢) طارق البشرى ، مجلة الكاتب مايو ١٩٦٥ ، ومجلة الطليعة سبتمبر ١٩٦٦ القاهرة .

(٢٣) محمد رشاد ، سرى جداً ، من ملفات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع ، كتاب التعاون ، مركز الدراسات الصحفية لمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ١٩٧٧ ، القاهرة ، ص ٦ .

(٢٤) محمد رشاد . المرجع السابق . كشف أسماء اللجنة العليا سواء أعضاء اللجنة أو من يحضرون إجتماعاتها ص ٥٢ – ٥٤ .

(٢٥) محمد رشاد . المرجع السابق .

(٢٦) محمد رشاد . المرجع السابق ص ٦٢ – ٦٨ .

(٢٧) محمد رشاد . المرجع السابق ص ٩١ .

(٢٨) محمد رشاد . المرجع السابق . اجتماع اللجنة العليا في ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ . ص ١١٦ – ١٢٠ .

(٢٩) محمد رشاد . المرجع السابق ص ١٠٢ ، ١٥٤ .

(٣٠) محمد رشاد . المرجع السابق ص ٢٠٠ – ٢٠٧ ، ٢١٨ – ٢١٩ .

(٣١) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ١٢١ .

(٣٢) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ٣٢٦ .

(٣٣) صلاح نصر . حديث الأفك .. المرجع السابق .

– حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة .. الخ . المرجع السابق .

(٣٤) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ٢٢٨ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ .

(٣٥) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ١٥٧ .

(٣٦) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ٦٣ .

(٣٧) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ٢٢٢ .

(٣٨) في هذا الصدد يمكن الرجوع إلي عدد من المراجع التى أشير إليها من قبل ، وخاصة ، مذاكرت البغدادى ، الجزء الرابع من كتاب أحمد حمروش المتضمن أقوال شهود ثورة ٢٣ يوليه ، ومذكرات حسن طلعت ، وكتابي حسنين كروم وعبدالله إمام عن صلاح نصر .. الخ .

(٣٩) حسن طلعت . المرجع السابق ص ١٣٠ - ١٣٢ .

(٤٠) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٤٠١ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين محمد رياض الذى كان ياورا لمحمد نجيب وهو رئيس لحركة الجيش) .

(٤١) صحيفة الأخبار ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

(٤٢) طاهر عبد الحكيم . الأقدام العارية . دار الطليعة . بيروت .

(٤٣) إلهام سيف النصر . فى معتقل أبو زعبل . الطبعة الثانية . دار الثقافة الجديدة . ١٩٧٧ . القاهرة .

(٤٤) فتحى عبد الفتاح . شيوعيون وناصريون . مؤسسة روز اليوسف ١٩٧٥ . القاهرة.

(٤٥) مصطفى طيبة . رسائل سجين سياسي إلى حبيبته . دار العربى للنشر والتوزيع . الجزء الأول ١٩٧٨ ، الجزء الثانى ١٩٨٠ . القاهرة .

(٤٦) زينب الغزالى . أيام فى حياتي . دار الشروق ١٩٧٨ . القاهرة .

(٤٧) جابر رزق . مذابح الإخوان فى سجون ناصر . الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م . دار الإعتصام القاهرة .

(٤٨) حسن دوح . مذاكراته فى ٢٥ عاماً . القاهرة ١٩٨٤ .

(٤٩) محمد شوكت التونى . محاكمات الدجوى . ويراجع بصفة خاصة الفصل الذى كتبه الأستاذ شمس الدين الشناوى ويصف فيه ما لاقاه من معاملة فى السجن والمحاكمه.

(٥٠) أحمد رائف . صفحات من تاريخ الإخوان . التاريخ السرى للمعتقل . المختار الإسلامى للطباعة والنشر والتوزيع . بدون تاريخ . القاهرة .

(٥١) مصطفى المصيلحى . المذبحة فى الذكرى العشرين للمذبحة التي تعرض لها الإخوان المسلمون بليمان طرة يوم السبت ١٩٥٧/٦/١ . دار الأنصار ١٩٧٧ . القاهرة .

(٥٢) د . محمد السيد سليم . المرجع السابق ص ٣٠٨ .

(٥٣) ضياء الدين داود . سنوات مع عبد الناصر . دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع ١٩٨٤ . القاهرة ص ٦٣ .

(٥٤) ضياء الدين داود . المرجع السابق . ص ٨٣ .

(٥٥) د . محمد السيد سليم . المرجع السابق ص ٣٠٨ وهامش الصفحة ذاتها .

– ضياء الدين داود . المرجع السابق . ص ١٠٨ ، ١١٥ .

– أمين هويدى . مع عبد الناصر . دار الوحدة ١٩٨٠ . بيروت ص ٩٠ – ٩٤ .

(٥٦) د . محمد السيد سليم . المرجع السابق . ص ٣٠٩ والهوامش أرقام ٩ ، ١٠ ، ١١ ، من الصفحة ذاتها . ويرجع إلى ماأشار إليه المؤلف من مراجع فى هذا الشأن .

(٥٧) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٤٠٧ . (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين محمد صدقى سليمان الذى كان رئيسا للوزراء) .

(٥٨) أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية من ٢٦ نوفمبر إلي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٣ . الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية . نوفمبر سنة ١٩٨٤ بيروت . ص ٦٣٥ – ٦٣٦ .

(٥٩) أزمة الديمقراطية .. الخ . المرجع السابق . تعليق ناجى علوش ص ٦٢٨ – ٦٢٩ .

(٦٠) عادل حسين . الإنهيار بعد عبد الناصر لماذا ؟ جواب جديد على سؤال قديم .

مجلة المستقبل العربي إكتوبر سنة ١٩٨٠ . وأعيد نشر البحث فى كتاب المؤلف نفسه بعنوان « نحو فكر عربي جديد الناصرية والتنمية والديمقراطية » دار المستقبل العربي . الطبعة الأولي ١٩٨٥ . القاهرة .

(٦١) أمين هويدى . مع عبد الناصر المرجع السابق . ص ١٣٢ .

(٦٢) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول . يراجع الباب الثامن الخاص بحرب السويس من صفحة ٣٢٧ .. الخ .

(٦٣) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة والمرجع السابق ص ١٢٨ – ١٢٩ .

(٦٤) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الثانى يراجع الفصل السادس بعنوان « الشك بين جمال وعبد الحكيم » ، والفصل السابع بعنوان « الإستقالة » .

(٦٥) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٣٢٨ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين كمال الدين رفعت الذى كان عضواً بمجلس الرئاسة) .

(٦٦) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ١١٦ (نص لقاء بين محرا الكتاب وبين صلاح نصر رئيس هيئة المخابرات العامة) .

(٦٧) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الثاني . يراجع الفصل السادس .

(٦٨) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٣٣٠ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين كمال الدين رفعت) .

(٦٩) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الثانى . ص ٢٠٧ .

(٧٠) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة .. الخ . المرجع السابق ص ٩٩ .

(٧١) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة .. الخ . المرجع السابق ص ١١١ .

(٧٢) أمين هويدى مع عبد الناصر . المرجع السابق . ص ١٣٢ – ١٣٤ .

(٧٣) أمين هويدى . مع عبد الناصر . المرجع السابق ص ٧٧ .

(٧٤) أمين هويدى . حروب عبد الناصر .. المرجع السابق ص ١٦٠ .

(٧٥) أمين هويدى . حروب عبد الناصر .. الخ . المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٤٤ .

(٧٦) أمين هويدى . حروب عبد الناصر .. الخ . المرجع السابق ص ١١٤ - ١٢٧ .

(٧٧) أمين هويدى . حروب عبد الناصر .. الخ . المرجع السابق ص ١٢٤ .

(٧٨) محمد فوزى . المرجع السابق ص ٣٥ - ٣٦ .

(٧٩) محمد فوزى . المرجع السابق ص ٣٦ - ٣٩ .

(٨٠) حسن طلعت . المرجع السابق . ص ١٣٠ - ١٣٣ .

(٨١) محمود رياض . مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨ والبحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . الطبعة الأولى ١٩٨١ بيروت . ٤٤ - ٤٥ .

(٨٢) محمود رياض . المرجع السابق ص ٣٥ .

(٨٣) محمد فوزى . المرجع السابق ص ١٦٩ .

(٨٤) صحيفة الأهالى ، ٢٧ يوليه و٣ أغسطس ١٩٨٣ . محاضر اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإشتراكى .

(٨٥) صحيفة الشعب ١٥ يناير سنة ١٩٨٥ . حديث مع السيد / أمين هويدى .

هوامش الفصل السادس

(١) عادل حسين . المرجع السابق .

(٢) ممتاز نصار . معركة العدالة فى مصر . دار الشروق . الطبعة الأولى . نوفمبر سنة ١٩٧٤ . القاهرة .

(٣) أزمة الديمقراطية .. الخ (ندوة مركز دراسات الوحدة العربية) المرجع السابق . رد طارق البشرى على المعقبين على دراسته المقدمة فى هذه الندوة ص ٦٣٩ وما بعدها .

(٤) طارق البشري « مسئولية عبد الناصر .. » من حديث أدلى به لمجلة الشراع البيروتية فى ١٦ تموز (يوليه) ١٩٨٤ . أعد الحديث الأستاذ أمين إسكندر .

المحتويــات

رقم الايداع : ٨٨٥٧ / ١٩٩١
I. S. B. N
977 - 07 - 0120 - 3

مع الباعة

أحدث كتاب صدر عام ١٩٩١

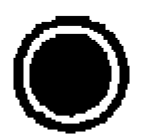
الخيار شمشون

تأليف

سيمور هيرش

ترجمة

حسن صبرى



يصدر عن دار الهلال

الهلال

المجلة الثقافية الأولى فى مصر
والعالم العربى

مائة عام
فى خدمة الثقافة
والفكر والفن

●

تصدر أول كل شهر

روايات الهلال تقدم :

مرافعة البلبل فى القفص

تأليف

يوسف القعيد

يصدر ١٥ ديسمبر

كتاب الهلال القادم :

كناســة الدكــان

سيرة ذاتية

بقلــم

يحيى حقى

يصدر ٥ يناير

هذا الكتاب

« الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو » تكملة تاريخية لكتاب الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . وقد اعددت هذه الدراسة والجدال تتتابع فصوله بين انصار الثورة وخصومها حول الثنائية الشهيرة الوطنية من جانب والديمقراطية من جانب آخر . نصير ثورة ٢٣ يوليو يقول ان الثورة حققت الاستقلال ، والخصيم يقول انها أنكرت حقوق الانسان ، النصير يقول أنها نهضت بالاقتصاد والخصيم يقول انها كممت الافواه ، النصير يتكلم عن الاحتلال قبل الثورة وعن الاقطاع وظلم الفلاح وعن الجهل والعوز والخصيم يتكلم عن الديمقراطية قبل الثورة والانتخابات والصحافة والهجوم على الملك وقداسة القضاء .

ان تقييم ثورة ٢٣ يوليو من الموضوعات الساخنة التي تدور حولها معارك السياسة وينجذب العاملون في السياسة تجاهها انصارا وخصوما ، وقد حاول الكاتب أن يبعد نفسه عن أثر غبار المعارك السياسية وان يعالج المسألة كتجربة تاريخية وخبرة مجتمعية بما يكشف لنا العبرة كما يقول علماء الدين أو يبلور الدروس المستفادة كما يقول رجال العسكرية . انني حاولت ان أعمل أدوات البحث والنظر التحليلي والجهد التعميمي في تجربة تاريخية ملاصقة لتاريخنا المعايش ولا تزال آثاره واوضاعها ممتدة في غالب شئوننا السياسية والاقتصادية .

ان الفحص والدراسة هما ما يتحول بهما الناتج السلبي إلى اثر إيجابي ، وثورة ٢٣ يوليو أو غيرها لن يبقيها المدح ولن يقضي عليها الذم انما ما يبقيها ويبقي أي تاريخ حاضرا وحيا ، هو الوعي بآثاره سلبا وايجابا على السواء..

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر العربية واحد وعشرون جنيها وفى بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان سبعة عشر دولارا أو ما يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر أنحاء العالم خمسة وعشرون دولارا بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج . م . ع نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية ، وفى الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال ، وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة عالية عند الطلب

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبدالعال بسيوني زغلول ، الصفاة - ص . ب رقم ٢١٨٣٣

للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس : 92703 Hilal.V.N

سانتو...

مسحوق معطر لغسل
ويطهر لجميع
أنواع الغسيل

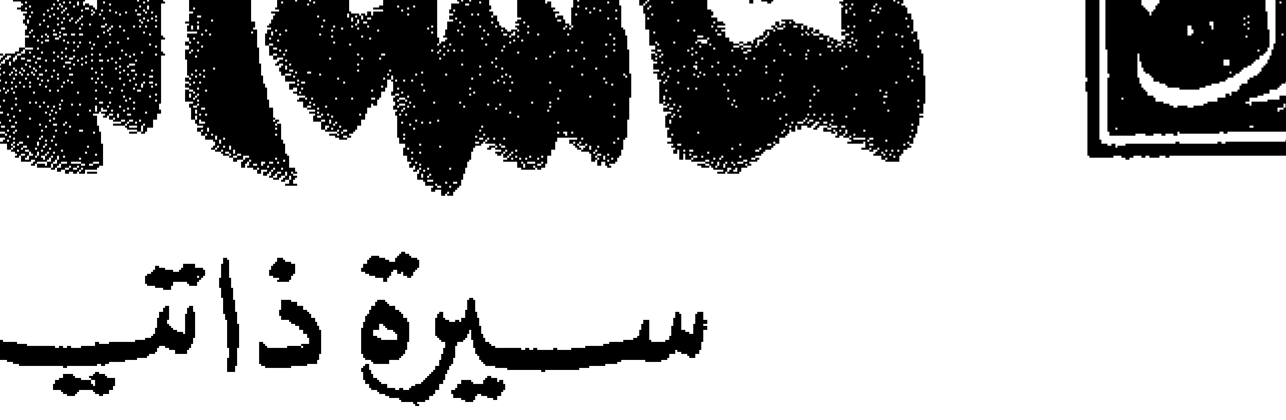
سانتو...؟

إنتاج
شركة الاسكندرية للزيوت والصابون

يحيى حقي









سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عادل عبد الصمد

مركز الإدارة :

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب . تليفون . ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

KITAB AL-HILAL

العدد ٤٩٣ ـ جمادى الآخرة ـ يناير ١٩٩٢

NO : 493 — JA — 1992

FAX 3625469 : فاكس

أسعار بيع العدد فئة : ٢٠٠ قرش

سوريا ١١٠ ليرات ، لبنان : ٢٢٠٠ ليرة ، الاردن : ١٦٠٠ فلس ، الكويت ١ دينار ، السعودية . ١٢ ريالا ، تونس : ٢ دينار ، المغرب : ٢٥ درهما ، البحرين : ٢٠٠ر١ دينار ، قطر : ١٢ ريالا ، الامارات العربية . ١٢ درهماً ، سلطنة عمان ٢٠٠ر١ ريال ، غزة والضفة والقدس . ٢ دولار ، الجمهورية اليمنية ٣٥ ريالا ، الجماهيرية العظمى ١ دينار ، لندن ٥ر١ جك .

كناسة الدكان

« سيرة ذاتية »

بقلم

يحيى حقى

دار الهلال

الغلاف بريشة الفنان
محمد أبو طالب

مقدمة

يوافق الخامس من يناير ، عيد ميلاد ، استاذنا الجليل يحيى حقى، وايمانا بدوره الرائد والحى والمؤثر ، فى القصة والرواية ، والنقد الادبى ، والمقال الادبى ، ورعايته لأجيال من الكتاب ، ووضعه بذرة الاكتشاف والاهتمام بالفنون الشعبية .

فإن « كتاب الهلال » يشارك جمهرة المثقفين والقراء عامة ، فى تقدير وتحية هذا الفنان العظيم ، فى مناسبة جميلة .. تلك هى عيد ميلاده . فيقدم كتاب « كناسة الدكان » .

وفى يناير الماضى « العدد٤٨١ » قدم « كتاب الهلال » « خليها على الله » السيرة الذاتية التى كتبها الاستاذ يحيى حقى عن السنتين اللتين قضاهما فى الصعيد ، بمدينة منفلوط ، فى وظيفة معاون ادارة ، حيث عايش إنسان بلده ، وتعرف بعمق على الأرض والحيوان والطيور ، أى عايش الطبيعة المصرية ، الحية والجامدة ، وبانقضاء هاتين السنتين ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، شاء تدافع المصادفات ، ان ينتقل يحيى حقى ، من منفلوط ، إلى وزارة الخارجية ، وكان أول عمل له بها ، سكرتير القنصلية المصرية بجدة (١٩٢٩ / ١٩٣٠) .

وفى كتاب « كناسة الدكان » اطراف من السيرة الذاتية للكاتب ، فنعيش معه وجدانات الطفولة واليفوعة ، بمخاوفها ، وتهويماتها ، وافكارها ، وكيف تتكون افكار الطفولة ، واحكامها على ما تسمع وترى وتحلم ؟ وكيف تتكون هذه الافكار والاحكام ، وكيف تتشكل العبرة والدرس ، والحكمة الذاتية ، وكيف تحفظ الذاكرة معالم ورسوم ، الفجر الباكر للحياة الإنسانية ، لا يخدش ذلك كله ، ان يسطرها الكاتب ، وقد استوى عوده ، فنحن نعايش معه ، فى هذه الفترة ، عالمين ، طفولة الكاتب ونضجه معًا ، وكيف تتجادل معالم الطفولة وحواشيها ، مع صخب النضج وعاصف تياراته .

ولعل اصلاح « السيرة الذاتية » لا يعبر بدقة وامانة ، عن استعادة الكاتب لفترات من حياته ، سواء تلك التى خاضها فى الصعيد (١٩٢٧ / ١٩٢٨) ، أو تلك التى عاشها فى الحجاز (١٩٢٩ / ١٩٣٠) ففى كل من هاتين الفترتين يقدم الكاتب لوحة اجتماعية ، للإنسان وللعلاقات ، بحيث تكون « سيرة » الكاتب هى المناسبة التى نرى معها الصعيد ، ونعيش معها الحجاز ونجد والعسير .

والمذهب الوهابى وموقفه من الموسيقى والغناء والبدايات السرية للكشف عن البترول .

ولهذا كله تداعيات من الحياة الرحبة ومن تجارب الكاتب .

أمر آخر ، ستقابلنا - فى صفحات هذا الكتاب « جراير الموسيقى » ص ٢١٩ وما بعدها - تداعيات مشاهدة يحيى حقى للاستعراضات العسكرية ، فالوطن لا يتمثل له فى صورة واضحة ملموسة الا عند رؤيته لاستعراض عسكرى ، انه الاهتزاز للشعوب بمنعة الوطن «والغريب ان الدموع كانت تطفر من عينى اذا شهدت استعراضا عسكريا من حماة بلدى ، حتى ايام كنت أهفو من كل قلبى ان يسود السلام بين جميع الامم .. وقد حرمت من لذة هذا الهفوان منذ ان قامت اسرائيل .. وتلك هى نكبتى .» «فى ١٩٦٦/٩/٢٦» اى ان يحيى حقى كان يحلم ، وهو . يستمتع بقوة بلده العسكرية ، ان يسود السلام بين الشعوب ، وبقيام إسرائيل ، حتى قبل عدوان ١٩٦٧ ، وضعت نهاية لحلم السلام . ويحيى حقى ، يوجز هنا ما سبق ان بسطه فى مقاله « نكبة روحية » حيث يحدثنا عن حلمه باليوم الذى يسود فيه السلام والعدالة وينتهى العدوان والظلم بين الأمم وكذلك بين الافراد فى كل أمة ، ويفصل دعوته « وكما تتقارب الدخول بين الافراد فتزول بينهم الفروق الشاسعة بين الغنى الفاحش والفقر المدقع ، تتقارب الدخول بين الدول فيزول تقسيمها بين أصحاب التخمة وأصحاب المخمصة » إلى ماذا يدعو الثائر ، غير ما يدعو اليه يحيى حقى ، ثم يحدثنا عن ذات نفسه « وزال من كل قلبى كل أثر للتعصب .. وكنت اذا لقيت انسانا حيا أو أسما على كتاب أو شاشة لا اسأله عن دينه أو

جنسه ، كل الذى يعنينى منه هو وفرة ما يملكه من قيم انسانية وقدرته على جذبى إلى الفضيلة والخير والجمال ، كنت لا أتهم احدا بادئ ذى بدء سوء النية .

انحطت عن كاهلى احمال ثقيلة باطلة وعشت على هذه الأحلام فى سعادة ليس فوقها سعادة .

ثم اغمضت عينى وفتحتها فإذا بى أرى العنصرية تعود فى أبشع صورها ، فتؤسس دولة اسرائيل ، توحد بين الجنس والدين ، وتراهما شيئا واحدا هو ، وحده الذى يعطى حق الانتماء اليها وبدلا من ان يسير العالم إلى الامام نحو زوال الفروق بين الاجناس والأجيال إذا به يرجع القهقرى إلى عقلية القرون البدائية المتحجرة .. انها ردة زلزلت قلبى وهدمت سعادته ..

والداهية ان هذه الدولة – اسرائيل – لا تؤسس دولتها الا بالاعتداء والسلب والنهب والاغتيال وقتل الشيوخ والاطفال .. كيف يمكن ان تكون الجريمة دعامة دولة .. هل عدنا إلى عالم يتحكم فيه العصبجية والبلطجية ؟

ثم ينعى يحيى حقى حلم السلام « جميع مثلى تحطمت .. هذه هى نكبتى الروحية ، ووجدتنى ارتد إلى التعصب ، لوطنى وقوميتى ولغتى ، لأنى رأيت ان لا دفاع الا بهذا التعصب .. أصبحت أطالب نفسى بأن اعرف عن كل انسان يقابلنى حيا أو ميتا ما جنسه

ودينه ومثله .. لأن بعض الاحباب الذين وثقت بهم فى الماضى غدروا بى أشنع غدر ، وتبين لى انهم من أحط الناس واخبثهم .. ووجدتنى مضطرا إلى مواجهة الشر والاشرار .. » كتاب « دمعة .. فابتسامة » مقال « نكبة روحية » ص ٥٠ – ٥٥ « نشر روز اليوسف ديسمبر ١٩٦٥ .

على ان اسرائيل وما تمثله من خطر داهم دائم لا تبرح اهتمامات يحيى حقى ، ففى فبراير ١٩٦٩ وهو يكتب عن العيد الالفى للقاهرة ، يلخص اهتمامات الجيل الذى ينتمى اليه (مواليد مطلع هذا القرن) فى قضيتين : القضية الوطنية ، قضية الهوية الحضارية ، ويرى انهما قضيتان ملتحمتان أشد الإلتحام . ويشير إلى التمزق فى المواقف المختلفة من الحضارة الغربية ، ويبدو أن تحقيق جلاء المحتل الأجنبى ، ألقى بظلاله على قضية الهوية الحضارية « اذا صدقت شهادتى فإن قضية الحضارة تحولت بعد ذلك من درجة الغليان إلى درجة الفتور » وقضية الهوية الحضارية لاى شعب ليست من القضايا التى تتهمش ، لان تهميشها يسبب الحيرة فى ضمير الشعب ، ويدعو يحيى حقى إلى تآزر جهود الأمة على نهج واضح نعرف منه من أين وإلى أين نسير « أى ينبغى ان تبقى هذه القضية فى درجة الغليان إلى ان نهتدى إلى حل ..

وبخاصة بعد غرز اسرائيل فى قلب الأمة العربية لا تقصد

احتلال اراضيها فحسب بل تقويض تراثها » مجلة المجلة فبراير ١٩٦٩ كتاب « صفحات من تاريخ مصر » ص ٣٩ - ٤٣ .

انت ترى ان يحيى حقى يرى ان وجود إسرائيل يضيف بعدا ، هاما ، إلى موقف المفكر الفرد ، مثلما يضيف بعداً حادا إلى مشاكل الوطن فلا نملك ترف ان نترك امورنا الحضارية ، دون أن تتخذ منها الأمة موقفا واضحا ، فقد استشعر الخطر باشارته التى ضمنها مقال من « جراير الموسيقى » من كتاب « كناسة الدكان » ، والذى احتاج إلى اضاءة خاطفة عن مجمل موقف هام من مواقف يحيى حقى الذى عاش هموم وطنه وأحلام هذا الوطن .

محمد رو ميش

أشجان عضو منتسب

سيرة ذاتية بقلم يحيى حقى

مطلوب منى أن أكتب هنا سيرتى الذاتية .

التحدث عن النفس !

ياله من لذة ساحرة ، تواضعها زائف .

ياله من ملل فظيع ، يستحب معه الانتحار .

أغلب أحاديثنا - بعد كلمتين ليس غير - تتحول من الموضوع - أيا كان - إلى الذات ، الشكوى أو الافتخار ، ولكنى أحس أنهما ينبعان من نزعة واحدة متكتمة : استجداء تبرير الوجود .

وأنت معذور حين تقرأ هذه السيرة بعد قليل إذا حكمت - ولا أقول ظننت - أننى لكى أكتبها قد تزينت وجلست أمام مرآة أتغزل ، (كم أود أن يكون بين الاختبارات النفسية دراسة مجاوبة الشخص لصورته فى المرآة : العجب ، عدم التصديق ، الافتتان ،

النفور) ولكن ثق – وهذا عشمى فيك إن كنت لاتعرفنى – أن شيئا من هذا لم يحدث . أنقذتنى حيلة بسيطة التجأت إلى مقص قطع لى فقرات من أحـاديث عـديدة ظهرت لى فى الصـحف والمجـلات (يملأون فراغها على قفانا بالمجان !) ولصقت بعضها إلى بعض ، مضيفا هنا ، منقحاً هناك ...

ومع ذلك فصورتى فى هذه المرآة هى جلسة أمام فوتوغرافى محترف ، يسلط على أضواء أعشى لها ، وأعوج رقبتى لكى تعتدل في نظره ، وأبتسم بلا سبب ، صورتى فى هذه الأحاديث مأخوذة خطفا – أحيانا وأنا فى مباذلى ، فهى أصدق . وهكذا أبرأت ذمتى منك وزيادة .

ولكن هذه السيرة ستقيس عمرى بالسنين والأيام ، وما هو بالقليل .. طظ ! لا قياس عندى لعمرى إلا بهذا اللحظات القليلة النادرة التى نبض فيها عرق فى روحى معتزاً بجذل قدسى عند التقائى بالفن ، متلقياً ومعبراً . قمة هذا الجذل عند التقائى بالشعر والموسيقى على قدم المساواة – ثم النحت ، ثم التصوير ، ثم العمارة . لست أدرى أين أضع بينها لقائى برشاقة الإنسان فى فن الباليه .

يعلو كل هذا جذل اللقاء بفن أعظم وأجل : فن الطبيعة وجمالها، لو أفضت فيه لاحتجت أن أكتب مجلداً ضخما .. لحظات

قليلة نادرة ، ولكنى عرفت بفضلها طعم السعادة وحمدت ربى عليها حمدا طويلا لا ينقطع ..

ولا ولوج إلى ساحة السعادة - فى اعتقادى - إلا من أحد أبواب ثلاثة : الإيمان والفن والحب ، لا شىء يشع بها مثل هذا الخشوع الذى أراه فى المعابد . وإذا كان الحب هو أكثرها التصاقا بالصلصال والحمأ المسنون ، وبالزمان والمكان والصدف ، فإنه شرط ارتفاع الإنسان عن مرتبة الحيوان ، وكان الإيمان أكثرها طموحا لأنه يطلب الله لا النـاس ، والخلود فى الآخرة لا العبور فى الدنيا ، فسيبقى الفن وسطا جامعا للطرفين ، يالها من منزلة !

وقد عرفت مقامى منذ وعيت لهذا العرق الذى ينبض في روحي، لست من الملهمين ، ولا لى صاحب فى وادى عبقر . الإلهام نور ساطع كاشف لجميع آفاق الروح والعالم ، يهبط على من يختاره دون سبب ظاهر ، فيتلقاه بغير سعى منه إليه . ماأبعد الفرق بين هذا النور وبين أزيز الشرارة الخاطفة التى أحس بها وهى تتقد أحياناً فجأة ثم تنطفىء لتوها . إنها لاتنير لى إلا درباً ضيقاً وسط غابة كثيفة ، يؤدى إلى كنز صغير لايفرح به الأثرياء .. حتم على أن أشرئب لكى أصطادها (وضعت هـذا فى قطعة بعنوان « الشاعر بصير » - تنطفىء هذه الشرارة وتتركنى لكى أشقى

غاية الشقاء .. حتى يتفصد العرق من جبينى من أجل أن أصل إلى هذا الكنز الذى رأيته – بل قل حدسته – من بعيد ، كأننى أنحت في صخر . وحتم على أن أزيل عن العمل كل آثار العرق ، ليظن الناس أنها ولادة سهلة .

إننى ممن يدخلون معبد الفن من أشد أبوابه ضيقا وعسراً ، وليست هذه الشرارة بزوارة ، لهذا كنت من المقلين ، أسمعهم يعيبون هذا على ، كأنهم يطلبون منى أن أكون من المدلسين . يكفينى الصدق .

ومع هذا فإن عمرى القصير فى الفن – إنه مجموع لحظات خاطفة عابرة – قد جاوز نصف قرن ، وأحمد الله على ذلك ، لأن هذا الطول أتاح لى أن أشهد فى نفسى تحولا عجيبا ، ولولاه لما شهدته .

كانت الذات تندلق على الموضوع في مطلع هذا العمر . هذا الاندلاق سهل ، وله فرحة ، واسترضاء للأنانية . وكنت أشعر بشيء من الضيق دون أن أعرف سببه على وجه اليقين .. سببه أننى كنت خاضعا لبداية لابد منها . إنها مرحلة ستمر ، ولكن متى وكيف .. أنها حموة الموسى !

وبدأ التحول شيئا فشيئا حتى تم أواخر عمرى ، أصبحت الآن أحس إحساسا واضحا قويا أننى لست إلا بوقا ، لا قيمة له فى

ذاته ، ولكن قيمته أن إرادة لاندرى سرها قد اختارته لكى تهمس منه – على تقطع – سليقة اللغة والتراث ، مختلطة بأشجان الإنسان منذ أعز أجدادى – ساكن الكهوف – حتى اليوم .. أشجان الإنسان – أولا – فى علاقة روحه بربه ، نسيانه لها – كما قال هو في كتابه – أشد عذاب تتوجع له وتئن .. بالكون : أين وكيف ينسلك فى نظامه ، يدخل خانته .. بالقدر : بين الثورة عليه والرضاء به .

ينعكس هذا كله على المجتمع المتقلب ليستطيع أن ينطق بلسان إنسان ويجد من يفهمه ، فليس من المفارقات قولى : إن الفن للفن هو المدخل الوحيد للفن من أجل الحياة .

ورغم أن هذا البوق قد عزلنى فقد استطعت أن أعوض لذة البوح بلذة المراقبة ، كأننى شاهد واقف على جنب ، يطل على شىء عجيب يحدث أمامه ، ويحاول فهم سره ، ثم لاينقضى عجبه منه ، الفن بهذا المعنى هو النغمة لا الوتر ، الزهرة لا البستانى ، النشوة لا قينة الحان .

ولو بقيت وحدى لزهقت روحى ، أو جفت وذرتها الرياح ، لابد للنحلة من خلية . وجدت الصحبة والراحة والاطمئنان ، كما وجدت المدرسة التى أستكمل فيها تعليمى حين قدمت مارضيت عنه من أوراقى إلى ناد عجيب ، إنه وقف على من لمسهم الفن بعصاه السحرية ، أياً كان عصره أو لغته أو دينه أو جنسه أو لونه ،

والرجال والنساء سواسية – هم داخله أحياء ، بينهم تواصل الأخوة وتراسل لاينقطع ، فسمح لى أن أنضم إليه ، عضوا منتسبا !

عرفت أننى – حتى قبل انضمامى إليه – كنت أكتب لهم . هم الذين يطلون على من وراء كتفى وأنا أكتب ، أصبح رضاؤهم هو مطلبى الوحيد . لاتخلو ورقة لى من أثر خاف لبصماتهم ، أو من إشارة مستترة إلى أعمالهم ، فلغة أهل هذا النادى صريحة « وشفرة » فى آن واحد ، ولاتجد حريتها إلا فى استعبادهم لها .

وأول مادة فى قانون هذا النادى هو توقير الكلمة سواء كانت من حروف أو أنغام أو حجر أو لون .

لاطرد من هذا النادى لجريمة سوى جريمة العبث بكرامة هذه الكلمة .. فماذا يبقى لهم ؟ .. ليس لهم جزاء سواها .

***

كان علينا فى فن القصة أن نفك مخالب شيخ عنيد شحيح ، حريص على ماله أشد الحرص ، تشتد قبضته على أسلوب المقامات ، أسلوب الوعظ والإرشاد والخطابة ، أسلوب الزخارف والبهرجة اللفظية و المترادفات ، أسلوب المقدمات الطويلة والخواتيم الرامية إلى مصمصة من الشفاه ، أسلوب الواوات والفاءات والثمات والمعذلكات والرعمذلكات واللاجرمات والبيدأنات واللاسيمات ، وأسلوب الحدوتة التى لايقصد بها إلا التسلية .

كنا نريد أن ننتزع من قبضة هذا الشيخ أسلوبا يصلح للقصة الحديثة كما وردت لنا من أوربا ، شرقها وغربها (ولا أتحول عن اعتقادى بأن كل تطور أدبى هو فى المقام الأول تطور أسلوب) .

كان علينا أن نضرب على يد من يحكى لنا قضية جنائية ، ويقول اكتبوها فهى قصة جميلة حقا ، ونقول له : القصة شىء مختلف أشد الاختلاف . وكان علينا آخر الأمر أن يقبل الناس إدعاء إنسان ما أن له الحق فى إعادة صياغة الواقع ، حتى ولو وقف عند هذا الحد ولم يضف قوله : إعادة صياغة بحرية لها أخلاقياتها التى قد تعد عند الناس زيفا أو اجتراء ، كان من العسير أن يتقبل الناس هذا ، وأعترف لك أننى إلى اليوم أنتفض من شـــدة الضـــيق والكرب حـين أقرأ : الفنان فلان خلق هذا العمل ...

إنى لا أعترف بخالق إلا بالله وحده ، أحب أن أكتب بدلها : هذا هو ابتكار الفنان ، الفنان المبتكر ، (لعل هذا هو سر موقف المسلمين – ولا أقول الإسلام – من النحت والتصوير) .

وكان لابد لنا أن نعمل حتى يكف الناس عن سؤالنا : وما هو المقصود من هذه القصة ؟ تلك العبارة التى كانت ترد بعد ختام كل حكاية فى كتاب القراءة والمطالعة ، فالمقصود من حكاية أن عدواً

عاقلا خير من صديق جاهل ، وأن العاقل من اتعظ بغيره والجاهل من اتعظ بنفسه .

ومما زاد من المشقة والعسر فى الخطوات الأولى أن الفصحى لم تكن قد أفلحت بعد في أن تسمى لنا أشياء نلمسها بأيدينا أو أفكارا مجردة تطوف بعقولنا ، أو ظلال عواطف تلم بقلوبنا ، وإذا صدقنا عددا غير قليل من المستشرقين لاعتقدنا أن هذه المشقة لم تكن عالقة بمرحلة البداية وحدها ، بل هى ممتدة لأنها ناجمة من خصائص الأسلوب العربى ، فهم يصفونه بأنه أسلوب يسير على خط أفقى مستقيم ، سطح ولاعمق ، لايتركب منه بناء ينمو شيئا فشيئا ، إن دلق البضاعة كلها دفعة واحدة أمام الزبون ، إنه – كما فى مآدبنا – وضع جميع الأطباق على المائدة فى رتل متلاصق قبل جلوس الضيوف . فالذى ينبغى أن يؤكل ساخنا يؤكل باردا ، ويزعمون أن أسلوب اللغات الغربية – وبالأخص الإنجليزية والفرنسية – هو أسلوب يشبه عمل فنان يرسم لوحة ، انه يبنيها خطا خطا ولمسة بعد لمسة من فرشاته ، ناظرا طوال الوقت إلى التناسب والشكل التركيبى للوحة وموضع كل خط وكل لمسة فيه ، بل إنهم يذهبون إلى حد تفضيل الجملة الاسمية – وهى من خصائص لغاتهم – على الجملة الفعلية وهى من خصائص العربية ..

وكل هذا كذب فى كذب ، وحماقة ليس بعدها حماقة ، فليست

اللغة كائنا مستقلا عن الفكر الذى يقودها ، فحين يلزم الفكر المستخدم للعربية ماينبغى لكل فكر ، من وضوح وبصر وجد وعمق فإن لغتنا الفصحى لن تكون أقل قدرة على الأداء من لغات هؤلاء المستشرقين الأجلاء ، فالعيب ليس فى اللغة ، بل فينا نحن أنفسنا .

ولكن ينبغى لى أن أعترف وأقرر أن مشقة الخطوات الأولى فى انتزاع أسلوب القصة من أسلوب المقامات تمثلت أكثر ماتمثلت لدى من كان يقرأ الآداب الغربية بلغتها غير مكتف بالترجمات إن وجدت ، فإن الذى كان يراد إقتباسه من الغرب لا فن القصة وحده بل أسلوبها وصياغتها ، وتستطيع إلى اليوم أن تلحظ الفرق بين أسلوب قصصى له أطلاع على الآداب الغربية بلغاتها وأسلوب قصصى لا يعرف غير العربية .

وقد داعبتنا اللغة العامية أول الأمر فهممنا أن نجرى إليها – لا هربا من مشقة الفصحى فحسب – بل لأننا كنا نتلهف أن يكون الأدب صادق التعبير عن المجتمع ، ولكننا تحولنا – كأنما بدافع غريزى – إلى الفصحى ، لأنها هى الأقدر على بلوغ المستويات الرفيعة ، على ربط الماضى بالحاضر ، على توحيد الأمة العربية . ومن الممتع أن ندرس كيف ساير تأثير العروبة على الأدب المصرى تأثيرها على سياستنا القومية .

ومما زاد من المشقة والعسر فى الخطوات الأولى أننا – نحن القصصيين – كنا نعيش فى شبه عزلة عن أبناء الفنون الأخرى ، مع أن المشكلة عندنا جميعا واحدة ، ولابد أن يتنفع بعضنا بتجارب بعض ، لكى يتساوى الخطو إلى الأمام على الأقل فى جميع ميادين الفن . بسبب هذه العزلة كان لابد لعملنا أن يكون هشاً وفقيراً مهما ملك من ماله الخاص ، (لهذا الفقر أسباب أخرى سأعرضها فيما بعد) أقول : كنا فى شبه عزلة ، إذ كانت لنا اتصالات لم تتصف بالنشاط مع أبناء الفنون الأخرى ، نعد أنفسنا زمرة واحدة تضمنا وتضم مختاراً ، وسيد درويش ، ويوسف كامل ، وأحمد صبرى .. وعدداً آخر غيرهم .

والعجيب أن هذه العزلة ممتدة حتى اليوم ، بل يخيل لى أنها تفاقمت ، وكان المنتظر وقد زاد عدد المشتغلين بالفنون اليوم عن عددهم فى أيامنا الأولى أن تعمل هذه الزيادة على تيسير القضاء على تلك العزلة ، فإذا بها تزيدها مشقة ، فلا لقاء فى زحام شديد .

***

ولم نكد نضع أقدامنا على أول الطريق حتى طارت بنا آمالنا ، كأن القصة وقد سكتت لاقتحامنا لحماها ، فأردنا أن ندخلها بحمارنا ، لم نكتف بالاقتداء بالقصة المستوردة ، بل أصبحنا نطمع فى أن ندخل تجديداً على شكلها داخل إطارها الذى عرفناه

لها . أى دون أن نخرج عنه ، فكان منا من سبق إلى كسر الترتيب الزمنى ولجأ إلى « الفلاش باك » ، أو من زعم أنه كتب قصة لها شكل دائرى ، أى تنتهى من حيث بدأت .. الخ الخ .

ثم قفزنا بعد ذلك سريعا إلى مطلب أهم ، أن تكون لنا قصة مصرية لحما ودما ، تنبع من خصائصنا وتدل علينا .. لكننا لم نستطع أن نتقدم في هذا الطريق (لذات الأسباب التى وعدتك أن أعرض لها فيما بعد) وكان لابد لهذا المطلب أن ينتظر حتي تمد الفنون الشعبية رواقها فى ظل الاشتراكية ، وتمثل تحقيق هذا المطلب أكثر ما تمثل في المسرح .

يجب أن أعترف أن أغلب المنجزات فى هذا الميدان غير مقنعة ، وتبدو أحيانا مضحكة . إن اعتناقنا للاشتراكية لم يفرض أن يندرج أدبنا وآداب الأمم الاشتراكية فى وحدة واحدة ، ناجمة من وحدة المذهب ، أو وحدة المجتمع الذى قام أو يراد إقامته ، ولكننا قلنا إن اشتراكيتنا مصرية ليست صورة طبق الأصل من نظام اشتراكى أجنبى . لذلك ساغ حتى فى ظل الاشتراكية السعى إلى ظهور أدب محلى صميم .

وبجانب هذا التيار تيار آخر، تيار ثقافة مترفة تقول بعالمية الفن دون نظر إلى انقسام هذا العالم إلى اشتراكية ورأسمالية ، فالفن عنده جوهر واحد لا يقبل الانقسام ، وله هدف واحد لايتعدد .

وقد حاولنا عقد صلح بين التيارين فقلنا : إن كان الفن نهراً عظيما فلأنما له روافد عديدة ، كل منها له ذاتيته وخصوصيته ، ويجب أن نعمل وفقا لهذا الفهم .

لكى أشرح الأسباب الأخرى لهذا الفقر الفني الذى عانيناه في مراحلنا الأولى دعنى ألجأ إلي التشبيه فإنى من المغرمين به ، حصيرة الصلاة عندنا ، قد تعد نقوشها – مهما بلغت بساطتها – تعبيرا عن ذوق فنى جميل وأصيل ، ولكن اقلبها وتأملها ، ستجدها مجدولة من ساقين لا غير من سيقان القش ، حتى بالعرض وحده ، دون الطـول ، ارتفـاع سـطحها عن الأرض يحدده غلظ الساق وحده ، حقا لها ظاهر وباطن ولكن ليس لها عمق . قارن بها سجادة عجمية ، دعك من فنون سطحها – بهرجة ووقار وأصالة مولودة فى عصر حديث – اقلبها وتأملها ، ستجدها سيمفونية من خيوط متشابكة من عقد عديدة ، وكلما زادت العقد زادت القيمة ، لها دون الحصيرة عمق وتشابك .

كان المجتمع الذى بدأنا كتابة القصة فيه يشبه الحصيرة ، فكان لابد للقصة أن تكون مثلها فى البساطة والسطحية ، وكيف تريد لها أن تثرى وتتعمق دون أن يكون بجانبها حركة نشيطة فى الفلسفة ، فى الاجتهـاد الدينى ، فى الدراسات التاريخية واللغوية – مجتمع بسيط ، لاانكشاف بعد فيه لفروق بليغة ومصادمات بين المصالح ، كان هناك جوار لا اشتباك .

إن ثراء نسيج المجتمع في الحضارة الغربية ليس سببه تشابك خيوطه فحسب ، بل لأن هذا التشابك يجد أسانيده فى مقولات الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد ، ولكن المجتمع الغربى يشترى هذا الثراء الآن بثمن باهظ ، هو تفتت الشعب إلى خلايا مغلقة على ذواتها ، لاتدافع إلا عن مصلحتها هى أولا ، فلنحذر هذا ..

وقد تجلى هذا الخلاف بين حصيرة الصلاة والسجادة أكثر ماتجلى فى الترجمة ، فهى ليست نقل لفظ إلى لفظ ، وحتى لو كان الأمر كذلك ففى اللغات التى نترجم عنها تنشأ كل يوم تقريبا ألفاظ جديدة ليس لها مقابل عندنا ، إنها ليست ألفاظا مبتكرة ، فقد انقطع عهد الابتكار فى اللغة ، بل هى ألفاظ مألوفة ولكن خصصت لها معان جديدة لم تكن لها من قبل ، فاستقلت بها دون معانيها السابقة ، أو مع معانيها السابقة ، وأصبحت الألفاظ غير معبرة عن معانيها فحسب ، بل عن علاقات يعكسها نسيج المجتمع .. فلا يمكن أن نترجم سجادة عجمية إلى حصيرة صلاة .

ولا ينطبق هذا الكلام بطبيعة الحال على الترجمة في ميدان العلوم، ولكن أصدق مثال عليه تجده فى المسرح ، وهو أكثر الفنون عكسا للمجتمع إذ يتكلم بلغته . ما أكثر ازدحام مكتبتنا العربية بمسرحيات مترجمة ، لماذا لانعترف أن العديد منها غير مفهوم ، بل بعضها يدعو إلى الضحك .

لاشك أن مجتمعنا يتحول بسرعة من هذه الحصيرة إلى تلك السجادة ... ومع انتشارالتعليم ومحو الأمية سيبرأ إنتاجنا الأدبى من الضحالة والسطحية ، ومن هذا القدر الهائل من البديهيات ، وكل بديهية لها رنين الحكمة ...

كل هذا ولم أقل لك كلمة واحدة عن سيرتى وحياتى .. إليك بعضا مماتريد ..

***

فى أوائل القرن التاسع عشر قدم إلى مصر من مسلمى المورة شاب اسمه ابراهيم حقى ، كانت خالته الست حفيظة – خازندارة قصور الخديوى اسماعيل ، وبواسطتها عين قريبها الوافد فى خدمة الحكومة المصرية . عمل فترة بدمياط ، وتدرج فى الوظائف حتى أصبح مديرا لمصلحة فى بندر المحمودية بمديرية البحيرة .

وظل أهل ذلك البندر يذكرون له – بعد وفاته بسنوات – صلاحه وتقواه وجمال خطه . وقد رزق ابراهيم حقى بثلاثة أبناءهم محمد ، ومحمود ، ومحمود طاهر ، وكامل ، واستطاع أن يقتنى حوالى : مائة فدان .

التحق ابنه الأكبر محمد – وهو أبى – بالأزهر عدة سنوات ثم انتقل للدراسة بمدرسة فرنسية ، ولكنه لم يصبر حتي يتم تعليمه ،

وآثر الالتحاق بوظيفة بوزارة الأوقاف ، وإن ظل مشغوفا بالقراءة ، مغرما بحفظ روائع الأدب العربى القديم ... روى لنا أنه خلال مجاورته بالأزهر كان يصلى الجمعة ذات مرة فى مسجد غاب عنه إمامه ، ولأنه كان معمما فقد دعاه المصلون إلى ارتقاء المنبر وإلقاء الخطبة .. فلم يجد مخرجا من تلك الورطة إلا أن يتلو عليهم جزءاً من مقامات الحريرى أوله « أيها السادر فى غلوائك ...» فدهش المصلون لفصاحته وحضور بديهته ، وإن لم يفهموا من الخطبة شيئا !

وكذلك لم يتم الابن الأوسط محمود طاهر حقى - وهو عمى - تعليمه ، ولكنه اتجه بكل قواه إلى الكتابة والتأليف ، ومن أهم مؤلفاته رواية « عذراء دنشواى » التى نشرها مسلسلة سنة ١٩٠٦ فى صحيفة كان يصدرها اسمها « المجلة الأسبوعية » ، وكان الشاعر أحمد شوقى ينشر فيها بعض قصائده بأسماء مستعارة .

ولعمى محمود طاهر حقى عدد كبير من القصص والمسرحيات بعضها مطبوع ، وقد عمل فترة طويلة سكرتيرا للفرقة القومية منذ كان مديرها الشاعر الكبير خليل مطران .

وفى المحمودية كان من الطبيعى أن تتوثق العلاقة بين أسرة جدى وأسرة « السيد حسين » وكيل مكتب البريد ، فهو الآخر من أصل تركى وزوجته أرناءوطية (ألبانية) . وما لبثت هذه العلاقة أن

تطورت إلى نسب ، إذ تزوج الابن الأكبر محمد من « سيدة » ابنة السيد حسين . وأثمر هذاالزواج عددا كبيراً من الأبناء ابراهيم ، واسـماعيل ، ويحيى ، وزكريا ، وموسى ، وفاطمة ، وحمزة ، وصـالح ، ومريم ...

كنت أنا الابن الثالث بين إخوتي .. ولدت في ٧ يناير سنة ١٩٠٥ بحارة الميضة وراء مقام السيدة زينب في بيت ضئيل من أملاك وزارة الأوقاف . ورغم أننا غادرنا حي السيدة وأنا لاأزال طفلا صغيرا ، فهيهات أن أنسى تأثيره على حياتي وتكويني النفسي والفني ، فما زلت إلى اليوم أعيش مع الست « ماشاء الله » بائعة الطعمية ، والأسطى حسن حلاق الحي ، وبائع الدقة ... ومع جموع الشحاذين والدراويش الملتفين حول مقام « الست » ..

كانت والدتي شديدة التدين ، مغرمة بقراءة القرآن الكريم وكتب الحديث والسيرة النبوية ، وكانت تختار أسماء أبنائها من صفحات القرآن ، فاذا اقترب موعد الوضع فتحت المصحف على أي صفحة واختارت أول اسم يقابلها ... وكثيرا ماكانت تقرأ علينا صفحات من البخاري والغزالي ومقامات الحريري ...

وكان أبي مفتونا بالمتنبي يحفظ كثيرا من شعره ويلقيه علينا في جلساتنا المسائية ... وكان مغرما بالقراءة إلى أبعد حد حتى إنه كان يقرأ وهو يسير في الطريق ... ومازلت أذكر كيف عاد لنا

ذات يوم وجبهته مبطوحة قد نبتت فيها حبة زرقاء ، فقد صدم عمود الترام . وهو سائر يقرأ فى صحيفة ! .

وهكذا نشأت فى بيئة تعشق القراءة ... والدتى وأبى .. وكذلك أخى الأكبر ابراهيم الذى يعرفه جميع باعة الكتب فى مصر ، جديدها وقديمها ... لقد كون لنفسه مكتبة عربية وانجليزية كانت أول معين استقيت منه .. وقد شارك أخى ابراهيم في تحرير جريدة « السفور » ... أما أخى اسماعيل فقد ألف مسرحية لم تمثل ، بالاضافة إلى جهود عمى محمود طاهر حقى فى القصة والمسرحية والصحافة ..

أذكر أنه حينما كانت تظهر قصيدة لأحمد شوقى في الصفحة الأولى من « الأهرام » كان البيت كله يقف على رجل.. كنا نقرؤها بصوت عال ونحفظها ونظل نرددها في مختلف المناسبات ، من هذه القصائد قصيدته فى البكاء علي خلع السلطان عبد الحميد ومازلت إلى اليوم أحفظ مطلعها :

« سل «يلدزا » ذات القصـ ـور هل جاءها نبأ البدور

لو تستـطيع إجـابة لبتك بالدمـع الغـزير »

وكان عمى محمود طاهر على صلة وثيقة بشوقى ، وعن طريقه أتيح لى الجلوس إلى شوقى عدة مرات سواء في محل « صولت » الحلوانى أو فى بيته . وفى إحدى تلك المرات أعطـانى قصـته

« أميرة الأندلس » وهى مخطـوطة لأبدى فيـها رأيى ، وكنت وقتها لا أزال شـابا فى الســادسة عشرة ، ومع ذلك فقد تجرأت ونقدتهـا بشىء من العنف ، وكـان ذلك غرورا منى ندمت عليه فيمـا بعد ...

كان الجو الغالب على بيتنا يتلخص فى ثلاثة مظاهر :

الأول : شغف برشاقة اللفظ ، والابتهاج بالتوفيق في العثور على الكلمة المناسبة للمعنى . لذلك كانت الخطابات التى نتبادلها تكتب بأسلوب أدبى متأنق .

الثانى : نوع من الحياء يتنبه لزلة اللسان مهما كانت طفيفة .

والمظهر الثالث يتمثل فى قدر من الانطوائية لأننا كنا أسرة موظفين من أصل تركى وليست لنا أملاك تذكر ، بعد أن أساء الأبناء إدارة الأراضى التى ورثوها عن جدى ، حتى أصبح وجودها كعدمة ، ثم ما لبثت أن تبددت .

بدأت تعليمى فى كُتَّاب السيدة زينب ، ثم التحقت - كسائر إخوتى - بمدرسة والدة عباس ، كانت مدرسة مجانية من أوقاف إلهامى باشا ، وكان يلتحق بها أبناء الفقراء فى حين كان أبناء الأغنياء يلتحقون بمدرسة الناصرية . وكانت تلك المدرسة تخلع على تلاميذها حللا خاصة كتب عليها بالقصب المذهب « مدرسة والدة عباس باشا الأول » .

قضيت فى المدرسة الابتدائية خمس سنوات غاية فى التعاسة . كانت ضربات عصى المدرسين تجعل الدنيا تظلم فى عينى ، كما كنت أتعذب عذابا هائلا وأنا أحشر دماغى بمعلومات لا أكاد أفهم منها شيئاً ولا لماذا يعلمونها لنا ... أؤكد لك أنى لم أفهم الفرق بين الرى الدائم ورى الحياض إلا بعد أن تخرجت وعملت معاون إدارة فى الصعيد ..

كان طبيعيا أن أرسب فى السنة الأولى الإبتدائية ، ولكنى لم أرسب بعد ذلك قط .. كنت أنجح كى أفر من هذا الجحيم ، ولكى لا أغضب أمى أو أجرعها خيبة الأمل .. كانت هى عماد الأسرة .. ربتنا بيديها ، تخيط ثيابنا ونحن ستة ، تطبخ وتطعمنا متكلفة فى ذلك أشد العناء ، متحايلة للوصول بنا مستورين لآخر الشهر ، إذا قدمت لنا طعاما نزرا لايغني ولايسمن من جوع ضاحكتنا وصبت علينا ضحكة مرحة ، كأنما اجتماعنا حول المائدة لعبة مسلية ، فكنا – علي ضحكها – ونحن نعلم أنه تمثيل ، نجد الطعام وفيرا مشبعا لذيذا ، وهى التى ربتنا بلسانها ، تحثنا بغير الحاح على الاستقامة والجد والمذاكرة ، كسوط صاحب الجواد الأصيل ، له وقع وليس له لسع .

لايفوتنى أن أذكر لمدرسة « والدة عباس » ميزتين :

الأولى أنها هى التى خرجت الزعيم مصطفى كامل فقد كان

بيته قريبا منها ، وحينما التحقت بالمدرسة كان كل المدرسين الذين علموه قد تركوها الا واحدا هو الشيخ عبد المنعم ، وكان يلقى الاحترام والتبجيل من الجميع لأنه كان يوما مدرسا للزعيم .

أما الميزة الثانية لتلك المدرسة فتتمثل فى تلك الصداقات العميقة التى ربطتنى بعدد من تلاميذها ، فمازلت محتفظا إلى اليوم بصداقتى للأستاذين محمد عصمت ومحمد لبيب الجبالى ، ومازلت أذكر بالخير صديقى المرحوم محمد ذو الفقار الأخ الأكبر للممثل صلاح ذو الفقار ، والمرحوم مصطفى حسن النائب العام السابق .. كلهم تعرفت بهم فى مدرسة « والدة عباس » الابتدائية ..

حصلت على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية سنة ١٩١٧ ، التحقت بالمدرسة الالهامية الثانوية (بنباقادن الآن) وكانت تتبع نفس الوقف الذى تتبعه مدرسة « أم عباس » ، ومنها حصلت على شهادة الكفاءة ، ثم انتقلت إلى المدرسة السعيدية ، فالخديوية ومنها حصلت على البكالوريا سنة ١٩٢١ وكان ترتيبى الخمسين بين المتقدمين لتلك الشهادة .

كنت فى صباى أتمنى أن أصبح طبيبا لأنى أعشق اكتناه ذلك المجهول الكامن داخل جسم الإنسان ورأسه ، فأردت أن أتفرغ لدراسة أسباب علله وأمراضه ، وأسهم فى إسعاف من يحتاجون إلى العون والمساعدة ، وكذلك كنت أومن بأن المهنة الحرة هى

أفضل عمل للانسان فهو فيها سيد نفسه .. وبعد حصولى على الكفاءة وقفت فى مفترق الطرق ...

كان من الطبيعى أن ألتحق بالقسم العلمى لأ حقق أمنيتى ولكنى خشيت أن أرسب سنة أو أكثر ، وأشفقت أن أحمل الأسرة مزيدا من الأعباد والمصروفات ، فآثرت الالتحاق بالقسم الأدبى .

والتحقت بعد ذلك بمدرسة الحقوق العليا ، فى وقت كانت تمثل فيه قمة التعليم العالى ، لا يدخلها إلا المحظوظون ، وكان من زمالائى فيها الأساتذة : توفيق الحكيم ، والدكتور عبد الحكيم الرفاعى ، وسامى مازن ، وعبد الكريم أبو شقه ، والمرحوم حلمى بهجت بدوى ، ودرس لنا نخبة من أساتذة القانون وفقهائه ، أذكر من بينهم الاستاذ الشيخ أبو زيد مدرس الشريعة .. كان رجلا دائم الابتسام يعالج الشريعة حتى يحيلها شرابا سائغا لو استطاع لصبه في حلوقنا صبا .. والأستاذ أحمد أمين ، العالم الثبت في قانون العقوبات ،والمرحوم الدكتور أحمد نجيب الهلالى .. حين دخل علينا أول مرة حسبناه – لنحافته وصغر سنه – تلميذا مثلنا ، وما كاد يتكلم حتى انعقدت ألسنتنا وفغرت أفواهنا إعجابا به ، فقد هدم فى درسه الأول كل مابين أيدينا من كتب قديمة بالية بكلام جديد تشع منه الحياة ..

حين التحقت بكلية الحقوق كنت متشبعا بمبادىء الحزب

الوطني، فقد كانت « اللواء » هي جريدة الأسرة المفضلة ، وإن لم يمنعنا ذلك من التعلق بسعد زغلول ومتابعة أحداث ثورة ١٩١٩ بحماسة شديدة ، فما أكثر ما كنت أصحب أبي وشقيقي إبراهيم واسماعيل إلي الأزهر أو بيت الأمة ، أو شادر مقام في ساحة فسيحة لأستمع إلي خطباء الثورة ، وتبهرني أصواتهم المجلجلة حتى أصبحت الخطابة من بين هواياتي .

وأحيانا كان الانجليز يسدون الطرق المؤدية للأزهر ليمنعوا الجماهير من حضور اجتماعات الثورة ، فكنت أسير مع أبي وأخوي في طرق ملتوية وأزقة ضيقة حتى نصل الى الأزهر ونستمع إلي خطباء الثورة ، ونردد مع الجموع أناشيدها ، ومازلت أحفظ من بينها نشيد مطلعه :

رسول السلم إلي مصر انثر في الطرق لنا الزهر

وكان أفراد الأسرة يتخاطفون بلهفة شديدة مايصل إلي أيدينا من منشورات الثورة .. وقد سرت في بعض المظاهرات الصاخبة التي كانت تكتسح شوارع القاهرة ، وحين كان الانجليز يطلقون علينا النار كنت أجري مع الجارين .

ومازلت أذكر إلي اليوم الجموع الغفيرة من جميع طبقات الأمة التي خرجت لتشييع جنازة ابن القباقيبي في حي الركيبة وكان قد قتل برصاص الإنجليز ..

فى تلك الأيام قرأت كل ماوقع فى يدى من كتابات عبد اللّه النديم ومصطفى كامل ، وكل مانشر عن حادثة دنشواى .. وهكذا التحقت بمدرسة الحقوق وقد تشبع وجدانى حتى الثمالة بحب مصر .. وعندما حدث الخلاف المعروف بين سعد وعدلى ، بين الوفد والأحرار الدستوريين .. اجتاحت بيتنا موجة عارمة من الكآبة وخيبة الأمل لفرقة الصف الوطنى ..

قبل أن ألتحق بمدرسة الحقوق كنت قد التقيت بمؤلفات المنفلوطى وجبران خليل جبران .. جرت دموعى مع « ماجدولين » ، وترنمت بشعر المهجر وأنا فى الخامسة عشرة من عمرى .. وقادنى أخى ابراهيم فى دروب الأدب الانجليزى فقرأت كتبا لديكنز وروبرت لويس ستيفنسون وآديسون وغيرهم ..

أما فى الحقوق فقد كان علىّ أن استكشف قارة جديدة مختلفة عن منطقة الأدب والفن والشعر والتاريخ والسياسة التى تعرفت عليها من قبل .. عرفت فى مدرسة الحقوق أن القانون رياضة ذهنية عليا ، تقارع فيها الحجة الحجة ، والإثبات عدم الإثبات .

ودخلت مع زملائى فى المدرسة فى سباق حامى الوطيس كانت حدته تزداد كلما اقتربنا من التخرج .. وانكببت على كتب القانون ألتهمها وثمة حلم يراود خيالى بالسفر لإتمام دراستى فى جامعات أوربا ، حيث البحث العلمى الحر وعباقرة فقهاء القانون وكاد الحلم

يتحقق لولا هامش فى أحد الكتب عن الاتفاقية المصرية السودانية بشأن تسليم المجرمين ، أهملت ذلك الهامش وكان موضع سؤال ، فجاء ترتيبى الرابع عشر فى الليسانس ، وسافر الأربعة الأوائل : حلمي بهجت بدوى ، وطه السيد نصر ، وعبد الحكيم الرفاعى ، طالب رابع يدعى زهدى .. فى بعثات إلى الخارج ، فى حين بقيت أنا أقضى فترة التمرين بنيابة الخليفة ثم أعمل محاميا بالاسكندرية ودمنهور فترة قصيرة ، عينت بعدها معاونا للادارة ..

ومن أبرز آثار دراستى للحقوق شغفى الواضح بدراسة الجريمة والمجرمين .. لعلها مخلفات رغبتى فى دراسة الطب واستكشاف كنه تكوين الانسان الجسمي والعقل .. وبلغ من هذا الشغف أننى انشغلت فترة عقب تخرجى بكتابة عدة أبحاث عن الأحداث المنحرفين مدعمة بالاحصاءات والمقارنات ، وألقيت بعض المحاضرات العامة حول هذا الموضوع .

فى أول يناير سنة ١٩٢٧ تسلمت عملى الجديد معاناً للإدارة بمركز منفلوط حيث قضيت أهم سنتين في حياتى على الإطلاق .

أتيح لى خلالهما أن أعرف بلادى وأهلها وأخالط الفلاحين عن قرب ، وأعيش فى الحقول بين نباتها وحقولها ، وآكل بصلها وسرسها ، بل لقد وجدت فيهما سعادتى عندما أصبح الحمار يزاملني طول النهار .

أهمية هاتين السنتين ترجع إلى أربعة أشياء :

أولها : استقلالى فى المعيشة ، أدخل وأخرج كما أشاء ، ومع ذلك ففى كل مرة كنت أضع فيها المفتاح فى الباب إذا عدت متأخراً بالليل ، كنت أشعر بشىء من التهيب كأنى فى بيتنا القديم وأمى تنتظر .

والثانى : اتصالى المباشر بالطبيعة المصرية والحيوان والنبات : كنت قبل ذلك لا أفرق بين القمح والشعير ،ولا أعرف عن الريف سوى منظر الحقول كما يبدو من نافذة القطار . ولعلك تلحظ فى القصص التى كتبتها فى ذلك العهد مقدار التحامى بالنبات والحيوان .. حقل القطن ، الجاموس المربوط على البرسيم الخ ..

ثالثاً : اتصالى المباشر بالفلاحين والتعرف على طباعهم وعادتهم .

رابعاً : اتصالى المباشر أيضاً ، وبحرية ، بالجنس الآخر ، وقد عشت هناك تجربة حب خصبة عميقة ..

وسجلت تلك المرحلة على مستويين :

المستوى الوصفى فى « خليها على اللّه » . ، وجعلت محورها تأمل أسباب تلك الهوة التى تفصل بين الحكومة والفلاحين .. وقد دهشت أشد الدهشة وأنا أكتبها بعد مرور ثلاثين سنة على التجربة ، ودون أن تكون لدى أى مخطوطات أو مذكرات ، ومع ذلك

فقد وجدتنى لا أزال أعيش بكل وجدانى فى منفلوط سنة ١٩٢٧ و ١٩٢٨ .

أما المستوى الثانى فهو التصوير القصصى فى مجموعة « دماء وطين » ، وهى عبارة عن صعيديات تدور في منفلوط ، ولها بقية فى مجموعة « أم العواجز » مثل قصتى « إزازة ريحة » و« حصير الجامع » .

***

قد يكون من المناسب أن أتوقف قليلا هنا لأروى قصتى مع القصة ، ومع الكتابة بشكل عام ..

بدأت أكتب فى سن مبكرة ، فى حوالى السادسة عشرة .. ومعظم كتابات تلك المرحلة تجارب ساذجة لم أعن بجمعها أو الاحتفاظ بها .. ثم بدأت أكتب القصة القصيرة وأنا طالب بمدرسة الحقوق ، وبعد تخرجى .. وكنت متأثراً فى كتابتها بالأدب الروسى أكثر من تأثرى بالأدبين الانجليزى والفرنسى .. فقد وجدت فى الأدب الروسى أن كل شخص تقريبا مشغول بقضية كبرى ، هى قضية خلاص الروح ..

يخيل إلىّ أن الأدب الصادق هو الأدب الذى ، وإن سجل وعبر وحلل وكتب بأسلوب واقعى ، لايكتفى بذلك ، بل يرتفع إلى حد التبشير ، وهذا ما وجدته فى الأدب الروسى فسحرنى .

ويخيل إلى – مرة أخرى – أننا لا نستطيع أن نفهم روسيا إلا إذا فهمنا أنها تؤمن – لا أدرى لماذا ؟ – بأن لها رسالة عالمية هي تخليص البشر كافة . وقد يكون فى ذلك تفسير للدعوة العالمية الشيوعية ، كما قد يكون من الممتع حقاً مراقبة أثر التعايش السلمى الذى أصبحت تنادى به أخيرا على هذا الشعور الذاتي التغلغل فيها .

نشرت أوائل قصصى فى صحيفة « الفجر » التى كانت تصدرها المدرسة الحديثة برئاسة أحمد خيرى سعيد ، ومن بينها قصة كتبتها وأنا واقع تحت تأثير الكاتب الأمريكى إدجار آلن بو [1] ، وأخرى أبطالها من القطط والكلاب اسمها « فلة . مشمش . لولو »

وكانت « قهوة ديمترى » هى أول قصة نشرتها فى جريدة « السياسة » ،وقد خرجت منها بدرس فنى انتفعت به طول حياتى .

فقد وصفت فيها قهوة حقيقية موجودة فى مدينة « المحمودية » وسجلت فيها الواقع كما هو ، وصورت العمدة بطربوشه المائل كما رأيته تماماً .. مجرد تصوير برىء لم أقصد من ورائه شيئا .. فإذا بالعمدة يغضب علىّ غضبا شديدا ويظننى أهزأ به .

حرصت فيما بعد على أن أتجنب مثل هذه المطابقة ، بعد أن

---

(١) وهى قصة « السخرية أو الرجل ذو الوجه الأسود » .

فهمت أن الأدب الواقعى ليس هو التصوير الفعلى ، وأصبحت الشخصيات التى أرسمها ليست منقولة عن فرد واحد ، بل عن مجموعة من الأفراد .

* * *

وأعود إلى منفلوط لأسجل الانقلاب الخطير الثانى فى حياتى .

كنت راقداً بعد العشاء على السرير بعد نهار أنهك روحى وأن له جسدى ، أقلب – ولا أقرأ – صحيفة يومية ، فإذا بنظرى يقع على إعلان لوزارة الخارجية بأنها ستعقد مسابقة تعين الفائزين فيها بوظائف أمناء المحفوظات فى القنصليات والمفوضيات .

إلقاء النظرة على الإعلان كان مجرد مصادفة .. ولكنها قلبت حياتى رأساً على عقب ، فقد تقدمت للمسابقة ، ونجحت وإن جاء اسمى فى ذيل قائمة الفائزين ، فصدر الأمر بتعيينى أميناً لمحفوظات القنصلية المصرية فى جدة باعتباره أسوأ المناصب الشاغرة وقتذاك .

ما أبلغ هذا الانقلاب فى حياتى !

فى جدة فيما بين عامى ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ حدثت فى حياتى ثلاثة أحداث هامة :

رأيت المسلمين يأتون للحج من جميع أرجاء العالم فيكونون لوحة

شاسعة كان لها أقوى الأثر فى نفسى .. وهناك درست المذهب الوهابى ومشكلات الحج والكورنتينات .. وكتبت حولها عدة مقالات فى مجلة « الرابطة الشرقية » ..

التقيت فى جدة بالعقلية الغربية المنظمة .. ممثلة فى بعض رجال السلك الدبلوماسى .. من أهمهم « سان جون فيلبى » المتشرق البريطانى الذى قام بدور هام لحساب مخابرات بلاده ، واجتاز « الربع الخالى » وألف عنه كتابا . و « فان در مولن » قنصل هولندا فى جدة ، وكان هو الآخر مستشرقا تخصص فى وضع الخرائط عن الجزيرة العربية ..

وفى تلك الآونة كان النشاط الدبلوماسى قليلا ، فرحت أقضى وقت فراغى فى مكتبة القنصلية حتى قرأتها عن آخرها .. وفيها اكتشفت تاريخ الجبرتى لأول مرة ، وفتنت به أشد الافتتان ، فلم أعرف كاتباً أو مؤرخاً استطاع أن يصور روح الشعب المصرى مثله ، ومنذ ذلك الحين وأنا شديد الاتصال الروحى بالجبرتى حتى لقد وقعت عدداً من مقالاتى الأولى باسمه : « عبد الرحمن بن حسن » .. ومن أهمها ست مقالات عن « الدعابة فى المجتمع المصرى » كان هو مصدرى فيها ، ونشرتها في جريدة « البلاغ » ، وقد أضيفت بالفعل الى كتاب « فكرة فابتسامة » .

***

نقلت من جدة إلى استامبول سنة ١٩٣٠ ، وهناك أتيح لى أن أرقب من قرب تلك التجربة الخطيرة التي قام بها مصطفى كمال حين حول دولة شرقية إسلامية إلى دولة علمانية حديثة ينفصل فيها الدين عن الدولة ، وقد قرأت عن مصطفى كمال كثيرا والتقيت به أكثر من مرة وربما أتيح لى أن أكتب عنه يوما .

وفي استامبول ارتديت القبعة لأول مرة ، وتعلمت أن للقبعات علما وأصولا ، وأن مايصلح للنهار أوالرحلات لايصلح للمساء أو السهرة ، وأن لكل زى القبعة التى تتناسب معه واضطررت - بحكم الوظيفة - إلى شراء ستة أنواع مختلفة من القبعات بالاضافة إلى الطربوش .

وبذهابى إلى تركيا ، عدت إلى الأرض التى هاجر منها جدى وعثرت هناك على أقرباء لنا سكنت عندهم ، كما تعلمت التركية على كبر وأتقنتها .. فلم تكن اللغة التركية تستخدم فى بيتنا إلا للسباب في لحظات الغضب .. كل ماتعلمته منها فى مصر لايزيد على كلمات مثل : أدب سيس ، خرسيس ، سكتر بره ..

وحاولت الاتصال بأدباء تركيا ، وأسعدنى الحظ بمقابلة الشاعر عبد الحق حامد - شكسبير تركيا - فى أخريات أيامه والشاعر يحيى كمال ، ولكنى لم أعثر على الشاعر محمد عاكف وعلمت أنه فر من تركيا بعد الحركة الكمالية ، وأقام فى مصر زمنا .

وبعد أربع سنوات حافلة قضيتها فى تركيا نقلت إلى روما ، فانتقلت من دكتاتورية أتاتورك إلى فاشستية موسولينى ، وكما تعلمت التركية تعلمت الإيطالية ، وأقبلت على الأدب الإيطالى أغترف منه ، وقرأت مسرحية موسولينى الوحيدة « مائة يوم » وكتابا آخر ألفه بعنوان « أخى أرنالدو » وعلمت أنه كان يكتب خطبه وبياناته الرسمية بنفسه ، فكانت قطعا من الأدب الحار الملتهب .

فى تلك السنوات بدأ اتصالى المباشر بالحضارة الأوربية ، وأخذت موقف التلميذ فى الموسيقى والتصوير والمعارض والمتاحف والمسارح ، وإذا كانت الثقافة فى روما وحركة التجديد والنشاط والابتكار لاتبلغ الذروة التى بلغتها فى باريس ، فقد كانت تناسب شخصا مبتدئا ، مثلى ، معالمها واضحة ملموسة ، وضجتها محدودة وحياة الليل فيها لم تكن صارخة كما يقول الآن فوجدت نفسى غارقا فى عصر النهضة الذى نقل أوربا كلها من الظلام إلى النور كل بضاعتى فى الموسيقى والتصوير وبقية الفنون ، الفضل فيها أرده إلى السنوات الخمس التى قضيتها فى روما .

ورغم ذلك فقد كنت أشعر دائما أن فى داخلى شيئاً صلبا لايذوب بسهولة فى تيار حضارة الغرب ، وقد وضحت ذلك مرة فى مقال قارنت فيه بين الأثر الذى تتركه روما فى القادمين إليها من الشمال والنازحين إليها من الجنوب ، ولاحظت أن أهل الشمال

ينبهرون بشمسها وحضارة عصر النهضة ، أما أنا فقد وصلتها وعندى قدر أكبر من اللازم من الشمس .. وعندى حضارة .. إن لم تفق فهى تماثل حضارتها ، وعندى دين هو نظام متكامل فيه الغناء .

عشت فى روما مع أطماع موسولينى وبهلوانيته وزرت ألمانيا وسمعت هتلر ورأيته هو وأعوانه وهم يؤججون الحركة النازية بالشعارات الضخمة ومشية الأوزة .

وطوال تلك السنوات لم أنقطع عن التفكير فى بلادى وأهلها كنت دائم الحنين إلى تلك الجموع الغفيرة من الغلابة والمساكين الذين يعيشون برزق يوم بيوم . وحين عدت إلى مصر سنة ١٩٣٩ شعرت بجميع الأحاسيس التى عبرت عنها فى « قنديل أم هاشم » إن بطل القصة شاب يريد أن يهز الشعب المصرى هزا عنيفا ويقول له :

« اصبح .. تحرك ، فقد تحرك الجماد ! .. »

إنها قصة غريبة جداً كتبتها فى حجرة صغيرة كنت أستأجرها فى حى عابدين ، وعشت فيها لوثة عاطفية مثيرة عبرت عنها فى أناشيد « بينى وبينك » التي تجدها فى نهاية هذا الكتاب .

واسم إسماعيل ، بطل « قنديل أم هاشم » أخذته من اسم

صديق لى يدعى إسماعيل كامل ، كان آخر منصب شغله هو سفير مصر فى الهند ، فقد كان يمثل فى نظرى محاولة المزاوجة بين الشرق والغرب .

إن اسمي لايكاد يذكر إلا ويذكر معه « قنديل أم هاشم » كأنى لم أكتب غيرها .. وكنت أحيانا أضيق بذلك ولكن كثيرين حدثونى عنها واعترفوا بعمق تأثيرها فى نفوسهم .. منهم أديب يمنى قال لى لقد أحسست أنك تصفنى حين أعود من القاهرة إلى اليمن .. وقال لى بائع كتب قديمة : مش القصة اللى فيها واد بياكل بفتيك فى أوربا وأهله بياكلوا طعمية فى مصر !!

وحين أحاول البحث عن سبب قوة تأثير « قنديل أم هاشم » لا أجد ما أقوله سوى أنها خرجت من قلبى مباشرة كالرصاصة وربما لهذا السبب استقرت فى قلوب القراء بنفس الطريقة ..

***

تقلبت فى وظائف وزارة الخارجية ، وشغلت فترة وظيفة مدير مكتب الوزير ، وكانت الشفرة السرية للوزارة فى درج مكتبى ، وعملت مع النحاس والنقراشى وابراهيم دسوقى أباظة وابراهيم عبد الهادى وأحمد محمد خشبة ..

وفى سنة ١٩٤٢ وجدتنى أشغل وظيفة مرموقة وقد بلغت السابعة والثلاثين من عمرى ومازلت أعزب ، فتزوجت كريمة عبد اللطيف سعودى المحامى وعضو مجلس النواب عن الفيوم ..

ولم تدم سعادتى معها أكثر من ثلاثة أشهر ، أصيبت بعدها بمرض خطير مؤلم سحب النور من عينيها ، وسرعان ماتوفيت بعد أن أنجبت لى وحيدتى « نهى » . وتركت فى نفسى حسرة لاتنقضى . وأثناء عملى بديوان وزارة الخارجية توثقت صلتى بالمحقق للبحاثة الأستاذ محمود شاكر ، وقرأت معه عددا من أمهات كتب الأدب العربى القديم ودواوين شعره .. ومنذ ذلك الحين وأنا شديد الاهتمام باللغة العربية وأسرارها ، وفى إعتقادى أنها لغة عبقرية فى قدرتها على الاختصار الشديد مع الإيحاء القوى ..

ولست أخجل من القول بأنى منذ أمسكت بالقلم وأنا ممتلىء ثورة على الأساليب الزخرفية ، متحمس أشد التحمس لاصطناع أسلوب جديد أسميه الأسلوب العلمى الذى يهيم بالدقة والعمق والصدق .. ولقد أرضى أن تغفل جميع قصصى وكتاباتى ولكنى سأحزن أشد الحزن إذا لم يلتفت أحد إلى دعوتى لتحديد اللغوى فى محاضرتى « حاجتنا إلى أسلوب جديد »(١) وفى كثير من كتاباتى الأخرى .. والأسلوب الذى أطالب به هو أسلوب علمى يتميز بطلب الحتمية والدقة والوضوح ، لأن اللفظ عندى هو وعاء الفكر ، ولا وضوح لفكر إلا بهذا الأسلوب العلمى الدقيق .

---

(١) أرجو أن تراجع نصها فى كتابى « خطوات فى النقد » .

ومفهوم الحتمية .. حتمية اللفظ - هو أن يختار كل لفظ بدقة ليؤدى معنى معيناً بحيث لايمكنك أن تحذفه أو تضيف إليه لفظا آخر أو تكتب لفظا بدلا من آخر .. ولذلك قد أكتب الجملة الواحدة ثلاثين أو أربعين مرة حتى أصل إلى اللفظ المناسب الذى يتطلبه المعنى ..

وأهمية هذه الدعوة ترجع إلى أنها تعود الذهن على عدم استعمال الفاظ عاتمة ، معانيها غير محددة ، وموضوعة فى مكانها بلاسبب واضح .. فمثل هذه الألفاظ لا تخل بالمعنى فقط ، بل تشل قدرة الذهن على التفكير الناضج المحدد .. ولذلك أضيق أشد الضيق باستهانة الكتّاب باللفظ واستخدامهم كلمات بلا معنى ..

ولكنى أشترط مع ذلك كله ألا يبدو على الكلام أثر من عرق الكاتب وجهده ، بل لابد أن يختفى هذا كله حتى ليبدو الأسلوب شديد البساطة .. عليك إذا عزفت على العود ألا تسمع الناس خبطة الريشة ، وإذا كتبت ألا تسمع القارىء صرير القلم ..

***

ونقلت سنة ١٩٤٩ سكرتيرا أول للسفارة المصرية فى باريس إن روما بالنسبة لباريس أشبه بمسرح صغير بالقياس إلى محيط هائل بلاقرار ..

وكان أهم ماشعرت به في باريس ، وأعظم ماعشته فيها هو ذلك الإحساس الغامر بطعم الحرية ، ولم أكن ذقتها بهذا الشكل لا فى القاهرة ولا فى جدة ولا فى تركيا ، ولاحتي فى روما .. فى باريس كل إنسان حر والحكومة هناك لا تشعر بها إلا فى شخص رجل المرور فقط لاغير ..

وعلى درب الفن التقيت بزوجتى الثانية ، جان ميرى جيهو لفتت لوحاتها وتماثيلها نظرى ، ومن خلال المناقشات الفنية تولد الود ، فالحب الذى نضج على نار هادئة . وتزوجنا سنة ١٩٥٤ ومن أجلها تركت السلك الدبلوماسى لأعمل فى وزارة التجارة والصناعة مديرا لمصلحة التجارة الداخلية .

وقبل ذلك عملت مستشارا لسفارتنا فى أنقرة سنة ١٩٥٢ وبقيت فيها عامين رقيت بعدهما وزيراً مفوضا لمصر فى ليبيا ..

وفى سنة ١٩٥٥ أنشئت مصلحة الفنون بوزارة الإرشاد القومى ، فكنت أول وآخر مدير لها ، إذ ألغيت سنة ١٩٥٨ فنقلت مستشارا لدارالكتب ، حيث أتيح لى أن أفرغ لقراءاتى وأبحاثى سبعة أشهر قدمت بعدها استقالتى من الحكومة .

وخلال السنوات الثلاث التى عملت فيها في مصلحة الفنون عاصرت وشاركت ونفذت الخطوط العريضة للنهضة الفنية في مصر إبتداء من إنشاء المعاهد الفنية ومسرح العرائس ، وأوركسترا القاهرة السيمفونى وكورال الأوبرا .. حتى إنشاء فرقة « ياليل

ياعين » و« ندوة الفيلم المختار » التى تخرج فيها عدد غير قليل من شباب مخرجى السينما المصرية ونقادها ..

وفى إبريل سنة ١٩٦٢ عينت رئيسا لتحرير مجلة « المجلة » وظللت أتولى مسئوليتها حتى ديسمبر ١٩٧٠ وطول تلك السنوات حاولت أن أحافظ للمجلة عل شعارها الذى اتخذته لنفسها منذ انشائها ، وهو « سجل الثقافة الرفيعة » ، فسعيت ما وسعنى السعى لوصلها بالجامعات المصرية بنشر أبحاث أساتذتها النابهين كما حاولت ربطها قدر الامكان بمشاكل المجتمع الواقعية ، وما من بحـث قيم بعيد عن النغمة الخطابية والدعائية والتبسيط إلا نشرته فيها ، بل وسعيت إليه وطلبته .

لم أتصور وظيفة رئيس التحرير علي أن الدولة سلمته مجلة ليتبحبح فيها على هواه ، ويطلع على القراء على كل عدد بمقال له أو عنه ، بل إن واجبه يفرض عليـه أن ينشر فى المجـلة أحسـن ما يصله من بين ما يصله مقالته هو ، فإذا وجد فيما يصله ماهو أفضل منها لم ينشرها .

يبدو أن زحمة العيش وتشابك المصالح كانا يحولان بين العناصر العلمية والأدبية الممتازة وبين التنبه إلى دورها فى احتضان « المجلة » وتبنى رسالتها . وما لم تشعر العناصر بمسئوليتها عن أمثال هذه المجلات الثقافية الجادة ، فسنظل ننضح فى بئر غير فياضة .

ورغم ذلك فقد نجحت فى تحويل مقر « المجلة » إلي ندوة متصلة لاتكاد تنفض ، يشارك فيها عدد كبير من شباب الأدباء والباحثين احتضنت «المجلة » إنتاجهم ، وكان لها شرف تقديم الكثيرين منهم إلى القراء لأول مرة .

هل يهمك أن تعلم بعد ذلك أني نلت جائزة الدولة التقديرية فى الآداب سنة ١٩٦٩ ، وأنى أتشرف بعضوية المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية ؟!

***

وأعود لوصل ما انقطع من الحديث عن كتاباتى .. لقد عالجت معظم فنون القول من قصة قصيرة ، ورواية ونقد ودراسة أدبية وسيرة أدبية ومقال أدبى ، وترجمت عددا من القصص والمسرحيات ولكن تظل القصة القصيرة هي هواى الأول ، لأن الحديث فيها عندى يقوم على تجارب ذاتية ، أو مشاهدة مباشرة ، وعنصر الخيال فيها قليل جدا ، دوره يكاد يكون مقصوراً على ربط الأحداث ولايتسرب إلى اللب أبدا ..

وأهم الأفكار التى ألححت عليها فى قصصى هى :

أولا : الإعلاء من شأن الإرادة وجعلها أساسا لجميع الفضائل فالعالم فى نظرى معركة كبيرة ، والسلاح الأول الذى يستخدمه

الإنسان في خوضها هو الإرادة .. وما أكثر ما وصفت شخصية رجل طـــيب ولكنه ضعيف ، فتكون النتيجة الحتمية أنه يجزر جزرا .. وهذا واضــح في قصــص مثــل « نهـاية الشيخ مصــطفى » (نــشرتها في جريدة « السـياسة » ســنة ١٩٢٧) و« أم العواجز » « والسلحفاة تطير [1] » ..

ثانيا : الشغف بالدراسات والتحليلات النفسية وكانت لي قراءات مستفيضة في علم النفس وتراجم كبار الفنانين المصابين بتمزقات روحية ونفسية وتأثرت بآراء فرويد وآدلر .. ومن القصص التي يتضح فيها هذا الشــغف « الفراش الشاغر » و« ســوسو » (مجموعة « عنتر وجولييت ») و« مرآة بغير زجاج » (مجموعة أم العواجز) وأشير فيها إلى أن كلا منا خزانة مغلقة لايعرفها أحد ، وأن سر الحياة في المقدرة على الجذب ، وفيها تعبير غريب جدا في كلمات قليلة « وعجز يدي عن الامتلاك » ، إنه أصدق وصف لأشخاص تضيع منهم محافظهم وأموالهم .. وزوجاتهم ، لافتقارهم القدرة الإيجابية على الجذب .

ثالثا : التنبه لمفارقات الحياة ، وأول هذه المفارقات جبروت الإنسان وضعفه في وقت واحد ، ومن هنا تنشأ نغمة السخرية التي تسري في كثير من قصصي .

رابعا : الاهتمام بوصف الحيوان ، ومن أمثلة ذلك قصة « فلة ،

---

(١) القصة الثانية في هذا الكتاب .

مشمش . لولو » ، « عنتر وجولييت » ، ووصف الحمار في « خليها على الله » ، والجمل ، والبقرة والماعز في « صح النوم » .

خامسا : في المرحلة الأولى انشغلت بالجنس ، فصورت الغريزة الجنسية كقوة واعية له إرادتها المستقلة التى تنفذها من خلال البـــشر غير مهتمة بقـوانينهم أو أعرافهم . وفي قصة « احتجاج » (مجموعة « أم العواجز ») صورت سيطرة هذه الغريزة على بيت ، لذلك تعمدت أن أكثر فيهـــا من المصـطلحات الفســيولوجية : قيء الحامل ليلة الدخلة ، غســيل الفوط الصــغيرة المبقـعة ، رائحة العرق .

ومنذ اشتغلت بكتابة القصة القصيرة ، وأنا أحاول دائما العثور على أشكال فنية جديدة . ولعلى في قصة « البوسطجي » (مجموعة « دماء وطين ») كنت أول من استخدم « الفلاش باك » أى البدء بالاحداث المتأخرة في القصة لقد كتبت هذه القصة في اســتامبول ومازلت أذكر تلك الليلة التى كتب فيها وصف ليل الصــعيد ، وكيف شــعرت برجفة شــديدة ، وأنا أكتبــه .. ولقد ســرني أن ســمعت من بعض من قـرءوا القصــة أنهم أحســوا هذا الجـزء بنفس الرجفة [1] ..

(١) « ليل في ظلمة العمى .. تلفح به الكون مرغما هبط على الفضاء حملا ثقيلا ، أحاط بالأرض كالقيد ، غطى الحقول كالكفن ، ولف القرى كالضماد . وانحدر – ولا حد لأتساعه – إلى الشقوق فاحتواها ، ثم تلفت يبحث عن مداخل النفوس التى يعلم أنها تستقبله وتتشربه فاحتلهايتمطى فيها هو الآن في كل زورة لكوم النحل يتسلل كاللص إلى قلب عباس ، على غفلة منه .. »

وفي قصة « السلحفاة تطير » استخدمت الشكل الدائرى ، فانتهت القصة حيث بدأت .

وقد تكون رواية « صح النوم » أحب أعمالى القصصية إلى نفسى لأنها تطبيق صارم للمبدأ الذى أنادى به فى ضرورة التزام الدقة والعمق فى أسلوب الكتابة ، فليس فيها لفظ واحد لم يكن موضع جس ووزن ، وفيها صفحات كاملة لا يتكرر فيها لفظ واحد . والمسألة ليست صنعة بقدر ما هى ثراء فى المعانى والأحاسيس التى تتطلب ألفاظا لاتتكرر . ومن الأجزاء التى أعتقد أنه حالفنى التوفيق فيها منولوج التربى الذى يناجى الطبيعة ، فالإنسان لايلتحم مع الطبيعة التحاما كاملا إلا عند الموت . والتربى فى الرواية هو صاحب الحان الذى لا يستطيع أن يرى الناس إلا على حقيقتهم وهم سكارى ، فلما أغلقوا له الحان لم يجد أمامه سوى الموتى ليرى فيهم الإنسان على حقيقته .

وإلى جوار القصة ، والمقال الأدبى ، لا الصحفى ، أسهمت بقدر لابأس به فى النقد والدراسات الأدبية ، فكتبت تاريخ « فجر القصة المصرية » بأسلوب درامى يجمع بين الحقائق العلمية والتشويق القصصى ، واهتممت فيه بإبراز المفارقات التى تثير السخرية كقولى عن الدكتور محمد حسين هيكل حينما نشر روايته : « زينب » بتوقيع « مصرى فلاح » : إني « لم أر رجلا مثله يتنكر حين يتشرف » .

ويدل كتابى « خطوات فى النقد » على اتصالى منذ وقت مبكر بالحركة الأدبية فى مصر رغم بعدى المادى عنها ، ففيه مقالات عن ديوان رامى « ومصر ع كليوباترا » لشوقى « وأهل الكهف » لتوفيق الحكيم .

وأعـرف أنـى متهم بأنى ناقد تأثرى ، ولكنى فـى مقـالى عن « مصرع كليوباترا » مثلا تحدثت عن أدق تفصيلات المسرحية فلم أترك حتى الشخصيات الثانوية . وفى مقالى عن « عودة الروح » لتوفيق الحكيم لعلى كنت أول كاتب مصرى يثير قضية الفن للفن والفن للحياة ، وقد أخذت علي الرواية أن الذى يدافع عن مصر فيها رجل فرنسى !

وفى مقالى عن « المستحيل » لمصطفى محمود تحدثت عن كيفية نشوء الفكرة لدى الكاتب ، ثم كيف يخرجها على الورق ، كما قدمت تفسيرا اجتماعيا لشخصية كشكش بك يتضح منه مدى حبى لمصر وإشفاقى عليها .

وأزعم أنى أسهمت فى تطوير الكتابة الفكاهية ، خير ما يمثلها كتابى « فكرة فابتسامة » فالفكاهة فيه تقوم على المفارقات العقلية ودقة الملاحظة لسلوك الناس ، ومن مقالاته القريبة إلى قلبى « خرج ولم يعد » و « الحكاية ومافيها » و « سبعة فى قارب » الذى قدمت فيه تفسيرا لكل النوازع الفنية .

ومما أعتز به صداقاتي العديدة بالأدباء الشبان واحتفائى بكتاباتهم على اختلاف مذاهبها ، فالحنو على الجيل الصاعد ليس

مسألة عاطفية فى نظرى فالفنان الصادق هو الذى يشعر أن المعبد أو الهيكل الذى يعيش فيه يجب أن يستمر وأن سلمه جيل إلى آخر ، هناك بالطبع لذة الأب وهو يرى ابنه يتقدم ، ولكن اللذة الأساسية هى المتصلة بوجود الفن واستمراره .

لعل ذلك يفسر كثرة المقدمات التى كتبتها لقصص الأدباء الشبان ، وقد سمعت من يقول إننى جاملتهم ، والواقع أننى لم أكذب فى أى مقدمة كتبتها بل قلت الحقيقة بأسلوب رقيق ، ولكنى أغضب حينما يوصف نقدى بأنه « دبلوماسى » ، لأن هذا معناه أنه نقد منافق ، وأنا سعيد بتقديم عدد كبير من الأدباء الشبان وبصفة خاصة محمد سالم والشبان الستة الذين اشتركوا فى إصدار مجموعة « عيش وملح » والتى أضيفت إلى كتاب « أنشودة للبساطة » .

وكانت لى مشاركة لابأس بها فى الترجمة ، فترجمة مسرحيتى « الطائر الأزرق » لميترلينك و« دكتور كنوك» لجول رومان وروايات : « أنتونى كروجر » لتوماس مان ، « ولاعب الشطرنج » لستيفان زفايج ، « والبلطة » لميخائيل سادوفيانو ، وسيرة اسكندر دوماس التى كتبتها إديث سوندرز بعنوان « الأب الضليل» بالإضافة إلى كتاب « القاهرة » لدزموند ستيوارت ، كما قمت بمراجعة ترجمة عدد من المسرحيات العالمية التى أصدرتها وزارة الثقافة .

أما الظاهرة الغريبة التى أحار كثيرا فى تحليلها وأنا أتأمل

حياتي وإنتاجي ، فهي أني وإن كنت من أصل تركي قريب ، فإني أحس بأني شديد الاندماج بتربة مصر وأهلها ، وفي بعض الأحيان يرجني هذا الشعور رجا عنيفا .. ومعرفتي باللغة العامية المصرية وتعبيراتها تفوق ماحصلته منها مباشرة . قد يكون ذلك راجعا إلى الفطرة والحدس والإحساس غير الواعي ، ولعل هذا الحب هو الذي يميل بي إلى استخدام بعض الكلمات العامية في كتاباتي رغم أني من المهووسين بالفصحى .

وأثناء إقامتي الطويلة في أوربا كان أكثر ما أحن إليه في مصر هو أحياؤها الشعبية القديمة التي أسمع في أزقتها كلمات مثل « اجرانها » « يادلعدي » وأعيش تلك الروح الشعبية الحلوة الصابرة التي حاولت تصويرها في « قنديل أم هاشم » ..

يا أخي ..

ها أنذا قد فتحت لك قلبي ، وقدمت لك ما قدرني الله عليه من سيرتي وآرائي ، أيا كان حكمك عليه فسأتشفع عندك بمثل فرنسي معروف يقول :

« إن أجمل امرأة لا تستطيع أن تمنح إلا ما عندها – لا أكثر .. »

يحي حقي

(مايو ١٩٧٤)

كناسة الدكان

شقشقة الفجر

من فضائل رمضان أنه يتيح لعدد كبير من الصائمين أن يتذوقوا بعد السحور متعة فترة تفوتهم هم وأغلب الناس بقية العام لأنهم من حزب نوم الضحى ، فيهم من يسهر اضطرارا لأنه من الكادحين ، وفيهم من يسهر دلعا لأنه من عشاق الليل أعداء الشمس . إنها شقشقة الفجر ، ياله من جمال ، أعجب كيف يغفل كثير من الناس عنها ، ليس إلا عندها يمتلئ القلب ، بأقصى ما يقدر عليه من الاحساس بعظمة الخالق ، بروعة الكون ، بالتشوف للطهر ، بالانبهار بالجمال .

ومن العجيب أن «القرآن الكريم» منتبه لشقشقة الفجر ، متيم بجمالها ، أنه أقسم بالفجر «والفجر . وليال عشر» ، ربط بينه وبين صدق النية وصفاء الروح : «إن قرآن الفجر كان مشهودا» رسمه على لوحة مبهجة الألوان بخيط أبيض وخيط أسود ، ما أعجب رعشة هذه اللحظة من ا لزمان .

الآن لا أشهد شقشقة الفجر مرة إلا ردتنى بقوة إلى ذكريات طفولتى ، دنياى حينئذ هى دنيا المسموعات لا المرئيات ، بالليل

أسمع دقة نبوت الخفير على الأرض فلا ينفع الأمن المراد لها أن توحى به إلا فى إثارة مخاوفى من القوى الشريرة المبهمة التى تتربص بنا فى الظلام ، الجن والعفاريت والست المزيرة ، والبغلة التى تصطنع الوداعة والود وتستدرجك لتركبها . فإذا تحامقت ونسيت المواعظ علت بك درجة حتى تبلغ عنان السماء ، فأنت فى خطر أن تدوخ فتهوى إلى الأرض ويندق عنقك ، ثم يشق الصمت صوت مرعب يخفق له قلبى خفوقا مؤلما ، صوت البومة ، أم قويق ، ربيت على أنها نذير خراب وقرب هبوط ملاك الموت على الأرض ، لا يعود للسماء إلا وفى جعبته روح إنسان . أدعو الله فى سرى ألا يكون المخطوفة روحه واحداً من أهلى ، وكأننى وثقت باستجابة دعائى ، فأسأل : ترى أى الجيران سيقع عليه الدور ؟ إننى أرثى له ولأهله حتى ولو كان بعد سابع جار .

وصوت البومة من طبقتين مختلفتين بينهما فاصل ، أولا خافت يشبه الأنين يبعث فى قلبى الحزن مع الخوف ، هذا والله هو البكاء بعينه ، ثم فجأة صرخة قصيرة حادة قاسية متوحشة ، لونها فى أذنى لون الدم ، وكنت لا أعرف حينئذ أنها صرخة الانتصار حين تنقض على قنيصتها ، ولكنها كانت تجعلنى أحس احساسا عميقا مبهما بأن العالم الذى أعيش فيه يسوده قانون صارم لا يرحم : قانون الافتراس ، صراع بين القوى والضعيف ، إما آكل وإما

مأكول ، كنت أرتعب من أن أكون من المأكولين ، وإن بقيت غير واثق كل الثقة أنني سأكون من الآكلين ، كنت على غير علم منى أمتحن قدرتى ، بين الوثوق والشك . لعل هذه اللحظة من التردد صحبتنى فيما بعد طول عمرى .

وحين كبرت وقرأت الشعر الانجليزى هالنى – نعم ، أقول هالنى. فهذا أصدق وصف لحالى – أنى وجدت صوت البومة عنده غير كريه ، لا ينذر بخراب أو موت ، يسلكه بين بقية أصوات الطير الأنيسة ، ويرى فيها أحدى صلات الإنسان بأسرار الكون وجماله ، فهتاف المخلوق للخالق ، دعاء وتسبيح ، كيف يمكن اذن أن يقوم تفاهم بيننا وبين الانجليز ؟

ولكن مهلا مهلا ، كل هذه المخاوف ستزول ، سيكون لها عوض جميل ، سيأتى به الفجر . وستنقضى عنده الغمة ، سيصل إلى سمعى صوت حلو مرتين مرة لأنه بعيد ، ومرة لأنه يملأ قلبى بالفرح والخشوع معا ، إنه صوت المؤذن : الله أكبر الله أكبر حينئذ أحس بأننى فى حوزة رب قدير ورحيم معا ، صوت المؤذن هو الذى يبدد عندى الظلام والمخاوف . وها هو ذا بشير آخر بالصبح ، إنه صوت الديك . يؤذن لى هو أيضا من على سطح قريب ، كأنه يقول : اصبح يا نايم .

صدقنى ، لا أزال أذكر بوضوح صوت هذا الديك العجوز زميل

طفولتى ، صوت أجش كأن صاحبه من مدخنى الجوزة . وكم كان يطربنى الفرق بينه وبين أول أذان للديوك الصغيرة حين تبلغ أشدها وينبت طرف عرفها الأحمر ، صوت رقيق ناعم لطفل يبدأ تعلم الكلام ، ويبلغ سمعى أحيانا صوت طائر نسميه بالسقساقة ، هو بشير خير ، ينبئ عن قرب حضور ضيوف أعزاء ، أقارب أو أغراب ، هى طائر ضامر مسحوب كالسهم ، وربما بلغنى أيضا صوت طائر آخر كنت أراه يجمع بين الفكاهة والوقار ولكن دون أن اصدق فكاهته أو وقاره ، وهذه هى مأساته ، إنه صوت كأكأة الغراب .

بقى من ذرارى الليل وأصواته شبح أسود ضخم له صرخة حادة أيضا ، ما مرق مرة أمام النافذة وقد فرد جناحيه العريضين إلا فزعت ، إنها الحدأة ، خطافة الكتاكيت وبضاعة بائع جوال يحملها على رأسه وينادى فى الطرقات : «ياجابر !» .. إنه بائع لحم الرأس ، كل طائرة حديثة هى من سلالة الحدأة . وكنا نعجب لقول يردد علينا بلهجة التأكيد المؤيدة بالمشاهدة أن بالاسكندرية طلسما يحرمها على الحدأة ، فسماؤها خلو من هذا الطير الجارح. ولا أعرف إلى اليوم مبلغ الصدق فى هذا القول . وإذا لم يصدق فمن أين أتت هذه الشائعة وما سببها ؟

رويت لك ذكريات طفولتى الملفوفة فى قماط من عالم الأصوات ،

قصدت بها أيضا أن أنبه الشباب عندنا إلى هواية جميلة منتشرة فى البلاد المتحضرة ، بل يتعشقها رجال وقورون فى أعلى الدرجات من السلم الاجتماعى ، إنها تتيح لشبابنا التزود من العلم والانتباه لأسرار الخلق وجماله ، فعند أبناء كل بلد متحضر هواية دراسة طيوره ، مقيمها ومهاجرها ، معرفة طبائعها وعاداتها فى الطعام والعشق وتربية الأولاد ، فرز أصواتها وأعشاشها وبيضها ، تباين أحجامها وألوانها ، لو فعلوا لوجدوا فى هذه الهواية أكبر النفع واللذة معا ، أم تراهم – كما فعلوا فى أشياء أخرى كثيرة – يتركون ذلك للأجانب النازلين بديارنا ؟

(«التعاون» ، العدد ٢٥١ ، ١٩٦٧/١٢/١٠ ، ص ١٠)

جـــــانب الرهبـــة ..

عن طريق الأذن لا العين بدأ فى طفولتى احساسى بتلك اللحظة الجميلة الرهيبة معا : مولد الفجر وتردد أوائل أنفاسه ، فلا قيام للأسرة كلها من الفراش ، ولا فتح الشيش لأنه جرح للخلوة عندنا وعند الجيران ، ولا خروج إلى الطريق إلا والشمس قد علت قصبة ونصف على الأقل ، (هذا القياس من قبيل التحسر على أننى كنت لا أسكن الريف) .

هكذا حال أغلب الأسر التى يعولها موظف فى ديوان ، أطبقت على مسكنه جدران العاصمة ، وضمان الرزق وانتظامه ، ثرية مستكفية ترعرع فيها ميله إلى التكاسل .

وربما أيضا عن طريق الأنف ، فحتى فى الشتاء والنوافذ مغلقة بإحكام تحس هى الأخرى بطعم الفجر حين يتسرب إليها رغم السدود هواء كأنما انعدم وزنه ، رق ولطف وترطب ، تطهر وتطيب فيكاد الفم يذوق أيضا حلاوته ، إنه نشوة لا خمر ، ولكن الاعتماد كله على الأذن ، القابعة داخل أسوار الجدران المطبقة ، المنتبهة ، المفنجلة ، لواقفة على ذنبها – كما تقول العامة – من فرط اللهفة والتحفز .

وإذ غابت رؤية العين فقد انطلق الخيال واشتط فى شروده ، وتوهم كائنا ما لم يكن ، وكانت له تهاويل تقيم بدل الحقيقة حقيقة من عندها لا تقل عنها اقناعا وصدقا ، ولأن الطفولة هى فترة التملص إلى الالف والثقة والاطمئنان – ولو انصياعا أو صلحا – من قبضة الحيرة والشكوك وتتابع امتحان الأشياء والمعانى والرموز، من قبضة عالم الأسرار المجهولة ، لا حديث معه ، أخذا وعطاء إلا بلسان الخوف ، فإن الخيال هو الذى تكفل بتضخيم جانب الرهبة بخسا بجانب الجمال فى لحظة مولد الفجر وتردد أول أنفاسه ، فانفلات مكاننا فوق سطح الكرة الأرضية من بحر الظلمات إلى النور يصحبه احساس الصدور بثقل كتلتها الضخمة التى تجثم عليها ، كأنما «فوق» أصبحت «تحت» احساس بدورانها حول محورها ، هذه الرحى أى شئ تطحن غير العظام واللحم منا ، أحتم ألا تخف عن سمعنا إلا إذا كفت هى عن الدوران ؟

احساس – لفترة – بأن المدينة الكبيرة وحش مهول ، كفانا نومه بالليل شره ، ها هو ذا يهم بالصحيان ، إنه ساذج شرس معا ، ولأنه ساذج فشراسته حمقاء ، وغير مأمونة . وقد تثور لأوهى الأسباب ، ومرة أنها أرض معركة ، قطع الليل فيها القتال ، وها هو ذا يوشك أن يتجدد مع أول شعاع للشمس ، قتال بين آلاف من الجيوش ، وكل جيش قوامه فرد واحد ، مدجج بالسلاح ، يا قاتل

يا مقتول ولا ثالث للاحتمالين ، ولو فرضنا المستحيل وساد السلم فإنه هدنة بين معركتين .

ليس بالقليل جدا ولا بالكثير جدا عدد الأصوات التى تمشى بين يدى الفجر لتعلن عن مقدمه وترحب به بصوت إنسان (المؤذن) ، وصوت حيوان (صياح الديك وزقزقة الطير وتسبيحة الكروان) هى التى تتكفل بزف الجمال فى مولد الفجر إلى أذنى ، أما جانب الرهبة فكان يتكفل بها – ولا عجب – صوت للحديد ، صوت احتكاك عجلات بقضيب ، كانت أذنى تبعد بالنهار كثيرا وبالليل قليلا عن مهبط مسجد السلطان حسن ، حين يبلغه الترام القادم من شارع محمد على يستدير إلى اليمين بقوة الزاوية القائمة ليعيد من ورائه المسجد إلى ميدان القلعة ، فيكون لاحتكاك العجلات بالقضيب عند الاستعادة صوت حاد ، لا أسمعه بالنهار ولكنه يطعن أذنى مع أول ترام يولد مع الفجر ، فتكاد تجز له أسنانى – صرير معدنى ، حاد فج ، سمج ، بلا حياء ، قاس ، كأنه شحذ سكين للذبح ، هذا ولا ريب أول صليل السيوف ، وقد بدأت المعركة ، وعجل الترام هو اختصار للرحى التى تطحن منا اللحم والعظم .

حينئذ يتغلب فى قلبى صوت على صوت ، الصوت المغلوب كان يهمس لى : لا تخف ، إن الله رازقك كما يرزق الطير ، تمضى خماصا وتعود بطانا لأنها مؤمنة متكلة على ربها ، خالقها ، إنه بها

رحيم ، والصوت الغالب يفرخ لى : ليس فى يدك ضمان ، فلا اتكال لك إذن إلا على نفسك وسعيك ، وإلا لسقطت على الأرض وداستك الأقدام ومضغت الأنياب قبل سيرتك لحمك .

ولكن ما يكاد صوت المؤذن يصل إلى سمعى من بعيد حتى ينعكس الحال فيصبح الغالب مغلوبا والمغلوب غالبا .

(«التعاون» ، العدد ٢٥٥ ، ١٩٦٩/١٢/٧ ، ص ١٠)

طـائر الرهبـــة ..

عن طريق الأذن لا العين يتولد احساس الطفولة بأن عالم المرئيات ملفوف بعالم آخر خفى ، لا تفض أسراره .. مخيف ، مخلوقاته لا نراها رأى العين بل تمثل فى تصورنا بالسماع عنها ، الغول . أبو رجل مسلوخة . الست المزيرة . بغلة العشرى . الجن . العفاريت . الأخت المقيمة تحت الأرض . كذلك كان لقاؤنا برهبة الموت وامتناع سره عن الفهم . لا تتحرك شعرة فى رءوسنا لرؤية الجنازات أو سرادق المآتم . أو لطم الخدود ، هذا شئ مزعج ولكنه غير مخيف ، لقد تكفل صوت مميز – لا نسمعه إلا ليلا – بأن ينقل إلينا الاحساس برهبة الموت ولغزه فى عنف شديد .

ها أنذا راقد فى الفراش فى حضن أمى ، أنعم بلذة الشعور بالانتماء ، بالحنان ، بالطمأنينة ، بدوام الدائم ، الدنيا والعمر ، ربما بين اليقظة والمنام . وفجأة ، تتحفز أعصابى وكل قدراتى على الانتباه والانصات . كل ذخيرتى من التوجس . حين يصل أذنى وسط السكون صوت خافت ، مديد إلى قدر ، متكرر على مهل .. لا أدرى كيف أصفه : أنين قلب مسكين ؟ فحيح حشرة من الزواحف، زومان متآمر يتلمظ بشهوة الانتقام ، تلاوة ورد من متعبد ؟

من أجل هذا كان من المستحيل أن أحكم هل هو حلو أم بغيض، ولكن لى به خبرة سابقة ، فلا أعرف صوتا يدانيه فى القدرة على بث الرهبة والخوف فى قلبى لأنه هو الذى يؤذن بما سيتبعه من صرخة حادة عنيفة تشق الهواء فتنبئ أن المخالب قد شقت أيضا صدر ضحية ، صرخة وحش مفترس قاس ، أتصوره حينئذ وقد تقلصت شفتاه وكشر عن أسنانه ، لمعت عيناه ببريق النصر ، بلذة غمد السيف فى قلب العدو ، إنه قتل بانقضاض مفاجئ ، وعلى حين غرة من الضحية ، ولا يفوت أذنى أن تلقط من حشايا هذه الصرخة صوت وصومة خافتة ، ضئيلة العمر ، كنت أول الأمر لا أتبين سرها ، ثم أدركت بالتجربة والتكرار أنها آخر أنفاس الضحية بين المخالب المخضبة بالدماء .

تهب أمى فزعة من رقادها . تستعيذ بالله . تناشد الشر أن يبقى «برة» وبعيدا ، وتسأل فى توجس شديد : ترى على من وقعت قرعة الموت التى تنبئ عنها هذه الصرخة ؟ فى بيتنا ؟ لا . لا . عسى أن يكون على أحد بيوت الجيران ، لا القريبة ، بل البعيدة .

هذه هى صرخة البومة ، التى كانت أول من حدثنى عن الموت ورهبته ولغزه . وحتى لو لم تكن البـومة نذير الموت فهى نذير خراب : كان الحى الذى سكنته - وربما البلد كله - مهددا باعصار كاسح ، سيخلع السقوف ويقوض الجدران ، وتصبح البيوت خاوية

على عرشها ، وستجر العاصفة وراءها أكداسا من الرمال تنحط وتتعالى حتى تبلغ أعلى الشواهق . لا يبقى فى اللوحة إلا لون واحد هو اللون الأصفر .

لم أرهب عزرائيل رهبتى لصوت البومة ، ورغم دوام المدافعة على طول العمر المديد لم أشف إلى اليوم من هذه الرهبة تمام الشفاء .. ولكن صبرا ، صبرا .. إن هذه الرهبة لن تلبث حتى يبددها صوت آخر .. صوت جميل هذه المرة .

(« التعاون » ، العدد ٣٥٦ ، ١٩٦٩/١٢/١٤ ، ص ١٩، ١٠)

رسائل من عالم مجهول ..

أرادوا لى وأنا طفل أن أؤمن كما آمنوا فآمنت بأن هذا الطائر الذى نسميه بالسقساقة (ولا أعرف حقيقة اسمه إلى اليوم) إذا زقزق وهو يرف بجناحين من وراء نافذتنا فمعنى هذا أنه يحمل إلينا رسالة تقول أن ضيفا سيقدم إلينا على غير إنتظار منا ، سيدق الباب فاذا صحنا : « من ؟ » رد علينا انسان لا نتوقعه ولاتقول رسالة السقساقة هل سنسر لمقدمه أم لا نسر ، هذه مسائل غير داخلة فى اختصاصها . لعل تصرفات البشر تبدو للسقساقة فى غاية من البلاهة أو اللؤم ، فتزدريها ولا تشغل نفسها به .

وإن كأكأة الغراب (الطائر الوحيد الذى يخيل اليك من حركة رقبته إذا صاح أنه يتقيأ) تنبئ بالفراق وتشتت الأسرة ، وأن نعيق البوم بالليل نذير بأن ملك الموت عزرائيل يحوم حول الحى كله ليخطف روحا انتهى أجلها ، كنت أدعو الله من كل قلبى أن يتخطى منزلنا ويمضى حيث شاء ، ثم أشعر بخجل لأننى بعت جميع الجيران - غدرا - بيع السماح ، مع أن النبى أوصى على سابع جار ، إلى اليوم ينقبض قلبى لنعيق البوم . ولكنى لما كبرت دهشت أشد الدهشة أن وجدت نعيق البوم موصوفا فى الشعر الأوروبى بأنه هتاف رقيق ، حقا هؤلاء الأقوام من جنس غير جنسنا .

آمنت أيضا أن الشبشب إذا انقلب رأسا على كعب فمعنى هذا أن أحد أفراد الأسرة سيخرج إلى سفر ، وأن « البورص » إذا تسلق أحد جدران المنزل ولبد عليه وأطلق صوتا كأنه حس المكارى لحماره فلابد لى أن أصيح فى وجهه : « صاحب البيت اسمه محمد » وقاية لشره ، بشفاعة الرسول ، لأنه إذا مس الملح وأكلنا من طعام خالطه هذا الملح فلابد أن تصاب يدنا بمرض البهاق ، فتغطي جلدها بقعة مشرذمة الحوافى من لون أبيض كالح ، واللون الأبيض لا يصبح دميما إلا بجريرة هذا المرض وحده ، يهوى أحيانا قبقاب متيم بالقسوة وحب الأذى ، عاق لأمى وعاص لنصحها بترك هذا الضيف يمضى لحال سبيله ، فينقطع الذيل ، ويظل هذا الذيل المقطوع يتحرك ويتلوى أمامى (وبقية الجسد - يا للغرابة - خامد) وأنا أتأمل الذيل بدهشة لا حد لها ، هذا أول شذوذ يخرق قاعدة ربيت عليها - بأن الحركة هى الفرق بين الموت والحياة ، هل هذا الذيل حى ؟ هل هو ميت ؟ هذا سؤالى الذى لا يهدينى أحد إلى جوابه ، هل بعض الحيوان يكمن روحه فى ذيله ؟ ربما هكذا كنت أقول لأخرج من حيرتى .

وآمنت بالجن ، والعفاريت ، والست المزيرة ، وبغلة العشرى - تقابلك فى ليلة مقمرة (هذا هو الشرط) وتغريك بركوبها فإذا فعلت

علت بك حتى تبلغ السماء ثم تلقيك عنها فتهوى وتلقى مصرعك ، وآمنت كذلك أن لى أختا تسكن الأرض (كم تمنيت أن أراها رأى العين .. هذه الأخت العزيزة) وأن بعض الرجال متزوجون من نساء من الجن ، وبعضهم من حوريات البحر ، الزوجة نصفها الأسفل سمكة ،ونصفها الأعلى امرأة ، فلها ثديان كنساء البشر .

وكنت قبل أن أنام أحلم فى بعض الليالى - وفى لذة كبيرة - بأن امرأة من الجن خطفتنى وأنزلتنى قصرا وردى اللون فى كهف سحيق ، قصر مسحور ، ففيه سكينة متخلفة من ألف صرخة موءودة ، ونسيم عليل انطلق كالروح الرضية بعد آخر شهقة من لهاليب من النار كانت تتواثب كأنها فى رقصة باليه ، زوجتى تتقد عيناها كالخمر وهى تقبلنى ، ولكنهما تشعان باشتياق وحب واعزاز لا تقدر عليها امرأة من البشر ، وهى شديدة الغيرة علىّ ، تأخذ منى المواثيق ألا أفشى سرها إذا عدت إلى سطح الأرض ، وأن أظل وفيا لها ، فلا أخونها مع امرأة ولو كانت بين الناس هى ست الحسن والجمال ، أما عقاب الخيانة فزلزلة فى عقلى فالتاث ، فلا أنا عاقل ولا أنا مجنون ، أو أحلم بأن حورية من البحر قد قادتنى إلى قصر أزرق اللون فى قاع المحيط ، كأن جدرانه من البللور ، جمد فيه من البرد كل شعور ، حتى الشعور بالبرد .. زوجتى النارية تكلمنى ، أما زوجتى المائية فخرساء ، ربما من خجل لأنها

لم تف لى بكل عهود الأنثى ، لأن نصفها الأسفل سمكة ، من أجل هذا زاد حدبها علىّ ، لا تدرى أى أطـايب طعـام البحر تقدمه لى ، أما زوجتى النارية فلا تسأل عن طعامى وشرابى ، حقا أنها أمرأة يدل عليها خلقها الشرانى وهيهات أن تتنبأ بخطواتها التالية .. وكنت أقول عن حورية البحر ، خرساء خرساء ، لا بأس ، فإن أكبر لذة عند العشاق هو التخاطب بالعيون .

آمنت بهذا كله ، لا تقليدا فحسب ، بل بلذة وطرب شديدين ، أننى لا أنفى عليهم حشو دماغى بهذه السخافات كلها ، بل أشكرهم كل الشكر عليها ، كم كانت طفولتى بدونها تبدو لى تافهة مملة سقيمة ، محدودة العقل بليدة الحس ضيقة الأفق . فبفضل هذا التلقين وجدتنى أدفع دفعا وأنا فى سن مبكرة إلى الأنتباه إلى أن عالمنا محوط بأسرار كثيرة لا نعرفها ، وأن وراء الصورة التى تتراءى لحواسنا صورة أخرى نجهلها فلم ينقطع لى منذ ذلك الوقت تساؤل عن أسرار الحياة والكون والعجب لها ، والعجب هو علامة يقظة العقل والروح ، انه نشوة لا تماثلها نشوة أخرى ، ولما كبرت وقرأت أن بعض علماء الفلك يقولون أن عالمنا هذا هو صورة معكوسة (كأنما فى مرآة) لعالم آخر بدت على فمى ابتسامة رضا وعاد لى جو طفولتى بكل براءته وحيرته وتعجبه .

(« التعاون » ، العدد ٢٨٨ ، ٢٥/ ٨/ ١٩٦٨ ، ص ٩، ١٠)

يمـــين وشـــمال ..

ربيت أيضا فى طفولتى على الايمان بأن اليمين رمز للخير والشمال رمز للشر ، وإلى اليوم لابد لى أن أدفع بقدمى اليمنى قبل اليسرى إذا لبست البنطلون أو الحذاء أو إذا خرجت من البيت أو دخلت مكانا أرجو فيه خيرا لى ، استبشر باليمين وأتطير بالشمال ، واليمن مشتق من اليمين ، واليمن هو الخير والبركة والقوة .. والشمال فى القاموس هو الشؤم .. وليس للكلمتين مصدر واحد كما فى اليمن واليمين .. أو قل ربما دل وجود حرفى الشين والميم فى الكلمتين على وجود مصدر قديم ضاع ، هو الأصل فى اشتقاقهما .

وواضح أن التفاؤل باليمين ترتب عليه التشاؤم بالضد وهو الشمال وهذا من سوء حظ كلمة الشمال وكل ماتمثله .. وأعتقد - وإن لم تكن تحت يدى مراجع - أن هذا التفريق بدأ حين أدرك الإنسان لأول مرة معنى الطهارة والنجاسة ، حكم بأن هناك أشياء طاهرة - كالماء - وأشياء نجسة كجثة الميت ، فخصص يده اليمنى لتناول الأشاء الطاهرة ويده اليسرى للمس الأشياء النجسة ، وبدأ يتبارك بيده اليمنى وأخذ يعمل بها أكثر من عمله بيده اليسرى ،

هذا تعليل لايشفى الغليل لأن السؤال لا يزال قائماً : لماذا أختار اليمين مثلا - دون اليسار - للطهارة والعمل ؟ . هذا الإنسان البدائى العبقرى الذى عرف كيف يأتى بالمعجزات : الزراعة - استئناس الحيوان - اشعال النار - التعبير عن نفسه - الرسم على جدران الكهوف - لاتزال حياته محاطة بالغموض .

ومما ساعد على هذه التفرقة بين العضو اليمين والعضو الشمال أن ظاهر جسد الإنسان مقام على قانون الثنائية وتطابق الجزئين مع تعاكسهما ، كأنه باب من ضلفتين متماثلتين متعاكستين ينشق من منطقة على خط يخرج من وسط الجبهة إلى سن عظمة الأنف ، ويمتد إلى الصرة حتى العصعوصة فى نهاية العمود الفقرى ، وبقيت الساقان متدليتين ولكنهما خاضعتان للقانون ذاته .. فكل ما تجده على يمين هذا الخط تجده معكوسا على يساره ، كأنه صورته فى المرآة . وأحب أن أذكرك هنا بما فعله الفنان الفرعونى حينما رسم جسد الإنسان على الجدران .. رسم الرأس منظورة إليها من جانب (بروفيل) ونظر إلى الجسد منظورا اليه من أمام . فلما جاء لرسم القدمين جعلهما فى صورة واحدة .. كلاهما قدم شمال .. أى الابهام هو آخر أصبع فى يمين القدم اليمنى واليسرى .. ولكنه فى النحت التزم - بطبيعة الحال - النقل بصدق عن الواقع .

هذا هو قانون ظاهر جسد الانسان (التماثل وتعاكس

الجزئين) ولكن إذا فتحنا بطنه ونظرنا إلى جوفه وجدنا هذا القانون ساريا فى بعض الأعضاء دون بعض .. فلنا جزءان للرئة متقابلان نتعاكسان ، وكليتان ولكن لنا قلب واحد ومعدة واحدة وكبد واحد وطحال واحد .. ما هو سر اختلاف القانون فى الظاهر عن الجوف ؟ .. لا أحد يدرى ان كان هناك منطق جاز لنا أن نقول ان تطور الإنسان لابد أن يسير به إلى أعمال هذا القانون فى جوفه كما في ظاهره فيكون له فى يوم قلبان وكبدان وطحالان ، لأن النقلة الكبيرة فى التطور كانت فى انتقال كائن حى من التطابق على الجنبين - كما فى السمك ورأس الطير إلى التطابق والتعاكس من أمام - كالحيوانات الثديية والإنسان - أى اجتماع العينين على سطح الوجه بدلا من أن تكون واحدة عن يمين أو فوق وواحدة عن يسار أو تحت .. اعذرنى اذا سرح الذهن فى عجائب صنع الله فلن يسلم من التخريف .. ان عمرا كاملا ينصرف فى تأمل عجائب خلقة الإنسان ، ينقضى ويبقى العجب على حاله .

أقول - عودا على بدء - اننى كنت فى طفولتى أتلقى الضرب على يدى الشمال اذا هممت أن آكل أو أكتب بها ، كأننى ارتكبت جريمة فظيعة ، وظللت بقية عمرى لا أشهد

انسانا يستخدم يده اليسرى دون اليمنى الا انتابنى شىء من القلق والنفور ، وأحسست أن هذا الأشول مخلوق شاذ ، وخرق فى

قانون مســتتب ونظام سـائد ، واعتبرته من جنس يختلف عن جنسى .. ولكن النفور يتراخى ويحل محله شعور بالعطف ، أو قل بالرثاء ، وهذا تفسير ما قلته لك مرة سابقة ، لما كبرت وقرأت ان بعض علماء الفلك يقولون أن عالمنا هذا هو صورة معكوسة (وكأنما فى مرآة) لعالم آخر بدت على فمى ابتسامة رضا وعاد لى جو طفولتى بكل براءته وحيرته وتعجبه .

(« التعاون » ، العدد ٢٨٩ ، ١/ ٩/ ١٩٦٨ ، ص ١٠)

هذا العالم الخفى المجهول ..

اننا نفقد بتجاوز مرحلة الطفولة احساسا غريبا - هو لذيذ ومخيف فى آن واحد - بأن وراء عالم الواقع الذى نعيشه عالما خفيا مبهما ، يحيط بنا ، ويتدخل فى حياتنا ، ويخاطبنا صراحة أحيانا ورمزا أحيانا ، انها خسارة جسيمة ، لأننا نهبط من الروعة والدهشة والاهتزاز النفسى إلى وجود رتيب وطمأنينة تافهة مقامة على مسلمات اصطلحنا عليها ، وقلما نناقشها ، وان بقى صوت ضئيل جدا يهمس لنا بخفوت أن لا ضمان بأنها غير زائفة .. ولكنه صوت غير مزعج ، إذ اننا درجنا على الاستراحة فى حضنه بتأجيل الاجابة على الأسئلة إلى الغد ، ونحن نعلم أن هذا الغد لن يأتى أبدا . حتى إذا وصلنا إلى مرحلة الرجولة تتبعنا بشغف تحسس العلماء لهذا الواقع الخفى المجهول ، ولكن هيهات لهذا التتبع أن يثير فى قلوبنا ما كانت تحس به أيام الطفولة من الروعة والدهشة . الخبز الطازج أصبح بائتا وشتان بين الطعمين .

وقد نشأت فى بيت لا أزعم أنه كان بدعة بين البيوت ، غاية ما أستطيع أن أشعر به هو أن جوه كان يحملنى وأنا فى سن صغيرة جدا على بدء الاحساس بهذا العالم الخفى المبهم .

أتلقاه أحيانا بفزع ، حين أسمع الرعد ، كان أهل البيت يضطربون عند سماع الرعد ، ويرونه علامة على غضب الله وربما تمتمت أمي ببعض الآيات ، واستغفرت الله كثيرا وأنابت اليه

فكان هذا الرعد من اوائل النوافذ التى أطل منها إلى ما وراء، وقلبى خائف .. أول صورة ارتسمت فى ذهنى لربنا تمثلت لنا فى الرعد ، قابلته أول مرة مع الأسف وهو غضوب . أما أنه رحيم فقد تعلمته فيما بعد بالتلقين . وعشت أحاول أن تطمس صورته الرحيمة صورته الغاضبة فى قلبى ، محاولة لم تمض بغير جهد .

أتلقى هذا العالم الخفى المبهم بفزع أيضا حين أخاف من العفريت وأنا طالع السلم فى الظلام ، أو وأنا مار بالليل تحت البوابة فى الحارة ، حيث تنتظرنى الست المزيرة ، لم يكن الفزع أن العفريت أو الست المزيرة سيصيبانى بشر ، بل لا حساس بأن عالمنا مسكون بأقوام لا نراهم ، جنسهم ليس مثل جنسنا ، مهما أحكمنا غلق الأبواب والنوافذ فلن نسلم أن يكون معنا مخلوقات لا ندرى من أمرها شيئا .

وأتلقى هذا العالم الخفى المجهول بشىء من التلذذ والانبساط حين يصرنى أهل البيت ببعض الرموز ، تدل على أن هناك قوى لا نعرفها تحدثنا بهذه اللغة الحلوة الظريفة الذكية ، إذا جاء أمى صوت السقساقة قالت أننا ننتظر ضيفا ، إذا ركبت فردة شبشب

على الأخرى قالت : أننا على سفر ، إذا طرفت عينها أو شرقت وهي تشرب قالت : ان انسانا بعيدا يذكرها فى تلك اللحظة ، إذا انكسرت المرآة أو الكوب قالت : إنها أخذت الشر وراحت . إذا سمعت صرخة البومة انزعجت وقالت : ربنا يستر ، وفهمت منها أن هذا هو نذير الموت ، هنا يعود الفزع فيختلط باللذة .

وتفتح لى نافذة أخرى على هذا العالم الخفى المجهول وأنا أستمع إلى أهل البيت بشغف ودهشة وهم يتحدثون فى الصباح عن أحلامهم بالليل كأن لهم ولعا شديدا برواية هذه الأحلام بعضهم لبعض . أما عمتى الأرمل التى تقيم معنا فقد تخصصت فيما يبدو - فى أحلام تشبه الروايات الطويلة المفككة ، بلا روابط بين المشاهد ، فهى تقول لنا : أنها رأت نفسها قد دخلت حديقة يانعة ، ليس كمثلها حديقة فى الأرض ، فيها أناس يلبسون أخضر فى أخضر ، ثم إذا بها فجأة فى محكمة مزدحمة فشدتها امرأة من يدها ، تطلعت إلى وجهها فإذا بها هى/أمها التى ماتت منذ زمن طويل ، وأنها سارت فوجدت في يدها طائرا ، انقلب من فوره إلى صورة أبيها مقبل عليها بوجه ضاحك الخ الخ .. كانت عمتى لا تحاول تفسير أحلامها ، ليس فيها شىء يستحق التفسير ولكنها كانت سعيدة بهذه الأحلام التافهة ، كأنما تضاعف بها عمرها ، العجب من ذاكرتها التى استطاعت أن تروى هذا التفكك مرتبا . أما

أمي فكانت متخصصة - فيما يبدو - فى القصص القصيرة ، تروى لنا حادثة واحدة هى كل حلمها ، وكانت تصر على أن هذا الحلم رسالة موجهة إليها ، فتحاول تفسيره ، ربما رجعت إلى كتاب كنا نعتز به كثيرا هو كتاب « تفسير الأحلام » لابن سيرين .

من هذه التفسيرات تبينت بشىء من اللذة والانبساط وأحيانا بشىء من الخوف أيضا - أن هذا العالم الخفى المجهول له لغة غير لغتنا ، فهو يتكلم معنا أحيانا بالضد ، يقول شيئا ويريد عكسه ، لماذا ؟ الله أعلم . فالمرض يشير بالعافية والافلاس هو الغنى ، والموت طول في العمر ، ولكنه يلجأ أحيانا إلى الصراحة القاسية فلا يتكلم بالرمز بل يعنى ما يقوله ، لا أنسى انزعاج أمى ذات صباح لأنها رأت نفسها فى الحلم عارية . قالت : ربنا لا يحكم علينا بفضيحة .

جزى الله « فرويد » - لا أدرى هل أقول - خير الجزاء أو شر الجزاء ، فحين قرأته وجدت تفسيرات معقولة لأحلام لى كثيرة فى صباى وشبابى ، إنها كما قضت على الغموض قضت أيضا على جانب كبير من سحر هذا العالم الخفى المجهول الذى عرفته فى طفولتى .

(« التعاون » ، العدد ١٨٨ ، ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٦ ، ص ٨)

الـــدودة والإنســان ..

هل رأيت مرة لقاء دودة القز بورقة شجرة التوت ؟ الدودة قلامة ظفر ، والورقة تقارب الكف ، ومع ذلك فقبل أن يرتد اليك بصرك تكون الورقة قد اختفت عن الوجود ، غارقة في جوف الدودة ، ولكن كيف حدث هذا ؟ اننا لا نرى لعاب الدودة وهو يسيل باحتدام شهيتها ، ولا فكيها وهما يطبقان كالكماشة على طرف الورقة ، ولا ما في فمها من مصنع هائل ذاخر بالسكاكين والتروس وآلات الفرم والطحين ، لا نعرف هل عيناها تبرقان من شدة اللهفة أم مغمضتان من فرط التلذذ ، ولكننا نشهد بمتعة كبيرة مثلا فذا رائعا لمعنى الالتهام الذى لا يشبع ، للدأب الذى لا يكل ولا يمل ، لاعتماد حياة قوم على قتل أقوام .

هاهو الخروف قد تم ذبحه ونفخه وخبطه وسلخه ، إذا استثنينا الدم - فهو حرام - فلن يبقى فيه خير الا كان ماله إلى الالتهام ، من أول العين إلى الحافر ، ومن الرقبة إلى الأمعاء ، الكبد والطحال والقلب والكليتان من الأطايب ، فهى شواء لوجبة الفطور يوم العيد . الفأر أسعد حظا منه ، لأن ذيله تعافه القطة ، سيبقى كأنه شاهد قبره ، محطما على الأرض ، والقبر يجرى حيث تجرى القطة . أما

ذيل الخروف فسيغيب أيضا فى البطون . الأسنان لن تكف إلا إذا أذلها برهان أكيد على عجزها ، حين تصطدم بخصم أصلب من صلابتها العاتية ستقضقض القراقيش حتى تتفتت ، وتمضغ .. ستمص النخاع ، ستعالج الغضروف - وهو فى قوة الصدف - حتى تفصله بالكحت ثم تطحنه وتبلعه . لا تقف هذه الأسنان إلا حيث يبدأ وابور الزلط . إن بقايا عظام الخروف لم تنج من هذه الأسنان إلا بقدرة قادر .

ولكن فى ركن المطبخ أو الحمام أو السطوح أو الحوش تخلف شئ لا يمكن أكله مع الأسف . شئ فارغ . كأنه المظروف الذى بقى فى مكان الجريمة بعد اطلاق الخرطوشة ، هو فروة الخروف . مكومة كأنها معطف القتيل . سقط عنه ملوثا بالدم . المعطف مات هو الآخر بموت حشوه . فبدأ كأنه رث . قديم . كهنة . روبابكية . أصبح شاهدا لا على عز صاحبه المرحوم .. بل على بؤسه وفاقته . هو لحافه ووسادته بالليل . ودرعه بالنهار . يلبسه على اللحم . بلا قميص أو جلابية .

ماذا نفعل بفروة الخروف ؟ إنها لزجة . وككل شئ لزج تصيب نفوسنا بالقرف . توحى بقدرة هائلة على أن تنفث النتن عما قريب. أن يعف عليها الذباب . لا نستطيع أن نجسها إلا بطرف عصا تقليب الغسيل فى الصفيحة . تذكرنا برائحة العطن الكريهة التى تكربنا كلما مررنا بالمدابغ .

ماذا نفعل بها ؟ وقفت البالوعة والمرحاض يتفرجان نتشف على حيرتنا . (ورونا شطارتكم) يكفيهما الدم والروث . أكبر الأمل اذن أن يرضى بها الجزار .. أجرا له . كله - ليت .. - أو بعضه . لا بأس . وإلا فسنظل نترقب بفارغ صبر صوتا يجوب الطرقات . ينادى «جلد للبيع . فروة للبيع» سنجرى لاستدعائه . ونقبل - بعد فصال قصير غير جاد من ناحيتنا الثمن الذى يحرن عنده .. إنه يمت بصلة نسب إلى (الترابية) .. نزلاء القرافة . مهنة مرذولة ، ولكن ما أشد لزومها لأهل الفقيد . ورحمتها به وبهم . تقول أمى : «لننتظر رجال الاسعاف فنتبرع بها لهم . ونكسب ثوابها » . ولكن لا أحد يضمن حضورهم ، يظهرون عيدا ويختفون أعياداً . غلبت عليهم طباع الموظفين .

وحين تنزاح رمة الفروة من بيتنا .. انزياح الهم عن القلب .. تختفى آخر ذكرى لنا عن الخروف الحى . ومأمأته الحزينة بالليل ، ينادى أو يرد بها على تفجعات تتجاوب فى الحى كله . أصبح حصصا من اللحم . مشغولون نحن بفرز ما نوزعه منها ، وما نستبقيه للشئ . للقلى . للسلق . للتشويح . للتخزين .. لا يزال على هذا اللحم أثر من نضارة الحياة .. يتوهج كأنه انتفاضة الذبالة قبل أن تنطفئ .. أطياف روائه ولونه الوردى .. تتذبذب كأنها آخر الأنفاس . الخلايا تتلكأ فى الموت بعد طلوع الروح .

ورغم هذا كله لا أدرى كيف نشأت فوجدت فى بيتنا نموذجين لفروة الخروف . واحدة بيتى . شغل يد ، من عمل بواب لأحد جيراننا . له خبرة فى الدباغة . بطنها كورق الكرتون المجعد . وظهرها صوف ملبد . والأخرى ذهبت إلى مصنع وعادت . بطنها مصقول لامع . وظهرها صوف منفوش . مسرح . ملون بتفتة حمراء . ولكن « ما ألعن من ستى إلا سيدى » .. كلتاهما لا أطيقه . فرغم شيخوختهما لا تزال تعلق بهما رائحة الخروف وزخمتها . خزين حرارة بدنه فى صوفه لم يتبخر . حتى فى عز الشتاء ينفث صهدا خانقا . وفى بيوت كثيرة كانت فروة الخروف . البيتى . شغل اليد . هى فراش الخادمة الصغيرة . على عتبة المطبخ أو من وراء بابه .

اختفت الآن فروة الخروف من بيوتنا . وحلت محلها فراء أخرى . تجدها على أبدان آنساتى سيداتى فى رحاب الأوبرا ، أو فى حفلات الاستقبال الهايلايف .. عقبال عندنا وعندك .

(« التعاون » ، العدد ٣١٥ ، ١٩٦٩/٣/٢ ، ص ١٠)

صورة مخيفة للناس والدنيا ..

صب على رأسى فى صغرى صهريج هائل من الحكم والمواعظ. بالفصحى والعامية ، نثرا وشعرا ، على لسان بنى آدم ولسان الحيوان ، رصيد ضخم من الأمثال البلدية أسمعه ممن حولى ، ورصيد أشد ضخامة منحدر من التراث أقرؤه فى الكتب التى وضعت فى يدى ، نحن في الشرق مصابون بهوس تصيد الحكمة وتقنينها والتفنن في صياغتها ، نقولها ونحن نهز الرءوس - دراية وخيلاء ، ونسمعها بمصمصة الشفاه - اقرارا واستحسانا واعتذارا .

ولا أظن أن صبيا فى مثل سنى فى الغرب تلقى على أم ناصيته هذا الشلال الذى تلقيته ، انهم يتركونه يعمل ويلعب ، ثم يرقبونه ، فإذا رأوه أخطأ أرشدوه إلى الصواب بكلام كل يوم ، فتكون النصيحة عملية . مستمدة من الواقع ، والتدريب خطوة خطوة . أما أهلى ومدرستى فكأنما أرادوا لى أن أكون فيلسوفا من قبل أن تنبت أسنانى البيض محل أسنانى الخضر .

ترنحت تحت هذا الشلال لا لقدرته على سحقى فحسب ، بل لأن بعضه كان ينقض بعضا ، بدل أن يعلمونى الفلسفة أورثونى

الحيرة ، حكم وأمثال تحض على الجد والسعى ولو إلى حد اهدار الكرامة «المحتاجة غناجه» ، وحكم وأمثال تحض على التواكل «أجرى يا بنى آدم جرى الوحوش ، غير رزقك ما تحوش» .. حكم وأمثال تدعو إلى الاقتصاد «والقرش الأبيض ينفع فى اليوم الأسود» .. وحكم وأمثال تزين لك «صرف ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيب» .. الضد والضد جنبا إلى جنب . ولا من يقول لى : خذا هذا ودع ذاك ، أو متى تأخذا هذا وتدع ذاك . بل قالوا «كل شاة برجلها معلقة» تركونى فى حيص بيص .

لا عجب أن وقعت هذه الحكم والمواعظ على أذن من طين وأذن من عجين ، على لوح من المرمر لم تعلق به منها قطرة واحدة . ولعلى أكذب ، فربما كان هذا التناقض قد لبد فى ضميرى منذ صباى وهو تعليل خوفى القديم الدائم من عدم الاستقرار ومن الحيرة ، من بلبلة الفكر والعواطف ، غير أنى أستطيع التأكيد بأن نوعا من هذه الحكم والمواعظ قد رفضته منذ مبدأ الأمر رفضا قاطعا ، لفظته نفسى كما يلفظ الجسد عضوا دخيلا ، لأنه كان يخالف طبعى ومزاجى ويرسم للناس والدنيا صورة مخيفة .

وهذا النوع من شعبتين متلازمتين كالتوأمين اللصيقين :

الأولى — تحض بشدة على سوء الظن بالناس ، بجميع الناس بل الحذر منهم ، بل (ولابد لى أن أستخدم هنا كلمة «بل» مرارا لأن

الداهية ثقيلة ولأن التصاعد كان هو القائد) بل تذهب إلى حد التحذير من الأصدقاء بل من الأقارب ، بل إلى التأكيد بأن الأصدقاء همْ أشد خطرا من الأعداء . ما أكثر ما نسيت ولكن ذاكرتي تأبى أن ينمحي منها قولهم - وهذا بالنثر - «الأقارب كالعقارب» وقولهم - وهذا بالشعر - :

« احــــذر عـــــدوك مـــــرة

واحــــــذر صديقك ألف مــرة

فربمـــــا انقـــلب الصـــديق

فـــكان أعــــلم بالمضــــــرة »

لفظت نفسي هذه الشعبة من الحكم والمواعظ لأنها تهيم بعالم تلقى فيه الناس بقلب مفتوح ، وتأخذهم بعبلهم ، التسامح لا النفاق سلاحها ، تعلي من رابطة القرابة ، وتعشق الصداقة . ستسأل : أو لم تمر بك تجربة أثبتت لك إن هذه الحكم والمواعظ على حق ؟ أقول : ربما ، ولكن هذا هو النادر ، إن رفضي لهذه الحكم والمواعظ ربما أذاقني المر قليلا ، ولكنه أذاقني الشهد كثيرا . ولو أني أخذت بها لبقي لي المر على قلته وضاع على هذا الشهد على كثرته . نعمت بصداقات عديدة كل واحدة منها تكفي لتكذيب هذا الحشد من الحكم والمواعظ ، إن أجمل ساعات عمري هي التي تجمعني إلى أصدقائي : بالمكاتبة أو المجالسة أو أخـذ الذراع في

الذراع والسير كأنما على غير هدى ، إننى مدين لأصدقائى بأكبر قسط من السعادة نلته فى حياتى ، ما أحلى ترك النفس على سجيتها مع إنسان يحمل لك الود ويترك هو أيضا نفسه على سجيتها .

أما الشعبة الثانية فهى حين رتبت الفضائل حارت ثم استقر رأيها أخيرا على ألا تضع على رأس القائمة إلا فضيلة الكتمان والصمت ، الأدب العربى أغنى آداب العالم فى الإشادة بفضيلة عقد اللسان ، فأنت ترى أن هذه الشعبة لصيقة بالشعبة الأولى لأن شروط الحذر كتمان السر واطباق الفم ، وحتى لو كان الصمت ضارا فهو أفضل من البوح .

مت بداء الصمت خير لك من داء الكلام .

رفضت هذه الشعبة كلها لأنى أهيم بحياة لا أجد فيها عيبا أو دنسا أو دسيسة ينبغى سترها ، فإذا عقدت لسانى شعرت بأننى أكتم اثما اقترفته أو خطة سوء أدبرها ، ما أفظع جدران الصمت التى نقيمها من حولنا بدل التواصل فواصل وعوازل ، ما أحمق الذى يتكلم عن نفسه خيرا يعلمه الجميع .. فنحن نعيش فى عالم كل سر فيه ينفضح إما عاجلا أو آجلا ، ويأتيك بالأخبار من لم تزود . هذه الشعبة من الأمثال والحكم والمواعظ هى السبب فى أن كثيرامن الناس يعيشون داخل قواقع ، بل أن بعضهم ليقفل الكتاب

الذى يقرأ فيه إذا دخلت عليه ، بحركة تلقائية ، كأن مجرد قراءته لهذا الكتاب سر ينبغى كتمانه ، إننى أرثى لهؤلاء الناس من كل قلبى .

(« التعاون » ، العدد ٢٥٩ ، ١٩٦٨/٢/٤ ، ص ٨)

إنمـــا الدروس من حوش المـدرســة ..
لا من الفصـــل

والكلام عن المدرسة الابتدائية التى تلقفتنى من السابعة إلى الحادية عشر من عمرى . عجنت طفولتى الخام بيدين متخشبتين فى ماجورها المتحجر ، بفك عناصرها وتذويبها فى ماء آسن أولا ، والالحاح عليها بعد ذلك بالضغط والهبد واللطم ، حتى إذا تم اندماج الكل فى قوام واحد اقتطعتنى بالتقريص ، بالزج فى نار حامية رغيفا ماسخا (فليس فى عجين هذه المدرسة ملح) يشبه جميع أرغفتها الأخرى التى تأخذ طريقها إلى المدرسة الثانوية وبيدها شهادة . هذا هو هم هذه المدرسة . لها الظاهر أما الباطن فيظل مستعصيا كالنواة الصلبة ، العظام باقية تحت الجلد المصنوع لها .

فى الفصل : الدروس حبر على ورق للصب فى الذاكرة غصبا ، بلا فهم ، منبتة الصلة بالحياة والطبيعة من حولنا . لا نعلم لماذا لابد لنا أن نعلمها ، وما فائدتها . الجلسة بالأمر تربيع الذراعين . لا عجب أن أصيبت يدى بالشلل من فرط الأدب .

في الفصل : عين تراقب حركاتنا وسكناتنا ، وتهوى بالعصا على الكتف بسن المسطرة على أصابع اليد فى عز الشتاء والقشف ، وأحيانا على باطن القدم أيضا . الكتكوت الذى يفك صاغرا رباط الحذاء ثم يخلعه ، فوق ألمه خجله من جوربه الممزق . أما الصفع على الوجوه فهو علاوله . كان من المستحيل ألا يكون بين طقم المدرسة من هو غير مصاب بالسادية أو ببذاءة سككية عجرية أو بدمامة الروح والذوق .

في الفصل : يجلس التلاميذ صفوفا حسب طول القامة أو البصر . شريكى فى التختة مفروض عليّ ، إن لم أكرهه فهو ليس أعز أصدقائى .

فإذا دق الجرس إيذانا بفسحة طويلة اندفعنا كطلقات الرصاص كأنما من بؤس السجن إلى نعيم الحرية . ما أعلى الزئيط والزعيق . شاع الجرى والقفز . استرد كل تلميذ ذاته ، أصبح فردا لابد أن يجد مكانه فى المجتمع الطليق فى الحوش أن يواجه البشرية أخذا وعطاء . هنا - لا فى الفصل - محك قدرته على الالتحام والمشاركة في اللعب ، وفي معجم الألفاظ المتداولة ، والرموز المتفق عليها ونوع الدعابة الرائجة . سيتبين فى الحوش لا فى الفصل : هل هو قادر على هذا الالتحام فيندمج أم هو عاجز عنه فينفصل . هل هو إشعاعى أم انطوائى . كيف يكون

تلقيه للنصر وتلقيه للهزيمة . سيتبين ما هو طول هذا الخيط من المطاط الذى يشيد عليه عزمه وإرادته ، وأين ومتى ينقطع .

ستتدلق أمامه فى الحوض مختلف الطبائع ، ولأنها لا تزال بكرا وخاما فهى مجردة من الأغطية والأقنعة ، لا تخجل من عريها ، مأخوذة كلها مأخذ القضية المسلم بها . لكل منا حقه فى الوجود ، فلم ينضج البصر والفهم بعد للانتباه إلى القضاء ، والعجب له . ليس في اليد بعد قانون متكامل تبنى عليه أحكام . أشبه حوض المدرسة بباطن الغابة .

فى حوش المدرسة استعراض للوداعة ، أحيانا للمسكنة ، لشهوة الاعتداء ، للسماحة والمكر ، للقناعة والجشع ، للكرم والبخل ، للخطف والشحاذة ، للقدرة على القيادة والرضا بالانقياد . صراع خفى لا ينتبه إليه أحد بين نوازع الخير ونوازع الشر ، ولكن حوش المدرسة يشبه الفصل فى خصلة واحدة ، هى خلو الاثنين من الرحمة ، بل نجد فى الحوش أن قسوة الطفولة – التى يقال عنها انها بريئة ، ملائكية – أعتى من قسوة المعلم فى الفصل . بعض التلاميذ لقوا في الحوش عذابا لا يتصوره عقل . لا رحمة للأضعف أو للأذل أو للأخيب ، أو حتى للمصاب بعاهة هو غير مسئول عنها .

فى حوش المدرسة الابتدائية تلقيت أول دروس فى الجنس . فى الفصل كنا لا نلم به إلا حدسا ، فى درس الدين حين يكون الكلام

عن النجاسة الكبرى والنجاسة الصغرى ، ومتى يجب الغسل ، ومتى يجوز الاكتفاء بالوضوء . نتقلقل في جلستنا ونهر بضحك ما سخ في سرنا . وفينا من يحمر وجهه خجلا ولا يدرى لماذا . ترى ما هذا السر الذى يحجبونه عنا ؟ لا شكل أنه مهيب جدا ، وإن كنا لا ندرك أهو جميل أم قبيح ، رغم الإيحاء لنا بأنه «عيب» من أشنع العيوب.

أما في الحوش فجو يتيح للغرائز أن تتنفس . من أجسادنا الغريرة بدأ يتصاعد هبو لا يزال كأنه تأتأة من يتعلم الكلام . لو كانت لنا آذان بعض الحيوان لسمعنا أزيز هذه التأتأة التى تملأ الحوش خفية منا . الفرد فى الواحد مشرئب لأن يكون فرد فى اثنين ، النوازع إلى التكامل بعاطفة الحب تبدأ أولا باسم الصداقة، يبحث كل تلميذ عن رفيقه . قد يجده وقد لا يجده . (هذا هو الحال بقية العمر) فإذا وجده أحس بالسعادة الكبرى فى صحبته ، هو الأثير عنده تمتد اليد لتلمس اليد ، ليسرى التيار فيهما معا . ما أطيب وضع الذراع على الكتف ، أو أخذه للذراع الآخر فى تشبيكة حميمة . تموج هذه العلاقة عادة بالاقبال والصد ، بالعتاب والاسترضاء ، بل بالغيرة الممزقة المدمرة . ما أحلى الصلح بعد الخصام . ما أتعس الذى خانه صديقه فطار من يده إلى عش غير عشه . هذه هى التجارب الأولى التى تنفض من القلب كل قدراته على التموج فوق بحر العواطف . على تذوقه لما بين أقصى اللذة وأقصى الألم من درجات متفاوتة .

هذه هى البداية البريئة ، ثم لا يلبث أن تفترق إلى طبقة تعلوها فى الافصاح عن الغرائز . يحوم فوقها شبح هذا السر الذى يخفيه المعلم والأهل عنا . فهذا التليمذ الصبوح الوجه ، أو الملظلظ الجسد ، أو أبو العيون الخضر التى يسيل منها العسل ، أو هذا المفرط فى أناقته ، أو صاحب هذه اللثغة العجيبة - الحلوة - إذا تكلم نجد بيننا تميزه عن الجمع . يخيل إلى أنوفنا أنها تشم فيه رائحة تجذبنا إليه . نأخذ نرقب علاقاته برفقائه وأساتذته . أصبح كل واحد منا بوليسا سريا ، يدور الهمس عنه ، يتكاثر حوله كالذباب وقطعة السكر ، أشدنا جرأة وقدرة على الاعتداء ، ونقف نحن نراقب سرا نتابع حيل الصائد لاقتناص فريسته ، وحيل الفريسة للهروب ، هل تقع أم لا تقع .

أتدرى ماذا فعل العجزة ؟ ألف بعضهم من فورهم جميعة أطلقوا عليها اسم «جمعية حماية الآداب» ، غرضها الأوحد انقاذ الفريسة من الصائد .

فى حوش المدرسة - لا فى الفصل - تلقيت أول درس هام فى حياتى . فقد خامرنى وأنا لا أزال فى هذه السن الصغير شك بأن أعضاء «جمعية الآداب» ليسوا حريصين على عفة الذى يدور حوله الهمس ، بل غاضبون لأنها قد تقع فى يد غير أيديهم . بدلا من أن يذهبوا للصيد صراحة وبشجاعة تسللوا إليه بالمكر والحيلة تحت

قناع حماية الفضيلة . وكان أول فوز للجمعية مدعاة لأن يتحول الشك إلى يقين ، فرئيس الجمعية استولى على التلميذ الذى يدور حوله الهمس . أصبحنا لا نراهما إلا معا ، كأنهما فى خلوة رغم الزحام ، بين الابتسامات وقطع الشكلاتة ، وسمعنا أنهما يتفقان على مواعيد بعد الخروج ، وإنهما يستذكران فى بيت الصائد .

والله عـال . والله عـال . نسى الخائن أن هنـاك جمعية اسمها « جمعية حماية الآداب » ، وأنه هو رئيسها . ونسى أنه مكلف بدعوتها للانعقاد ، فلما انحل الرئيس انحلت الجمعية . ماتت بفضل فوزها الأول .

لم يكن غضبنا أنه وصل دوننا ، بل أنه استعبطنا واتخذنا مطية وسلاحا يرهب به ضحيته .

منذ ذلك الدرس الأول فى طفولتى لم أنقطع بقية حياتى عن الشك فى كل واعظ إذا علا غليانه إلى درجة التشنج والنحيب تفجعا للفضيلة المذبوحة .

(« المساء » ، ١٩٦٨/٣/١٨ ، ص ٤)

من كناسة الذكريات ..

كان احتفال البيت كله – الأب والأم والأولاد والصغار – بزجل جديد لبيرم – بالعامية – لا يقل – وهم من عشاق الفصحى – عن احتفالهم بقصيدة جديدة لشوقى . وصول الصحيفة اليومية التى نشرت القصيدة – بالتشكيل – فى صفحتها الأولى (فلشعر شوقى دون بقية الشعراء مكان الصدارة مهما كانت الحوادث والأخبار) ، أو المجلة الأسبوعية التى نشرت الزجل – بدون تشكيل طبعا – فى صفحة داخلية (لم تكن الصحف اليومية تنشر بعد شيئا بالعامية . تركتها لبعض المجلات ، فعصر صلاح جاهين كان لا يزال فى عالم الغيب) يالها من لحظة مضيئة فى حياتهم . أنهم تربوا على حب الكلمة ، سواء مكتوبة سواء منطوقة ، والأعجاب بقدرتها حين تنزل منزلها الحق والمبتكر معا على امتاع الذهن والروح معا .

الأيدى تتخاطف الصحيفة أو المجلة والحجة إما مقام كبير أو دلال الصغير ، خطف يعرض الورق للتمزق . ولكنه خطف فى نطاق الود لا العداء . فهو مصحوب بالضحك والعابثة . إن كان هناك غضب عند الهزيمة ، فهو مصطنع ، سريع الزوال ، ينتهى بالمهادنة ، لا يكفيهم أن يقرأها كل منهم بعينه ، ولنفسه بنفسه .

لابد لهم بعد ذلك أن يتحلقوا حول من هو بينهم أكثرهم تمكنا من اللغة وإجادة للإلقاء وهياما بالشعر إلى حد أن تأخذه الجلالة ، ليتلو النص عليهم ملتزما نغمة الإنشاد وحركة الخطيب ، لتشترك الأذن أيضا في المتعة . والعجيب إن لسان السامع منهم حين كان ينطق سرا في فمه بالكلمات وهو يقرأ النص بعينه ، ولنفسه بنفسه لم يكن يحس له بهجة التلاوة التي يحس بها الآن وهو ساكت داخل الفم حين يسمعها تتلى عليه إنشادا ، كانوا على غير علم منهم شهداء بأن الشعر فن يزكو بالانشاد المنغم جهرا ، ثم لا يجد تمامه ، ولا كمال رسالته إلا إذا كان إنشاده على جماعة من المستمعين المحبين له ، فهو في الأصل فن خطابي غنائي جماعي . إنه يتطلب أن ينشأ تيار عاطفي متجاوب بين فرد وجماعة ، كما يحركهم ويطربهم هو بأنغامه المبتكرة ومعانيه الفذة ويرفعهم من هموم الأرض إلى صفاء السماء ذرى الفن والجمال يحركونه هم بعناقهم له ، الاستجابة له ، فيثبتون إيمانه بموهبته ورسالته ، شرفها ونفعها وبهائها ، الوحي للشاعر حمى لا يتبرد منها إلا إذا استحم في تيار عاطفي جماعي يتجاوب له ، وهو الذي فجره .

ومع أن اللغة العامية كانت هي خبزهم اليومي فإنهم كانوا أقدر على قراءة القصيدة بالفصحى وإجادة إنشادها منهم على قراءة الزجل بالعامية ، دع عنك إنشاده ، فحركات التشكيل والتنوين مساعدة على التنغيم . والحرف في الفصحى ثابت لا يتبدل .

كالهمزة بدل القاف ، والتاء بدل الثاء ، والكلمات - رغم صحة الوزن في البيت - تبدو منثورة فرادى ، كأنها غير مترابطة ، لذلك كان يرسخ في اذهانهم من القصيدة أبيات ، على الأقل بيت واحد يكون هو بيت القصيد . أما عن الزجل فلا يبقى منه شئ . فكان بحثهم ومتعتهم وظفرهم في قصيدة شوقي هو النغم والمعنى المبتكر ، أما في زجل بيرم فهو النكتة ، خفة الدم واستجلاء سر عبقرية اللغة العامية، ظرفها ولطفها وبراعة كنايتها ، وكانت بضاعتهم من النصوص العامية قليلة ، وقديمة ، كتاب يضم مجموعة أزجال الشيخ القوصى ، وزجل قرأوه مرة وبقى شبحه ماثلا في أذهانهم ، للأستاذ عبد الله النديم ألقاه ارتجالا في سباق مع الأدباتية في طنطا ، أيام الصعلكة ، ولكن كل هذا كان له طعم الأكل البايت . ذوق العـامية في عصرهم إلا في أزجال بيرم ، لا يدانيه شاعر آخر ، اللهم إلا إذا استثنوا حسين شفيق المصرى ، فقد كان هو أيضا محبوبا عندهم ، ولكنهم لا يدرون لماذا قدموا بيرم عليه ، لعل السبب أن حسين كان يطلع عليهم مرة بزجل بالعامية ، ومرة بقصيدة بالفصحى - فهو موزع الاخلاص ، لا يثبت على حب ، أما بيرم فقد كرس نفسه . كل نفسه ، لحب واحد ، هو حب العامية ، كان عندهم هو اللغة العامية في عصرهم . وكانت هذه اللغة هى بيرم . كانوا شهداء على غير علم منهم بأن الفن هو شديد الغيرة ، لا يقبل غريما .

ولا ينسى ابنهم الثالث إلى اليوم خيبة الأمل التى ضعضعته مرة ، كانوا قد فرغوا من قراءة زجل لبيرم جماعة ، وانتشوا جميعا بما فيه من ظرف وخفة دم . فأخذه وطار به إلى صديق له وقال له جئتك بشئ عجب ينشرح له صدرك ، استمع ، وفرد الصحيفة وبدأت السمكة التى خرجت من بحرها تقرأ ، وإذا لسانها يتلعثم ، وإذا النغمة متأبية عليه ، هوى الرجل من شاهق ووصل إلى أذن صاحبه مهزوما مهشما ، فلم يتجاوب له ونظر إلى السمكة مندهشا حائرا من تفسير لهفتها وفرط العجب ، وأخذ صاحبنا يقلب الورق ليبحث عن الظرف واللطف ، وخيل إليه أنهما سقطا منه فى الطريق ، فكان شاهدا على غير علم منه بأن أزجال بيرم لا تزكو إلا إذا جاشت لغته من قبل عواطف التلقين ، إنها ضرب من الفن يحتاج إلى ألفة ودربة قبل أن يتم تذوقه ، وعاد إلى بيته مدلدل الأذنين . وقد باخ تحفزه وتثلجت لهفته وإن زاد حبه لأهل بيته وحمده لربه أنه نشأ بينهم .

وظل البيت وفيا لبيرم ، باقيا على حبه والاخلاص له ، يحزنهم أشد الحزن أن يفلت منهم زجل له ، وظلوا يتتبعون أخباره ، ويرثون له وهو يتلطم فى غربته فى فرنسا ، ويضحكون معه وهو يروى لهم حكايات «سيد ومراته فى باريس» . ما أشد اعتزازهم باحتفاظهم بأعداد مجلة «المسلة» التى كان يصدرها ويعجبون بفضلها بجرأته ووطنيته ، وإن ضاق صدرهم قليلا ببعض « التلميحات العامية »

الفجة فى قولة «البامية الملوكى والقرع السلطانى» تحية لمولد ولى العهد ، حقا أن الخط الفاصل بين رقة الذوق وفجاجته فى العامية وثيق كالصراط يوم الحشر ، وكانت أعز أمنية لهم أن تكتحل عيونهم برؤية بيرم ، حبذا الجلوس إليه ولو مرة ، أما الاختلاط به ومصادقته فأمل بعيد المنال ، لأن فيهم بطبعهم عزوفا من الهجوم على الناس . ورمى الجتت عليهم ، أما إذا جاءهم إنسان فأهلا وسهلا ، يعوضون بالاغراق فى الحفاوة به والإسراع إلى مصادقته ما فاتهم من الروابط التى عجزوا هم عن توثيقها بجهدهم ، ولما جاءهم ذات يوم خبر عودة بيرم لمصر ونجاته من البوليس كان هذا اليوم عندهم يوم عيد ، (وبيرم كلمة تركية معناها : العيد وتنطق بفتح الباء وتسكين الياء) .

يرجع مرجوعنا ، كبر الأبن الثالث ، وبدأ يكتب كلاما فى الصحف والمجلات ، لم يعجب وإن كان من العجيب أنها قبلت نشره، فتمطع ذات يوم وكتب مقالا يشيد فيه ببيرم وأزجاله ، وعده أيضا إماما فى فن القصة القصيرة ، اغاظة لمن يكتبونها بالفصحى ، وظهر المقال فى مجلة ، فتمطع وحزمها وأرسها بالبريد المسجل إلى بيرم وهو مقيم فى باريس ، بعد أن حصل على عنوانه من الصحيفة التى ينشر فيها مذكرات «سيد ومراته فى باريس» . كأنه يريد أن يقول له : فى مصر إنسان يحبك ويعجب بك ويشيد بفنك

ويهمه أن يبلغك هذا الحب وأنت فى غربتك ، الحقيقة أنه كان يريد أن يقول له قبل كل شئ : انظر ! أننى بدأت أكتب ! أصبحت أسير فى ركابك .

لم يحدث أن قطع نداء من ناشئ لأستاذ ما قطعته هذه المجلة من مسافات عبر البر والبحر ، ومع أنه كتب عنوانه تحت إمضائه فإنه لم يتلق ردا . يقول وهو يغالط نفسه إنه لا يطمع أن تصله كلمة شكر ، كل الذى يرجوه سطر واحد يحمل من «بيرم» تحية ، ليمتد بين الاثنين جسر ولو فى الهواء .

ومع ذلك فمن فرط حبه لبيرم لم يحزنه أنه أغضى عنه وأهمله ، دون أن يدرى أن نفقة ارسال المجلة بالبريد المسجل كلفت المحب نصف مصروفه الشهرى .

ومرت شهور ، وربما أعوام ، ونسى حكاية المقال والمجلة .

وذات يوم ابتسم له الحظ ، والتقى ببيرم ، فذكره بحكاية المقال والمجلة ، أول كلام . اعذره فقد كان لا يزال فى ميعة الصبا ، متلهفا على شهادة بأدبه تخرجه من الظلام إلى النور .

سأل بيرم : هل وصلته المجلة ؟ هل قرأ المقال ؟ فإذا به لشدة دهشته لا يجد من بيرم شكرا ولا حنانا ، بل وجده قد اربد وجهه واغبر وفاجأه بقوله :

– هو أنت ؟ الله يخرب بيتك ؟

ثم روى له أنه كان فى باريس يشكو من الجوع . ليس فى جيبه من الفرنكات ما يكفى لأكله في يومه . إنه ينتظر على أحر من الجمر أن يصله بالبريد أجر بعض مقالاته . فلما وصله إخطار من البريد أن له عنده طردا مسجلا هرع إليه كالمجنون . إذن جاء الفرج ، وأيقن أن الأمر اختلط على البريد ، فالذى وصله ليس طردا مسجلا ، بل مظروفا مسجلا داخله شيك على بنك ، وإلا فإن صديقا فى مصر قد حن عليه فأرسل له بعض الملابس أو بعض المأكولات . ومنى نفسه بدفء أو شبع ، فإذا به يفاجأ بالبريد يطالبه بدفع أرضية لأنه كان قد غير عنوانه أكثر من مرة فلم يصله الاخطار إلا بعد تأخير .

وسأل عن المبلغ المطلوب فإذا به يستنفد كل ما فى جيبه . لو دفعه لا يبقى فيه فلس واحد ، والجوع باق يحدق فيه ، فنسى نفسه وحصافته من شدة اللهفة ، ودفع المبلغ فإذا به يستلم طردا ما كاد يفكه حتى وجد فيه مجلة ، قديمة فوق البيعة ! رماها على الأرض من فوره وهو يلعن ويسب من أرسلها له وتسبب في دفعه للغرامة ، وهى كل ما يملك !

ثم أنهى روايته وهو يقول : تعلم الآن أننى لم أقرأ مقال حضرتك يا سيدى ..

وكانت قد ارتسمت فى ذهنه لبيرم - غيبا - صورة رجل ظريف ، بحبوح ، ابن نكتة ، سريع الاقبال على جليسه ويهش له .

رجل يكره الغم والنكد ، ناج من الأحقاد ، لا يحب الشكوى ، سعيد بالمكانة التى بلغها .. فاذا به لشدة دهشته يجد بيرم حين التقاه على نقيض هذا كله . وجده انسانا يحب العزلة ، من الصنف الذى يكره أن تلمس يد غير يده ذراعه أو كتفه . يطيب له أن يجلس وحده فى مقهى بلدى فى حى شعبى ، منقبضا ، مكورا على نفسه . والتكور أيضا صفة جسده ورسم وجهه . ملامحه تكاد تنطبق بأنه يتكتم زمجرة ترتكض في أحشائه ، خيل إليه أنه يجز على أسنانه . ولما جلس إليه أحس أنه لا ينتظر منه إلا الحديث المقتضب ، كلمة ورد غطاها ، ليس له صبر ولا مرارة على اللت والعجن . فاذا تحدث هو لم يكن حديثه إلا عن شكوى من مطربة أكلت حقه ، وعن الاذاعة التى أهملت أوبريت له . فى صـوته نغمة الشكوى من ظلم واقع عليه ، وأن حقه مهضوم .

لا يستطيع أن يجزم أن هذا هو طبع بيرم الغالب عليه فى جميع حالاته ، مع جميع الناس ، ولكنه يستطيع أن يشهد أنه هكذا وجده فى المرات القليلة التى جلس فيها إليه . ثم صار بعد ذلك يتحاشى اقتحام خلوته ، لأنه لم يفلح – كما كان يتمنى – فى أن يمد جسرا بينه وبينه ، هذه المرة على الأرض لاعبر البر والبحر ، ليجد فى نهايته بيرم الذى تغنى بأزجاله مرارا ، قارئا وسامعا ، فكان يسكر طربا للطفه وخفة دمه .

وظل يتتبعه من بعد ، ثم بدأ يضع يده على قلبه خشية أن يغتال تحول ذوق العامية السريع أمام العامية في عصره ، فيسبقه الزمن ومصطلحات جديدة توافق عصرا جديدا يقدم بخيله ورجاله وسلطانه وهيلمانه .

(مجلة « المجلة » ، العدد ١٣٧ ، مايو ١٩٦٨ ، ص ٢ – ٤)

وجها .. لوجه .. !

أول مرة شهدت فيها انسانا يحتضر أمامي . يكاد فمي يلمس فمه من فرط انحنائي فوقه . أطل على تلك اللحظة المذهلة التي تقلب الحياة فجأة إلى موت ، وال (أنا) فيمن يلفظ آخر أنفاسه إلى (هو) أبدية . تنقل بقية الوجود إلى عدم ، الحركة إلى جمود . تعدد تعبير متجدد إلى شلل قناع على وجه . هل يريد أن يقول لنا شيئا ؟ .. هيهات له ولنا . لغته ليست لغتنا . انتهت الصلة بيننا بلا عودة .. تنقل بتة واحدة منطق جميع الفلاسفة فى عقد صلح بيننا وبين الكون إلى لغز مستبد لا يعرف مخلوق سره .

انه السر الالهى لا نملك ازاءه الا السكوت . ليس فى يدنا علاج ، ولا طاقة لنا على الفهم . سكوت يجمع بين بلسم الرضا والتسليم بحكمة الله ، وجرح حسرة بلهاء مشوبة بشىء من حنق مكتوم نخجل من الجهر به . فالذى يجهر به نراه جن أو كفر .

وقد أريد لى أن يكون أول موت أشهده هو موت مصفى من كل عارض عاطفى قد يزيغ بصرى عنه أو يفسد على الرؤية

المباشرة المحايدة . لادخل فى نظرتى للذاتية أو المصلحة أو الهوى . لن أكسب شيئا ولن أخسر شيئا ، فالذى حضرت موته لم يكن من أقربائى أو أحبائى أو أصدقائى ، بل كنت لا أعرف أسمه ولا آماله وهمومه ، ولا أين يسكن والى من يؤوب حين ينقضى سعيه فى يومه ، فكأننى فى معمل كيمائى نجح فى عزل ميكروب الموت ووضعه منفصلا تحت المجهر أمامى ، بلا طفيليات .

وقد يظن من كلامى – كما يقضى منطقة – أننى حمدت لقدر رحيم أن قسم لى فى التجربة الأولى هذه المواجهة المحايدة فبصرنى دون أن يفجعنى ، ولكن العكس هو الذى أقصده من كلامى ، فان هذه المواجهة كانت لها عندى بسبب هذا الحياد بعينه أثر العنف المزلزل ، لأننى رأيتنى لا أحضر موت انسان ، بل موت الانسان .

فأريد لى كذلك أن يكون أول موت أشهده هو موت يعد أبدع مثال على أن الذى يربط الانسان بالحياة أنما هى شعره أوهى من خيط العنكبوت ، ها هى ذى تنقطع صدفة ، ومن حيث لا تنتظر وضد كل منطق وحسبان وتقدير ، كأن السخف صفة لا تعرفها الحياة وحدها أحيانا بل يعرفها الموت أيضا أحيانا ، والسخف يليق بالحياة اللعوب ولكنه لا يليق بالموت الجليل . من أجل هذا زاد ذهولى ضعفين .

لم يكن من تلامذة فصلى ، بل كنت أراه وقت الفسحة فى حوش المدرسة السعيدية « ١٩٢٠ ») أو وهو راكب فى ناحية أخرى من عربة الترام وأحيانا مشعبطا على السلم ، أصادفه فى الاياب عصرا أكثر من الذهاب صباحا . لم يدر بيننا كلام، ولم نتبادل التحية ، ولكنه كان مع ذلك مفروزا عندى عن بقية زملائى المجهولين غير منضم إلى شلة تكفيه نفسه ، يعتز بكرامته يستوقف نظرتى انفراده بكبسة طربوشه فوق رأسه ، كأنما يلبسه لبس عمامة ، رأس ضخم يبدو داخل الكبسة كأنه غير مستدير بل مربع كحلقة العمامة .

ما فتئت منذ صغرى أفتن بضخامة الرأس واتساع الجبهة وارتفاعها ، وحبذا لو كانت مضيئة غير كابية . هى عندى « دينامو » جبار أحس احساسا أكيدا بأن تيارات كهربائية خفية تنبعث منه ، ومازلت مفتونا رغم الأبحاث التى تفصل بين الذكاء وحجم الرأس . وقررت أن له عقلا كبيرا وذاكرة قوية ، يهضم ما يقرأ أول مرة ولا ينساه . وغبطته على حسن حظه . عينان صافيتان يترقرق فيهما الحياء ، تريدان أن تضحكا ومنك أن تشاركهما الضحك .. فى صمت ، وحتى من بعيد لبعيد . نظرة ثابتة غير تائهة ولا مبعثرة ، كأن النظر عنده لا يعنى الا التأمل . النظرة هى التى جعلتنى أقرر أن رأسه

الضخم يحوى عقلا هو أيضا ثابت غير مضطرب ولا مرتبك ، له قدرة فائقة على الترتيب والتصنيف وتقديم الأهم على المهم. يتناول كل شىء فى أوانه . اذا عكف على عمل لا يقوم عنه الا إذا أتمه ، حتى ولو دق الطبل البلدى الذى لا ينجح شىء سواه فى هش الوطاويط اللاصقة بوجه ضحيتها ، وأنه إذا قرأ كتابا للمتعة لم يعد عنه بعد صفحات قليلة لغيره ، ثم لغير غيره .

الملل عنده نوع من الدلع والصبر رأس الفضائل .

اذن هى رأس كالزلطة إذا خبطتها فى الجدار انكسر الجدار ولم تنكسر هى .

كتفان عريضان وان كان الجسم قصيرا - أشبه ما يكون بمثلث مقلوب القاعدة - لا شىء يحمل مثل هذا الرأس الضخم الا مثل هذين الكتفين العريضين . ربطة عنقه مشتراة ولا ريب من على عربة يد أو علاقة فى درفة سوق البواكى بالعتبة الخضراء . بريق على فشوش ، ولون لا تضمه (باليت) أى فنان حتى ولو كان من أنصار السير يالية ، ومع ذلك كان من الواضح أنه معتز بأناقتها ، لأنى لم ألمحها قط مزحزحة من تحت ترقوته إلى يمين أو يسار ، أو الطية القصيرة التحتانية منفلتة هاربة من تحت الطية الطويلة الفوقانية . عند أغلب زملائى حينئذ ربطة العنق مقص مفتوح .

كل شىء فيه ينتهى إلى أنه من أصل ريفى متقشف ، مستور رغم الفقر ، ولعل صلابة رأسه الضخم حملنى على الاعتقاد بأنه من الصعيد . ولو زاره « دارون » لقال أن الضرب بالشوم فوق النافوخ هو الذى أنتج صلابة هذه الرءوس ، وخيل إلىّ أن جسمه قد ترعرع على طعام عماده البصل والعسل الأسود ، وأنه لكثرة أصابته بالأمراض أصبحت له مناعة تغالب أفتك الميكروبات .

جسم خليق بأن يعيش مائة سنة ، دون أن يعتم بصره أو يتهتم فكه ، وكنت وأثقا أنه سينجح سنة بعد سنة ، وأنه فى المهنة التى سيختارها سيصبح أستاذا يلمع اسمه لارضاء لنفسه فحسب ، بل لأسرة تحتضنه وترقبه وتعلق عليه أكبر الآمال ، ستطول به رقبتها فى القرية ويعم خيره ويفيض على أهله وعشيرته كلها .

وقبل أن أتم حديثى عن المدرسة دعنى أقدم لك كامل أفندى الأزوت ، لأنه سيلعب دورا كبيرا فيما بعد . شاب نحيل ضعيف دائم الارتباك واللهوجة ، لا تراه إلا مندفعا من باب يصدمه فى الدخول والخروج . يلبس نظارة بلا اطار تحتقر الأذنين وتنشبك بقبضة الأنف بكماشة من ذبابتين ، لا يربطها بقيطان إلى عروة سترته ، وكان يدهشنى أنها رغم اندفاعه لم

تسقط قط أو ترتفع فيها كفة عن كفة . هو محضر معمل الكيمياء فى المدرسة ، وكنا ننظر إليه باستعلاء واستخفاف ، فلا هو أستاذ ولا هو تلميذ أو فراش ، بل هو شىء بين بين . وكنا نؤمن أنه بلغ ورضى أن يقف فى المؤخرة لأنه عاجز عن شق الصفوف . لن تراه فى الحلقة الملتفة حول الحاوى الا واقفا على الهامش ووراء رجل أطول منه .

وكان أستاذ الكيمياء قد طلب من كامل أفندى ذات يوم أن يعدله الأزوت قبل بدء الحصة . فلما دخل المعمل ونحن معه لم يجده فصرخ مستفهما : « ياكامل أفندى . الأزوت ؟ .. » منذ تلك اللحظة أصبح أسمه عندنا كامل أفندى الأزوت ، وزاد استخفافنا به .

فى عز حر صيف وعز المذاكرة .. لم يكن قد بقى على الامتحان الا أيام معدودات . أجساد التلاميذ وعيونهم ذابلة ، مجهدة . الغيطان التى مررنا بها فى الصباح ممتدة من كوبرى الزمالك إلى الكوبرى الأعمى (هكذا كان أسمه) تعلوها شبورة من رطوبة ثقيلة ، ومع ذلك لم تخنق بهجتها ، بل زادتها سحرا بغموضها . لايملك القلب اذاء جمال الطبيعة الا أن يسبح بحمد ربه ، ثم يبحث عن شعر يحفظه ليرتله سرا . ليس هناك الا فيلا واحدة صغيرة ، هى لشقيق حافظ رمضان، ثم قرية العجوزة كأنها دمل فى وجه القاهرة .

فى العودة ظهر (اذ كان اليوم يوم خميس) الغيطان تكاد تسقط من شدة القيظ . كل ماتلمسه ساخن حتى خشب مقاعد الترام ، بما فى ذلك أسفلت كوبرى الزمالك ، تستطيع أن تقلى فوقه بيضة . كنت راكبا همدانا فى آخر مقعد فى العربة القاطرة محشورا بين معارف وأغراب ، ظهرى إلى ظهر السائق فى مقدمتها . وأمامى العربة المقطورة تتأرجح من فوق لتحت ومن يمين إلى يسار وبالعكس .

رأيته واقفا مزحوما مشعبطا على حافة طرف السلم الكنز فى مقدمة هذه العربة ، قد ثبتت له قدم وبقيت الأخرى طليقة كأنها ملتذة بحريتها فى الهواء فى كل مطب يضرب الكعب الحر الكعب الثابت ثم يفترق عنه . فى ذراعه الأيمن رزمة من الكتب مختلفة الأحجام لابد من ضغطها على ضلوعه ونحو ابطه لئلا تنفرط وتسقط ، وذراعه الأيسر ملتف كالحلقة الناقصة حول العمود الحديدى الواصل بين سقف العربة وأرضها ، يمسكه به عضة من ثنية كوعه عليه . هذا وضع أشد اراحة له مما لو قبض عليه بيده اليسرى فتلسعها حرارتها ويدب فيها الخور بعد قليل (أسألنى فقد تشعبطت مثله وفى موقفه مرارا) .

فى بعض المنعطفات المأخوذة خطفا كانت رزمة الكتب تدور

مع جسمه وتصدم وجه جدار العربة الأمامى القصى فيميل ويزيد - وهو يبتسم من ضغطهما على هذا الجدار حتى يملك توازنه إلى أن ينقضى المنعطف ويستقيم الشريط . بينى وبينه أقل من نصف متر . العينان هما هما رغم الذبول صافيتان يترقرق فيهما الحياء تريدان الضحك ، ومنك أن تشاركهما الضحك ، التأمل ، الفم المطبق على لسـان غير ثرثار (أننى لا أذكر شيئا عن صوته) . العزم على المضى رغم الصـعاب ، على النجاح بأى ثمن . لا دلع ولا مـدرس خصوصى .

وجئـنا إلى كـوبرى الزمالك . هـان المشـوار ، وزمر الكومسارى (ولا يدرى أحد أين هو ، ولا يدرى هو حال النازلين والصاعدين) ، وانثنى الترام إلى اليمين ليعبر الكوبرى منعطفا ، اذ أخذه خطفا . تمايلنا ضد حركته وصدم بعضنا بعضا بالأكتاف ونحن نسخط ونبتسم معا .

فى لحظة مرت كالبرق رأيت رزمة الكتب تدور يسارا مع قدمه الطليقة لتصدم وجه جدار المقطورة . أصبح جسمه كله معلقا فى الفراغ بين العربتين . دار حول كعبه الثابت . تراخت عضة كوعه على العمود من عضة الجذب إلى اليسار . انقلب العمود من الجزء الناقص من حلقة ذراعه الأيسر . شده نقله كعبه الثابت وأزاحه عن موضعه . لا أنسى منظر اصبعه

البنصر فى يده اليسرى ، يحاول أن يستدير ليقبض على العمود . العمود أضخم من حلقته . كدت أسمع حكة هذا الاصبع ! بالحديد . لا شك أن جلده قد تسلخ .

وهوى وغاب عن عينى . تناثرت الكتب كرش الملح ، ثم طب ، طب . قفزت المقطورة مرتين كأنها هرست زلطة وضعها صبى معابث على الشريط ، مرة بالعجلة الأمامية ، ومرة بالعجلة الخلفية .

فززان من المقاعد . صراخ . حاسب ، حاسب . فرمل، فرمل . كل من شاهد مصرعه تكهرب جسده وامتقع لونه . أحسست أن شعر رأسى كاد يقف ، فالفروة سخنت فجأة وآلمتنى . ونزلنا وجرينا إلى الوراء ربما عشرة أمتار ، فإذا هو ملقى على ظهره فوق أسفلت يكاد يغلى . بترت ساقه (لا أذكر أهى اليمنى أم اليسرى) بترا تاما من فوق الفخذ وانفصلت ، مطروحة بعيدة عنه ، لا يزال حذاؤها فى القدم ، رباط الحذاء غير منحل .

لم يخرج من يد أحد منا أن يفعل له شيئا . شلنا الارتباك والذهول ، أو قل الخوف ، بل الذعر أيضا . وفجأة برز كامل أفندى الأزوت من وسط الزحام . زايله انمحاؤه وربكته . اتخذ هيئة قائد فى معركة . كان أكثرنا ثباتا وأقلنا اضطرابا . خلع

جاكتته وألقاها على كتف أحد الواقفين (لعله خشى عليها من التلوث) وأخرج مناديله يحاول بها كتم العروق المتهرئة ، يتفجر منها الدم الأحمر فى نبضات ، ثم طلب منا بلهجة آمرة صارمة ، لهجة السيد إلى أتباعه ، أن نسعفه بقميص ليعصب به الساق فوق القطع . لازلت أذكر صوت تمزيقه للقماش رغم الضجة ، وكنت قد اندفعت فوقه ، ربما بتدافع الواقفين ورائى . فمى يكاد يلمس فمه . العينان هما هما صافيتان . الفم مطبق . لم يصدر منه أنين ولا توجع ولا آهة أو تنهيدة . لم يجز على أسنانه . شمل الوجه استسلام لا حد له . لم يغب عن وعيه ولكنه لم ينطق بكلمة . أتراه من شدة الهول لم يكن يشعر بأقل ألم . نحن نصرخ من جرة صغير ..

لم أنس إلى اليوم نظرته وهى تدور علينا ، تنطق بالود وكأنها تقول لنا تعجبوا معى لما حدث . ومع أن نظرتى بقيت مسمرة على وجهه إلا أنها زاغت بعد قليل لاهتمامات حقيرة أخرى . منظر الدم المتجمد فوق الأسفلت الساخن وقد أغمق لونه . ماسورة العظمة المغروزة وسط الجزء الباقى من الفخذ وحافتها المشرشرة . منظر لحم الإنسان من الداخل ولم أكن رأيته من قبل ، الحذاء المبتور ورباطه غير المنحل .. منظر كامل أفندى الأزوت ، متألم وسعيد معا .

وقبل أن تأتى عربة الاسعاف تدق جرسها كان قد لفظ آخر أنفاسه واكتسى وجهه بالقناع .

وسرت كعابى لنهاية كوبرى بولاق لآخذ ترام الإمام الشافعى إذ كنت أسكن حينئذ فى شارع محمد على .

(« المساء » ، ١٩٦٤/٨/٣١ ، ص ٨)

المـــــوت

حين يتقدم الليل ، تتصنعين الرقاد ، هادئة كالعصفور ، يأوى متعبا إلى عشه ، يضم رأسه إلى جناحيه ، ويغمض عينيه ، مستسلما لمشيئة الرحمن ، توهمين أهلك وأعزاءك أنك قد أغفيت – وإن كان رقادك على مضض – ليناموا هم بسلام . أهب من سباتى مذعورا ، فى بهمة الليل ، والسكون شامل ، وكل ما فى الغرفة أشباح غامضة ، فأتبين جسدك الرشيق كالطيف الشفاف ، وأجدك قائمة ، قد انحنى رأسك يكاد يلمس الفراش ، إنك تسجدين لله عسى أن يرحمك ويخفف عنك العذاب ، تمدين فى حذر إلى كوب الماء يدا يكاد خاتم العرس القريب يسقط من اصبعها النحيلة .. فإذا ما تلاقت نظرتنا ، تبسمت وعدت إلى رقادك ، تظنين أننى لم أسمع أنتك المكتومة .

كنت – لأنك فى بيعة الصبا ، ورفاهية من العيش توجعين من لسع بعوضة ، فتحملت مبضع الجراح يمزق لحمك بغير مخدر ، وكنت تتأذين من أهون الدواء ، فجرعت أشكالا وألوانا من سموم تهد الجبال ، وأنت صابرة ، وكنت تجفلين من منظر (الحقنة) وتحسبين لها حسابا ، فعشت شهورا طويلة وهذه الأبرة الكريهة

تلاحقك وتنغرز فى عضلك كل ثلاث ساعات مرة ، ليلا ونهارا .. بل لقد رأيتها ذات يوم تغوص فى مقلتك ، وأنت لم تقنطى من رحمة الله . وجاء اليوم الذى اضطرب فيه صدرك ، واختنق حلقك ، وتلاحق زحيرك ، وتلجلج لسانك ، فأخذت تسألينني بيدك عن الطبيب متى يأتى ؟ فلما همدت اليد أيضا تشبثت بى عينك تقول : هذه نهاية حياتى ! وكان آخر ما انبعث من حلقك بعد ذلك من أصوات هوأول كلامك وأنت فى عالم الأرواح .

دب إليك الداء ، لا كالحية الرقطاء تغرز أنيابها فى حى لتسلها عن ميت ، بل كأفعوان هائل قد انعقد فى حلقات متشابكة ، بعضها فوق بعض ، لمسك أول الأمر بذيله فأشلتك اللمسة ونحن لا ندرى ، فلما اطمأن لعجز فريسته أخذ يتلوى ويتماوج ليخلص رأسه متمهلا يسيل لعابه ، متذوقا من قبل للذته . إذا رأى منك بادرة هروب لمسك من جديد بذيله لمسة رفيقة ، ونحن لا ندرى . واقتضته أيام وأسابيع وشهور طويلة لينفث رأسه فيقيمه ويصوب إليك عينين كالجمرتين . ما كان أطول عذابك ! أتلوميننا إذا صرخت أنانيتنا اليوم وقلنا : ليتها بقيت مريضة مقعدة ، وظلت بيننا أبدا .

وطرق الباب طارق لم يسمعه أحد إلا طفلتها الرضيعة فها هو ضحكها ينقلب نحيبا لا ينقطع أربعة أيام . من القادم ؟ أيها

الادراك المكنون فى جسم الرضيع : انطق ولو أهلكك البوح ! ماذا رأيت ؟ والطارق صابر بالباب ، فلما جاءه الاذن دخل علينا ، فانبعثت منها رائحة صلصال مبتل . لم تره عيوننا ، ولكن أرواحنا شعرت بقدوم ضيف غريب : عليه بشاعة العدم ، وجمال الخلقة الكاملة ، فيه اشراق الحكمة في ذاتها ، واظلام عبث جدواها ، نحن أيها القادم لا نعرفك إلا باسم واحد ! هو الرعب ! أحنينا أمامه الرءوس ، ووقفنا بين يديه جهلة حائرين .. ودار بينهما كلام أشرق له وجهها وطاب حديثها ، ورضيت نفسها .

وخرجنا من حيرة الموت إلى حيرة أشد قسوة . حيرة الحياة . كانت قد أرخت لنا قبضتها قليلا ، فسارعت وشدتها بقوة وجبروت على أولاد لها ضعاف حائرين .. أكلنا .. ونمنا .. وبعد أيام تسربت أولى الابتسامات إلى بعض الشفاه الحزينة ! .

(مجلة « الثقافة » ، العدد ٣٣٣ ، ١٩٤٥/٥/١٥ ، ص ١٥)

ياجحا .. ودنك منين ؟

الأزمة التى تمر بها الآن علاقتنا بالسعودية تعيد إلى ذهنى ذكرى أول منصب لى فى السلك الدبلوماسى والقنصلى .

فى سنة ١٩٢٩ كان الدكتور حافظ عفيفى وزيرا للخارجية فى وزارة محمد محمود التى عطلت الدستور . رشحه لهذا المنصب عمله السياسى المتصل وخبرته بالقضية المصرية منذ تطوعه وهو شاب حديث التخرج من مدرسة الطب بالالتحاق ببعثة الهلال الأحمر إلى ليبيا لتكون بجانب المدافعين عنها فى وجه الغزو الإيطالى سنة ١٩١٢ ، ومروره بعد ذلك بالأحزاب السياسية . إلى أن انتهى إلى حزب الأحرار ، وأشرف على تحرير صحيفة «السياسة» ، ثم شغله بعد ذلك لمنصب سفيرنا فى انجلترا ، حيث ألف كتابا عن تجاربه بها اسماه «الانجليز فى بلادهم» . يتهمه بعض خصومه بأنه استعان فيه بأبحاث مرؤوسيه فى السفارة دون أن يذكر أسماءهم .. (الله أعلم) .

لعل اعجابه بنظام وزارة الخارجية الانجليزية التى عرفت ، وهى لا تفتح أبوابها إلا لأولاد الأعيان ، كيف لا تقبلهم إلا بعد امتحان عسير يشيب لهوله الولدان .. هو الذى أوحى إليه أن يحدث خرقا

عظيما فى أنظمة وزارة الخارجية المصرية وتقاليدها .. فقد كانت هذه الوزارة مشهورة بأنها معقل المحسوبية والوسايط ، وأن وظائفها قاصرة على أولاد الأعيان المتمسحين بالأعتاب الملكية - ولو كانوا من الهلافيت - يدخلونها بغير امتحان .

هذا ما حدث عند انشائها بعد «تصريح ١٨ فبراير» ، وقسط كبير من المسئولية يقع على عاتق حسن نشأت . فلما جاء عبد الخالق ثروت للحكم فصل بجرة قلم أكثر من نصف موظفى السلك الدبلوماسى والقنصلى . لعلها أول حركة تطهير شاملة عرفتها الدواوين عندنا فى تاريخنا الحديث .

بدل «ثروت» طقما طنه صالحا بطقم حكم عليه بالفساد . وقف عند هذا الحد وعجز عن أن يضع نظاما يكفل تحقيق المصلحة العامة . لعله فطن فى نهاية الأمر إلى أن لا عمل لهذه الوزارة ما دام الاحتلال باقيا ، فهى اذن جهاز للزينة ، فلا خطر من جعلها دمية براقة يلهو بها الملك الجالس على العرش . هو الذى يرسم لها مقدار القصب المذهب الذى يتحلى به الزى الرسمى للسفير ، وتراجعا بالفائض إلى أن نبلغ زى الملحق الدبلوماسى الذى لا يزيد فى القصب المذهب على زيق صغير على طرفى الكمين ، ومن حول الوسط والرقبة .

وكانت وزارة الخارجية تشترط أيضا أن يقدم طالب ودها اقرارا بأن له إيرادا خاصا لا يقل عن عشرة جنيهات .

لم يستطع حافظ عفيفى أن يكسر شرط الإيراد الخاص . لعله كان مقتنعا بحكاية «المظهر اللائق» المطلوب لموظفى السلك الدبلوماسى والقنصلى ، ولكنه تحايل على الهرب من ضغط الوسايط بأن قرر عقد مسابقة تحاط بقدر من الضمانات – فى حدود الإمكان – ولا يكون التعيين إلا من نصيب الفائزين ، حتى ولو لم يكونوا من أولاد الأعيان .

كانت أول مسابقة تقيمها وزارة الخارجية ، فجرى فى عروقها دم جديد . البذور الصالحة أينعت ، وتألقت أزهارها . يكفى أن أضرب المثل بالأستاذ محمد عوض القونى ممثلنا الدائم فى الأمم المتحدة الآن ، فقد كان من هذه البذور الصالحة التى كسبتها وزارة الخارجية بفضل هذه المسابقة .

أما أنا فقد جئت فى ذيل الناجحين ، فلا عجب أن اختارت لى الوزارة بلدا يعد فى نظرها فى ذيل بلاد العالم كله . أعنى به جدة المثلثة الحركات – بفتح وكسر وضم – والله أعلم بالنطق الصحيح .

وكما كان بعض العمد والمشايخ يضحك على ذقن الحكومة بتقديم اقرارات بأنهم يملكون من الفدادين ما يتحقق به النصاب المطلوب لوظائفهم ، وتكون الأرض فى حقيقة الأمر ملكا للأسرة

كلها - حتى أقارب الأقارب .. كذلك ضحكت أنا على ذقن وزارة الخارجية وقدمت لها اقرارا مماثلا بأن لى إيرادا خاصا قدره عشرة جنيهات شهريا .

ولم يتأخر عنى جزاء هذا التحايل ، إذ اننى أدركت ، حين وصلت جدة فى مارس سنة ١٩٢٩ ، أن الحكومة هى التى ضحكت علىّ . فقد زعمت لى أنها عينتنى أمينا للمحفوظات فى القنصلية المصرية بجدة ، فإذا بى أتبين منذ أول يوم أن ليس فى معلوم الحكومة السعودية شئ اسمه القنصلية المصرية بجدة ، إذ كانت العلاقات مقطوعة بين البلدين .

ليس لنا قنصل فى جدة ، بل نائب قنصل ، لا تعترف به السلطات الرسمية . وكانت مصر قد سحبت القنصل منذ زمن . أما الشيخ فوزان سابق - قنصل السعودية فى القاهرة - فقد بقى بها ، ربما لأن له خيولا تجرى فى السبق ، بدون أن تعترف به الحكومة المصرية أيضا .

كان نائب القنصل لا يدعى للحفلات الرسمية ، وشأنى شأنه طبعا . وظن ذات يوم أن الجو بدأ يصفوا حين تلقى دعوة لحضور إحدى هذه الحفلات ، وكان مكتوبا على الظرف «فلان الفلانى - بجدة» ، دون أن يضاف وراء اسمه لقب وظيفته الرسمية . قلنا لعله من باب السهو والنسيان ، وذهب فإذا به - لشدة خجله - يجد

مقعده لا بين زملائه رجال السلك القنصلى ، بل بين أعيان البلد المحترمين . جلس وشرب الحساء ، ثم قام وانصرف .

سمعنا أنهم قالوا : «لعل الأكل لم يعجبه ، أو لعله أصيب بمغص مفاجى» .

كنا إذا كتبنا لوزارة الخارجية السعودية مذكرة نتلقى ردها من وزارة الخارجية المصرية ، تقول لنا : بالإشارة إلى مذكرتكم لوزارة الخارجية السعودية قد وصلنا ردها عليكم عن طريق الشيخ فوزان سابق (لاحظ الحرمان من اللقب الرسمى) وهو يفيد بكيت وكيت .. يعنى ، يا جحا ودنك منين !

وكذلك كان الحال مع الشيخ فوزان سابق بالقاهرة . إذا كتب لوزارة الخارجية المصرية مذكرة تسلم ردها من وزارة الخارجية السعودية !

ولم تكتف الحكومة السعودية بتجاهل ممثل مصر لديها ، بل ألغت أيضا الامتيازات الجمركية التى كانت ممنوحة للتكية المصرية فى مكة والمدينة .. أذكر أننى ضربت كفا بكف يوم دفعت مائة جنية للسماح بدخول دمجانة من الكحول النقى مطلوب لطبيب التكية الذى يعالج فقراء مكة بالمجان .

ولم يأت المحمل من مصر بالكسوة الشريفة خلال إقامتى بجدة، لا فى سنة ١٩٢٩ ، ولا فى سنة ١٩٣٠ ولكن «الصرة» وحدها هى

التى جاءت ، لأنها من أوقاف المسلمين الذين يتلون فى كتابهم الكريم «ربنا أنى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم» فوزعنا الصرة بالتعاون مع السلطات التى لم تتجاهلنا هذه المرة .

ولكن ينبغى لى أن أشهد أن هذه القطيعة كانت قاصرة على العلاقات الرسمية ، وبقيت علاقات الناس فيما بيننا مشبعة بالود والاعزاز - لا فرق بين رجال الحكومة وأفراد الشعب .

(« المساء » ، ١٩٦٦/٩/١٢ ، ص ٦)

حفلة موسيقية « كتيمى »

وصفت لك أول مقامى سنة ١٩٢٩ بجدة ثغر الحجاز ، وبها قبر أمنا حواء طوله عشرون مترا على الأقل .. لو كانت تلبس لحربت بيت آدم ! كان العرى نعمة .. تعال الآن لتشهد معى أول حفلة موسيقية حضرتها بجدة . ولكن ينبغى أن أخبرك أولا أن الحكم الوهابى الجديد حينئذ (وكل غربال جديد وله تعليقة) كان يحرم الموسيقى تحريما صارما . لا يسمح لفونوغراف أو اسطوانة بدخول البلاد ، حتى (مزيكة الفم) التى يلهو بها الأطفال تصادر فى الجمارك ، فما بالك بآلات الطبل والزمر . مرت علىّ سنتان لم يقع فيهما بصرى قط على آلة موسيقية ولو معطلة فى سوق الكانتو، ولم أسمع عزفا من أى نوع كان . أما الغناء فقد نجا من التحريم إذا كان غير مصحوب بعزف ، وغير مستورد ، أى لابد من إلتزام الغناء الحجازى ، وهو أشبه شئ بالحداء .

حضرت حفلة عرس ذات يوم . جلسنا فى العراء أمام بيت العريس (الدنيا حر ، درجة الحرارة ٤٥ ، ونسبة الرطوبة ٩٠ ٪ على الأقل) . على دكة قعد رجل معمم بشال أصفر مبرقش ، ليس

معه تخت ولا سنيد حتى ولو بالزن كما كان العهد بسنيدة أم كلثوم في أول طلوعها بالقاهرة .. باله من زن عائلى محض !

انطلقت الدودة الوحيدة فى الغناء ، أو قل الحداء ، والجميع جالسون فى صمت عميق ، كأنما حط على رءوسهم الطير (لابد من هذه الاستعارة فنحن فى بلاد العرب) وحين يحس المنشد أنه أشبع سامعيه ، وأن صدورهم متلهفة على وقفة تتيح لهم التعبير عن طريبهم (لعله يحس هو أيضا أنه فى حاجة إلى محطة يستريح عندها ويسترد أنفاسه ويجفف عرقه) تخير مقطعا يقف عنده ينهيه بنغمة أعلى مقاما وأطول مدا . حينئذ يدرك الجميع أن الاذن قد جاء منه إليهم بأن يعبروا عن طريهم ، لا قبل ولا بعد . وقبل أن تنتهى نغمة المنشد تلتحم بها الطبقة العليا ذاتها نفثة مدوية كالهدير من مستمعيه تقول (الله) فى مد طويل ، ثم يعودون إلى الصمت المطبق إلى أن يأتى المحطة التالية .

صدقنى ، تمنيت أن نقتبس هذا التقليد ليعفينا من الصرخات الفجة التى نقاطع بها غناء أم كلثوم .

لم يرتفع صوت يقول (أعد) . حتى التصفيق بعد نهاية الوصلة غير مألوف . قام إليه بعض المخبوطين وربتوا على كتفه ، وبعضهم لثم يده ، هذا كل ما فى الأمر . لم يطربنى غناؤه بقدر ما أطربتنى لهفة المستمعين حتى أننى شاركت

فيهــا على خــلاف عادتى . كانت تنطلق بأن حجرا ثقيـلا أزيح عن الصـــــدور . إن الشعوب تتلهف للجمال .

صديقى حسين شاب حجازى ابن أصل ضخم الجسم ، لا عجب أن كان كبير القلب ، ولعل افراط جسده فى النمو جاء على حساب نمو روحه فلا تزال به مسحة من سذاجة الأطفال . أقبل على متهللا يبشرنى أنه أفلح هذا الصباح فى تهريب اسطوانة مهمة جدا لعبد الوهاب ، هى قصيدة شوقى (ياجارة الوادى) . لم تمتلئ الجزيرة العربية كلها فى ذلك الوقت كامتلائها) بـ (ياجارة الوادى) . سارت بها النار فى الهشيم (عذرا للاستعارة) ودعانى بالحاح أن أسمعها عنده مع رفقة من أصدقائه .

كانت الوسيلة المفضلة فى تهريب الاسطوانات هى وضعها بين (ثوبين) فى طرد «المانيفاتورة» ، والنتيجة أن جميع اسطوانات الحجاز كانت فى ذلك الوقت مقرطمة ، طارت منها شطفة . لم يتمتع أحد قط بالاستماع إلى أغنية من مطلعها .

الغرفة داخلية لا تطل على الشارع . هذا شرط مهم ، مزدحمة بشبان متساندين بعضهم إلى بعض ، كلهم بلحية قصيرة مدببة . الجو حار ، مختنق بالدخان ، ومع ذلك فالنوافذ محكمة الغلق .

وفى الغرفة كنبة عريقة (وهذا شرط مهم ثان) . وضع حسين الفونوغراف اليدوى تحت الكنبة ، وجاء بفوطة كبيرة سد بها الفجوة

التى يخرج منها الصوت ثم رقد على الأرض ، وجاء بالاسطوانة المشطوفة ، ثم غرز فى يد الفونوغراف ابرة رفيعة جدا - صنف يختص به الحجاز وحده دون سائر البلاد !

وظهرت على وجه حسن علامات هم شديد وهم يحكم وضع الابرة على الاسطوانة المشطوفة الدائرة .. لقد قصفت منها كلمات «ياجارة الوادى طربت» .. فيتوقف على حسن احكامه أن تبدأ الاسطوانة بـ «نى ما يشبه الأحلام» أو « .. دنى ما يشبه الأحلام» . هذا ما يمكن استخلاصه من كلمة «وعادنى» . حسين لا يريد أن يفلت منه حرف الدال بأى حال من الأحوال ، فهو يجرب مرة وأخرى حتى يصل إليه دون أن تصادف الابرة الطرف المشطوف .

هكذا استمعنا إلى «ياجارة الوادى» . صوت عبد الوهاب كأنه صوت الشيخ على الذى تزعم إحدى نساء القاهرة إنه يكلم زبائنها من تحت الأرض .. وهى التى تكلمهم من بطنها .

انتهت الاسطوانة ، وصمم جارى أن يديرها بنفسه مرة أخرى . هو شاب سورى يستوطن الحجاز ، يلبس جلابية سكروتة ، فوقها صديرى سكروته ، فوقه جاكتة سكروتة ، ورأسه معمم بشال أصفر مبرقش كشال عبد الوهاب الحجاز . هو يجيد عزف العود ، وعوده مكسور وأصبح ترابا ، ويجيد العزف على البيانو ، وهو مفكك موضوع فى مخزن البضائع فى متجر أبيه ، يود أن يشرب ، ولو

ضبط شاربا لحبس ستة أشهر ، وكل شهر ستين جلدة على قارعة الطريق وعلى مرأى من الناس جميعا . وهو فوق ذلك يجيد الغناء ، ولكن لا يستطيع أن يغنى فى غرفة مقفولة ، بدون عود ، بدون ويسكى ، بدون حرية ..

أصر على أن يدير الفونوغراف بنفسه طوال الحفلة الكتيمى ، يكاد يلتهمه ويأكله أكلا . وبين كل اسطوانة وأخرى تنهيدة عميقة ، يتمتم بعدها بصوت حلو (ياليل) أو (آه أنا عشقت) أو مطلع دور عراقى ، ثم يسكت كأنما غاب عن الوجود . ثم يستفيق ويعود إلى الفونوغراف .

لم يكن مدعوا لهذا الاجتماع ، ولكنه سمع أصواتنا فدخل على حياء إلى البيت ، وهمس لى دون أن يسمعه بقية جيرانه إنه تردد على السلم ، هل يطلع أم ينزل ، نزاع بين أدبه وطربه ، انتصر الطرب على الأدب ، فدخل علينا ، ولكن الجميع يعرفونه ، فقابلوه بفرح شديد .

هو ابن تاجر «مانيفاتورة» . أصبحت بعد ذلك لا أمر على دكانه إلا وقفت عنده ، وسلمت عليه . أراقبه جالسا القرفصاء يبيع لهذه وذاك ، فى سوق قذر مقرف ، هواؤه ملئ بالذباب يضيق به أوسع الصدور وأشدها حلما وبحبحة . ومع ذلك فهو مبتسم ، ثم يميل على ويغنى لى همسا' مطلع لحن ، أو يفتح دولابا صغيرة ويخرج منه ورقة بها نص دور جديد يحفظه على مهل .

أين أنت الآن أيها الفتى .. أتحت الثرى أم فوقه ؟ .. أتمنى أن يكون عمرك قد طال كعمرى ، وأن أعود فأقابلك يوما لأرى هل الشيخ لا يزال يتمايل من الطرب ويتمتم بمطالع الأغانى كما عهدته فتى يجلس بجوارى فى الحجرة الحبيسة فى الحفلة الكتيمى ، أتمنى أن تقع عينك على ما أكتبه الآن لتعلم أن صورتك بقيت فى ذهنى رغم مرور أربعين سنة .

وختام هذا المقال أن أصف لك الحفلة الغنائية الثانية والأخيرة الباقية عندى من سجل الحجاز ، لتعرف كيف يتحايل الطرب على كسر القيود وهدم السدود .

نحن فى المدينة المنورة ، فى بيت رجل ثرى . فى البهو الفسيح فسقية مرمرية تلطف الجو هى فى قاع منور عال يستدرج تيارا من الهواء من أعلى العلالى (أتمنى أن أعيش فى بيت مثله فى القاهرة) . وحول الفسقية اصطففنا مع الغروب على الشلت حول براد الشاى ، للشرب منه مراسيم طويلة ، تغطية الابريق بفوطة ، صب مقدار ضئيل فى كوب صغير لنذوقه فنعلم هل نضج أم لم ينضج . الصبر عليه قليلا ، صبه من علو حتى تشترك الأذن مع الأنف واللسان فى لذة . كيف تمسك بالكوب الصغيرة بين اصبعين ، كيف تأخذ منه أول شفطة .. كلها محددة فى كتاب شفوى مقدس .

وسبب اللمة هو الاستماع إلى مطرب ، هو هذه المرة رجل بدين يرخى ضفائر له طويلة ، لولا العقال الذهبى لحسبته زوجته لا هو .

أغناء فى مدينة أطهر القبور ؟ ! ولكن مهلا مهلا ، إننا لن نستمع إلا لتواشيح دينية ، وقصائد فى مدح الرسول ، فلا أثم علينا . ولكنى لاحظت بدهشة شيئا لم أعرف سببه فى مبدأ الأمر . المستمعون يزحلقون المنشد بسرعة لينتقل من دور إلى آخر ، ليجئ الوقت الذى يستطيعون فيه بلا خجل أن يرجوه غناء قصيدة «أنا على دينك» .

زالت دهشتى حين تبينت أن أغنية «أنا على دينك» هى نسخة طبق الأصل لحنا ونصا ولهجة عامية مصرية لأغنية أم كلثوم التى كانت شائعة فى ذلك الوقت ومطلعه «أنا على كيفك» .. حينئذ اهتز جميع الحاضرين من شدة الطرب ، وطفح البشر على الوجوه .

انظر كم كانت بارعة وساذجة معا حيلتهم فى كسر القيود وهدم السدود لينفذ الطرب إلى قلوبهم ولو من أضيق ثغرة .

(«المساء» ، ١٩٦٦/٩/١٩ ، ص ٦)

من جراير الموسيقى

بعد أن وصفت لك فى المقال السابق الحفلة الموسيقي الكتيمى فعلمت مبلغ كراهية المذهب الوهابى للموسيقى ، أتابع ذكرياتى عن الفترة التى عشــــتها فى جدة (سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٠) أمينا لمحفوظات قنصلية غير معترف بها (نقبى طلع على شونة) لأن العلاقات الدبلوماسية بين مصر ومملكة نجد والحجاز (لم تكن مودة الغاء اسم البلد التاريخى وتسميته باسم الملك - كأنها عزبته - قد ظهرت بعد ، من قولة السعودية ، الهاشمية - المتوكلية - ماركة عربية مسجلة مع الأسف) قد قطعت قبل وصولى بأربع سنوات تقريبا .

لم يكن هذا القطع لخلاف فى السياسة ، أو لتضارب فى المصالح ، وكلتاهما فى منطقة النفوذ البريطانى - بل لسبب لا يخطر بالبال . أتعرف ما هو ؟ انه هذه الفرقة العسكرية الموسيقية (نحاسية ونواقير) التى كانت تطلع من مصر مع المحمل ، لتزفه فى الطريق ، ذهابا وايابا .

أنت لا تدرى كم كانت فرحتنا أيام الطفـولة بهذه الفرقة الخيالى ، يوم أن نصطف (واليوم عطلة رسمية) على السلم

الرخامى لسبيل أم عباس فى الصليبة لنشاهد نزول المحمل من القلعة ، حيث كانت تنسج على تؤدة خلال العام كسوة الكعبة الشريفة ومقام سيدنا ابراهيم الخليل ، مطرزة بخيوط الذهب ، موشاة بأجمل خط . لا يبدأ العمال نسيجها الا بعد الوضوء وقراءة الفاتحة . الكسوة القديمة تباع فى مكة بالسنتيمتر ، بأغلى الأثمان . وكان فى حينا أسرة عندها قطعة منها ، تتوارثها جيلا بعد جيل ، يشحذها أهل الميت من الجيران لوضعها على الخشبة من قبيل التبرك .

قلوبنا متعلقة بأربع متع ، عيوننا متفتحة لتلتهما ، تكاد تبظ . لو ضاعت منها فتفوتة لم تتم الفرحة . الأولى هى جمل المحمل . انه جمل أبيض مهول ، يشف ويرف من شدة النظافة ، وبره منفوش ، ضخم ولكنه رشيق . انه فى نظرنا لا يمشى بل يتبختر كالغزال ، وندرك أنه هو مدرك لهذا العز كله ، وأنه به فخور . يقال لنا لا يأكل الا اللوز ولا يشرب الا ماء الورد ، وانه اذا وصل الكعبة ومقام الرسول عليه الصلاة والسلام ركع وتمرغ على الأرض من شدة الوجد ، وترقرقت الدموع فى عينيه . فاذا عاد بالسلامة أعفى من العمل مهما كان تافها ، وعاش مرفها فى التبات والنبات .

والمتعة الثانية هى تكحيل العين برؤية بهاء هذه الكوكبة من الجياد العربية الضامرة ، أغلبها أبيض كاللبن الحليب ، فما أجمل

اذن على هذا البياض لمعان عيونها السود الواسعة . ان الحلاوة تقطر منها ، والكبرياء والطيبة معا . انها مثال مجسم للنبل . فاذا كانت شقراء – أى ضاربة للحمرة – فما أجمل غرتها البيضاء ، هى كالهلال ، وبقية من نوره قد لمست كعب أحد الساقين من خلف . ليست هذه الزينة عن عفو ، بل عن عمد .

لا حيوان يبهج القلب مثل الجواد الجميل الأصيل ، عشقه العرب عشقا مدلها ، وكانت اللغة العربية وهى تتغلغل إلى قلبى تحمل إليه أيضا حب الخيل . ولا أعرف لغة مثل الفصحى انتبهت لأوصاف الخيل ، وصاغت لكل وصف لفظا .

تمر أمامنا وهى تتوثب ، وتلوى رقابها ، وتهمهم بخياشيمها كأنها لها احتجاج . وكنت مع ذلك ، لا أخفى عليك – فالصراحة محمودة – أستر يدى وراء ظهرى خشية أن تقع ندعة من رذاذها ، فقد قيل لى بكلام أكيد ان (القوبة) ، وهى جنس من بثور جلدية صلبة تنبت من بذرة رذاذ الحمير . وكنت أقول لنفسى سرا : وربما من الخيل أيضا .

مازلت أذكر – صدقنى – كيف يلحظ قلبى وسط الفرح هذا الفارق الواضح بين الجياد والفرسان . الجياد جميلة كالعرائس المجلوة ، آثار العناية بها واضحة ، شبع ورى وتطهيم و والشبع من أكل محترم . أما الفرسان فكالعوسج النابت من الأمية وطين

الفلاحة وكروانة العدس وذل الفقر والامتهان وضياع الواقعين من قعر القفة . يصدر منهم صهد خشن وبواخ بعيد . تتلمظ على أكلة حلوة أو لقمة هنية .. فلا نحس أننا نتجنى عليهم أو نهينهم ، ونحن نترنم سرا اذا رأيناهم ، بأغنية كانت شائعة أيام طفولتى ، مطلعها : « ولبسوك الزعطلون يا محمد » .

والمتعة الثالثة أن نرى - من بين سائر الفرقة العسكرية الموسيقية الخيالى - ضارب الطبلتين الصغيرتين الموضوعتين أمامه على صهوة الجواد ، لأنه هو وحده الذى لا يمسك بلجام . فنعجب كيف يتاح له أن يركب ويقود ويداه طالعتان نازلتان بالدق على الطبلتين . تؤكد لى ذاكرتى أن لجواده كسوة من جلد النمر .

والمتعة الرابعة وهى تمام المتع أن نشنف آذاننا بسماع مارش المحمل ، وكنا نحفظ أيضا مطلع نصه ، وهو يقول : « يا محملنا روح وتعال بالسلامة » .

وبعد كوكبة الفرسان تأتى فرقة من المشاة . الجنود يسيرون فى انتظام والبنادق على الأكتاف ، يتصنعون الجد وفقا للأوامر ، الا أن العيون تنطق بالفرح . لا يحدث تبادل نظرات ود فى موكب عسكرى بين الجنود والجمهور كما كان يحدث فى موكب المحمل . ومع ذلك لم يكن جو المرح بفالح فى منع قلبى من الاهتزاز وعينى من رقرقة الدمع ، وأنا أحس أن هذا الجيش هو منعة الوطن . لم

يتمثل لى الوطن فى صورة واضحة ملموسة الا عند رؤيتى لاستعراض عسكرى ، ولا يتغير هذا الاحساس اذا كان الاستعراض العسكرى لجيش وطنى أو غير وطنى ، لأن فكرة فى ذهنى أسمى من الفوارق ين الأمم .

وأصبح هذا الاحساس يغلبنى فيما بعد حين بدأنا نعرف استعراض مواكب الشباب (من فتيان وفتيات) فى الحفلات الرياضية . هنا يضاف إلى الوطن تطلع الأمل والمستقبل . الأساس واحد ، انه الاهتزاز للشعور يمنعه الوطن . والغريب أن الدموع كانت تطفر من عينى اذا شهدت استعراضا عسكريا من حماة بلدى حتى أيام كنت أهفو من قلبى أن يسود السلام بين جميع الأمم .. وقد حرمت من لذة هذا الهفوان منذ أن قامت اسرائيل . وتلك هى نكبتى .

هذه الفرقة العسكرية الموسيقية تصاحب المحمل لتزفه طول الطريق إلى أن يبلغ غايته فى مكة والمدينة المنورة ثم يعود . ولست أريد أن أكثر عليك فى تاريخ المحمل المصرى منذ شجرة الدر . ستجده مشروحا أو فى شرح كتب كثيرة ، ولكنى لابد لى أن أذكر لك أن طلوع المحمل كان دائما بمثابة حملة عسكرية لحماية الحجاج من خطر الاغتيال والنهب والسلب على طول الطريق . كانت تروى لنا ونحن أطفال حكايات عن مخاطر الطريق يشيب لها الشعر .

لا عجب أن كان أمير الحج يختار دائما بين كبار الضباط ، ليتمم على السلاح والذخيرة قبل التحرك . تجد في « الجبرتي » وصفا منفصلا للاستعدادات العسكرية لخروج المحمل . وكلمة « عرضي » التي تصادفك في هذا الوصف وكنت لا أفهم معناها قبل سفري لاستانبول وتعلمي لغة أهلها هي كلمة تركية معناها الجيش .

وبعد أن وصفت لك الحفلة الموسيقية الكتيمي ، وكيف أن (مزيكة الفم) التي يلهو بها الأطفال كانت تصادر في الجمرك بعد أن استولى الوهابيون على الحجاز .. تصور كيف يكون الحال حين تشق جموع الحجاج من غلاة الوهابيين فرقة موسيقية بأكملها ، تلعلع وتنفخ في الأبواق وتدق على الطبول .

وكاد أن يقع صدام مسلح بينهم وبين حملة المحمل المصري ، وخيف أن تنطلق النيران من الجانبين . ومرت لحظات رهيبة لا يعلم أحد ماذا كان سيحدث لو أن اصبعا هائجا ضغط على زناد . وأرسل الملك ابنه سعود ففصل بين الجمعين .

فكانت هذه الحادثة هي السبب في قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، أو قل بين الملكين .. وإن كانت هناك أسباب أخرى أتركها إلى حين .. وكل هذا كما رأيت من جراير الطبل والزمر .

(« المساء » ١٩٦٦/٩/٢٦ ، ص ٦)

هذا الشبل من ذاك الأسد ..

الصحفى الانجليزى فيلبى ـ هذه هى مهنته فى الظاهر والله أعلم بالبواطن) . غطس فى بيروت وقب فى موسكو .. اصبح معروفا فى العالم أجمع بأنه « الرجل الثالث » ، لا لأن الصدفة شاءت أن يكون السابقون إلى الهرب لموسكو بوحى منه هما اثنان (الدبلوماسى الانجليزى ماكلين وزميله) فصدق وصف فيلبى بأنه « الرجل الثالث » ثالث ثلاثة ، بل لأنه هذا التعبير أصبح يدل لا فى اللغة الانجليزية وحدها ، بل عند الناس جميعا على الرجل الداهية ، المحاط بالغموض (ولا أقول بالضباب كالنقاد المحدثين عندنا موديل سنة ١٩٦٣) الذى يحب العمل فى خفاء ، ومن وراء ستار . والفضل فى شيوع هذا التعبير يرجع إلى القصصى الانجليزى البارع جراهام جرين (كلهم انجليز فى انجليز !) لأنه هو الذى أطلق على بطل السيناريو الذى كتبه منذ سنين لفيلم « الرجل الثالث » ، وهو رجل أفاق كان يتجر سرا بالمخدرات فى أنقاض برلين بعد الحرب ، ولا يبالى من تكون ضحيته .

يالقسوة السينما ، ويا لفرحة جراهام جرين وهو يرى تعبيره يجرى على كل الألسن . ان الكاتب – لا عالم اللغة – هو الذى يثرى

كلام الناس ويلونه ، ويهبه ذوق العصر ودلالته . حقا ان مثل هذا التعبير قد يبلى سريعا ، ويلقى فى سلة النسيان ، ويحل غيره محله ، ولكن قصر عمره لا ينفي طلاوته وقوة نفوذه ولو إلى حين ، شأنه فى ذلك شأن الموضة ، أو شأن أغنية خفيفة نسمعها فنؤخذ بها ونحبها ونراها جديدة كل الجدة ، ثم نفتح العين ونغمضها فاذا هى قديمة قدم القبور المهجورة ، مبتوتة الصلة بقلوبنا وأذواقنا . ونعجب كيف سحرتنا ذات يوم ، ما هو الا الأمس القريب .

ولما علمت أن فيلبى الصحفى هو ابن سان جون فيلبى أو الحاج عبد الله فيلبى قلت فى سرى : هذا الشبل من ذاك الأسد . (والعجب أن الابن هرب من بيروت ، وأن الأب مات فى أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ فى بيروت) . هل تكون بيروت هى المدينة الثالثة ؟

وقد عرفت الأب (نجم الأسرة ولا ريب) فى ثغر جدة سنة ١٩٢٩ حين نزلتها أعمل سكرتيرا لقنصليتنا هناك وأنا فى مقتبل الشباب . انه هو بعينه « الرجل الثالث » الذى رآه جراهام فى أحلامه . هو الغموض والعمل من وراء ستار ، هو حب المغامرة ، والترحيب بالمناكفة. صفات أورثها لأبنه ولا ريب . كلا الرجلين أحب الشرق ووهبه قلبه ، وحاك له دسائسه .

كان الأب يتقن من لغات الشرق اللغات الهندستانية والأردية والعربية ، لا العربية الفصحي فحسب ، بل لهجات قبائلها .

فباللهجة النجدية كان يتحدث إلى المرحوم الملك عبد العزيز آل سعود ، وقت أن كان نديمه وأمين سره ، مع أنني حضرت يوم الحج سنة ١٩٢٩ مجلس الملك فلم أفهم عنه – أنا العربى المسلم – من قوله الا ثلثه ، وان قلت الثلث فقد أكثرت ، مع أن أذنى كانت متعلقة بكل كلمة ينطق بها .

الأب والابن كلاهما خدم وزارة الخارجية جهرا ، ثم فضل أن يخدمها سرا تحت قناع آخر . الظاهر أن حب الجاسوسية يجرى فى دم الاثنين كليهما ، والطينة واحدة .. رضى فى سبيل تحقيق مأربه أن يهجر زوجته .

كان لفيلبى الأب رأس كالزلطة لو خبطته فى جدار لما أصيب بخدش وانهدم الجدار . لا عجب أن كان داخل هذا الرأس ذاكرة كالحديد وعقل جبار لا يكل ولا يمل . وكان له وجه محمر مقشور ما أظنه عرف الكسوف في يوم ، ونظرة تنفذ من الحديد، ما أظنها انكسرت فى حياء مرة . وكانت له لحية كثة بلون الحناء – لا تنس أنه من محاسيب المذهب الوهابى – وما كان بحاجة إلى أن يصبغها بلون أزرق ، اذ كنت لا أراه – ولا أدرى لماذا – الا فى صورة الرجل ذى اللحية الزرقاء . ولما زرته فى بيته تأكد احساسى كما سترى فيما بعد .

من الانجليز من هو غاية البرود دون أن يتصف بثقل الدم ،

ومنهم الأنيس اللطيف المعشر . أما فيلبى الأب فـكان متجهم الوجـه ، وعر الجانب ، لو مسحت يد السماحة على وجهه لعلقت بها جهامته . لم أره يبتسم الا قليلا . ولا أدرى لماذا أيضا أحسست أنه يعيش فى عزلة دائمة ، وأنه ليس له صديق . ولعل من شروط نجاح الجاسوس ألا يكون له صديق بحق وحقيق .

جدة فى الصيف جهنم وذباب ، ورطوبة وبعوض . هى حمام تركى ، والهواء هو فوطة الحلاق الساخنة المبتلة التى يضعها حول وجهك اذا كنت من زبائن صـالون لكس . طفح حمو النيل على جلدى ، كل بثرة كرأس الدبوس ، تتلذذ وتعذبنى بالهرش . غام بصرى ، العرق لزج كالغراء ، يتصـبب منك وأنت سـاكن فى الظل لا تأتى بأقل حركة .

كنت لا أعرف أكتب الا اذا وضعت تحت يدى ورقة نشاف . خليج البحر الذى يمر أمام القنصلية مدلوق من زقاق داخل درب فى البحـار ، ماء عكر راقد لزج ، ليس هناك حد فاصل بينه وبين الهواء الذى يعلوه . الود ودى أن لا أنضو ثيابى وحدها ، بل جلدى أيضا . الملبس النظيف لا يفترق عن الملبس القذر ، ولم يكن فى مسكنى « دش » ، بل كنت أستحم بالكوز من صفيحة فى طشت غسيل .

كنا ننفر اذا حل المساء من باب الكوشان فى سور جدة لننفذ

إلى الصحراء علنا نصطاد نسمة تائهة من الهواء ، ونمر بقبر أمنا حواء ، وهو قبر طوله ٦٠ مترا على الأقل ، لا أدرى ماذا كان سيفعل سيدنا آدم اذا طلبت منه بدل ورق الشجر أن يشترى لها قماشا .. لماذا كان لها دون سيدنا آدم قبر ؟ لم أجد عند أحد جوابا . الحقيقة أن المعر فى حجم القبر صدنى كلما مررت به أن أقرأ الفاتحة سائلا المولى أن يغفر لها ما فعلته بنا .

فى البحث عن نسمة هواء كنا لا نتطلب من الحديث الا أتفه وأخفه ، ومن الحركة الا أقلها . لو أعطى لى حينئذ كتاب صغير مكتوب بخط كبير وقيل لى لو قرأته فستشرب علم الدنيا والآخرة فى جرعة واحدة لما وجدت فى نفسى همة لأفتح غلافه أو أرمى بنظرة إلى عنوانه . الله الغنى ، التنفس – لا الأدب وحده – مطلوب قبل العلم .

ثم نعود فى الساعة الواحدة أو الثانية صباحا – يالضيعة الوقت فى فاشوش – فأمر ، والفجر يقترب ، تحت بيت فيلبى الأب فتتسمر قدماى . النور مضاء ، تكتكة التايبريتر فى سرعة القطار . انه يشتغل إلى هذه الساعة المتأخرة من الليل لم يخرج مثلنا لقتل الوقت ، لأن معدنه ليس معدننا ، وهمته ليست كهمتنا . ان له هدفا يتلبسه ويلح عليه فينسى من أجله الحر الجهنمى والعرق اللزج وكل شكوى أخرى من شكاوانا السخيفة . هذا الهدف هو بناء صرح

الامبراطورية ، ولا بأس من أن يقيم إلى جانب هذا الصرح قصرا يسكنه فيلبى ذو اللحية الزرقاء ، وقصرا يسكنه فيلبى المستشرق ، وقصرا يسكنه فيلبى الرحالة جواب الصحراء الذى خبر فيها بنفسه كل كثيب وبئر ، وكل ذرة رمل وحجر ، كل حيوان يدب أو يمشى ، كل طيف من أطياف ألوانها البديعة ، الشروق والغروب ، كل دمدمة للجن فيها ، وكل دوى وصفير للريح . ولما زرته فى بيته وجدت فى حديقته داخل أقفاص أنواعا من حيوان الصحراء ، كالظبى والقنفذ والسحلية .. وهو داخل المدينة لا يستغنى عن الصحراء .

أعترف لك أمام جاسوس ! – أتطلع إلى الضوء وصوت التايبريتر وأنا معجب بهمته أشد الاعجاب ، متحسر ، لا على نفسى وحدها بل على كل أبناء المدارس أمثالى الغارقين فى الجهل والكسل والتراخى والتواكل .. وخليها على الله .. وكنت أتخيل بدافع من اشتياقى أنه يؤلف كتابا عن الصحراء ولا يكتب تقريرا للمخابرات .

وقد اشتريت كتابه الذى ألفه من اجتيازه لصحراء الربع الخالى ، وأعترف لك أنى عجزت عن قراءته لأنه محشو بألفاظ من علم طبقات الأرض ، فيه وصف لتركيب كل حجر وكل صخر مر به ، فيه وصف مستفيض للألوان وذوق أطيافها الدقيقة . وأنا – مع الأسف – خريج القسم الأدبى ومدرسة الحقوق ، لم ألقن طوال

السنين التى بقيتها فى المدارس كلمة واحدة تفتح عينى على أسرار الأرض التى نعيش فوقها ، أو يبصرنى بالألوان وفروقها . جميع الألفاظ التى استخدمها فيلبى لا أستطيع أن أترجمها الا بكلمة واحدة هى حجر أو صخر . وقفلت الكتاب وأنا أتحسر مرة أخرى على نفسى وعلى جميع أبناء المدارس أمثالى .

نحن العرب المسلمين لا نعلم شيئا عن الجزيرة العربية ، والذى نقرأه فى الشعر الجاهلى نقرأه وعيوننا عمى ، ويجئ رجل من بلاد الضباب ، لا لغتنا لغته ، ولا ديننا دينه ، فيجوب هذه الجزيرة شرقا وغربا وشمالا وجنوبا ، لا يبالى بالأهوال والأخطار ، ثم يسجل كل ما يراه ، وينشره للناس ، وهو عالم أن الذين سيقرأون كتابه من المتكلمين بالعربية قلة تعد على أصابع اليدين ، والذين سيفهمون منهم ما يقرأون قلة تعد على أصابع اليدالواحدة .

بسبب فيلبى كانت جدة عندى حرا جهنما وذبابا ورطوبة وبعوضا ،. وتحسرا لا ينقطع .

(« المساء » ، ١٢ / ٨ / ١٩٦٣ ، ص ٨)

مناكفات .. وصغائر

أتابع ذكرياتى عن سانت جون فيلبى أو الحاج عبد الله فيلبى الذى جدد ابنه الصحفى - الرجل الثالث - بهروبه أخيرا من بيروت إلى موسكو تقاليد الأسرة فى الارتباط بالشرق العربى وحب المغامرة والمناكفة والعمل من وراء ستار .

وقد حدثتك من قبل عن لقائى بالأب فى جدة سنة ١٩٢٩ ، ووصفت لك هيأته ولحيته الوهابية وبلعه بسهولة - وهو الغريب القادم من بلاد الزمهرير - لجو جدة الحار الرطب الذى يقف فى حلقنا - نحن أبناء زمتة النيل - فيكاد يخنقنا . وكيف كان يحتمل وحدته بعيدا عن الزوج والولد كأنها خف الريشة وهى عندنا أطنان من حديد ، من أجل أن يفرغ دوننا ، وهو فرح منطلق ، إلى غرض كالسهم ، لدراسة بلادنا التى نجهلها فى الجزيرة العربية ، والالمام الملم خبير بأحوال أهلها ، خدمة للامبراطورية البريطانية ، واعلاء من شأن الاستشراق فى أمته .

كانت شهرته أنه مستشار أو صديق للملك المرحوم عبد العزيز آل سعود ، ولو أننى لم أسمع خلال اقامتى سنتين بالحجاز عن

لقاء معلن بينه وبين الملك . ولا أظن أنه كان يقابله سرا . والغالب أن شهر العسل بين الاثنين كان قد انقضى . كان لفيلبى دوره ونفعه وقت أن كان عبد العزيز آل سعود فى غياهب نجد ، يحتاج أن يكون بجانبه رجل انجليزى ، فيدرك الأمير بفطنته من أين تهب الريح ، وإلى أى مدى يجوز له أن يمد قدمه ، وان لم يفصح له فيلبى عن الحقيقة كلها .

ثم أصبح الأمير ملكا على نجد والحجاز ، وأطل عرشه على البحر ، واستتب سلطانه ، فأصبح الاتصال بينه وبين انجلترا عن طريق ممثل معتمد لانجلترا يقيم فى جدة ، وعن طريق الشيخ حافظ وهبة مندوب الملك فى لندن . والشيخ حافظ وهبة من أبناء مصر ، وقد نشر ترجمة حياته قريبا – ولا أنسى إلى اليــوم لقاءنا أول مرة على ظهر الباخرة تالورى التى حملتنا نحن الاثنين إلى جدة فى مطلع سنة ١٩٢٩ .

فأصبح يصدق على فيلبى وصفه بأنه « محارب » من المرتزقة ، وهذا الصنف من المحاربين ينظر اليه الجندى المحترف بنوع من الاستخفاف والازدراء ، فكانت القنصلية الانجليزية فى جدة تتجاهل فيلبى ، وكان فيلبى يتجـاهلها ، بل يعمـل أحيـانا على مناكفتها – كما سترى – كل هذا فى الظاهر ، فلم يكن ينطلى على أحد زعم الجانبين أنهما فى مباراة لشد الحبل ، كل منهما يجذبه لناحيته ، بل كنا نحس أن الجانبين رغم اختلافهما الظاهر يشدان

الحبل معا إلى ناحية واحدة هى لندن ، بل كنا نحس أن التجاهل المتبادل بينهما خطـة ، ان لم تكن موضوعة عن عمـد ، فهى وضـع براجماطيقى نافع لا بأس من تدعيمه والابقاء عليه . ففيه تبييض لوجه فيلبى عند أهل البلاد ورفع لسوء الظن به ، فلعلهم يأمنون له ويفتحون له قلوبهم ويعتبرونه واحدا منهم لا واحدا عليهم .

انظر كيف كان فيلبى يناكف القنصلية الانجليزية .

تسلمنا فى قنصليتنا ذات يوم نسخة من كتاب دورى موزع على جميع القنصليات تقترح فيه القنصلية الانجليزية علينا انشاء ناد يضمنا جميعا ويكون وقفا علينا . لعل قنصل انجلترا كان يفتقد ناديه فى لندن ، يدخل فيجد منضدة عليها كوم من الصحف ، ومقعدا فى ركن يدخن فوقه بيبته . ان شاء جلس صامتا لا يضايقه أحدا ، وان شاء قام إلى من أحب ليبادله حديثا خفيفا ، أو ربما استهوته فكرة ربط موظفى القنصليات برباط الأسرة الواحدة ، تخفيفا من وحدتهم فى جدة .

وأعترف لك بلا خجـل أننا تلقينا هذا الكتاب الدورى بفرح شديد وتمنينا أن تتحقق الفكرة ، وحمدنا فى سرنا للقنصل الانجليزى أنه لم يشأ أن يجعل هذا النادى وقفا على القنصليات الأوربية (فرنسا . ايطاليا . هولندا) وأنه تكرم وتنازل وشمل بعطفه قنصليتى تركيا ومصر . (لم يكن لبلد اسلامى آخر ممثل

فى جدة ، اللهم الا ايران ، فقد كان لها قنصل فخرى من أهل البلاد . من أذكى أهل البلاد . بفضله عرفت لأول مرة شيئا عن البهائية وتاريخها ومدى انتشارها) .

وكنا نحس فى ورود هذا المنشور أن السلك القنصلى ينقسم إلى معسكرين : معسكر أوربى ومعسكر شرقى . الأول يستعلى على الثانى وينظر اليه بشئ من الاستخفاف . وقد غضبنا فى سرنا ذات يوم حين دعانا قنصل هولندا لتناول الغداء على مائدته ، فوجدناه لم يدع معنا الا قنصل ايران الفخرى ، كأنه لم يجدنا أهلا لأن نجلس على مائدته مع ضيوف من الأوربيين .

فرحنا بالكتاب الدورى ، ولم يبق لنا من هم الا أن نسأل : ترى كم تبلغ قيمة الاشتراك فى هذا النادى .

وبعد يوم وأحد زارنا فيلبى وهو محنق هائج ، وقدم لنا صورة من كتاب دورى وزعه هو الآخر على جميع القنصليات ، يحذرها فيه من جعل هذا النادى وقفا على السلك القنصلى وحده ، ويطالب بشدة أن يفتح أبوابه أيضا لأهل البلاد ، لأهل الحجاز ونجد ، لأننا نقيم فى بلادهم ولا معنى لأن نغلق باب هذا النادى فى وجوههم . انه يكره هذا الاستعلاء البغيض .

سبحان الله ! لم يجئ الدفاع عن أهل البلاد من ممثل مصر أو تركيا أو ايران ، بل من سانت جو فيلبى ، أو الحاج عبد الله

فيلبى . هل غاظ فيلبى أنه لن يدخل هذا النادى لأنه ليس موظفا باحدى القنصليات فقال : فيها لاخفيها ؟

لا أدرى .. على كل حال أعترف مرة بلا خجل أننى شعرت بشئ من الحقارة والامتهان لنفسي لأننى خلبتنى الصغائر ، فسارعت إلى الفرح بفكرة هذه النادى دون أن أنتبه - كما انتبه فيلبى - إلى المعنى الذى قذف به فى وجوهنا .

وهكذا حين أراد قنصل انجلترا أن يفتح علبة النادى قفز له من داخلها عفريت اسمه فيلبي .. فأغلقها ورماها ، وقال : توبة من دى النوبة .

ولم تقتصر مناكفة فيلبى على الحجاز ، بل امتدت إلى مصر حين عبر لأوربا ذات مرة . طلب اليه فى السويس أن يدفع رسما مستحقا لادارة الكورنتينات ، فرفض الدفع ، وقال ان هذا الرسم ضريبة تجبى فى مصر ، فأرونى أولا القانون المصرى الذى فرضها .

والواقع لم يكن هناك قانون مصرى يفرض هذه الضريبة - اذ كانت ادارة الكورنتينات منظمة دولية ، هى فى مصر - كقناة السويس - حكومة داخل حكومة . وكان الغرض منها فرض حصار على جماعة الحجاج إلى مكة ، لا يقل عن حصار المرضى بالطاعون والكوليرا .

وقد دفعتنى مناكفة فيلبى للكورنتينات على أن أدرس أنظمتها وأضع عنها بحثا طويلا نشرته فى مجلة « الرابطة الشرقية » حملت فيه على نظام يسمح بمرور الأوربى المقيم فى جدة دون حجزه فى الحجر الصحى ، أما اذا كان المسافر مسلما ، فسواء أحج أم لم يحج ، وربما كان جارا ملاصقا لهذا الأوربى ، فلا يسمح له بالعبور من قناة السويس الا بعد قضاء فترة من الحجر الصحى فى الطور .. كانت القاعدة عند الكورنتينات أن كل أوربى نظيف وكل مسلم قذر موبوء .

وكنت أرى بعينى وأنا صبى جماعة الحجاج القادمين من الغرب المنكسرين والغلابة ، وهم يساقون كالأنعام ، وقد أحاط بهم حرس من البوليس والكونتينات . كأنهم مباءة أمراض فظيعة .. يحدث لهم وهم فى طريقهم إلى الحجاز ، فتصور حالهم عند العودة منه .

ونعود إلى فيلبى فنقول : ومع هذا فقد كان هناك فى الحقيقة خلاف شديد بينه وبين القنصلية الانجليزية يتمثل فيه خلاف عجيب متوارث فى الدبلوماسية الانجليزية فى الشرق بين طاقم الحكومة الهندية ، وطاقم المكتب العربى فى المخابرات البريطانية – كما سأرويه لك فى المقال التالى .

(« المساء » ، ٢٦ /١٩٦٣/٨ ، ص ٨)

بين الروبية وريال تيريزة !

قابلت الروبية أول مرة وأنا صبي بالمدرسة الابتدائية وقت أن وفد على بلدنا في مطالع الحرب العالمية الأولى حشد من الجنود بين ملتح وحليق ، فوقر في نفسي أن عقلية الهنود من العقد الشائكة ، فلم أفهم حينئذ لماذا أرادوا للروبية أن لا تساوي الا ستة قروش ونصف قرش مصري . ودعوت الله ألا يخطر على بال هذا الطاغية الذي يعلمنا الحساب - بالضرب ! -حتى لا يدخلها في مسائل « رجل باع واشترى » .

وقابلت ريال ماري تيريزة أول مرة وأنا فتى أعمل في قنصليتنا بجدة سنة ١٩٢٩ . حقا انه ريال متميز على وزن مبعجر ، ضخم كأنه الرحى . هو النقد المفضل حينئذ لدى جميع سكان الجزيرة العربية ، وهو ليس عملة رسمية تنفرد الحكومة بسكها وتعاقب على تقليدها ، بل هو عملة حرة . قيمتها هي قيمة الفضة التي تحتويها . فيستطيع كل صيرفي أن يسكها أينما شاء ثم يحملها للحجاز ونجد للتعامل بها . لا مثيل لها في أي بلد آخر . فلا يعرف ريال ماري تيريزة الفرق بين جواني وبرانيّ . (بعد استسماح الدكتور عثمان أمين !) .

وكما لخفنتني الروبية في الحساب لخفني هذا الريال ، اذ كان ثمنه حينئذ ٢٣ قرشا مصريا .. سمي بذلك لأن على أحد وجهيه صورة ماري تيريزة النمساوية امبراطورة ألمانيا وملكة المجر وبوهيميا (١٧١٧ - ١٧٨٠) . ولم أعرف حتى اليوم سر تداول هذه العملة في الجزيرة العربية وحدها بعد أن بطل تداولها في النمسا ذاتها منذ أجيال بعيدة . وكان هذا الريال العجيب كافيا للدلالة بنفرده على هبوط مستوى المعيشة عند متداوليه ، فلو ملك واحد منهم ألف ريال لاحتاج إلى جملين لحملها .

هذه المقدمة النقدية لابد منها لأنها خير مايعكس أنقسام السياسة البريطانية في الشرق حينئذ إلى منطقتين : منطقة الروبية (الهند والبلاد العربية الواقعة على الخليج . وقد يدخل فيها العراق أيضا) ، ومنطقة ريال ماري تيريزة (بقية بلاد الصحاري في الجزيرة العربية) ، فكان لكل منطقة رجالها المتخصصون .لكل من الفريقين عقليته ومزاجه . فريق الروبية أوثق صلة بالجيش . يهيم بالاستعراضات العسكرية . يتجمع حول نائب ملك يحكم الهند كامبراطور منفوخ . يصف الراجات أمامه وتحته ، وقد زينوا بالحلي أيديهم وأرجلهم وآذانهم ، كأنهم مسوخ في سيرك . رجال هذا الفريق عمليون ، حلولهم جذرية ، منتصفة بالاستعلاء . لا أحلام لهم . همهم الأوحد الاغتناء وجمع المال للعودة إلى بلادهم بعد التقاعد ليعيشوا مع أمراضهم معيشة الأثرياء . الفروق بين

الأجناس عندهم محددة بالحبر الأحمر ، لون العلم البريطانى ، والإنجليزى سيد السمر والسود علنا ، والبيض أيضا فى قرارة نفسه . الخبرة السياسية المطلوبة منهم هى التلاعب بالفروق بين المذاهب والأديان .

أما فريق ريال مارى تيريزة فأمره عجيب . شبان أذكياء يتخرجون فى أرقى الجامعات ، اللغة اللاتينية والإغريقية حشو جعبتم الثقافية . ولسبب خفى يهمون بالشرق فيداعب أحلامهم . هو عندهم بلاد السحر ، فيترجمون كلمة السحر بكلمة السياسة ويتطوعون لخدمة الامبراطورية البريطانية فى البلاد العربية . فى أذهانهم أحلام عن دسائس ومؤامرات ومغامرات كأنها قصة بوليسية . رحلات سرية عبر الصحراء على ظهور الجمال . أخطار بالليل . فيهم من يأفل نجمه أو تنتهى حياته بعد الخطوات الأولى ، فلا يبقى له ذكر . ومنهم من يبنى له فى نظر قومه مجدا لايقل عن أمجاد أبطال الأساطير ، كما حدث للورانس .

ليس بين فريق الروبية من يلبس زى الهنود . أم رجال فريق ريال مارى تيريزة فيهيمون بلبس العقال . ربما أيضا اعتنق بعضهم الأسلام ولو فى الظاهر كما حدث لسانت جون فيلبى أو الحاج عبدالله فيلبى ، ولو أنه فى حقيقة الأمر من فريق الروبية رغم نشاطه فى نجد والحجاز .

هذا الفريق لا يتظاهر بالاستعلاء ، بل يتصنع الوقوف وقفة رجال الحاشية من الأمير العربى الذى يدخل فى مصيدته ، رسائلهم المتبادلة بينهم مملوءة بمقتبسات من الأدب الاغريقى واللاتينى ، مكتوبة برشاقة وأجمل أسلوب .

وأحب أن تعرف أن اللورد كرومر كان له أسلوب أدبى ممتاز ، يمثل العصر الفيكتورى . تقرأه اليوم مثلا فى كتابه عن عباس الثانى فتعجب بشدة أناقته ولكنك تحس أنه أسلوب أكل عليه الدهر وشرب .

هذا هو فريق مخابرات المكتب العربى الذى بسط نفوذه على البلاد العربية ، وبلغ ذروته ابان الحرب العالمية الأولى وأعقابها . فريق لورنس ، ورونالدسفورز ، وكلايتون ، وشكسبير (هكذا كان اسمه) . كان كل واحد منهم فى حقيقة الأمر ملكا متوجا ، ولكنهم بنوا عن عمد شهرة لورنس ، ليكون نجمهم المتألق ، الذى يجدد ذكرى زعيمة هذا الفريق - اللادى ستانهوب - التى كانت تعيش معيشة الملكات في جنوب ولاية سوريا فى أواخر الامبراطورية العثمانية .

وقد بلغ من مجد هذا الفريق فى نظر الانجليز أن مستر تشرشل نفسه كان يحب دائما أن يزج بنفسه بينهم .. ولم لا ؟ انه أيضا صاحب أسلوب زخرفى ، يعشق الأناقة .

ولم تكن الخبرة المطلوبة من هذا الفريق هى التلاعب بالفروق بين الأديان والمذاهب كما هو الحال فى فريق الروبية ، بل كانت تتمثل فى القدرة على اثارة الأطمـاع والحزازات بين أمراء الجزيرة العربية . لذلك كان المطلوب منهم أن يدرسـوا طبائع الانسان ومكامن ضعفه ، ومن هنا كانت صلتهم الوثيقة بالأدب والتعبير الفنى .

ويخيل إلىّ أحيانا أن النزعة المسيحية تكمن وراء هيامهم بالشرق ، ففى الكتب التى قرأوها وهم صبية عن حياة السيد المسيح والقديسين صور لرجال فى زى البدو . وفى الجزيرة العربية ولد المسيح ، وهاجر وجاهد ، ولقى ربه .. أسماء مثل الناصرة وبيت لحم والجلجثة متغلغلة فى قلوبهم ، توحى لهم بشعور مختلط بالحب والرهبة والتعجب . فليس من الغريب قولهم ان سر جاذبية الملك فيصل الأول ، كانت ترجع إلى أنه شديد الشبه بالسيد المسيح ، كما يبدو فى لوحات المصورين .

ولكن اياك أن تنسى أن المجد الذى بناه هذا الفريق فى نظر شعبه لم يكن راجعا إلى كفاءة فردية ممتازة فحسب ، بل لأن وراءه هيبة الامبراطورية البريطانية وثراءها وقوتها وأسطولها . وكتبت صحيفة « المقطم » – صحيفة الاحتلال – توهم قراءها أن وصف بريطانيا بالعظمى هو دلالة على عظمتها ، وأنها لا تقهر ، مع أن هذا الوصف هو فى الحقيقة وصف جغرافى يراد به تمييز الجزر

البريطانية من مقاطعة بريطانيا الفرنسية ، فالجزر البريطانية أكبر ولذلك سميت بريطانيا الأكبر ، لا العظمى ، فهذه هى الترجمة الصادقة لكلمة « جراند بريتاني » أو « جريت بريتان » .

فلم يكن يخلو متاع واحد من فريق المكتب العربى الانجليزى من صفائح بنزين مملوءة بالذهب أو بريال مارى تيريزة ، ليوزعها يمينا وشمالا . حقا أن بعض الذهب كان في بعض الأحيان مغشوشا ، فالسياسة البريطانية لا تتورع عن التزييف ، بل عن القتل أحيانا . فالمستر بالمر الذى رشا بدو صحراء سيناء ، تمهيدا لحرب عرابى لم يوزع عليهم إلا جنيهات زائفة ، وإن كان لونها لون الذهب .

إن أردت أن تعرف مثلا للدور الذى لعبته الجنيهات الانجليزية فى بناء مجد هذا الفريق فاقرأ خطابات المرحوم الملك حسين إلى المستر ماكماهون .. ثلاث أو أربع صفحات مكتوبة بأسلوب عرقوبى لا تفهم أوله من آخره ، لكن كل رسالة تنتهى بسطر واضح كل الوضوح ، التعبير فيه مباشر بلا لف ولا دوران .. اسعفونا بالفلوس .. فالذى وصله لا يكفى .

وإن قرأت وصف خروج الملك حسين من بلاده أمام الغزو الوهابى رأيت بقية هذه الفلوس لا تزال موضوعة فى صفائح بنزين أخذت طريقها إلى قبرص . دبر الانجليز خلعه بالغزو الوهابى ، لطى صفحة وعودهم الكاذبة له باستقلال الجزيرة العربية تحت

إمارته . ولكن هل تظن أنهم أعطوا الحجاز لقمة سائغة للملك ابن سعود . كلا ، إن الملك على وقع على ظهر السفينة التى أقلته هو أيضا خارج بلاده على معاهدة يتنازل فيها الحجاز لشرق الأردن عن ميناء العقبة . مثل هذه الخبطات السياسية هى دعائم مجد فريق المكتب العربى الانجليزى .

لم يكن المال وراء هذا الفريق فحسب ، بل كان هناك أيضا الأسطول البرطانى (قبل اختراع الطائرات وإلقاء القنابل الحارقة على القبائل الثائرة) ، وكان يحق لانجلترا حينئذ أن تسمى البحر الأبيض « بحرنا » ، وكثرت فيه بعض بوارجها الكبيرة . أنه أصبح بحيرة انجليزية بعد احتلالها لجبل طارق ومالطة وقبرص وقناة السويس . أما البحر الأحمر الغلبان فهو فى نظرها طست نحاس ، هو بحر عربى ، بدليل أن شكله شكل جلابية بكمين منشورين على حبل بعد غسلها « فمين » فى هذا الطست النحاس . لذلك لم ترسل له إلا بارجة صغيرة زعراء ، كأنها لعبة طفل تجر بحبل فى هذا الطست . كان يكفى أن تظهر هذه البارجة أمام أى ثغر عربى حتى يتحقق لرجال المكتب العربى تنفيذ سياستهم بلا حاجة إلى فرط ذكاء أو إحكام الدسائس . وأعتقد أن مدافع هذه البارجة لم تطلق مرة واحدة . ولولا تعليمات البحرية البريطانية وإشغال البحارة أوقات فراغهم فى تلميع الأحذية والمدافع لكان الصدأ قد علا سلاحها الأخرس .

من حسن حظى أن مشهد هذه البارجة لم يفتنى ، فقد رأيتها راسية أمام جدة ذات يوم أثناء إقامتى بها .. ويحزننى أننى نسيت اليوم اسمها .

وكان الانجليز يزعمون أن سياستهم فى الشرق هى سياسة يد من حديد داخل قفاز من حرير ، والواقع أن القفاز كان من الحديد أيضا . هو أحيانا حديد خردة تصنع منه مثل هذه البارجة الهزيلة .

كل هذا المجد طواه الزمن إلى غير رجعة . انتهت الهالة التى كانت تحيط برأس لورنس وأتباعه . ولكنها كانت لا تزال تتألق وقت إقامتى بجدة سنة ١٩٢٩ . كان طاقم القنصلية الانجليزية فى جدة يأتم بمدرسة لورنس ، منطقة ريال مارى تيريزة . لذلك لم يكن من العجب أن ينظروا نظرة متعالية إلى سانت جون فيلبى ، أو الحاج عبد الله فيلبى ، لأنه فى الأصل من منطقة الروبية . كما سأتحدث فيما يلى .

(« المساء » ، ١٩٦٣/٩/٢ ، ص ٨)

دروس وذكريات

من حسن حظى أننى تلقيت وأنا لا أزال غشيما فى الكار من رجال القنصلية الانجليزية فى جدة – وكلهم من خريجى كامبردج أو اكسفورد – حين نزلتها سنة ١٩٢٩ . درسا نفعنى طوال مدة خدمتى المديدة بوزارة الخارجية . أنه درس لا تجده فى الكتب . ولم ينبهنى إليه أحد من رؤسائى قبل سفرى من مصر . ولكنه على ضآلته شديد النفع لأنه كفكف من نفختى وغلوائى واعتزازى بالحصانة الدبلوماسية التى تمنح لرجال السلك الدبلوماسى . المسافرون من بقية خلق الله تبعثر حقائبهم فى الجمارك ونحن نمرق مروق السهم بين التحيات والابتسامات . أشياء كثيرة ممنوع استيرادها ، أو إذا سمح باستيرادها بيعت بأثمان مرتفعة للأهالى (مثل السجائر والخمور والأقمشة الفاخرة) أما نحن فنشتريها رغم كل القيود بأبخس الأثمان ، بل من عجب أن شركات السيارات تمنح رجال السلك الدبلوماسى تخفيضا لا يفوز به أحدغيرهم ، بل يبلغ الأمر أنه إذا دهست هذه السيارة إنسانا فإن صاحبها لا يقدم للمحاكمة ، بل غاية ما يحدث له أن يعاد لبلده . بأمر من دولته ، وقد

شهدت فيما بعد حكومات كثيرة تغمض عينيها على تعامل رجال السلك الدبلوماسى فى السوق السوداء وهو جريمة يعاقب عليها قانونا . حقا أنه إغراء شديد لضعفاء النفوس ، المنفوخين نفخة كذابة من رجال السلك الدبلوماسى ليروا أنفسهم فوق القانون وأن يباح لهم الاستخفاف به .. وكان من قوانين الحكومة السعودية حينئذ تحريم تدخين السجائر فى الطريق العام ، وحق رجال « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » سوق السائرين غصبا إلى المساجد إذا نودى الصلاة فكان أول أثر لهذين القانونين على نفسى أننى ثرت عليهما . وتمسكت بحق التمتع بحصافتى الدبلوماسية ، ولكنى رأيت رجال القنصلية الانجليزية يحرصون على إلقاء سجائرهم إلى الأرض قبل خروجهم من باب القنصلية ، ولو خرجوا بها ونفخوا الدخان فى وجوه الناس لما تعرض لهم أحد ، ولكنهم لا يرضون المجاهرة بخرق القانون . ورأيت أغلبهم يطلقون اللحى اتباعا منهم لسنة أهل البلاد . ولكن خضوعهم لهذه السنة هو من قبيل الدلع أيضا لا الاحترام وحده . يحبون أن يضحكوا وهم يرون أنفسهم فى المرآة ، وأن تثير صورهم الفوتوغرافية ابتسامات أقاربهم البعيدين .. وكان من مزاجهم إذا سأل أحدهم سائل – كم لك فى جدة ؟ أجاب – ثلاث لحى .. بدلا من قوله ثلاث سنين مثلا .

تعلمت أن الحصانة الدبلوماسية لا تعنى الاستخفاف بالقانون .

المحلى . بل تعنى أن يكون الممثل الدبلوماسى أشد الناس حرصا على احترامه . فبقدر الحقوق تكون الواجبات .

أما مع سانت جون فيلبى أو الحاج عبد الله فيلبى فكنت إذا قارنته برجال القنصلية الانجليزية - مع أنه مثلهم من خريجى كمبردج - أجده مثالا غريبا للجرأة التى تبلغ حد البجاحة ، إن نظرته لا تنكسر .. ولسانه حاد قاطع . أقمنا حفلة لتوديع رئيسنا وهو من خريجي أكسفورد . فإذا بفيلبى يقول له أمام الجميع . ليس فيك علامة واحدة تدل على أنك درست فى جامعة انجليزية ، كذلك كان شأنه فى بيته .. مخلوع العذار لا يخشى النقد ، مجاهرا بما يخفيه غيره ، وكانت مهنته الظاهرة حينئذ اشتغاله بالاستيراد . وقد زرت معه شركته وأطلعنى على الآلات الميكانيكية التى تركب على الآبار العميقة لجر مياهها ، وكانت عبارة عن سلسلة متصلة إذا تحركت من أسفل إلى أعلى نزحت معها الماء من عمق البئر إلى سطحه . وكنا نعلم أن الملك عبد العزيز آل سعود يفكر فى تنفيذ مشروع يقضى بإسكان البدو فى مناطق قابلة للزراعة لينشئ فى الحجاز مجتمعا زراعيا مستقرا يتحرر من الغزوات والهجمات المتبادلة بين قبائل البدو . ولاشك أن الحاج عبد الله فيلبى كان من أكبر المروجين لهذا المشروع .. كانت المشكلة فى الحجاز هى مشكلة الماء . نحن فى جدة نشرب إما ماء لا طعم له . تقطره لنا الكنداسة ، وتباع

الصفيحة الواحدة بقرشين وثلاثة ، وإما ماء عكرا مستخرجا من الصهاريج الأرضية التى تحفر فى طريق السيل المنحدر من الجبل إلى البحر . وكانت ثروة بعض الأغنياء تقاس بعدد ما يملكون من هذه الصهاريج .

لم يكن عصر البترول قد أشرق بعد ، ومع ذلك فمن عجائب الحوادث فى حياتى أننى شهدت مبادئ أول محاولة سرية للكشف عن البترول فى المملكة السعودية ، ففى الباخرة تالورى التى أقلتنى إلى جدة فى مطلع سنة ١٩٢٩ لقيت رجلا هولنديا ليس من اليسير على من يراه أول مرة أن ينساه بعد ذلك ، له وجه شديد الاحمرار ، مستدير كأنه مرسوم بالبراجل وعلى عينيه نظارة غامقة هيهات أن تخفى خبث نظرته . أنه فاحش الثراء ، ويقيم فى جدة . وقد أشهر إسلامه ، وتزوج من سيدة فاضلة من أهل جدة ، فإذا به يأخذنى على جنب ونحن لم نتعارف بعد معرفة وثيقة ويطلب منى سرا أن أضع جهازا له بين أمتعتى ليخرج من الجمرك السعودى بدون رقابة . وقال لى أنه جهاز معد للكشف عن البترول . وأن إدخاله للبلاد غير محرم ولكنه يخشى أن يعبث به رجال الجمرك فيفسدوه . وقد وقعت فجأة فى حيص بيص ، وحرت ماذا أفعل ، وكان خليقا بشاب غر مثلى أن يستجيب لهذا الرحالة ، ولكنى لحسن الحظ أنفت أن يستغلنى هذا الرجل مثل هذا الاستغلال السخيف ، فرفضت طلبه .

وهكذا أستطيع أن أشهد أن الكشف عن البترول فى السعودية بدأ سرا فى سنة ١٩٢٩ أو قبلها بقليل .

ونعود الآن إلى الحاج عبد الله فيلبى لأختتم بسرد سيرته حديثى عنه الذى طال أكثر مما ينبغى .

ولد فيلبى فى جزيرة سيلان سنة ١٨٨٥ أى بعد أن وصلها عرابى باشا بثلاث سنوات . وهكذا شاء له القدر أن يولد فى مستعمرة يحكمها التاج البريطانى ، وينفى إليها كل من ثار ضد الامبراطورية . فرضع مع لبن مرضعته حبه وهيامه بهذه الامبراطورية وشاء له القدر أيضا أنه يكون دائما غريبا غير متآلف مع الانجليز المولودين فى انجلترا .. ولما بلغ الثامنة من عمره سافر لانجلترا للالتحاق بالمدارس ثم تخرج فى جامعة كمبردج . وبعد أن نجح فى امتحان دخول وظائف الحكومة عين فى إحدى الوظائف الإدارية بمقاطعة كشمير بالهند فأتقن تعلم اللغة الهندستانية والعربية . ولما اندلعت الحرب العالمية الأولى ظل بالهند إلى سنة ١٩١٧ حين أوفدته حكومته إلى الكويت ليكون حلقة الوصل بينها وبين الأمير عبد العزيز آل سعود وهو يرقى سلم المجد خطوة خطوة . وهكذا نشأت بينهما تلك الصداقة والعلاقة المتينة التى استمرت إلى وفاة الأمير وهو ملك على نجد والحجاز والعسير أيضا .. الجواد الذى راهن عليه فيلبى هو الذى فاز أما الجواد الذى راهن عليه لورنس فقد خسر وخرج من الميدان .. ولكن نجم فيلبى مع ذلك لم يسطع سطوع نجم لورنس .

وورثه الملك سعود ضمن تركة أبيه الراحل ، فأبقاه فى الحجاز ولكن أغراض السعوديين من فيلبى كانت قد انقضت بعد توطد العلاقة الرسمية بينهم وبين الحكومة الانجليزية .

ولسبب ما لم ينكشف سره بعد . صدر يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٥٥ بلاغ من الديوان الملكى بمكة يعلن أن الحكومة السعودية طلبت من المستر فيلبى - لا من الحاج عبد الله فيلبى - من كبار رجال الأعمال مغادرة البلاد وأن جلالة الملك سعود تفضل بمنحه الأملاك التى كانت له فى البلاد . وقال البيان : أن المستر فيلبى أقام مدة طويلة فى المملكة السعودية كان خلالها موضع الرعاية والإعزاز ولكن الحكومة لاحظت فى السنوات الأخيرة أنه أخذ يتجه اتجاهات غير لائقة بالرغم من تحذيره عدة مرات ، فاضطر جلالة الملك أن يتخذ معه أسهل ما يمكن من الاجراءات ، لصداقته السابقة مع جلالته ، واكتفى بأن يطلب منه الخروج من البلاد دون أن يغمطه أى حق .

لم يذهب فيلبى إلى انجلترا . أنه سيعيش غريبا بين أهله .لذلك بقى فى لبنان إلى أن مات فى أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ بمدينة بيروت .. بيروت التى غطس فيها ابنه الصحفى فيلبى سنة ١٩٦٣ ثم قب فى موسكو .. وهكذا كانت بيروت حلقة الوصل بين سيرة الأب والابن .

(« المساء » ، ١٩٦٣/٩/٩ ، ص ٨)

يوم الحشر على الأرض

أكتب مذكراتي عن الحجاز (١٩٢٩ - ١٩٣٠) وأظل ألف وأدور على الأطراف النائية ، كأنني أهرب وأنا خائف من الوصول إلى قلب المعمعة فى هذا اليوم المهول ، ولكنى أعلم وفى دمى مس من القشعريرة التى تسبق الحمى العائدة أن وصفه لابد آت ، فلا معنى ولا طعام لبقية الأيام دونه ، بل لا وجود للحجاز حينئذ لولاه ، يوم تختصر ساعة من ساعاته عمر ١٥ قرنا وأكثر وتأرجح وجدان أمة عريقة عالمية ، بأشواقها وأشجانها .

إنه وعاء صغير فى حساب الزمن ولكن سيل العواطف التى صبت فيه وحده طوفان يغرق الدنيا ويفيض : الدعاء والابتهالات ، الندم والتوبة ، بالتمتمة والجهر ، الدموع التى غسلت القلوب ، الوجد الذى قلقل أصحابه من كل فج عميق ، من أقصى الشمال والشرق إلى أقصى الجنوب والغرب .. لافح لأنه يوم الوقوف بين يدى الخالق ، ندى لأنه يوم الأخوة بين البشر .

إننى فى حاجة لكى أصـــفه إلى أن تتحفز أعصابى فى اتقاد لا يقف إلا على قيد شعرة من حد التمزق والهلاك .. أن تنفك من أغلالها لتقوى على التحليق .. أن تتلبسنى كل شياطين عبقر .. أن

تفضى إلى اللغة بمكنونها الضنين .. أن تهبط على مجنحة خفى الألفاظ والمعانى ، يسوقها الحب .. أن ترفرف حولى وتوشوش لى بالسر فى أبهى صورة ، لا تترفق بى هذه العاديات ، بل تفترسنى وتنهش قلبى ، ولكن هيهات ! إذن فكل الذى يخرج من أحسن طوقى لن يكون إلا كاللون الباهت ، أو الصوت المحشرج الذى يكاد لا يبين .

إنه يوم ٩ من ذى الحجـة ، وقفة عـرفات : مـلايين مـن الخلق تكفنـوا وهم أحياء ، أرواحهم مشعشعة ، وأبدانهم مشدودة كالقوس . وجوههم وأذرعتهم مرفوعة إلى السماء ، ترجهم فرحة اللقاء والعشم فى وجـه الله ، فى صدق الوعد ، لا يمتلئ الجو - لا قط ولا أبدا امتلاءه هذا اليوم بزئير آدمى بطلب الرحمة .

إنه يوم الحج ، بروفة من هذه الدنيا ليوم الحشر فى الآخرة . فإذا انفض الجمع مع غروب الشمس بقيت على الوادى أكداس هائلة من أدران الإنسان وهلاهيل ضعفه ، ظنوا أنهم قد تحللوا منها ، فإذا هى لا تزال عالقة بأكفانهم البيض ، يعودون بها إلى معترك الحياة ، تسبقهم فى الدخول إذا رجعوا إلى بيوتهم .. وكيف ينال الرحمة من لا يذنب .

الحمل خفيف على جدة أغلب العام . تتنفس براحة رغم الرطوبة الشديدة لأن الهواء كله لسكانها وحدهم ، كل وجه يعرف

الآخر ، والسحنات متقاربة ، الذباب يتملك سوق البلد ، بعينى رأيت الجزار يكشط بجهد أسرابه اللازقة باللحم بسكينه ليستطيع أن يقطعـه للزبون . القنصلية مضعضعة ناعسة ، لا تستيقظ إلا يوم أن يطـوف المنـادى معلنـا عن قـرب قيـام الباخـرة « تالودى » أو « الطائف » ، فمن كان عنده نية سفر ، أو لديه جواب ، أو طرد فأهلا وسهلا به فى مكتب بواخر البوستة الخديوية ، لابد أن نثبت وجودنا فنسهر تلك الليلة فى حشو مظروفين كبيرين ، كل محتوياتها مع الأسف حسابات وجرد مخازن وطلب أجازات .

ليس فى القنصليـة من يركع أو يسجـد ولو مرة بالنهار أو بالليل .. إننى لا أنام رغم الحر الشديد إلا داخل ناموسية وأبلع ثلاثة أقراص من الكينين كل يوم ، اتقاء للملاريا ، البعوض يبرقش حجرتى ، إننى أعلم أن من بينه بعوضة الحمى الصفراء ، ولكن ميكروبها لم يدخل الحجاز لحسن الحظ وإلا لكانت الطامة التى لا سبيل لمقاومتها .

الطباخ الصومالى ، هذا الشاب الوسيم أبو رقبة طويلة ، المفتون بالثياب الزاهية الألوان ، آكل من صنع يده ثلاثة أيام ، ثم أنتظره ثلاثة أيام ، هكذا بالتوالى طوال عامين دون أن يحدث أقل خلل فى الانتظام ، لأنه يرقد كومة من اللحم ترتجف وترتج فى ركن الحجرة من حمى الملاريا ، لو مسه تيار كهربائى لما كانت هزته أخف ، من لقائى به وأنا أحب الصومال وأهله حبا شديدا ، كان

مثالا بديعا للآباء والنخوة والاعتزاز بالنفس - داخل غلاف من البساطة والبقاء على الفطرة .

استمعت إليه بلذة كبيرة وهو يروى خروجه مع الجمال للمرعى فتتغيب عن أهله موسم العشب كله ، وجهه وهو يحدثنى يتلألأ بلمسة الهواء الطلق واحتضان الخلاء ، ولا غذاء إلا اللبن والتمر الجاف . كان فى جدة متوحشا ، ولكنه مع ذلك مزهو كالديك حين يخرج مع المساء يتبختر فى سوقها . يخب فى ثياب زاهية الألوان ، وعلى رأسه لفة عمامة ملونة أيضا ، وقد وضع عصاه وراءه على كتفه ودلى من على طرفيها ذراعيه . هذه هى بهجته .

وكان لابد أن يكون أول شئ أراه فى الصباح حين أطل من النافذة . أنه استيقظ مع الفجر قبلى وخرج ليكسب رزقه . الصباح رباح . إنه رجل أصلع بدين يلبس مايوه بيكينى ، لم أره إلا من بعيد . إنه فى قارب من حجم جذع شجرة محفور يدفعه بمدراة يغرز طرفها فى قاع المياه الضحلة فى لسان البحر الذى تطل عليه نافذتى ، ويغـرز طرفهـا الآخـر فى الطـين ، وكنت أعجب كيف لا تخترقه وتبرز من فوق كتفه ، حتى إذا وصل إلى حيث يريد ترك القارب وغاص فى الماء وخرج يحمل بين ذراعيه وفوق صدره كتلة كبيرة من الطين الأغبر اللزج ، يلقى بها فى القارب فيهتز ، ثم يعود ويغوص ، فإذا امتلأ القارب عاد به إلى الشاطئ وكوم فوقه

هرما صغيرا من الطين ثم تعود المدراة فتنغرز فى إبطه ليستأنف جنى محصوله .

يارب يا مقسم الأرزاق . تمنح بعضها من خرم إبرة . هذا الطين أفضل من الأسمنت عند أهل جدة .. ولم أدر كيف كان يباع ، أبالوزن أم بالكيل .

اعتدت الطست لأستحم ، ليس فى الدار مياه جارية ، والبانيو ترف لا نحلم به . ولكن لابد من انتظار السقا ، امرأة من التكارنة ، يأتون من غرب أفريقيا ، فيقطعون القارة سيرا على الأقدام ويعبرون البحر إلى بر الحجاز ، فتخطفهم القبائل وتسترقهم ، فإذا بالحر القادم لبيت الله يصبح عبدا بظلم أهل الأرض التى بها بيت الله .. فإذا وصل الناجون إلى جدة سكنوا فى أطرافها فى بيوت من الصفيح ، ويستعينون على الحياة بتشغيل النساء فى حمل الماء إلى البيوت دون أن يقبل الرجل – فما بالك بالمرأة – امتهان كرامته بالخدمة فى البيوت .

هاهى قد دخلت ، اندلقت ضحكة عريضة على وجهها ، فوق ظهرها طفل مربوط له رأس كالشمامة هاوية إلى ظهره ، وفوق رأسها صفيحة الماء ، قد غاضت فيها أظافرها الخمس . لو دققت لما عشت . هذا الماء يأتينا من الكثافة التى تقطر الماء الحلو من ماء البحر . إنه ماء خال من الأملاح ، لا يتملق فمك ، وكانت زجاجة من مياه فيشى أوافيان تعد فى نظرنا من الفاكهة النادرة .

أما أهل البلد فيشربون من مياه الآبار التى يحفرونها فى طريق السيول ويقيمون على حوافيها سدودا متدرجة فى الارتفاع حتى لا يقع فى البحر إلا زبد الماء دون قاعه المملوء بالحصى والشوائب ، إنه ماء مبيض اللون ، تحاشيت أن أشربه وأنا فى ضيافة بعض أهل البلد رغم إلحاحهم على .

أنت ترى أننى لا أزال ألف وأدور على الأطراف النائية .

ورق . ورق . ورق

كل غربال جديد وله تعليقة . حين بدأت عملى لأول مرة فى القنصلية « أمينا لمحفوظاتها » – هكذا كان اسم وظيفتى حينئذ – لحظت فى الفترة الطويلة التى فيها « التسليم والتسلم » بينى وبين الزميل الذى حللت محله أن وجهه كان يصاب بغم وضيق وهستيريا اذا جاء البريد فوجد معه زكيبة كبيرة حبلى فى شهرها التاسع ، حشوها ورق له خشخشة كالأنين اذا لمستها يد .

كان ينادى « الحاجب » ويأمره بأن يلقيها فورا فى صندوق الزبالة ، فليس عندنا سلة مهملات تتسع لها ، ولا يليق بكرامة القنصلية أن تبيع محتوياتها روبابيكيا علنا أمام الجيران .

ولما سافر وتربعت فى مقعده وتسلمت أول زكيبة قررت – لأننى غربال جديد – أن أفتحها ، فاذا بها مجموعة كاملة من كافة مطبوعات الحكومة . لم تبق وزارة الا لها فيها نصيب يا له من كنز ثمين .

هذه أولا ثلاثة أعداد من « الوقائع المصرية » .. وكل عدد لا يقل عن ٢٠٠ صفحة . انه لا يسجل فحسب كل أعمال الحكومة – فى العاصمة والأقاليم – بل يكاد يعد لها أنفاسها . ففى صدره نص كل ما صدر من قانون أو مرسوم أو ديكريتو أو أمر ملكى ، ثم نص

كل قرار أصدره محافظ أو مدير بانشاء قرافة أو ابطال قرافة ، بتحديد مواقف جديدة لعربات الحنطور وحمير الأجرة ، ثم نص جميع الاعلانات القضائية التى يحار المحضر فى تسليمها لأصحابها لأنهم غائبون أو لأن عناوينهم مجهولة . ويلى ذلك بيان كامل لكل عقار سيباع جبرا ولكل منقول محجوز عليه . من بعدها اعلانات عن قسائم التحصيل (مع ذكر أرقامها) التى ضاعت من الصرافين أو أمناء الخزانة . واذا كان الموسم موسم امتحانات فستجد بالوقائع المصرية « نمر التلاميذ » فى جميع المواد مع ترتيبهم فى امتحانات الابتدائية والكفاءة والبكالوريا وجميع الشهادات العليا . اذا كان الموسم موسم برلمان فملحق العدد نص كامل لمحاضر جلساته وتقارير لجانه .

بذمتك ، هل يجوز التفريط فى هذا الكنز الثمين ؟ قررت الاحتفاظ به . ومددت يدى وأخرجت « المجلة الزراعية » التى تصدرها وزارة الزراعة . هالنى وأنا أتصفحها ثراء المعلومات المبذولة بالمجان وأحسست أننى كنت أجهل كل شيء عن الطين والزرع . كان هذا شعورى أيضا كلما مددت يدى وأخرجت مجلة أو نشرة . المجلة البيطرية . كأننى كنت أجهل كل شيء عن الجاموس والبقر والكلاب . كيف لا أقرأ هذا البحث القيم عن « الحيوان عند الفراعنة » . لنتركه الى فرصة أخرى .

نشرة الأمراض المعدية فى عموم القطر ، لابد لى من قراءتها

لأطمئن على صحة أهل بلدى . نشرة مصلحة الجمارك عن الصادرات والواردات ، وهى شهرية وموسمية ونصف موسمية وسنوية ، كيف لا أقرأها لأطمئن على ازدهار تجارتنا . نشرة المواليد والوفيات فى الوجهين البحرى والقبلى ، بيانات لذيذة لم تكن تحمل حينئذ وجه بعبع .. ألا أريد أن أعرف أى بلد ضربت الرقم القياسى فى الوأوأة وفى النواح . نشرة ببيان عدد السفن المارة بقناة السويس وجنسية أعلامها ، شىء جميل ، شىء جميل .

رفضت باباء وشمم أن ألقى هذا الكنز - أى هذه الزكيبة - فى صندوق الزبالة . قررت الاحتفاظ بها ، لأقرأها على مهل ، بل كنت أتوقع أن يطلبها منى بعض أعضاء « الجالية المصرية » ليبحث عن شىء يهمه .

وساقنى هذا الحرص الى القاء نظرة الى سلة المهملات ، وجدت بها الأعداد القديمة من « الأهرام » و« الالستراسيون » الفرنسية - وكانت القنصلية مشتركة فيها . وقررت أيضا أن استنقذها من الضياع وأحتفظ بها ، فقد نحتاج الى الرجوع اليها . وكان لابد أن أقيد كل شىء فى « سجل المكتبة » برقم مسلسل ، يتم بمقتضاه جرد هذه المكتبة كل سنة مرة مع ارسال محضر الجرد للوزارة .

بعد شهر واحد امتلأ الدولاب المخصص للمكتبة فى غرفتى . صرفت مبلغا كبيرا لاعداد رفوف داير ما يدور ، امتلأت فى بحر

ثلاثة أشهر . زحفت على بقية القنصلية والدهاليز . وكدت أبلغ بير السلم . كععت القنصلية مبالغ طائلة . ضاق بي الموظفون ذرعا . ثقل دمى عليهم . انشغلت بالتستيف والترتيب ، فلم تبق لى دقيقة واحدة لأقرأ ولو سطرا واحدا فى هذا الكنز الثمين .

لم يأتنى أحد ليطلب « الوقائع المصرية » أو «المجلة الزراعية » . كنت أول الأمر أحس بزهو شديد وأنا أتأمل المكتبة فى حالة النشوء والارتقاء ، ثم بدأ شيء من الوجل يدب فى قلبى . غلبنى شعور قوى حاد بأننى لست أنا وحدى ، بل العالم كله مهدد بجيش يطاردنا ، أو بحر عظيم يزحف ليغرقنا ، بحر من الورق ، هذا هو طوفان العصر الحديث . دمدمة هذا الحر هى من دقدقة ملايين الملايين من كتابى « التيبريتر » ، وهمهمة ألوف مؤلفة من مطابع ضخمة ، تتكاثر كالفطر أمام العين ، لها أشكال الحيوانات البدائية المتوحشة . فى ذهنى صوت نهش وتمزيق بالأنياب لعقول البشر وأرواحهم .

ومنذ حماقتى فى أول قنصلية لم يفارقنى الاحساس بضغط هذا الطوفان على صدرى ، زاد وطأة ، على حين اشتركت فى بعض المؤتمرات ، وحين حضرت مرة دورة الأمم المتحدة . لا أستطيع أن أصف أكداس الورق التى كانت تنهال علىّ ، ولعل الدافع لى على كتابة هذا المقال أننى سافرت أخيرا الى بيروت

لأحضـــر مؤتمر كُتّاب آسيا وافريقيا بحقيبـــة تزن ١٠ كيلو ، وعدت ووزنها ٣٥ كيلو . والفرق ثق أنه ليس هدايا وأدويـــة ، بل ورق .. ورق .. ورق .

لا أمل في « نوح » جديد ينقذنا . اذن لابد من الاسراع بايجاد توازن بين قدرة الورق على الهجوم وقدرتنا على الدفاع . هل هو العقل الألكترونى ؟ هل لابد من اختراع لغة جديدة رمزية تحل فيها الكلمة الواحدة محل سفر كامل ؟ أم الحل أن تؤلف جمعيات فدائية تتولى تخليع أشجار العالم كله لتهدأ صدورنا من اللهاث وينزاح عنها هذا الطوفان المخيف ؟

علمت بعد عودتى من بيروت أن حريقا قد التهم محتويات مخزن احـــدى شركات توزيع المطبوعات ، وكنت أمر به فأشيح بوجهى عنه ، فلا شىء أثقـل وزنا ودما من الكتـاب المرجوع ، الراقد كالميت . انه كالقطار لا شىء أخف منه فى جريه ، ولا أثقل منه اذا تعطل ووقف . أؤكد لك أننى خشيت أن يقبض علىّ بتهمة اضمار نية احداث الحريق فى هذا المخزن . فالحق هذا هو ما كنت أتمناه كلما مررت بهذا المخزن المخيف .

(« المساء » ، ١٠ / ٤ / ١٩٦٧ ، ص ٤)

مذكرات فنان غشيم فى الكار ..!

أتابع الآن ذكرياتى عن أول لقاء لى بفن الأوبرا ، لا يدفعنى على أن أرويها هنا فأتعرض لتهمة التحدث عن النفس الا أملى فى أن تكون ذات نفع لك ، والنفع عندى يشمل الابتسام ، فلا شك أن الجيل الحاضر من حقه أن يلم بتجارب الجيل الماضى وما لقيه فى طريقه من عثرات وأوهام حتى لا تتكرر هذه العثرات وهذه الأوهام ، فلعل العظة ان خابت ألف مرة أن تصـيب مرة . ولاشك أن من واجب الجيل السابق ألا يكتم الشهادة ، فلا نجاة لكل جيل من ألم شعوره بأنه باق متصل الأثر ، لأنه يورث الجيل اللاحق أفضل ما عنده ، عصارة تجاربه ، عسى أن يحقق ما عجز هو عن تحقيقه .

ولا يهم الجيل الحاضر أن يعرف عن الجيل السابق كيف كان يأكل ويشرب وماذا كان يلبس ، بل لا يهمه أن يعرف ماذا كان يقرأ أو حتى ماذا ألف وماذا كتب ، بقدر ما يهمه أن يعرف النمو الروحى لهذا الجيل السابق أن تتكشف له الستار ليرى من ورائه صراع النفوس مع المبادىء والمعتقدات ، التحول من الشك الى اليقين أو من اليقين الى الشك ، تلمس الطريق فى الظلام عسى أن تؤدى سراديبه الملتوية الى مخرج يدل عليه من بعيد بصيص من

نور ، يومض وينطفىء ، تخبط البحث عن مرفأ يعصم من الغرق . راكب الزورق الذى تتقاذفه الأمواج ، يقذف بحبل يربطه على وتد يمثل الثبات فى عالم مقلقل .

ومن أسف أن هذا النوع من المكاشفة غير معروف عندنا ، ان أردنا أن نعرف أحدث مثل له ينبغى أن نقفز الى الوراء قفزة طويلة لنصل الى كتاب « المنقذ من الضلال » ، فانه ترجمة ذاتية روحية للامام الغزالى . لم يخجل من الاعتراف لنا فيه بتخبط ضلاله قبل أن يهتدى الى مذهب يؤمن به .

أما نحن فنتحرج اليوم من التحدث عن زيغ لنا سابق ، حتى بعد أن نثوب إلى الرشد فنندم ونصدق توبتنا ، نخشى الاعتراف بالضلال الذى خضناه من قبل الوصول الى نور الهداية .

لم يخجل الكاتب اليونانى كازانزاكس - وأغلب الظن أن جائزة نوبل كانت ستمنح له لو امتد به العمر - أن يروى فى كتابه الفذ « رسالة الى الجريكو » قصة تخبط روحه فى البحث عن عقيدة .

واذا كانت ذكرياتى التى أرويها هنا لا ترتفع الى هذه القمة الأوليمبية ، فانها - رغم تواضعها وقلة خطرها - تنبع من نفس الرغبة فى أن يكشف الجيل السابق عن تجاربه لينتفع بها الجيل الحاضر .

رويت لك فى مقال سابق خط سيرى من القاهرة الى جدة . وقد تفضلت وزارة الخارجية فنقلتنى بعد جده تركيا ثم إلى ايطاليا ،

فكان هذا أول لقاء لى بالحضارة الغربية . ومن حسن حظى ، أن هذا اللقاء الأول لم يتأخر فلا يلحقنى الا وأنا شيخ متبلد الذهن ، عاجز عن التأثر والاستيعاب ، ففى سنة ١٩٣٤ وصلت الى روما - عاصمة الرينسانس ، ديار ميخائيل أنجيلو ورفائيل . موطن دانتى وجاليليو ، بلد فراى وروسينى وبوتشينى ، حتى ماسكانى كان لايزال على قيد الحياة .

وكنت قبل وصولى الى روما قد قرأت عن الحضارة الغربية وفنونها وآدابها حتى كدت أتلف مقلتى . دراسة كبار الرسامين فى صور لهم فى الكتب لا فى المتاحف ، وكذلك ان فاتنى طول الاستماع الى الكونسير الى الكونسيرتات والأوبرات - حتى عن طريق الاسطوانات فانى كنت أوشك أن أعرف كل شيئ عن حياة كبار الملحنين فى تاريخ الموسيقى . أعرف أسماء أعمالهم وظروف تأليفها . كنت خبيرا فى الرسم وأنا أعمى ، وخبيرا فى الموسيقى وأنا أصم .

كنت « ريدرزدايجست » لمكتبة كبيرة . لا أزيد أنا الآخر عن أن أكون كتابا - فى حجم كتاب الجيب - مدفونا فى مخزن مظلم لا يرى النور ، وفى بطنه علم كثير . وكان خيرا لى - وهذا شيء لم أدركه الا فيما بعد - أن أقرأ نصف أو حتى ربع ما قرآت ثم أذهب الى المتاحف وأستمع الى الموسيقى ضعف ذهابى واستماعى .

وكان قد بقى فى نفسى من هذه القراءة أثر الرحلة الى روما على الشعراء الرومانسيين الانجليز ، بيرون وكيتس وشيلى ، وكيف أن الهة الشمس جادت لهم بخير ما عندها على شاطىء خليج نابولى ، بين اشراق النور وزرقة البحر وصفاء السماء . ما أبعد بهجة هذه الألوان عن كآبة ألوان بلدهم انجلترا ، تراب الفحم يهبط على مدن ضائعة فى الضباب ، يجرى فيها الناس كالأشباح الضالة ، وأجسادهم ترتجف من شدة البرد .

وعرفت كذلك أثر الرحلة الى روما على جوته . فقد كان اجتيازه لجبال الألب من الشمال الى الجنوب حدا فاصلا فى حياته بين الضباب والنور ، الغموض والوضوح ، بين الهمجية والحضارة .

فكان يخيل لى قبل وصولى أننى اذا حللت بروما سأسجد على الأرض لألثمها ، واتمسح بأعمدة كنيسة بطرس وأرقد على سلم الأوبرا .

ولكن عبثا بحثت عن هزة قلبى ، عن أثر لانبهارى .. وجدت أن النور فى جو روما ان لم يساو فهو لا يزيد عن النور فى جو بلدى الذى لا يعرف الضباب .

شتان فى الرحلة الى روما بين رجل يجيئها من الشمال ومعه تركة ثقيلة من مخلفات همجية ، قبائل الفاندال والفيونيون والفايكنج ، وأحزابهم ، وبين رجل يجيئها من الجنوب ، هو من أبناء

الشرق ، فى جعبته كنز ثمين من حضارة كانت لا تقل عن حضارة أوربا ، ومن ثقافة ان اختلفت عن ثقافتها فهى لا تقل عنها شمولا ولا قدرة على التملك وعلى اثارة الاعجاب والولاء .

ومع ذلك لم أجهل أنى قادم من بلد متخلف ، سبقه الزمن شوطا طويلا ، فكان من الواجب على أن أجرى لألحقه ، حتى اذا ساويته استطعت أن أنفصل وأشق طريقى مستقلا عنه ، واذا أخذت منه فسأعلم أننى سأعطيه المقابل .

وبدأت أتعلم لأول مرة - بالاستماع والنظر - لا بالقراءة ، فأدخل المتاحف وأغشى الأوبرا وحفلات الكونسير ، مواظبا كأننى تلميذ يطمع فى جائزة « حسن السير والسلوك » .

ولا أكتمك أيضا أننى اندفعت فى هذا التتلمذ لأننى أنفت أن أجلس فى المآدب الرسمية بجوار سيدة جميلة مثقفة فتجدنى لا أحسن الكلام الا فى الأكل والطبيخ وآخر الأفلام ، فاذا أدارت وجهها عنى والتفتت أغلب الوقت الى جارها فى الجانب الآخر ، وكان انجليزيا أو فرنسيا أو ألمانيا ، دار الحديث عن المعارض والكونسيرات .. انى أقترح على وزارة الخارجية أن تجعل النجاح فى الامتحان عن تاريخ الفنون الجميلة شرطا أساسيا لدخول السلك الدبلوماسى والقنصلى .. سينتقل مبعوثوها - بفضل هذا النجاح من مرتبة « موظف » الى مرتبة « بنى آدم » .

رأيت كيف وصلت الى روما وأنا مثقف وغشيم في الكار معا ، وقد بدا اعتدادى بأننى موظف قد الدنيا فى غشوميتى فى بحثى عن سكن . أبى لى السلك الدبلوماسي والقنصلى الا أن أبحث عن شقة مفروشة فى عمارة حديثة مبنية بالأسمنت المسـلح على طراز « نوفى شنتو » (١٩٠٠) فى أحدث أحياء روما ، كان من قبل أرضا خلوية فى أطـراف المدينة ، مثل أرض مدينة نصر فى القـاهرة مثلا . وقيل لى فى وصف هذه الشقة انها لوكس لا لشىء الا لأن بها حماما وتدفئة مركزية بأنابيب المياه ، ولأن الأثاث من طراز « نوفى شنتو » أيضا ، خطوط وزوايا قائمة وأرجل كل منضدة مفرشحة مودرن جدا .

وتحملت فى سبيل الأبهة ما لهذه العمارة الحديثة من مقدرة فائقة على توصيل الصوت ، كنت أسكن فى الدور الثالث فاذا لعب طفل بالبلى على سطح العمارة - وهى من عشرة أدوار - سمعت خبطة البلية فى البلية ترن فى أذنى . وكنت أعجب كيف يمكن أن تقال فى هذه العمارة كلمة وتبقى سرا .

ولم أدرك فقر ثقافتى واحساسى الفنى الا بعد أن خالطت قرنائى الانجليز والألمان والأمريكان . وجدتهم جميعا يصدون عن الأحياء الحديثة ولا يبحثون لهم عن سكن الا فى الأحياء التاريخية القديمة ، وسط الأزقة الضيقة ، والدخول الى الدار من تحت بوابات

عتيقة ، ليس فى البيت مصعد لأنه من دورين وعلو درجة السلم نصف متر ، وبير السلم ظلام كالكحل ، واذا دخلت الردهة لم تجد الا مدفئة مفتوحة ليشعل بها حطب فروع الشجر الغليظة . وأمام المدفئة - عن يمين ويسار - كرسيان عتيقان . هذا كل الاثاث . على رف المدفئة بعض خزف الأوترسك . وعلى الجدار لوحة من القرن الخامس عشر (هكذا يقال) . هذه هى روما التى يحبونها . روما مصدر ثقافتهم ، فليس الا فى مثل هذه الدور ترتاح نفوسهم . أما الأحياء الحديثة فيتركونها للغشم أمثالى .

صاحب هذه الشقة بارون أو مركيز ايطالى مفلس ، فى اصبع يده خاتم ثمين موروث عن كاردينال ، والشقة والخاتم واللقب حجارة ودع تفرش على الأرض بأمل اصطياد عروس غنية من بلاد الدولار .

(« المساء » ، ٢٤ / ٢ / ١٩٦٤ ، ص ٨)

الزهرة والاصيص ..

كنت لا أعود الى الوطن أثناء عملى بالسلك الدبلوماسى الا فى
جازة قصيرة مرة كل سنتين أو ثلاث ، فكان أول شىء أفعله بعد
ن أنفض غبار السفر ، وقبل أن أزور اخوتى ، أن أذهب الى بيتها
ى الحلمية الجديدة ، أن أحج اليها ، لأجلس بين يديها فى
صالون المريح المكنون الذى لم يتبدل فيه شىء مدى أربعين عاما .
لقاعد هى هى فى أماكنها هى هى . فترات الصمت بيننا أطول
ن فترات الكلام ، وبارك لنا فى الصمت أن زوجها لا يشارك فى
حديث الا بابتسامة تجمع بين أذنيه ، تشق وجهه الوردى المستدير
ن رأسه المكور الفاحم الشعر .

لست بالغريب عن الدار حتى تفسد عليه زيارتى بحبحته فى
ثيابه السكروتة المهفهف . هو ابن ذوات من حى سيدنا الحسين
ن كان يتقن الفرنسية كأحد أبنائها .. ثم أقدم لها زجاجة العطر
ى تحبه فلا تشكرنى بكلمة ، فلا يزال من حق الست الستوتة أن
بل هدايا عيالها كأنها قربان ، ولكن نظريتنا - وهما تبتسمان
ـا - تتقابلان خطفا ، فاذا المخطوف هو عمرى كله منذ
ولتى . من نظرتها يقطر الحنو والاعتزاز ، وأعلم أن نظرتى

تتمتم بالود والاعزاز . هى المعطية وأنا المتلقى . وتصمت على حين أن زوجها يقلب الزجاجة كأنها من العجائب التى لم يرها من قبل ولا تفوته مع ذلك كلمة أو اشارة رمزية فى حديثنا المتقطع .

وعدت آخر مرة بعد غيبة طالت ست سنوات ، وذهبت اليها ثم خرجت – وزوجها يصحبنى عبر الحديقة الصغيرة حتى الباب – وأنا حزين منكسر القلب .

هذه الطفلة الشقراء – أم الضفيرتين ، النظيفة الملبس .. جورب للركبة أبيض ناصع ، وحذاء قصير لامع ، تجللها « الستوتسة » من قمة رأسها الى أخمص قدميها . ان تكن واحدة منا نحن أطفال الحى الذين يلعبون فى الشارع أمام البيوت فانها أصبحت منذ أول يوم لها معنا – دون أن ترشح نفسها أو يجرى انتخاب – ست الستات عند الشلة . ربما كانت أصغر منا سنا ، لكنها كانت لنا جميعا أختنا الكبرى ، بل اعزازنا لها يفوق اعزازنا لأخواتنا الشقيقات .. أكبر سعادة لنا أن تقنع بالجلوس على دكة البواب وتراقب هى لعبنـا . لا طعم للذة والغلبة الا على مرأى منهـا . وهى « الأم » فى « الاستغماية » . عندها نودع ما كسبناه من البلى الملون والرصاص اذا ضاقت به جيوبنا . هى التى تقرر اذا كان الجون « محسوبا أو غير محسوب » .

لا بأس عندنا أن تقوم أحيانا لتشارك فى نط الحبل ، بمفردها

أو بين اثنتين تتوليان ترقيصها ، لتسحرنا برشاقتها الهوانمى ، أو لعبة « الرشتة » فلا يكون بين الأخريات من هى أبرع منها وأخف قفزا على قدم واحدة أو احكاما فى زحزحة الطوبة من خانة الى خانة ، فاذا استراحت فى « الخانة الرابعة » وضعت يديها فى وسطها « وشنت » دون أن تستعين بمنديلها ، وهذا هو عيبها الوحيد ، فارتعشت أرنبة أنفها ، اذ كان لها أنف دقيقة شماء مجذوبة المنخرين الى أعلا قليلا .

تشارك فى اللعب تنازلا منها ، كأنما لكى ترى بقية البنات كيف يكون نط الحبل وأصول الرشتة . قد نتعارك نحن الأطفال فيما بيننا ، ونشد بعض البنات من الشعر أو نوقعهن أرضا أو نزغدهن ونزعق فى وجوههن ، لكن هيهات لأحد منا أن يلمس ست البنات باصبعه أو يرفع فى مخاطبتها صوته . كانت تمثل كل ما فى قلوبنا الصغيرة من حماسة غامضة وتلهف مبهم للدفاع عن حرم مقدس جميل لا ندرى ما هو .

ثم قبيل الغروب يطلع علينا بائع الجيلاتى التركى القزم ، عم سوسو ، ينفخ فى بوق صغير ، فنتحلق حوله ، ويشترى كل منا قمعا ، ثم نتفرق وندخل بيوتنا .. نفخ هذا البوق لا يزال يرن فى أذنى الى اليوم بعد أن جاوزت الستين .

ودخلنا المدارس الثانوية ، هنا وهناك ، ولبسنا البنطلون

الطـــويل ، وانقطع اللعب أمام البيـــوت ، واحتجبت ست البنات عنا . ولكن جميع الأسر في هذا الشارع تتعارف وتتزاور ومعها الأولاد وان كبروا ، فكنا نحس أن الشلة لم تنفض ، وأن ست الســتات ، واســطة العقد ، هنــاك وراء هذه النــافذة في هذا البيت . فاق طولها طولنا . فتاة حلوة في ميعة الصبا ، من حقها اللهو والعفرتة ولكن الستوتية ظلت تجللها من قمة رأسها الى أخمص قدميها .

وكبرنا ، وأصبح فينا المحامي والطبيب والملحق الدبلوماسي ، وتزوج بعض أولاد الحي من بعض بنات الحي ، ولكن أحدا منا لم يتقدم لخطبة ست الستات . قد تقول : هذا منطق غير معقول ولا مبرر ونتيجة غير متوقعة ، ولكن ثق أن هذا هو الذي حدث . أنا لا أعرف السبب فتفلسف أنت كما تريد . قل أنها كانت لا تزال في نظرنا هي أبدا شيئا مقدسا أبعد من منالنا . قل اننا كنا نخلط في ذلك الوقت بين الجنس والتلوث ، أو على الأقل بين الجنس والامتهان ، وكان لها في قلوبنا اعزاز وتوقير لا حد لهما .

وعلمنا ذات يوم أنها تزوجت من شاب ابن ذوات من حي الحسين . لقد أحسسنا حينئذ وحسب بمقدار خسارتنا وحماقتنا . قلوبنا توجعت بأنين خافت ، ثم محونا ذلك كله بافتعال اشتياق لرؤية الزوج ، فوجدناه شابا بدينا ، له رأس مكور ، ووجه مستدير

وردى ، شعره كث قصير أسود كالفحم ، لا يحب الكلام ، بل يشارك في الحديث بابتسامة تجمع أذنيه وتشق وجهه . أحسسنا أنه انسان ابن أصل ، طيب القلب جدا . وأنه سيكون لست الستات نعم التابع المطيع فاسترحنا ، لأن شخصيته لن تطغى على شخصيتها .

وكان زواجها بمثابة عودة بعد انقطاع طويل لنفخ بوق بائع الجيلاتى التركى القزم . فكما كانت عربته تجمعنا حولها ، أصبح بيتها يجمع الشلة بعد تفرقها . بحثت عنا واحدا واحدا ودعتنا الى بيتها ، وفتحت لنا صـــالونها . عندها تنفض المنازعات وتصفو القلوب . التأمت الشلة فى هذا الصالون الذى لم يتبدل فيه شيء مدى خمسين عاما . لم يتغير أيضا دارها ، ولكن زياراتى المتقطعة - ربما - هى التى جعلتنى أقدر الجميع على ملاحظة هبوطها سلم الحياة درجة درجة .

بعد زمن هو فى الحساب طويل ، وهو عندى كغمضة عين ، كيف يارب أصبحت ست الستات الحلوة الفتية هذه المرأة المحطمة . لا أظن أن السبب هو سلسلة الأمراض التى مرت بها . فى قلبى شك أن زوجها ابن الذوات لم يفلح الا فى تبديد ما كانت تملكه ، بكسله لا بعدوانه .

فى آخر زيارة لى دخلت علىّ فى ثوب ذى كمين طويلين وصف أزرار من أمام ، تتوكأ على ذراع زوجها وهى ترمقه بحنان وتشكره

بريق حلو . أحيانا تتوكأ الدادة العجوز على الطفل ، هكذا رأيتها . جلست على المقعد بصعوبة ، وتناولت الزجاجة منى بيد مرتعشة . تتكلم قليلا ثم تلهث . الشعر الكستنائى أصبح نحيلا ، خالطه المشيب . سألتنى عن بقية الشلة واحدا واحدا ، فأدركت أن زيارتهم لها قد قلت ، الدنيا تلاهى . وانسرفت نظرة منى الى زوجها ، فاذا هو لا يزال شابا بدينا ، وجه مستدير وردى ، ورأس مكور ، وابتسامة تجمع أذنية وتشق وجهه . لم تبيض فى رأسه شعرة واحدة .

ولما خرجت للشارع أدركت أيضا – وربما لأول مرة – أن حى الحلمية الجديدة قد تبدل وجها بوجه وأقواما بأقوام . أحسست أننى انتهيت من تقليب ألبوم حتى وصلت الى ورقته الأخيرة ، فقفلت غلافه السميك .. مشيت وأنا أصيخ السمع أنتظر أن يأتينى ولو من بعيد صوت نفخ بوق صغير اذ كانت الشمس قد آذنت بمغيب .

(«التعاون» ، العدد ١٨٥ ، ٤ / ٩ / ١٩٦٦ ، ص ٨)

اعترافات .. ومضايقات ..

لا أجهل أن كل افضاء بأسرار النفس لا يبرأ من ضعف وسخف واشتهاء ذليل لصب الهموم على رأس المستمع ، ولا يسلم من رغبة مريضة فى لفت الأنظار ولو بالتعرى ، وطلب تبرير النقيصة الى استجداء الثناء عليها ، باعتبارها مظهرا لارادة مستقلة تأبى التقيد بسلاسل قافلة الأسرى الطائعين . ومع ذلك ألحت على نفسى اليوم – وهى كعهدها أمّارة بالسوء – أن أحدثك عن بعض أسرارى ، فلم أقو على مقاومتها – شأنى معها دائماِ – ولعلك لا تعلم إنى نشـأت فى عصر كان يحب الاعترافات ، ومن أوائل الكتب التى قرأتها فى صباى بالانجليزية « إعترافات آكل أفيون » ، وبالعربية « إعترافات عريجى حنطور » و « اعترافات مومس » .. الخ .. ولا أدرى تعليلا لاختفاء هذا اللون من لكتب فى الوقت الحاضر . ربما كانت القصة هى التى قتلته ، أو لعله لقى مصرعه على يد باب « اسألونى » فى الصحف والمجلات . وأنى أتمنى أن أبعث هـذا اللـون من قبـره وأضـع كتـابا بعنـوان « اعترافات قصص » ، يكون هذا المقال أول فصوله .

***

لا أزعم قدرة على التنبؤ ، ولو تخيلت ثم خلت لكانت قراءة نشرة الأرصاد الجوية شافية لى وحدها من حماقتى ، فلم يكن اذن التنبؤ فى مطلع حياتى بما يحدث لى الآن فى شيخوختى هو سبب احجامى حينئذ عن نشر أوائل قصصى إلا بأسماء مستعارة ، وعمدت زيادة فى التضليـــل الى سرعة التنقـــل بين رموز مختلفة لا رابطة بينها ، فكتبت مرة باسم « لبيب » وهو اسم لصديق أحبه ، وتلميح من بعيد بأننى – يا للغرور – أفهم بالاشارة ، ومرة بامضاء « قصير » مبالغة فى السخرية بنفسى وان أضمرت أملا فى أن يفسرها بعض القراء بأنها تجديد لذكرى « قصير » داهية العرب الذى قال فى قصة الزباء : « لو كان يطاع لقصير أمر » فذهبت مثلا ، ومرة بامضاء « عبد الرحمن بن حسن » حين كنت أهيم بالجبرتى ، ومرة بامضاء « عابر سبيل » ، فقد كانت هذه صفتى فى الحياة حينئذ ، وربما الآن أيضا ، واكتفيت مرارا بالحرف الأول من اسمى ، ثم كنت أشتط فى ارهاق أصفار المطبعة فأتبع حرف الياء بسطر يكاد يكون كاملا من نقط متتالية ، كأنى أعوض ما فاتنى فى الطول ، ومرة باسم « أبو نهى » وهو كنيتى بعد أن رزقت بالولد . وآخر هذا العبث كان امضاء « شاكر فضل الله » وهى الحكمة التى تكتب وغيرها من أمثالها على المقاعد العربية المطعمة بالصدف ، والتى تقول بخط جميل « القناعة كنز لا يفنى » ، وكان هذا مقعدى المفضل فى بيت صديق بدأت أخالطه ، وان لم أنعم

فوقه براحة وبقيت ساقاى مدلدلتين أمامه ، ولكنى كنت أجد شيئا من البركة حين تتمسح كفاى حتى تتضمخا بعطر هذه الحكمة .

فعلت هذا لأنى كنت أؤمن فى تلك العهود كلها أن الكاتب يكفيه أن يقتحم رأيه على قرائه ، فينبغى أن يتورع بعدئذ من أن يقحم عليهم نفسه فوق البيعة ، أو قل لعلى توهمت أن وراء التستر حرية تتيح لى أن أخوض كما أشاء فى سيرة أصدقائى ، أو أنبش عش زنابير دون أن يسيح دمى . سمها ان شئت - كما أزعم - تواضعا وحكمة ، وسمها - ان شئت - جبنا وقلة وثوق بالنفس ، ولكن الحقيقة أيضا أننى كنت أتشهى تذوق لذة عجيبة ، أن أكون فى مجتمع من الناس ، آمل أن يكون بينهم واحد - واحد وحيد على الأقل - قد قرأ ما كتبت ، فيثير الحديث حوله ومن لا يعلمون أننى أنا المجرم أو البطل فيفتحون باب قلوبهم على مصراعيه ، وأستمع الى رأى صريح بلا مجاملة ، فان كان مدحا أرضانى مرتين ، وان كان ذما جعلت أذنا من طين وأذنا من عجين وكفى الله المؤمنين شر القتال .

والغريب أننى رغم طول تلهفى على نوال هذه اللذة لم أظفر بها مرة واحدة . الظاهر أننى كنت أخالط أناسا لا يقرأون ، أو يقرأون كل شىء الا ما أكتب ، أو أننى كنت أكتب فى صحف ومجلات بلغ من عار بوارها أن أصبحت سرية .

وقد ضقت مرة بطول خيبتى واخفاقى فزل لسانى فى مجتمع ذات يوم وسألت الحاضرين وسط الحديث عرضا ، وأنا أتصنع التعابط : « هل قرأتم مقالا بامضاء كذا فى صحيفة كذا ؟ » ، وكان هو آخر مقال لى . وكنت أظن أننى أحسنت المكر ، فاذا بى أجدهم – لشدة دهشتى – قد أدركوا على الفور أننى كاتب هذا المقال .

الظاهر أننى لا أحسن الكذب ، أو لعل المثل القائل « من كانت على رأسه بطحة يحسس عليها » هو الذى هداهم الى السر . وكان من سوء حظى أن ذاك المقال هو أسخف ما كتبت ، فانهالوا علىّ توبيخا وتقريعا ، فتبت من ذلك اليوم عن العودة لمثل هذه الحماقة وألجمت لسانى وضاعت علىّ الى الأبد هذه اللذة التى جريت وراءها طويلا .

والغالب أنى تعبت من هذا التستر ، أو قل مللته لطول صحبته ، وربما اشتقت للشعور حين تقدم بى العمر أن تمضى سيرتى كلها ملخصة فى ثلاث كلمات « صرخة فى واد » ، فكشفت عن نفسى فاذا بى على غير ما أنتظر أقع فى متاعب عجيبة لا قبل لى بها ، بحيث أصبحت أترحم على أيام أسمائى المستعارة ، فقد كنت بها أكثر سعادة .

***

أول المتاعب هذه الحيرة الشديدة إزاء ملاحقة الناس لي - أصدقاء وغرباء - بآراء شديدة التناقض . يقول لي واحد عن قصة أنشرها : « إياك أن تعدل عن هذا اللون ، شيء بديع وحاجة عظيمة » .. فأشك في ذكائه قليلا . وهذا آخر يقول لي عنها : « لم أفهم كلمة واحدة . ماذا تريد أن تقول ؟ ينبغي أن تعدل عن هذا اللون الى غيره ، وتكتب كبقية زملائك الناجحين عن الحب والمراهقات ، هذه هي بضاعة اليوم » .

وأظل بعد ذلك أياما تسمع أذني اليمنى وسوسة من اليسار تقول : « اعدل عن هذا اللون » ، وتسمع أذني اليسرى وشوشة من اليمين تقول : « اياك أن تعدل عن هذا اللون » ، فاذا أمسكت بالقلم تلجلجت طويلا ولا أفلح في خط كلمة واحدة الا اذا نسيت الاثنتين معا ، مع ذلك يظل نقد ثاني الفارسين ينخر في قلبي ، فأتعمد السهولة والبساطة على خلاف طبعي ، فاذا به هو الذي يكلمني بالتليفون على الريق ويقول لي : « برضه مش فاهم » . أكاد أراه يطلع لي لسانه .

أما الفارس الأول فيكتمها في قلبه حتى يلقاني ليقول ولو بعد مضي ستة شهور انها قصة تؤذن بتدهوري وخيابتي .

ان ارضاء الناس جميعا من رابع المستحيلان ، يأتي قبل الغول والعنقاء والخِل الوفي .

***

وأصبحت كذلك اذا كتبت قصة أجعلها وليدة الخيال وحده الا وخرج لى انسان (لأجمع بين الرجل والمرأة) يقول لى :

– ألا تستحى أن تصفنى بهذا الوصف القبيح ، وتشنع بى علنا ؟ خلق الله كلهم بين يديك فلماذا جاءت قرعتك على ؟ هل أنت قصصى أم جاسوس أم بطل عالمى فى الغيبة ؟

ثم يقاطعني ويدير دعايته بتقبيح سيرتى والازراء بأدبى محذرا بقية الناس منى . حتى فكرت أن أعدل الى كتابة قصص تدور على ألسنة الحيوان تقليدا لكليلة ودمنة . وحتى لو فعلت هذا لما سلمت – فيما أظن – من انسان يعلن أنى قصدته حين وصفت الثور « شتربة » . سأكتب عن الأسود والفيلة والطواويس وحدها .

لكن الأدهى من ذلك كله أننى وجدت أغلب الناس الذين أعاشرهم عن مودة قديمة أو حديثة قد انقلبوا فجأة الى « متعهدى توريد مواضيع قصص بالمجان ولوجه الله » . هم كل واحد منهم اذا قابلنى أن يروى لى من الباب للطاق حكاية سخيفة ثم يضيف :

– ألا تصلح بذمتك موضوع قصة هائلة ؟ لماذا لا تكتبها ؟

طبعا هذا الصديق المتطوع يخفى العزم على التنديد بى إذا كتبت هذه القصة قائلا اننى سرقتها خلسة من حضرته .

هذا التطوع شائع بين كثير من الناس ، يظنون فى أنفسهم خفة الدم وهم ثقلاء جدا ، بل هم من الغرور بحيث يؤمنون أن كتابة

القصة عبث لا يليق بكرامتهم فيخلعونه على الحمقى أمثالى مدا لهم فى غيهم السخيف .

تصور أننى أضطررت أخيرا أن أهرب من الحلاق الذى أتزين عنده منذ صغرى ، ومنذ أسمائى المستعارة ، رغم أننى أستريح لرقة لمسته وهو يلكز رأسى ليجعلنى أطأطئ البصلة لينكشف له قفاى عن آخره . أو لا يعلم أن ثورة أعصابى حينئذ تبلغ ذروتها ؟

أتدرى لماذا هربت ؟ لأنه بدأ أيضا يقترح علىّ موضوعات لقصصى .

وجاء علىّ زمن أصبحت فيه لا أقوى على دخول دارى إذا رجعت آخر الليل بعد أن أحك على بلاط السلم كل ما علق بجعبتى من هذه الحكايات كما يحك العائد من ليلة مطيرة حذاءه على المسحة الليف أمام الباب . (على فكرة : لماذا اختفت هذه المسحة فى أيامنا هذه ؟) .

***

والألعن من هذا كله .. رجل لا أعرفه ، أقابله فى مكتب حكومى فى شغلة ، ويكون قد سمع باسمى ولا أدرى أين . فأراه يترك المسألة التى جئته من أجلها ويقبل علىّ متعطفا ودودا وهو يقــول : « أنا مبسوط يا أستاذ من قصتك المسلسلة » . ولم أكتب عمرى قصة مسلسلة ، أو يقول أنه معجب بكتابى الأخير ، فاذا نكشته تبين لى أنه لم يقرأه .

وآخــر الدواهى رجــل قــال لى أخيرا وهو يمدحنى بلا سبب ولا غنم :

- انك رجل تقدمى ، ولكن هل كتبت شيئا بعد « لمبة الست نفيسة » ؟

يشير إلى قصة كتبتها منذ أكثر من عشرين عاما باسم « قنديل أم هاشم » .

خرجت من عنده وأنا أكاد ألطم الخدين .

(« المساء » ، ١٩٦١/١١/٦ ، ص ٨)

من ٥ر٣٧° إلى ٤٠° ..!

بارك الله فيمن انتفع ونفع ، فأنا أحب لك أن تنتفع بتجربتى ، ولست أضمن لك مفعولها مائة فى المائة ، فالناس تختلف ، اذا كنت مثلى من المصابين بهوس القراءة ، لا تستطيع أن ترفع بصرك عن كتاب – أى كتاب – إلا إذا كنت – على سبيل الحصر – نائما أوسائرا أو منشغلا بتناول الطعام. أقول على سبيل « الحصر » لكى يسرى الحكم على أماكن قد تخجل من الاعتراف بأنك تقرأ فيها ، وعلى أوقات يتهمك فيها الأصدقاء بالجليطة وقلة الحياء ، لأنك تحدثهم وتقرأ فى آن واحد .

وإذا كنت مثلى لا تفسر المرض إلا بأنه فرصة بديعة تتيح لك أن تدلع نفسك وتتدلع على أهلك . تقول كل خمس دقائق اغلقوا النافذة إذا كانت مفتوحة ، أو افتحوا النافذة إذا كانت مغلقة . وتقول كل ساعة : اعملوا لى كوبا من الليمون . وتقول كل ساعتين : أين البودرة ؟ غيروا لى الفانلة وملاية السرير ووش المخدة . أين الكولونيا ؟ وتقول ساعة الغداء : أين الدجاجة المسلوقة ؟ وإذا حل العشاء هل اشتريتم التفاح ؟

وجع الدماغ . فرصة بديعة للهرب من كل شيء يدعو إلى وجع الدماغ . فما تطل مشكلة برأسها إلا قلت : عن اذنكم أنا تعبت قليلا وأريد أن أستريح . نلت ما تريد دون لوم أو تقريع . جميع المطالب المالية مؤجلة ، همها وقع على أكتاف غيرك .

إذا ضممت مثلى هوس القراءة ودلع المرض وسألتنى : ماذا أقرأ وأنا مريض ، أجبتك من واقع تجربتى هكذا :

من ٥ر٣٧° إلى ٣٨°

ثق أن الصحف اليومية لن تسليك ، بل ستصيبك بارهاق شديد ، والبركة أيضا فى الحروف الجديدة المكعبرة المنمنمة . كل مشاكل العالم ستبدو لك تافهة تتضاءل بجانب مرضك الضئيل الذى تحب أن يتضخم فيتضخم . يخيل اليك أنك قرأت الكلام ذاته أكثر من مرة ، وستشعر ، لأنك تتنفس بضعف - هكذا تزعم - أن كتاب اليوميات يحزقون حزقا شديدا ، وأن عملهم عكس المنطق . انهم يصبون فى المطبعة كستبانا من العصير فتخرج لك من الطرف الآخر مصاحبة لبشة قصب تعرش حولك وتلم عليك ذباب الأرض كله . ستجد الكلام مجرد شقشقة ، وأن الخوف من الحرب حكاية

قديمة قد باخت وشاخت وحقت احالتها على المعاش ، وأن لا ضير عليك من اغفال الاطلاع على آخر أخبار مؤتمر جنيف .. نم وقم ، وقم ونم كما تشاء ويشاء المرض حتى ولو امتد السنين الطوال ، فانك ستجده منعقدا عند شفائك . كم أتمنى أن أشتغل مندوبا فى مؤتمر جنيف ! أما البواب الذى قتل سيدته الفردانية فأنت منذ كنت صبيا صغيرا .

ثم أنت يا أخى لست قارىء كتاب - أى كتاب - لذلك أنصحك أن تنتهز الفرصة وتقرأ الروايات النهرية الطويلة التى لم تجد من قبل وسط مشاغلك وقتا لتجرعها . خذ ثلاثية نجيب محفوظ أو « الأرض » للشرقاوى ، أو « الساقية » للصاوى وكيل الوزارة ، أو « الرجل الذى فقد ظله » لغانم .

لست أريد أن أفاضل بينهم ، أو أن أدبج مقالا فى النقد ، ولكنى لو كتبت لك الروشتة لما ضمنتها إلا الدواء الذى جربته أنا ونفعنى وقلت فيها : جرعة كبيرة من ثلاثية نجيب محفوظ على الريق وبين كل أكلة وأكلة - أحتفظ بزجاجة الدواء تحت المخدة ، فهى التى احتملتها وهى التى أسعدتنى ، بل انى أشكر المرض الذى أتاح لى قراءتها . أنه كان من بين جميع أمراضى أخفها دما ، لأنه أقلها عداء للفن .

وجدت أكبر راحة لأعصابى وبدنى وزهنى فى هذا الأسلوب

التقريرى البديع الذى يدنى جميع السماوات الى مستوى يدك حتى تستطيع أن تلمسها دون أى مجهود منك ودون أن تصاب روحك برجة عنيفة مزلزلة . حتى الدموع التى ذرفتها وأنا أصحب « الست أمينة » إلى بيت أمها بعد طلاقها ، وأنا أسير مع « كمال » وراء نعش لا يعلم أنه يضم حبيبة عمره .. هى دموع رقراقة تزول بمجرد أن أمسحها بطرف أصبعى من تحت جفنى ، حزن مهذب جنتلمان يشجيك بكل أمان ولا يضر المعدة ولا القلب . الكلام كالماء الزلال سهل بلا تعقيد ، لك أن تمزمز به ، أو تحتسيه على مهل ، أو تشربه وفمك يعب منه عبا .

سيزداد حمدك لسهولته إذا كنت قد قرأت قبل مرضك شيئا لبشر فارس .. والتفاصيل التى يعرضها « نجيب » هى الوسط المثالى بين « اللت والعجن » وبين « اللبيب بالاشارة يفهم » . أسلوب له قدرة هائلة على أن يمشى مع كل إنسان حسب خطوه . وعلى ذلك فلم يترك نجيب فى نفسه حاجة لم يقلها ، بل جعل قصته كلها خطا متصلا ليس فيه عقد ولا مطبات ولا محطات لا يمكن الوقوف قبل بلوغها .

لذلك كنت أقرأ الثلاثية وقت مرضى وأنا مستريح كل الراحة . أقرأ قدر طاقتى فإذا تعبت وقفت دون أن أحس بلهفة على ما فتنى . والعجيب أننى مع ذلك كنت أحس إذا عدت لها أننى كنت

فى شوق شديد إليها ، لأنها تأخذنى من جديد بين أحضانها بكل حنان ، هذه هى براعة نجيب ومهارة فنه المهذب . أنه لا يهجم عليك بمخالب وأنياب ، بل ينفذ إلى روحك نفاذ أبخرة الخمر ، لطيفا مترفقا مهذبا . أنه يملكك دون أن تحس أنه يأسرك أيضاً .

من أجل هذا لم أنصحك أن تقرأ فى هذا النوع من المرض « اللص والكلاب » ، فأنك لن تستطيع أن تلقيها من يدك إلا إذا فرغت وشعرت أنك تجرى وتلهث كالكلاب .

من ٣٨° إلى ٣٨٫٥°

لا صبر لك على الأسلوب التقريرى والمطولات ، أنت تريد كلاما كالملبس يحلى فمك دون أن يزحمه ، وتستطيع أن تمصه وتقرقشه لأنه صلب هش معا ، فأصلح شئ أنصحك به عن تجربة هو أن تقرأ ديوانا من الشعر الحديث ، فهو سهل القراءة خفيف الدم . لا تشغلك القصيدة – وهى من عدة صفحات – الا دقائق معدودة لأن كل سطر كلمة أو كلمة ونصف ، شكلها شكل الاستمارة !

وستعينك خلخلة صواميل عقلك قليلا من أثر الحمى أن ينفذ من خلالها إليك بعض معانيه العميقة التى يشق فهمها على الأصحاء ،

وتكون مسارعتك إلى الانبساط أضمن إذا كنت من أحباب صديقى الأستاذ إسماعيل النقيب - بدار « أخبار اليوم » - وأهداك نسخة من ديوانه غير المطبوع الذى جعله ترياقة بريئة خفيفة الدم على الأنواع الرديئة من هذا الشعر الحديث . من روائع ديوانه القصيدة التالية .

المعـــزة الحمـــراء

فى المزارع الخضراء

معزة حمــراء

تمأمىء فى الفضاء

فى الوحـــدة الخرســاء

مــــاء .. مــــاء

ونسيم يأتى من بعيد

حلو كالنشيــــد

مئـــذنـــة

وريح هب من المنزلة

وسمكة القرموط

فى بحر غويط

ووطــاويــط

في المحيـــط
تقاطيع الطريق – يا حبيبى

من ٥ر٣٩° إلى ٥ر٤٠°

دمك يغلى ، ألفاظك ذابت فوق النار فى عجينة واحدة ، وليس فى العجين روابط ولا تسلسل . كلامك أصبح خطرفة بليغة بدون معنى عند الأصحاء ، ولكنها عندك أفصح تعبير عن موضوعيتك .. كأن المحرومين من الكلام كلهم – أحياء وأمواتا – قد وجدوا فى فمك مخرجا لكبتهم ، فألقى كل واحد ما عنده القاء حجارة من كيس .

ومن وراء هذا السيل المنهمر غير المفهوم نطق أخرس لرصيد من الآلام والأوجاع والأشواق والصبابة لم تصب قط من قبل فى ألفاظ ، فأنت فى هذه الحالة أصلح قارىء للأدب السيريالى ، أحدثك عن تجربة . ظلت معى مسرحية « فى انتظارعودة ربو » لصامويل بيكيت شهورا طويلة وأنا مصمم على قراءتها وحاشد كل جهدى لفهمها . وكما يفعلون بالجواد قبل السباق كنت أريح نفسى فى التنزه والترفيه إستعدادا للجلسة التى أتناول فيها المسرحية ، حتى لا أتهمها بأننى لا أفهمها لأننى متعب أو كسول أو سارح الذهن . ومع ذلك قـرأت صفحة أو صـفحتين فلـم أفهم شيئا . وعدت من جـديد إلى « الريجيم » القـديم وتناولت المسرحية من

جديد ، فإذا بها تزداد غموضا . المسألة لا تخرج عن واحد من اثنين : أما أن يكون المؤلف مخبولا أو أكون أنا المخبول .

فلما قرأتها وقد بلغت درجة الحمى بمستوى ٣٩٫٥ هالنى أننى فهمتها بسهولة ، بل وجدتها آية فى البلاغة والذكاء . هزتنى مأساتها إلى درجة القهقهة التى تسيل الدموع ، وأنحيت على نفسى باللائمة وأزريت بها لأنى لم أفهمها وأنا صحيح . كيف حدث ذلك . وأصبحت المسألة لا تخرج عن واحد من اثنين : اما أن يكون المؤلف وأنا من المخبولين أو يكون المؤلف وأنا من أحكم الحكماء وأعظم الفلاسفة . وطبعا فضلت الفرض الثانى .. لأنه واضحا كالشمس .

هذه هى مشكلة المدرسة السيريالية . ان عملها يعتمد على التمزيق ، وأدوتها هى الأشلاء ومنطقهاهو الخطرفة ، لأنها نابعة رأسا من النفس الانسانية فى عز اتقادها وبغير زيف أو خداع . انها تبصق على كل القواميس وكتب النحو لأنها تعتقد أن ضمير الانسان قادر على الكلام بصوت أخرس ، لا لغة له ولا نحو ، ينفذ إلى النفوس فيرجها رجا شديدا .

وكان من دلائل شفائى من مرضى الذى أقعدنى فى الفراش هذه الأيام الأخيرة وحرارتى ٣٩٫٥° أننى استطعت أن أترجم لك منولوجا فى هذه المسرحية ينطق به رجل هو رمز للانسان الأسير فى يد الظلم الاجتماعى ، الضائع فى الكون ، لا يفهم شيئا ، ولا

ينقطع تشوفه للفهم. أترجمه لك لأننى حين قرأته فى درجة ٥ر٣٩°
كنت أقهقه من تريقته على كلام الفلاسفة والفقهاء ، وباطن التريقة
حزن شديد وألم ممض ، ومأساة الانسانية كلها :

قال « لاكى » – وهو خادم في عنقه حبل وله اسم من أسماء
الكلاب : بفرض ما تنطق به المؤلفات العامة لكاني ومانى من وجود
اله شخصى – احم احم احم – بلحية بيضاء – احم احم احم –
خارج عن نطاق زمن بلا مليانه ، وقداسة سليانه يحبنا حبا شديدا
مع وجود استثناءات لأسباب مجهولة ، ولكن الزمن سيكشف عنها ،
وهو مثل أمونه المؤلهة يتألم مع كل الذين أطيح بهم فى النار ، من
نارها وسعيرها إذا طال بهما العمر . وهل فى ذلك شك سيحترق
الكون بمعنى اندلاق الجحيم على السماء ، ما تزال زرقاء ساكنة كل
السكون بسكون وان يكن منقطعا إلا أنه أفضل من لا شيء الكون
بمعنى اندلاق الجحيم على السماء ، ما تزال زرقاء ساكنة كل
السكون وان يكن منقطا إلا أنه أفضل من لا شيء . مهلا مهلا ،
ونظرا لما هو أكثر من ذلك تشهد المؤلفات التى لم تتم والتى خلفها
شرم وبرم للأنثروبوبوبولوجيا ، بأنه نبت بدون وتوجها المجلجلجلس
الأعممل كل شك إلا الشك العالق بأعمال الانسان نتيجة للمؤلفات
التى خلفها كانى ومانى دون اتمامها ولأسباب مجهولة من ينكره
الكثير من أن الانسان عند شرم وبرم أن الانسان باختصار أن

الانسان فى كلمة وجيزة بالرغم من تحسن الأكل والهضم يذوب شوقا وضياعا ثم يذوب شوقا وضياعا » .

للمونولوج بقية طويلة أؤكد لك أننى ترجمتها أيضا ولكنى أعفيك منها الآن . على كل حال أقترح على « مسرح الجيب » أن يقدم هذه المسرحية فى الموسم القادم ، وينص فى الاعلان : « ممنوع الدخول إلا لمن كانت درجة حررته ٤٠° » !

(« المساء » ، ١٩٦٢/٨/٢٧ ، ص ٨)

حمـــاقة **

كان يوما لا أدرى بوجه من تصبحته ، فلم يخرج من يدى الا أن أقوم من ارتكاب حماقة سخيفة لأرتكب حماقة أشد سخفا ، أول محاولة للبحث عن تفسير معقول - والبحث فى الحقيقة هو عن تبرير واه جدا يمســح خجلى وينسينى جراحى - ان قلت لنفسى : لا أشك أنك كنت فى ذلك اليوم الأغبر فريسة اعياء شديد . ركبك منذ أن استيقظت . والاعياء على الصبح ألعن من الاعياء آخر النهار . الاعياء يخرس صوت العقل والحكمة ويفسد الاتزان .. وأكثر جرائم العصر ليس مرجعها الانفعال أو العنف ، بل الاعياء ، « فالغريب » فى قصة ألبير كامى لم يقتل لأنه كان منفعلا ثائرا ، بل لأنه كان مصابا باعياء روحى أورثه زهقا شديدا .. من الناس كلهم . من الحياة كلها .. لا وصف لجريمته الا بأنها كانت حماقة كبيرة . ولحسن الحظ كانت حماقاتى صغيرة ، لأننى لست بطلا ، لا فى الحياة ولا فى قصة ، والا لكنت قد قتلت أنا أيضا - ربما - فى ذلك اليوم الأغبر .

ورغم الاعياء بقيت لى والحمد لله مسكة من العقل . فلم ينطل علىّ هذا التفسير ، هذا التبرير ، وقبلت أن أواجه الحقيقة ، ولو كريهة .. أدركت أن مرد حماقاتى الصغيرة هو طبع أغالبه منذ أن

وعيت لنفسى فلا أغلبه بضربة قاضية ، ان صرعته أحيانا صرعنى أحيانا .. وحين أدركت ذلك لم يكن ندمى على ما اقترفت بأقا من حسرتى بأن العمر الطويل الذى قطعته والتجارب العديدة التى حصلتها له تقتلع هذا الطبع من جذوره ، وكانت جداتنا تقول : طبع الانسان لا يفارقه الا على ليفة المغسل .. أى عند باب القبر .

حاشا أن أزعم لنفسى فضيلة أتجمل بها وأزهو ، فأدعى أن مرد هذا الطبع هو وثوق متأصل بلا برهان ورغم الدروس التى تدحضه بأن الناس كلهم مجبولون - مثلى ! - على سماحة النفس .. على افتراض مبدأى لحسن النية لا لسوء النية فى كلام الغير وتصرفاته . فلو كان هذا هو الحال لما عد ما ارتكبته حماقة .. الحقيقة الكريهة التى واجهتها أن مرد هذا الطبع هو تضعضع سخيف مستخذ وانهزام سريع أمام الميل الى فتنة الاعجاب بالنفس .. أى توهم قدرتها على الانفراد - فى زعمها - بالتحلى تلقائيا بميزة لا يبلغها الغير - ان بلغها - الا بمشقة ، بابتكار ما يعجز عنه الغير ، ولكن - صدقنى - أننى أتحامل على نفسى ، كعادتى ، فلم أكن فى ذلك اليوم الأغبر الا ضحية قلمى ، وهو منساق كالأعمى مع تصاريف اللغة ونزواتها ، فالذى ارتكب الحماقة هو لا أنا ، وكل كاتب يعلم ، كما هناك زلة لسان ، هناك زلة قلم .

دعنى أروى لك ما حدث :

كنت أكتب مقالا أريده أن يتصف بالظرف لكى لا أثقل على

القراء . وأعجبني هذا الظرف فغفلت عن قلمي وهو منساق مع تدفق اللغة وايحاءاتها فاذا بالظرف ينقلب الى تظرف مفتعل . أقرع .. فجاء قميئا باردا سمجا ، دمه كالبق ، وانساق قلمي بسبب هذا التطرف الممجوج فخرجت منه نكتة سخيفة جدا ، لا أدرى كيف رضى أن يكتبها أو أن يسكت عليها بعد أن كتبتها فلا يشطبها ولم أنتبه فوق ذلك الى قدرة هذه النكتة السخيفة على اصابة الأبرياء .

ودهشت أبلغ الدهشة حين حدثني صديق أعزه وقال لى ان عشرة أشخاص على الأقل حملوا اليه هذا المقال وقالوا له وهم يضعون الأصابع السبابة على النكتة المكتوبة : أنظر ، انه يقصدك، هذه هي حقيقته .. خذ حذرك منه وان زعم أنه صديقك .

وصديقى لحسن الحظ رجل كريم ابن ناس . فزجرهم وقال لهم : لا شأن لكم بما بيني وبينه ، أنا أدرى به منكم .. كم كنت أتمنى أن أرى وجوههم حينئذ ، أظنها علتها حمرة الكسوف والخجل ؟. هيهات !. يا رب .. لماذا يتطوع أناس بالوقيعة بين الناس .. يظنون أن هذه الوقيعة سلم يرقون به الى الفوز بصداقة من ورائها منفعة ، ولو كان كل الناس كصديقى .. هيهات .. لهووا من هذا السلم حقراء أدنياء فتندق على الأرض رءوسهم الماوية كالبطيخ الفاسد . ولكن رءوسهم لاتزال سليمة كالزلط لأنهم وان كثروا ، فأمثال صديقى قليل .

الحماقة الأخرى التى ارتكبتها مردها أننى أفرطت فى الحماس – كما أفرطت من سابق فى التطرف – فوقعت هذه المرة فى التهور .. كان ذلك فى حديث عن رجل أجنبى رأيته يتولى عنا خدمة الخط العربى والعناية به ، أعترف بأننى مطبوع على التعصب والغيرة الشديدة فى كل ما يمس أمتى ، لا أرضى الا أن نقوم نحن بما هو واجب علينا ، لا نقعد فننتظر أن يتولاه الغير عنا ، استسلمت للانفعال والحماس ، وبالغت فى صب قوائم اللوم على هذا القعود منا ، من فرط التحمس وقعت فى التهور .. فأنكرت جهودا كثيرة بذلت عندنا ، غمطت حق أصحابها ، ظلما منى ، وكان ينبغى أن أثوب للرشد فأشيد بفضلهم وأشكرهم .. وأظننا من الشعوب التى تهيم بتعذيب أنفسها بالنقد المرير والاستخفاف بكل ما تفعل .

أنصحك اذن – وان وثقت أن نصحى سيضيع هباء عندك – لا تفرط فى التطرف السمج ، وأن لا تفرط فى الحماس لئلا تقع فى التهور الأحمق .

(« التعاون » ، العدد ٣٨٥ ، ٥/٧/١٩٧٠ ، ص ١٠)

لقـاء الحيـاة ••

فى التحول من الصبا الى الشباب حين بدأت أستفيق للقاء الحياة ، وأتأمل فى وجوه الناس ، وأقول أين طبعك من طبائعهم ، هذه المحاولة للاندماج فى المجتمـــع تستحق أن توصف بأنها عصيبة ، لأنها تجرى فى سراديب النفس وسط أسرار ووراثات مجهولة ، وغالبا بلا وعى بها ، وبدون ارشاد من أحد وبلا سند من التجربة ، ومع ذلك فسيطغى أثر هذه الفترة القصيرة العابرة على بقية العمر كله . من ذلك اللقاء تخلف فى ذاكرتى احساس أمض قلبى حينئذ بأن الناس ينقسمون الى ثلاثة أنماط .

نمط تتمثل له الحياة فى صورة قنيصة ممتنعة ماكرة ، لا تؤخذ مواجهة دون رضى منها واستسلام ولا تؤخذ غلابا ، وفى وضح النهار ، بعد قياس قوة القانص بقوتها فى معركة شريفة تستنكر الغدر . وانما تؤخذ بالالتفاف من ورائها ، بالحيلة والمؤامرة . ليس هذا فحسب ، بل يحس هذا النمط أيضا أنه يسلب هذه النقيصة لنفسه من يد الغير ، لو فتشت صدره لوجدت فيه ضمير اللص . ليست المعركة بقياس القوى – ثنائية بين القانص ، ومكر القنيصة ومكر بقية الناس .

يوصف هـذا النمط بأنه حـويط ، مـاء من تحت تبن ، أزرق الناب . ورأس الفضائل عنده في الصمت والتكتم والمداراة ، والشك والريبة والحذر . كلامك اليه مهما كان بريئا وجاء عفوا من غير سابق تدبر ، حتى فى أتفه الأمور ، تتلقاه أذن له تبدى الذكاء - بمعناه اللغوى ، وتتلقاه الأذن الأخرى - وهـى تبـدى البلاهة - بالفحص والامتحـان والتقليب على الجنبين لتعـرف مـا تحتـه ومـا وراءه ، لأنه مؤمن أن كل الناس مثله .

تستطيع أن تقول ان هذا النمط مصاب بحول لا فى عينيه بل فى أذنيه . باب بيته لا يفتح مباشرة على الحوش المكشوف ، بل على ممر مسقوف طويل يتعرج ذات اليمين أو ذات اليسار قبل الوصول . وغلق النافذة ألذ على يده من فتحها .

ليس هذا حاله مع الدنيا فحسب ، بل مع الآخرة أيضا ، فقد أحسست أن الجنة عنده هى أيضا قنيصة تؤخذ بالمكر والحيلة ، الشريعة نصوص للظواهر لا نبراس للقلوب ، والتدين مغامرة مضمونة : ان صدق الوعد فقد كسب وخسر غيره ، واذا لم يصدق فلن يخسر شـيئا ، سيكون مثـل بقية النـاس .. لن يكسب أحـد شيئا دونه .

والنمط الثانى عنده أن الحياة هى عملية نصب كبيرة . انها مسرحية عالمية : وراء الستار تيه بلا حدود أو معالم ، ليس به ساعة تدق ، وفيه حشد من المخاليق الغلابة ، كلهم سواء فى المنشأ

والمصير . وأمام الستار حيز محدود مكانا وزمانا .. هذا يقوم بدور الملك ، وهذا بدور الخادم . هذا هو الضاحك وهذا هو الباكى ، أبطال وكومبارس . ولكن كل هذا لعب فى لعب ونصب فى نصب ، وعما قليل سيسدل الستار ويبتلع التيه كل الممثلين ، فاذا هم من جديد جملة من المخاليق الغلابة ، كلهم سواء فى المنشأ والمصير . ولا يكفى هذا اللعب كله ، بل المسرحية ذاتها غير مفهومة لا معنى ولا فرضا ، ومع ذلك لا ينقطع تمثيلها ليلة بعد أخرى ، وتقابل بالتصفيق والصفير معا .

وهذا النمط لا يعيش الحياة ، بل « يمثل » أنه يعيش الحياة . انه نمط مأساوى . فى القلب ضياع ، وعلى الشفاه ابتسامة الاستخفاف . هذا النمط هو عادة ظريف ، خفيف الدم ، بحبوح ، مستهتر ، فضفاض ، متلاف سكير ، يكربه عنف الدهاء ، بل فرط الذكاء . المحنة عنده هي الفصل الأخير فى المسرحية ، مؤجل تمثيله لما بعد ، لا داعى لأن يشغل به نفسه الآن ، ولكنك اذا فاجأته بسؤالك : من إنت وماذا تفعل ؟ لحار ولم يستطع أن يجيبك .

والنمط الثالث عنده أن الحياة حيوان ضخم ، وأنه هو وليدها ، حيوان مثلها ، هى أكل وشرب وتناسل ، كل متعة أخرى اذا لم ترتد الى لذة حسية فهى هراء . قد يكون من خريجى أكبر المعاهد ولكن لغته ستظل دائما هى لغة الحواس ، والجنة عنده دوام نسيانه بين لذائذ الدنيا الحسية .

تبينت هذه الأنماط فانقبض قلبى ، أحسست أنها تخدعنى عن الحياة . كنت واثقا أن الحياة فى حد ذاتها متعة ليس كمثلها متعة . ولكن يهدرها ويفسدها ويثلم شرفها أن تؤخذ بالحيلة والمكر والمؤامرة – كالنمط الأول – أو بالنصب وتمثيل دور من الأدوار دون أن أعيشه كالنمط الثانى ، أو أن أعيشها معيشة الحيوان – كالنمط الثالث .

ان أردت تعلم هذه المتعة فينبغى لى أن أتبين أنها أكبر نعم الله سبحانه علىّ ، وأن ألقاها رافع الرأس وجها لوجه ، لقاء حبيب بحبيب ، وتمنيت أن لو أصبح شاعرا يتغنى بالحياة . وما ألذ أحلام الشباب .

(« التعاون » ، العدد ١٧٤ ، ١٩٦٦/٦/١٩ ، ص ٨)

مجــرد ظهــور**

كم عمر التليفزيون ؟ لم ينفع مر الزمن الطويل ولا الألف والعادة في تهدئة عنف هذه الهجمة ، انها لاتزال تتكرر معى بنفس الشدة وصدق الوفاء لم أظهر في التليفزيون مرة الا كان حتما أن أقع من غد - وربما على الريق - فى هذه التجربة القاسية ، يلمحنى فى الطريق أحد معارفى القريبين أو المتطوحين فيهجم علىّ ، وقد ينتقل جريا من رصيف الى رصيف معرضا نفسه للدهس ويوقظنى من سرحانى ويشد على يدى ووجهه متهلل بالبشر والفرح كأنه يحمل الىّ أجمل تهنئة على فوز عظيم :

- رأيتك أمس فى التليفزيون ..

يتملكنى حينئذ شعور غريب ، كما تتملك الأرض فى تلك اللحظة قدمى المسمرتين ، نصفه تبليم ، لا شك أن فمى أصبح نصف مفتـوح إنفك رباط شفتى السـفلى ، إندلق دلـو من البلاهة على وجهى ، لسـانى يحـاول أن يعثر على كلمـة غير بائخة فلا يفلح ، لا أدرى ماذا أقول له ؟ هل أقول متشكر ! أشكره على ماذا ؟ من الغرور أن أشكره لأن عينه تكحلت برؤية طلعتى البهية ، ثم - يا

أخي – لكن من الذى ينبغي عليه أن يشكر الآخر ، أنا أم هو ؟ ها أنذا أهرب من الغرور فأقع فيه بلا وخز من الضمير ، وكل مغرور يزعم أن ليس فى العالم رجل حقانى مثله ، أم أقول له : طيب يا سيدى ، وماذا جرى فى الدنيا أو للدنيا ؟ فأجابهه بتقريع مهما تستر بالأدب أو المزاح فانى أكرهه لنفسى ، لست قواما على الناس حتى أوزع عليهم التقريع بالعدل والقسطاس ، وأشد الناس ارهافا للأعصاب هم الحنابلة القوامون على الناس . إنى أحب المثل البلدى القائل « واحد شايل دقنه ، وانت تعبان ليه ؟ » وان كنت لا أدرى معنى كلمة شايل هنا ؟ أهى محلوقة هذه الدقن ، أم مرفوعة فى الهواء من الكبر والخيلاء ؟

ونصفه احساس بالحسرة ، أظل أتطلع الى وجهه وأحملق فى عينيه مستجديا عبارة تثلج صدرى يضيفها على هذا الخبر العظيم ، خبر رؤيته لى فى التليفزيون ، أستجدى منه أن يقول لى : وكان كلامك حلوا وأفكارك رائقة ، أو حتى أن يقول : وافقتك على رأى وخالفتك فى رأى ، أو حتى – والله العظيم – أن يقول : كان كلامك زفتا وآراؤك قطرانا > فأنا لم أذهب للتليفزيون وأنا مصاب بالخرس ، لا لشىء الا لأن تظهر للناس طلعتى البهية ولا أنبس بحرف ، بل ذهبت لأتكلم ، لأقول شيئا نافعا فى ظنى ، أملا أن يكون كذلك فى حكم الناس ، الناس العقلاء طبعا ! الذين يفهمونها وهى طائرة .

نظرتى المستجدية منه ولو قرشا لا تظفر منه حتى ولا بمليم ، أتنازل عن آمالى الكبار وأستجدى منه ما هو دونها بكثير ، مادام أن فرحته برؤية طلعتى البهيـة قـد جبت عنـده كل مقـدرة على السمع ، ولا أقول على الفهم ، فلا أقل من أن يقول لى : وكان وجهك مشرقا كالبدر ، أو حتى : لحظت انك كنت متجهما مقطب الأسارير فلماذا ؟ أو حتى - والله العظيم - كنت كالأعمش فى غمرة الضوء ! لازلت أحفظ له انسانيته فلا أتوقع منه أن يهبط الى الدرك الأسفل من الحماقة فيكلمنى عن أناقة بذلتى وشياكة رباط عنقى ، أو اختلاف العصا التى أحملها معى كل مرة من جلسة الى جلسة ، ثم يخامرنى الشـك فى هذه الانسانية حين أتهرب من نظرته وأنا أهرب منه ، انها تكاد تنطق بلمحات من جوع مرير أو مرارة جائعة ، هذا هو سر لمعانها ، كأنه يغبطنى على فوز نلته ولم ينله هو بعد .. هذا الفوز العظيم هو الظهور فى التليفزيون .. مجرد الظهور .

هل ظلمته ؟ ربما انتقل اليه الهوس بالعدوى البصرية .. فهو معذور ، فلعل أغلب الذين يظهرون فى التليفزيون تترنح أعطافهم بفرحة الظهور فى التليفزيون ، مجرد الظهور ، بذلة التليفزيون هى بذلة الأعياد ، السوداء المخططة أو الكحلى المنغمشة ، ورباط الرقبة تم شراؤه فى اليوم ذاته ، والحذاء لميع ، والجلسة بحساب واللفتة بتقدير ، والتخشب على أتمه ، حتى الأطفال فى برنامج « ماما

سميحة » يتزاحمون بالمناكب ليتحقق لهم الفوز العظيم .. الظهور في التليفزيون مجرد الظهور .

بل قد قبل بعض من أكبرهم وأجلهم أن تستذلهم خيلاؤهم قبل الجلوس أمام العدسة في برنامج أدبي في العلالي يعني عن سارتر أو بيكيت مثلا ، فالى اليوم لا أزال أذكر شهقتي حينما قابلت صديقي هذا ذات مساء في دهاليز التليفزيون ، فقد خيل اليّ أنه أصيب فجأة بارتفاع مخيف في ضغط الدم ، أو أن مرضا جلديا عجيبا قد طفح على وجهه فأصبح لونه لا هو أصفر ولا هو أحمر ولا هو أبيض بل بين بين ، لعل أصدق تشخيص أنه أصيب لتوه بفقر شديد في الدم ، فحول عينيه هالات سود ، وأنا لا أعرفه يكحل جفنيه .. هجمت عليه أقول له : مالك سلامتك ، دعني أصحبك الى البيت .. فاذا به يبتسم لي ويقول :

– قيل لي أن الماكياج ضروري لأجل أن تكون صورتي طبيعية .

فقلت له وأنا أكتم خيبة أملي : طبعا ، طبعا !!

(« التعاون » ، العدد ١٣٩ ، ١٧ / ١٠ / ١٩٦٥ ، ص ٨)

المهنــــة ••

حكم كثيرة موروثة ، عملة متداولة ، ولكنها عند تجربتها تتبين أنها من قبيل (الماركة) التى يصطنعها صاحب القهوة لمحاسبة الجارسون دفعة واحدة – لا بالقطاعى – بعد التشطيب ، (ماركة) مستديرة تنوب مناب قيمة كوب من الشاى و (ماركة) مضلعة تنوب مناب قيمة شيشة حمّى لا يريد صاحب القهوة أن يخوت دماغه ويجد الفكة كلمـا مر الجارسون أمامه حـاملا طلب الزبون ، من السياسة والراحة تأجيل ساعة الحساب . ساعة يتبين المكسب من الخســارة ، ما أحـلى التعـامل بالوهم !.. ولكنــك اذا ذهبت بهـذه (الماركة) الى السوق ونزلت الى معتركه الفعلى الرهيب لما وجدت بائعا يقبلها منك ، أو حتى صرافا يفكها لك ، ليفك زنقتك .. حكم كثيرة هذه حالها ، صالحة طالما بقيت خارج السوق ، باطلة ، فالصو .. داخلة – رغم بريقها – ربما بسبب بريقها .. دلالة على أن تداولها كان بغير دعك وامتحان ، كل ما أريد لها من صنعها هو فض مجالس ، أو اغلاق فم ثرثار ، أو نفض اليدين من عناء الحساب ، والتهرب من المواجهة .

وقد تعلمت الاحتراس من هذه الحكم التى تشبه (ماركة) صاحب القهوة .. كالحكمة القائلة : « من فكر فى بلوى غيره هانت عليه بلواه » ، فهذه الحكمة تقفز الى ذهنى ويرددها لسانى على الفور كلما أخذ انسان يشكو لى هما له ، بدلا من أن يهز رأسه اقتناعا بها ويطيب خاطره ويشكرنى عليها أحس انه امتلأ بمرارة يأس تضاف الى همه ، جلله بواخ هيهات أن يغفر لى أننى سببه ، نطقت نظرته بالغيظ ، وربما بالكراهية ، هذا - أولا - وقع النصيحة على النفوس .

وكل الحكم مصوغة فى قالب نصائح ، يد الناصح هى العليا ، كأنها تملك الكون ، أين كل عقل وحنكة من عقلها وحنكتها .. ويد المستنصح هى الدنيا .. فارغة ، مفلسة ، سقيمة ، ذليلة بكونها غناجة ، لأنها محتاجة .. فكيف لا تكره اليد الدنيا اليد العليا التى تتعاظم عليها .. شاطرة لأنها على البر ، ثم - وثانيا - يقول لى الشاكي فى سره : جئتك بسرطان فوصفت لى قرص اسبرين .. وما شأنى أنا بهموم الآخرين ، هى ظن والثابت هو همى ، همى أنا ، طمعت أن أجد عندك الفرج لا نكدا فوق نكد .. بتحميلى أيضا هموم الآخرين .. المخرج عنده من مأزقه أن يلجأ الى التحدى .. تقول لى نظرته بجرأة مفتعلة انه مستعد لأن يبادل همه بأى هم للآخرين ، اذ هم خيابة ، أما هو سيعرف كيف يختله ويكسر شوكته .

ما نلت من استخدام حكمة « من فكر فى بلوى غيره » الا أننى خسرت صاحبى بدلا من أن أكسبه ، فأعتزم الاحتراس من قادم مع غيره ، ولكنى أقع دائما فى عين المطب .

جميع المقدمات مجعولة للفضفضة بمخزون من فلسفة فارغة ، شـــبيهها صـــوت يصـــك الآذان ويزكم الأنوف ، وفى أغلب الأمر لا علاقة لها بصلب الموضوع ، لهذا أقرأ كتبا كثيرة بعد عدة صفحات من الفصل الأول .. لأن المقدمة لابد ساحت عليه أيضا ، فاغفر لى ما تقدم من ذنبى وسخافتى وتعال الآن بكلام خفيف لجعل الحكمة اياها مثار ابتسام لا مثار فلسفة ، فهى تثب لذهنى فابتسم كاما كان الطلب منى أن أملأ استمارة لاستخراج بطاقة أو لتسجيل نزولى فى فندق ، أجيب على سؤالها عن اسمى وتاريخ ميلادى بسهولة ، لا عن يقين بل عن اصطلاح بينى وبين الناس لا ينقصنى تشككى فيه وعجبى منه . فاذا جئت لسؤالها عن « المهنة » تردد القلم فى يدى ونظرت فى وجه من يناولنى الاستمارة فى بلاهة وخجل .. يالها من بلوى ، حينئذ أعمد لتهوينها على نفسى الى التفكير فى بلوى الآخرين ، بلوى الصديق صلاح طاهر مثلا لو كان مكانى .. ماذا يكتب ؟. هل يقول « فنان » فيحسبه مناول الاستمارة ممثلا أو مخرجا للمسرح أو السينما ، وربما أيضا من طقم الراقصين فى فرقة للفنون الشعبية ، وفيهم من لا يقل كرشه عن كرش صلاح الآن .

ليس فى لغتنا اليوم كلمة مبهمة مختلطة سايحة مثل كلمة « فنان » .. اذن هى لا تصلح .. هل يقول « رسام » ؟.. هذه الكلمة خرجت من التداول ، اختص بها رسام المساحة الذى يقيس حدود الأطيان ، واذا توكل على الله وقال : مصور .. فهل يضمن ألا يجيبه سؤال : مصور فوتوغرافي حضرتك ؟.. هل يمكن أن يجيبه : لا بالزيت .. أو بالفحم ؟.

حالى مهما شق أخف من حالة ، أفكر فى بلواة فتهون بلوتى ، الحكمة اياها نفعت هنا .. فأنا أتردد رغم الإبتسامة ماذا أقول .. هل أقول « كاتب » فلا أضمن أن يجيئنى سؤال : كاتب حسابات ؟. كاتب طبونة ؟. كاتب عمومى أمام محكمة ؟. أم أقول : أديب .. الأدب صفة .. فهل يصلح أن يكون صنعة أو مهنة .. هل الأدب ألبسه عند الشغل ثم أخلعه عند الفراغ .. وماذا يبقى على جسدى ؟. قلة أدب .. أم أقول : « مؤلف » فأتعرض لخيبة الأمل اذا نفيت لمناول الاستمارة بعد سؤاله أننى مؤلف أغانى ، ورأيت أن احترامه لى قد قل .. فأنت ترى أن لا مهنة لى تصلح للكتابة فى استمارة .. وأخيرا اهتدى الى الحل وأكتب « بالمعاش » لا أقصد أننى كنت موظفا ثم بلغت الستين ، بل اننى لا أزال أعيش .. وهى مهنة حلوة ولا ريب !..

(« التعاون » ، العدد ٣٧٥ ، ٢/٤/١٩٧٠ ، ص ٨)

كوكو

نشـــأت فى أسرة محافظة لم يطرق التجديد بابها ، جدتى وأمى وأنا نصطف على سجادة الصلاة جنبا لجنب ، طرحة جدتى يختلط بياضها الثلجى بشعرها الأشيب وكأنها هالة القداسة ، وطرحة أمى اطار بديع لصـورة بديعة ، وكانت عينى تغافلنى وتختلس النظر الى المرآة لترى كيف أبدو فى الطرحة وأنا أعقد أنشـوطتها تحت ذقنى .

ولا أبالغ اذا قلت أننى لم أر زوجى قبل كتب الكتاب الا مرة واحدة يوم جاء يخطبنى ، ولم أرفع نظرى اليه حياء ، وتمت مراسم الخطوبة وأيام الاستعداد للفرح وأنا فى شبه حلم ، ولما جاء الوقت الذى أغادر فيه دارنا ربتت جدتى على كتفى وهى تقول : « هذه سنة الله ورسوله يا بنتى ! » بكيت ، روحى صعبت علىّ ، خيل الىّ أن أسرتى باعتنى بيع السماح .

واســتيقظت فوجدت زوجى قصير القامة ، أبطن ، ضيق الصدر ، حقيقة ومجازا ، اذا خلع نظارته مع الليل بدت له عينان ذابلتان وجفنان منكسران . يحضننى كطفل خائف يحتمى فى صدر أمه ، ولكنى لا أنكر أننى أحببت يده الصغيرة الرخصة

وأناملها السرحة ، وكنت أرق لها كلما لمست كتفى أو أخذت يدى ، آخذها بين يدى اذا أردت مصالحته بعد خصام ، (وما كان أكثره بيننا) وأقبلها ، وأقول له ، كأن كلامي موجه اليها :

– صافى يا لبن ؟

ولكن كيف يصفو اللبن في اناء تهب عليه أعاصير السموم ، لم أطق صبرا ، وانفجرت يوما ، ثم لازمت فراشى ، وهجرت الأكل والشرب ، وجفاني النوم ، تؤرقني ذكرى الكلمات الجارحة التى نطق بها لسانى ، وأعجب كيف صدرت منى ، وأنا التى تكره الاساءة وتمقت الأذى ..

ولما رأتنى أمى فريسة للضنى أخذتنى الى دارنا ، وعدت الى فراش صباى ، وشد ما كنت مشتاقة اليه ، وأخذت من جديد أستمع لتمتمة جدتى وأمى في صلاتهما ، أما مكانى فى السجادة فشاغر ، فقد أصبح بينى وبين الصلاة هوة كبيرة .

ولكنهم أعادونى لزوجى وأنا لا أزال مريضة ، فصبرت وابتسمت وجعلت تسليتى مراقبة الطريق من بعيد وأنا جالسة في مقعد تحت شجرة فى حديقتنا الصغيرة ، الى هذه الأيام يرجع بدء معرفتى بجارنا الجديد الذى سكن قبالتنا وأنا غائبة فى دار أمى ، وبفضل ثرثرة الخدم علمت طرفا من حياته ، يعيش وحده مع دادة سودانية تؤاكله فى بعض الأحيان على مائدته ، يطالعنى وجهه اذا ما

استيقظت حين أراه يفتح النافذة فيستبشر به الصباح ، وأرقبه وهو داخل خارج بالنهار ، أو تتصيد نظرتى شبحه بالليل وهو يظهر ويختفى وراء أشجار حديقته ، طاهر متوسط القامة ، ضخم الرأس ، وضاء الجبهة ، كأنه يسير فى الحياة على هدى نورها ، له عينان صافيتان ، ليس فى نظرتهما تساؤل ولا حيرة ولا فحص ولا استجداء ، يمشى بعض الأحيان كمشية التجارة ، أهو مقوس الساقين ؟ أم تراه كان فى شبابه من هواة الخيل ؟

ترى كيف كانت قبضته على عنان جواده الجامح ، وضمه ركبتيه على بطنه ، يقال أن الجواد الأصيل تسره من صاحبه هذه الضمة القوية وان آلمته قليلا .

ماله لا يزوره أحد ؟ لم يروا امرأة تجتاز عتبة بابه ، ومع ذلك لم يكن يعيش وحيدا منفردا ، بل أحاطت به أسرة كبيرة : فهذا « تيدى » كلبه الضخم و « مرجانة » نسناسته المربوطة فى سلسلة فى ركن من الحديقة و « كوكو » ببغاؤه الذى اتخذ من النافذة مرصده ، وفى الشرفة قفص كبير ضخم مملوء بعصافير «البيروش» لا تنقطع زقزقتها ، ما بين صفراء وزرقاء وبيضاء وخضراء .. تعيش زوجين زوجين ، بينها من الاناث من هى شريرة مشاكسة ، تحب الجدل وتستثير العراك ، ومن هى وديعة مخلصة لعشها ، ومن تغازل ذكر جارتها وتخطفه منها .. لم التعالى

والتعامى اذن وغرائزنا وطبائعنا هى صورة مطابقة لغرائز الحيوان وطبائعه ، أهذا جميل أم فظيع ؟

اذا عاد طاهر لداره بعد الظهر تلقفه « تيدى » من على الباب ، يقفز أمامه فى الهواء حتى يكاد يوازى رأسه ، ثم ينكص ويثب اليه ويضع يديه على كتفيه ، ويمد لسانه يريد أن يلعق وجهه أو كفيه (هذه هى قبلته) ، ثم يتركه ويجرى أمامه للدار ، ثم يعود ويدور حواليه وهو يبصبص بذنبه .. ثم ينفض جسمه كأنما يريد أن يزيل عنه وخم كآبة انتظار الحبيب .. لقد بدأت حياته بعودة صاحبه ، كل هذا و « مرجانة » تكاد تقطع سلسلتها ، تقفز على قوائمها الأربع قفزات عالية لا تسمع لوقعها صوتا ، ثم تذرع المساحة المباحة لها ذهابا وايابا ، قلبى يفهم ما فى قلب « مرجانة » من الغيرة ، يسير اليها طاهر فتقفز إلى كتفه ، وتحيط رقبته بذراعيها كأنها طفل يخشى الوقوع ، وكل ما يعرفه من حروف الهجاء الهمزة ..تتسع حدقتاها وتضيقان وهى تحملق فى وجه « تيدى » ثم تنتصب هالة من الشعر حول رأسها كلما كشر « لها تيدى » عن أنيابه .. نظراتها انتقالات خاطفة من الرعب إلى الجشع إلى العفرتة وحب الأذى ، إلى الشعور بالجرم إلى خوف العقاب ، أما « تيدى » فلا يأبه « لمرجانة » هو عاشق كامل لا يفهم الغيرة ويحتقرها ، فالغيرة تشغل من القلب مكانا تركه الحب خاليا ، ثم إذا صعد طاهر إلى حجرته أطلق العصافير من قفصها فتحوم حوله ..

وكان « كوكو » مسرة صبيان الحىّ كلهم .. يحب الصبيان معاكسة الببغـاء إذ يتمثل فيـه لهم – فى صـورة مضحكة – كل ماعانوه هم أنفسهم من تعثر النطق عند أول عهدهم بالابانه عن النفس .. لا يرد « كوكو » على سبابهم الخالد ، والذى لم امتد إلى بعض معرفة سـببه وأصل منشأة – أبوك السقا مات » – إلا بقوله « ياولد ! ياولد ! » ثم ينادى بين الحين والآخر « دادة .. دادة » صرخاته تذكرني بسيدة عجوز شعثاء الشعر ترملت فى شبابها .. ولكن لا تبخس « كوكو » حقه ، فهو يقلد أيضا مواء القط ونباح الكلب ، وكل هذا وهو فى ريشه الملون كالممثل القدير يقوم بدور فارس فى ثياب زاهية ، متعال متكبر ، لا تصل أمواج الحياة ، مهما علت ، إلى ركبتيه .. وما مر شحاذ إلا كان له نصيب من مطبخ طاهر .. لم أره قط يعطى سائلا رغيفا مكسورا ..

واستيقظت صباح يوم علـى ضجة فى منزل طاهر ، حتى دادة ، بحر النيل ، خرجت إلى الشارع ، الجناينى بعمامته الصفراء التقليدية يجرى من هنا وهناك ، وطاهر فى بيجامته ينادى (كوكو ! كوكو) ويشير إلى رأس شجرة عالية . وبقيت بالنافذة حتى فهمت من فتات الحديث ان طاهر فتح للببغاء قفصه فى الصباح ليهبط – كعادته – إلى الحجرة ، فإذا به يقفز إلى حافة النافذة – وكانت مفتوحه . فلم يسرع طاهربغلقها ، وأراد أن يجرب إلى أى مدى سيتمتع « كوكو » بحريته ، كم تكون فرحته ،

أتصورها وأنا بعيدة - لو طار « كوكو » إلى شجرة قريبة حتى إذا ناداه صاحبه هرع إليه .

ولكن حلمه لم يتحقق ، والحرية تؤخذ ولا تعطى ، فقد طار « كوكو » إلى الشجرة ، ثم بدا عليه حين نعم بالحرية فى أحضان فروغها أنه نسى كل عهد وميثاق ، رآه خادم أحد الجيران فتطوع لاستنقاذه ، وأتى « برأس العبد » وحاول أن يلمس بها « كوكو » فإذا بالببغاء يطير إلى شجرة أبعد ، ثم إلى شجرة أخرى .. ثم اختفى ..

لم تكن العاطفة التى بدت فى صوت طاهر هى الحسرة والحزن على ضياع « كوكو » بل الخشية على الطائر المسكين من غوائل الليل إذا أطبق على الكون ، ترى أين يكون منامه ، وهل يجد أكله وشربه ؟ هذا الذى ظل طول عمره يأكل ويشرب من يد سيده ..

وآويت إلى فراشى بعد العشاء فاذا بشبح ضيف طارق يقدم إلى نافذتى ويحط عليها بوجل ورهبة .. ثم سكن لا ينبض فيه عرق ، لم أتحرك من مكانى ، بل حولت عنه نظرتى ، حتى لا أزعجه ، وإذا به بعد قليل يدير رأسه وينظر إلىّ من جنب ، هذا المتكبر فى الأسر ذليل فى الحرية ، وظل مخه الضئيل يستوعب شيئا فشيئا ما تراه عينه المدارة إلى . هل يأمن لى ؟ هل أغدر به ؟ أخذت أحدثه من قلبى وأقول له :

– كوكو ! لا تخف ، أنت فى دار أمان ، لن نختص بك ، ونحملك على كره صداقة جديدة قد لا ترتاح لها . تريد أن تعود لصاحبك ؟ لوجهه ؟ لصوته ؟ سآخذك إليه الليلة إذا شئت ستبيت معه من جديد تحت سقف واحد ، يخشى أن يطلع نهار لا تلقى فيه على صاحبك تحية الصباح ؟ لا تخف ! تعال قع فى يدى فلن يطول بعد الليلة عذابك ! »

قفز كوكو إلى مائدة التواليت ، ولا أدرى عن عمد أم جاءت قفزته عفوا ، لماذا اخترتنى أنا وحدى يا كوكو دون بقية الجيران ؟ ما الذى تحسـه ؟ هل قدومك فأل ؟ أم تراك فهمت ما لم يفهمه غيرك .. وتحرك كوكو حتى وصل إلى حافة المائدة ثم تريث كأنه يقيس مدى ارتفاعه عن الأرض ، وبعده منى ، قد تجمعت روحه كلها فى منقاره ومخالبه ، وانطفأت ألوانه ، وتركته صابرة لا آبه لمرور الزمن ، وإذا به يفلى صدره وما تحت جناحيه ، ففهمت أن قد جاءنى الاذن ، وقفزت إلى النافذة وأغلقتها .. تضاءل « كوكو » من الرعب وأدرك أنه خدع ، ورأيت نظرته تنطق باليأس ، ثم أحنى رأسه واستسلم ، لم يستطع معى جدالا ، وكان فى يدى بعد قليل ، وبعد قليل كنت أنا بنفسى فى منزل طاهر .

***

احمر وجهه قليلا حين دخلت عليه ، ولكن سرعان ما تحدثنا كأنه

يعرفنى منذ زمن طويل وأنا أعرفه ، وتهاوت الينا من الليل أستار ليس لرقتها مثيل ، ستار وراء ستار ، ونحن لا نزال منكشفين لأعين النجوم .

ولما جلست بجواره سألت نفسى : أين شممت من قبل هذا العطر ؟ أتعرف شذى حقول الفول ابان أزهاره ؟ رائحة الخشب الغض حين يشقه المنشار ؟ رائحة صدور المرضعات ؟ وجاء « تيدى » واقعى تحت أقدمنا وأغمض عينيه ، لحظة ، لحظة واحدة ، امتلأت أذنى بوسوسة الشيطان ، ولكنى نظرت إلى عينى طاهر الصافيتين وامتلأ قلبى طهرا .. وأحسست انى أملك ثروة لايحلم بها إنسان ، فيها الأمان من الفقر مادمت على قيد الحياة ..

***

زارتنى فى دار أمى صاحبة من ذلك الصنف الذى يطوف بالمنازل وينقل الأحاديث :

– هل سمعت ما يقوله عنك زوجك ؟ يقول أنه طردك لأنك غير شريفة .

وكانت تنتظر منى أن أنطق فى السباب وذكر الفضائح ، ولكنى ابتسمت لها وقلت بهدوء ..

– معه الحق ، كنت غير شريفة طول اقامتى معه .. أما الآن فقد تبت .. صدقينى !

رقم الايداع ٩٩٠٥ / ١٩٩١

I . S . B . N

977 - 07 - 0134 - 3

الفهرس

ص

روايات الهلال تقدم

الرواية الحائزة على جائزة نوبل ١٩٩١

تأليف

نادين جورديمر

ترجمة

محمود مسعود

تصدر ١٥ يناير ١٩٩٢

كتاب الهلال القادم

محاكمة جلجاميش
(هو الذى طغى)
فى عشر لوحات درامية

بقلم

عبد الغفار مكاوى

يصدر ٥ فبراير

هذا الكتاب

يوافق الخامس من يناير ، عيد ميلاد أستاذنا الجليل يحيى حقى وإيمانا بدوره الرائد والحى والمؤثر ، فى القصة والرواية والنقد الأدبى والمقال الأدبى ، ورعايته لاجيال من الكتاب ، ووضعه بذرة الاكتشاف والاهتمام بالفنون الشعبية .

فإن « كتاب الهلال » يشارك جمهرة المثقفين والقراء عامة فى تقدير وتحية هذا الفنان العظيم ، فى مناسبة جميلة .. تلك هى عيد ميلاده فيقدم كتاب « كناسة الدكان » .

وفى هذا الكتاب اطراف من السيرة الذاتية للكاتب فنعيش معه وجدانات الطفولة واليفوعة ، بمخاوفها وتهويماتها ، وافكارها متأملين كيف تتكون أفكار الطفولة واحكامها على ما يطرق سمعها ويقع تحت بصرها ويتراءى فى أحلامها .

وكيف تتشكل - فى هذه السن البعيدة - العبرة والدرس ، والحكمة الذاتية ، وكيف تحفظ الذاكرة معالم ورسوم الفجر الباكر لحياة إنسانية يقظة ، لا يخدش ذلك كله ، أن يسطرها الكاتب ، وقد استوى عوده ، فنحن نعايش - مع الكاتب - فى هذه الفترة عالمين : عالم طفولة الكاتب ، وعالم نضجه ، وكيف تتجادل معالم الطفولة وحواشيها مع صخب النضج وعاصف تياراته ، وكيف يقف الكاتب حانيا على طفولته مشفقا عليها من قسوة العقل ناضجا

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر العربية واحد وعشرون جنيها وفى بلاد اتحادى البريد العربى والأفريقى والباكستان سبعة عشر دولارا أو ما يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر أنحاء العالم خمسة وعشرون دولارا بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج . م . ع نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية ، وفى الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال ، وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة عالية عند الطلب

وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد/ عبدالعال بسيوني زغلول ، الصفاة ـ ص . ب رقم ٢١٨٣٣

للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس : 92703 Hilal.V.N

نيون ٢٠٠٠

ذو الرغوة الوفيرة
والرائحة الذكية

إنتاج
شركة اسكندرية للزيوت

